

اضغط
هنا

التقرير السنوي 2023

Click
Here

Annual Report 2023



البنك الأهلي الأردني
Jordan Ahli Bank

أهلي

التقرير السنوي 2023 ازدهار مشترك





المحتويات

8	ميثاقنا
12	كلمة رئيس مجلس الإدارة
15	كلمة الرئيس التنفيذي / المدير العام
18	أداء الاقتصاد الأردني 2023
118	تقرير مدقق الحسابات المستقل حول القوائم المالية للبنك الأهلي الأردني للعام 2023
124	القوائم المالية للبنك الأهلي الأردني للعام 2023
130	الإيضاحات المرفقة للعام 2023
226	الإقرارات
	الحوكمة المؤسسية
230	دليل الحوكمة المؤسسية
252	تقرير الحوكمة المؤسسية
267	جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادي
268	عناوين فروع البنك
271	مواقع أجهزة الصراف الآلي - الأردن

22	إنجازات البنك الرئيسية
25	أماكن تواجد البنك جغرافياً وأعداد الموظفين في كل منها
26	توزيع الفروع والموظفين
27	حجم الاستثمار الرأسمالي
28	الشركات التابعة للبنك الأهلي الأردني
35	أعضاء مجلس الإدارة
50	أعضاء الإدارة التنفيذية العليا
67	الهيكل التنظيمي للبنك الأهلي الأردني
68	أعداد موظفي البنك والشركات التابعة له
71	المخاطر
78	عام 2023 في سطور
79	أهم المؤشرات المالية
80	تحليل نتائج الأعمال للعام 2023
84	الخطة المستقبلية للعام 2024
85	أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة
87	الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأقاربهم
96	كبار مالكي الأسهم
100	المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
107	الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة
112	السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في البنك
114	الإفصاح والشفافية

ميثاقنا

رؤيتنا

تحقيق الإزدهار الشامل لخدمة عملائنا ومجتمعنا.

رسالتنا

تقديم خدمات رقمية متكاملة ومستدامة بهدف خدمة عملائنا ومجتمعنا.

قيمنا

الاختصاص، المهنية، التميز، الالتزام، المصداقية، الإبداع والابتكار.

طموحاتنا الاستراتيجية

النمو بأدائنا الإقتصادي بشكل مستدام ودفع عمليات البنك لتكون أكثر مرونة، من خلال تحويل خدماتنا ومنتجاتنا إلى حلول رقمية مبتكرة، خلق تجربة مميزة لعملاء البنك الأهلي بما يتواءم مع إطار الإزدهار المشترك.

أهدافنا الاستراتيجية

- نمو الأداء الاقتصادي المستدام طويل الأمد
- تعزيز العلاقة مع أصحاب المصلحة
- التحول الرقمي
- تقديم حلول مبتكرة
- اعتماد عمليات مرنة
- تعزيز تكامل البيانات
- تعزيز تجارب العملاء

من خلال المحاور الرئيسية الثلاث:

خدمة
العملاء

الابداع
والاستدامة

التميز
التشغيلي

إطار الازدهار المؤسسي المشترك

كما تعلمون، في السنوات القليلة الماضية، أضفنا الطابع المؤسسي على تراثنا من خلال اطلاق إطار “الازدهار المشترك” الخاص بالبنك الأهلي رسمياً، وهو إطار يركز على أصحاب المصلحة، من أجل تقديم قيمة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة بطريقة مسؤولة ومتوازنة ومستدامة تحقق الازدهار للجميع، وتمهد الطريق لنوع جديد من الرأسمالية الواعية التي نعتقد أنها أصبحت واجبا أخلاقيا على البشرية في القرن الحادي والعشرين. ونحن نواصل تطوير هذا الإطار ضمن إستراتيجيتنا ومبادئ الحوكمة الرشيدة، فإن ما يجعلنا نفخر كثيرا اليوم هو أن إطارنا قد تطور ليصبح “الإزدهار المؤسسي المشترك”، حيث يشارك جميع أصحاب المصلحة من المساهمين، والعملاء، والموظفين، والجهات الرقابية، والشركاء والموردين، والبيئة والمجتمع المحلي في تحقيق هدف ذي قيمة مضافة محورية لتحقيق نمو إقتصادي مستدام، وتوفير إمكانية الوصول إلى المعرفة والمساواة الاجتماعية.

المساهمون

- ضمان استثمار آمن وتعظيم حقوق المساهمين.
- تزويد المساهمين بكافة المعلومات المؤسسية بشفافية ودقة وبشكل دوري لضمان العدالة بينهم جميعاً عبر اجتماعات الهيئة العامة، والتقارير السنوية وغيرها.
- تنظيم العلاقة مع أصحاب المصالح الأخرى والجهات الرقابية والإشرافية.

العملاء

- تقديم تجربة فريدة مع باقة من الحلول والخدمات والمنتجات المصرفية وغير المصرفية المبتكرة وغير المسبوقة.
- الحفاظ على علاقة متميزة عبر أنظمة إدارة متفوقة تعزز الميزات التنافسية التي يعد من أهمها السرية التامة لجميع حسابات العملاء وودائعهم وأماناتهم، وبرامج المكافآت وغيرها.

الموظفون

- الثقافة المؤسسية
- تطوير القدرات والتمكين وتوفير فرص العمل وتنويعها لضمان مستقبل مؤسسي واعد.
- تعزيز الزايا التنافسية الممنوحة لهم ضمن بيئة عمل مثالية.
- التواصل الدائم على الصعيد الداخلي والخارجي عبر عدة قنوات.
- تعزيز الانخراط المجتمعي.

المجتمع والبيئة

في إطار التزامنا بممارسات الأعمال المستدامة، نحن ندرك التحديات التي يواجهها المجتمع على صعيد الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، لذلك نحرص على أخذ التدابير اللازمة بشكل استباقي وبما يعود بالمنفعة على مجتمعنا.

الجهات الرقابية

- الامتثال التام لقوانين وتعليمات الجهات الرقابية الرسمية والإفصاح بشفافية.
- دعم الجهود الرسمية في مختلف المجالات وعلى جميع الأصعدة بما يخدم المجتمع.

الموردون والشركاء

- بناء علاقة طويلة الأمد مبنية على الشفافية وجودة الأداء.
- الحفاظ على شراكات فعالة لمزيد من الجودة والكفاءة في إدارة القيمة وتحسين الكفاءة الإنتاجية.
- بناء علاقات شراكة استراتيجية.
- التعاون المثمر والتواصل الدائم بشفافية.

رئيس مجلس الإدارة	السيد سعد نبيل يوسف المعشر
نائب رئيس مجلس الإدارة	السيد محمد موسى داود “محمد عيسى”
أعضاء مجلس الإدارة	السيد نديم يوسف عيسى المعشر
	السادة شركة رجائي المعشر وإخوانه ويمثلها السيد رفيق صالح عيسى المعشر
	السادة شركة المعشر للاستثمارات والتجارة ويمثلها السيد عماد يوسف عيسى المعشر
	السادة شركة مركز المستثمر الأردني ويمثلها معالي السيدة مجد محمد عبد الكريم شويكة
	السادة بنك بيبيلوس ويمثلها السيد الآن فؤاد طانيوس ونا
	السادة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ويمثلها السيد مؤنس عمر سليم عبد العال
	معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري
	السيد كريم توفيق أمين قعوار
	السيد يزن منذر جريس حدادين
	السيد خليل صفوان خليل الساكت
	السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس
مستشار قانوني و أمين سر مجلس الإدارة	الأستاذة ميساء زياد محمد الترك
مدقق الحسابات الخارجي	السادة شركة ديلويت آند توش

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السيدات والسادة مساهمي البنك الأهلي الأردني المحترمين،

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم أجمل ترحيب أصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة، لنضع بين أيديكم بكل فخر واعتزاز تقريرنا السنوي الثامن والستين للعام 2023.

وإننا إذ نستقبل عاماً جديداً بكل تفاؤل وأمل معززاً ببوادر انجلاء السياسة النقدية المتشددة التي سلكتها مؤسسات صناعة السياسة النقدية في الدول والتكتلات الاقتصادية الكبرى، لنعبر إلى فصل جديد نقطف خلاله ثمار السياسات النقدية والاجراءات الاحترازية التي سادت حق منتصف الربع الأخير من العام الماضي 2023. فقد باتت الصناعة المصرفية العالمية أكثر اقتناعاً بأن التشدد النقدي لا يمكن المضي به أكثر لخواف احتمالات الانزلاق نحو التباطؤ الاقتصادي عالمياً وتستعد لمرحلة الهبوط التدريجي من ذروة دورة رفع أسعار الفائدة، ولا سيما أن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية قد عكست استجابة إيجابية لمرحلة التشدد في أدوات السياسة النقدية، حيث هبطت معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية إلى مستوى 3.2% على أساس سنوي كما في نهاية تشرين الأول من العام 2023 نزولاً عن مستوى 9.1% كما في نهاية النصف الأول من العام 2022 وهو أعلى مستوى وصلت إليه منذ العام 1981، لتستجيب لذلك أسواق رأس المال خلال الأشهر الأخيرة من العام 2023 إيجاباً وتتجه مؤشراتها نحو حركة تصحيحية قادت لارتفاع أسعار أدوات الدين السيادية وعلى كافة الأجل ولا سيما الطويلة منها، حيث تراجع عائد سندات الخزينة الأمريكية لأجل ثلاثين عاماً بنحو 79 نقطة أساس لتبلغ حالياً ما نسبته 4.32% مقارنة مع ما نسبته 5.11% كما في منتصف تشرين الأول من العام 2023 وهو المستوى الذي لم تصله منذ بداية أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، حيث بلغت ما نسبته 5.12% في نهاية النصف الأول من العام 2007، مما يدعم عودة مستويات المخاطر النظامية للأجهزة المصرفية العالمية إلى مستوياتها الطبيعية بعد أن أطاحت بعددٍ من البنوك ذات الانكشاف الكبير على أدوات الدين السيادية.

وفي خضم ذلك، فقد أظهرت مؤشرات اقتصادنا الوطني بوادر إيجابية، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً حقيقياً بنسبة 2.70% خلال الثلاثة أرباع الأول من العام 2023 مقابل نمو بنسبة 2.6% خلال ذات الفترة من العام 2022، وترافق ذلك مع انخفاض معدل التضخم إلى 2.1% خلال العام 2023 مقارنة بما نسبته 4.2% خلال العام 2022، ووفقاً لآخر البيانات الصادرة عن البنك المركزي فقد بلغت الاحتياطيات الأجنبية نحو 18.1 مليار دولار كما في نهاية العام 2023 والكافية لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة 7.9 شهراً مستفيدة من ارتفاع مقبوضات السفر بنسبة 30.5% خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2023، إضافة إلى الارتفاع في حوالات المغتربين بنسبة 1.4% لتصل إلى 2.25 مليار دينار خلال الشهور الأحد عشر الأولى من العام 2023. وتأكيداً على صلابته ومنعة جهازنا المصرفي فقد استمرت البنوك الأردنية العاملة في تحقيق النمو بالرغم من التحديات الكبرى التي عصفت بالصناعة المصرفية عموماً وعلى مستوى العالم كما أسلفت، حيث سجلت موجودات البنوك العاملة نمواً بنسبة 3.2% خلال العام 2023 مقارنة مع نهاية العام 2022 لتبلغ نحو 66.2 مليار دينار مشكلة ما نسبته 196.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي جانب مصادر الأموال وتوظيفاتها فقد تمكنت البنوك العاملة من تحقيق معدلات نمو بنسبة 3.9% ونسبة 2.6% لكل من الودائع والتسهيلات الائتمانية على التوالي كما في نهاية العام 2023 مقارنة



مع نهاية العام 2022 ليبلغ بذلك مجموع الودائع نحو 43.7 مليار دينار والتسهيلات الائتمانية نحو 33.4 مليار دينار.

أما على صعيد الأداء المالي للبنك الأهلي الأردني، فقد تمكن البنك من تحقيق نمو في موجوداته بنسبة 7.2% لتبلغ نحو 3.3 مليار دينار كما في 2023/12/31 مقارنة مع نهاية العام 2022، إذ يعزى ذلك إلى نجاح البنك في تعزيز مصادر أمواله من ودايع العملاء بنسبة 8.9% لتبلغ نحو 2.2 مليار دينار مقارنة مع نحو 2.0 مليار دينار كما في نهاية العام 2022، والتي تمكن البنك من توظيفها وفقاً لمستويات المخاطر المقبولة والحفاظ على إدارة هامش فائدة متوازن كمحصلة، حيث حققت محفظة التسهيلات الائتمانية قبل الخصصات الائتمانية والفوائد المعلقة نمواً بنسبة 5.8% لتبلغ نحو 1.8 مليار دينار كما في نهاية العام 2023 مقابل 1.7 مليار دينار للعام 2022، كما حققت محفظة الاستثمار بشقيها أدوات الدخل الثابت وأدوات الملكية نمواً بنسبة 2.6% لتبلغ نحو 932 مليون دينار كما في 2023/12/31 مقابل 909 مليون دينار لنفس الفترة من العام الذي سبقه. وعلى مستوى الأداء التشغيلي والربحية، فقد تمكن البنك الأهلي الأردني من تحقيق نمو في صافي الأرباح قبل الضريبة بنسبة 13.5% للعام 2023 لتبلغ نحو 32.2 مليون دينار مقارنة بما قيمته 28.3 مليون دينار للعام 2022، إذ يعزى ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع صافي الدخل من الفوائد بنسبة 6.5% ليبلغ نحو 94.9 مليون دينار للعام 2023 مقارنة بنحو 89.1 مليون دينار للعام 2022.

وإيماناً منا بأهمية الحوكمة الرشيدة فقد كان البنك الأهلي الأردني أول بنك محلي يقوم بإسناد مهمة تقييم نضج الحوكمة المؤسسية إلى جهة خارجية مستقلة منذ العام 2015 حيث قام البنك بتكليف شركة ديلويت اند توش لتقييم مستوى تطبيق الحوكمة في البنك الأهلي الأردني وفقاً للمبادئ العالمية والممارسات الفضلى في هذا المجال، وقد نتج عن تلك الدراسة العديد من التوصيات في حينها لتحسين ورفع مستوى الحوكمة المؤسسية في البنك، وقد تم إعادة القياس والتقييم خلال العام 2018 والعام 2023 بالاستناد إلى مؤشرات نضج الحوكمة على أساس تصنيف درجات الالتزام بممارسات الحوكمة المؤسسية وصولاً إلى الممارسات الفضلى على مقياس مؤلف من درجات تتراوح بين 0 - 5 حيث استطاع البنك ونتيجة لتضافر جهود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وبناء على نتائج التقييم أن ينقل نتيجة المؤشر من درجة (1.9) في 2015 إلى (3.9) في العام 2018 ووصولاً إلى (4.5) من (5) في العام 2023، حيث أصبحت ممارسات الحوكمة المؤسسية لدى البنك تتفوق على الممارسات الفضلى الدولية. كما تم خلال العام 2023 إسناد مهمة متابعة تقييم توكيد الجودة للدوائر الرقابية (التدقيق، الامتثال، وإدارة المخاطر) ودرجة النضج التي وصلت إليها بعد تطبيق التوصيات السابقة، والتي نتج عنها نتائج ملموسة ترتقي إلى الممارسات الفضلى مع سعيها المتواصل لاستكمال باقي التوصيات بخصوصها. وبعد وصول البنك الأهلي الأردني إلى هذه النتيجة إضافة مميزة تضاف إلى سجله الحافل، حيث يأتي هذا التقييم تجسيدا لقدرة البنك الاستراتيجية للوصول إلى الاستدامة البيئية والاجتماعية فضلاً عن الحوكمة الرشيدة مما يعكس رؤيته وحرصه المتواصل لتطبيق هذه الممارسات التي تسهم في تحقيق الأثر الإيجابي في المجتمع والقطاع ولجميع أصحاب المصلحة.

وبناءً على ما سبق، واستمراراً لنهج التحول الرقمي الشمولي للخدمات المالية والمصرفية بما يعزز النمو المستدام لأعمال البنك وبما يتوافق وخططنا الاستراتيجية حيث تشكل عدد حركاتنا الالكترونية ما نسبته (87%) من عدد الحركات الكلية، فقد قمنا خلال العام 2023 بتبني مجموعة من المبادرات الاستراتيجية الموجهة لتعزيز عمليات البنك بحيث أصبح البنك أكثر توجهاً وتركيزاً على العميل حيث قمنا بتطبيق العديد من الأدوات التي تدرس رغبات العملاء بشرائحه المختلفة ليتم تقديم منتجات تلبي تلك الرغبات والحاجات كما توجهنا برفع كفاءة خدمة العملاء من خلال دمجها مع الذكاء الاصطناعي محققين بذلك تقدماً ملحوظاً أضاف ميزة تنافسية للبنك الأهلي الأردني بين البنوك الأخرى. كما أطلقنا منصة كؤن (Qawn) المنصة المالية الرقمية التي تلبي حاجات السوق العصرية وتخدم قطاعي التجزئة والأعمال على حدٍ سواء، وتعتبر "كؤن" أول منصة اجتماعية للدفع الالكتروني في الأردن، حيث توفر للمستخدمين طريقة سهلة وسريعة لإرسال واستقبال الأموال من خلال التفاعل الاجتماعي كما تتيح كذلك لجميع الأردنيين فتح حسابهم المصرفي عن بعد ودون الحاجة لزيارة الفرع، حيث تستغرق عملية التسجيل خمس دقائق فقط، كما تعتبر منصة Qawn مناسبة للتجار أيضاً، حيث تمكنهم من قبول المدفوعات وإدارة شؤونهم المالية بشكل أكثر فاعلية ويمكن للتاجر تحميل التطبيق على أي جهاز بسهولة وسرعة والبدء بقبول الدفعات من الهاتف النقال مباشرة. كما تم إنشاء بوابة تفاعلية للمطورين ضمن مشروع كؤن يدعم عمليات الصيرفة المفتوحة. كما قمنا أيضاً بتأسيس البرنامج التعليمي "ahli Future" لسد الفجوات المهارية في مجال التكنولوجيا حيث قام البنك بتوقيع شراكات بحث علمي مع بعض الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة لتطوير منتجات وخدمات توفر الوقت والجهد على العميل وتطبق أحدث ما توصلت له التكنولوجيا والأبحاث العلمية، وفي إطار سعي البنك لتكريس جهوده نحو مستقبل أكثر استدامة تم تعزيز استدامة العمليات البنكية بتحويلها نحو الحوسبة السحابية.

كلمة الرئيس التنفيذي / المدير العام

السيدات والسادة الأفاضل،



في البداية اسمحوا لي أن أرحب بكم جميعاً وأن أضع بين أيديكم التقرير السنوي الثامن والستين للبنك الأهلي الأردني والتقرير السنوي الأول لي كرئيس تنفيذي / مدير عام للبنك الأهلي الأردني حيث سنستعرض من خلاله أبرز الإنجازات والنجاحات التي تمت خلال العام الماضي، حيث استمر البنك وسيستمر بخطى وثقة وثابتة نحو تحقيق المزيد من الإنجازات في ظل رؤية شاملة من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، كما سنتابع العمل على تحقيق التنمية المستدامة والمشاركة في بناء اقتصاد مزدهر مستدام والاعتماد على الإبداع والابتكار والتكنولوجيا الرقمية لإيجاد أفضل الحلول المصرفية ضمن رؤية البنك لتحقيق الازدهار المشترك.

كما يسرني أن أعبر عن امتناني العميق للسيد محمد موسى داود الرئيس التنفيذي السابق، على قيادته الاستثنائية خلال السنوات الماضية، كما أبارك له تولي منصب نائب رئيس مجلس الإدارة متمنياً له التوفيق والنجاح.

يسرني إعلامكم وبكل فخر عن حصول البنك الأهلي الأردني على المركز الأول في الجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية في دورتها السادسة عشر عن فئة القطاع المالي والتي أقيمت في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، حيث عبرت تلك الجائزة عن التزام إدارة البنك وفريقه بأهمية الإستدامة وتطبيقها في كافة أعمال البنك.

استمر البنك على مدى سنوات طويلة بالعمل الجاد لإيجاد أفضل الحلول الرقمية والإلكترونية التي تلبي احتياجات عملائه حيث قمنا خلال العام الماضي بإضافة العديد من الميزات الرقمية لتطبيق Ahli Mobile إضافة إلى أتمتة العديد من الخدمات البنكية والتي ساهمت بزيادة كفاءة العمليات وتقديم خدمات مميزة ذات جودة عالية.

ولتعزيز الإستدامة في كافة أعمال البنك، قمنا بالعمل على تطوير السياسة العامة وخطة الإستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة والتي سنعمل من خلالها مع كافة الجهات ذات العلاقة على بناء أساس قوي في التمويل المستدام فضلاً عن التعاون مع الجهات والمؤسسات الوطنية لتعزيز كافة جوانب العمليات التي نقوم بها، ولتحقيق ذلك قمنا بإطلاق برنامج سفراء الأهلي والذي سيعمل في كافة الدوائر والأقسام لإيجاد حلول مستدامة في كافة عمليات البنك كما قمنا بإطلاق حزمة الأعمال الخضراء للشركات الصغرى والمتوسطة، حيث قدمنا من خلال هذه الحزمة مجموعة مميزة

وعلى صعيد الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، فإننا نعتز بكوننا في طليعة المؤسسات المصرفية التي قامت بإصدار تقرير الاستدامة في الأردن منذ العام 2017 ، وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى فوز البنك الأهلي بجائزة "أفضل بنك للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات العربية للعام 2023" والتي تنظمها الشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث حصل على المركز الأول عن فئة الخدمات المالية وذلك نتيجة لالتزامنا بتحقيق الاستدامة المؤسسية وتقديراً لجهودنا في تحقيق التنمية المستدامة، كما قام البنك الأهلي بالانضمام كعضو بلاتيني في المجلس الأردني للأبنية الخضراء. وانطلاقاً من إيماننا بأهمية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مكان العمل والسوق والمجتمع وتعزيز دورها الأساسي في تنمية المجتمع وقع البنك على وثيقة الالتزام "بالمبادئ العالمية لتمكين المرأة" التي تقدمها منظمة الأمم المتحدة العالمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. كما قمنا خلال العام 2023 بإصدار تقريرنا الخامس للاستدامة والذي تم اعداده وفقاً لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير باللغتين العربية والانجليزية ووفق معايير المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير / (GRI) Global Reporting Initiative ، حيث يسلط الضوء على أداء البنك ويعكس جهوده المستمرة في دمج الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في أنشطة البنك وعملياته وأثرها على البيئة والمجتمع والتنمية الاقتصادية، وذلك تأكيداً على نهجنا بضرورة الحفاظ على الشفافية وإشراك أصحاب المصلحة لفهم أولوياتهم وتحديد احتياجاتهم وتلبية توقعاتهم.

وعلى صعيد استعراضنا لأهم إنجازاتنا خلال العام 2023، اسمحوا لي أن أتقدم بإسمي ونيابة عنكم بالشكر الجزيل إلى أسرة البنك الأهلي في كافة مواقعهم بقيادة سعادة الدكتور أحمد الحسين المدير العام / الرئيس التنفيذي.

وختاماً، فإني أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر والتقدير إلى البنك المركزي الأردني مثنياً جهوده المميزة وحصافته المعهودة التي ضمنت متانة ومنعة الجهاز المصرفي الأردني عبر السنين، ووزارة الصناعة والتجارة / دائرة مراقبة الشركات، وهيئة الأوراق المالية وكافة مؤسسات سوق رأس المال، وشكري وتقديري موصول أيضاً إلى شركائنا وأشقائنا في فلسطين ولأسيما سلطة النقد الفلسطينية، وشكري دائماً أيضاً لمساهميننا الأعزاء على ثقتهم بنا.

ونحمد الله سبحانه وتعالى على نعمة الأمن والاستقرار في أردننا الحبيب ونتضرع لله تعالى أن يعم الأمن والسلام على كامل المنطقة.

متمنياً لكم جميعاً ولأردننا الأعز دوام التوفيق والنماء في ظل صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

سعد نبيل المعشر

رئيس مجلس الإدارة

من الخدمات المصرفية التي تلي احتياجات عملائنا وتحقق طموحاتهم. وانطلاقاً من إيماننا بأهمية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مكان العمل والسوق والمجتمع وتعزيز دورها الأساسي في تنمية المجتمع، قمنا بالتوقيع على وثيقة الالتزام "بالمبادئ العالمية لتمكين المرأة" والتي تقدمها منظمة الأمم المتحدة العالمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، حيث نسعى لتحقيق المساواة بين الجنسين وتوفير الفرص المتكافئة والبيئة الشاملة لتمكين المرأة وإتاحة الفرص لها في شغل المناصب القيادية واتخاذ القرار في سبيل تحقيق تنمية مجتمعية شاملة.

وعلى صعيد الخدمات المصرفية، تم إطلاق تطبيق "كون" وهو أول تطبيق دفع اجتماعي للدفع في الأردن، حيث يوفر التطبيق طريقة سهلة وسريعة لاستقبال وإرسال الأموال إضافة إلى ذلك، تم إطلاق العديد من المنتجات المصرفية المنافسة في السوق المحلي، حيث تم تحديث القرض الشخصي والقرض السكني، كما تم إطلاق برنامج قروض السيارات بأسعار فائدة تنافسية، وعلى صعيد آخر، قدم البنك منتجات جديدة لعملائه في القطاع الطبي حيث يلبي قرض الأطباء كافة احتياجات الأطباء من ذوي الاختصاص، إضافة إلى قرض أصحاب الصيدليات والعاملين بها فضلاً عن إطلاق برنامج جديد لأول مرة ويختص بأساتذة الجامعات الأردنية حيث يقدم لهم حزمة من الخدمات المصرفية و بأسعار فائدة منافسة تلي احتياجاتهم واحتياجات عائلاتهم.

واستمراراً لدورنا في دعم قطاع الشباب وتأهيلهم قام البنك الأهلي بتعيين الفوج السابع من نخبة من الطلبة الجدد في الجامعات الأردنية حيث نقوم بالعمل على تدريبهم وتأهيلهم للدخول في سوق العمل، مع إتاحة الفرصة لهم للعمل لدينا بدوام جزئي للحصول على راتب يساعدهم في تلبية احتياجاتهم الجامعية ويحقق طموحاتهم.

وعلى صعيد الأداء المالي، فقد حققنا نتائج مميزة خلال العام 2023، حيث بلغ صافي أرباح البنك 32.2 مليون دينار مقارنة مع 28.3 مليون دينار في السنة السابقة و ارتفع صافي الأرباح بنسبة 13.5% مقارنة مع 2022 .

في الختام، أود التأكيد على التزام البنك الأهلي برسائله وقيمه، حيث سنستمر بتقديم خدمات رقمية متكاملة ومستدامة ضمن أعلى معايير المهنية والتميز والالتزام بهدف خدمة عملائنا ومجتمعاتنا بشكل مستدام وبما يضمن تجربة عميل مميزة. كما أود التأكيد بأننا لسنا مؤسسة مالية تدعم الإقتصاد الوطني فحسب، بل نحن قوة ذات تأثير إيجابي تؤثر بها على فريقنا وعملائنا ومجتمعنا وعلى من حولنا ونعزز المعنى الحقيقي للازدهار المشترك.

أود أن أعبر عن امتناني العميق لرئيس مجلس الإدارة السيد سعد نبيل العشر وأعضاء مجلس الإدارة الحاليين والسابقين، وكل من عملت معه خلال السنوات الماضية على دعمهم المستمر وثقتهم بنا، كما أود أن أقدم شكري العميق لشركائنا وشركاتنا التابعة، ولفريق البنك الأهلي الأردني في كافة المناطق التي نعمل بها على تفانيهم الثابت وعملهم الدؤوب بما يكفل استمرار مسيرتنا في الازدهار المشترك ولتحقيق مزيد من النجاح لمؤسستنا تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم.

الدكتور أحمد الحسين
الرئيس التنفيذي / المدير العام

أداء الاقتصاد الأردني خلال العام 2023

أهم المؤشرات الاقتصادية للعام 2023

الإنتاج والأسعار والتشغيل

- سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نموا حقيقيا بنسبة 2.7% خلال الثلاثة أرباع الأولى من العام 2023، مقابل نمو بنسبة 2.6% للفترة المقابلة من العام 2022.
- ارتفع المستوى العام للأسعار (التضخم) مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2023 بنسبة 2.1%، مقارنة بما نسبته 4.2% خلال عام 2022.
- بلغ معدل البطالة خلال الربع الثالث من العام 2023 ما نسبته 22.3% مقابل 23.1% خلال ذات الربع من العام 2022.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية العام 2023 ما مقداره 18.1 مليار دولار، بما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.9 شهرا.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام 2023 ما مقداره 33.43 مليار دينار، مقابل 32.59 مليار دينار كما في نهاية العام 2022.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2023 ما مقداره 43.74 مليار دينار مقابل 42.11 مليار دينار في نهاية العام 2022.

المالية العامة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزا ماليا كليا بعد المنح الخارجية بنحو 1.98 مليار دينار أي بما نسبته 6.0% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الشهور الأحد عشر الأولى من العام 2023، مقارنة بعجز مقداره 1.33 مليار دينار أي بنسبة 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة من العام 2022.
- ارتفع رصيد دين الحكومة الداخلي والخارجي في نهاية شهر تشرين الثاني من العام 2023 ليصل إلى 41.58 مليار دينار مشكلا ما نسبته 114.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ما نسبته 111.4% كما في نهاية العام 2022، حيث ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر تشرين الثاني من العام 2023 عن مستواه في نهاية العام 2022 بمقدار 1.43 مليار دينار ليبلغ 23.01 مليار دينار، كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 1.66 مليار دينار ليصل إلى 18.57 مليار دينار.

القطاع الخارجي

- انخفض عجز الميزان التجاري خلال العشرة شهور الأولى من العام 2023 بنسبة 9.0% ليصل إلى 8.14 مليار دينار مقارنة مع ذات الفترة من العام 2022.
- ارتفاع مقبوضات السفر خلال الشهور الأحد عشر الأولى من العام 2023 بنسبة 30.5% لتصل إلى 4.89 مليار دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من العام 2022.
- ارتفاع تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الشهور الأحد عشر الأولى من العام 2023 بنسبة 1.4% لتصل إلى 2.25 مليار دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من العام 2022.

تقرير مجلس الإدارة



أهلي... فرصتك تكشف نفسك

جوائز قيمة يمنحها البنك الأهلي سنوياً متاحة لبرنامج
حسابات التوفير والحسابات الجارية.

تقرير مجلس الإدارة

أنشطة البنك الرئيسية

يقدم البنك الأهلي الأردني جميع الخدمات المالية والمصرفية والائتمانية الشاملة وجميع القطاعات الاقتصادية

الإنجازات الرئيسية للبنك الأهلي

يعتبر قطاع الأعمال من أهم القطاعات في البنك الأهلي الأردني والذي يقدم العديد من الخدمات التي تعنى بقطاعي الشركات والأفراد حيث يقدم الحلول المالية والمصرفية التي تتناسب مع متطلبات العملاء وضمن إطار الازدهار المؤسسي المشترك.

يضم قطاع الأعمال دائرة الشركات الكبرى وتمويل المشاريع بالإضافة إلى دائرة الشركات الصغرى والمتوسطة وقطاع الأفراد ودائرة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية.

تقوم دائرة الشركات الكبرى وتمويل المشاريع بتطوير وتقديم مجموعه واسعة من الحلول والخدمات المصرفية المتخصصة من قبل كادر من الخبراء المتخصصين بتقديم النصح والمشورة للعملاء لتطوير ودعم أعمالهم ، كما تقوم الدائرة بتمويل المشاريع التجارية والحيوية والخدمية وتطوير البنى التحتية والتعدين بالإضافة إلى المشاركة في برامج قروض التجمع البنكي لعدد من القطاعات الاقتصادية.

وعلى الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية والتقنية المحلية والعالمية والتي استمر انعكاس أثرها بشكل مباشر على الاقتصاد الأردني إلا أن دائرة الشركات الكبرى تمكنت خلال العام الماضي من الاستمرار في تقديم الحلول المصرفية المبتكرة التي أدت لتمكين عملاء البنك من تجاوز الآثار الناجمة عن هذه الظروف الاقتصادية واستغلال الفرص بهدف تحقيق النجاح. كما استمرت الدائرة بالعمل على تطوير تطبيق الأهلي أونلاين الخاص بالشركات من خلال إضافة عدد من الميزات والخدمات الرقمية الجديدة التي تعمل على تحسين تجربة العملاء بهدف تمكينهم من انجاز مختلف خدماتهم بسهولة وسرعة ويسر وأمان، إضافة إلى استحداث أنظمة وعمليات دفع الكترونية متخصصة للعملاء والتي كان لها الأثر الإيجابي في تطوير أعمال قطاع الشركات الكبرى ككل.

وفي ضوء سعي قطاع الشركات الكبرى وتمويل المشاريع وقطاع الشركات الصغرى والمتوسطة للحفاظ على المكانة والدور الفعّال في مجال الاستدامة تم خلال العام الماضي إطلاق منهجية دمج محفظة التسهيلات مع المعايير والركائز الأساسية للتمويل المستدام والواردة في سياسة وإطار الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة بهدف توجيه التمويل نحو تعزيز التمكين المجتمعي والصحة والتعليم والشمول المالي والابتكار والابداع المجتمعي والفن والثقافة وخفض مستويات الفقر والبطالة والحفاظ على البيئة والحد من التأثير عليها.

كما قامت دائرة الشركات الصغرى والمتوسطة بتوفير أفضل وأحدث الحلول المصرفية المتخصصة بالشركات الصغرى والمتوسطة لمختلف القطاعات الاقتصادية. وذلك من خلال شبكة مراكز الأعمال المنتشرة في محافظات المملكة إضافة إلى قنوات التواصل المختلفة والمتنوعة التي يقدمها البنك الأهلي الأردني لكافة العملاء.

وقد حققت دائرة الشركات الصغرى والمتوسطة نمواً مؤثراً على مستوى محافظ التسهيلات والودائع وعدد العملاء وذلك من خلال إطلاق العديد من المشاريع المبنية عن الخطط الاستراتيجية للقطاع، حيث تم اطلاق برنامج باقات الأعمال الخضراء والذي يعتبر انجازاً مهماً لما له من أثر إيجابي وانعكاس لرؤية واستراتيجية البنك الأهلي المتضمنة التركيز على محاور الاستدامة البيئية والاجتماعية ، إضافة إلى ذلك تم إطلاق نظام القروض المؤتممة الخاص بالشركات الكبرى والصغرى والمتوسطة جنباً إلى جنب مع تحديث الخدمات الالكترونية لتسهيل الوصول للخدمات البنكية المختلفة وتعزيز تجربة العميل الاستثنائية مع البنك.

وبدورها قامت دائرة الخدمات المصرفية للأفراد بتقديم أفضل الحلول المصرفية الرقمية لتلبية احتياجات عملائها بالاضافة الى تحديث فروعنا وصرفاتنا الآلية لتتماشى مع هويتنا المؤسسية كما تم اضافة العديد من الخدمات الرقمية على تطبيق أهلي موبايل بحيث تمكن العميل من الحصول على كافة الخدمات البنكية دون الحاجة لزيارة الفرع في أي وقت ومن أي مكان. وعلى صعيد المنتجات تم استحداث وتطوير العديد من المنتجات مثل برنامج حسابات التوفير الجديد والذي تم الوصول من خلاله

إلى فئات جديدة حيث تم استهداف فئة الشباب والسيدات وفئات الاطفال وتقديم الجوائز القيمة للفائزين بحلّة جديدة إضافةً إلى إطلاق منتج قروض السيارات وحملات إستقطاب الرواتب والقروض السكني للمقيمين والمغتربين، إضافة إلى ذلك قامت دائرة البطاقات بتنفيذ مشروع توحيد البطاقات البنكية ضمن مزود خدمة واحد بالشراكة مع شركة ماستركارد العالمية.

وقد حرصت دائرة الخزينة والإستثمار والمؤسسات المالية خلال العام الحالي على إدارة وتلبية متطلبات السيولة بشكل فعال، وذلك على الرغم من التحديات الناتجة عن ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً ومحلياً، حيث تمكنت دائرة الخزينة والإستثمار والمؤسسات المالية من المحافظة على كلفة مصادر الأموال ضمن مستويات معقولة مما عزز من صافي هوامش الفائدة على الأموال المدارة، كما واصلت الدائرة جهودها في تلبية احتياجات العملاء من خلال خدماتها الاستثمارية المتنوعة، حيث بلغ حجم محفظة وكيل الدفع (584) مليون دينار كما في 2023/12/31 . بعد أن تم التعاقد مع أحد البنوك المحلية لتولي مهام وكيل الدفع لإصداره البالغ (100) مليون دولار أمريكي، كما حرصت الدائرة على الالتزام المستمر بالحوكمة والشفافية تجاه المستثمرين. وقد تم إطلاق منصة علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للبنك وذلك لفتح قنوات تواصل فعالة مع المحللين الماليين والمستثمرين وممثلي الإعلام والمساهمين وبما يتواءم مع أفضل الممارسات العالمية إضافة إلى ذلك قمنا بتعزيز علاقاتنا مع البنوك والمؤسسات المالية وتطوير أعمالها من خلال بناء علاقات مصرفية جديدة وزيادة شبكة المراسلين محلياً وإقليمياً ودولياً لتغطي ما يقارب خمسمائة مؤسسة مالية منتشرة في ثمانين دولة حول العالم مما ساهم في تحسين جودة وسرعة الخدمات المقدمة لعملائنا وزيادة السقوف الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المراسلة لتغطية أنشطة العمليات التجارية، وقد تم استحداث منتج الحوالات الفورية “Instant Payments” والذي يتيح للعملاء في الخارج إمكانية التحويل للمستفيدين في الأردن خلال ثوان قليلة (حيث تم توقيع أول اتفاقية مع بنك الدوحة/ قطر في هذا المجال).

وبالانتقال إلى قطاع الدعم، استمرت دائرة العمليات والخدمات المصرفية المشتركة في نهجها المبني على أتمتة عملياتها المصرفية واتاحة الخدمات المصرفية للعملاء على القنوات الالكترونية وقد تم خلال العام الماضي تطبيق نظام آلي لأتمتة صرف القروض وتسديدها، كما تم اتاحة اصدار الكفالات المصرفية للعملاء من خلال القنوات الالكترونية وجاري الانتهاء من المراحل النهائية لاطلاق خدمة الهاتف البنكي لعملاء قطاعات الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة والذي سيمكن العملاء من تنفيذ العديد من العمليات المصرفية من خلاله وبأقصى درجات الأمان. كما تم تطبيق مشروع Payments Control System بالتعاون مع شركة سويفت العالمية لتحقيق أقصى درجات الأمان في تنفيذ الحوالات المصرفية ، إضافةً إلى ذلك تم التعاقد مع شركة ماستركارد العالمية لتطبيق مشروع Data Intelligence والذي يوفر الحماية اللازمة لعملائنا فيما يخص عمليات البطاقات بكافة أنواعها سواء كانت في السحب النقدي من الصرافات الآلية أو المشتريات من خلال نقاط البيع وعمليات التجارة الالكترونية.

كما عملت دائرة تقنية المعلومات على دعم كافة القطاعات ومساندتها من الناحية التقنية بالإضافة إلى التزامها بتقديم أفضل الحلول لاستدامه الأعمال حيث استمرت الدائرة بالقيام بفحوصات لواقع التعافي من الكوارث وتم تطبيق خدمة الدفع (اتصال لدى القريب NFC) باستخدام Apple Pay وTap to Pay وتم اطلاق نظام أتمتة انشاء طلبات التسهيلات والقروض للشركات الكبرى والمتوسطة والصغرى، وإضافة خدمة CliQ، وخدمة طلب اصدار الكفالات للإنترنت البنكي الخاص بالشركات دون الحاجة لارسال طلبات ورقية، إضافة لخدمات إيقاف ورفع الإيقاف عن الشيكات الصادرة. كما تم اطلاق خدمة السحب النقدي بواسطة CliQ عبر تقنية QR من خلال الصرافات الآلية للبنك الأهلي والبدء بتطبيق نظام رقمي لأتمتة العمليات الرقمية في الفروع إضافة إلى القيام برفع مستوى الحماية لأنظمة البنك والبنية التحتية عبر تطبيق أنظمة أمن معلومات جديدة إضافة إلى تطبيق المعايير العالمية لأمن حماية البطاقات ومعيار سويفت.

وانتقالاً إلى دور قطاع الائتمان والتمثيل بدوائر مراجعه الائتمان وتنفيذه ومعالجته فقد قامت الدائرة بدراسة الطلبات الائتمانية المرسلة من الجهات الائتمانية المختلفة، وعملت على تحليل الوضع المالي والتجاري لهذه الشركات وبما يتناسب مع تعليمات البنك المركزي الأردني إضافةً إلى المشاركة في مشروع أتمتة الطلبات الائتمانية المرسلة للدائرة والذي سيساهم في تخفيض التكلفة بشكل كبير ، إضافة إلى قيام الدائرة بتحديد المخاطر واتخاذ الاجراءات المناسبة من قبل دوائر معالجة وتنفيذ الائتمان.

وبالانتقال إلى دائرة الموارد البشرية فقد قامت بتنفيذ المشاريع والمبادرات التي تنسجم مع الخطط الاستراتيجية المبنية عن تبني البنك لنموذج الازدهار المشترك والمتمثلة بتطبيق أفضل المعايير لخدمة الموظف وتوسعة إطار العمل في مشروع الثقافة المؤسسية وتعزيز القيم المثلى الواجب توفرها ضمن بيئتنا المؤسسية وتطبيقها على كافة الممارسات وعكسها ضمن كافة المستويات الإدارية. إضافة إلى تطبيق أفضل الممارسات ابتداءً من استقطاب وتوظيف الكوادر البشرية ذات الكفاءات العالية والعمل على تطوير أدائها وتطوير سياسات وإجراءات العمل بشكل يساهم بالحفاظ على تلك الكفاءات خصوصاً في ظل بيئة منافسة وبحيث يصبح البنك بيئة حاضنة وجاذبة للكفاءات، إضافةً إلى توجيه كافة الإمكانيات المتاحة لتحقيق نسب عالية من الرضى الوظيفي وتعزيز الثقافة المؤسسية الموجهة نحو دعم وتشجيع الإبداع والابتكار وتوفير برامج مكافآت وحوافز منافسة و معايير وآليات عادلة وواضحة

أماكن تواجد البنك جغرافياً وأعداد الموظفين في كل منها

يمارس البنك نشاطاته من خلال فروعهِ المنتشرة في الأردن وفلسطين وقبرص وشركاته التابعة حيث بلغ عدد الفروع في الأردن وفلسطين وقبرص 60 فرعاً وقد وردت عناوين الفروع بشكل مفصل بنهاية التقرير، كما بلغ عدد موظفي البنك 1368 موظفاً كما في نهاية 2023، وفيما يلي تفاصيل أعداد الموظفين:

عدد الموظفين كما في 2023/12/31	عدد الفروع	
1131	49	المملكة الأردنية الهاشمية
223	10	فلسطين
14	1	قبرص
1368	60	المجموع

يبلغ عدد موظفي الإدارة العامة للبنك الأهلي الأردني 750 موظفاً وموظفةً.

لتقييم الأداء، ومنح فرص التطوّر والنمو الوظيفي الداخلي والترقية لموظفي البنك بما يساهم في زيادة شعور الموظفين بأهميتهم وتعزيز الروح المعنوية لديهم وتوزيع خيراتهم وإثرائها وذلك ضمن شروط تحقق العدالة والشفافية وضمن الفرص التكافئة بينهم.

كما تم العمل على تعزيز وتنمية مهارات وقدرات الموظفين من خلال البرامج والدورات والأنشطة التدريبية لكافة الموظفين ومن مختلف المستويات الإدارية وبشكل يضمن توفير الكفاءات والمهارات اللازمة لتحقيق الأهداف الوظيفية والالتزام بالتطلبات التدريبية والتوعوية المحددة من الجهات الرقابية وذلك إيماناً بأهمية التدريب والتوعية ورفع مستويات المعرفة بحيث يشمل كل التطورات في المجال المصرفي والتكنولوجي والتحديثات القانونية باستخدام أفضل التقنيات والنظريات والمدرسين.

وأطلقت دائرة الإبداع والابتكار تطبيق “كون”، وهو أول منصة مالية اجتماعية تخدم كل من قطاعي التجزئة والأعمال في الأردن وقد ساهمت هذه المنصة بتوسيع خدماتنا المالية الرقمية في السوق الأردني إضافةً إلى ذلك أطلقنا بوابة المطورين ضمن تطبيق كون حيث تتيح هذه البوابة تنفيذ القدرات المصرفية المفتوحة وتعزيز البيئة المالية المتكاملة، كما استمرينا بالعمل على برنامج “ahli future” بالشراكة مع بعض الجامعات حيث يهدف هذا البرنامج إلى توفير التدريب لطلبة التخصصات المرتبطة بعلوم الحاسوب والتخصصات ذات العلاقة مع التركيز على إعداد هؤلاء الخريجين وتزويدهم بالمهارات اللازمة وتهيئتهم لسوق العمل. كما قمنا بإطلاق “ahli Chat GPT” حيث دمجنا وظائف الذكاء الاصطناعي في خدمات الدردشة الخاصة بالبنك الأهلي حيث تتيح هذه التكنولوجيا للعملاء الاستفسار عن كافة الخدمات والمنتجات وأي أسئلة قد يرغب العميل بسؤالها للإجابة عليها مباشرة، كما قمنا باعتماد تقنيات جديدة تستند إلى الحلول السحابية لتبسيط العمليات وتقديم نموذج عمل مستدام خالي من الأوراق لزيادة كفاءة عملياتنا البنكية.

وبالإنتقال إلى قطاع الإستراتيجيات ومركز التميز، فقد قام مركز التميز بأتمتة بعض العمليات البنكية لتقليل الوقت والجهد اللازم لتنفيذها وتفعيل الضوابط الرقابية وتخفيض الأخطاء البشرية واعداد خطة مراجعة شاملة لتحديث السياسات والاجراءات البنكية ضمن نطاق زمني محدد، كما تم إجراء عملية هندسة لبعض العمليات لتحسين جودة المخرجات أيضاً، بالإضافة إلى ذلك قامت الدائرة بإعداد مصفوفات الصلاحيات البنكية لدائرة قطاع الأفراد والعمليات، وتوجيهها بوثيقة واحدة لتكون مرجعاً أساسياً للعمل اليومي. إضافة إلى تفعيل الزيارات الميدانية للفروع ودوائر الإدارة وتنفيذ ورشات توعوية لموظفي الفروع لتحسين جودة الخدمة وتقليل الأخطاء التشغيلية قدر الامكان. علاوة على ذلك استمرت الدائرة في عملها في إدارة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق مع التعليمات الصادرة بهذا الخصوص. أما مكتب الاستراتيجيات وإدارة المشاريع، فيعمل على إعداد الميزانيات لهذه المشاريع وتقييمها وتقديم التوجيه والدعم اللازم لكافة مدراء المشاريع والدوائر حيث يعمل على التنسيق فيما بينها لإنجاح هذه المشاريع ضمن المدة الزمنية المحددة وبأقل التكاليف الممكنة. كما يقوم المكتب حالياً بإدارة ومتابعة المبادرات الإستراتيجية المدرجة ضمن خطة البنك للخمس سنوات القادمة.



توزيع الفروع والموظفين/تابع

خارج المملكة الأردنية الهاشمية					
الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
فلسطين					
الإدارة الإقليمية	133	جنين	12	رام الله	10
نابلس	12	طولكرم	10	بيت لحم	13
الشلالة- الخليل	1	بيت ساحور	6	الماصيون	7
السلام- الخليل	11	بتونيا	8		
قبرص					
ليماسول	14				

حجم الاستثمار الرأسمالي

بلغ حجم الإستثمار الرأسمالي للبنك الأهلي الأردني ما قيمته 93.36 مليون دينار وتمثل الموجودات الثابتة - بالصافي بقيمة 90.84 مليون دينار، وموجودات غير ملموسة بالصافي وبقيمة 2.51 مليون دينار كما بنهاية عام 2023.

توزيع الفروع والموظفين

كما كان توزيع فروع البنك الأهلي الأردني وعدد موظفيه في الأردن حسب المحافظات المختلفة والفروع الخارجية بنهاية عام 2023 على النحو التالي:

داخل المملكة الأردنية الهاشمية					
الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
العاصمة عمان					
وسط عمان					
الرئيسي	9	عبدون	8	شارع وادي صقرة	8
الشركات الكبرى	20	تاج مول	13	شارع ابن خلدون	5
جبل عمان	7	العبدلي - بوليفارد	8		
الصويفية	9	سوق أم أذينة	8	شارع وصفي التل	8
شرق عمان					
سحاب	6	طبربور	6	ضاحية الياسمين	5
مادبا	8	الهاشمي الشمالي	5	ماركا	7
شارع الحرية	6	وسط البلد	7	جبل الحسين	7
دوار الشرق الأوسط	9	مرج الحمام	7		
غرب عمان					
مكة مول	11	شارع مكة	8	خلدا	8
فرع ببادر وادي السير	9	سيقي مول	13	عبد الله غوشة	4
إقليم البلقاء					
دير علا	6	بوابة السلط	8	جامعة البلقاء التطبيقية	6
السلط	4	الفحيص	6	الجبيهة	8
إقليم الزرقاء والشمال					
الزرقاء الرئيسي	7	الرمثا	6	اربد	7
الزرقاء الجديدة	6	المفرق	6	جرش	6
المنطقة الحرة	3	ارابيلا مول - اربد	14	الرصيفة	6
سوق باب المدينة مول	12				
إقليم الجنوب					
الطفيلة	9	مؤته	6	الكرك	8
معان	7	العقبة	11		

الشركات التابعة للبنك الأهلي الأردني

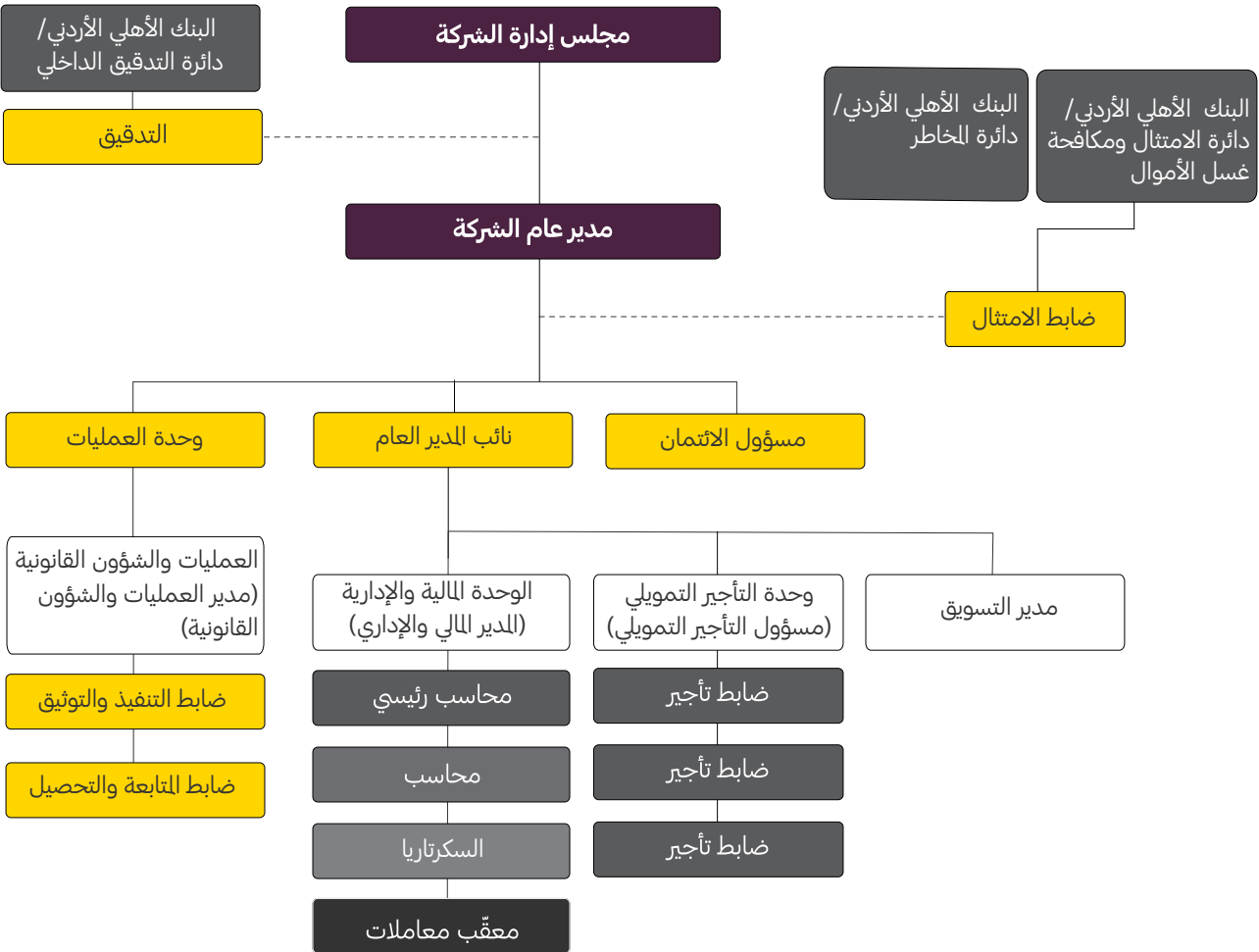
كشف معلومات تفصيلية حول الشركات التابعة

اسم الشركة	نوع الشركة	العنوان التفصيلي	طبيعة عمل الشركة	رأس المال الشركة بالدينار الأردني	عدد الموظفين	عدد فروع الشركة	كبار مالكي الأسهم (5% أو أكثر من رأسمال الشركة)			
							الاسم	عدد الأسهم كما في 2023/12/31	النسبة %	عدد الأسهم كما في 31/12/2022
شركة الأهلي للتأجير التمويلي	شركة مساهمة خاصة محدودة	عمان-الأردن هاتف: 06-5003333	تأجير تمويلي	17,500,000	13	1	البنك الأهلي الأردني	17,500,000 دينار/سهم	100 %	17,500,000 دينار/سهم
شركة الأهلي للتمويل الأصغر	شركة مساهمة خاصة محدودة	عمان-الأردن هاتف: 06-5865970	تمويل أصغر	6,000,000	294	28	البنك الأهلي الأردني	6,000,000 دينار/سهم	100 %	6,000,000 دينار/سهم
شركة الأهلي للوساطة المالية	شركة مساهمة خاصة محدودة	عمان-الأردن هاتف: 06-5624471 فاكس: 06-5821162	وساطة مالية	3,000,000	8	1	البنك الأهلي الأردني	3,000,000 دينار/سهم	100 %	3,000,000 دينار/سهم
شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية	شركة مساهمة خاصة محدودة	عمان-الأردن هاتف: 06-5206000	الاستثمار بحلول التكنولوجيا المالية وتطويرها	1,500,000	-	-	البنك الأهلي الأردني	1,500,000 دينار/سهم	100 %	1,500,000 دينار/سهم

شركة الأهلي للتأجير التمويلي م.خ.م

تأسست شركة الأهلي للتأجير التمويلي في عام 2009 (شركة مساهمة خاصة) مملوكة بالكامل من قبل البنك الأهلي الأردني، ويبلغ رأسمال الشركة حالياً 17.5 مليون دينار، ومن غايات الشركة تقديم خدمات متكاملة من التأجير التمويلي والحلول التمويلية البديلة وغير التقليدية بأسلوب تمويل عصري لكافة القطاعات الإنتاجية سواء للأفراد أو الشركات، لتمويل الأصول الرأسمالية مثل العقارات والمعدات والمكائن الصناعية بالإضافة إلى الأجهزة الطبية ووسائل النقل بالاعتماد على الأصول الممولة كمصدر رئيسي للسداد وكضمانه، ويتم ذلك وفق دراسات مالية وفنية للأصول الممولة، حيث استطاعت شركة الأهلي للتأجير التمويلي خلال فترة زمنية قصيرة أن تكون واحدة من أهم وأكبر الشركات الرائدة والمتميزة في تقديم خدمات التأجير التمويلي في السوق الأردني.

*الهيكل التنظيمي للشركة وبما يتوافق مع مصفوفة العلاقة بين البنك وأعضاء المجموعة وفق متطلبات الجهات الرقابية على البنك



الإنجازات التي حققتها الشركة خلال عام 2023:

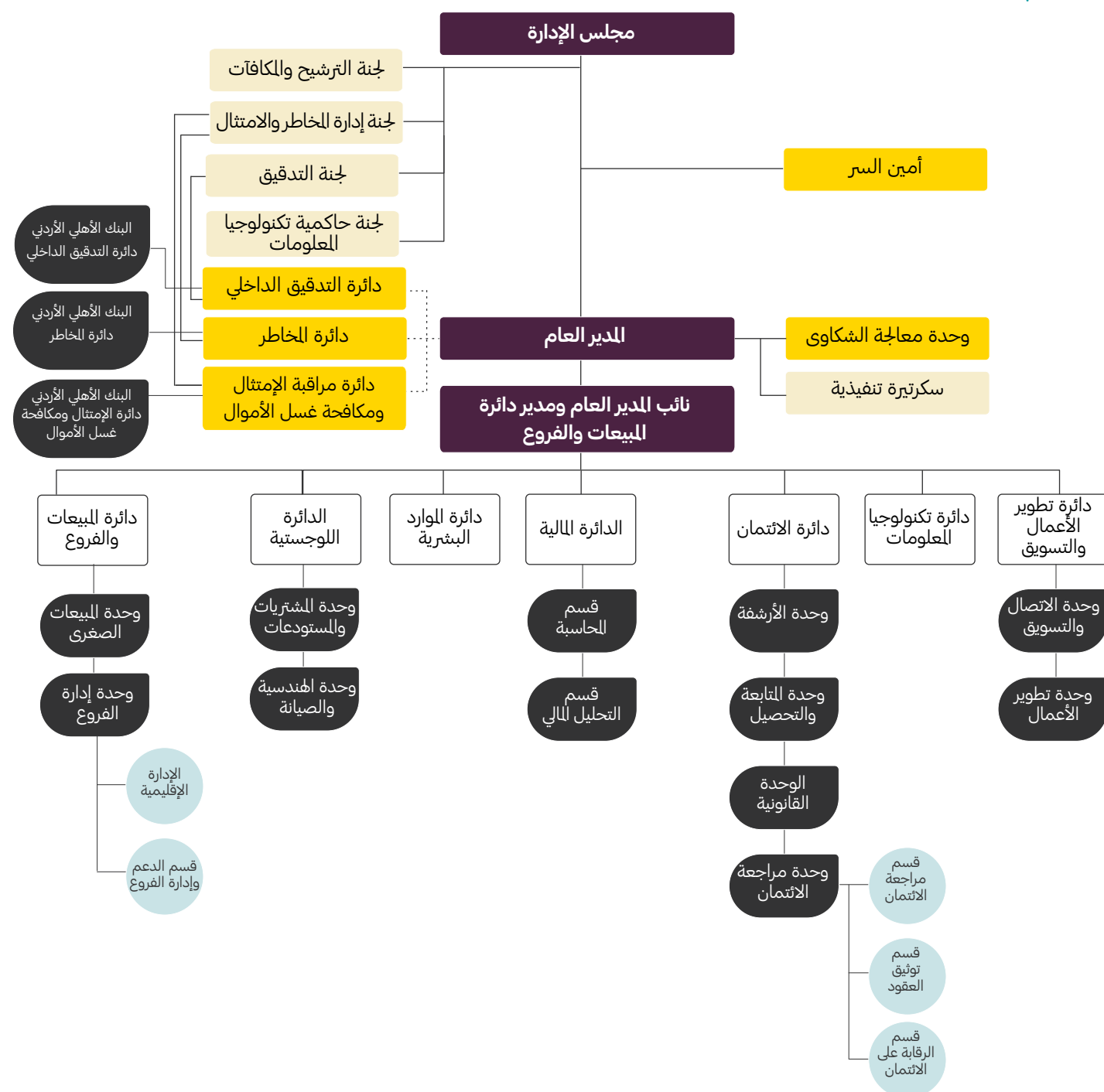
الخطة المستقبلية لعام 2024:

- منح تأجير تمويلي بمبلغ 36.6 مليون دينار مليون دينار بموجب 189 عقد تأجير تمويلي.
- صافي أرباح الشركة قبل الضريبة بحدود 3.746 مليون دينار .
- بلغت إجمالي موجودات الشركة بحدود 92 مليون دينار.
- تم توزيع ارباح بمبلغ 18 مليون دينار.
- تأسيس شركة تمويل اسلامي لتلبية احتياجات السوق.
- الاستمرار باستقطاب عملاء جدد من خلال عقد لقاءات موسعة لكافة القطاعات الاقتصادية ونشر الوعي وثقافة التمويل من خلال برامج التأجير التمويلي.
- تطوير الخدمات الإلكترونية وإطلاق منتجات جديدة تلبي احتياجات السوق.

شركة الأهلي للتمويل الأصغر م.خ.م

شركة مملوكة بالكامل من البنك الأهلي الأردني، وتعد أول شركة ربحية خاصة تعمل في مجال التمويل الأصغر في القطاع الخاص تأسست في العام 1999 في الأردن برأسمال 6 مليون دينار أردني، كما وتعد الشركة أول شركة أردنية مسجلة في الأردن تحصل على ترخيص البنك المركزي الأردني في عام 2018 بالإضافة إلى أنه في عام 2023 كانت كأول شركة في قطاع التمويل الأصغر تمثل نظام شركات التمويل رقم 107، وتهدف إلى تنمية المجتمعات المحلية من خلال دعم وتمويل الفقراء المنتجين وذوي الدخل المحدود من أصحاب المشاريع الصغرى ومتناهية الصغر غير الخدميين من قبل المؤسسات المالية الأخرى (البنوك)، والمساهمة في التقليل من معضلي البطالة والفقير عن طريق تمكين الأفراد في بدء مشاريعهم وخلق فرص عمل ذاتية (التشغيل الذاتي) وبالتالي خلق بيئة اقتصادية، واجتماعية وتعليمية أفضل لأفراد المجتمع مما ينعكس إيجاباً على مستوى الازدهار والرفاه للمجتمع وخال فترة عملها قدمت الشركة قروضاً إجمالية بقيمة تجاوزت 254 مليون دينار وقامت بخدمة أكثر من 304 ألف عميل من خلال 28 فرعاً منتشرة في المملكة.

*الهيكل التنظيمي للشركة وبما يتوافق مع مصفوفة العلاقة بين البنك وأعضاء المجموعة وفق متطلبات الجهات الرقابية على البنك



الإنجازات التي حققتها الشركة خلال عام 2023:

- أول شركة تمويل أصغر تمثل لتعليمات نظام شركات التمويل رقم 107 لعام 2021.
- تنفيذ ما نسبته 80% من مشروع تطوير نظام القروض بالإضافة إلى اتمتة إجراءات المنح والمتوقع الانتهاء منه نهاية العام.
- تنفيذ وإطلاق نظام جديد لمركز خدمة الاتصال وتوفير قنوات تواصل مبتكرة للزبائن والعملاء لتوفير رحلة عميل مميزة.
- تنفيذ مشروع الأرشفة الإلكترونية على مستوى كافة دوائر الشركة.
- تطبيق نظام متطور لمكافحة غسل الأموال.
- الربط مع نظام الأحوال المدنية من خلال JOPACC بالتعاون مع البنك الأهلي الأردني.
- زيادة في المحفظة الائتمانية لتصل إلى 18.8 مليون دينار وبنسبة نمو 2% عن العام الماضي.
- زيادة في عدد العملاء ليصل إلى 38 ألف عميل وبنسبة نمو بلغت 5% عن العام الماضي.
- تقديم خدمات غير مالية من خلال عقد عدد من ورشات التدريب في التثقيف المالي للعملاء لنشر الوعي بالثقافة المالية لديهم.
- افتتاح فرع دير علا الجديد.
- المساهمة والمشاركة في المناسبات الاجتماعية الوطنية تنفيذاً لدور الشركة في المسؤولية الاجتماعية.
- عقد دورات تدريبية لموظفي الشركة تماشياً مع احتياجات الدوائر وامثالاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.
- تحقيق النمو وزيادة الحصة السوقية للشركة.
- الاستمرار في تطبيق استراتيجية الشركة بالتحول الرقمي وتطوير الخدمات الإلكترونية.
- تعزيز سياسة الشركة في المسؤولية الاجتماعية والازدهار المشترك.
- التوسع والانتشار تماشياً مع نهج الشركة في ترسيخ مفهوم الشمول المالي من حيث إعادة انتشار وتوزيع بعض الفروع وبما يتماشى مع استراتيجية الشركة في رفع الكفاءة التشغيلية.
- الاستمرار بتطوير البنية التحتية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.
- رفع الكفاءة التشغيلية وتحقيق الأهداف المالية وغير المالية.

فروع شركة الأهلي للتمويل الأصغر:

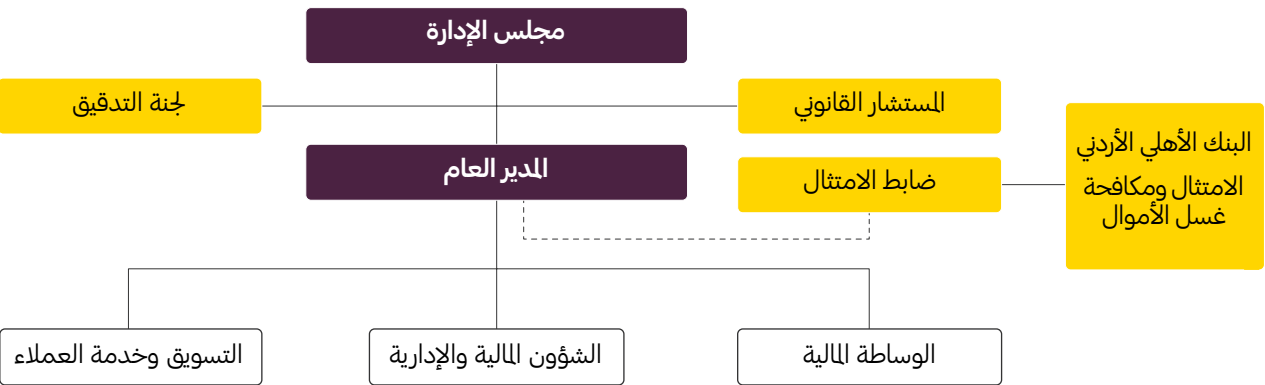
الفرع	العنوان	رقم الهاتف	عدد الموظفين
البيادر	شارع البيادر - اشارة عطا علي - مقابل البنك الأردني الكويتي - الطابق الأرضي	(06) 5820993	10
الزرقاء	شارع السعادة - عمارة رقم 20 - الطابق الرابع فوق البنك الأهلي	(05) 3980083	8
الشرق الوسط	شارع خولة بنت الازور - مجمع الانطلاق الموحد - بجانب كازية توتال الطابق الأرضي	(06) 4777310	8
اريد	شارع الحصن - عمارة رائد الحجازي - مقابل البنك الأهلي - الطابق الأرضي	(02) 7251072	11
صويلح	شارع الاميرة هيا - مجمع الجود - بجانب كازية جو بترول - الطابق الأرضي	(06) 5347594	6
الزرقاء الجديدة	شارع 36 - عمارة رقم 37 - بجانب حلويات نورام الشام - الطابق الأرضي	(05) 3863354	8
الرصيفة	شارع الملك حسين - عمارة رقم 100 الطابق الأرضي	(05) 3755115	7
الرصيفة (الجبل الشمالي)	شارع ياجوز - مقابل مستشفى الأمير فيصل - الطابق الأرضي	(05) 3756844	7
الهاشمي	شارع البطحاء - عمارة المنتصر - بجانب اشارة العنبتاوي - الطابق الأرضي	(06) 5064990	8
البقعة	شارع الشوؤن - مقابل مدارس الوكالة - الطابق الأرضي	(06) 4727124	8
ماركا	شارع العيساوية - عمارة رقم 8 الطابق الأرضي	(06) 4884123	9
جبل الحسين	شارع خالد بن الوليد - عمارة رقم 130 - مقابل دار الابرا - الطابق الأرضي	(06) 4657201	15
العقبة	شارع الرشيد - مقابل أيلة بارك - الطابق الأرضي	(03) 2030320	9
إريد - ايدون	شارع الأمير حسن - المجمع الجديد - مجمع الصيداوي - بجانب البن الأردني الكويتي الطابق الأرضي	(02) 7070260	9
مادبا	شارع بلدية مادبا الكبرى - بجانب العللونة للصرافة - الطابق الأرضي	(05) 3244432	8
الكرك	شارع مثلث التنية - عمارة صبري الصلاعين - الطابق الأرضي	(03) 2386082	10
عجلون	شارع اشتقينا - تحت وزارة العدل - الطابق الأرضي	(02) 6440344	9
مرج الحمام	شارع الأمير نايف - عمارة ابو خالد المناصير - بجانب فارمسي ون - الطابق الأرضي	(06) 5733984	9
أبو نصير	شارع ابو نصير - بجانب بنك القاهرة عمان - عمارة رقم 224 الطابق الأرضي	(06) 5105786	7
حي نزال	شارع الدستور - عمارة رقم 147 - الطابق الأرضي	(06) 4370999	6
السلط	مدينة السلط - شارع أنيس المعشر - مجمع دبابة التجاري - بجانب بنك الأسكان - الطابق الأرضي	(05) 3557105	9
الحرية	شارع الحرية - عمارة رقم 95 - بجانب الوطنية للدواجن - الطابق الأرضي	(06) 4205072	5
جبل النصر	شارع عدن - بجانب مطعم فلامنجو - الطابق الأرضي	(06) 4967529	6
طربور	طربور - شارع طارق - مقابل مكتب بريد طارق	(06) 5059350	6
مكتب مؤتة	شارع الملك - منطقة المزار - مجمع البلدية - الطابق الأرضي	(06) 4205072	7
جرش	شارع حسن الكايد - قرب دوار القيروان - مقابل مجمع السفريات - مجمع البركة التجاري	(06) 6342070	10
المفرق	محافظة المفرق - شارع الملك عبدالله الأول - المجمع التجاري للخط الحديدي الحجازي الأردني - بجانب بنك ABC - الطابق الأرضي	(06) 6232059	10
دبر علا	محافظة البلقاء- طريق الغور الأردني - المعدي - مقابل محطة النعيمات-الطابق الأرضي	(05) 3572359	7
الإدارة العامة	الدوار الثامن - شارع الملك عبدالله الثاني بإتجاه صويلح - بناية رقم 449	(06) 5865970	62

شركة الأهلي للوساطة المالية م.خ.م

تأسست شركة الأهلي للوساطة المالية عام 2006 كشركة مساهمة خاصة مملوكة بالكامل للبنك الأهلي الأردني، رأسمالها الحالي (3) مليون دينار أردني.

تتمثل غايات الشركة في تقديم خدمات الوساطة المالية للأوراق المالية بنوعيتها الأسهم والسندات المدرجة في بورصة عمان، وهي حاصلة على تراخيص الوسيط لحسابه، الوسيط المالي، التمويل على الهامش.

*الهيكل التنظيمي للشركة وبما يتوافق مع مصفوفة العلاقة بين البنك وأعضاء المجموعة وفق متطلبات الجهات الرقابية على البنك



الإنجازات التي حققتها الشركة خلال عام 2023:

الخطة المستقبلية لعام 2024:

الاستمرار ببذل الجهود اللازمة لتوسيع قاعدة العملاء وزيادة حصة الشركة السوقية من أحجام التداول السائدة لتعزيز مركز الشركة التنافسي في سوق رأس المال وذلك من خلال التركيز على الابتكار واتممة الخدمات لتلبية احتياجات وتطلعات جمهور المتعاملين.

• تعزيز نسبة الملاءة المالية للشركة لتبلغ 140% لعام 2023 مقارنة مع 133% لعام 2022 وبفارق عن الحد الأدنى المقرر من هيئة الأوراق المالية والبالغة 75%، لتصل القيمة الدفترية للشركة إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2007.

• ارتفعت حقوق ملكية الشركة بنسبة 5.6% مقارنة مع عام 2022.

• ارتفع إجمالي موجودات الشركة بنسبة 7.3% مقارنة مع عام 2022.

• ترقية نظام إدارة الأوامر الخاص بالشركة (OMS) مما ينعكس إيجاباً على كفاءة إدارة أوامر العملاء وتلبية احتياجاتهم بسرعة ودقة عالية.

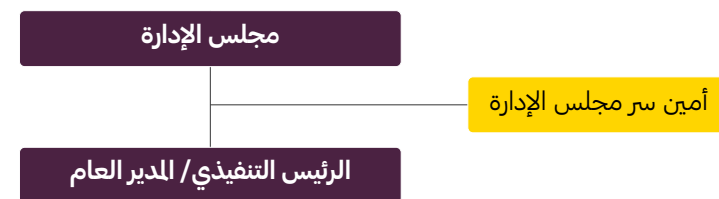
• تفعيل نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاص بالشركة.

شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية (أهلي فنتك) م.خ.م

تأسست شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية عام 2017 كشركة مساهمة خاصة مملوكة بالكامل للبنك الأهلي الأردني، ويبلغ رأسمالها 1.5 مليون دينار أردني. الشركة مرخصة لإنشاء حلول التكنولوجيا المالية والمشاركة في إنشائها وترخيصها وبيعها والاستثمار فيها، وهي مصممة لتطوير مواهب وخبرات متخصصة في مجال الابتكار وريادة الأعمال وقطاع التكنولوجيا المالية من خلال الأنشطة والبرامج المتنوعة، بما في ذلك فعاليات والمؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية المتخصصة.

تتركز أنشطة شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية في تقديم برنامج احتضان ومساعدة أعمال للشركات الناشئة في هذا المجال والاستثمار بهذه الشركات بقيمة تصل لغاية 200 ألف دولار، حيث من مزايا هذه البرامج توفير مكان عمل، شبكة عالمية من الخبراء والمرشدين، والوصول إلى خبراء البنك الأهلي وشركائهم، وبيئة افتراضية لتطوير وفحص الحلول بشكلها التجريبي وباستخدام واجهات برمجة التطبيقات مخصص (APIs). تهدف الشركة إلى تعزيز النظام البيئي للتكنولوجيا المالية، إضافة إلى تعزيز مكانة الأردن كمركز إقليمي للابتكار في هذا المجال.

*الهيكل التنظيمي للشركة وبما يتوافق مع مصفوفة العلاقة بين البنك وأعضاء المجموعة وفق متطلبات الجهات الرقابية على البنك



الإنجازات التي حققتها الشركة خلال عام 2023: الخطة المستقبلية لعام 2024:

- إطلاق هاكاثون أهلي فنتك (AHLI FINTECH Hackathon) بالشراكة مع مؤسسة ولي العهد وبمشاركة 39 فريقاً مكونين من 139 طالباً/ة من 12 جامعة في الأردن خلال مدة شهر واحد، حيث تم اختيار أفضل 10 أفكار ريادية في مجال التكنولوجيا المالية وتم عمل حفل اختتامى بمشاركة الطلاب وممثلي الجامعات للمشاركة وعدة ممثلين من الجهات الأخرى ذات صلة بالنظام البيئي لريادة الأعمال والقطاع المالي.
- إطلاق برنامج حاضنة أعمال أهلي فنتك (AHLI FINTECH Incubator) في نسخته الأولى بمشاركة أفضل 10 فرق تم اختيارها من الهاكاثون والمكونة من 34 طالباً/ة، حيث قدمت لهم شركة أهلي فنتك عدة دورات وورش عمل، الإرشاد العملي والتتقي، ومكان عمل مشترك ليتمكنوا من تطوير أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع ناشئة.
- إطلاق الجولة الثانية من برنامج مسارع أعمال أهلي فنتك (AHLI FINTECH Accelerator)، مع استثمارات في خمس شركات ناشئة مبتكرة في مجال التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى إطلاق عدة مشاريع إثبات المفهوم (POC) التي يتم تنفيذها مع شركات مجموعة الأهلي وذلك بهدف تسريع أعمالها من حيث التحقق من صحتها، مسارعة نموها، وتحسين تصميم نموذج أعمالها
- تجديد الشراكة الاستراتيجية مع مؤسسة ولي العهد لمواصلة تطوير النظام البيئي للابتكار في مجال التكنولوجيا المالية الذي يستهدف الشباب في الأردن.
- إقامة شراكات مع مقدمي الخدمات لتقديم الدعم للشركات الناشئة في برامجنا.

أعضاء مجلس الإدارة
ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم

السيد سعد نبيل يوسف المعشر

الاسم	المنصب
السيد سعد نبيل يوسف المعشر	رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي غير مستقل
تاريخ العضوية لأول مرة	2014
تاريخ الميلاد	1974/10/26
الشهادات العلمية	• ماجستير في إدارة الأعمال، 2000، Stanford University. • بكالوريوس في الإقتصاد، 1996، Northwestern University.
الخبرات العملية	• المشاركة برؤية التحديث الاقتصادي لاطلاق الامكانات لبناء المستقبل. • عضو في اللجنة الوزارية لتحديث القطاع العام والمشكلة من قبل مجلس الوزراء لغاية 2022. • مصرفي بخبرة تزيد عن 20 عامًا في قطاع الخدمات المالية، آخر منصب تنفيذي تقلده: نائب الرئيس التنفيذي الأول للبنك الأهلي الأردني. • نائب رئيس هيئة مديرين - شركة النبيل للتجارة وإدارة الاستثمارات. • نائب رئيس هيئة المديرين - شركة شجرة التين للمطاعم السياحية (ممثل عن شركة النبيل للتجارة وإدارة الاستثمارات). • عضو هيئة المديرين - شركة الأصناف لإدارة المشاريع السياحية (ممثل عن شركة النبيل للتجارة وإدارة الاستثمارات). • عضو هيئة المديرين - شركة الأظعمة الفخمة لإدارة المشاريع السياحية (ممثل عن شركة النبيل للتجارة وإدارة الاستثمارات). • عضو هيئة مديرين - شركة الأيدي الكريمة للمنتوجات الزراعية. • عضو مجلس إدارة - شركة انديفر الأردن Endeavor Jordan (ممثل عن البنك الأهلي الأردني). • عضو مجلس أمناء - مؤسسة ولي العهد. • مؤسس و/أو عضو مجلس إدارة سابق في العديد من المؤسسات غير الربحية منها مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية، منتدى الاستراتيجيات الأردني و نوى/ نحن. • زميل - معهد آسين، شبكة آسين القيادية العالمية. • مرشد ناشط للرياديين وللأعمال حديثة النشأة. • عضو - منظمة الرؤساء الشباب YPO.



الاسم	السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"
المكتب	نائب رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي غير مستقل

تاريخ العضوية لأول مرة	2023/2/01
تاريخ الميلاد	1956/2/01

الشهادات العلمية	بكالوريوس رياضيات فرعي إدارة أعمال، 1978، الجامعة الأردنية- الأردن
الخبرات العملية	- عضو مجلس إدارة الشركة الدولية للفنادق والأسواق التجارية (ممثلاً عن البنك الأهلي الأردني) حتى تاريخه. - عضو مجلس إدارة الشركة العربية الدولية للفنادق (ممثلاً عن البنك الأهلي الأردني) حتى تاريخه. - الرئيس التنفيذي / المدير العام سابق للبنك الأهلي الأردني (2015/11 ولغاية 2023/01/31). - نائب رئيس تنفيذي- سابق مدير منطقة الأردن سابقاً (2012/12 ولغاية 2015/11). - نائب رئيس تنفيذي - سابق مدير مشروع ليبيا سابقاً (2012/9 ولغاية 2012/11). - نائب رئيس تنفيذي - سابق مدير إدارة الأعمال المصرفية والاستثمارية للشركات/الأردن وفلسطين سابقاً (2009/4 ولغاية 2012/7). - نائب رئيس أول - سابق مدير ائتمان الشركات/ الأردن وفلسطين سابقاً (2004/8 ولغاية 2009/3). - عدة مناصب رئيسية في البنك العربي والعربي الوطني (1978/11 ولغاية 2004/7). - رئيس مجلس إدارة سابق (شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية، وشركة الأهلي للتأجير التمويلي). - نائب رئيس مجلس إدارة/ هيئة مديرين سابق (البنك العربي الإسلامي الدولي /الشركة العربية للتأجير). - عضو مجلس إدارة سابق لكل من الشركات التالية (البنك العربي سوريا، الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري، شركة الفنادق والسياحة الأردنية ، جمعية البنوك لعدة دورات، معهد الدراسات المصرفية لعدة دورات، الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتفصيص (جوباك)، الشركة الأردنية لضمان القروض ، صندوق رأس المال والاستثمار الأردني).



الاسم	السيد نديم يوسف عيسى المعشر
المكتب	عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي غير مستقل

تاريخ العضوية لأول مرة	1990
تاريخ الميلاد	1950/8/7

الشهادات العلمية	- ماجستير هندسة انشائية، 1974، Stanford University. - بكالوريوس هندسة معمارية، 1973، University of Leeds.
الخبرات العملية	- يحمل وسام الكوكب من الدرجة الثالثة ووسام فارس القبر المقدس. - عضو للمجلس الاستشاري لتطوير المغطس (RHC). - يحمل وسام الاستحقاق من هنجاريا (Hungarian Medal of Merit). - عضو سابق في مجلس الأعيان. - عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية واللجنة السياحية. - قنصل فخري لجمهورية قبرص سابقاً. - مقرر للجنة الاستثمار / المجلس الاقتصادي الاستشاري ورئيس لجنة تعميق الاستثمار/ الأجندة الوطنية. - رئيس اللجنة التوجيهية للاستراتيجية الوطنية للسياحة سابقاً. - يعمل في مجال إدارة الأعمال الحرة والمال والاستثمار والصناعة والتجارة بالإضافة إلى عضويته في مجالس إدارات شركات أخرى: - رئيس مجلس إدارة شركة رانكو للاستثمارات المتعددة. - رئيس مجلس إدارة الشركة العربية الدولية للفنادق. - رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية للفنادق والأسواق التجارية (ممثلاً عن شركة مركز المستثمر الأردني). - رئيس مجلس إدارة شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة. - رئيس مجلس إدارة شركة مركز المستثمر الأردني. - رئيس مجلس إدارة شركة الأعمال السياحية (ممثلاً عن الشركة العربية الدولية للفنادق). - رئيس هيئة مديرين الشركة الأردنية للتعليم الفندقي والسياحي. - رئيس هيئة مديرين شركة ستوديو التصاميم الأردنية. - رئيس الشركة العربية الدولية العقارية (ممثلاً عن الشركة العربية الدولية للفنادق). - نائب رئيس مجلس إدارة شركة مصانع الأجواخ الأردنية (ممثلاً عن شركة رانكو للاستثمارات المتعددة). - نائب رئيس مجلس إدارة شركة تصنيع الأقمشة والأجواخ الأردنية. - نائب رئيس هيئة مديرين شركة الأيدي الكريمة للمنتوجات الزراعية ذ.م.م. - رئيس مجلس أمناء الشركة الأردنية للتعليم الفندقي والسياحي. - نائب رئيس مجلس ادارة شركة المراسي للتطوير والادارة. - نائب رئيس هيئة مديرين شركة الكرم للمنتوجات الزراعية. - رئيس مجلس إدارة جمعية اجنحة الامل.



الاسم
السيد رفيق صالح عيسى المعشر
ممثل السادة شركة رجائي المعشر وإخوانه

المنصب
عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | غير مستقل

تاريخ العضوية لأول مرة 1985

تاريخ الميلاد 1949/9/1

الشهادات العلمية

- ماجستير هندسة إنشائية ، 1974 ، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير إدارة المشاريع الهندسية ، 1973 ، الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس هندسة، 1972 الجامعة الأمريكية - بيروت.

الخبرات العملية

- عضو مجلس إدارة في الشركة المتصدرة للأعمال والمشاريع.
- يعمل في مجال إدارة الأعمال والاستثمارات.
- مدير عام شركة رجائي المعشر وإخوانه.
- الشركة الأهلية للأوراق المالية 1988 حتى تاريخه.



للمزيد من المعلومات عن السادة شركة رجائي المعشر وإخوانه:
ahli.com/rajaimuasher



الاسم
السيد عماد يوسف عيسى المعشر
ممثل شركة المعشر للاستثمارات والتجارة

المنصب
عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | غير مستقل

تاريخ العضوية لأول مرة 1990

تاريخ الميلاد 1957/9/21

الشهادات العلمية

- ماجستير إدارة أعمال دولية، 1981، الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس علوم اقتصادية، 1979، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية

يعمل في مجال إدارة الأعمال الحرة والمال والاستثمار والصناعة والتجارة بالإضافة إلى عضويته في مجالس إدارات شركات أخرى:

- رئيس مجلس إدارة شركة المعشر للاستثمارات والتجارة.
- رئيس مجلس إدارة شركة مصانع الأجواخ الأردنية (ممثلاً عن شركة المعشر للاستثمارات والتجارة).
- رئيس مجلس إدارة شركة تصنيع الأقمشة والأجواخ الأردنية.
- رئيس هيئة المديرين شركة الأيدي الكريمة للمنتوجات الزراعية ذ.م.م.
- رئيس هيئة مديرين شركة الكرم للمنتوجات الزراعية.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة رانكو للاستثمارات المتعددة.
- نائب رئيس مجلس إدارة الشركة العربية الدولية للفنادق.
- نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية للفنادق والأسواق التجارية (ممثلاً عن شركة مصانع الأجواخ الأردنية).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأعمال السياحية (ممثلاً عن شركة المعشر للاستثمارات والتجارة).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة مركز المستثمر الأردني (ممثلاً عن الشركة العربية الدولية للفنادق).
- نائب رئيس مجلس إدارة الشركة العربية الدولية العقارية (ممثلاً عن شركة مصانع الأجواخ الأردنية).
- نائب رئيس مجلس إدارة جمعية أجنحة الأمل.



للمزيد من المعلومات عن السادة شركة المعشر للاستثمارات والتجارة:
ahli.com/mouasherinvestment



الاسم
معالي السيدة مجد محمد عبد الكريم شويكه
ممثل السادة شركة مركز المستثمر الأردني

المنصب
عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | غير مستقل

تاريخ العضوية لأول مرة 2002

تاريخ تعيين الممثل 2021/5/27

تاريخ الميلاد 1966/3/8

الشهادات العلمية

- بكالوريوس علوم مالية ومصرفية، 1987، جامعة اليرموك.
- حاصلة على شهادة معتمدة في إدارة المحاسبة CMA , 1999
- Institute of Management Accountants

الخبرات العملية

- عضو مجلس إدارة في الصندوق السعودي الأردني للاستثمارات الطبية والتعليمية المساهمة الخاصة 2021/10 ولغاية تاريخه.
- مستشار الرئيس التنفيذي لهيئة الملكية للعلا - المملكة العربية السعودية (2021 /10) ولغاية تاريخه).
- عضو بمجلس الاستثمار الوطني- الأردن من 2021 ولغاية تاريخه.
- عضو مجلس إدارة IOTUM- كندا من 2020 ولغاية تاريخه.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الحوسبة الصحية سابقاً.
- شريك استراتيجي في شركة 360Solutions Middle East 2021.
- عضو مجلس إدارة مستقل Fulbright - 2021.
- مستشار لدى Arthur D Little 2021.
- عضو مجلس أمناء مدرسة البكالوريا الدولية 2021.
- وزير للسياحة والآثار سابق 2020.
- وزير دولة لتطوير الأداء المؤسسي سابق 2019.
- وزير تطوير القطاع العام سابق 2018.
- وزير اتصالات سابق 2015 - 2016.
- رئيس لجنة التنمية الاقتصادية سابق 2019 - 2020.
- رئيس لجنة تمكين المرأة سابق 2017.
- عضو في منظمة الرؤساء الشباب (YPO).
- عضو مجلس إدارة سابق ورئيس لجنة التدقيق في بنك الاتحاد 3 / 2015.
- الرئيس التنفيذي السابق لمجموعة فيتل المحدودة في الشرق الأوسط وأفريقيا 2010 - 2012.
- الرئيس التنفيذي لشركة اورنج موبايل سابقا ونائب الرئيس التنفيذي لمجموعة الاتصالات الأردنية سابقا من 2006 - 2010.
- عضو مجلس إدارة سابق - وحدة الاستثمار في الضمان الاجتماعي من 2006 - 2009.
- عضو سابق في مجلس أمناء جامعة الإسراء.
- عضو سابق في مجلس إدارة جمعية أصدقاء الصندوق العالي لمكافحة الإيدز والملاريا والسل.
- عضو سابق في مجلس إدارة نادي الأعمال الأردني السويسري.

للمزيد من المعلومات عن السادة شركة مركز المستثمر الأردني:

ahli.com/investorcenter



الاسم
السيد آلان فؤاد طانيوس ونا
ممثل بنك بيبيلوس

المنصب
عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | غير مستقل

تاريخ العضوية لأول مرة 2007

تاريخ الميلاد 1969/11/18

الشهادات العلمية

- ماجستير علوم مالية ومصرفية، 1995، الجامعة الأمريكية في بيروت.
- بكالوريوس اقتصاد، 1992، الجامعة الأمريكية اللبنانية.
- Chartered Certified Accountants - ACCA

الخبرات العملية

- نائب المدير العام - بنك بيبيلوس لغاية تاريخه.
- عضو مجلس إدارة بنك بيبيلوس - أفريقيا لغاية تاريخه.
- رئيس مجلس إدارة بنك بيبيلوس - أرمينيا لغاية تاريخه.
- عضو مجلس إدارة بنك بيبيلوس للاستثمار لغاية تاريخه.
- عضو مجلس إدارة شركة أدونيس للتأمين وإعادة التأمين لغاية تاريخه.



للمزيد من المعلومات عن السادة بنك بيبيلوس:
ahli.com/byblos



الاسم
السيد مؤنس عمر سليم عبد العال
ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

المنصب
عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | غير مستقل

تاريخ العضوية لأول مرة 1995

تاريخ تعيين الممثل 2023/08/01

تاريخ الميلاد 1982/04/07

الشهادات العلمية

- بكالوريوس محاسبة، 2004، جامعة اليرموك، الأردن.
- شهادة المحاسب الإداري الأمريكي 2014، CMA.
- Institute of Management Accountant – IMA
- شهادة المحاسب القانوني الأمريكي 2018، CPA.
- American institute of certified public accountant – AICPA
- شهادة الدبلوم المهني المتخصص في معايير الإبلاغ المالي الدولية 2019، DipIFR.
- Association of Chartered Certified Accountants – ACCA

الخبرات العملية

- رئيس قسم شؤون الشركات في صندوق استثمار أموال الضمان (2020/7 - ولغاية تاريخه).
- ممثل عضو مجلس وعضو لجنة تدقيق في البنك التجاري الأردني (2019/11 ولغاية 2023/7).
- رئيس قسم المخاطر الاستثمارية سابقا في صندوق الاستثمار (2019/1 ولغاية 2020/6).
- رئيس قسم التسويات ونائب المدير المالي سابقا في صندوق الاستثمار (2006/5 ولغاية 2018/12).
- ممثل - عضو مجلس إدارة سابق في بنك الاتحاد (2017/11 ولغاية 2019/11).
- ممثل عضو مجلس إدارة سابق في الشركة الأردنية للصحافة والنشر - الدستور (2017/4 - 2017/11).
- محاضر في شهادة المحاسب القانوني الأمريكي CPA وشهادة المحاسب الإداري CMA.



الاسم
معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري

المنصب
عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | مستقل

تاريخ العضوية لأول مرة 2017 - علما بأنه يوجد فترة انقطاع

تاريخ الميلاد 1975/10/5

الشهادات العلمية

- دكتوراه في القانون التجاري، 2002، University of Bristol.
- ماجستير في القانون التجاري، 1998، University of Edinburgh.
- بكالوريوس الحقوق، 1997، الجامعة الأردنية.
- شهادة دبلوم من منظمة التجارة العالمية، (2003 / WTO & AMF).
- تدريب الوساطة القانونية، 2005، نقابة المحامين الأمريكية.

الخبرات العملية

- نائب رئيس مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.
- عضو مجلس أمناء معهد السياسة والمجتمع.
- عضو مجلس إدارة شركة تطوير العقبة م.خ.م.
- عضو هيئة مديريين شركة سما عالية العقارية ذ.م.م.
- رئيس هيئة مديريين شركة الحموري ومشاركوه للمحاماه والاستشارات القانونية (شركة مدنية).
- عضو مجلس إدارة شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة.
- وزير الصناعة والتجارة والتموين سابقا 2018 - 2020.
- رئيس مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس سابقا 2018 - 2020.
- رئيس مجلس إدارة (JEDCO) المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع سابقا 2018 - 2020.
- نائب رئيس لجنة التنمية الاقتصادية الوزارية سابقا 2018 - 2020.
- عضو اللجنة القانونية الوزارية سابقا 2018 - 2020.
- مستشار إداري ومالي وقانوني لرئيس الجامعة - الجامعة الأردنية 2015 - 2016.
- عميد كلية الحقوق - الجامعة الأردنية سابقا للفترة 2012 - 2014.
- عضو مجلس إدارة سابق في عدة شركات ومؤسسات كبرى:
- صندوق استثمار الضمان الاجتماعي.
- صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية.
- شركة توزيع الكهرباء.
- الشركة الوطنية للتنمية السياحية.
- البنك العربي الإسلامي الدولي.





الاسم	السيد كريم توفيق أمين قعوار
المنصب	عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي مستقل
تاريخ العضوية لأول مرة	2008 - علما بأنه يوجد فترة انقطاع
تاريخ الميلاد	1966/6/14

الشهادات العلمية

- بكالوريوس في الإدارة والمالية وعلوم الحاسوب، 1987 Boston College Massachusetts

الخبرات العملية

- سفير المملكة السابق في الولايات المتحدة الأمريكية 2002 - 2007.
- رئيس مجلس إدارة (أمين قعوار وأولاده، قعوار للطاقة، ايريس جارد، نات هيلث، سبعة عشر للمطاعم)
- نائب رئيس مجلس إدارة /هيئة مديرين(شركة الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير، شركة الرياح للتطوير العقاري، كوسكو للملاحة).
- عضو مجلس إدارة منتدى الاستراتيجيات الأردني.
- عضو مجلس إدارة منتدى Oasis500.
- عضو مجلس أمناء - جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا.
- عضو في مجلس جدول الأعمال العالمي.
- عضو في منظمة القادة الشباب.
- عضو في مجموعة رواد الغد في المؤتمر الاقتصادي العالمي.
- عضو في جمعية زملاء أيزنهاور.
- عضو في المنظمة العالمية للرؤساء (WPO / YPO).
- مؤسس مشارك ورئيس مؤسسة جسور التفاهم.
- مؤسس جمعية تكنولوجيا المعلومات.
- مؤسس جمعية شركات تقنية المعلومات الأردنية- إنتاج ومبادرة الطاقة المستدامة (EDAMA) إدامة.
- مؤسس مبادرة ريتش لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- مؤسس مبادرة ريتش 2025 للتحول والاقتصاد الرقمي.

العضويات السابقة:

- عين بموجب إرادة ملكية سامية عضوا في المجلس الاستشاري الإقتصادي
- من قبل جلالة الملك عبد الله الثاني.
- رئيس لمجلس أمناء كينجز أكاديمي.
- عضو مجلس أمناء صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية.
- عضو ونائب رئيس مجلس أمناء مؤسسة نهر الأردن، برئاسة جلالة الملكة رانيا العبدالله.
- عضو في مجلس امناء الجامعة الأمريكية في مادبا.
- شغل عضوية في الشركة المتحدة للتأمين والشركة الأردنية للصناعات الخشبية سابقا.



الاسم	السيد يزن منذر جريس حدادين
المنصب	عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي مستقل
تاريخ العضوية لأول مرة	2021
تاريخ الميلاد	1975/4/24

الشهادات العلمية

- دكتوراة في القانون 2000 Northwestern University School of Law,
- بكالوريوس إقتصاد وعلوم سياسية 1996 Georgetown University,

الخبرات العملية

- عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية للاستثمارات الحكومية حتى تاريخه.
- الرئيس التنفيذي والشريك الإداري GMS CAPITAL PARTNERS LLC منذ 7 / 2017 - حتى تاريخه.

- عضو مجلس إدارة في شركة:
- Pharma Nobis LLC منذ 2 / 2022 - حتى تاريخه.
- Outlook Therapeutics (10/ 2017) - حتى تاريخه: شركة أدوية بيولوجية مدرجة في بورصة NASDAQ؛ وعضو في لجنة التدقيق واللجنة المالية الخاصة.

عضويات سابقة:

- عضو لجان التدقيق والترشيح والمكافآت 9 / 2014 - 2 / 2019 في
- “SODIC” Sixth of October Development & Investment Company
- 2018 - 2015 Near East Foundation.
- شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة كابيتال للاستثمارات 6 / 2014 - 6 / 2017.
- مستشار أول RIPPLEWOOD HOLDINGS منذ 1 / 2013 حتى 5 / 2014.

- شركة PERELLA WEINBERG PARTNERS:
- مدير اداري من 2009 - 2013.
- مدير عمليات الاستحواذ والإندماج (M&A) من 2008 - 2009.
- مدير تنفيذي من 2007 - 2009.

- شركة J.P Morgan Securities:
- مدير تنفيذي / نائب الرئيس من 2004 - 2007.
- مساعد مدير من 2000 - 2004.

- محلل مالي من 1996 - 1997.



السيد خليل صفوان خليل الساكت

الاسم

عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | مستقل

المنصب

تاريخ العضوية لأول مرة 2021

تاريخ الميلاد 1976/1/1

الشهادات العلمية

- بكالوريوس في الهندسة المدنية، 1998، University of Toledo
- شهادة في التمويل الشرطي من جامعة كامبريدج - معهد التعليم المستمر
- شهادة في مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية الصادرة عن معهد التدريب في المملكة المتحدة

الخبرات العملية

- مهني متمرس بخبرة تزيد عن 25 عام في قطاعات متعددة.
- عضو مجلس إدارة الصندوق السعودي الأردني للاستثمارات الطبية والتعليمية
- مستشار استراتيجي لرئيس مجلس إدارة شركة العبدلي للاستثمار والتطوير
- المؤسس لشركة بريفي ادفايسوري للاستشارات
- نائب الرئيس للاستثمار والتطوير في مكتب عائلة خاص، والذي عني بإدارة الأصول والمحافظة الاستثمارية على مستوى العالم
- الرئيس التنفيذي سابقاً لشركة سرايا العبدلي للاستثمارات العقارية.
- مستشار أعمال لشركة سرايا القابضة سابقاً .
- نائب الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية لشركة الاردن دبي للأملاك - مساهمة عامة.
- مدير إقليمي لشركة Gundie SLT Environmental GmbH سابقاً
- عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي) معتمد من نيدا - المملكة المتحدة

العضويات السابقة:

- عضو هيئة مديرين مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير.
- عضو مجلس إدارة في مجموعة كادي الاستثمارية.
- عضو مجلس إدارة في شركة اديفيس (المملكة المتحدة).
- عضو لجنة التدقيق في مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير.
- عضو لجنة التدقيق في مجموعة كادي الاستثمارية.



السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس

الاسم

عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | مستقل

المنصب

تاريخ العضوية لأول مرة 2021

تاريخ الميلاد 1972/10/24

الشهادات العلمية

- بكالوريوس إدارة أعمال، 1995، George Washington University.

الخبرات العملية

- عضو مجلس إدارة شركة الأجنحة العربية.
- نائب رئيس مجلس الإدارة - شركة البحر المتوسط للاستثمارات السياحية.
- نائب رئيس مجلس الإدارة - شركة المحمودية لتجارة السيارات.
- نائب رئيس هيئة المديرين - شركة المحمودية للطاقة الشمسية.
- عضو مجلس الإدارة - الشركة المحمودية التجارية.
- عضو مجلس إدارة - الشركة الاردنية للاستثمار والنقل المتعدد للنقل.
- عضو مجلس إدارة - جمعية الرؤساء الشبان YPO سابقاً.
- عضو مجلس إدارة - جمعية انجاز سابقاً.
- عضو مجلس إدارة - البنك التجاري الفلسطيني سابقاً.
- عمل في البنك العربي 1997 - 1998.
- عمل في بنك HSBC London من 1995 - 1997.

أعضاء مجلس الإدارة المستقلين أو ممثلي أعضاء مجلس الإدارة الذين تم تغييرهم خلال العام 2023:



الاسم معالي الدكتور أمية صلاح علاء الدين طوقان

النصب قبل تاريخ
الاستقالة/ تغيير
الممثل نائب رئيس مجلس الإدارة | غير تنفيذي | مستقل

تاريخ
الاستقالة/
تغيير الممثل 2023/01/31

تاريخ الميلاد 1946/2/26

الشهادات العلمية

- دكتوراه في الاقتصاد النقدي، 1987، Columbia University.
- ماجستير في التنمية الاقتصادية، 1982، University of Oxford.
- ماجستير إدارة أعمال، 1970، الجامعة الأمريكية في بيروت.

الخبرات العملية

- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني - من 2017 وحتى 2023/01/31
- نائب رئيس الوزراء ووزير دولة سابق للشؤون الاقتصادية.
- عضو سابق في مجلس الأعيان.
- رئيس اللجنة المالية والاقتصادية - مجلس الأعيان.
- محافظ للبنك المركزي الأردني خلال الفترة 2001 - 2010 ولفترتين متتاليتين.
- وزير مالية سابق.
- سفير سابق لدى الاتحاد الأوروبي.
- مدير غير تنفيذي في البنك الأوروبي العربي.
- عمل ضمن فريق الخبراء لدى صندوق النقد الدولي لعام 2011.
- ممثل الأردن في الأمم المتحدة (اللجنة الثانية الاقتصادية والمالية/ مستشار اقتصادي لرئيس الوزراء سابقاً).
- مدير عام للسوق المالي سابقاً.
- عضو مجلس إدارة سابق الشركة الدولية للفنادق والأسواق التجارية.

أعضاء مجلس الإدارة المستقلين أو ممثلي أعضاء مجلس الإدارة الذين تم تغييرهم خلال العام 2023/تابع:



الاسم السيدة رانية موسى فهد الاعرج
ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

النصب قبل تاريخ الاستقالة/
تغيير الممثل عضو مجلس الإدارة | غير تنفيذي | غير مستقل

تاريخ الاستقالة/تغيير الممثل 2023/08/01

تاريخ الميلاد 1978/11/30

الشهادات العلمية

- رخصة محلل مالي معتمد 2018، © CFA.
- دبلوم مهني في إدارة المحافظ الاستثمارية، 2004، معهد الدراسات المصرفية.
- ماجستير علوم مالية ومصرفية، 2003، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- بكالوريوس علوم مالية ومصرفية، 1999، جامعة اليرموك.
- ESG Investing Certificate
- CFA Institute awarded 2022

الخبرات العملية

- ممثل مؤسسة الضمان الاجتماعي - مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني - 2021/09/01 - 2023/7.
- مدير مديرية الخزينة والقروض، صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي من 2018 ولغاية 2023/7.
- محاضر غير متفرغ في عدة مراكز تدريب محلية وإقليمية.
- عضو في CFA institute و CFA society/ Jordan.
- عضو في لجنة إدارة الموجودات والطلبات، مؤسسة الضمان الاجتماعي من 2018 ولغاية 2023/7.
- عضو في لجنة الاستثمار، صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي من 2018 ولغاية 2023/7.
- مدير مديرية الاستثمار بالأسهم بالوكالة، صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، 2021.
- مدير مديرية دعم المساهمات بالوكالة، صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، 2019.
- رئيس قسم الخزينة، صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، من 2007 ولغاية 2018.
- مدير محفظة، دائرة الاستثمارات والعمليات الخارجية في البنك المركزي الأردني، من 2004 ولغاية 2007.
- متداول، دائرة الاستثمارات والعمليات الخارجية في البنك المركزي الأردني، من 2002 ولغاية 2004.
- محلل مالي، دائرة الاستثمارات والعمليات الخارجية في البنك المركزي الأردني، من 2000 ولغاية 2002.

كما قامت بتمثيل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في مجالس إدارة عدد من الشركات المساهمة العامة وعلى النحو التالي:

- شركة توليد الكهرباء المركزية من 2019 ولغاية 2021.
- شركة البوتاس العربية خلال 2019.
- بنك القاهرة عمان من 2016 ولغاية 2019.
- بنك الإسكان للتجارة والتمويل خلال عام 2016.
- الشركة الأردنية لضمان القروض من 2014 ولغاية 2016.



للمزيد من المعلومات عن السادة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي:
ahli.com/ssc



السيد ماجد عبد الكريم محمود حجاب
مدير الخزينة والاستثمار
والمؤسسات المالية

تاريخ التعيين 1998/2/7

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية 2019/1/1

تاريخ الميلاد 1967/2/11

الشهادات العلمية

- ماجستير العلوم المالية والمصرفية / مصارف من الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في 1997/9/24.
- بكالوريوس اقتصاد/ مالية ومصرفية من جامعة اليرموك في 1988/8/22.

الخبرات العملية

الخبرات داخل البنك الأهلي:

- Head of Investments من 2018/1/1 ولغاية 2018/12/31.
- مساعد مدير عام الاستثمارات من 2016/5/1 ولغاية 2017/12/31.
- مدير أول الاستثمارات من 2012/4/1 ولغاية 2016/4/30.
- مدير وحدة إدارة الإصدارات وهيكلية الشركات من 2008/1/1 ولغاية 2012/3/31.
- مدير وحدة مالية الشركات من 2007/7/1 ولغاية 2007/12/31.
- مراقب مالية الشركات من 2007/6/1 ولغاية 2007/6/30.
- الاستثمارات والتحليل المالي / وحدة إدارة الأصول من 1998/9/12 ولغاية 2007/5/31.
- ضابط اول فرع دوار الشرق الاوسط من 1998/2/7 ولغاية 1998/9/11.

يشغل حاليا عضوية مجالس الإدارة التالية:

- رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للوساطة المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة مجموعة البنوك التجارية الأردنية للاستثمار م.خ.م.
- عضو مجلس إدارة شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة الأهلي للتمويل الأصغر.
- عضو مجلس إدارة مركز المستثمر الأردني.
- عضو مجلس إدارة الشركة الاحترافية للاستثمار العقاري.
- عضو مجلس ادارة شركة راسخ لإدارة التطوير العقاري.

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم



الدكتور أحمد عوض عبد الحليم الحسين
الرئيس التنفيذي المدير العام
اعتبارا من 2023/02/01

تاريخ التعيين 2015/11/10

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية 2023/02/01

تاريخ الميلاد 1966/7/16

الشهادات العلمية

- دكتوراه الفلسفة في التمويل - جامعة عمان العربية للدراسات العليا 2005.
- ماجستير علوم إدارية / التمويل - الجامعة الأردنية 1993.
- بكالوريوس الاقتصاد والعلوم الإدارية - الجامعة الأردنية في 1987.

الخبرات العملية

الخبرات السابقة:

- نائب الرئيس التنفيذي / المدير العام لدى البنك الأهلي الأردني من 2015/11 ولغاية 2023/01.
- نائب رئيس أول / الائتمان (شرق المتوسط) لدى البنك العربي من 1994 ولغاية 2015.
- بنك القاهرة عمان من 1991 ولغاية 1994.
- بنك الأردن من 1989 ولغاية 1991.

شغل عضويات مجالس إدارة للعديد من الشركات أهمها:

- رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للتمويل الأصغر.
- رئيس هيئة مديري تنمية - شبكة مؤسسات التمويل الأصغر (الأردن).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة شركة الخطوط البحرية الوطنية.
- عضو مجلس إدارة شركة فلسطين للاستثمار العقاري.
- عضو مجلس إدارة البنك العربي الإسلامي الدولي.
- عضو مجلس إدارة البنك العربي / سوريا.
- عضو هيئة مديري الشركة العربية للتأجير.
- عضو مجلس إدارة شركة فلسطين لإعادة تمويل الرهن العقاري.

يشغل حاليا عضويات مجالس الإدارة التالية:

- رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للتأجير التمويلي.
- رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية.
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن.
- عضو مجلس إدارة شركة الأعمال السياحية.
- عضو مجلس إدارة شركة مصانع الأجواخ الأردنية.
- عضو مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية.
- عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك).
- عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية لضمان القروض.
- عضو مجلس إدارة شركة صندوق رأس المال والاستثمار الأردني.
- عضو مجلس إدارة شركة إدارة صندوق رأس المال والاستثمار الأردني المساهمة الخاصة.



السيد سفيان عايد محمد دعيس	مدير الشركات الكبرى وتمويل المشاريع
تاريخ التعيين	2016/2/14
تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية	2019/1/1
تاريخ الميلاد	1976/10/30
الشهادات العلمية	
• بكالوريوس محاسبة من الجامعة الأردنية في 1998/01/25.	
الخبرات العملية	

الخبرات داخل البنك الأهلي:

- Deputy Head of Corporate Banking and Projects Finance من 2018/1/1 ولغاية 2018/12/31.
- مساعد مدير عام الشركات الكبرى وتمويل المشاريع 2016/7/1 ولغاية 2017/12/31.
- مدير علاقات عملاء الشركات الكبرى وتمويل المشاريع 2016/2/14 ولغاية 2016/6/30.

الخبرات السابقة:

- مسؤول علاقة عملاء رئيسي - قطاع الشركات الكبرى لدى البنك العربي من 2009/10/20 ولغاية 2016/2/9.
- مسؤول علاقة عملاء شركات - تنمية أعمال الشركات لدى بنك الأردن من 2008/11/23 ولغاية 2009/10/20.
- مسؤول علاقة عملاء / شركات لدى البنك العربي من 1998/10/10 ولغاية 2008/11/10.

يشغل حالياً عضويات مجالس الإدارة التالية:

- رئيس مجلس إدارة شركة التأمين العربية - الأردن.
- عضو مجلس إدارة شركة الأهلي للتأجير التمويلي.



السيد عمار محمد سعيد رشيد السعيد	مدير الشركات الصغرى والمتوسطة
تاريخ التعيين	2017/11/1
تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية	2017/11/1
تاريخ الميلاد	1980/5/4
الشهادات العلمية	
• بكالوريوس محاسبة / علوم مالية ومصرفية من جامعة اليرموك في 2004/8/31.	
الخبرات العملية	

الخبرات السابقة:

- رئيس الخدمات المصرفية التجارية لدى بنك أبو ظبي الوطني / الأردن من 2014/4/20 ولغاية 2017/10/30.
- مدير علاقات عملاء رئيسي / تسهيلات الشركات لدى البنك الاستثماري من 2012/9/2 ولغاية 2014/4/23.
- مدير تسهيلات شركات لدى بنك الكويت الوطني من 2007/1/7 ولغاية 2012/7/5.
- محلل ائتمان لدى البنك العربي من 2005/2/19 ولغاية 2007/1/10.

يشغل حالياً عضويات مجالس الإدارة التالية:

- عضو مجلس إدارة شركة الري لصناعة الألبسة الجاهزة.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للتمويل الأصغر.



السيد محمد نظام جميل ابو انجيله	مدير ادارة الخدمات المصرفية للافراد
تاريخ التعيين	2018/4/1
تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية	2022/9/1
تاريخ الميلاد	1973/12/25
الشهادات العلمية	ماجستير محاسبة وتمويل من الجامعة الهاشمية بتاريخ 2005/2/28. بكالوريوس اقتصاد وعلوم ادارية / محاسبة من جامعة مؤتة بتاريخ 1996/6/2.
الخبرات العملية	
الخبرات داخل البنك الأهلي:	قائم بأعمال مدير دائرة الخدمات المصرفية للأفراد من 2021/07/01 - 2022/08/31. مدير دائرة ائتمان الأفراد والتحصيل من 2018/04/01 - 2021/06/30.
الخبرات السابقة:	مدير أول - قسم اعتماد تسهيلات الأفراد لدى مصرف الهلال 2008/05/29 - 2018/03/26. عمل لدى البنك العربي خلال الفترة من 1996/09/07 ولغاية 2008/05/15 وكانت آخر وظيفة عمل بها مدير رقابة تحصيل وائتمان افراد.
يشغل حاليا عضويات مجالس الإدارة التالية:	عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع م.خ.م.



السيد ضرار شبلي خلف حدادين	مدير الإدارة المالية
تاريخ التعيين	2018/9/2
تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية	2018/9/2
تاريخ الميلاد	1973/10/22
الشهادات العلمية	ماجستير في المحاسبة والإدارة المالية من جامعة إسكس / بريطانيا 2009/11/30. بكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية 1995/06/11.
الخبرات العملية	
الخبرات السابقة:	مساعد المدير عام - المالية لدى بنك الاستثمار العربي الأردني من 2013/01/02 ولغاية 2018/08/31. مدير دائرة التخطيط والدراسات لدى البنك التجاري الأردني من 2002/10/06 ولغاية 2013/01/01. ضابط تكاليف وتحليل مالي لدى بنك الإسكان للتجارة والتمويل من 1995/10/21 ولغاية 2002/10/01.
يشغل حاليا عضويات مجالس الإدارة التالية:	عضو مجلس إدارة شركة الأهلي للوساطة المالية.



السيد معين عزيز نصيف البهو	مدير قطاع الائتمان
تاريخ التعيين	2004/9/13
تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية	2017/5/1
تاريخ الميلاد	1967/3/24
الشهادات العلمية	
بكالوريوس علوم مالية ومصرفية / محاسبة من جامعة اليرموك في 1989/1/22.	
الخبرات العملية	
الخبرات داخل البنك الأهلي: - مساعد مدير عام دائرة مراجعة الائتمان من 2013/11/1 ولغاية 2017/4/30. - نائب مساعد مدير عام تسهيلات الخدمات البنكية للشركات الكبرى من 2010/8/15 ولغاية 2013/10/31. - نائب مساعد مدير عام تمويل أنشطة خارج الأردن من 2010/6/1 ولغاية 2010/8/14. - مدير تنفيذي تمويل أنشطة خارج الأردن من 2008/9/21 ولغاية 2010/5/31. - مدير تنفيذي التجمعات البنكية من 2008/5/1 ولغاية 2008/9/20. - مدير التجمعات البنكية من 2008/1/1 ولغاية 2008/4/30. - مدير إدارة علاقات عملاء للشركات الكبرى من 2004/9/13 ولغاية 2007/12/31.	
الخبرات السابقة: - مراقب تسهيلات مركزية لدى بنك القاهرة عمان من 1995/11/11 ولغاية 2004/9/12. - بنك اي ان زد كرنديز من 1992/3/1 ولغاية 1995/10/31.	
يشغل حاليا عضويات مجالس الإدارة التالية: - نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للوساطة المالية. - نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للتأجير التمويلي.	



السيد خالد زهير جميل أبو الشعر	مدير الامتثال ومكافحة غسل الأموال
تاريخ التعيين	2016/2/1
تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية	2016/2/1
تاريخ الميلاد	1968/6/11
الشهادات العلمية	
- ماجستير إدارة أعمال (MBA) من Victoria University في 2006/6/7. - ماجستير Electronic Commerce & Marketing من Victoria University في 2004/11/3. - بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة اليرموك في 1995/6/7.	
الخبرات العملية	
الخبرات السابقة: - مدير تنفيذي - دائرة الامتثال لدى البنك الاستثماري من 2006/7/16 ولغاية 2016/1/31. - موظف خدمات العملاء لدى بنك الإسكان من 1996/7/6 ولغاية 2002/1/1. - مساعد مدقق لدى مكتب طعمة ابو الشعر لتدقيق الحسابات من 1995/7/1 ولغاية 1996/7/1.	



السيد طه موسى طه زيد	مدير إدارة المخاطر
تاريخ التعيين	2013/12/8
تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية	2020/1/1
تاريخ الميلاد	1985/8/23
الشهادات العلمية	
• بكالوريوس إدارة مخاطر وتأمين من الجامعة الهاشمية في 2007/1/29.	
الخبرات العملية	

الخبرات داخل البنك الأهلي:

- القائم بأعمال مدير إدارة المخاطر من 2019/8/21 ولغاية 2019/12/31.
- AVP Basel من 2018/1/1 ولغاية 2019/8/20.
- مدير بازل من 2015/6/1 ولغاية 2017/12/31.
- مشرف بازل من 2013/12/8 ولغاية 2015/5/31.

الخبرات السابقة:

- رئيس وحدة / قسم مخاطر السوق والمكتب الوسطي لدى البنك الاستثماري من 2012/3/1 ولغاية 2013/12/3.
- رئيس وحدة مخاطر السوق لدى كابيتال بنك من 2010/11/1 ولغاية 2012/2/23.
- مسؤول مخاطر السوق لدى بنك الأردن من 2009/1/13 ولغاية 2010/10/25.
- بنك الاستثمار العربي الأردني AJIB من 2007/8/19 ولغاية 2009/1/12.
- وسيط مالي لدى المؤسسة الخماسية للخدمات والاستشارات المالية من 2007/2/1 ولغاية 2007/7/1.



السيد صفوان سهيل علي عصفور	مدير التدقيق الداخلي
تاريخ التعيين	2011/4/5
تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية	2021/12/1
تاريخ الميلاد	1983/5/21
الشهادات العلمية	
• بكالوريوس محاسبة من الجامعة الأردنية في 2006/6/19.	
الخبرات العملية	

الخبرات داخل البنك الأهلي:

- مدير مركز التميز من 2020/05/17 ولغاية 2021/11/30.
- مدير الرقابة الداخلية من 2017/07/17 ولغاية 2020/05/16.
- مدير تدقيق خزينة واستثمار وإدارة مخاطر من 2015/11/01 ولغاية 2017/06/16.
- مشرف تدقيق خزينة واستثمار وإدارة مخاطر من 2013/10/01 ولغاية 2015/10/31.
- مدقق رئيسي من 2011/04/05 ولغاية 2013/09/30.

الخبرات السابقة:

- مدير مالي لدى شركة الفخامة للاستثمارات والوكالات التجارية من 2007/04/01 - 2009/10/10.
- مدقق لدى بنك الإسكان للتجارة والتمويل من 2006/07/11 ولغاية 2008/07/15.



السيد رامي "محمد مرشد" خلف دعنا
مدير قطاع العمليات والدعم
اعتباراً من 2023/01/01

تاريخ التعيين 2017/1/2

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية 2023/1/1

تاريخ الميلاد 1973/3/26

الشهادات العلمية

• بكالوريوس في إدارة الأعمال / محاسبة من الجامعة الأردنية في 1995/1/22.

الخبرات العملية

الخبرات السابقة:

- مدير العمليات والخدمات المركزية المشتركة لدى البنك الأهلي الأردني من 2017/01/02 ولغاية 2023/01/31.
- رئيس العمليات لدى بنك الخليج التجاري (الخليجي) من 2011/12/22 ولغاية 2016/12/15.
- رئيس التوثيق القانوني - إدارة مراقبة الائتمان لدى البنك السعودي للاستثمار من 1999/6/10 ولغاية 2011/12/20.
- مسؤول استثمارات وقروض - دائرة تسهيلات فروع الأردن لدى البنك العربي من 1997/3/15 ولغاية 1999/6/14.

يشغل حالياً عضويات مجالس الإدارة التالية:

- رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للتمويل الأصغر.
- نائب رئيس هيئة المديرين في شركة حماية الأردنية لنقل الاموال.



السيد نضال جليل محمود خليفة
مدير الابتكار والابداع

تاريخ التعيين 2021/10/17

تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية 2021/10/17

تاريخ الميلاد 1982/6/15

الشهادات العلمية

- ماجستير Educational Technology من The University of British Columbia لعام 2016.
- ماجستير Enterprise Management من University of Durham لعام 2009.
- بكالوريوس تجارة/Management Information Systems من McGill University لعام 2005.

الخبرات العملية

الخبرات السابقة:

- رئيس تنفيذي (www.integratedsolutions.tech) IS من 2019/3 لغاية 2021/10.
- شريك ومدير عام / رئيس تنفيذي - صفا للتنمية والتدريب / (www.safa.edu.jo) SAFA من 2018 لغاية 2021/10.
- رئيس تنفيذي - (www.edaura.com) EDaura - شركة في الولايات المتحدة الأمريكية من 2015/2 لغاية 2021/10.
- رئيس تنفيذي - مؤسسة خليفة المتطورة / (www.aktco.com) AKTCO شركة في الكويت من 2004/08 لغاية 2021/10.

يشغل حالياً عضويات مجالس الإدارة التالية:

- نائب رئيس مجلس ادارة شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية



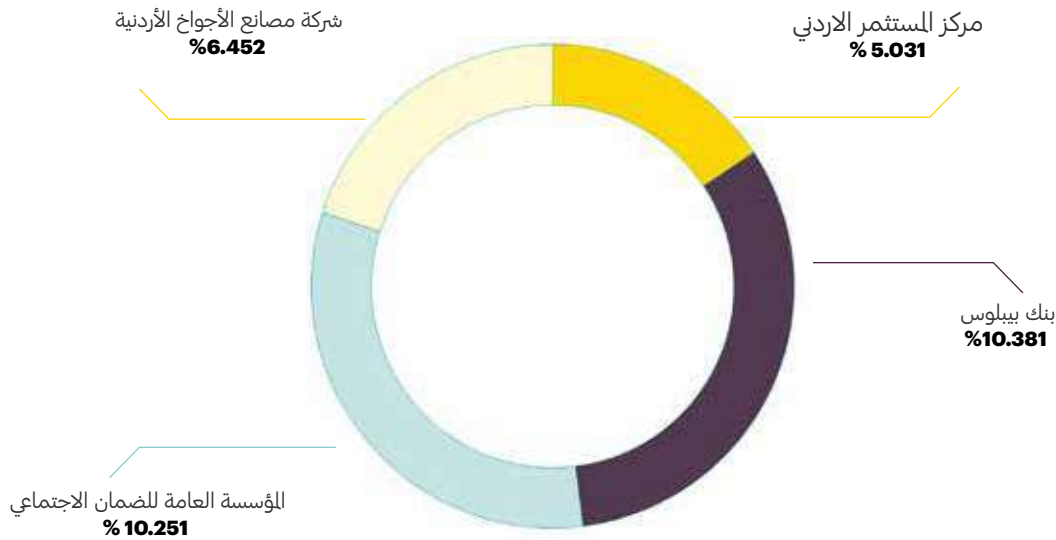
السيد جوالانت أرفندكمار فاساني	مدير تقنية المعلومات
تاريخ التعيين	2017/8/1
تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية	2017/8/1
تاريخ الميلاد	1971/12/21
الشهادات العلمية	- ماجستير إدارة الأعمال من University of Pune في 1995/4/1. - بكالوريوس هندسة فرعي كمبيوتر من South Qujarat University في 1993/12/15.
الخبرات العملية	
الخبرات السابقة:	- رئيس تطوير الانظمة والدعم لدى بنك الخليج التجاري (الخليجي) من 2013/7/7 ولغاية 2017/7/20. - SVP Information Technology لدى بنك الخليج الأول من 2006/4/15 ولغاية 2010/5/17.



الفاضلة مها خالد فتح الله الددو	مدير إدارة الموارد البشرية
تاريخ التعيين	2005/5/15
تاريخ مباشرة العمل بالوظيفة الحالية	2021/6/1
تاريخ الميلاد	1980/6/5
الشهادات العلمية	بكالوريوس هندسة صناعية من الجامعة الأردنية في 2003/2/17.
الخبرات العملية	
الخبرات داخل البنك الأهلي:	- قائم بأعمال مدير إدارة الموارد البشرية من 2019/6/2 ولغاية 2021/05/31. - مدير إدارة برامج الكفاءات من 2011/3/8 ولغاية 2019/6/1. - مدير التعويضات والمنافع من 2010/10/24 ولغاية 2011/3/7. - مدير تقييم الأداء والرواتب والامتيازات من 2010/6/20 ولغاية 2010/10/23. - مدير تقييم الاداء من 2005/5/15 ولغاية 2010/6/19.
الخبرات السابقة:	مستشار اداري لدى مجموعة فيلادلفيا للاستشارات الادارية من 2003/2/1 ولغاية 2003/5/1.

أسماء كبار مالكي الأسهم 5 % وأكثر

اسم المساهم	2023		2022	
	عدد الأسهم كما في 2023/12/31	النسبة %	عدد الأسهم كما في 2022/12/31	النسبة %
بنك بيبيلوس	20,829,355	10.381%	20,829,355	10.381%
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	20,570,010	10.251%	20,566,000	10.249%
شركة مصانع الأجواخ الأردنية	12,945,315	6.452%	12,945,315	6.452%
مركز المستثمر الاردني	10,094,450	5.031%	10,019,048	4.993%



أعضاء الإدارة التنفيذية العليا المستقلين او المتقاعدين
خلال العام 2023:



السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"	كان يشغل منصب الرئيس التنفيذي المدير العام
تاريخ التعيين	2015/11/8
تاريخ الاستقالة/ التقاعد	2023/01/31
تاريخ الميلاد	1956/02/01
الشهادات العلمية	• بكالوريوس رياضيات فرعي إدارة أعمال من الجامعة الأردنية في 1978/01/01.

- الخبرات العملية
- الخبرات السابقة:
- نائب رئيس تنفيذي - مدير منطقة الأردن من 2012/12 ولغاية 2015/11.
 - نائب رئيس تنفيذي - مدير مشروع ليبيا من 2012/9 ولغاية 2012/11.
 - نائب رئيس تنفيذي - مدير إدارة الأعمال المصرفية والاستثمارية للشركات/الأردن وفلسطين من 2009/4 ولغاية 2012/7.
 - نائب رئيس أول - مدير ائتمان الشركات/ الأردن وفلسطين من 2004/8 ولغاية 2009/3.
 - عدة مناصب رئيسية في البنك العربي والعربي الوطني من 1978/11 ولغاية 2004/7.

- شغل عضويات مجالس إدارة للعديد من البنوك والشركات أهمها:
- نائب رئيس مجلس إدارة البنك العربي الإسلامي الدولي.
 - نائب رئيس هيئة مديري الشركة العربية للتأجير.
 - عضو مجلس إدارة البنك العربي سوريا.
 - عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري.
 - عضو مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية.
 - عضو مجلس إدارة لجمعية البنوك لعدة دورات.
 - عضو مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية لعدة دورات.

- عضويات مجالس الإدارة:
- رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية لغاية 2023/01/31.
 - رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للتأجير التمويلي لغاية 2023/01/31.
 - عضو مجلس إدارة الشركة الدولية للفنادق والاسواق التجارية (فندق الشيراتون)- حتى تاريخه.
 - عضو مجلس إدارة الشركة العربية الدولية للفنادق (فندق الماريوت حتى تاريخه).
 - عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص لغاية 2023/01/31.
 - عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية لضمان القروض لغاية 2023/01/31.
 - عضو مجلس ادارة صندوق رأس المال والاستثمار الاردني المساهمة الخاصة لغاية 2023/01/31.

الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه

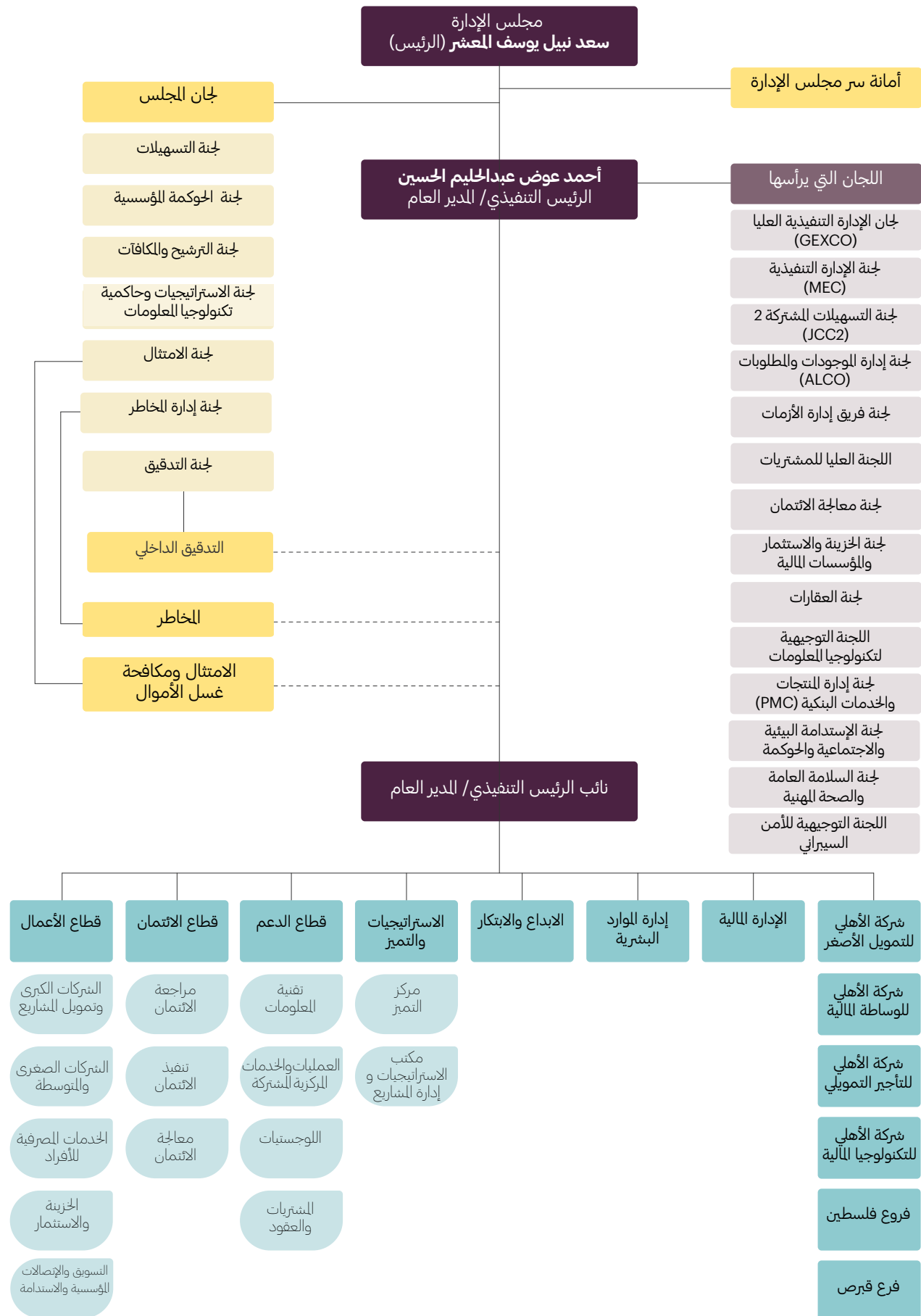
بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لعملاء البنك في دول الشرق الأوسط خارج المملكة 13.5% ومانسبتة 1.3% في دول أوروبا من مجموع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من البنك.

لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً أو خارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات.

لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها. كما لا يوجد أية براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل البنك عليها.

لا توجد أية قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية، ويلتزم البنك بكافة التشريعات ومعايير الجودة القابلة للتطبيق والتي لها علاقة بأعماله وخدماته.

بتاريخ 16 تشرين الثاني 2023 ثبتت وكالة فيتش التصنيف الائتماني للبنك الأهلي الأردني عند تصنيف (+B) مع نظرة مستقبلية مستقرة (Stable). ويشير تقرير وكالة التصنيف الائتماني الى أن البنك الأهلي الأردني يتبع سياسة محافظة تجاه المخاطر ويتمتع باسم تجاري قوي بالإضافة الى التنوع الجغرافي لاماكن تواجده وإدارته المتمكنة.



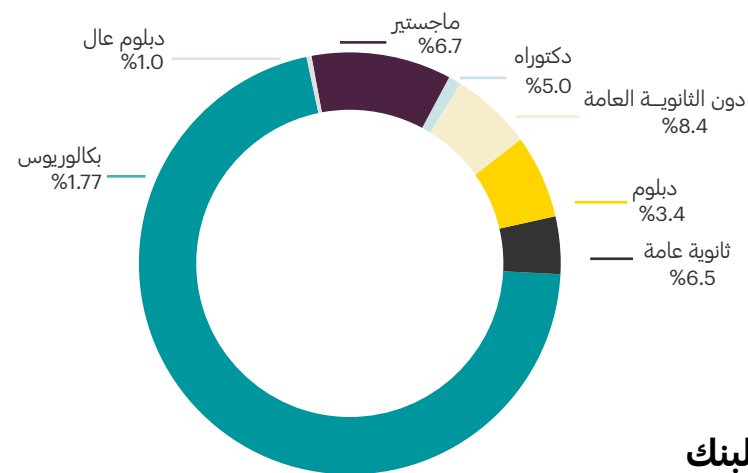
مجالات الدورات التدريبية:

البرنامج / الدورة	عدد البرامج	عدد الفرص التدريبية	عدد الذكور	عدد الإناث
برامج الحاسبة	14	29	20	9
برامج التدقيق	7	22	13	9
برامج توعوية	42	524	275	249
برامج الامتثال	53	750	360	390
برامج الائتمان	12	31	22	9
برامج مهارات البيع وخدمة العملاء	13	190	77	113
برامج الحاسوب	2	16	11	5
برامج وظيفية	36	632	281	351
برامج الموارد البشرية	4	8	3	5
برامج الابداع	9	15	11	4
برامج التأمين	4	13	7	6
برامج تقنية المعلومات	23	56	53	3
برامج قانونية	3	68	25	43
برامج إدارية	19	234	158	76
برامج تسويق	1	1	1	0
برامج العمليات	14	211	88	123
برامج المعرفة بالمنتجات	25	564	248	316
برامج المخاطر	36	491	277	215
برامج المهارات الشخصية	21	454	261	192
برامج الاستدامة والحوكمة	14	265	189	76
برامج فنية	8	100	38	62
برامج خزينة	8	87	33	54
برامج لغات	2	21	17	4
المجموع	370	4782	2468	2314

أعداد موظفي البنك والشركات التابعة له

المؤهل العلمي	فروع الأردن	فروع فلسطين	فرع قبرص	شركة الأهلي للتأجير التمويلي	شركة الأهلي للتمويل الأصغر	شركة الأهلي للوساطة المالية	شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية
دكتوراه	7	0	0	1	1	0	-
ماجستير	100	13	4	4	6	0	-
دبلوم عالي	1	0	0	0	1	0	-
بكالوريوس	881	183	8	7	209	6	-
دبلوم	20	15	1	0	36	0	-
ثانوية عامة	57	6	1	1	29	0	-
دون الثانوية العامة	65	6	0	0	7	2	-
إجمالي	1131	223	14	13	289	8	-

توزيع الموظفين حسب المؤهلات العلمية:



برامج التدريب لموظفي البنك

نوع البرامج	عدد البرامج	عدد الفرص التدريبية	عدد الذكور	عدد الإناث
داخل المملكة الأردنية الهاشمية				
برامج داخل مركز التدريب	141	3374	1629	1745
برامج مع شركات وهيئات تدريب محلية/ أجنبية	130	1114	658	456
البرامج التدريبية / معهد الدراسات المصرفية	21	47	26	21
خارج المملكة الأردنية الهاشمية				
برامج مع شركات وهيئات تدريب اجنبيه	17	23	18	5
البرامج التدريبية / فلسطين	31	153	111	42
البرامج التدريبية / قبرص	30	71	26	45
إجمالي	370	4782	2468	2314

إدارة المخاطر

مخاطر الائتمان

تتم إدارة مخاطر الائتمان من خلال منظومة من السياسات والإجراءات، بما يتماشى مع توجهات واستراتيجيات البنك وأفضل الممارسات السليمة بهذا الخصوص والتي تتضمن، سياسة شاملة لإدارة مخاطر الائتمان تحدد أنواع المخاطر وأساليب ضبط وقياس ومراقبة تلك المخاطر، وسياسة ائتمانية وإجراءات عمل تحدد أسس وضوابط منح الائتمان والتركزات الائتمانية وأسس الضمانات المقبولة، وفصل قرارات تنفيذ الائتمان عن قرارات منح الائتمان بما يحقق مبدأ الرقابة، إضافة إلى عناصر وإجراءات الرقابة على الائتمان بجميع مراحلها، إضافة إلى نظام تصنيف للمخاطر الائتمانية لقياس الجدارة الائتمانية لعملاء البنك.

وتهدف سياسة مخاطر الائتمان إلى التنوع على مستوى العملاء، القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية والذي يساهم في التخفيف من المخاطر الائتمانية المحتملة، هذا وتعد لجنة إدارة المخاطر المبنية عن مجلس الإدارة اجتماعات دورية لمناقشة كافة الأمور المتعلقة بمخاطر الائتمان ويتم تزويدها بتقارير ربع سنوية شاملة لتحليل نوعية المحفظة الائتمانية لبيان مؤشرات الأداء وتحديد مواطن الضعف والتركز في القطاعات الاقتصادية والقطاعات البنكية ونسب التعثر، وتسعى دائرة مخاطر الائتمان إلى الاستمرار بمراقبة ومتابعة أوضاع التعرضات الائتمانية وتقييم مخاطر الائتمان والتركزات الائتمانية، إضافة إلى مراقبة حدود مستويات المخاطر المقبولة والتحقق من بقائها ضمن حدود المخاطر المحددة من قبل مجلس إدارة البنك. ويهدف التعرف على حجم المخاطر تقوم الدائرة بعمل تحليل حساسية بشكل دوري للمحفظة الائتمانية ولتختلف القطاعات البنكية من خلال افتراض مجموعة سيناريوهات مختلفة بهدف إيجاد آليات لتلافي هذه الأخطار أو التخفيف من أثارها.

وكون الدور الرئيسي لدائرة المخاطر يتمثل في تحديد المخاطر الممكن حدوثها مستقبلاً قامت دائرة مخاطر الائتمان بتفعيل منظومة الانذار المبكر للمساهمة في تعزيز عملية التنبؤ بالمخاطر المحتملة وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والكمية والنوعية والتي تساهم في تقييم المحفظة الائتمانية ومن ثم تسليط الضوء على العملاء الذين يحملون درجات مخاطر مرتفعة ضمن هذه المحفظة، مما يمكن من بناء فرضيات لسيناريوهات الأوضاع الضاغطة من أجل احتساب الأثر المتوقع على التخصصات وبالتالي تطبيق الإجراءات التصحيحية بالاعتماد على النتائج من أجل ضمان الإبقاء على المحفظة الائتمانية ضمن مستويات المخاطر المقبولة.

وامتثالاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 والصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB وتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص، فتقوم دائرة مخاطر الائتمان بدور فاعل في تحديث مؤشرات احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بشكل سنوي بناءً على البيانات التاريخية وعوامل الاقتصاد الكلي، كما يتم أيضاً تحديث السياسات والإجراءات بشكل سنوي وبما يتوافق مع منهجية العمل المعتمدة لعملية التطبيق.

مخاطر السوق

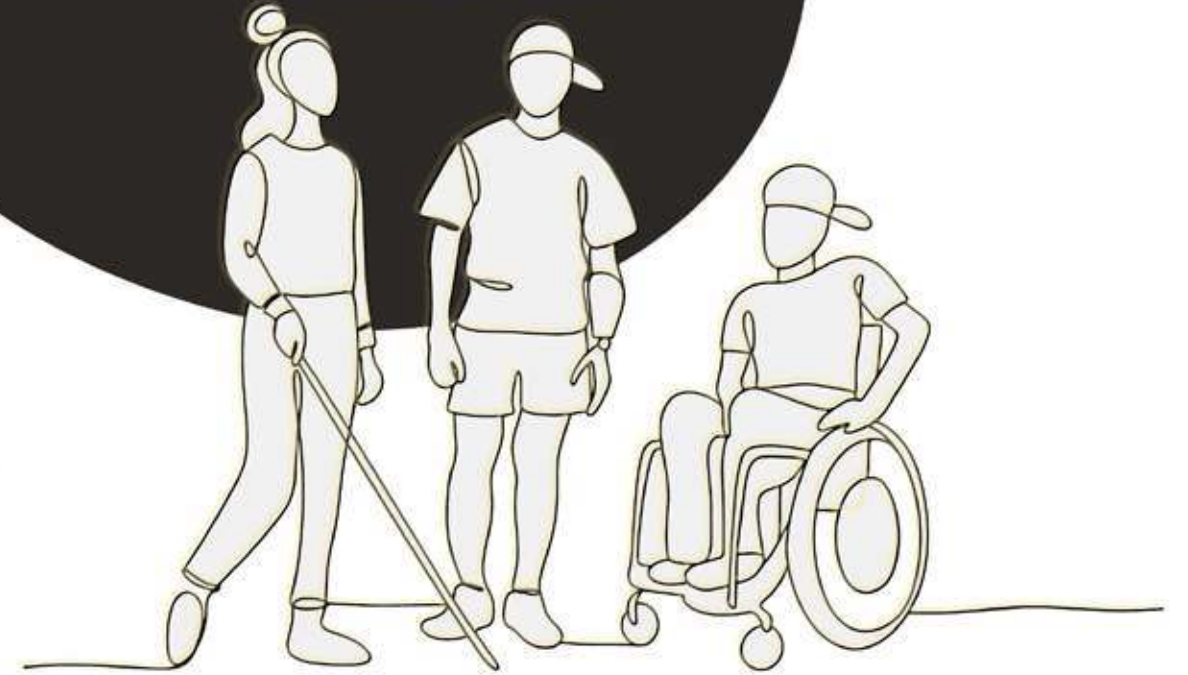
تقوم دائرة مخاطر السوق بإدارة مخاطر السوق الناتجة عن الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة أي مراكز مالية داخل أو خارج الميزانية جراء تغيرات تحدث في أسعار السوق على مستوى أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار أدوات الملكية، وأسعار السلع ولسعي البنك الأهلي الأردني المستمر لتطبيق أفضل الممارسات المحلية والعالمية في عملية تحديد، إدارة، تقييم، ومراقبة مخاطر السوق وامتنالاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بإدارة المخاطر وتعليمات بازل، التي تهدف إلى تعزيز وتفعيل منظومة الرقابة الداخلية، ودور إدارة المخاطر لدى البنك، قامت إدارة مخاطر السوق بأعداد سياسة إدارة مخاطر السوق وسياسة مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية ومخاطر السيولة التي تتضمن الأهداف الرئيسية لهذه العملية بما يتواءم مع دليل الحوكمة المؤسسية وأفضل الممارسات المتبعة في عملية إدارة المخاطر.

يتم ضمان تطبيق الأساليب الرقابية من خلال منظومة من التقارير التي يتم من خلالها مراقبة كافة العمليات الاستثمارية لدى البنك وتقييم الخسائر اليومية على مستوى محفظة الأسهم المستثمر بها والمراكز المالية المفتوحة ومراقبة واحتساب مستويات المخاطر المقبولة بالإضافة إلى مجموعة من التقارير الرقابية التي يتم تطويرها لإدارة ومراقبة مخاطر السوق بشكل مستمر. ومن الأدوات الأساسية المستخدمة في قياس وإدارة مخاطر السوق (قيمة نقطة الأساس، القيمة المعرضة للمخاطر، واختبارات الحساسية).

كما تتبع وحدة بازل لدائرة مخاطر السوق والتي تتولى القيام باحتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لمعيار بازل وبما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الأردني، حيث تسعى الوحدة إلى مواكبة تطورات القطاعات المصرفية وتعزيز نوعية رأس المال عالية الجودة، بالإضافة إلى ما تقدم أعلاه تقوم الوحدة بأعداد سيناريوهات اختبارات الأوضاع الضاغطة على مستوى السيناريوهات ذات الحساسية والسيناريوهات التحليلية وعكس أثرها على نسبة كفاية رأس المال والأرباح والخسائر المتوقعة للبنك من خلال مجموعة من المستويات التي تدرج ضمن ثلاث فئات (المعتدلة، المتوسطة، الحادة).

كما تقوم بإعداد الإطار العام لمستويات المخاطر المقبولة الذي يهدف إلى إدارة، وقياس، ومراقبة مستويات المخاطر المقبولة ضمن

معك لمستقبل
أفضل
ahli.com/Disabilities



انطلاقاً من حرص البنك الأهلي الدائم على حماية أصول وموارد البنك التقنية والمعلوماتية ولتحقيق أهدافه الاستراتيجية وحماية البنك من أية تهديدات قد تتعرض لها بيانات البنك ويهدف التقليل من المخاطر المرتبطة بالأمن السيبراني وتكنولوجيا المعلومات ورفع مستوى التكيف مع المخاطر السيبرانية التي قد تواجه البنك، فإننا نعمل من خلال تعزيز تطبيق الضوابط الرقابية والأمنية على بيئة الأنظمة والبنية التحتية، وتطبيق السياسات والإجراءات الأمنية وبناء منظومة استجابة للحوادث السيبرانية، بما يضمن المحافظة على سرية وسلامة ودقة المعلومات من خلال دائرة أمن المعلومات والأمن السيبراني، كما تسعى الدائرة وبشكل مستمر إلى تبني الممارسات الأمنية السليمة والمقبولة والمتعلقة باستخدام التكنولوجيا ضمن بيئة الأعمال البنكية. كما تساهم الدائرة برفع مستوى الوعي بمخاطر أمن المعلومات والممارسات الأمنية السليمة وعقد الدورات التدريبية والتوعوية لموظفي البنك، حيث يقوم البنك وبشكل مستمر بتطبيق الضوابط والإجراءات الرقابية اللازمة لهذه الغاية والتأكد من مراقبتها وفعاليتها بشكل دوري ومستمر وفيما يلي أهم تلك الضوابط:

- اعداد استراتيجيه للأمن السيبراني بما يتوافق مع استراتيجيه البنك الأهلي الأردني.
- اعداد خطط وسياسات أمن المعلومات والأمن السيبراني وبما يتوافق مع توجهات البنك الاستراتيجية.
- اعداد ملف مخاطر الأمن السيبراني والذي يحتوي على المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني الخاص بالأصول المعلوماتية والشبكات.
- مراجعة وتحديث وفحص خطة الاستجابة للحوادث السيبرانية للتأكد من أنها تتناول متطلبات أفضل الممارسات التنظيمية والأمن السيبراني.
- إنشاء برنامج للأمن السيبراني يتضمن الأنشطة ذات الصلة لضمان التنفيذ السليم لاستراتيجية الأمن السيبراني.
- إنشاء مؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs) و مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) الخاصة بالأمن السيبراني.
- تبني وتطبيق أفضل الممارسات والضوابط الرقابية ضمن بيئة تكنولوجيا المعلومات في البنك.
- إعداد تقييم شامل يلي متطلبات البنك المركزي الأردني والجهات التنظيمية.
- مراجعة ومراقبة الامتثال للمتطلبات الرقابية وسياسة الأمن السيبراني ومتطلبات أفضل الممارسات وإعداد تقارير دورية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمعينين.
- إجراء فحوصات أمنية وتقنية لتحديد مواطن الضعف في بيئة تكنولوجيا المعلومات مثل فحوصات الاختراق وتقييم الثغرات وإجراء المراجعة والمراقبة المطلوبة لضمان الامتثال للسياسات ذات الصلة.
- تطبيق مجموعة من الإجراءات وأدوات الرقابة على الأنظمة، بهدف تحقيق سلامة وكفاءة عمل الأنظمة.
- تفعيل وتطبيق مركز عمليات المراقبة للأحداث الأمنية.
- تطوير وتشغيل آليات وأدوات قادرة بفعالية على حماية موجودات ومصالح البنك وعملائه من خلال تحديد وكشف والاستجابة والتعافي من أي محاولات اختراق إلكتروني.

إطار حوكمي معتمد من قبل مجلس الإدارة من خلال تحديد مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتحديد قائمة بمستويات المخاطر المقبولة لكل من (رأس المال، الموجودات، الربحية، السيولة، المحافظة الائتمانية، المحافظة الاستثمارية) وإعداد الاطار العام وتقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بما يلي متطلبات بازل 3 التي من شأنها تعزيز عملية إدارة المخاطر والارتقاء بالبيئة الداخلية من خلال تحديد الأهداف الرئيسية لهذه العملية وأساليب القياس المستخدمة لعناصر المخاطر الكمية والنوعية بما يتواءم مع دليل الحوكمة المؤسسية وأفضل الممارسات المتبعة بهذا الخصوص، بالإضافة إلى عكس متطلبات المعيار الحاسبي الدولي رقم 9 على عملية احتساب نسبة كفاية رأس المال واختبارات الأوضاع الضاغطة وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

مخاطر السيولة

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر، وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

• مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد - مثل تحصيل الذمم - أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

• مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق أو بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

تتم عملية التخطيط لإدارة السيولة لدى البنك من خلال إدارة السيولة النقدية وإدارة احتياطيات السيولة وإدارة السيولة القانونية وذلك بهدف التأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية ومستويات المخاطر المقبولة كما يتم إدارة مستويات السيولة المتوقعة من خلال إدارة التدفقات النقدية الواردة والصادرة للتنبؤ بالاحتياجات المتوقعة والالتزام بمتطلبات بازل 3 المتعلقة بنسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR).

وتتم إدارة مخاطر السيولة من خلال وضع استراتيجيه للسيولة تأخذ بعين الاعتبار تنويع مصادر الأموال والاحتفاظ برصيد كاف من الأدوات المالية القابلة للتسييل، وتنويع فترات استحقاق التسهيلات والودائع، إضافة إلى الابتعاد عن التركزات في كل من ودائع العملاء وتوظيفات الأموال، والاحتفاظ بسقوف مع البنوك المراسلة تضمن سهولة الوصول إلى السيولة بالسرعة الممكنة والكلفة المقبولة. كما يعتمد البنك خطة طوارئ للسيولة يتم مراجعتها دورياً لضمان إمكانية توفير السيولة اللازمة في الحالات الطارئة.

مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني

ملفات المخاطر لختلف دوائر البنك.

- بناء قاعدة بيانات حول الخسائر الناتجة عن المخاطر التشغيلية وذلك لتقييم حجم التعرض الذي يواجه البنك من المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى فعالية الإجراءات الرقابية المطبقة.
- تبي أفضل الممارسات في مجال إدارة المخاطر، وترسيخ ثقافة الاستدامة والممارسات المستدامة في الأعمال بهدف إدارة العوامل البيئية والاجتماعية بشكل أفضل.
- مراجعة سياسات وإجراءات عمل البنك وإبداء الرأي حولها وذلك لبيان المخاطر الواردة فيها ومدى كفاية الإجراءات الرقابية المرتبطة بها.
- تزويد إدارة البنك التنفيذية ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بالتقارير اللازمة حول مخاطر التشغيل.

وبالإضافة إلى ذلك وانطلاقاً من حرص مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية على إدارة استمرارية العمل وضمان استمرارية عمل البنك من خلال تقديم وتوفير أفضل الخدمات والمنتجات لجميع العملاء وبما يتناسب مع استراتيجيات وسياسات البنك وضمن كافة الظروف ونظراً لما تمثله استمرارية الأعمال من استراتيجية استباقية لتجنب المخاطر المرتبطة بتعطل العمليات وتخفيف حدتها والتي قد تحدث بسبب الكوارث أو الأعطال في وحدات العمل و/أو الأنظمة. وتحدد الخطوات اللازمة اتخاذها قبل وأثناء وبعد الحادث وذلك للحفاظ على استمرارية عمل البنك. وبناءً عليه فقد تم تطوير وتحديث خطط استمرارية العمل وإجراءات التعافي من الكوارث لضمان استمرارية عمل البنك سواء من خلال فروع البنك أو من خلال مواقع العمل البديلة. بالإضافة إلى ذلك يوجد لدى البنك منظومة من السياسات وخطط العمل والتي تشمل على مجموعة من التدابير والإجراءات التي تضمن الاستمرار في تقديم الخدمات للعملاء في حالات الطوارئ المحتملة بالكفاءة المطلوبة وبما يتناسب مع الموقف، وتقوم إدارة المخاطر بالعمل ضمن منظومة معتمدة لإدارة استمرارية العمل لدى البنك الأهلي وتتكون هذه المنظومة من برنامج شامل لإدارة استمرارية العمل يتضمن سياسة استمرارية العمل وخطة استمرارية العمل الرئيسية وخطط استمرارية العمل الفرعية.

مخاطر الاحتيال

انطلاقاً من سعي البنك لترسيخ السلوك القويم وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والقيم المؤسسية للبنك، تم استحداث دائرة تعنى بإدارة مخاطر الاحتيال بحيث تعتمد الدائرة على المبادئ والاسس التالية:

- سياسة معتمدة لمكافحة الاحتيال على مستوى مجموعة البنك الأهلي واعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك.
- اعتماد سياسة تجنب تعارض المصالح والإفصاح والشفافية على مستوى مجموعة البنك الأهلي، واعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك.
- اعتماد ميثاق السلوك المهني وتعميمه على كافة الموظفين.
- سياسة معتمدة للإبلاغ السري "Whistleblowing" تضمن الإبلاغ عن أية اختراقات أو شبهات.
- اعتماد مبدأ الإفصاح والشفافية بإعلام الجهات الرقابية والمعنية عن أي حالات متحققة يتم التعامل معها.

- الاستمرار بتحديد وتقييم مخاطر تكنولوجيا وأمن المعلومات وبما يشمل المخاطر المستجدة بتقنيات الحماية من الاختراق.
- ضبط معايير الأنظمة والبرمجيات وعناصر الشبكات وانظمة الحماية المشغلة وإدارتها بطريقة تحد من مخاطر الاختراق الإلكتروني.
- مراجعة صلاحيات المستخدمين على الأنظمة الحساسة.
- مراجعة الاتفاقيات وموائق العمل (Business Cases and Project Charters) للتأكد من شمول متطلبات الأمن السيبراني.
- بالإضافة إلى ذلك يتم إدارة مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني ضمن منظومة من السياسات والإجراءات وفيما يلي أهمها:
- الحصول على شهادة (ISO 27001) المتعلقة بنظام إدارة امن المعلومات.

- تطبيق برنامج أمن المعلومات في البنك من خلال مجموعة من المشاريع المتعلقة بأمن المعلومات كاستجابة للمتطلبات الرقابية أو للتخفيف من المخاطر.
- تطبيق مشروع قانون اللائحة العامة لحماية البيانات الشخصية GDPR في الأردن.
- تطبيق متطلبات مشروع تعليمات حوكمة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها COBIT فيما يخص عملية إدارة المخاطر وعملية إدارة أمن المعلومات.
- التحقق من كفاءة بيئة تكنولوجيا المعلومات والسعي المستمر للارتقاء بأمنها.
- تعزيز ثقافة أمن المعلومات والأمن السيبراني على مستوى البنك.

مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها خطر الخسارة الناجمة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم، أو الناجمة عن أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية.

وبناءً عليه فقد قام البنك الأهلي بتبني منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية (RCSA) لإدارة مخاطر التشغيل، ويتولى البنك إدارة مخاطر التشغيل لديه ضمن المعطيات التالية:

- سياسة معتمدة لإدارة مخاطر التشغيل حيث تغطي الإطار العام لإدارة مخاطر التشغيل على مستوى البنك ومهام ومسؤوليات جميع الجهات.
- تطبيق نظام متخصص لإدارة مخاطر التشغيل.
- إنشاء ملفات مخاطر Risk Profile تتضمن كافة أنواع مخاطر التشغيل والإجراءات الرقابية التي تحد منها، وتقييمها ذاتياً لتحديد نقاط الضعف وقياس مدى مستوى فعالية الإجراء الرقابي، ويهدف تقييم الإجراءات الرقابية إلى التحقق من مدى فعالية وكفاءة هذه الإجراءات بحيث يتم تحسين الإجراءات الرقابية الضعيفة أو وضع إجراءات رقابية جديدة تهدف إلى درء المخاطر أو تخفيف حدتها. علماً بأن إدارة مخاطر التشغيل تقوم بالعمل وفق خطة لإعداد

منظومة إدارة المخاطر

قام البنك بتعزيز حاكمية إدارة المخاطر وذلك باعتبارها عملية تكاملية ضمن كافة المستويات الإدارية ابتداء من مجلس الإدارة و الإدارة العليا ووصولاً إلى كافة الدوائر والوحدات التنظيمية وبحيث تشمل جميع دوائر وموظفي البنك، حيث تم العمل على تبني مفهوم "خطوط الدفاع" لتعزيز هذه العملية وذلك ضمن المعطيات التالية:

المستوى الأول: حيث تمثل وحدات العمل خط الدفاع الأول وبحيث يكونوا مسؤولين بشكل مباشر عن إدارة المخاطر وتقييم الإجراءات الرقابية المتعلقة بها.

المستوى الثاني: حيث تمثل إدارة المخاطر وإدارة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الأموال خط الدفاع الثاني وبحيث يكونوا مسؤولين عن تنسيق جهود إدارة المخاطر والإشراف على الآليات المستخدمة والمتبعة من قبل البنك لإدارة المخاطر بالإضافة إلى الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات.

المستوى الثالث: تمثل إدارة التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث ويكونوا مسؤولين عن إجراء عملية المراجعة المستقلة.

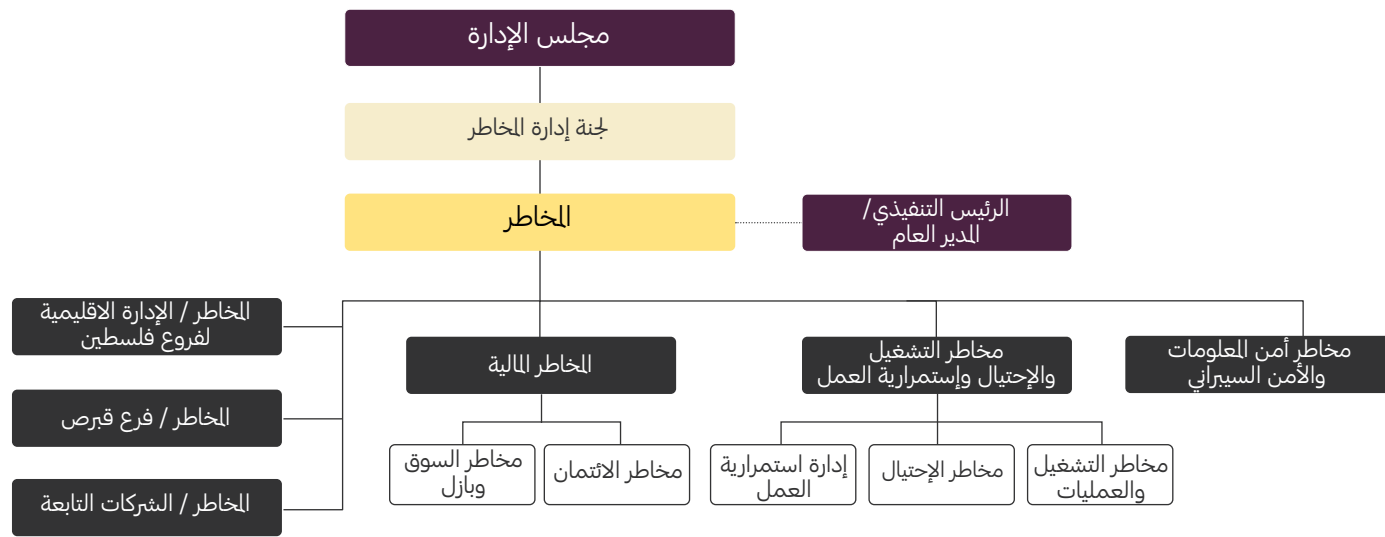
كما تولي إدارة البنك أهمية خاصة لمتطلبات بازل وأفضل الممارسات الدولية لإدارة المخاطر وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر (التشغيلية والسوق والائتمان) وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها وذلك بتأسيس وحدات متخصصة لإدارة مختلف المخاطر تكون مهامها التصرف، القياس، الإدارة، الرقابة والسيطرة على أنواع المخاطر ومدى التزام البنك بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات الصادرة عن مختلف الجهات المحلية منها أو الدولية وفقاً لأفضل الممارسات المتعارف عليها وبما يتناسب مع حجم البنك وعملياته وأنواع المخاطر التي يتعرض لها.

هذا وتولي إدارة المخاطر المهام الرئيسية التالية:

- إعداد إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك.
- إعداد وتنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل تحدد الأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل طرف من الأطراف وعلى جميع المستويات الإدارية.
- إعداد سياسات المخاطر ومراجعتها بشكل دوري للتأكد من فعاليتها وتعديلها بما يستوجب ذلك.
- إعداد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك، وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، مع الأخذ بعين الاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال.
- إعداد وثيقة للمخاطر المقبولة للبنك.
- مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
- التأكد من وجود خطة استمرارية العمل وفحصها بشكل دوري.
- رفع تقارير بالمخاطر المترتبة على أي توسع في أنشطة البنك إلى لجنة إدارة المخاطر المبنية عن مجلس الإدارة.

- القيام بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة واعتمادها من مجلس الإدارة.
- رفع تقارير دورية للجنة إدارة المخاطر تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Risk Appetite) ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
- التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
- نشر الوعي فيما يتعلق بإدارة المخاطر لوحدات البنك لتعزيز البيئة الرقابية ونشر ثقافة الوعي بالمخاطر وتحقيق فهم عميق من كافة المستويات الإدارية للمخاطر التي يواجهها البنك.
- مراجعة القرارات الاستراتيجية مع تقديم توصيات لتجنب المخاطر وضمان التوظيف الأمثل لرأس المال.
- التنسيق مع مختلف دوائر البنك الرقابية للتحقق من وجود الضوابط الرقابية للسيطرة على المخاطر أو نقل إدارة هذه المخاطر لجهات خارجية أو التامين عليها.

وبناءً عليه فقد تم العمل على اعتماد الهيكل التنظيمي التالي لإدارة المخاطر:



مستويات المخاطر المقبولة

- تتم عملية تحديد مستويات المخاطر المقبولة للبنك وفق أساليب القياس الكمية واستناداً إلى طبيعة وخصوصية المخاطر المتنوعة وبما يوضح طبيعة المخاطر التي يقبلها البنك في سبيل تحقيق أهدافه الإستراتيجية وبحيث يتم عكس هذه الحدود ضمن وثيقة المخاطر المقبولة المعتمدة لدى البنك والتي تخضع لآلية مراقبة بشكل دوري وآلية لمعالجة الانحرافات والتجاوزات إن وجدت.
- يتم تحديد الإطار العام لمستويات المخاطر المقبولة بما ينسجم مع خطة البنك الاستراتيجية، تعليمات الجهات الرقابية، الإدارة السليمة لمخاطر الائتمان والسيولة وإدارة رأس المال بما يدعم النمو والتطور في أعمال البنك.

اختبارات الأوضاع الضاغطة

- تشكل اختبارات الأوضاع الضاغطة على مستوى البنك ككل جزءاً لا يتجزأ من عملية مراجعة المخاطر وتقييمها حيث توفر هذه الاختبارات معلومات حول السلامة المالية ومنظومة المخاطر لدى البنك، كما توفر أيضاً مؤشرات تحذير مبكرة للتهديدات المحتملة على رأس مال البنك.
- كما تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) جزءاً مكمل وأساسي في منظومة الحاكمية المؤسسية وفي عملية إدارة المخاطر لدى البنك لما لها من أهمية في تنبيه إدارات البنك لأثر الأحداث السلبية غير المتوقعة والمرتبطة بالعديد من المخاطر، بالإضافة إلى مدى تأثيرها في صناعة القرارات على المستوى الإداري والاستراتيجي ودورها الكبير في تزويد كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بمؤشرات عن حجم رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر الناتجة عن الصدمات أو التغيرات التي قد تطرأ والتي تؤثر على وضع البنك وملاءته المالية، وتعود أهمية اختبارات الأوضاع الضاغطة كونها ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر بعكس النماذج المعتمدة على البيانات التاريخية والتي لا تأخذ بعين الاعتبار الأحداث المستقبلية غير المتوقعة.

- يتم إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة على مستوى السيناريوهات ذات الحساسية والسيناريوهات التحليلية وعكس أثرها على نسبة كفاية رأس المال والأرباح والخسائر من خلال مجموعة من المستويات التي تندرج ضمن (المعتدلة، المتوسطة والحادة).
- يتم تحليل وتقييم نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة وأثرها على نوعية أصول البنك والوضع المالي سواء من خلال حجم الخسارة المتوقعة و/ أو من خلال التأثير على سمعة البنك وكفاية رأس المال واستخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في عملية التخطيط لرأس المال (Capital Plan) والأثر المحتمل لها في بناء رأس مال إضافي، وفقاً لمعطيات عملية التقييم الداخلي لدى كفاية رأس المال (ICAAP).
- يتم افتراض سيناريوهات تتناسب مع حجم وطبيعة المخاطر التي تواجه البنك وعلى أن تندرج من الأقل تأثيراً إلى الأكثر تأثيراً بما في ذلك السيناريوهات التي قد تحدد حجم الخسائر التي من الممكن أن يتعرض لها البنك وذلك بهدف التعرف على المخاطر غير المغطاة، على أن يتم مراعاة تحديد نطاق السيناريوهات بشكل دقيق ومراجعتها بشكل دوري وتعديلها حسب المستجدات التي تطرأ على مستوى البنك بشكل خاص وعلى مستوى القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام.
- يتم إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي بما يلي متطلبات السلطات الرقابية ويمكن إجراء هذه الاختبارات أكثر من ذلك بناءً على توصية من لجنة إدارة المخاطر وفقاً لمعطيات وظروف القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام.

التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

تهدف عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال إلى ما يلي:

- استخدام أساليب أفضل لإدارة المخاطر، لضمان كفاية رأس المال.
- تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في تطوير عملية التقييم الداخلي لرأس المال، ووضع أهداف لرأس المال تتناسب مع هيكل مخاطر البنك والبيئة الرقابية لديه.
- التقييم الشامل لعناصر المخاطر (الكمية والنوعية) التي من الممكن أن يتعرض لها البنك في ظل الأوضاع الحالية والأوضاع الضاغطة.
- معالجة المخاطر التي لم يتم تغطيتها ضمن الدعامة الأولى (مخاطر السيولة، الفائدة، التركيز، السمعة، الاستراتيجية ودورة الأعمال).
- فهم طبيعة ومستويات المخاطر التي قد يواجهها البنك، وكيفية الربط بين تلك المخاطر ومستويات رأس المال.
- التأكد من استمرار إدارة البنك في تحمل مسؤولية ضمان توفر رأسمال كاف لمواجهة المخاطر وبما يزيد عن متطلبات الحدود الدنيا المقررة.

إنجازات إدارة المخاطر

- الارتقاء بالاطار الحوكمي لإدارة المخاطر باعتماد استراتيجية إدارة المخاطر والاطار المؤسسي لإدارة المخاطر ومستويات المخاطر المقبولة و منظومة سياسات ومنهجية وخطط إدارة المخاطر.
- المحافظة على نسبة كفاية رأس المال ضمن النسب المستهدفة .
- اعداد مجموعة من اختبارات الأوضاع الضاغطة لمحاكاة تبعات تغير المناخ والتوترات الجيوسياسية .
- تفعيل منظومة تقارير الإنذار المبكر على المحفظة الائتمانية .
- الاشراف على وتطوير وتحديث نظام الخسارة الائتمانية المتوقعة ، وتنفيذ مجموعة من السيناريوهات التي تحاكي التغيرات في المؤشرات الاقتصادية والتغيرات في هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية .
- استكمال عملية اجراء مراجعة مستقلة على نماذج ومنهجيات احتساب متطلبات المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم 9 بخصوص الخسائر الائتمانية المتوقعة مع الجهة الاستشارية المستقلة .
- تطوير مجموعة من التقارير الرقابية في مجال إدارة وقياس مخاطر السوق ومخاطر تغيير أسعار الفائدة.
- تعزيز إدارة المخاطر التشغيلية على مستوى البنك من خلال اعداد ملفات للمخاطر التشغيلية وذلك وفق الخطة المعتمدة.
- تفعيل مجموعة من الانظمة لإدارة مخاطر التشغيل ومخاطر أمن المعلومات، و تقييم بيئة الأمن السيبراني.
- تطبيق إطار حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها COBIT19 المتعلقة بإدارة المخاطر.

- الحصول على شهادة ايزو 27001 الدولية المختصة بإدارة برنامج أمن المعلومات.
- الحصول على شهادة ايزو 22301 الدولية المختصة بإدارة استمرارية العمل.
- إعداد واعتماد الإطار العام لأمن المعلومات والأمن السيبراني في البنك الأهلي الأردني، بالإضافة الى استكمال مشاريع أمن المعلومات والأمن السيبراني وتفعيل دور مركز عمليات المراقبة الأمنية.
- تفعيل واختبار خطة استمرارية العمل والموقع البديل لإستمرارية العمل وموقع التعافي من الكوارث.
- نشر ثقافة إدارة المخاطر من خلال عقد الدورات التدريبية وورش العمل ونشرات التوعية.
- تدريب وتوعية موظفي البنك فيما يتعلق بمخاطر أمن المعلومات وكيفية التعامل مع هذه المخاطر من خلال الدورات التدريبية والنشرات التوعوية.
- تطوير وتحديث نظام التصنيف الائتماني Credit Lens والارتقاء بالنسخة الحالية الى النسخة الأحدث.

الخطة المستقبلية لإدارة المخاطر

- الاستمرار في تبني أفضل الممارسات والمعايير الدولية المطبقة في إدارة المخاطر ISO31000 و اطار إدارة المخاطر للمؤسسية.
- الاستمرار في تبني أفضل الممارسات والمعايير الدولية المطبقة في أمن المعلومات أيزو 27001 والاطار العام للأمن السيبراني الصادر عن البنك المركزي الاردني و NIST، الخ...
- الاستمرار في تبني أفضل الممارسات والمعايير الدولية المطبقة في إدارة استمرارية العمل أيزو 22301.
- استكمال تطبيق استراتيجية إدارة المخاطر المعتمدة للأعوام (2023-2027) للوصول الى مستوى الانجاز المستهدف.
- مراجعة وتحديث الإطار الحوكمي لإدارة المخاطر وتطوير أنظمة وأدوات قياس ومراقبة إدارة المخاطر ومنظومة التقارير.
- الاستمرار بتعزيز إدارة مخاطر التشغيل من خلال عقد ورش عمل جديدة لكل من فروع الأردن وفلسطين.
- الاستمرار بمراجعة وتحديث قاعدة بيانات الخسائر الناتجة عن المخاطر.
- فحص خطط استمرارية العمل والموقع البديل لإستمرارية العمل وموقع التعافي من الكوارث.
- الاستمرار بتطوير وتحديث استراتيجية ومنظومة إدارة مخاطر أمن المعلومات ومخاطر الامن السيبراني بما يتوافق مع متطلبات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات والمتطلبات الدولية مثل NIST، COBIT، ISO، الخ...
- الاشراف على تطبيق الاطار العام للامن السيبراني للقطاع المصرفي الأردني المعتمد من قبل البنك المركزي الاردني.
- تطوير وتحديث عملية التخطيط الرأسمالي وتوزيع المخاطر.
- تطوير وتحديث أدوات قياس مخاطر السوق والسيولة بما يلي أفضل الممارسات المصرفية ولجنة بازل.
- نشر ثقافة إدارة المخاطر وتطوير قنوات الاتصال وعقد الدورات التدريبية وورش العمل ونشرات التوعية.

- تعزيز مستويات الثقافة المؤسسية و الرضى الوظيفي لدى موظفي إدارة المخاطر.
- تبني أفضل الممارسات الدولية في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ضمن الإطار العام لإدارة المخاطر.
- تطوير وتبني البرامج اللازمة لمكافحة الاحتيال وفق النهج القائم على المخاطر وبما يشتمل على وضع وتنفيذ الضوابط اللازمة لكشف ومكافحة عمليات الاحتيال والتعافي منها بالوقت المناسب بالإضافة الى تعزيز التوعية اللازمة تجاه مكافحة الاحتيال.

عام 2023 في سطور

الموجودات

3,282 مليون دينار
بنسبة نمو 7.2 %



تسهيلات ائتمانية بالصافي

1,681 مليون دينار
بنسبة نمو 5.4 %



ودائع العملاء

2,209 مليون دينار
بنسبة نمو 8.9 %



حقوق الملكية

334 مليون دينار
بنسبة نمو 1.1 %



صافي الأرباح قبل الضريبة

32.2 مليون دينار
بنسبة نمو 13.5 %



صافي الأرباح بعد الضريبة

18.6 مليون دينار
بنسبة نمو 10.0 %



التوزيعات النقدية للمساهمين*

ما نسبته 8 %
الحافطة على نسبة التوزيع كما في
العام السابق



* خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين وبتنسيق من قبل مجلس الإدارة.

عام 2023 بالنسب والمؤشرات

العائد على الموجودات

0.59 % مقارنة مع
0.56 % للعام 2022



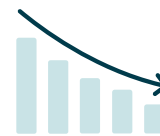
العائد على حقوق الملكية

5.6 % مقارنة مع
5.1 % للعام 2022



مؤشر الكفاءة التشغيلية

60.8 % مقارنة مع
65.9 % للعام 2022



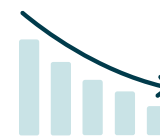
الإيرادات من غير الفوائد / إجمالي الدخل

21.2 % مقارنة مع
20.1 % للعام 2022



نسبة الديون غير العاملة

4.6 % مقارنة مع
5.1 % للعام 2022



نسبة التغطية / مرحلة 3

81.3 % مقارنة مع
73.3 % للعام 2022



نسبة نفقة مخصص التسهيلات الائتمانية المباشرة

0.8 % مقارنة مع
0.5 % للعام 2022



كفاية رأس المال

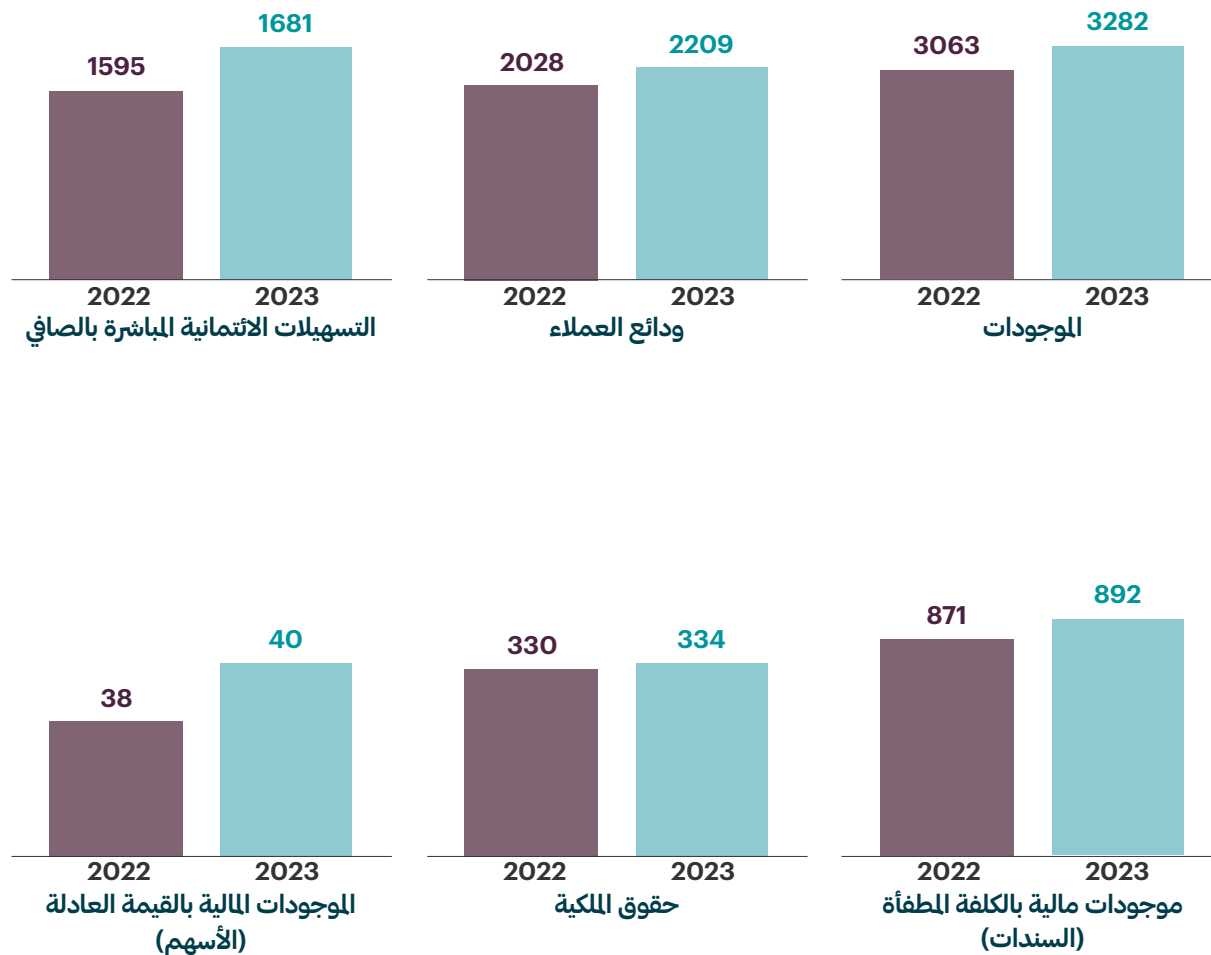
15.1 % مقارنة مع
15.6 % للعام 2022



* أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي 14 % للبنوك التي لها تواجيدات خارجية وأعلى من متطلبات لجنة بازل 10.5 %

أهم بنود المركز المالي

(المبالغ بالملليون دينار أردني)



تحليل نتائج الأعمال للعام 2023

واصل البنك الأهلي خلال العام 2023 تحقيق نتائج مالية تشغيلية قوية على الرغم من استمرار التحديات وارتفاع حدة المنافسة في القطاع المصرفي.

ارتفع اجمالي الدخل بنسبة 8 % ليصل الى 120.5 مليون دينار مقارنة مع 111.6 مليون دينار للعام 2022 .

سجلت الأرباح التشغيلية قبل الضريبة والمخصصات ارتفاعاً نسبته 24 % لتبلغ 47.2 مليون دينار مقارنة مع 38.1 مليون دينار نهاية العام 2022.

ارتفعت نسبة التغطية في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في المرحلة الثالثة من 73.3 % للعام 2022 لتصل 81.3 % .

ادارة حصة للمصاريف التشغيلية حيث انخفضت بما نسبته 3 % عن العام 2022 ليصل مؤشر الكفاءة التشغيلية الى 60.8 % .

ومحصلة لذلك فقد ارتفعت صافي الأرباح بعد الضريبة من 16.9 مليون دينار للعام 2022 الى 18.6 مليون دينار للعام 2023 وبنسبة نمو 10 %.

السلسلة الزمنية لأهم المؤشرات المالية

(المبالغ بالملليون دينار أردني)

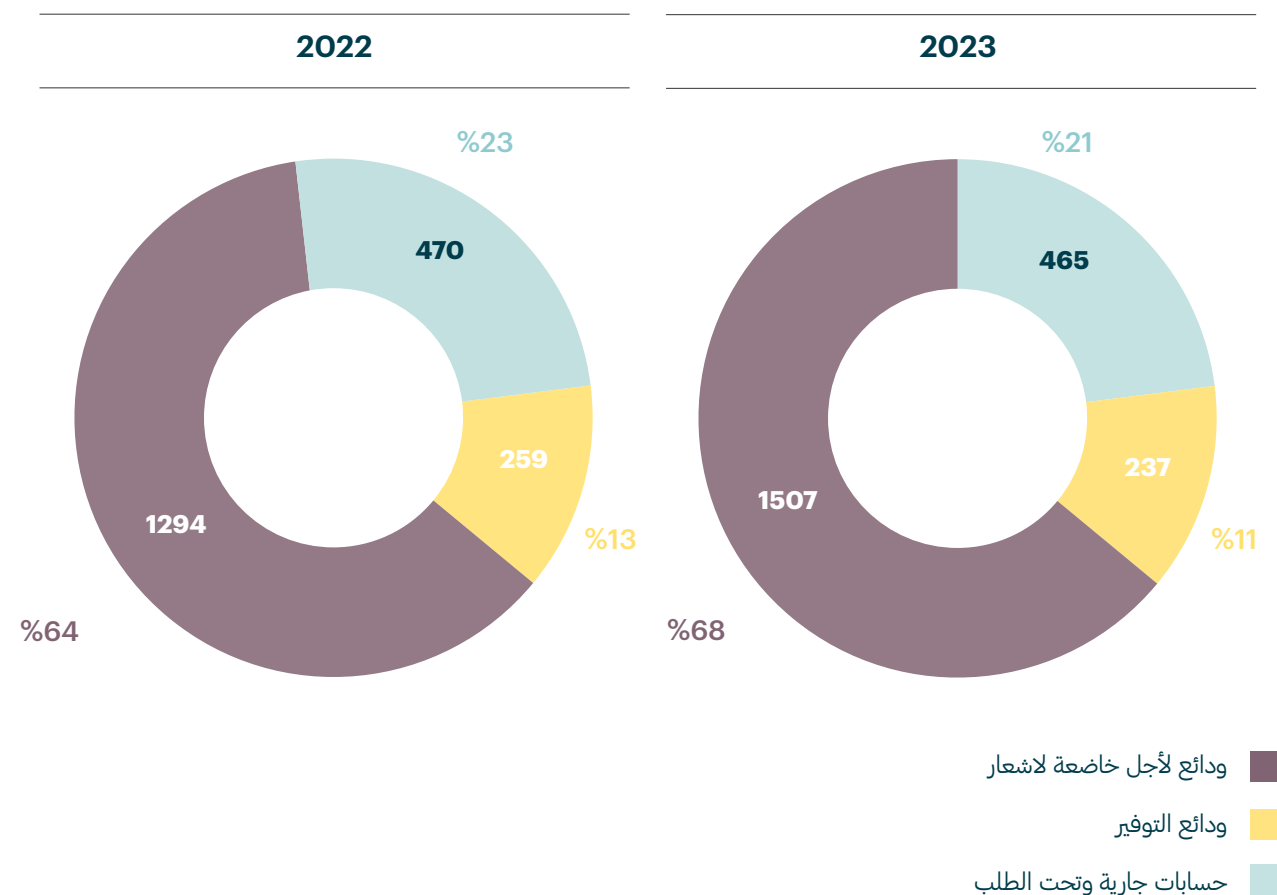
البيان / السنة	2023	2022	2021	2020	2019
مجموع الموجودات	3282	3063	2953	2846	2767
ودائع العملاء	2209	2028	2004	1904	1864
القروض والتسهيلات الائتمانية (بالصافي)	1681	1595	1358	1370	1370
حقوق الملكية	334	330	328	322	312
الأرباح قبل الضريبة	32.2	28.3	27.2	17.5	36.2
الأرباح بعد الضريبة	18.6	16.9	14.2	10.4	23.7
الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين	16	16	14	8	لا يوجد*
الحصة الأساسية من ربح السنة EPS	0.093	0.084	0.071	0.052	0.118
حصة السهم من الأرباح الموزعة (دينار)	0.08	0.08	0.07	0.04	-
سعر السهم في نهاية العام (دينار)	1.08	1.07	0.97	0.77	0.95

* بموجب تعميم البنك المركزي الأردني رقم 1/1/4693 بتاريخ 2020/4/9 ، فقد تقرر تأجيل قيام البنوك الأردنية بتوزيع أرباح على المساهمين لعام 2019 .

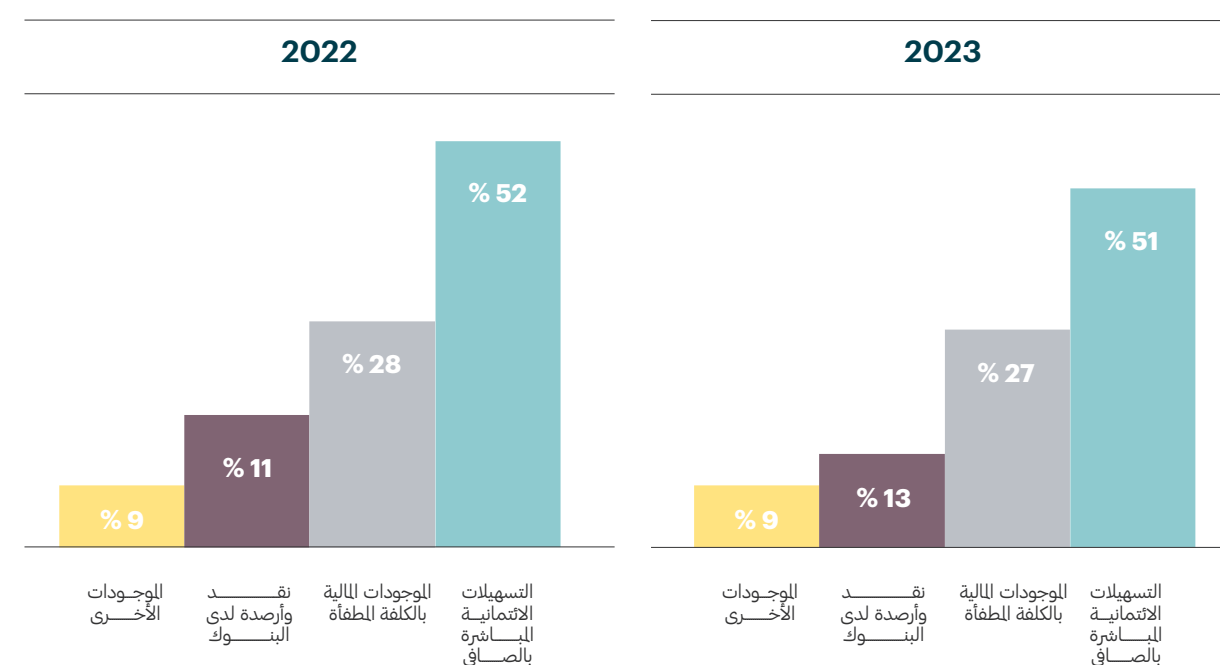
الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة للسنة المالية 2023 ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي

لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية 2023 ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

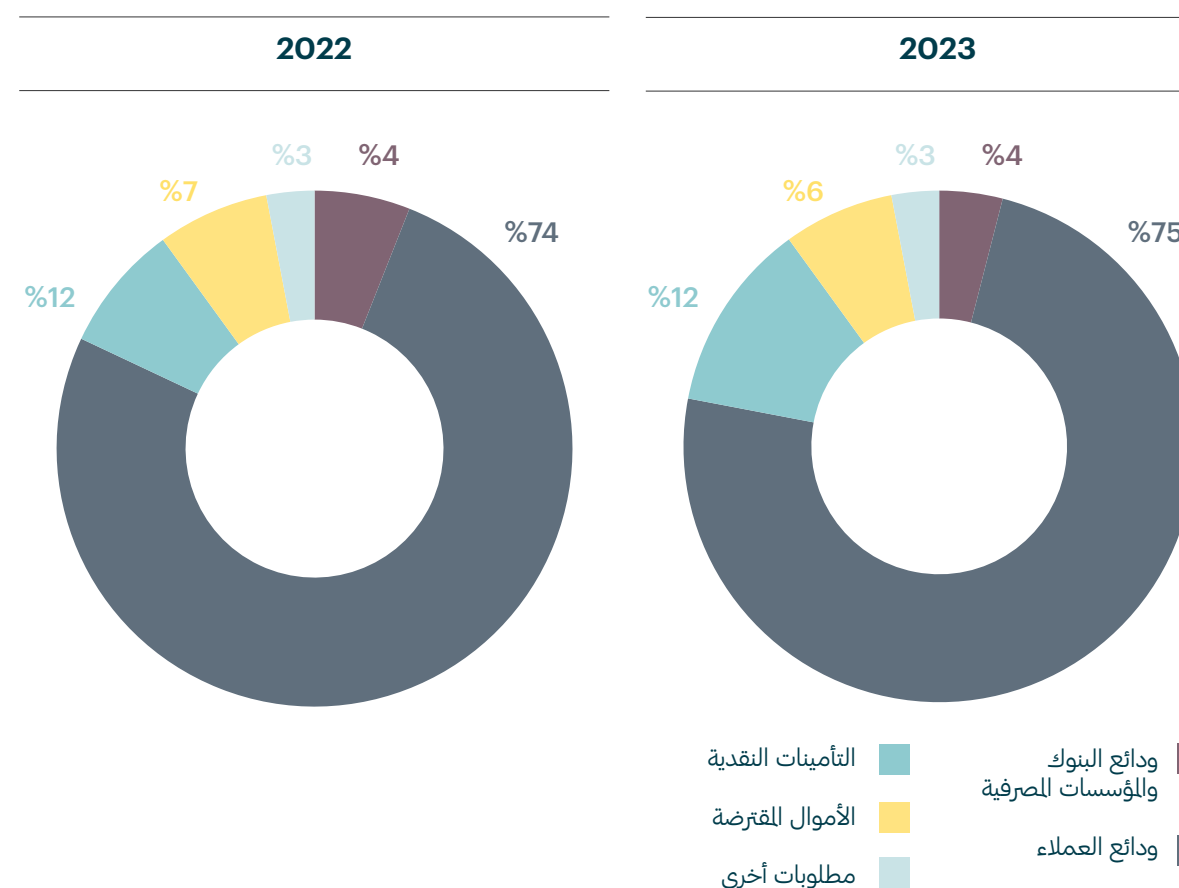
تركيبة ودائع العملاء (المبالغ بالملليون دينار أردني)



تركيبة الموجودات



تركيبة المطلوبات



الخطة المستقبلية للعام 2024

وضعت كل دائرة من دوائر البنك عدة أهداف لتقوم بتحقيقها خلال عام 2024 حيث ستقوم دائرة الشركات الكبرى بزيادة دعم القطاعات الاقتصادية والمشاريع التجارية والحيوية والخدمية وتطوير البنية التحتية. كما ستستمر بالعمل على تطبيق ahli online الخاص بالشركات من خلال اضافة العديد من الخدمات الرقمية والميزات الجديدة التي تلي احتياجات عملائه. وستعمل دائرة الشركات الصغرى والمتوسطة على تقديم خدمات ومنتجات قيمة لعملائها إضافة إلى اطلاق المزيد من الخدمات الإلكترونية والمؤتمتة وبما يخدم عملائها من كافة القطاعات الاقتصادية كما سيتم العمل على تقديم حلول مالية واستشارية تدعم البيئة حيث سيؤثر ذلك ايجاباً على رفع كفاءة التشغيل وتخفيض المصاريف وتحسين الإيرادات والأرباح وتعزيز ثقة المستثمرين، إضافة إلى ذلك سيتم العمل على تطوير أدوات القياس الخاصة بمدى التحول الإيجابي في محاور الاستدامة البيئية والاجتماعية على مستوى العملاء والحفاظ وتطوير الإفصاحات اللازمة لذلك وتسخير الابتكار والإبداع في تحسين العمليات لتحقيق الاستدامة للأجيال القادمة. كما سيعمل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد على توسعة قاعدة العملاء المستهدفين من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية بقيمة مضافة ومتاحة بشكل الكتروني ابتداءً من فتح الحسابات والحصول على بطاقة الخصم المباشر كما سنستمر بتقديم منتجات جديدة لكافة شرائح المجتمع وخصوصاً تقديم خدمات التأمين المصرفي. فضلاً عن أتمتة العديد من الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء. وستعمل الدائرة على التوسع بشبكة الصرافات الآلية الخاصة بالبنك من خلال استراتيجيات تضمن زيادة أعداد الصرافات الآلية المتواجدة في كافة مناطق المملكة.

وستعمل دائرة الإبداع والابتكار لتقديم حلول مبتكرة تستهدف قطاعي التجزئة و الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال إيجاد أفضل الحلول المصرفية التي تناسب وتلي إحتياجاتهم بالإضافة إلى تحسين تجربة العملاء والموظفين من خلال إعادة هيكल العمليات والأتمتة حيث ستظهر هذه المبادرات إلزامنا بالابتكار والتميز بالإضافة إلى الإستثمار في أحدث المعايير العالمية لتلبية متطلبات الخدمات المصرفية الرقمية.

وعلى صعيد الموارد البشرية، ستستمر الدائرة بالعمل على التطوير والتحسين المستمر وتوسيع نطاق عملها لتلبية الاحتياجات التنامية لرأس المال البشري، مستندة إلى الخطط الاستراتيجية المرتبطة بتطبيق نموذج الازدهار المشترك والمستندة إلى رسالة الموارد البشرية بتوفير أفضل تجربة للموظفين من خلال خلق ثقافة مؤسسية جيدة إضافةً إلى تطبيق العديد من المبادرات والمشاريع التي ستعزز من دورها في النهوض بمستوى العمل وتقديم الخدمات المتطورة للموظفين.

وستعمل دائرة تكنولوجيا المعلومات جنباً إلى جنب مع دوائر البنك المعنية حيث سيتم تطبيق نظام إدارة العملاء، “CRM” على مستوى البنك، إضافةً إلى تطبيق نظام إدارة الموجودات والمطلوبات وإستخدام التكنولوجيا الرقمية لإعداد الميزانية العمومية وإدارة الفائدة والسيولة كما ستعمل الدائرة على تطبيق العديد من الأنظمة والتطبيقات مثل نظام الولاء للعملاء من قطاع الأفراد ونظام مكافحة الجرائم المالية إضافةً إلى نظام مكافحة ومنع الإحتيال والبدء بمشروع مركز البيانات الجديد والحصول على شهادة UPTIME TIER 3 إضافةً إلى تركيز الدائرة على تعزيز مستوى الحماية لأنظمة البنك والبنية التحتية عبر تطبيق أنظمة أمن معلومات جديدة، كما سيتم إطلاق تطبيق نظام قنوات الصيرفة المفتوحة “Open Banking” حيث سيتيح هذا النظام نقل معلومات العملاء ومشاركتها مع الجهة المخولة بذلك بناءً على موافقة العملاء مما سيسهل الوصول إلى العملاء الجدد والإستفادة من توفر معلوماتهم المالية.

وسيعمل قطاع الإستراتيجيات ومركز التميز على أتمتة العمليات في كافة تعاملاته البنكية بالإضافة إلى هندسة مجموعة من العمليات البنكية لتوفير الوقت والجهد معاً واعتماد أفضل الممارسات البنكية العالمية.

وستعمل دائرة الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية على تعزيز مكانة البنك في القطاع المصرفي وتحقيق نمو مستدام في إيرادات البنك وزيادة حصته السوقية كما ستستمر بتعزيز نهج البنك القائم على تطبيق سياسة استثمارية حصيفة في إدارة الإستثمارات مع المحافظة على مستويات عالية من السيولة لتلك الإستثمارات كما ستستمر الدائرة بتطبيق العديد من المبادرات المتعلقة بالقنوات الرقمية وأهمها خدمة التحويل بشكل فوري من العملاء في الخارج لصالح المستفيدين في الأردن “Instant payments” وذلك تلبيةً لمتطلبات عملائنا حيث سيؤدي ذلك إلى تقديم المزيد من التنويع والتميز والتكامل في الخدمات المقدمة للعملاء.

أتعاب مدقق الحسابات الخارجي للبنك والشركات التابعة للعام 2023

1. أتعاب مهام خدمات التدقيق الخارجي المقدمة من المدقق الخارجي (شركة ديلويت آند توش (Deloitte)) لعام 2023 بقيمة إجمالية (328,479) دينار شامل ضريبة المبيعات وتفصيلها كما يلي

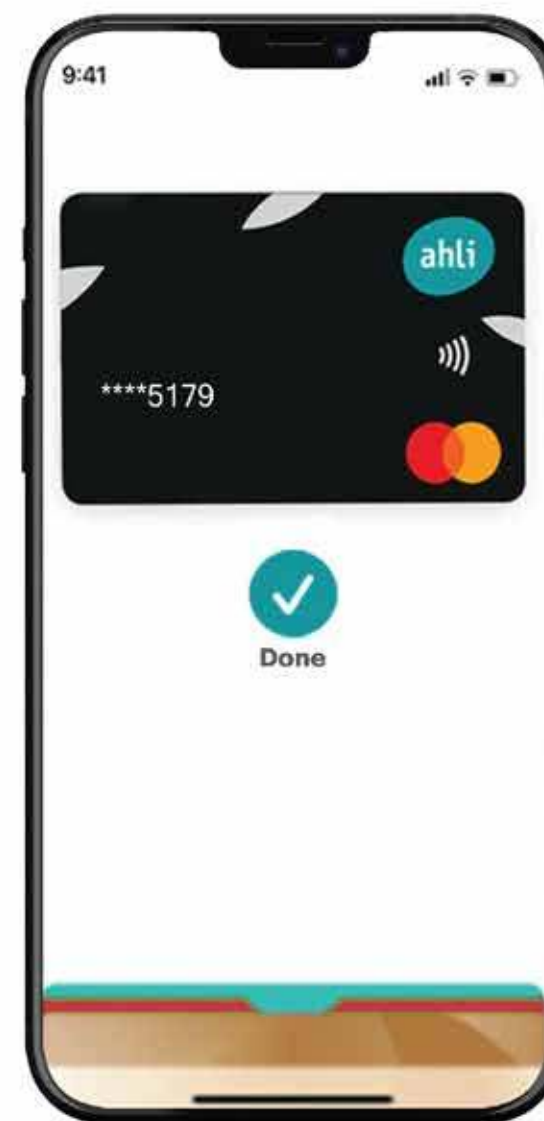
الرقم	البيان	قيمة أتعاب خدمة التدقيق الخارجي (بالدينار الأردني وشامل الضريبة)
1	البنك الأهلي الأردني/ فروع الأردن	229,583 دينار
2	الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين	36,592 دينار
3	البنك الأهلي الأردني/ فرع قبرص	33,580 دينار
4	شركة الأهلي للتمويل الأصغر	11,774 دينار
5	شركة الأهلي للوساطة المالية	8,120 دينار
6	شركة الأهلي للتأجير التمويلي	7,064 دينار
7	شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية	1,766 دينار

2. أتعاب المهام الإضافية خارج نطاق خدمات التدقيق الخارجي/ الاستشارات المقدمة من المدقق الخارجي (شركة ديلويت آند توش (Deloitte)) لعام 2023 بقيمة إجمالية (29,524) دينار شامل ضريبة المبيعات وتفصيلها كما يلي:

الرقم	البيان	قيمة أتعاب خدمة التدقيق الخارجي (بالدينار الأردني وشامل الضريبة)
1	البنك الأهلي الأردني/ فروع الأردن	23,374 دينار
2	الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين	-
3	البنك الأهلي الأردني/ فرع قبرص	6,150 دينار
4	شركة الأهلي للتمويل الأصغر	-
5	شركة الأهلي للوساطة المالية	-
6	شركة الأهلي للتأجير التمويلي	-
7	شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية	-

أ - (1) الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم

الاسم	المنصب	الجنسية	عدد الاسهم كما في السنة المنقضية والتي سبقتها		ملكية واسماء الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم
			2022/12/31	2023/12/31	
السيد سعد نبيل يوسف المعشر	رئيس مجلس الإدارة	أردنية	2,502,882	2,542,882	أنظر الجدول رقم (1.1)أ
السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"	نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	11,466	11,466	-----
السيد نديم يوسف عيسى المعشر	عضو مجلس إدارة	أردنية	6,974,106	6,974,106	أنظر الجدول رقم (1.1)أ
بنك بيلوس	عضو مجلس إدارة	لبنانية	20,829,355	20,829,355	-----
يمثلها السيد آلان فؤاد طانيوس ونا		لبنانية	-----	-----	-----
شركة رجائي المعشر وإخوانه	عضو مجلس إدارة	أردنية	13,097	13,097	أنظر الجدول رقم (1.1)أ
يمثلها السيد رفيق صالح عيسى المعشر		أردنية	2,500,000	3,000,000	-----
شركة معشر للاستثمارات والتجارة	عضو مجلس إدارة	أردنية	529,240	529,240	أنظر الجدول رقم (1.1)أ
يمثلها السيد عماد يوسف عيسى المعشر		أردنية	7,339,722	7,339,722	-----
شركة مركز المستثمر الأردني	عضو مجلس إدارة	أردنية	10,019,048	10,094,450	أنظر الجدول رقم (1.1)أ
يمثلها معالي السيدة مجد محمد عبدالكريم شويكه		أردنية	-----	-----	-----
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	عضو مجلس إدارة	أردنية	20,566,000	20,570,010	أنظر الجدول رقم (1.1)أ
يمثلها السيد مؤنس عمر سليم عبدالعال		أردنية	-----	-----	-----
معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري	عضو مجلس إدارة	أردنية	14,922	31,922	-----
السيد كريم توفيق أمين قعوار	عضو مجلس إدارة	أردنية	131,989	145,286	-----
السيد يزن منذر جريس حدادين	عضو مجلس إدارة	أردنية	2,000	2,000	-----
السيد خليل صفوان خليل الساكت	عضو مجلس إدارة	أردنية	2,000	2,000	-----
السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس	عضو مجلس إدارة	السعودية	166,256	166,256	-----



فعل الآن خدمة
Apple Pay
باستخدام بطاقات
البنك الأهلي الأردني



أ- (2) الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين او ممثلي أعضاء مجلس الإدارة الذين تم تغييرهم خلال العام 2023 والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم

الاسم	المنصب	الجنسية	عدد الاسهم كما في السنة المنقضية والتي سبقتها		ملكية واسماء الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم
			2022/12/31	2023/12/31	
معالي الدكتور اميه صلاح علاء الدين طوقان لغاية 2023/01/31	رئيس مجلس الإدارة	أردنية	116,953	116,953	-----
السيدة رانيه موسى فهد الأعرج لغاية 2023/08/01	ممثل المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي	أردنية	-----	-----	-----

ب- (1) الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم

الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الأسهم كما هي في نهاية		عدد الأسهم المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم كما هي في نهاية	
			2022	2023	2022	2023
السيد سعد نبيل يوسف المعشر رئيس مجلس الإدارة						
الفاضلة تانيا أنور بولص حرب	الزوجة	الأردنية	256,698	256,698	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" نائب رئيس مجلس إدارة اعتبارا من 2023/02/01						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد نديم يوسف عيسى المعشر عضو مجلس إدارة						
الفاضلة رانيه عيسى مبدا دلل	الزوجة	الأردنية	107,420	107,420	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	-----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
بنك بيبيلوس ويمثله السيد آلان فؤاد طانيوس ونا عضو مجلس إدارة						
	الزوجة	-----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	-----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
شركة رجائي المعشر وإخوانه ويمثله السيد رفيق صالح عيسى المعشر عضو مجلس إدارة						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

أ- (1.1) الأوراق المالية المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	الجنسية	الشركات المسيطر عليها	عدد الاسهم المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم	
			2022/12/31	2023/12/31
السيد سعد نبيل يوسف المعشر رئيس مجلس الإدارة	الأردنية	النبيل للتجارة وإدارة الاستثمارات	2,846,598	2,846,598
السيد نديم يوسف عيسى المعشر عضو مجلس إدارة	الأردنية	شركة تصنيع الأقمشة والأجواخ الأردنية	5,118,757	5,118,757
		الشركة العربية الدولية للفنادق	1,920,000	2,010,000
		شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	195,580	285,580
		شركة رانكو للاستثمارات المتعددة	7,812	7,812
		الشركة التجارية لتسويق الأزياء العالمية	31,715	31,715
		شركة مركز المستثمر الأردني	10,019,048	10,094,450
		شركة مصانع الأجواخ الأردنية	12,945,315	12,945,315
شركة رجائي المعشر وإخوانه عضو مجلس إدارة	الاردنية	شركة مصانع الأجواخ الأردنية	12,945,315	12,945,315
		الشركة العربية الدولية للفنادق	1,920,000	2,010,000
		شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	195,580	285,580
شركة معشر للاستثمارات والتجارة عضو مجلس إدارة	الاردنية	شركة مصانع الأجواخ الأردنية	5,118,757	131,989
		الشركة العربية الدولية للفنادق	2,010,000	1,920,000
		شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	285,580	195,580
		شركة رانكو للاستثمارات المتعددة	7,812	7,812
		الشركة التجارية لتسويق الأزياء العالمية	31,715	31,715
		شركة مركز المستثمر الأردني	10,019,048	10,094,450
		شركة مصانع الأجواخ الأردنية	12,945,315	12,945,315
شركة مركز المستثمر الأردني عضو مجلس إدارة	الاردنية	شركة الشرق الأوسط للتأمين	100,000	100,000
		شركة مصانع الأجواخ الأردنية	12,945,315	12,945,315
		الشركة العربية الدولية للفنادق	2,010,000	1,920,000

ب- (1) الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم/تابع

الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الأسهم كما هي في نهاية		عدد الأسهم المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم كما هي في نهاية
			2022	2023	
السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحق عضو مجلس إدارة					
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

ب (2) الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين او ممثلي أعضاء مجلس الإدارة الذين تم تغييرهم خلال العام 2023 والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم

الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الأسهم كما هي في نهاية		ملكية واسماء الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم كما هي في نهاية
			2022	2023	
معالي الدكتور أمية صلاح الدين طوقان نائب رئيس مجلس إدارة لغاية 2023/01/31					
الزوج	----		لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الأولاد القصر	----		لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيدة رانية موسى فهد الاعرج ممثل عضو مجلس الادارة مؤسسة الضمان الاجتماعي لغاية 2023/08/01					
الزوج	----		لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الأولاد القصر	----		لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

ب- (1) الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم/تابع

الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الأسهم كما هي في نهاية		عدد الأسهم المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم كما هي في نهاية
			2022	2023	
شركة معشر للاستثمارات والتجارة ويمثله السيد عماد يوسف عيسى المعشر عضو مجلس إدارة					
الفاضلة ندين وديع خليل هلسة	الزوجة	الأردنية	101,019	لا يوجد	لا يوجد
الأولاد القصر	----		لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

شركة مركز المستثمر الأردني ويمثله معالي السيدة مجد محمد عبدالكريم شويكه عضو مجلس إدارة					
	الزوج	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ويمثله السيد مؤنس عمر سليم عبد العال عضو مجلس إدارة اعتبارا من 2023/08/01					
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري عضو مجلس إدارة					
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

السيد كريم توفيق أمين قعوار عضو مجلس إدارة					
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

السيد يزن منذر جريس حدادين عضو مجلس إدارة					
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

السيد خليل صفوان خليل الساكت عضو مجلس إدارة					
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	الأردنية	5,000	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	الأردنية	5,000	لا يوجد	لا يوجد

ج- (1) الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة التنفيذية العليا والشركات المسيطر عليها من قبلهم

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم كما هي في الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم	2023	2022	الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم	الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم
الدكتور أحمد عوض عبدالحليم الحسين الرئيس التنفيذي/ المدير العام اعتبارا من 2023/02/01	أردنية	0	0	0	0	-----
السيد ماجد عبدالكريم محمود حجاب مدير الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية	أردنية	196	196	0	0	-----
السيد سفيان عايد محمد دعيس مدير دائرة الشركات الكبرى وتمويل المشاريع	أردنية	0	0	0	0	-----
السيد عمار محمد سعيد رشيد السعيد مدير دائرة الشركات الصغرى والمتوسطة	أردنية	0	0	0	0	-----
السيد محمد نظام جميل ابوانجيله مدير دائرة الخدمات المصرفية للأفراد	أردنية	0	0	0	0	-----
السيد ضرار شبلي خلف حدادين مدير الإدارة المالية	أردنية	0	0	0	0	-----
السيد معين عزيز نصيف البهو مدير قطاع الائتمان	أردنية	0	0	0	0	-----
السيد خالد زهير جميل أبوالشعر مدير الامتثال ومكافحة غسل الأموال	أردنية	0	0	0	0	-----
السيد طه موسى طه زيد مدير إدارة المخاطر	أردنية	0	0	0	0	-----
السيد صفوان سهيل علي عصفور مدير التدقيق الداخلي	أردنية	0	0	0	0	-----
السيد نضال جليل محمود خليفه مدير الإبداع والابتكار	أردنية	0	0	0	0	-----
السيد رامي "محمد مرشد" خلف دعنا مدير قطاع العمليات والدعم اعتبارا من 2023/01/01	أردنية	0	0	0	0	-----
السيد جوالانت أرفندكمار فاساني مدير تقنية المعلومات	هندية	0	0	0	0	-----
الفاضلة مها خالد فتح الله الددو مدير إدارة الموارد البشرية	أردنية	0	0	0	0	-----

ج- (2) الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة التنفيذية العليا المستقلين او المتقاعدين والشركات المسيطر عليها من قبلهم

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم كما هي في الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم	2023	2022	عدد الأسهم المملوكة من قبل الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم	الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم
السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" الرئيس التنفيذي/ المدير العام لغاية 2023/01/31	أردنية	11,466	11,466	0	0	-----

د- (1) الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أعضاء الإدارة التنفيذية العليا والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم

الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الأسهم كما هي في ملكية واسماء الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم	2023	2022	ملكية واسماء الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم
الدكتور أحمد عوض عبدالحليم الحسين الرئيس التنفيذي/ المدير العام اعتبارا من 2023/02/01	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد ماجد عبدالكريم محمود حجاب مدير الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد سفيان عايد محمد دعيس مدير دائرة الشركات الكبرى وتمويل المشاريع	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد عمار محمد سعيد رشيد السعيد مدير دائرة الشركات الصغرى والمتوسطة	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد محمد نظام جميل ابوانجيله مدير دائرة الخدمات المصرفية للأفراد	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد ضرار شبلي خلف حدادين مدير الإدارة المالية	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

د-(2) الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أعضاء الإدارة التنفيذية العليا المستقلين
او المتقاعدين والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم

الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الأسهم كما هي في		ملكية واسماء الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم
			2022	2023	
السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" الرئيس التنفيذي / المدير العام لغاية 2023/01/31					
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

د- (1) الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أعضاء الإدارة التنفيذية العليا والشركات المسيطر عليها
من قبل أي منهم/تابع

الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الأسهم كما هي في		ملكية واسماء الشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم	
			2022	2023	2022	2023
السيد معين عزيز نصيف البهو مدير قطاع الائتمان						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد خالد زهير جميل أبوالشعر مدير الامتثال ومكافحة غسل الأموال						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد طه موسى طه زيد مدير إدارة المخاطر						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد صفوان سهيل علي عصفور مدير التدقيق الداخلي						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد نضال جليل محمود خليفه مدير الإبداع والابتكار						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد رامي "محمد مرشد" خلف دعنا مدير قطاع العمليات والدعم اعتبارا من 2023/01/01						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد جوالانت أرفندكمار فاساني مدير تقنية المعلومات						
	الزوجة	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الفاضلة مها خالد فتح الله الددو مدير إدارة الموارد البشرية						
	الزوج	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	الأولاد القصر	----	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

كبار المساهمين الذين يملكون نسبة 1 % أو أكثر من رأس مال البنك كما في 2023/12/31 مع تحديد المستفيد النهائي والمرهون منها

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم المملوكة كما في 2023/12/31	نسبة المساهمة في رأس مال البنك	المساهمون الرئيسيين	المستفيد النهائي	نسبة مساهمة المستفيد النهائي	عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة	جهة الرهن
بنك بيبيلوس	لبنانية	20,829,355	% 10.381	Byblos Invest Holding Luxembourg 29.430% The Bank of New York Mellon 11.070% Dr. Francois Semaan Bassil 3.570% International Finance Corporation 8.360% Anasco Holding Company S.A 4.670% Frabas Corporation 3.620%	%3.212	%3.212	--	--	--
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	أردنية	20,570,010	% 10.251	نفسها	نفسها	% 10.251	--	--	--
شركة مصانع الاجواخ الاردنية	أردنية	12,945,315	%6.452	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي 20% البنك الأهلي الأردني 10% البنك العربي 9.358% شركة مركز المستثمر الأردني 8.267% الشركة العربية الدولية للفنادق 7.036%	نديم المعشر 0.533% عماد المعشر 0.366% سعد المعشر 0.121% إبراهيم المعشر 0.054% يوسف المعشر 0.091% غادة المعشر 0.071% هدى المعشر 0.071%	% 1.307	--	--	--

كبار المساهمين الذين يملكون نسبة 1 % أو أكثر من رأس مال البنك كما في 2023/12/31 مع تحديد المستفيد النهائي والمرهون منها/تابع

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم المملوكة كما في 2023/12/31	نسبة المساهمة في رأس مال البنك	المساهمون الرئيسيون	المستفيد النهائي	نسبة مساهمة المستفيد النهائي	عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة	جهة الرهن
شركة مركز المستثمر الاردني	أردنية	10,094,450	% 5.031	الدولية للفنادق والأسواق التجارية 8.633% شركة الاعمال السياحية 8.843% البنك الأهلي الأردني 10% الشركة العربية الدولية للفنادق 49.990% شركة مصانع الأجواخ الأردنية 18.186% شركة مركز المستثمر الأردني 3.134%	نديم المعشر 0.701% عماد المعشر 0.408% سعد المعشر 0.098% إبراهيم المعشر 0.088% يوسف المعشر 0.100% غادة المعشر 0.011% هدى المعشر 0.011%	% 1.418	1,513,653	% 14.99	بنك الأردن
عماد يوسف عيسى المعشر	أردنية	7,339,722 2,989,760	% 3.658 % 1.490	نفسه	نفسه	% 5.148	--	--	--
نديم يوسف عيسى المعشر	أردنية	6,974,106 4,334,148	% 3.476 % 2.160	نفسه	نفسه	% 5.636	--	--	--
شركة تصنيع الاقمشة والاجواخ الاردنية	أردنية	5,118,757	% 2.551	شركة مصانع الأجواخ الأردنية 100%	نديم المعشر 0.090% عماد المعشر 0.091% سعد المعشر 0.026% يوسف المعشر 0.029% غادة المعشر 0.028% هدى المعشر 0.028%	% 0.292	--	--	--

كبار المساهمين الذين يملكون نسبة 1 % أو أكثر من رأس مال البنك كما في 2023/12/31 مع تحديد المستفيد النهائي والمرهون منها/تابع

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم المملوكة كما في 2023/12/31	نسبة المساهمة في رأس مال البنك	المساهمون الرئيسيين	المستفيد النهائي	نسبة مساهمة المستفيد النهائي	عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة	جهة الرهن
الشركة العربية الدولية للفنادق	أردنية	2,010,000	1.002%	نديم العشر 22.558%	نديم العشر 0.283%	0.558%	--	--	--
				عماد العشر 14.334%	عماد العشر 0.147%				
				شركة مصانع الأجواخ الأردنية 10.732%	سعد العشر 0.048%				
				الشركة العربية للاستثمار 8.173%	يوسف العشر 0.049%				
				ZI And lme Ltd 6.277%	شاكر العشر 0.019%				
				شركة النبيل للتجارة وإدارة الاستثمارات 3.635%	يزن العشر 0.019%				
				البنك الأهلي الأردني 3.625%					
				سعد العشر 3.483%					
				إبراهيم العشر 3.451%					
				يوسف العشر 3.528%					
				شركة رانكو للاستثمارات المتعددة 2.372%					
				شاكر العشر 1.472%					
				يزن العشر 1.470%					

كبار المساهمين الذين يملكون نسبة 1 % أو أكثر من رأس مال البنك كما في 2023/12/31 مع تحديد المستفيد النهائي والمرهون منها/تابع

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم المملوكة كما في 2023/12/31	نسبة المساهمة في رأس مال البنك	المساهمون الرئيسيين	المستفيد النهائي	نسبة مساهمة المستفيد النهائي	عدد الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة	جهة الرهن
رفيق صالح عيسى العشر	أردنية	3,000,000	1.495%	نفسه	نفسه	1.495%	--	--	--
شركة النبيل للتجارة وإدارة الاستثمارات	أردنية	2,846,598	1.419%	إبراهيم نبيل يوسف العشر 33.333%	سعد العشر 0.473% إبراهيم العشر 0.473% يوسف العشر 0.473%	1.419%			
				سعد نبيل يوسف العشر 33.333%					
				يوسف نبيل يوسف العشر 33.333%					
مصطفى ضياء حبيب الخيتون	عراقية	2,675,397	1.333%	نفسه	نفسه	1.333%	--	--	--
سعد نبيل يوسف العشر	أردنية	2,542,882	1.267%	نفسه	نفسه	1.267%	--	--	--
		1,795,862	0.895%						
محمد يوسف صالح الطراونة	أردنية	2,420,191	1.206%	نفسه	نفسه	1.206%	--	--	--
		1,906,223	0.950%						
ابراهيم نبيل يوسف العشر	أردنية	2,262,616	1.128%	نفسه	نفسه	1.128%	--	--	--
		1,645,371	0.820%						
يوسف نبيل يوسف العشر	أردنية	2,121,480	1.057%	نفسه	نفسه	1.057%	--	--	--
		1,488,860	0.472%						

المزايا والمكافآت التي كان يتمتع بها أعضاء مجلس إدارة البنك الأهلي المستقلين او لمثلي أعضاء مجلس الإدارة الذين تم تغييرهم خلال العام 2023

الاسم	بدل تنقلات سنوية ورئاسة لجان المكافآت السنوية ومزايا أخرى	نفقات السفر السنوية	اجمالي المزايا السنوية
معالي الدكتور أمية صلاح علاء الدين طوقان نائب رئيس مجلس الإدارة ولغاية 2023-01-31	250,000	0	250,000

المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أعضاء الإدارة التنفيذية العليا خلال العام 2023

الاسم	الرواتب السنوية الإجمالية	بدل التنقلات السنوية	المكافأة السنوية	نفقات سفر سنوية	إجمالي المزايا السنوية
الدكتور أحمد عوض عبدالحليم الحسين نائب الرئيس التنفيذي / المدير العام من 2023/01/01 لغاية 2023/01/31 الرئيس التنفيذي / المدير العام من 2023/02/01 لغاية 2023/12/31	516,822	0	168,350	5,921	691,093
السيد ماجد عبدالكريم محمود حجاب مدير الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية	131,200	0	19,275	1,064	151,539
السيد سفيان عايد محمد دعيس مدير دائرة الشركات الكبرى وتمويل المشاريع	128,000	3,600	22,500	0	154,100
السيد عمار محمد سعيد رشيد السعيد مدير دائرة الشركات الصغرى والمتوسطة	91,088	2,400	16,500	0	109,988
السيد محمد نظام جميل ابوانجيله مدير إدارة الخدمات المصرفية للأفراد	99,360	3,600	15,000	5,078	123,038
السيد ضرار شبلي خلف حدادين مدير الإدارة المالية	190,128	0	34,443	0	224,571
السيد معين عزيز نصيف البهو مدير قطاع الإئتمان	123,360	0	18,025	0	141,385
السيد خالد زهير جميل أبوالشعر مدير الامتثال ومكافحة غسل الأموال	112,000	0	16,353	2,690	131,043
السيد طه موسى طه زيد مدير إدارة المخاطر	84,000	0	11,250	0	95,250
السيد صفوان سهيل علي عصفور مدير التدقيق الداخلي	79,584	2,400	11,500	0	93,484
السيد نضال جليل محمود خليفه مدير الإبداع والابتكار	165,600	0	30,000	3,308	198,908

المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك الأهلي خلال العام 2023

الاسم	بدل تنقلات سنوية ورئاسة لجان ومزايا أخرى	المكافآت السنوية	نفقات السفر السنوية	إجمالي المزايا السنوية
السيد سعد نبيل يوسف المعشر رئيس مجلس الإدارة	660,000	5,000	8,572	673,572
السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" نائب رئيس مجلس الإدارة اعتبارا من 2023/02/01	124,450	0	0	124,450
السيد نديم يوسف عيسى المعشر عضو مجلس إدارة	26,000	5,000	0	31,000
شركة رجائي المعشر وإخوانه السيد رفيق صالح عيسى المعشر عضو مجلس إدارة	25,600	5,000	0	30,600
شركة معشر للاستثمارات والتجارة السيد عماد يوسف عيسى المعشر عضو مجلس إدارة	25,200	5,000	0	30,200
شركة مركز المستثمر الأردني معالي السيدة مجد عبدالكريم شويكه عضو مجلس إدارة	26,000	5,000	0	31,000
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي* عضو مجلس إدارة	26,000	5,000	0	31,000
بنك بيبيلوس السيد آلان فؤاد طانيوس ونا عضو مجلس إدارة	22,800	5,000	0	27,800
معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري عضو مجلس إدارة	52,000	5,000	0	57,000
السيد كريم توفيق أمين قعوار عضو مجلس إدارة	46,934	5,000	0	51,934
السيد يزن منذر جريس حدادين عضو مجلس إدارة	38,000	5,000	0	43,000
السيد خليل صفوان خليل الساكت عضو مجلس إدارة	44,400	5,000	0	49,400
السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس عضو مجلس إدارة	25,200	5,000	0	30,200

*المزايا يتم دفعها لمؤسسة الضمان الاجتماعي وليس للممثل

المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أعضاء الإدارة التنفيذية العليا خلال العام 2023/تابع

الاسم	الرواتب السنوية الإجمالية	بدل التنقلات السنوية	المكافأة السنوية	نفقات سفر سنوية	إجمالي المزايا السنوية
السيد رامي “محمد مرشد” خلف دعنا مدير قطاع العمليات والدعم اعتبارا من 2023/01/01	160,000	0	26,574	1,071	187,645
السيد جوالانت أرفندكمار فاساني مدير تقنية المعلومات	268,650	0	14,420	0	283,070
الفاضلة مها خالد فتح الله الددو مدير إدارة الموارد البشرية	87,200	0	11,750	0	98,950

المزايا والمكافآت التي كان يتمتع بها أعضاء الإدارة التنفيذية العليا المستقلين او المتقاعدين خلال العام 2023

الاسم	الرواتب السنوية الإجمالية	بدل التنقلات السنوية	المكافأة السنوية	نفقات سفر سنوية	إجمالي المزايا السنوية
السيد محمد موسى داود “محمد عيسى” الرئيس التنفيذي / المدير العام من 2023/01/01 لغاية 2023/01/31	69,660	0	988,150	2,576	1,060,386

التبرعات والمنح التي دفعها البنك الأهلي الأردني خلال العام 2023

التصنيف	المبلغ (بالدينار الأردني)
دعم المجتمع وتمكينه (التنمية المحلية)	1,147,000
التعليم والشباب	242,154
المسؤولية المجتمعية الداخلية	23,183
دعم الأعمال وغيرها	120,271
المجموع	1,532,608

معاملات مع أطراف ذات علاقة

العقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم.

باستثناء ما يندرج تحت نطاق عمل البنك المعتاد، “لا توجد أي عقود أو مشاريع “ أو ارتباطات عقدها البنك مع الشركات التابعة او أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو اقاربهم .

إن تفاصيل الأرصدة القائمة مع الأطراف ذات العلاقة كانت كما يلي:

الائتمان الممنوح لأعضاء مجلس الإدارة كما بتاريخ 2023/12/31

أعضاء مجلس الإدارة	التسهيلات المباشرة	التسهيلات الغير مباشرة	التعرضات الاخرى (الاستثمارات في الاسهم والسندات)	ملاحظات
السيد سعد نبيل يوسف المعشر				
داخل المملكة	239,994	-	-	
السيد نديم يوسف عيسى المعشر				
داخل المملكة	1,740,009	-	-	
السيد رفيق صالح عيسى المعشر				ممثل شركة رجائي المعشر واخوانه
داخل المملكة	645,633	-	-	
شركة مركز المستثمر الأردني				
داخل المملكة	36,390	-	2,425,000	
شركة معشر للاستثمارات والتجارة				
داخل المملكة	55,989	-	-	
السيد عماد يوسف عيسى المعشر				ممثل شركة معشر للاستثمارات والتجارة
داخل المملكة	775,823	-	-	
معالي الدكتور طارق محمد خليل حمورى				
داخل المملكة	79,569	-	-	
السيد كريم توفيق أمين قعوار				
داخل المملكة	181,229	-	-	
السيد محمد موسى داود “محمد عيسى”				
داخل المملكة	24,075	-	-	

الائتمان الممنوح لذوي الصلة بأعضاء مجلس الإدارة و/أو بكفالتهم كما 2023/12/31 /تابع

المجموعة	الاسم	التسهيلات المباشرة	التسهيلات الغير مباشرة	التعرضات الاخرى (الاستثمارات في الاسهم والسندات)
مجموعة السيد نديم يوسف المعشر				
داخل المملكة	الشركة الأردنية للتعليم الفندقى والسياحي ذ.م.م	1,099,503	4,000	-
	الشركة التجارية لتسويق الازياء العالميه ذ م م	614,343	300	-
	شركة الاعمال السياحيه م خ م	3,097,035	47,340	5,724,373
	شركة الايدى الكريمه للمنتوجات الزراعيه ذ م م	150,789	10,000	-
	شركة الكرم للمنتوجات الزراعيه ذ م م	503,720	-	-
	شركة رانكو للاستثمارات المتعدده ذ م م	1,180,424	-	-
	شركة ستوديوالتصاميم الداخليه ذ م م	190,436	-	-
	شركة مركز الازدهار للتجاره والاستثمار ذ م م	409,437	-	-
	شركة مركز المستثمر الاردنى المساهمه الخاصه	36,390	-	2,425,000
	شركة المراسى للتطوير والاداره المساهمه الخاصه	283,300	-	-
	نديم يوسف عيسى المعشر و شاكى نديم يوسف المعشر	5,944	-	-
	عماد ونديم يوسف المعشر و ابناء نبيل يوسف المعشر	996,505	-	-
	السيد نديم يوسف عيسى المعشر	1,740,009	-	-
مجموعة السيد كريم توفيق أمين قعوار				
داخل المملكة	شركة امين قعوار واولاده م خ م	997,702	-	-
	السيد كريم توفيق امين قعوار	181,229	-	-
	شركة آيرس جارد الاردن ذ م م	1,384,419	-	-
	شركة قعوار للطاقه للمساهمة الخاصه	328,139	-	-

الائتمان الممنوح لذوي الصلة بأعضاء مجلس الإدارة و/أو بكفالتهم كما 2023/12/31

المجموعة	الاسم	التسهيلات المباشرة	التسهيلات الغير مباشرة	التعرضات الاخرى (الاستثمارات في الاسهم والسندات)
مجموعة السيد رفيق صالح المعشر				
داخل المملكة	السيد رفيق صالح عيسى المعشر	645,633	-	-
	شركة الرواد للامن والحمايه محدوده المسؤولييه	-	50,000	-
مجموعة السيد سعد نبيل المعشر				
داخل المملكة	السيد سعد نبيل يوسف المعشر	239,994	-	-
	شركة الكرم للمنتوجات الزراعيه ذ م م	503,720	-	-
	شركة النبيل للتجاره واداره الاستثمارات ذ م م	823,413	-	-
	عماد ونديم يوسف المعشر و ابناء نبيل يوسف المعشر	996,505	-	-
مجموعة السيد عماد يوسف المعشر				
داخل المملكة	شركة الاعمال السياحيه م خ م	3,097,035	47,340	5,724,373
	شركة الايدى الكريمه للمنتوجات الزراعيه ذ م م	150,789	10,000	-
	شركة الكرم للمنتوجات الزراعيه ذ م م	503,720	-	-
	شركة رانكو للاستثمارات المتعدده ذ م م	1,180,424	-	-
	شركة مركز الازدهار للتجاره والاستثمار ذ م م	409,437	-	-
	شركة مركز المستثمر الاردنى المساهمه الخاصه	36,390	-	2,425,000
	شركة معشر للاستثمارات والتجاره للمساهمه الخاصه	55,989	-	-
	شركة المراسى للتطوير والاداره المساهمه الخاصه	283,300	-	-
	عماد ونديم يوسف المعشر و ابناء نبيل يوسف المعشر	996,505		
	السيد عماد يوسف عيسى المعشر	775,823		

الائتمان الممنوح لذوي الصلة بأعضاء مجلس الإدارة و/أو بكفالتهم كما 2023/12/31

/تابع

المجموعة	الاسم	التسهيلات المباشرة	التسهيلات الغير مباشرة	التعرضات الاخرى (الاستثمارات في الاسهم والسندات)
مجموعة مركز المستثمر الأردني				
داخل المملكة	الشركة الأردنية للتعليم الفندقى والسياحي ذ.م.م	1,099,503	4,000	-
	شركه الرواد للامن والحمايه محدوده المسؤليه	-	50,000	-
	شركة مركز الازدهار للتجارة والاستثمار ذ.م.م	409,437	-	-
	شركة مركز المستثمر الأردني الساهمة الخاصة	36,390	-	2,425,000
مجموعة السيد باسم بن محمود ملحس				
داخل المملكة	شركة المحمودية لتجارة السيارات	10,750,000	-	-
	شركة المحمود للتدريب ذ.م.م	-	3,000	-

الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة:

نلتزم بالحفاظ على مكانتنا واهتمامنا بقضايا التنمية المستدامة والتي تتركز على الحفاظ على مستوى أداء بيئي جيد ومسؤولية مجتمعية متميزه والتزامنا بمعايير الحوكمة المؤسسية، وتعزيز الاستثمار المستدام طويل الأجل وتطوير الإفصاح والإلتزام بقضايا التنمية المستدامة البيئية والمجتمعية والحوكمة، نؤمن بمسؤوليتنا أن نكون مثال يحتذى به من خلال خدماتنا ومنتجاتنا عالية الجودة والتزامنا بالتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة .

إننا ندرك أن تبني ممارسات الأعمال التي تعالج قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة ضمن اطار الازدهار المشترك مع أصحاب المصلحة (العملاء، المساهمين، الموردين و الشركاء، المجتمع والبيئة، الموظفين، والجهات الرقابية)، لا سيما من خلال أنشطتنا التمويلية يقدم مساهمة كبيرة للمجتمع كما أن اتباع نهج استباقي للاستدامة لا يعزز مرونة أعمال الأهلي فحسب ، بل يدعم أيضاً الأداء المالي المستدام.

استراتيجية واطار الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة للبنك الأهلي:

تم اعتماد سياسة وتحديث نهج البنك الأهلي للاستدامة ومسؤوليتنا تجاه حماية البيئة و المسؤولية المجتمعية والحوكمة وفقا لأفضل المعايير والممارسات العالمية والدولية وبهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالإضافة الى تشكيل لجنة الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، وذلك للعمل ضمن المحاور الأساسية التالية:

• محور الاستدامة البيئية والذي يتمثل بسعينا إلى حماية البيئة والوصول إلى مجتمع بيئي من خلال تقليل الأثر البيئي الناتج عن عملياتنا وممارساتنا وأنشطتنا ، من خلال استخدام الطاقة البديلة وتقليل استنفاد الموارد الطبيعية واستهلاك الورق وذلك من خلال أتمتة عملياتنا وصولاً إلى تقديم الحلول المصرفية الصديقة للبيئة للأفراد والمؤسسات والشركات الداعمة والمعنية بحماية البيئة.

• محور الاستدامة الاجتماعية ، يتمحور هذا النهج حول النهوض بالمجتمع المحلي وتطوير مسؤوليتنا المجتمعية لتحقيق أثر تنموي متزايد من خلال تلبية تطلعات جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك تحسين تجربة ورضى العملاء ، تنمية وتطوير قدرات الموظفين مع مراعاة صحتهم وسلاماتهم ، تمكين ودعم مجتمعاتنا من خلال المبادرات التنموية المتنوعة ، ودعم الشركاء والموردين المحليين.

• محور الحوكمة المسؤولة (الرشيدة) واستدامتها والذي يضمن التزام البنك بدمج القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة وإدارتها ضمن نموذج اطار الحوكمة والمبادئ الرئيسية للحوكمة في البنك وبما يضمن الوصول إلى الاستدامة والتي تعزز الممارسات المسؤولة والمستدامة في جميع عمليات البنك وآليه صنع القرار المؤسسي.

وينبثق عن هذه المحاور ثلاث محاور فرعية ، المحور الأول يتمثل بالتمويل المستدام والمسؤول والذي يعتبر من أهم مناجي النمو في القطاع المصرفي كونه يهدف إلى تمويل المشاريع والمبادرات التي لها تأثير إيجابي على المجتمع والبيئة. المحور الثاني يتعلق بالعمليات المستدامة وذلك من خلال تقليل الأثر البيئي الناتج عن عملياتنا وتبني ممارسات الشراء المسؤولة وسلاسل التوريد المستدامة، وتحقيق العدالة والمساواة لدى جميع القوى العاملة لدينا. والمحور الأخير يتعلق المسؤولية البيئية والمجتمعية حيث يتم تقديم الأنشطة والمبادرات الهادفة والتي تعمل على تقديم تنمية اجتماعية واقتصادية في إطار مجالات التركيز الثمانية : التمكين المجتمعي بشكل عام وتمكين المرأة بشكل خاص، الفقر والبطالة ، الصحة ، البيئة والتغير المناخي، التعليم والشمول المالي ، الفن والثقافة ، الابتكار والإبداع الاجتماعي والتطوع.

تعتبر استراتيجية الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية البنك ورؤيته وقيمه ومحاوره الأساسية والتي تلي طموحات وتطلعات كافة أصحاب المصلحة لكون البنك سيحقق عائداً مناسباً على المدى الطويل للمساهمين وفقاً لأفضل الممارسات، كما أنه سيحقق بيئة عمل متكاملة وشمولية للموظفين ويسعى إلى تطويرها، كما سيستمر في تحقيق أهدافه الاستراتيجية والنمو المستدام من خلال خدمات مرنة ومبتكرة صديقة للبيئة وأمنة تلي احتياجات العملاء إلى جانب دعم المجتمعات والمساهمة في المسؤولية المجتمعية للمجتمع والبيئة مع اختيارنا للموردين وفق مبادئ الحوكمة المسؤولة وبشكل داعم ومسؤول للمجتمع من خلال تطبيق الممارسات الفضلى والالتزام كحد أدنى بالقوانين والتشريعات النافذة وإصدار تقارير ذات شفافية عالية وفق متطلبات الجهات الرقابية.

وعليه نود إطلاعكم على أبرز إنجازاتنا لعام 2023 مايلي:

فاز البنك الأهلي بجائزة "أفضل بنك للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات العربية للعام 2023"، والتي تنظمها الشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حيث حصل على المركز الأول عن فئة الخدمات المالية وذلك لالتزامنا بتحقيق الاستدامة المؤسسية وتقديراً لجهودنا في تحقيق التنمية المستدامة.

يهدف ضمان تحقيق ودمج معايير حماية البيئة والمسؤولية المجتمعية والحوكمة الرشيدة في جميع أنحاء البنك قمنا باطلاق برنامج "سفراء الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة"، حيث سيعمل السفراء كممثلين عن دوائر البنك المختلفة ولديهم العديد من الواجبات التي تشمل التواصل مع الأقسام الأخرى لتعزيز الوعي بسياسة الاستدامة وضمان تنفيذها و التعاون مع دائرة الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة لدمج المعايير في عمليات البنك اليومية وعمليات صنع القرار ، بالإضافة إلى المشاركة في تنفيذ المشاريع المستدامة وخطط العمل الخاصة بالدوائر المعنية واعداد التقارير والتغذية الراجعة المستمرة لتطوير الممارسات المستدامة للبنك.

انطلاقاً من إيمان البنك بأهمية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مكان العمل والسوق والمجتمع وتعزيز دورها الأساسي في تنمية المجتمع، وقع البنك على وثيقة الالتزام "بالمبادئ العالية لتمكين المرأة" التي تقدمها منظمة الأمم المتحدة العالمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، حيث نسعى لتحقيق المساواة بين الجنسين وتوفير الفرص للتكافؤ والبيئة الشاملة لتمكين المرأة وإتاحة الفرص لها في شغل المناصب القيادية واتخاذ القرار في سبيل تحقيق تنمية مجتمعية شاملة.

كما قام البنك الأهلي بالانضمام كعضو بلاتيني في المجلس الأردني للأبنية الخضراء، حيث نهدف من خلال مشاركتنا لتعزيز وتمكين الممارسات والسياسات المتعلقة بالبيئة البنية الصحية والمستدامة من حيث الموارد ودورها في مواجهة التغير المناخي بمساعدة وتطبيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) من خلال الحد من الهدر والاستخدام المستمر للموارد وذلك عن طريق تبني مفهوم مبادئ الاقتصاد الدائري والذي يعمل على تصميم طرق جديدة للتقليل والتخلص من التلوث والنفايات وخفض نسبة الانبعاثات، كما سيحافظ على المنتجات والموارد والطاقة بشكل قابل للاستخدام لفترة أطول والاستفادة منها قدر الإمكان.

أصدر البنك الأهلي تقريره الخامس للاستدامة باللغتين العربية والانجليزية للعام 2022 حيث تم اعداده وفقاً لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، حيث يسلط التقرير الضوء أداء البنك للعام 2022 ويعكس جهوده المستمرة في دمج الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في أنشطة البنك وعلملياته وأثرها على البيئة والمجتمع والتنمية الاقتصادية وذلك إيماناً منا بضرورة الحفاظ على الشفافية وإشراك أصحاب المصلحة وبناء علاقات قوية لفهم أولوياتهم وتحديد احتياجاتهم وتلبية توقعاتهم.

تمكين المجتمع:

يواصل البنك دوره النشط في تمكين المجتمع وتحقيق التكافل المجتمعي وترسيخ مبدأ المساواة والتنوع الجندري والعمري والخبرات العملية بين أفراد المجتمع وغرس قيم العطاء والتوعية بضرورة المساهمة بإحداث الفوارق الإيجابية في حياة الكثيرين. بهدف توفير حياة كريمة لأطفال قري SOS تم كفالة عائلة لمدة عام كامل من خلال توفير احتياجاتهم وتغطية نفقاتهم السنوية والتي تشمل الرعاية والأمن الغذائي والسكن والتعليم والرعاية الصحية والنفسية والحماية والدمج المجتمعي ، فضلاً عن الاحتفال بمناسبة عيد الأم مع أمهات قري عمان وإربد. بالإضافة إلى العديد من المشاريع بالتعاون مع مؤسسة الأميرة تغريد للتنمية والتدريب منها معرض "قربة ابوا الحرفية" حيث تم تبني مشروع صناع الصابون بزيت الزيتون والحفر على الخشب لنساء من محافظة الزرقاء والمفرق وذلك بهدف تمكين المرأة وتعزيز دورها خصوصاً في المحافظات وتأمين فرص تتيح لها التطور . والمساهمة في مشروع تدريب وتوظيف مائة إخصائي تربية خاصة لتحقيق التماسك الاجتماعي لذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة لدمجهم مع أقرانهم بطريقة فعالة. من جهة أخرى قمنا بدعم المسابقة الإعلامية "تناولوا موضوعي بشكل موضوعي" في دورتها الثالثة التي يقيمها المجلس الأعلى لذوي الاعاقة والتي تسهم في تعزيز حقوق ذوي الاعاقة من خلال تقديم مواد إعلامية مهنية تتناول حق أو حرية أو قضية محددة في مجال الإعاقة بطريقة إبداعية من حيث الضمون والشكل وطريقة العرض. كما قمنا برعاية "اليوم المفتوح" لجمعية "أنا هنا الخيرية" بالتعاون مع مركز سيدة السلام بهدف دمج الأطفال ذوي الاعاقة حيث تضمن العديد من الفعاليات والأنشطة التوعوية والترفيهية لإدخال الفرحة على قلوب الأطفال من غير الإعاقة ومن ذوي الإعاقة.

استناداً إلى اهتمام البنك الكبير بدعم المرأة وتمكينها، وبشكل خاص تعزيز القيادات النسائية، قام البنك برعاية مؤتمر بعنوان "نساء على خطوط المواجهة". حيث جمع هذا المؤتمر نساء ملهمات في مجالات القيادة والتغيير والاستدامة ضمن تخصصات متنوعة، بهدف إلقاء الضوء على تجارب فريدة لنساء متميزات في مجال المبادرات، القيادة، والإعلام، وغيرها.

مكافحة الفقر والبطالة:

شارك البنك بمجموعة من المبادرات والنشاطات التي من شأنها تقديم الدعم والمساعدة للعائلات المحتاجة ومحاربة الفقر والبطالة في الأردن، وذلك من خلال الاستفادة من عدة برامج تؤهلهم للاعتماد على أنفسهم وتؤدي إلى تحسين ظروفهم المعيشية الصعبة والمساهمة في توفير فرص عمل للشباب من خلال برامج هادفة. حيث قمنا بعقد شراكة مع دار أبو عبدالله التابعة لتكية أم علي لتنفيذ مشروع زراعة مائة مستدام يقدم فرصاً توفر الدخل للشباب الأكثر هشاشة ضمن الفئة العمرية 18-24 وبحيث يتم شراء منتجات المشاريع بأسعار وكميات تحقق زيادة في دخل الأسرة الشهري تتراوح ما بين 250 إلى 300 دينار أردني.

كما واصل البنك كفالاته لمائة أسرة عفيفة من أسر تكية أم علي الأقل حظاً من خلال تزويدهم بالطرود الغذائية لمدة سنة كاملة،

كما شارك موظفو في البنك الأهلي بترميم المنازل في محافظة المفرق وتجهيز أكثر من 4300 وجبة إفطار خلال شهر رمضان المبارك وتوزيعها على الأسر المحتاجة. كما قام البنك بإقامة العديد من الافطارات الرمضانية للأطفال الأيتام والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالتعاون مع مؤسسة ولي العهد ومركز هيا الثقافي ومتحف الأطفال وهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية والتي تضمنها العديد من الفعاليات الترفيهية والأنشطة التعليمية وتوزيع الهدايا من قبل موظفينا ليصل إجمالي المستفيدين حوالي 4580 صائم . كما أقام البنك فعالية "كسوة العيد" بمناسبة عيد الفطر المبارك بالتعاون من جمعية "نحن من أجلكم" حيث قام الأطفال الأيتام باختيار الملابس الخاصة بالعيد بأنفسهم بمساعدة موظفي البنك.

وبمناسبة العودة للمدارس شارك البنك بحملة "الحقيبة المدرسية" وتوزيع 100 حقيبة ومستلزمات الأطفال المحتاجين بالتعاون مع تكية أم علي ، بالإضافة إلى مشاركتنا في حملة "العودة للمدارس" التي أقامتها مؤسسة ولي العهد حيث تم توزيع أكثر من 250 حقيبة مدرسية على مدرستي سوف الأساسية المختلطة وبرما الأساسية المختلطة في محافظة جرش. كما تم دعم مبادرة Change for Jabal Al Taj وإعادة تأهيل منزل في منطقة جبل التاج وتجهيزه بالكامل بالتعاون مع طالبات مدرسة البكالوريا، كما قام موظفينا بالترعر لدعم مطعم عزوتي من خلال تقديم وجبات مجانية للفقراء.

ضمن إطار التعاون الاستراتيجي مع الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية من خلال باص جمع الملابس المهدي من البنك لجمع التبرعات للسنة السابعة حيث بلغ مجموع تبرعات الباص 17,232 كيس لحوالي 86,160 مستفيد في كافة أنحاء المملكة لنهاية عام 2023 عدا عن صناديق الملابس الموزعة في فروعنا.

تم إنشاء مشاغل حرفية في منطقة دبين كجزء من برنامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية للمجتمعات المحلية بالتعاون مع الجمعية الملكية لحماية البيئة وجمعية أجنحة الأمل حيث تم توفير الوظائف لسبعة موظفين من أبناء المجتمع المحلي من خلال تجهيز المشغل بعجانة كهربائية تعمل على زيادة نسب وسرعة الإنتاج وبالتالي زيادة العوائد المالية لأبناء المجتمع المحلي.

الصحة:

تم تقديم عدة مبادرات ومساهمات فعالة لدعم الحملات التوعوية والتثقيفية الصحية وتفعيل مبادرات صحية مستدامة لضمان صحة المجتمع وتلبية وتوفير احتياجاتهم الصحية لما له من أثر في تعزيز النظام الصحي في المملكة من خلال عدد كبير من المؤسسات غير الربحية . حيث تم تزويد 5 أطفال من الاطفال الذين يعانون من مشاكل سمعية من فئة الأقل حظاً في محافظات المملكة المختلفة بسماعات طبية بالتعاون مع مركز التكنولوجيا المتقدم للحلول الانسانية السمعية بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما تم دعم جمعية هدية الحياة الخيرية والتي تعمل على اجراء عمليات قلب مفتوح للأطفال وتدخلات قسطرية للأطفال المولودون بعيب خلقي من العائلات الأقل حظاً. بالإضافة إلى دعم "مبادرة الجبال السبعة" والتي تهدف إلى جمع التبرعات من قبل طلاب الثانوية في مدارس الشويفات لدعم علاج مرضى مركز الحسين للسرطان.

وبمناسبة الشهر العالمي للتوعية بسرطان الثدي تم دعم الحملة التي أقامتها شركة هارلي ديفيدسون والتي تضمنت بازار خيراً بهدف جمع التبرعات لدعم حملة الكشف المبكر ودعم مرضى السرطان ونشر الوعي عن مرض السرطان . كما تم إقامة جلسة توعوية لموظفات البنك الأهلي تحت عنوان "خطوة نحو الحياة" بالتعاون مع مركز الحسين للسرطان بهدف زيادة الوعي بخصوص مرض سرطان الثدي والتي تخلصها فحص سريري مجاني للموظفات. من جهة أخرى تم المشاركة في "دعم الحفل الخيري" لجمعية مؤسسة الملاذ للرعاية الانسانية لدعم وزيادة الوعي بخصوص الرعاية التطبيقية التي توفرها بالجان للمرضى وأسرههم للعيش بكرامة وراحة حتى نهاية مسيرتهم في هذه الحياة. كما أطلق البنك حملته السنوية للترعر بالدم تحت شعار "شكراً لكل من يساهم بإقناذ حياة" وذلك بالتعاون مع بنك الدم الوطني حيث أقيمت الحملة في مباني الإدارة العامه للبنك وقد شارك بها عدد كبير من موظفي البنك وزواره.

البيئة والتغير المناخي:

انطلاقاً من إيماننا باجراء عملياتنا وخدماتنا وأنشطتنا بمسؤولية واعية، باستخدام التكنولوجيا للمساعدة للحد من التأثير على البيئة ومن خلال استثماراتنا المجتمعية فإننا أدركنا تماماً أهمية حماية البيئة وجميع مصادرها والحفاظ على البيئة والتصدي للتحديات الناجمة عن التغير المناخي وتقديم حلول مصرفية ومشاريع مجتمعية تعزز الاستدامة البيئية وحماية مصادر البيئة الخضراء. وبخطوة رائدة تجسد التزامنا بالاستدامة البيئية، وسعياً منه نحو مستقبل مستدام، تم إطلاق الحملة الخاصة بالشركات الصغرى والمتوسطة والتي تهدف إلى توفير حلول مصرفية مستدامة لبناء مستقبل أخضر ومستدام من خلال باقات الأعمال الخضراء.

يهدف زيادة الرقعة الخضراء والحد من معدل التصحر والجفاف وتخفيف وتسليط الضوء على أهمية الزراعة ودعم صغار المزارعين كونهم اللبنة الأساسية في تعزيز سلة غذاء الأردن وتنمية المجتمعات للوصول إلى اقتصاد مستدام يخلق فرص عمل للمواطنين من خلال المشاركة برنامج « القافلة الخضراء في الأردن» والذي تم اطلاقه في عام 2003 من قبل الجمعية العربية لحماية الطبيعة تم زراعة 500 شجرة في محافظة جرش، بهدف زيادة الوعي بالحفاظ على الموارد المائية واستدامتها وإدارتها وحماية البيئة من خلال الفعاليات الخاصة بمسابقة الملكة علياء السنوية التابعة للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية والتي كانت تحت عنوان «الحفاظ على المياه وإدارتها» وذلك نظراً لشح المياه في الأردن.

ويهدف الحد من تكاليف الكهرباء واستهلاك الطاقة تم إقامة «مشروع مشاغل للحرف اليدوية» في محمية غابات دبين وتركيب نظام طاقة شمسية يتماشى مع المعايير البيئية من خلال جمعية أجنحة الأمل وبالتعاون مع الجمعية الملكية لحماية الطبيعة. كما تم تجديد اتفاقية «بصمات خضراء» لاستبدال الورق التالف وإعادة تدويره وهي مبادرة خيرية لدعم المدارس الحكومية وبحيث يتم

إعادة تدوير الورق التالف واستبداله بورق جديد وتوزيعه على المدارس الحكومية بالتعاون مع مؤسسة الأميرة علياء ووزارة التربية والتعليم بالإضافة الى تدوير البلاستيك بهدف زيادة الوعي بالقضايا البيئية والتغير المناخي.

التعليم والشمول المالي:

قمنا ببناء شراكات مع المؤسسات التعليمية لتلبية متطلبات التعليم المتجددة وتعزيز التعليم المالي لدى العملاء والشباب وطلاب المدارس، بهدف تحسين مهاراتهم ومعارفهم فيما يتعلق بالتخطيط والإدارة المالية والارتقاء بمخرجات التعليم خاصة في ظل التحديات التنموية. حيث تم تجديد اتفاقية التعاون مع مؤسسة الحسين للسرطان لدعم «برنامج المنح الجامعية لرضى السرطان» والمخصص لتغطية تكاليف التعليم الجامعي لطلبة الثانوية العامة الخريجين ممن تلقوا العلاج في المركز ليلبلغ عدد المستفيدين 20 مستفيداً. ولزيادة الفرص التعليمية الجامعية لأكثر شريحة ممكنة من الطلبة المتميزين والأقل حظاً تم التبرع بمبلغ 100,000 دينار لصالح «صندوق وقف جامعة الحسين التقنية» لدعم تعليم الطلبة وذلك بمناسبة زفاف ولي العهد الأمير الحسين بن عبدالله. كما تم دعم برنامج المنح التعليمية الطلابية الخاص بجامعة الحسين التقنية من خلال تقديم منحة دراسية واحدة من درجة البكالوريوس لطلبة من المتفوقين والأقل حظاً حيث ستغطي كلفة دراستها بهدف توزيع الفرص وتحقيق التكافل الاجتماعي والتعليمي ودعم تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

واستمر البنك الأهلي في شراكته الاستراتيجية مع مؤسسة الملكة رانيا من خلال دعم مشروع " تعزيز الثقافة المالية " بالتعاون مع متحف الاطفال لزيادة وعي الاطفال تحت ال 12 سنة حول الثقافة المالية، لدعم معروضة البنك وهي أكثر العروضات شعبية في المتحف والتي يزورها ما يُقارب 115,000 طفل مع أهاليهم على مدار العام. كما ساهمت هذه الشراكة في تصميم وتطوير عدد من مشاريع التوعية المالية الأخرى التي تهدف إلى نشر الثقافة المالية بين الأطفال خارج المتحف، مثل تصميم وإنتاج وتوزيع كتيب أنشطة حول الثقافة المالية، وحصالة مميزة يمكن صنعها من قبل الأطفال، بالإضافة إلى تطوير وإنتاج ونشر عدد من الفيديوهات التعليمية عن الثقافة المالية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى مسابقة القراءة التي شارك في نسخها الأخيرة 60 طفلاً تمكنوا من قراءة ما يزيد عن 24 ألف صفحة. بالإضافة إلى دعم مشروع "اقرأ" الذي يهدف لبناء ثقافة القراءة في الأردن عبر تمكين المكتبات المدرسية في المدارس الحكومية وتزويدها بكتب ملائمة لأعمار الطلبة، لرفع كفاءة معلمي المدرسة وأمناء المدرسة وحثهم على تشجيع القراءة. كما تم دعم مبادرة " الكتاب خير صديق " والتي اقامتها الجامعة الأردنية والتي تهدف لانشاء مكتبة داخل مركز أيتام لترسيخ تشجيع الإيتام على القراءة وغرس الفكرة في عقولهم. بالإضافة إلى إقامة العديد من الورشات التوعوية والتعليمية بالعديد من المدارس من قبل موظفي البنك حيث تم إقامة محاضرة توعوية بمناسبة "يوم الشمول المالي" في مدرسة كنغستون و "كيف ننظم أنفسنا" في مدرستي المطران والأهلية للبنات. كما استمر البنك الأهلي بتقديم دعمه السنوي لل نقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والحاسبة لدعم مركز التدريب المصرفي المالي والعمالي. كما قام البنك بالتعاون مع مؤسسة ولي العهد وراديو Bliss بأعادة تأهيل مدرسة العين الأساسية في منطقة مأحص من خلال اعادة تجهيز الصفوف المدرسية وتجهيز الساحات المدرسية بمظلات شمسية وتأمين المياه الصالحة للشرب وعزل بعض الصفوف لمنع دخول الامطار وتوفير مقصف مهيأ للمدرسة.

الابتكار والإبداع المجتمعي:

نقوم بدعم العديد من البرامج التي تشجع الابتكار والبحث العلمي وريادة الأعمال في العديد من القطاعات بالإضافة إلى التعاون مع العديد من المدارس والجامعات من خلال تقديم دورات التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي بالإضافة إلى تعزيز المشاريع والأعمال الريادية المعنية بالتطوير في مختلف القطاعات عن طريق التكنولوجيا، حيث قمنا بدعم «مشروع مؤسسة أكاديمية يوريكا للتعليم التكنولوجي بمرحلته الثالثة» والذي يعنى بتدريب وتأهيل ألف طالب وطالبة من 100 مدرسة حكومية على مسابقات مختلفة بالتكنولوجيا منها الذكاء الاصطناعي والبرمجة إضافة إلى أمن المعلومات. كما جدد البنك دعمه «لمسابقة حكيم السنوية الثامنة للإبداع والابتكار» والتي تنظمها شركة الحوسبة الصحية للعام الثامن على التوالي ، بهدف تعزيز الأعمال الريادية والإبداعية في المجال الصحي عن طريق التكنولوجيا بمشاركة طلاب من مختلف جامعات المملكة. بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بدعم «المؤتمر الأول للزراعة التكنولوجية» الذي نظمتها جامعة البلقاء التطبيقية تحت عنوان «الزراعة المبتكرة لتحقيق الأمن الغذائي»، حيث تناول المؤتمر مجموعة متنوعة من المحاور ذات الصلة، بما في ذلك الإنتاج الحيواني والنباتي، وحماية النباتات، والتغير المناخي، والاستخدام المستدام للمياه، بالإضافة إلى تكنولوجيا إنتاج الأغذية وتصنيعها.

الفن والثقافة:

نحرص على تقديم دعمنا للمبادرات التي تعنى بتعزيز الفن والثقافة الواعية في الأردن ، لتأثيرها الإيجابي الهام الذي ينعكس على تنمية وتمكين الأفراد وورفع الوعي الثقافي للمجتمعات، انطلاقاً من دورنا في تعزيز دور الشباب والرياضة قام البنك بتقديم الدعم لنادي السلط الرياضي لتشجيع الأنشطة الرياضية والدوري الأردني للمحترفين في كرة القدم بدعم فيلم وثائقي قصير تم اعداده من مجموعة طالبات جامعيات للمشاركة في مهرجان عمان السينمائي لزيادة الوعي. بالإضافة إلى رعاية حفل العشاء الذي يقيمه معهد الإعلام الأردني بهدف جمع التبرعات لبرنامج المنح الطلابية بهدف رفع مستوى الوعي بأهمية تعليم الصحافة ودعم الطلاب الوهوبين لاجداث تأثير ايجابي في صناعة الاعلام.

التطوع:

نحرص دوماً على تشجيع موظفينا على التطوع في المبادرات المنسقة من قبل فريق دائرة الاستدامة وحماية البيئة والمسؤولية المجتمعية والحوكمة بالبنك. حيث يعمل التطوع على تطوير مهارات الموظفين وزيادة مستوى الوعي والمسؤولية الاجتماعية لديهم و المساهمة في تحقيق أهداف البنك والتنمية المستدامة. وقد تم إقامة 32 فعالية مختلفة بالتعاون مع شركائنا وبمشاركة موظفينا ليصل عدد المتطوعين إلى 363 متطوع وأكثر من 6496 مستفيد ومتنفع من فئات المجتمع الأقل حظاً.

التصور المستقبلي (الخطة المستقبلية):

تتطلع دائرة الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة إلى مستقبل يشهد تقدماً هاماً في مجالات الاستدامة المتعددة. حيث ستركز على حماية البيئة من خلال تعزيز استخدام الطاقة المتجددة وتطوير تكنولوجيا نظيفة، إلى جانب تقليل الانبعاثات الناتجة عن عملياتنا وأنشطتنا بما يتناسب مع المعايير البيئية. وفي السياق المجتمعي، سنعمل على تعزيز مبدأ المساواة وتعزيز تمكين المرأة في البنك وسوق العمل والمجتمع وتوفير الفرص لتولي المناصب القيادية ، كما نسعى لتمكين المجتمع المحلي من خلال التعليم والتدريب المستدام بهدف تحقيق ولتعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية الشاملة. في مجال الحوكمة، سنبني أنظمة فعالة للرصد والتقييم، ونعزز الشفافية في اتخاذ القرارات. كما سنعمل على الابتكار والتكنولوجيا لتعزيز الكفاءة وتحسين الأداء حيث نسعى إلى تحويل منتجاتنا وخدماتنا المصرفية إلى حلول رقمية مبتكرة وبالإضافة إلى أتمتة عملياتنا لتقديم خدمات وعمليات مستدامة ومبتكرة ورقمية.

كما سنقوم بتقديم اطار التمويل المسؤول والمستدام الشامل والذي يتصدى للتحديات البيئية و الاجتماعية من خلال الخدمات والمنتجات المصرفية المتنوعة التي تعزز التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع بما فيها المشاريع التي تهدف لتمكين المرأة والفئات غير المخدمه إضافة إلى التمويل الأخضر وتمويل مشاريع الطاقة المتجددة والمشاريع منخفضة الانبعاثات الكربونية والمنازل والسيارات الصديقة للبيئة وغيره وذلك بهدف تحقيق الازدهار المالي لجميع أفراد المصلحة، كما سيتم وضع معايير قياسية خاصة في "محفظة الإقراض الأخضر والاجتماعي" وفقاً للمعايير الدولية ، كما سنعمل على الالتزام بممارسات الشراء المسؤولة وسلاسل التوريد المستدامة من خلال دعم الموردين المحليين والمنتجات الصديقة للبيئة ، سنبني مستقبلاً يعكس التزامنا بالاستدامة في جميع الجوانب.

التمويل المستدام والمسؤول	العمليات المستدامة	المسؤولية البيئية والمجتمعية
١٠ التبرع من أجل الخير ١١ دعم المجتمعات المحلية ١٢ دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ١٣ دعم الشركات الناشئة ١٤ دعم الشركات الناشئة ١٥ دعم الشركات الناشئة ١٦ دعم الشركات الناشئة ١٧ دعم الشركات الناشئة ١٨ دعم الشركات الناشئة ١٩ دعم الشركات الناشئة ٢٠ دعم الشركات الناشئة	١ الصحة والرفاهية ٢ التعليم ٣ العمل المناخي ٤ العمل المناخي ٥ العمل المناخي ٦ العمل المناخي ٧ العمل المناخي ٨ العمل المناخي ٩ العمل المناخي ١٠ العمل المناخي ١١ العمل المناخي ١٢ العمل المناخي ١٣ العمل المناخي ١٤ العمل المناخي ١٥ العمل المناخي ١٦ العمل المناخي ١٧ العمل المناخي ١٨ العمل المناخي ١٩ العمل المناخي ٢٠ العمل المناخي	١ الصحة والرفاهية ٢ التعليم ٣ العمل المناخي ٤ العمل المناخي ٥ العمل المناخي ٦ العمل المناخي ٧ العمل المناخي ٨ العمل المناخي ٩ العمل المناخي ١٠ العمل المناخي ١١ العمل المناخي ١٢ العمل المناخي ١٣ العمل المناخي ١٤ العمل المناخي ١٥ العمل المناخي ١٦ العمل المناخي ١٧ العمل المناخي ١٨ العمل المناخي ١٩ العمل المناخي ٢٠ العمل المناخي



سياسة المكافآت والحوافز والاحتفاظ بالموظفين

انطلاقاً من إيمان البنك المطلق بأهمية موارده البشرية باعتبارها من أهم الركائز لنجاح وازدهار أعماله، وحيث أن الموارد البشرية هي أحد عناصر نموذج الازدهار المشترك، فقد تم اعتماد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والحوافز والاحتفاظ بالموظفين بحيث تعكس على أرض الواقع جدية هذا الاهتمام الذي يكفل الحفاظ على الموظفين الأكفاء وضمان الاستدامة في النجاح والاستمرارية.

وتهدف هذه السياسة إلى الاحتفاظ بالموظفين وتحفيزهم لتحقيق أهداف واستراتيجية البنك وخلق الشعور بالملكية لدى الموظفين تجاه تلك الأهداف، ولإيفاء بمتطلبات الموظفين واحتياجاتهم وتحقيق الرضى الوظيفي، لا سيما إذا ارتبطت الحوافز بالجهد والأداء الذي لا يقتصر على المدى القصير فحسب، بل على المدى المتوسط والبعيد إلى جانب وجوب وضوح مؤشرات الأداء الفردي وانسجامها بالأداء المؤسسي.

الإطار العام والأسس الرئيسية لسياسة المكافآت

تضمنت السياسة الأطر العامة للحوافز والمكافآت التي يتم منحها للموظفين بالإضافة إلى الجوانب الخاصة بالاحتفاظ بهم، وتستند تلك الأطر على الأسس الرئيسية التالية:

1. التوافق مع رؤيا وأهداف البنك وقيمه وتسعى لتحسين تجربة الموظف.
2. الالتزام بالشفافية والموضوعية والحفاظة على الموظفين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم.
3. مراعاة العدالة الداخلية وعدم التمييز بين الموظفين بحيث يتم تعويض الموظفين برواتب وامتيازات متناسبة مع الوظائف التي يقومون بها ووفقاً لمستوى الأداء.
4. إدارة تكاليف الموظفين بصورة متوازنة بما يضمن التنافسية وكفاءة النفقات (Cost Effectiveness).
5. أن يكون إجمالي المكافآت والحوافز الممنوح للموظفين وهيكلة تنافسيين، مما يساهم في جذب الكفاءات والاحتفاظ بها.
6. أن لا تؤدي الممارسات المرتبطة بتطبيق هذه السياسة إلى تضارب المصالح بحيث يقوم الموظفون بتفضيل مصالحهم الخاصة على مصالح البنك للحصول على الحافز.
7. تكون مصممة لضمان عدم استخدامها بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
8. تأخذ بالاعتبار المخاطر المرتبطة بطبيعة المهام ورأس المال ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها والوضع المالي والأداء التشغيلي والافاق الاستراتيجية للبنك.
9. أن ترتبط المكافآت والحوافز بالأداء الفردي (الموظف) مع الأخذ بعين الاعتبار مساهمة الوظيفة التي يشغلها الموظف وأهميتها بالأداء العام للبنك.
10. التوازن بين خطط الحوافز المالية وغير المالية من جهة والخطط قصيرة المدى وطويلة المدى للبنك من جهة أخرى، بحيث لا يستند عنصر منح المكافأة فقط على أداء السنة الحالية، بل يستند أيضاً على أدائه في المدى المتوسط والطويل (3-5) سنوات.
11. تُحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
12. تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت، بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الموظف المعني.
13. تأخذ بعين الاعتبار منح مكافآت مالية لموظفي الوظائف الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال ومكافحة غسل الأموال وغيرها) بشكل يضمن موضوعية واستقلالية هذه الوظائف وبأن لا يتم قياس الأداء وتحديد منح المكافآت المالية للموظفين الذين يشغلون هذه الوظائف بواسطة أي شخص يعمل أو له علاقة بمجالات الأعمال التي يراقبها هؤلاء الموظفون وعدم تضارب المصالح لموظفي المجموعات الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال، وغيرها) وأن لا تعتمد مكافآت موظفي هذه المجموعات على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها.

استراتيجيات المكافآت والحوافز والاحتفاظ بالموظفين

ارتكزت السياسة على خمس استراتيجيات للمكافآت والحوافز والاحتفاظ بالموظفين وعلى النحو التالي:

1. بيئة العمل والثقافة المؤسسية: يسعى البنك الأهلي إلى خلق بيئة وظيفية مناسبة تهدف إلى الحفاظ على الموظفين واستقطاب الكفاءات العالية.
2. العلاقات الداخلية: يرتبط جانب العلاقات الداخلية بكيفية تعامل إدارة البنك مع الموظفين من جانب وكيفية تعامل الموظفين فيما بينهم من جانب آخر، حيث يتوجب تكثيف الجهود بشكل مستمر لتقوية العلاقات الداخلية.
3. الدعم والمساندة: تأمين كافة الموارد والمعلومات اللازمة لتمكين الموظف من القيام بمهام وظيفته على أفضل وجه ممكن.
4. النمو والتطور الوظيفي: توفير كافة السبل المناسبة لتطوير الموظفين وذلك من خلال تنمية وتطوير معايير الكفاءة الوظيفية (المعرفة، والمهارات والسلوك الوظيفي) كما يعمل البنك على توفير فرصاً حقيقية للتطور والنمو الوظيفي.
5. الرواتب والمكافآت: أن يكون العائد للموظفين بمستوى منافس لما يتم منحه في السوق، ويتم ذلك من خلال منظومة الرواتب والعلاوات وبحيث يكون مستوى تلك الرواتب والعلاوات أعلى من وسيط السوق وضمن الربع الثالث Third Quartile وفقاً للممارسات المنافسة ما أمكن ذلك وبما يتماشى مع الموازنات التقديرية المعتمدة.

حيث تم توضيح البنود التفصيلية لكل استراتيجية على نحو وافي، إضافة إلى تحديد مسؤوليات التطبيق لكل من (مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي/المدير العام، الموارد البشرية، الدوائر الرقابية، مدراء الدوائر).

عناصر المكافآت والحوافز والاحتفاظ بالموظفين

يؤمن البنك الأهلي بأن المكافآت والحوافز تساعد على ضمان جذب الكفاءات والاحتفاظ بها وبحيث تتألف من العناصر الأساسية التالية:

1. الرواتب والمزايا:

يتم تحديد الرواتب والمزايا في البنك بناء على أسس منهجية علمية تسعى إلى إيجاد الحافز للموظفين للوصول إلى أعلى مستويات الإنتاجية مع مراعاة عدم التضخم العشوائي في تكاليف الرواتب والمزايا، وبحيث يتم الاستناد إلى حجم المسؤوليات في الوظائف المختلفة وأوزانها الوظيفية، ومستويات الرواتب في السوق المنافسة، بالإضافة إلى مستوى المعارف والمهارات لدى الموظف ومستوى أدائه مقارنة بمتطلبات الوظيفة، كما يراعى بأن يكون إجمالي الرواتب والمزايا كاف لتعويض الموظف لقاء تنفيذ المهام المطلوبة.

2. برامج المكافآت والحوافز:

تهدف برامج المكافآت والحوافز إلى تحفيز الموظفين وبكافة المستويات الإدارية بغية توجيه كافة الكفاءات والقدرات نحو تحقيق الأهداف المشتركة للبنك وموظفيه على حد سواء، وبحيث تحدد قيمة هذه المكافآت والحوافز بالاستناد إلى أداء الموظف ومدى تحقيقه للأهداف المنشودة والمحددة. ويوفر البنك مجموعة من برامج المكافآت والحوافز وتشمل الحوافز البيعية/العمولات وبرامج الحوافز السنوية بالإضافة إلى خطط الحوافز طويلة المدى للإدارة التنفيذية ومن في حكمهم من الإدارة الوسطى وغيرهم من الموظفين المعروفين بالتميز High Flyers بحيث تتصف بالموضوعية والشفافية.

3. برامج تجربة الموظف والاحتفاظ بالموظفين والمكافآت

يتبنى البنك الأهلي نهجاً شاملاً ومتكاملاً تجاه رفع مستوى تجربة الموظف وبما يساهم في تنمية ورفاه الموظفين، ومن هنا ينبع التزام البنك بتهيئة البيئة المناسبة لخلق أفضل رحلة للموظفين من خلال اعتماد سياسات الموارد البشرية اللازمة وبما يضمن توفير بيئة عمل إيجابية مما يمكنهم من تحقيق ذواتهم وأحلامهم وطموحاتهم. إن تطبيق مفهوم تجربة الموظف في البنك له فوائد ممكن اختصارها برفع مستوى الرضا الوظيفي وتعزيز الولاء المؤسسي وانخفاض معدل الدوران الوظيفي وخلق بيئة عمل آمنة ومحفزة على العمل والإنتاجية مما يساهم في تحسين الصورة المؤسسية للبنك وبدعم الجهود المبذولة لجذب الكفاءات المؤهلة والمحافظة عليها.

كما يتم تطوير برامج المكافآت والتي تهدف إلى مكافئة الأفراد ذوي الأداء المميز وتحفيزهم على الاستمرارية في العطاء ورفع مستوى أدائهم ولتعزيز السلوك الإيجابي بالإضافة إلى رفع معنويات الموظفين وتعزيز انتمائهم للبنك مع الأخذ بعين الاعتبار دقة قرار المكافئة التقديرية وموضوعيته.

أهلي موبايل

ahli.com/MobileBanking



تطبيق أهلي موبايل...
بنكك معك في كل مكان وبأي وقت.

الإفصاح والشفافية

لاحقاً لتأسيس وحدة مستقلة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء تتبع إدارياً لدائرة الامتثال ومكافحة غسل الأموال استناداً لتعليمات "الإجراءات الداخلية للتعامل مع شكاوى عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية رقم (2017/1)" وتعليمات "التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (2012/56)" ، فان الوحدة تعمل بصورة مستمرة على معالجة شكاوى العملاء ابتداءً من استقبال الشكاوى من خلال القنوات الميمنة أدناه مروراً بتحليلها ودراستها وتحديد مسبباتها إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لحلها وإغلاق الشكاوى حسب الأصول والتوثيق .

يوفر البنك قنوات متعددة للعميل لإيصال شكواه ومتابعتها وبحسب الآتي:

صفحة التواصل	www.ahli.com
هاتف المباشر	065656300
خدمة الاتصال المباشر	065007777
البريد الإلكتروني	complaints@ahli.com
الحضور الشخصي	عن طريق زيارة وحدة شكاوى العملاء في مبنى الإدارة العامة- الشميساني خلال أوقات الدوام الرسمي
البريد العادي	ص.ب: 3103 عمان 11181 الأردن
فاكس	06-5657268

شكاوى العملاء والتحليل النوعي لطبيعتها

بلغ عدد شكاوى العملاء للعام 2023 (258) شكاوى منها (30) محقة (228) غير محقة

التصنيف	عدد الشكاوى بالإجمالي	نسبة الشكاوى المئوية
الخدمات الالكترونية	16	6.2%
العمولات والرسوم	12	4.86%
اسعار الفوائد/العوائد	81	31.3%
سلوك التعامل المهني	23	8.9%
بطاقات الدفع	13	5%
العقود وشروط التعامل	53	20.5%
بيئة العمل	18	7%
الحوالات	2	0.78%
أخرى	26	10%
الضمانات والكفالات	1	0.38%
الاستعلام الائتماني	1	0.38%
الحسابات	12	4.7%
المجموع	258	100%

تم التعامل مع شكاوى العملاء المستلمة من كافة قنوات الاتصال والعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة للإنتهاء من حل الشكاوى ضمن المدة المحددة ووفق تعليمات الإجراءات الداخلية للتعامل مع شكاوى عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية رقم (2017/1).

القوائم المالية الموحدة والإيضاحات حولها

الأهلي معك ...

يحرص البنك على تقديم الأحدث والأفضل دائماً من خلال المنتجات والخدمات الإلكترونية والتطبيقات البنكية الذكية ل يتيح الفرصة لجميع عملاءه في البقاء على تواصل دائم بكل ما يحتاجونه في أي وقت وكل مكان



ديلويت اند توش (شرق الأوسط)
جبل عمان ، دوار القدس
شارع زهران ١٩٠
عمان، ص.ب ٢٤٨
الأردن

هاتف: ٢٢٠٠ ٢٢٠٠ ٦٥٥٠ (+٩٦٢)
فكس: ٢٢١٠ ٢٢١٠ ٦٥٥٠ (+٩٦٢)
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م / ٠٩٤٩٨

إلى السادة المساهمين
البنك الأهلي الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة للبنك الأهلي الأردني "البنك" والشركات التابعة والفروع الخارجية والمشار إليها "بالمجموعة" والتي تتكون من قائمة للمركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣، وكل من قوائم الأرباح والخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والبيانات حول القوائم المالية الموحدة والتي تتضمن ملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إضافية أخرى.

في رأينا ، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك الأهلي الأردني كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية المالية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وفي تشكيل رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حولها.



- ٢ -

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تمة)
البنك الأهلي الأردني – الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فترة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك بناء عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها انداء، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

إن تفاصيل آلية دراسة الأمور المشار إليها مبينة انداء :

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر	أمور التدقيق الرئيسية
لقد اتبعنا نهج للتدقيق يشمل اختبار وتصميم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للضوابط ذات الصلة المتعلقة بتحديد خسائر الائتمان المتوقعة وإجراءات التدقيق القائمة على المخاطر الموحدة. إن إجراءاتنا الخاصة بالرقابة الداخلية تركزت على الحوكمة لضوابط الإجراءات حول منهجية الخسارة الائتمانية المتوقعة واكتمال ودقة بيانات التسهيلات الائتمانية المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ومراجعة الإدارة للنتائج، وتحقق الإدارة من صحتها والموافقة عليها وتحديد تصنيف مخاطر المقترضين واتساق تطبيق السياسات المحاسبية وصلاحية احتساب المخصصات .	١ - مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية كما هو مبين في الإيضاح رقم (٨) حول القوائم المالية الموحدة للبنك ، بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المبثورة حوالي ١,٧ مليار دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ الذي يمثل حوالي ٥١٪ من إجمالي الموجودات. بلغ مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة المتعلق بهذه التسهيلات حوالي ٩١ مليون دينار كما أن تحديد مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للبنك هو امر جوهري ومعقد يتطلب حكم الإدارة الجوهري فيما يتعلق بتخصيم جودة المنح والتقدير المتعلق بالمخاطر الكامنة في المحفظة.
إن الإجراءات الأساسية التي قمنا بها لتغطية امر التدقيق الرئيسي ، تضمنت، ولكن لم تقتصر على ما يلي :	المخاطر المتعلقة بالقوائم المالية تنشأ من عدة جوانب والتي تتطلب حكماً جوهرياً وحقيقياً من الإدارة مثل التقدير المتعلق باحتمالية التعثر والخسارة بافتراض التعثر لمختلف المراحل وتحديد مقدار الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان والتدلي في حالة المنح (التعثر) واستخدام نماذج تصنيف مختلفة والنظر في التعديلات اليدوية. عند احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة يأخذ البنك بالأعتبار مؤشرات جودة الائتمان لكل قرض ومحفظة ويقوم بتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب درجات المخاطر وتقدير الخسائر لكل منشأة بناءً على طبيعتها وخصائص المخاطر.
• تم اختبار عينة من القروض بناءً على المخاطر المتعلقة بها، قمنا بأجراء مراجعة مفصلة للائتمان، وقمنا بتقييم مدى ملاءمة المعلومات لتقييم الجدارة الائتمانية وتصنيف المقترضين وقمنا بتحديد الاقتراضات الكامنة في حساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة ، مثل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية وتقييمات الضمان وتقديرات الاسترداد وكذلك النظر في استمرارية تطبيق البنك لمبادئ تدني القيمة. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتقييم الضوابط على الموافقة والدقة واكتمال مخصصات تدني القيمة وضوابط الحوكمة ، بما في ذلك تقييم اجتماعات الإدارة الرئيسية واللجان التي تشكل جزءاً من عملية الموافقة على مخصصات انخفاض قيمة الائتمان؛	إن التعديلات التي تمت على النماذج تم تطبيقها لتحديد المخاطر التي لم تؤخذ بعين الاعتبار في نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. إن الأسس والاحتساب للتعديلات على النماذج تتطلب أحكاماً جوهرياً تتضمن اعتبارات لمخاطر تعديلات الإدارة.

امور التدقيق الرئيسية

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

- عند احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة يأخذ البنك بالاعتبار مؤشرات جودة الائتمان لكل قرض ولكل محفظة، ويقوم بتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب درجات المخاطر وتقدير الخسائر لكل قرض بناءً على طبيعة وخصائص المخاطر له.
- يتم احتساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة مقابل التعرضات الائتمانية للبنك بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) كما تم إعداده من قبل البنك المركزي الأردني. يتم استبعاد التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للحكومة الأردنية وكذلك التسهيلات الائتمانية المضمونة من قبل الحكومة الأردنية من تحديد مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة بالإضافة إلى ذلك ، يتم تعديل الخسارة الائتمانية المتوقعة لتأخذ في الاعتبار أية ترتيبات خاصة مع البنك المركزي الأردني.
- يتم الاعتراف بمخصصات معينة على التسهيلات المتدنية انتمائياً بناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني لاحتساب المخصصات بالإضافة لأي مخصصات أخرى والتي تم الاعتراف بها بناءً على تقدير الإدارة للتدفقات النقدية المتوقعة الخاصة بهذه التسهيلات الائتمانية.
- إن تنفيذ هذه الأحكام والاقتراضات المعقدة يمثل تحدي كبير على مدقق الحسابات نظراً لطبيعة ومدى أدلة التدقيق والجهد المطلوب لمعالجة هذه الأمور وبناءً على ذلك هذا الأمر يعتبر إحدى أمور التدقيق الرئيسية .
- قمنا بتحديد التعديلات التي تمت من قبل الإدارة من خلال تقييم تعديلات النماذج المتعلقة بعوامل الاقتصاد الكلي وسننبرهات الرؤية المستقبلية والتي تم دمجها في عملية احتساب التدني من خلال استخدام خبرائنا لتحدي سيناريوهات الاقتصاد المتعددة المخفلة والأوزان التي تم تطبيقها لإنقاط أي خسائر أو
- قمنا بتحديد فيما إذا كان المبلغ المرصود كمخصص خسائر ائتمانية متوقعة قد تم احتسابه بناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني .
- قمنا بتقييم الإفصاح في القوائم المالية الموحدة المتعلق بهذا الأمر بموجب متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات البنك المركزي الأردني .

امور التدقيق الرئيسية

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

- ٢ - أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط على التقارير المالية لقد حددنا أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط المتعلقة بإعداد التقارير المالية للبنك كمر تدقيق رئيسي نظراً للحجم الكبير وتنوع المعاملات التي تتم معالجتها يومياً من قبل البنك والتي تعتمد على التشغيل الفعال للضوابط الآلية وتكنولوجيا المعلومات.
- هناك خطر أن تكون إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الرقابية الداخلية ذات الصلة المتعلقة بها غير مصممة ومطبقة بشكل دقيق وفعال. وعلى وجه الخصوص، الضوابط ذات الصلة المطبقة والضرورية للحد من احتمالية الاحتيال والخطأ نتيجة للتغيير في التطبيق أو البيانات الأساسية .
- قمنا بفحص المعلومات التي تم إنشاؤها بواسطة الكمبيوتر والمستخدم في التقارير المالية والمستخرجة من الأنظمة ذات الصلة وفحص الضوابط الرئيسية متضمنة منطقتي العمل الخاصة بها.
- لقد أجرينا اختباراً على عناصر التحكم الآلية الرئيسية في أنظمة تكنولوجيا المعلومات المهمة ذات الصلة بالعمليات التجارية.
- معلومات أخرى إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. لا يشمل رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى وإننا لا نبدى أي نوع من التأكيد أو الاستنتاج حولها .
- فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نقيم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهرياً.
- مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة في إعداد القوائم المالية الموحدة إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني . وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة مناسبة لتمكنها من إعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ.
- عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.
- ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للمجموعة.

Deloitte

- ٥ -

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)
البنك الأهلي الأردني - الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا، إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضماناً بأن نكتشف دائماً عملية التدقيق التي ننت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهرية في حال وجوده. من الممكن أن تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما يستجيب مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا، إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهرية ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.
- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والابصاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول فترة البنك على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار.
- تقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المعلومات المالية للشركات وأنشطة العمل ضمن المجموعة "البنك وشركته التابعة" لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والأداء حول تدقيق المجموعة. نبقي المسؤولين بشكل وحيد حول رأي تدقيقنا.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي خلل جوهرية في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

Deloitte

- ٦ -

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)
البنك الأهلي الأردني - الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليتنا وحيثما يطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد أكثر هذه الأمور أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم ذكر أمر معين في تقريرنا في حال كان للإفصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها أن تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقرود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي الهيئة العامة للمساهمين بالمصادقة عليها.

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
١١ شباط ٢٠٢٤

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

أحمد فتحي شويخي
إجازة رقم (١٠٢٠)

Deloitte & Touche (M.E.)
ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)
010105

البنك الأهلي الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)

(ب) قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول			
2022	2023	ايضاح	
دينار	دينار		
156,710,497	200,506,011	25	الفوائد الدائنة
67,604,268	105,599,065	26	الفوائد المدينة
89,106,229	94,906,946		صافي إيرادات الفوائد
13,851,269	14,542,342	27	صافي إيرادات العمولات
102,957,498	109,449,288		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
2,138,981	2,396,921	28	أرباح عملات أجنبية
367,687	793,726	30	توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
6,086,861	7,827,946	31	ايرادات أخرى
111,551,027	120,467,881		إجمالي الدخل
37,664,053	37,149,347	32	نفقات موظفين
8,886,897	8,247,117	11 و 12	استهلاكات وإطفاءات
25,184,129	26,061,077	33	مصاريف أخرى
1,746,528	1,822,187	37	استهلاك موجودات حق الاستخدام
7,518,884	12,881,970	29	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - بالصافي
363,072	1,457,000	13	مصرف مخصص عقارات مستملكة
1,838,033	677,067	18	مخصصات أخرى
83,201,596	88,295,765		إجمالي المصروفات
28,349,431	32,172,116		الربح للسنة قبل الضرائب
(11,449,589)	(13,579,632)	19/أ	ضريبة الدخل
16,899,842	18,592,484		الربح للسنة
			ويعود إلى :
16,899,842	18,592,484		مساهمي البنك - قائمة (أ)
16,899,842	18,592,484		صافي ربح السنة
فلس / دينار	فلس / دينار		
0/084	0/093	34	حصة السهم الأساسية والمخفضة للسهم من الربح للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير التدقيق المرفق.

البنك الأهلي الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)

(أ) قائمة المركز المالي الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

ايضاح	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022	
دينار	دينار	دينار	
			الموجودات
5	263,246,931	208,440,151	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
6	123,493,099	110,803,850	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
7	34,818,367	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
8	1,680,782,737	1,595,272,646	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
9	39,753,290	37,735,650	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
10	892,199,789	870,996,932	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
11	90,842,701	81,575,718	ممتلكات ومعدات ومشاريع قيد الانجاز - بالصافي
19/ب	16,401,308	16,013,873	موجودات ضريبية مؤجلة
37	9,857,063	10,582,187	موجودات حق إستخدام
12	2,512,533	4,928,612	موجودات غير ملموسة - بالصافي
13	128,500,445	126,163,674	موجودات أخرى
	3,282,408,263	3,062,513,293	مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات:
14	135,034,935	116,878,759	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
15	2,208,601,883	2,027,658,466	ودائع عملاء
16	344,478,493	329,873,356	تأمينات نقدية
17/أ	164,166,542	164,628,175	أموال مقترضة
17/ب	20,000,000	20,000,000	قروض مسانده
18	4,652,002	5,141,770	مخصصات متنوعة
37	9,919,590	10,477,672	التزامات عقود تأجير
19/أ	13,222,005	10,871,837	مخصص ضريبة الدخل
20	48,485,627	46,635,430	مطلوبات أخرى
	2,948,561,077	2,732,165,465	مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
			حقوق مساهمي البنك
21	200,655,000	200,655,000	رأس المال المكتتب به والمدفوع
22	70,592,981	67,779,725	احتياطي قانوني
22	15,761,637	15,761,637	احتياطي اختياري
22	3,678,559	3,678,559	احتياطي التقلبات الدورية
23	(4,869,383)	(5,871,290)	احتياطي القيمة العادلة - بالصافي بعد الضريبة
24	48,028,392	48,344,197	أرباح مدورة
	333,847,186	330,347,828	مجموع حقوق الملكية لمساهمي البنك
	333,847,186	330,347,828	مجموع حقوق الملكية
	3,282,408,263	3,062,513,293	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير التدقيق المرفق.

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

إجمالي حقوق الملكية	أرباح مدورة	الاحتياطات				رأس المال المكتتب به والمدفوع	ايضاح	
		القيمة العادلة	التقلبات الدورية	اختياري	قانوني			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
								للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023
330,347,828	48,344,197	(5,871,290)	3,678,559	15,761,637	67,779,725	200,655,000		الرصيد في بداية السنة
18,592,484	18,592,484	-	-	-	-	-		الربح للسنة - قائمة (ب)
(14,635)	(42,633)	27,998	-	-	-	-		خسائر بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
973,909	-	973,909	-	-	-	-	23	صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة
19,551,758	18,549,851	1,001,907	-	-	-	-		مجموع الدخل الشامل
(16,052,400)	(16,052,400)	-	-	-	-	-	24	الأرباح الموزعة
-	(2,813,256)	-	-	-	2,813,256	-		المحول الى الاحتياطي
333,847,186	48,028,392	(4,869,383)	3,678,559	15,761,637	70,592,981	200,655,000		الرصيد في نهاية السنة
								للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022
327,719,498	48,061,337	(5,645,628)	3,678,559	15,761,637	65,208,593	200,655,000		الرصيد في بداية السنة
16,899,842	16,899,842	-	-	-	-	-		الربح للسنة - قائمة (ب)
(225,662)	-	(225,662)	-	-	-	-	23	صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة
16,674,180	16,899,842	(225,662)	-	-	-	-		مجموع الدخل الشامل
(14,045,850)	(14,045,850)	-	-	-	-	-	24	الأرباح الموزعة
-	(2,571,132)	-	-	-	2,571,132	-		المحول الى الاحتياطي
330,347,828	48,344,197	(5,871,290)	3,678,559	15,761,637	67,779,725	200,655,000		الرصيد في نهاية السنة

- يحظر التصرف برصيد من الأرباح المدورة يساوي رصيد صافي القيمة العادلة السالب و البالغ 4,869,383 دينار بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	إيضاح	
دينار	دينار		
16,899,842	18,592,484		ربح للسنة - قائمة (ب)
			رود الدخل الشامل
			صاف البنود غير القابلة للتحويل لاحقا لقائمة الأرباح او الخسائر وحدة
-	(14,635)		نسائر بيع أسهم
(225,662)	973,909	23	تغير في إحتياطي القيمة العادلة - بالصافي
16,674,180	19,551,758		جمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (د)
			دخل الشامل للسنة العائد إلى :
16,674,180	19,551,758		مساهمي البنك
16,674,180	19,551,758		

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

البنك الأهلي الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)

(هـ) قائمة التدفقات النقدية الموحدة/ تابع

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	ايضاح	
دينار	دينار		
التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار:			
(11,747,505)	(720,913)		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
(193,623,332)	(293,750,727)	10	(شراء) موجودات مالية بالكلفة المطفأة
188,927,078	272,908,347	10	استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
(8,765,144)	(15,552,551)	12,11	(شراء) ممتلكات ومعدات ومشاريع قيد الانجاز وموجودات غير ملموسة
367,687	793,726		عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مقبوضة
29,547	9,820,552	13,11	المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات وموجودات مستملكة
(24,811,669)	(26,501,566)		صافي (الاستخدامات النقدية في) الانشطة الاستثمارية
التدفقات النقدية من عمليات التمويل:			
1,639,784	(461,633)		(النقص) الزيادة في أموال مقترضة
(14,045,850)	(16,052,400)	24	أرباح موزعة على المساهمين
(2,536,068)	(2,784,771)	37	المسدد مقابل التزامات الإيجارات
(14,942,134)	(19,298,804)		صافي (الاستخدامات النقدية في) عمليات التمويل
(297,594)	(443,989)	28	تأثير تغير اسعار الصرف على النقد وما في حكمه
(97,234,468)	61,037,518		صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه
289,949,087	192,714,619		النقد وما في حكمه في بداية السنة
192,714,619	253,752,137	35	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

البنك الأهلي الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)

(هـ) قائمة التدفقات النقدية الموحدة

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	ايضاح	
دينار	دينار		
التدفقات النقدية من عمليات التشغيل:			
28,349,431	32,172,116		الربح للسنة قبل الضرائب - قائمة (ب)
تعديلات:			
11,114,769	10,069,304	/11 /12 37	استهلاكات واطفاءات
7,518,884	12,881,970	29	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - بالصافي
1,838,033	677,067	18	مخصصات أخرى
363,072	1,457,000	13	مخصص عقارات مستملكة
(367,687)	(793,726)	30	عوائد توزيعات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
120,713	(425,292)	31	خسائر (أرباح) بيع ممتلكات ومعدات واخرى
(713,198)	(114,426)	31	(أرباح) بيع عقارات مستملكة
(9,523,296)	(10,100,594)		صافي إيرادات الفوائد
564,308	637,141	37	الفوائد على التزامات عقود الإيجار
297,594	443,989	28	تأثير تغير اسعار الصرف على النقد وما في حكمه
39,562,623	46,904,549		الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات
التغير في الموجودات والمطلوبات :			
(الزيادة) النقص في الموجودات			
20,158,941	(34,818,367)		أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي يزيد استحقاقها عن 3 اشهر)
(245,078,619)	(98,596,634)		تسهيلات ائتمانية مباشرة
27,377,756	13,353,584		موجودات أخرى
			الزيادة (النقص) في المطلوبات
(24,289,402)	11,697,665		ودائع بنوك تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة اشهر
23,907,603	180,943,417		ودائع عملاء
115,986,813	14,605,137		تأمينات نقدية
(2,977,420)	(13,686,287)		مطلوبات أخرى
(45,351,705)	120,403,064		صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات النقدية في) عمليات التشغيل قبل ضريبة الدخل والمخصصات الأخرى المدفوعة
(11,449,421)	(11,954,352)	19/أ	ضريبة الدخل المدفوعة
(381,945)	(1,166,835)	18	مخصصات متنوعة مدفوعة
(57,183,071)	107,281,877		صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات النقدية في) عمليات التشغيل

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

البنك الأهلي الأردني
(شركة مساهمة عامة محدودة)

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

الإيضاحات حول القوائم المالية

1 - معلومات عامة

- تأسس البنك الأهلي الأردني عام 1955 تحت رقم تسجيل (6) بتاريخ الأول من تموز 1955 وفقاً لأحكام قانون الشركات لسنة 1927، وهو مسجل كشركة مساهمة عامة محدودة مركزها الرئيسي في عمان عنوانها شارع الملكة نور ص ب 3103، عمان 11181 الاردن، وقد تم دمج بنك الأعمال مع البنك اعتباراً من الأول من كانون الأول 1996، كما تم دمج شركة بنك فيلادلفيا للإستثمار في شركة البنك الأهلي الأردني المساهمة العامة المحدودة اعتباراً من الأول من تموز 2005.

- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها تسعة وأربعون فرعاً وفروعه الخارجية في كل من فلسطين وقبرص وعددها احد عشر فرعاً وشركاته التابعة في الأردن.

- إن أسهم البنك مدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية - الاردن.

- تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في جلسته رقم (1) المنعقدة بتاريخ 31 كانون الثاني 2024 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

2 - أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

تم اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك والشركات التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الاردني.

إن الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما يجب تطبيقها وما تم اعتماده في البنك المركزي الأردني تتمثل بما يلي:

أ- يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (9) ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الاردني أيهما أشد، إن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:

• تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة إلى أي تعرضات ائتمانية أخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.

• عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (47/ 2009) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا وتؤخذ النتائج الأشد.

• في بعض الحالات الخاصة يوافق البنك المركزي الاردني على ترتيبات خاصة لإحتساب وقيد مخصص خسائر إئتمانية متوقعة لعملاء تسهيلات إئتمانية مباشرة على مدى فترة محددة.

• تستثنى التسهيلات المرتبطة بمستخلصات المشاريع الحكومية (تحويل مستحققات حكومية) من التصنيف عند احتساب المخصصات.

ب - يتم تعليق الفوائد والعوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.

ج - تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون في قائمة المركز المالي الموحد ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بشكل إفرادي، ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد حيث يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 10/3/16234 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على المخصصات الرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى ان يتم فقط تحرير المخصص الرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها، علماً بأنه وفي حالات خاصة يوافق البنك المركزي الاردني على ترتيبات خاصة لقيد مخصص العقارات على مدى فترة محددة.

-تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.

- ان الدينار الأردني هو عملة اظهر القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

- إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم إتباعها في اعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 وبإستثناء أثر ما يرد في الإيضاح (3 – أ) و(ب)). .

اسس توحيد القوائم المالية

- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة لها والخاضعة لسيطرته، وتحقق السيطرة عندما يكون للبنك السيطرة على الشركة المستثمر فيها وتكون الشركة معرضة لعوائد متغيرة أو تمتلك حقوق لقاء مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويتمكن البنك من استخدام سلطته على الشركة المستثمر فيها بما يؤثر على عائداتها.

- يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة.

- يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك بإستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك ، إذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

- يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة بقائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة ، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة حتى تاريخ التخلص منها وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيها السيطرة على الشركات التابعة .

- تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك من حقوق الملكية في الشركات التابعة. يتم إظهار حقوق غير المسيطرين في صافي موجودات الشركات التابعة في بند منفصل ضمن قائمة حقوق الملكية للبنك.

يملك البنك كما في 31 كانون الاول 2023 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	نسبة ملكية البنك	راس المال للدفع	قيمة الاستثمار	طبيعة عمل الشركة	سنة التأسيس	مكان عملها	مجموع الموجودات	مجموع المطلوبات	مجموع الإيرادات	مجموع المصروفات
	%	دينار	دينار				دينار	دينار	دينار	دينار
شركة الأهلي للتمويل الأصغر	100	6,000,000	6,000,000	تمويل وإقراض	1999	الأردن	23,469,640	13,615,531	7,799,570	6,702,159
شركة الأهلي للتأجير التمويلي	100	17,500,000	17,500,000	تأجير تمويلي	2009	الأردن	92,486,097	67,699,437	5,053,240	2,432,947
شركة الأهلي للوساطة المالية	100	3,000,000	3,000,000	وساطة مالية	2006	الأردن	5,127,892	916,278	380,913	156,434
شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية	100	1,500,000	1,500,000	تكنولوجيا مالية	2017	الأردن	749,223	701	28,011	8,513
الجموع		28,000,000	28,000,000							

كما في 31 كانون الاول 2022 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	نسبة ملكية البنك	راس المال للدفع	قيمة الاستثمار	طبيعة عمل الشركة	سنة التأسيس	مكان عملها	مجموع الموجودات	مجموع المطلوبات	مجموع الإيرادات	مجموع المصروفات
	%	دينار	دينار				دينار	دينار	دينار	دينار
شركة الأهلي للتمويل الأصغر	100	6,000,000	6,000,000	تمويل وإقراض	1999	الأردن	23,116,268	8,359,569	7,021,349	5,664,582
شركة الأهلي للتأجير التمويلي	100	17,500,000	17,500,000	تأجير تمويلي	2009	الأردن	92,000,358	51,833,991	5,269,518	2,542,095
شركة الأهلي للوساطة المالية	100	3,000,000	3,000,000	وساطة مالية	2006	الأردن	4,779,585	792,450	405,030	84,814
شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية	100	1,500,000	1,500,000	تكنولوجيا مالية	2017	الأردن	729,725	701	4,200	610,874
الجموع		28,000,000	28,000,000							

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للبنك أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد.

صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسوماً غير الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال. كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض، وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض.

تُحسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات.

العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صلة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو (15)، في هذه الحالة يتم الاعتراف بالعمولات بالجزء الذي يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والجزء المتبقي يتم الاعتراف به حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

صافي إيرادات المتاجرة

يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لأصول ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة، بما في ذلك أي إيرادات ومصروفات وأرباح أسهم ذات صلة.

صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر باستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في هذا السطر، بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصروفات وأرباح الأسهم ذات الصلة.

تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط الإقتصادي حيثما لا تُطبّق محاسبة التحوط في "صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر". ومع ذلك، وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة، تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط في نفس سطر البند في قائمة الأرباح أو الخسائر كبنء متحوط له. وبخصوص التدفقات النقدية المعينة والفعالة وعلاقات محاسبة التحوط بشأن صافي الإستثمار، تدرج أرباح وخسائر أداة التحوط، بما في ذلك أي عدم فعالية تحوطية مدرجة في الأرباح أو الخسائر، في نفس البند كبنء متحوط له يؤثر على الأرباح أو الخسائر.

إيراد توزيعات الارباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد على تصنيف وقياس الإستثمار في الأسهم، أي :

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند ارباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند توزيعات ارباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

الأدوات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحد للبنك عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها الى حساب العملاء .

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف العاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، حسب الضرورة، عند الاعتراف المبدئي، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر.

وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك:

- القدرة على السيطرة على المنشأة المستثمر بها.
- تتعرض للعوائد المتغيرة، أو لها الحق في العوائد المتغيرة، الناتجة من ارتباطاتها مع المنشأة المستثمر بها.
- لها القدرة على استعمال سلطتها للتأثير على عوائد المنشأة المستثمر بها.

وبعيد البنك تقديره بشأن ما إذا كان يسيطر على الشركات المستثمر بها أم لا إن أشارت الحقائق والظروف أن ثمة تغيرات على واحد أو أكثر من نقاط تحقق السيطرة المشار إليها أعلاه.

وفي حال انخفضت حقوق تصويت البنك عن أغلبية حقوق التصويت في أي من الشركات المستثمر بها، فيكون له القدرة عى السيطرة عندما تكفي حقوق التصويت لمنح البنك القدرة على توجيه أنشطة الشركة التابعة ذات الصلة من جانب واحد. ويأخذ البنك في الاعتبار جميع الحقائق والظروف عند تقدير ما إذا كان للبنك حقوق تصويت في المنشأة المستثمر بها تكفي لمنحه القدرة على السيطرة من عدمها. ومن بين تلك الحقائق والظروف:

- حجم حقوق تصويت التي يملكها البنك بالنسبة لحجم وتوزيع حقوق التصويت الأخرى .
- حقوق التصويت المحتملة التي يحوز عليها البنك وأي حائزي حقوق تصويت آخرين أو أطراف أخرى.
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى .
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أنه يترتب للبنك، أو لا يترتب عليه، مسؤولية حالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة وقت اتخاذ القرارات المطلوبة، بما في ذلك كيفية التصويت في اجتماعات الهيئات العامة السابقة.

عندما يفقد البنك السيطرة على أي من الشركات التابعة، يقوم البنك بـ:

- إلغاء الاعتراف بموجودات الشركة التابعة (بما فيها الشهرة) ومطلوباتها .
- إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية لأي حصة غير مسيطر عليه .
- إلغاء الاعتراف بفرق التحويل المتراكم المقيد في حقوق الملكية .
- إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المستلم .
- إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به .
- إلغاء الاعتراف بأي فائض أو عجز في قائمة الأرباح أو الخسائر .
- إعادة تصنيف بحقوق ملكية البنك المقيدة سابقاً في الدخل الشامل الأخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المدورة كما هو ملائم.

معلومات القطاعات

- قطاع الاعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات او خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات اعمال اخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك.

- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات او خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

صافي ايرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في "صافي إيرادات الفوائد" ك "إيرادات فوائد" و "مصروفات فوائد" في قائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة .

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الإقتضاء، لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً، تُحسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية إئتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الاستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة استلامها من الأصل المالي .

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرصاً في شكله القانوني.

تقييم نموذج الأعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى.

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

ياخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بـ "سيناريوهات الحالة الأسوأ" أو "حالة الإجهاد". كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل :

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر).
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).

عند الاعتراف المبني بالأصل المالي، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة.

عندما يتم إلغاء الاعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة التراكمية المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر للوحدة. في المقابل، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة التراكمية المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر للوحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر هي :

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ؛ أو/ و
 - موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للحصول والبيع ؛ أو
 - موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستخدام خيار القيمة العادلة.
- يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر للوحدة.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك. يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة أدناه.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي :

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول).
- في جميع الحالات الأخرى، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الاعتراف الأولي، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام أو عند الغاء الاعتراف من تلك الاداء.

الموجودات المالية

الاعتراف المبني

يتم الاعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن اطار زمني محدد من قبل السوق المعني، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل في قائمة الأرباح أو الخسائر للوحدة.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

- أدوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة، أو المحتفظ بها للبيع) والاستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

ومع ذلك، يمكن للبنك أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي:

- يمكن للبنك القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)، في الدخل الشامل الآخر.
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للإلغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل.

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين). تتكون الفائدة من البديل للقيمة الزمنية للنقود، ولخطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءًا من علاقة تحوطية محددة ، فإنه يُعترف بفروقات العملة في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءًا من علاقة تحوطية محددة ، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الأرباح أو الخسائر . كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات .
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي هي ليست جزءًا من علاقة محاسبية تحوطية محددة ، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء .

يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات، أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف (عدم التطابق المحاسبي). يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية:

- إن كان الاختيار يؤدي إلى عدم التطابق المحاسبي .
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة ، وفقًا لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار.
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطًا وثيقًا بالعقد الأساسي .

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

التدني

يقوم البنك بالاعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر:

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية .
- تسهيلات إئتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء) .
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (اوراق ادوات الدين) .
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر .
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الائتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).

لا يتم إثبات خسارة تدني في أدوات حقوق الملكية .

باستثناء الموجودات المالية المشتركة أو الناشئة ذات القيمة الإئتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل:

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا ، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهرًا بعد تاريخ الإبلاغ، ويشار إليها بالرحلة الأولى ؛ أو
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا ، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسارة الإئتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديرًا مرجحًا محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصصة وفقًا لسعر الفائدة الفعال لأصل.

بالنسبة للسقوف غير المستغلة ، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل.

بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

يقوم البنك بقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

عند احتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009 / 47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا و تؤخذ النتائج الأشد ويستثنى من الإحتساب أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة الى أي تعرضات ائتمانية أخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانيا

يعتبر الأصل المالي “ متدني إئتمانياً ” عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي . يشار إلي الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة . تشمل الأدلة على التدني الإئتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية :

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر.
- إخلال في العقد ، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد .
- قيام البنك بمنح المقترض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض ، تنازلاً ؛ أو
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية ؛ أو
- شراء أصل مالي بخضم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة .

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد ، وبدلاً من ذلك ، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة إئتمانية متدنية . يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني إئتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير. لتقييم ما إذا كان هناك تدني إئتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات ، تعتبر المجموعة عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل .

يعتبر القرض قد تدنى إئتمانياً عند منح المقترض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز، فإن خطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً ، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني. وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حوها ولكنها لا تمنح ، يعتبر الأصل قد تدنى إئتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات إحصائية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يومًا أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك ، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يومًا من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة.

الموجودات المالية المشتركة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتركة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً بطريقة مختلفة نظرًا لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة، وتستدرك أي تغييرات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو مدى الحياة ، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default) ؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان ادناه.

تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات).

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطرهم من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج البنك سياسة انتظار وتطبيق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف . وفقاً لسياسة البنك، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط .

• العوامل النوعية ، مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) ، أو التغير في العملة أو التغير في الطرف المقابل، أو مدى التغير في أسعار الفائدة ، أو الإستحقاق ، أو الموائيق. وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري ، إذن ؛

• إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للشروط المعدلة ، وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي ، يتم إعادة قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ . إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراف . سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهراً باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانياً . ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل . يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية ، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة .

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الإعتراف ، يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية ؛ مع
- احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استناداً إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك ، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعتراف ، فإن تقدير احتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خيرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة ، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية ، بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الإعتراف الأولي ، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة. وعموماً ، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف ، يقوم البنك باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة) . ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المعدل حيث تدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي .

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل ، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر . أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول ، يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها . أما في حالة إحتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري ، فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة .

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل ، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كل من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الأرباح أو الخسائر ، مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر لاحقاً .

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يوماً بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك ؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الائتمانية للبنك بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حدًا محددًا أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني، يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات القيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم سداد التزام آخر للطرف المقابل، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطوّر داخليًا أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً .

لا يقوم البنك بإعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية "المنخفضة" بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان . نتيجة لذلك، يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان .

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الاعتراف الأولي ، يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بالاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم ، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخير الائتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة . سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبيرة .

بالنسبة إلى تمويل الشركات ، تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك ، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحليين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة ، بالإضافة إلى الأخذ في الإعتبار المصادر الداخلية والخارجية للتنوع للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الافراد ، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عنها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية ، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة ، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناء على جودتها الائتمانية.

وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغير في احتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغير في احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة :

- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و
- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر إحتتماليات التخلف عن السداد إستشرافية، ويستخدم البنك النهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعه.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج إحتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك ، لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات ، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها "قائمة المراقبة" حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الافراد ، يأخذ البنك في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله ، وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي ، فإن تغييراً معيناً ، بالقيمة المطلقة ، في احتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنة بأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أعلى .

وكصمام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من (45) يومًا ، يعتبر البنك أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت ، ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة ، بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرسيد خسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد ، مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة . ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة ، يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة ، والتي يتم إثباتها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة عند استردادها.

عرض مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

يتم عرض مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك ، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص ؛ و
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب ، ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب : فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدية.

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به ، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات حقوق الملكية

راس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة ، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

اسهم الخزينة

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات مركبة

تصنف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (مثل الأوراق القابلة للتحويل) الصادرة من البنك بشكل منفصل كمطلوبات مالية وحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية. إن خيار التحويل الذي سيتم تسويته من خلال تعديل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة هو أداة حقوق ملكية.

في تاريخ الإصدار ، تُقدر القيمة العادلة لمكون المطلوبات باستخدام معدل الفائدة السائد في سوق الأدوات المماثلة غير القابلة للتحويل. وفي حالة وجود مشتقات غير مضمنة ذات صلة ، يتم فصلها أولاً وتسجل باقي المطلوبات المالية على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة حتى إطفائها عند التحويل أو في تاريخ استحقاق الأداة.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تُصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما تكون المطلوبات المالية (1) محتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .

يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب ؛ أو
- عند الاعتراف الأولي ، يعد هذا جزءاً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير؛ أو
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الالتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الاعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي إذا :

- كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك؛أو
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءاً من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو كليهما ، والتي تدار ويقيم أداؤها على أساس القيمة العادلة ، وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك ، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخليا على هذا الأساس ؛ أو
- إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءاً من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات ، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ، ويعترف بأي أرباح أو خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر للتعرف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند “صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .

ومع ذلك ، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك الالتزامات في الدخل الشامل الآخر ، ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر إلى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة، ولا يُعاد تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية للتعرف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً قائمة الأرباح أو الخسائر. وبدلاً من ذلك ، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ، تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة ، فإن البنك يقيم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى ، بما في ذلك الودائع والقروض ، مبدئياً بالقيمة العادلة ، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة .

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي ، أو ، عند الاقتضاء ، فترة أقصر ، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال ، انظر “صافي إيرادات الفوائد” أعلاه .

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغى الإعتراف بها والبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الأرباح أو الخسائر للوحدة .

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً ، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل ، يعالج البنك التعديل الجوهرى لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة ، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بال صافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة

يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة ، ومخاطر الائتمان ، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية ، ومقايضات أسعار الفائدة ، ومقايضات عير العملات ، ومقايضات العجز الائتماني.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات ويعاد قياسها لاحقاً إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي . يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في قائمة الأرباح أو الخسائر على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط ، وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في قائمة الأرباح أو الخسائر على طبيعة علاقة التحوط. يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو لإلتزامات الشركة (تحوطات القيمة العادلة) أو تحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو تحوطات مخاطر العملات الأجنبية للالتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الاستثمار الصافي).

يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية. تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة أكثر من (12) شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (12) شهراً. كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

المشتقات المتضمنة

يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيئة ولا تقاس العقود المضيئة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر .

تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من 12 شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال 12 شهراً. تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

عقد الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق الدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئياً بالقيمة العادلة لها ، وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي ، يتم قياسها لاحقاً :

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئياً ، مطروحاً منه ، عندما يكون ذلك مناسباً ، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أكبر.

تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر .

التزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق

تقاس الإلتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئياً بقيمتها العادلة ، وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ، فإنها تُقاس لاحقاً :

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئياً ، مطروحاً منه ، عندما يكون ذلك مناسباً ، مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك ، أيهما أعلى.

تُعرض الإلتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي التزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر .

محاسبة التحوط

يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الاقتضاء. كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على التزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي. لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة. بالإضافة لذلك ، لا يستخدم البنك الإعفاء لمواصلة استخدام قواعد محاسبة التحوط باستخدام معيار المحاسبة الدولي رقم (39) ، أي أن البنك يطبق قواعد محاسبة التحوط لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

عند بداية علاقة التحوط ، يوثق البنك العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له ، بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة. علاوة على ذلك ، عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر ، يوثق البنك ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاس التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوط له ، والتي تلي عندها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية :

- توجد علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط ؛ و
- لا يهيمن أثر مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم البنك بالتحوط له فعلياً وكمية أداة التحوط التي يستخدمها البنك بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الامتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات ، قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال ، قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءاً من علاقة التحوط ، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء، فإن المجموعة تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحيث تجتمع معايير التأهيل مرة أخرى.

في بعض علاقات التحوط ، يحدد البنك القيمة الحقيقية للخيارات فقط. وفي هذه الحالة ، يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر ، على مدى فترة التحوط ، إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له ويعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الإعتراف بالبنود غير المالية. لا تتضمن سياسة البنك لإدارة المخاطر تحوطات البنود التي تؤدي إلى الاعتراف بالبنود غير المالية ، وذلك لأن مخاطر البنك تتعلق بالمواد المالية فقط.

إن البنود المتحوط لها والتي يحددها البنك هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية ، مما يعني أنه تُطفأ القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوط له من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس رشيد (على سبيل المثال ، وفقاً لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط

في بعض علاقات التحوط ، يستبعد البنك من التحديد العنصر الآجل للعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات . في هذه الحالة ، تُطبق معاملةً مماثلةً للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات. وتعتبر معالجة العنصر الآجل للعقد الآجل والعنصر على أساس العملة أمراً اختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدى ، بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية. وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، عندما يُستبعد العنصر الآجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف ، فإن البنك يعترف عموماً بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر.

تحدد تفاصيل القيم العادلة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط والحركات في احتياطي التحوط في حقوق الملكية.

التحوطات بالقيمة العادلة

يُعرّف بتغير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في قائمة الأرباح أو الخسائر فيما عدا عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفي هذه الحالة ، يُعرّف به في الدخل الشامل الآخر. لم يحدد البنك علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر .

تُعدّل القيمة الدفترية للبند المتحوط له الذي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها وإجراء قيد مقابل في قائمة الأرباح أو الخسائر . وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، لا تُعدّل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة ، ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له المرتبط بالخطر المتحوط له في قائمة الأرباح أو الخسائر بدلاً من الدخل الشامل الآخر . عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.

عندما يُعرّف بمكاسب / خسائر التحوط في قائمة الأرباح أو الخسائر ، فإنه يُعرّف بها في نفس البند مثل البند المتحوط له.

لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن ، إن وجدت). يتضمن ذلك حالات انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها ، ويحتسب الاستبعاد للأثر المستقبلي. كما يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبند المتحوط لها والتي تُستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعال (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في قائمة الأرباح أو الخسائر بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحوطات التدفق النقدي

يُستدرك الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتؤهل كتحوطات للتدفقات النقدية في احتياطي التحوط للتدفقات النقدية ، وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر ، محصوراً بالتغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط مطروحاً منه أي مبالغ أعيد تدويرها إلى قائمة الأرباح أو الخسائر .

يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق المساهمين في قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة ، في نفس سطر البند المتحوط له المستدرك . إذا لم يعد البنك يتوقع حدوث المعاملة ، فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر .

يتوقف البنك عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن ، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها ، أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمراً محتملاً بدرجة كبيرة ، ويُحتسب التوقف بأثر مستقبلي. تبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومتراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة. عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع ، فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين ويعترف بها مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر .

تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية

تُعالج تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحوطات التدفقات النقدية. ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية.

يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعملية الأجنبية كما هو موضح أعلاه.

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك التراكم وای تدني في قيمتها إن وجد، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المتوية التالية :

	%
مباني	2
معدات وأجهزة وأثاث	10 - 20
وسائط نقل	15
أجهزة الحاسب الآلي	30
أخرى	15 - 20

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استرداده وتسجل قيمة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة .

- يتممراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام ، فاذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات العدة سابقاً، يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يكون هنالك منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظّمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، يأخذ البنك بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس، وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (36).

إضافة إلى ذلك، تُصنّف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل ، وهي محددة كما يلي :

مدخلات المستوى(1) وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدّلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛

ومدخلات المستوى (2) وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

ومدخلات المستوى (3) وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الارباح الخاضعة للضريبة ، وتختلف الارباح الخاضعة للضريبة عن الارباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لان الارباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة او مصاريف غير قابلة للتزيل في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة للتزيل لأغراض ضريبية .

- تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والانظمة والتعليمات في المملكة الأردنية الهاشمية .

- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها او استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات او المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على اساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي او تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة .

- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً او كلياً.

التقاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واطهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف على اساس مبدأ الاستحقاق باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الإئتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم قيدها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة.

- يتم الاعتراف بالمصاريف على اساس مبدأ الاستحقاق.

- يتم قيد العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بارباح اسهم الشركات عند تحققها (اقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تملك شركات تابعة والشهرة

- يتم تسجيل تملك شركات تابعة باستخدام طريقة التملك. يتم احتساب كلفة التملك بالقيمة العادلة للمبالغ الممنوحة بتاريخ التملك بالإضافة الى قيمة حقوق غير المسيطرين في الشركة المملوكة.

- يتم تسجيل حقوق غير المسيطرين في الشركة المملوكة بقيمتها العادلة او بحصتهم من صافي موجودات الشركة المملوكة. يتم تسجيل التكاليف المتعلقة بعملية التملك كمصاريف في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة .

- يتم تسجيل الشهرة بالكلفة، والتي تمثل زيادة المبالغ الممنوحة بالإضافة الى قيمة حقوق غير المسيطرين عن صافي القيمة العادلة للموجودات والإلتزامات المملوكة بعد انقاص قيمة التدني.

- تقوم المجموعة بمراجعة الموجودات والمطلوبات المالية للشركة المملوكة للتأكد من أن تصنيفها قد تم وفقاً للظروف الاقتصادية والشروط التعاقدية المتعلقة بهذه الموجودات والمطلوبات بتاريخ التملك .

إستثمار في شركات حليفة

- الشركات الحليفة هي تلك الشركات التي يمارس فيها البنك تأثيراً فعالاً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية، وغير محتفظ بها للمتاجرة وتظهر الإستثمارات في الشركات الحليفة بموجب طريقة حقوق الملكية.

- تظهر الإستثمارات في الشركات الحليفة ضمن قائمة المركز المالي بموجب طريقة حقوق الملكية، بالإضافة إلى حصة البنك من التغيرات في صافي موجودات الشركة الحليفة. يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الإستثمار في شركات حليفة كجزء من حساب الإستثمار في الشركة الحليفة ولا يتم اطفائها. يتم تسجيل حصة البنك من أرباح الشركات الحليفة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. في حال وجود تغير على حقوق ملكية الشركة الحليفة فإنه يتم إظهار هذه التغيرات إن وجدت في قائمة التغيرات في حقوق الملكية للبنك. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات الحليفة بحدود حصة البنك في الشركات الحليفة.

العملات الأجنبية

لغرض القوائم المالية الموحدة ، يُعبّر عن النتائج والوضع المالي لكل شركة من المجموعة بوحدة العملة الوظيفية للبنك ، وعملة العرض للقوائم المالية الموحدة.

يتم إعداد القوائم المالية المنفصلة للشركات التابعة للبنك ، وتُعرض القوائم المالية المنفصلة لكل شركة من المجموعة بعملة الوظيفية الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها . تُسجل المعاملات بعملات غير عملتها الوظيفية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ تلك المعاملات. وفي تاريخ قائمة المركز المالي ، يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. كما تحول البنود غر النقدة المدرجة بالقيمة العادلة والمسجلة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحدد القيمة العادلة. لا يتم إعادة تصنيف تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية.

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها باستثناء :

• فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.

• فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / الى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءاً من صافي الإستثمار في العملية الأجنبية) ، والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الآخر للوحد ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الإستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة ، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول الإيرادات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للفترة ، ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة ، وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة ، إن وجدت ، في قائمة الدخل الشامل الآخر للوحد وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

عند إستبعاد عمليات أجنبية (أي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية ، أو الناتج من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الاستبعاد الجزئي بحصة في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع أجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلاً مالئاً) ، فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة لـالكي البنك إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

بالإضافة لذلك، فيما يتعلق بالتخلص الجزئي من شركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية لا ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة على الشركة التابعة، تعاد حصتها من فروقات الصرف المتراكمة إلى صافي الدخل الشامل بنسبة التي تم استبعادها ولا يعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. أما بخصوص جميع التصفيات الجزئية الأخرى (مثل التصفيات الجزئية للشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة التي لا تؤدي إلى فقدان البنك لتأثير مهم أو سيطرة مشتركة)، فإنه يعاد تصنيف الحصة من فروقات الصرف المتراكمة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

تاريخ الإعراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة ، عقود الفائدة المستقبلية ، عقود الفايضة ، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة ، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم ، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة .

عقود إعادة الشراء أو البيع

- يستمر الاعتراف في القوائم المالية الموحدة بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي ، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة. تدرج المبالغ المستلمة لقاء هذه الموجودات ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصرف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة .

- أما الموجودات المشتراة مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة ، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها . وتدرج المبالغ المدفوعة لقاء هذه الموجودات ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الإئتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة .

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد ، يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله مسبقاً . هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16234/3/10 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب الخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على الخصص المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى ان يتم فقط تحرير الخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها ، آخذين بعين الاعتبار أي ترتيبات مع البنك المركزي الاردني بهذا الخصوص.

الموجودات غير الملموسة

- تقيد الموجودات غير الملموسة المشتراة بالتكلفة .

- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة . ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الأطفاء في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة باستخدام طريقة القسط الثابت خلال فترة لا تزيد عن خمس سنوات من تاريخ الشراء . أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة .

- لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في نفس السنة .

- تشمل الموجودات غير الملموسة برامج وانظمة الحاسب الآلي وتقوم ادارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم اطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت من 3 إلى 7 سنوات.

التدني في الموجودات غير المالية:

يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للمجموعة في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات.

في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات، يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات.

المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل – مطروحاً منها تكاليف البيع – أو قيمة استخدامه أيهما أكبر.

يتم تسجيل كافة خسائر التدني في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط اذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الاستهلاك او الاطفاء اذا لم يتم الاعتراف بخسارة التدني في القيمة.

عقود الإيجار

البنك كمستأجر

يقوم البنك بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على إيجار عند البدء في العقد. يعترف البنك بموجودات حق الاستخدام والالتزامات الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي يكون فيها المستأجر ، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المعرّفة على أنها عقود إيجار مدتها 12 شهراً أو أقل) وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة ، وبالنسبة هذه العقود ، يقوم البنك بالإعتراف بمدفوعات الإيجار كمصرف تشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن أساس منتظم آخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه الاستفادة من المنافع الاقتصادية من الأصول المستأجرة.

يتم قياس التزام الإيجار مبدئيًا بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء في عقد الإيجار، مخصومة باستخدام السعر الضمني في عقد الإيجار ، وإذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة ، يقوم البنك باستخدام معدل إقتراضه الإضافي.

تشمل مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس التزام الإيجار ما يلي:

- مدفوعات الإيجار الثابتة (متضمنة في جوهرها على مدفوعات ثابتة) ، مطروحًا منها حوافز الإيجار مستحقة القبض .
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل ، تقاس في البداية باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء بالعقد.
- المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية .
- سعر ممارسة خيارات الشراء ، إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة الخيارات ، و
- دفع غرامات إنهاء العقد ، إذا كان عقد الإيجار يعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.

يتم عرض التزامات الإيجار كبند منفصل في قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم لاحقًا قياس التزامات الإيجار من خلال زيادة القيمة الدفترية لعكس الفائدة على التزامات الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعالة) وتخصيص القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار المدفوعة.

يتم إعادة قياس التزامات الإيجار (وإجراء تعديل مماثل لموجودات حق الاستخدام ذي الصلة) كلما:

- تم تغيير مدة الإيجار أو أن هناك حدث أو تغيير هام في الظروف التي تؤدي إلى تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء ، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزامات الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
- تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب القيمة المتبقية المضمونة ، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم غير متغير (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغيير في سعر الفائدة العائم ، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
- يتم تعديل عقد الإيجار ولا يتم الحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل ، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام الإيجار بناءً على مدة عقد الإيجار المعدل عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل بالسعر الفعلي بتاريخ التعديل

لم يقيم البنك بإجراء أي من هذه التعديلات خلال الفترات المعروضة.

يتم إستهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى مدة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي للأصل (أيهما أقصر). إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق الاستخدام ، والذي يعكس أن البنك يتوقع ممارسة خيار الشراء ، فإن قيمة حق الاستخدام ذات الصلة يتم إستهلاكها على مدى العمر الإنتاجي للأصل. ويبدأ الاستهلاك في تاريخ بداية عقد الإيجار.

يتم عرض موجودات حق الاستخدام كبند منفصل في قائمة المركز المالي الموحد.

يطبق البنك المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) لتحديد ما إذا كانت قيمة حق الاستخدام قد انخفضت قيمتها وتحسب أي خسائر انخفاض في القيمة كما هو موضح في سياسة "الممتلكات والمعدات".

لا يتم تضمين الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل في قياس التزامات الإيجار وموجودات حق الاستخدام. يتم إدراج المدفوعات ذات الصلة كمصرف في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى هذه المدفوعات ويتم تضمينها في "نفقات أخرى" في قائمة الأرباح أو الخسائر.

البنك كمؤجر

يقوم البنك بالدخول في عقود إيجار كمؤجر فيما يتعلق ببعض عقاراته الاستثمارية.

يتم تصنيف عقود الإيجار التي يكون البنك فيها مؤجراً كإيجارات تمويل أو تشغيل. في حال كانت شروط عقد الإيجار تنقل كل مخاطر ومنافع الملكية إلى المستأجر ، يتم تصنيف العقد على أنه عقد إيجار تمويلي ويتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود الإيجار التشغيلية.

عندما يكون البنك مؤجراً وسيطاً ، فهو يمثل عقد الإيجار الرئيسي والعقد من الباطن كعقدين منفصلين. يتم تصنيف عقد الإيجار من الباطن على أنه تمويل أو عقد إيجار تشغيلي بالرجوع إلى أصل حق الاستخدام الناشئ عن عقد الإيجار الرئيسي.

يتم الاعتراف بإيرادات التأجير من عقود الإيجار التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ذي الصلة. تضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في التفاوض وترتيب عقد إيجار تشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة على المستأجرين بموجب عقود الإيجار التمويلي كذمم مدينة بمبلغ صافي استثمار الشركة في عقود الإيجار. يتم تخصيص إيرادات عقود التأجير التمويلي للفترات المحاسبية لتعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار البنك القائم فيما يتعلق بعقود الإيجار.

عندما يتضمن العقد مكونات تأجير ومكونات أخرى غير التأجير ، يطبق البنك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) لتوزيع المبالغ المستلمة أو التي سيتم إستلامها بموجب العقد لكل مكون.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن : النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية ، وتزول ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب من تاريخ إقنتائها .

3 - تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ - معايير محاسبية جديدة ومعدلة سارية المفعول للسنة الحالية:

تم اتباع المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2023 في اعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة ، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة أوالسنوات السابقة ، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والرتيبات المستقبلية .

المعيار الدولي للتقارير المالية (17) عقود التأمين (بما في ذلك تعديلات حزيران 2020 وكانون الأول 2021 على المعيار الدولي للتقارير المالية (17))

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية (17) مبادئ الاعتراف بعقود التأمين وقياسها وعرضها والإفصاح عنها ويحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية (4) عقود التأمين.

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية (17) نموذجًا عامًا ، تم تعديله لعقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة، الموصوف على أنه نهج الرسوم المتغيرة. يتم تبسيط النموذج العام إذا تم استيفاء معايير معينة عن طريق قياس الالتزام بالتغطية المتبقية باستخدام نهج توزيع الأقساط. يستخدم النموذج العام الافتراضات الحالية لتقدير مبلغ وتوقيت وعدم التيقن من التدفقات النقدية المستقبلية ويقيس بشكل واضح تكلفة عدم التيقن. ويأخذ في الاعتبار أسعار الفائدة في السوق وتأثير خيارات وضمانات حاملي وثائق التأمين.

ليس لدى المجموعة أي عقود تستوفي تعريف عقد التأمين بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية (17).

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1) عرض القوائم المالية وبيان الممارسة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2) إصدار الأحكام النسبية - الإفصاح عن السياسات المحاسبية

تُغير التعديلات متطلبات معيار المحاسبة الدولي (1) فيما يتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية. تستبدل التعديلات مصطلح "معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية" بمصطلح "السياسات المحاسبية الهامة". تعتبر معلومات السياسة المحاسبية مهمة إذا كان، عند النظر إليها جنبًا إلى جنب مع المعلومات الأخرى المدرجة في القوائم المالية للمنشأة ، من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية للأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية.

كما تم تعديل الفقرات الداعمة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتوضيح أن معلومات السياسة المحاسبية التي تتعلق بالمعاملات غير المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى غير مهمة ولا يلزم الإفصاح عنها. قد تكون معلومات السياسة المحاسبية جوهرية بسبب طبيعة المعاملات ذات الصلة أو الأحداث أو الظروف الأخرى ، حق لو كانت المبالغ غير جوهرية. ومع ذلك ، ليست كل معلومات السياسة المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى هي جوهرية بحد ذاتها.

وضع مجلس المعايير أيضًا إرشادات وأمثلة لشرح وإثبات تطبيق "عملية الأهمية النسبية المكونة من أربع خطوات" الموضحة في بيان الممارسة (2) الخاص بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (12) الضرائب - الضرائب المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة

تقدم التعديلات استثناءً آخر من إعفاء الاعتراف الأولي. بموجب التعديلات ، لا تطبق المنشأة إعفاء الاعتراف الأولي على المعاملات التي تؤدي إلى فروق مؤقتة متساوية خاضعة للضريبة وقابلة للخصم. اعتمادًا على قانون الضرائب المعمول به، قد تنشأ فروقات مؤقتة متساوية خاضعة للضريبة وقابلة للخصم عند الاعتراف المبدئي للأصل والالتزام في معاملة لا تمثل اندماج أعمال ولا تؤثر على الربح الحاسبي أو الربح الخاضع للضريبة.

بعد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12، يتعين على المنشأة الاعتراف بأصول والالتزامات الضريبة المؤجلة ذات الصلة، مع خضوع الاعتراف بأي أصل ضريبي مؤجل لمعايير قابلية الاسترداد الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (12).

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (12) ضرائب الدخل - الإصلاح الضريبي الدولي - قواعد نموذج الركيزة الثانية

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل نطاق معيار المحاسبة الدولي 12 لتوضيح أن المعيار ينطبق على ضرائب الدخل الناشئة عن قانون الضرائب الذي تم إصداره أو صدر بشكل جوهري لتنفيذ قواعد نموذج الركيزة الثانية التي نشرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، بما في ذلك قانون الضرائب الذي يطبق الحد الأدنى من الضرائب الإضافية المحلية المؤهلة الموضحة في تلك القواعد.

تقدم التعديلات استثناءً مؤقتًا للمتطلبات المحاسبية للضرائب المؤجلة في معيار المحاسبة الدولي رقم 12، بحيث لا تقوم المنشأة بالاعتراف أو الإفصاح عن معلومات حول أصول والالتزامات الضرائب المؤجلة المتعلقة بضرائب دخل الركيزة الثانية

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (8) – السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء - تعريف التقديرات المحاسبية

تستبدل التعديلات تعريف التغير في التقديرات المحاسبية بتعريف التقديرات المحاسبية. وبموجب التعريف الجديد ، فإن التقديرات المحاسبية هي “المبالغ النقدية في القوائم المالية التي تخضع لعدم التيقن من القياس”. تم حذف تعريف التغير في التقديرات المحاسبية.

ب - معايير صادرة وغير سارية المفعول

كما في تاريخ الموافقة على هذه القوائم المالية الموحدة، لم تطبق المجموعة المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية التالية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها غير سارية المفعول بعد ، تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لا يكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق الأولى :

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): بيع أو مشاركة الموجودات بين مستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك. إن التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (10) وعلى المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (28) تعالج الحالات التي يكون فيها بيع أو المساهمة بأصول بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك. تنص التعديلات تحديداً على أن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن فقدان السيطرة على الشركة التابعة التي لا تنطوي على نشاط تجاري في معاملة مع شركة زميلة أو مشروع مشترك والتي يتم معالجتها محاسبياً باستخدام طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بها ضمن ربح أو خسارة الشركة الأم فقط في حدود حصص المستثمرين من غير ذوي العلاقة في تلك الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. وبالمثل، فإن الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس الإستثمارات المحتفظ بها في أي شركة تابعة سابقة (والتي أصبحت شركة زميلة أو مشروع مشترك يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية) يتم الاعتراف بها ضمن ربح أو خسارة الشركة الأم السابقة فقط في حدود حصص المستثمرين من غير ذوي العلاقة في الشركة الزميلة الجديدة أو المشروع المشترك الجديد. لم يُحدد تاريخ السريان بعد. يُسمح بالتطبيق المبكر.
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) - عرض القوائم المالية - تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة إن التعديلات التي أجريت على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) تؤثر فقط على عرض الالتزامات في قائمة المركز المالي كمتداولة أو غير متداولة وليس على قيمة أو توقيت الاعتراف بأي أصل أو التّزام أو إيرادات أو مصاريف، أو المعلومات التي تم الإفصاح عنها حول تلك البنود. توضح التعديلات أن تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة يستند إلى الحقوق القائمة في نهاية فترة التقرير، وتحدد أن التصنيف لا يتأثر بالتوقعات حول ما إذا كانت المنشأة ستمارس حقها في تأجيل تسوية الالتزام ، كما توضح أن الحقوق تعد قائمة إذا تم الالتزام بالتعهدات في نهاية فترة التقرير، وتقدم تعريفاً لـ “التسوية” لتوضح أنها تشير إلى تحويل النقد أو أدوات حقوق الملكية أو الأصول الأخرى أو الخدمات إلى الطرف المقابل . يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي للفرات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2024، مع السماح بالتطبيق المبكر.
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1) عرض القوائم المالية - الالتزامات غير المتداولة مع التعهدات تحدد التعديلات أن التعهدات التي يتعين على المنشأة الالتزام بها في أو قبل نهاية فترة التقرير فقط هي التي تؤثر على حق المنشأة في تأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ التقرير (وبالتالي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم تصنيف الالتزام على أنه متداول أو غير متداول). تؤثر هذه التعهدات على ما إذا كان الحق موجوداً في نهاية فترة إعداد التقارير المالية، حتى لو تم تقييم الالتزام بالتعهدات فقط بعد تاريخ إعداد التقارير المالية (على سبيل المثال، تعهد يعتمد على المركز المالي للمنشأة في تاريخ إعداد التقارير المالية والذي تم تقييم الالتزام به فقط بعد تاريخ إعداد التقارير المالية). ويحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضاً أن الحق في تأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ التقرير لا يتأثر إذا كان على المنشأة فقط الالتزام بتعهد بعد فترة التقرير. ومع ذلك، إذا كان حق المنشأة في تأجيل تسوية الالتزام خاضعاً لامتنال المنشأة للتعهدات خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير، فإن المنشأة تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم مخاطر الالتزامات التي تصبح واجبة السداد خلال اثني عشر شهراً بعد الفترة المشمولة بالتقرير. وقد يتضمن ذلك معلومات حول التعهدات (بما في ذلك طبيعة التعهدات ومتى يتعين على المنشأة الالتزام بها) ، والقيمة الدفترية للالتزامات ذات الصلة والحقائق والظروف ، إن وجدت ، التي تشير إلى أن المنشأة قد تواجه صعوبات في الالتزام بالتعهدات. يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي لفرات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2024 ويُسمح بالتطبيق المبكر.
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 قائمة التدفقات النقدية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات - ترتيبات تمويل الموردين تضيف التعديلات هدف إفصاح إلى معيار المحاسبة الدولي (7) ينص على أن المنشأة مطالبة بالإفصاح عن معلومات حول ترتيبات تمويل الموردين الخاصة بها والتي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم آثار تلك الترتيبات على التزامات المنشأة وتدفعاتها النقدية. بالإضافة إلى ذلك، تم تعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 لإضافة ترتيبات تمويل الموردين كمثال ضمن متطلبات الإفصاح عن المعلومات حول تعرض المنشأة لمخاطر تركيز مخاطر السيولة. لم يتم تعريف مصطلح “ترتيبات تمويل الموردين”. وبدلاً من ذلك ، تصف التعديلات خصائص الترتيب الذي سيُطلب من المنشأة تقديم المعلومات عنه. ولتحقيق هدف الإفصاح، سيُطلب من المنشأة الإفصاح بشكل إجمالي عن ترتيبات تمويل الموردين الخاص بها: • شروط وأحكام الترتيبات • القيمة الدفترية والبنود المرتبطة بها المعروضة في قائمة المركز المالي للمنشأة للالتزامات التي تشكل جزءاً من الترتيبات • القيمة الدفترية والبنود المرتبطة بها والتي حصل الموردون بالفعل على دفعات لها من مقدمي التمويل • نطاق تواريخ استحقاق الدفع لكل من الالتزامات المالية التي تشكل جزءاً من ترتيبات تمويل الموردين والذمم الدائنة التجارية المماثلة التي لا تشكل جزءاً من ترتيبات تمويل الموردين • معلومات مخاطر السيولة التعديلات التي تحتوي على إعفاءات انتقالية محددة لفترة التقرير السنوية الأولى التي تطبق فيها المنشأة التعديلات تنطبق على فترات التقرير السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2024 ويُسمح بالتطبيق المبكر.

الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة.

ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل التزامات البنك تجاه الموظفين حسب لوائح البنك الداخلية.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الادارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (38).

عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (47/2009) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حداً ويؤخذ النتائج الأشد ويستثنى من الإحتساب أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بالإضافة الى أي تعرضات ائتمانية أخرى مع الحكومة الأردنية أو بكفالتها.

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً ، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى ، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدي. لا يحدد العيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير ، يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والدعومة. ان التقديرات والمستخدم من قبل إدارة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي الى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (1 و 2 و 3) موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (38).

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي ، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة ، درجة مخاطر الائتمان ، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي ، الفترة التبقية لتاريخ الإستحقاق ، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقرض، الخ). يراقب البنك مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب.

تعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 عقود الإيجار - إلتزامات الإيجار في البيع وإعادة الاستئجار

تضيف التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 متطلبات القياس اللاحقة لمعاملات البيع وإعادة الاستئجار التي تفي بمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 ليتم الحاسبة عنها على أنها عملية بيع. تتطلب التعديلات من البائع المستأجر تحديد "مدفوعات الإيجار" أو "مدفوعات الإيجار العادلة" بحيث لا يعترف البائع المستأجر بالربح أو الخسارة المتعلقة بحق الاستخدام الذي يحتفظ به البائع المستأجر، بعد تاريخ البدء .

لا تؤثر التعديلات على الربح أو الخسارة المعترف بها من قبل البائع المستأجر فيما يتعلق بالإنهاء الجزئي أو الكامل لعقد الإيجار. بدون هذه المتطلبات الجديدة، قد يكون البائع المستأجر قد اعترف بربح من حق الاستخدام الذي يحتفظ به فقط بسبب إعادة قياس التزام عقد الإيجار (على سبيل المثال، بعد تعديل عقد الإيجار أو تغيير في مدة عقد الإيجار) من خلال تطبيق المتطلبات العامة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16. قد يكون هذا هو الحال بشكل خاص في حالة إعادة الإيجار التي تتضمن دفعات إيجار متغيرة لا تعتمد على مؤشر أو معدل.

كجزء من التعديلات، قام مجلس معايير الحاسبة الدولية بتعديل مثال توضيحي في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 وإضافة مثال جديد لتوضيح القياس اللاحق لأصل حق الاستخدام والزام الإيجار في معاملة البيع وإعادة الاستئجار مع دفعات إيجار متغيرة لا تعتمد على مؤشر أو معدل. توضح الأمثلة التوضيحية أيضاً أن الالتزام الذي ينشأ من معاملة البيع وإعادة الاستئجار للوهلة كعملية بيع تطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15، هو التزام إيجار.

تسري التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد اول كانون الثاني 2024 ويُسمح بالتطبيق المبكر.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية إس 1 - المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالإستدامة.

تسري التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد اول كانون الثاني 2024 ويُسمح بالتطبيق المبكر.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية إس 2 -الإفصاحات المتعلقة بالمناخ.

تسري التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد اول كانون الثاني 2024 ويُسمح بالتطبيق المبكر.

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لا يكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق الأولي .

4 - الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

ان اعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من ادارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الافصاح عن الالتزامات المحتملة . كما ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الائتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق المساهمين. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. ان التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل .

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري ، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية. في اعتقادنا فإن التقديرات التي تم اتباعها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم اثبات التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة العقارات، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري ، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد .

هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16234/3/10 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على الخصصات المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى ان يتم فقط تحرير المخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منه ، آخذين بعين الاعتبار الترتيبات مع البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.

وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان الماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعًا عندما يحدث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهرًا إلى آخر ، أو العكس ، ولكنها قد تحدث أيضًا ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظرًا لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ . .

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الايضاح (38). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج اللائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج ، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ - تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو التزام مالي أو كأداة ملكية وفقًا لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية الموحدة لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد ، إن أمكن وكان مناسبًا، في تاريخ كل قائمة مركز مالي موحد.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى 1، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل البنك بتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجيين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب - قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحد ، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق ، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية ، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعومة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

ج - الأدوات المالية المشتقة

يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية الخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسبًا. وفي حال عدم وجود الأسعار، تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة. وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عموماً من متشاركي السوق. إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بالاعتبار عند تطبيق النموذج هي:

• التوقيت المتوقع وإحتمالية حدوث التدفقات النقدية المستقبلية على الأداة، حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلوبًا في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك ؛ و

• نسبة خصم مناسبة للأداة. تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها هامش النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر. وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة، تراعي الإدارة استحقاق وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم معه مقارنة المركز القائم. وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية، تضع الإدارة في اعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار

يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، إن معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من البنك والمؤجر.

تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار ، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزًا اقتصاديًا خيار التمديد ، أو عدم خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكدًا بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي

تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

- تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو
- عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلًا رئيسيًا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة ، والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بافتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك ، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1) ، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك ("IBR"). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

5 - نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2022	31 كانون الأول 2023	
66,137,926	85,019,238	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى بنوك مركزية
13,031,476	8,165,980	حسابات جارية وتحت الطلب
32,762,000	65,635,000	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
96,508,749	104,426,713	متطلبات الاحتياطي النقدي
142,302,225	178,227,693	إجمالي الأرصدة لدى بنوك مركزية
208,440,151	263,246,931	المجموع

• بإستثناء الاحتياطي النقدي لدى بنوك مركزية والوديعة الرأسمالية لدى سلطة النقد الفلسطينية والبالغة 10,635,000 دينار الظاهرة ضمن ودائع لأجل وخاضعة لاشعار لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2023 و 31 كانون الأول 2022.

• لا يوجد مبالغ تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2023 و 31 كانون الأول 2022.

ان توزيع اجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

31 كانون الأول					
2022		2023			
البيان	المرحلة الأولى (فردى)	المرحلة الثانية (فردى)	المرحلة الثالثة	المجموع	2022
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:	دينار	دينار	دينار	المجموع	المجموع
من 1 الى 6	120,477,879	-	-	دينار	دينار
7	-	-	-	-	-
غير مصنف	3,034,336	-	-	3,034,336	6,293,253
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	123,512,215	-	-	123,512,215	111,008,600

فيما يلي الحركة على اجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

31 كانون الأول					
2022		2023			
البيان	المرحلة الأولى (فردى)	المرحلة الثانية (فردى)	المرحلة الثالثة	المجموع	2022
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	111,008,600	-	-	111,008,600	177,440,379
الأرصدة الجديدة خلال السنة	64,846,912	-	-	64,846,912	76,871,178
الأرصدة المسددة	(52,343,297)	-	-	(52,343,297)	(143,302,957)
إجمالي الرصيد في نهاية السنة	123,512,215	-	-	123,512,215	111,008,600

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية:

31 كانون الأول					
2022		2023			
البيان	المرحلة الأولى (فردى)	المرحلة الثانية (فردى)	المرحلة الثالثة	المجموع	2022
الرصيد كما في الأول من كانون الثاني	204,750	-	-	204,750	21,556
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	-	-	-	-	156,663
المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة	(185,634)	-	-	(185,634)	(2,743)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	29,274
الرصيد كما في نهاية السنة	19,116	-	-	19,116	204,750

ان توزيع اجمالي الأرصدة لدى بنوك مركزية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

31 كانون الأول					
2022		2023			
البيان	المرحلة الأولى (فردى)	المرحلة الثانية (فردى)	المرحلة الثالثة	المجموع	2022
حكومية	دينار	دينار	دينار	المجموع	المجموع
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	178,227,693	-	-	178,227,693	142,302,225
	178,227,693	-	-	178,227,693	142,302,225

الحركة على اجمالي الأرصدة لدى بنوك مركزية :

31 كانون الأول					
2022		2023			
البيان	المرحلة الأولى (فردى)	المرحلة الثانية (فردى)	المرحلة الثالثة	المجموع	2022
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	142,302,225	-	-	142,302,225	193,366,595
الأرصدة الجديدة خلال السنة	110,975,246	-	-	110,975,246	60,797,646
الأرصدة المسددة	(75,049,778)	-	-	(75,049,778)	(111,862,016)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	178,227,693	-	-	178,227,693	142,302,225

6 - أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول	
2022	2023	2022	2023	2022	2023
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
200,062	113,260	57,554,483	44,356,195	57,754,545	44,469,455
-	-	65,757,670	66,539,145	65,757,670	66,539,145
200,062	113,260	123,312,153	110,895,340	123,512,215	111,008,600
(861)	(861)	(18,255)	(203,889)	(19,116)	(204,750)
199,201	112,399	123,293,898	110,691,451	123,493,099	110,803,850

• بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد 57,754,545 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (44,469,455 دينار كما في 31 كانون الأول 2022) .

لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022.

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإيداعات لدى البنوك ومؤسسات مصرفية:

31 كانون الأول					البيان
2022	2023				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية (فردى)	المرحلة الأولى (فردى)	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
29,274	-	-	-	-	الرصيد كما في الأول من كانون الثاني
-	181,633	-	-	181,633	خسارة التدني على الإيداعات الجديدة خلال السنة
(29,274)	-	-	-	-	المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة
-	181,633	-	-	181,633	الرصيد كما في نهاية السنة

8 - تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

31 كانون الأول		البيان
2022	2023	
دينار	دينار	
		الافراد (التجزئة):
1,822,681	2,725,613	حسابات جارية مدينة
377,894,960	406,651,229	قروض وكمبيالات *
11,511,002	13,077,518	بطاقات الائتمان
329,799,397	328,992,495	القروض العقارية
		الشركات:
		الشركات الكبرى:
177,990,289	194,170,648	حسابات جارية مدينة
602,776,362	627,787,105	قروض وكمبيالات *
		شركات صغيرة ومتوسطة:
34,049,264	35,131,695	حسابات جارية مدينة
133,749,424	145,804,790	قروض وكمبيالات *
30,117,405	44,314,782	الحكومة والقطاع العام
1,699,710,784	1,798,655,875	المجموع
(24,159,202)	(26,865,535)	ينزل : فوائد معلقة
(80,278,936)	(91,007,603)	ينزل : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
1,595,272,646	1,680,782,737	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 15,454,588 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (14,257,407 دينار كما في 31 كانون الأول 2022)

• بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة 106,753,999 دينار أي ما نسبته 5.94 % من اجمالي التسهيلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2023 (109,309,465 دينار أي ما نسبته 6.43 % من اجمالي التسهيلات الائتمانية كما في 31 كانون الاول 2022).

• بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة 81,898,658 دينار أي ما نسبته 4.62 % من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول 2023 (86,110,168 دينار أي ما نسبته 5.14 % من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الاول 2022).

7 - ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول	
2022	2023	2022	2023	2022	2023
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
18,000,000	18,000,000	-	-	-	ايداعات تستحق خلال فترة من 9 اشهر الى 12 اشهر
17,000,000	17,000,000	-	-	-	اكثر من سنة
35,000,000	35,000,000	-	-	-	المجموع
(181,633)	(181,633)	-	-	-	مخصص التدني
34,818,367	34,818,367	-	-	-	صافي ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

ان توزيع اجمالي الأرصدة لايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

31 كانون الأول					البيان
2022	2023				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية (فردى)	المرحلة الأولى (فردى)	فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	23,000,000	-	-	23,000,000	5
-	12,000,000	-	-	12,000,000	غير مصنف
-	35,000,000	-	-	35,000,000	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على اجمالي ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية :

31 كانون الأول					البيان
2022	2023				
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية (فردى)	المرحلة الأولى (فردى)	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
20,342,135	-	-	-	-	إجمالي الرصيد كما في بداية السنة
-	35,000,000	-	-	35,000,000	الايداعات الجديدة خلال السنة
(20,342,135)	-	-	-	-	الايداعات المسددة
-	35,000,000	-	-	35,000,000	إجمالي الرصيد في نهاية السنة

- بلغ رصيد الديون غير العاملة المحولة الى بنود خارج قائمة المركز المالي للوحدة 138,876,608 دينار كما “في 31 كانون الأول 2023 (139,384,618 دينار كما في 31 كانون الأول 2022) علما بأن هذه الديون مغطاة بالكامل بالخصصات والفوائد المعلقة.
- لا يوجد تسهيلات ائتمانية ممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها كما في 31 كانون الأول 2023 و31 كانون الأول 2022.

فيما يلي الحركة على التسهيلات بشكل تجميعي كما في 31 كانون الأول 2023 :

		الشركات				
الافراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2023						
إجمالي التعرضات في بداية السنة	391,228,643	329,799,397	780,766,651	167,798,688	30,117,405	1,699,710,784
التعرضات الجديدة خلال السنة	93,801,451	65,262,063	271,695,102	55,819,865	44,314,782	530,893,263
التعرضات المسددة خلال السنة	(62,175,215)	(65,568,081)	(228,400,662)	(41,662,829)	(30,117,405)	(427,924,192)
ما تم تحويله إلى خلال المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التعرضات المعدومة والمحولة إلى بنود خارج قائمة المركز المالي*	(400,519)	(500,884)	(2,103,338)	(1,019,239)	-	(4,023,980)
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	422,454,360	328,992,495	821,957,753	180,936,485	44,314,782	1,798,655,875

فيما يلي الحركة على التسهيلات بشكل تجميعي كما في 31 كانون الأول 2022 :

		الشركات				
الافراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2022						
إجمالي التعرضات في بداية السنة	328,734,151	312,679,388	620,977,412	170,753,060	31,531,105	1,464,675,116
التعرضات الجديدة خلال السنة	124,977,698	85,775,578	295,781,379	61,715,622	-	568,250,277
التعرضات المسددة خلال السنة	(61,027,411)	(67,205,321)	(129,078,005)	(61,643,134)	(1,413,700)	(320,367,571)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التعرضات المعدومة والمحولة إلى بنود خارج قائمة المركز المالي*	(1,455,795)	(1,450,248)	(6,914,135)	(3,026,860)	-	(12,847,038)
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	391,228,643	329,799,397	780,766,651	167,798,688	30,117,405	1,699,710,784

* بناءً على قرارات مجلس إدارة البنك.

فيما يلي الحركة على مخصص خسائر إئتمانية متوقعة بشكل تجميعي كما يلي :

		الشركات				
الافراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
السنة المنتهية في 31 كانون الاول 2023						
الرصيد كما في بداية السنة	15,926,747	7,787,058	47,156,879	9,405,312	2,940	80,278,936
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	2,959,806	952,131	3,476,168	2,266,963	11,584	9,666,652
المسترد من خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات المسددة	(1,350,189)	(1,421,428)	(2,298,733)	(1,236,382)	-	(6,306,732)
ما تم تحويله الى المرحلة الاولى	(8,751)	123,973	(39,168)	82,913	-	158,967
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(26,028)	(136,913)	(26,587)	(283,680)	-	(473,208)
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	34,779	12,940	65,755	200,767	-	314,241
الحول الى بنود خارج قائمة المركز المالي	(184,643)	(4,926)	(844,692)	(673,897)	-	(1,708,158)
الأثر على خسائر ائتمانية متوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	2,469,094	644,636	228,597	1,269,999	-	4,612,326
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(3,031,534)	(2,138,514)	10,360,306	(73,021)	(2,940)	5,114,297
التسهيلات المعدومة	(53,940)	(241,240)	(224,941)	(3,142)	-	(523,263)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(10,837)	-	(69,911)	(45,707)	-	(126,455)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	16,724,504	5,577,717	57,783,673	10,910,125	11,584	91,007,603
إعادة التوزيع						
المخصصات على مستوى إفرادي	16,724,504	5,577,717	57,783,673	10,910,125	11,584	91,007,603
المخصصات على مستوى تجميعي	-	-	-	-	-	-
	16,724,504	5,577,717	57,783,673	10,910,125	11,584	91,007,603

للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2022						
الرصيد كما في بداية السنة	15,811,294	8,192,139	49,121,082	9,738,762	77,253	82,940,530
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	2,113,668	599,420	2,513,267	1,102,577	-	6,328,932
المسترد من خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات المسددة	(1,283,875)	(1,309,677)	(1,159,679)	(1,247,277)	-	(5,000,508)
ما تم تحويله الى المرحلة الاولى	548,135	185,378	(128,074)	(16,959)	-	588,480
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(650,364)	(78,867)	(572,769)	(418,497)	-	(1,720,497)
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	102,229	(106,511)	700,843	435,456	-	1,132,017
الحول الى بنود خارج قائمة المركز المالي	(943,262)	(676,550)	(4,367,915)	(1,923,737)	-	(7,911,464)
الأثر على خسائر ائتمانية متوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	1,048,917	(3,350)	1,299,581	1,003,297	-	3,348,445
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(784,413)	1,012,149	1,660,296	1,000,024	(74,313)	2,813,743
التسهيلات المعدومة	(22,532)	(27,226)	(1,014,227)	(86,020)	-	(1,150,005)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(13,050)	153	(895,526)	(182,314)	-	(1,090,737)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	15,926,747	7,787,058	47,156,879	9,405,312	2,940	80,278,936
إعادة التوزيع						
المخصصات على مستوى إفرادي	15,926,747	7,787,058	47,156,879	9,405,312	2,940	80,278,936
المخصصات على مستوى تجميعي	-	-	-	-	-	-
	15,926,747	7,787,058	47,156,879	9,405,312	2,940	80,278,936

- بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة اليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى بمبلغ 6,306,732 دينار كما في 31 كانون الاول 2023 (5,000,508 دينار كما في 31 كانون الاول 2022).

إفصاح بتوزيع اجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للأفراد حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك :

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :					
من 1 الى 6	388,781	19,417	-	408,198	165,222
7	-	2,437	-	2,437	5,717
من 8 الى 10	-	-	16,262	16,262	17,361
غير مصنف	398,122,471	5,050,177	18,854,815	422,027,463	391,040,343
المجموع	398,511,252	5,072,031	18,871,077	422,454,360	391,228,643

إفصاح الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للأفراد كما يلي :

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	372,228,081	2,359,081	16,641,481	391,228,643	328,734,151
تسهيلات جديدة خلال السنة	92,562,935	370,752	867,764	93,801,451	124,977,698
تسهيلات المسددة	(59,857,975)	(677,881)	(1,639,359)	(62,175,215)	(61,027,411)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	1,040,471	(990,546)	(49,925)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(4,129,102)	4,153,336	(24,234)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(3,333,158)	(142,711)	3,475,869	-	-
التسهيلات المددومة والمحوّلة الى بنود خارج قائمة المركز المالي	-	-	(400,519)	(400,519)	(1,455,795)
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	398,511,252	5,072,031	18,871,077	422,454,360	391,228,643

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:

	الافراد	القروض العقارية	الكبرى	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للعام 2023					
الرصيد كما في بداية السنة	2,863,096	2,609,569	14,435,104	4,251,433	24,159,202
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	761,444	500,031	2,470,230	1,607,154	5,338,859
ينزل: الفوائد المحولة للايرادات	(133,235)	(295,386)	(103,659)	(244,619)	(776,899)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	2,196	11,977	15,525	7,558	37,256
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	5,147	16,770	42,769	(126,566)	(61,880)
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(7,343)	(28,747)	(58,294)	119,008	24,624
ينزل: للحول الى بنود خارج قائمة المركز المالي للوحدة	(60,054)	-	(268,873)	(241,679)	(570,606)
ينزل: الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(101,882)	(254,718)	(764,832)	(100,521)	(1,221,953)
فرق تقييم عملات أجنبي	(4,355)	-	(4,685)	(54,028)	(63,068)
الرصيد في نهاية السنة	3,325,014	2,559,496	15,763,285	5,217,740	26,865,535
للعام 2022					
الرصيد كما في بداية السنة	3,006,442	3,030,874	13,869,994	4,142,637	24,049,947
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	541,607	776,067	2,492,773	1,498,813	5,309,260
ينزل: الفوائد المحولة للايرادات	(178,058)	(428,916)	(334,119)	(169,847)	(1,110,940)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	11,100	19,327	-	1,012	31,439
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	9,022	36,022	(536,305)	(91,155)	(582,416)
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(20,122)	(55,349)	536,305	90,143	550,977
ينزل: للحول الى بنود خارج قائمة المركز المالي للوحدة	(327,134)	(545,675)	(1,219,774)	(872,695)	(2,965,278)
ينزل: الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(162,867)	(222,781)	(312,219)	(144,149)	(842,016)
فرق تقييم عملات أجنبي	(16,894)	-	(61,551)	(203,326)	(281,771)
الرصيد في نهاية السنة	2,863,096	2,609,569	14,435,104	4,251,433	24,159,202

إفصاح بتوزيع إجمالي القروض العقارية حسب فئات التصنيف الإئتماني الداخلي للبنك :

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
فئات التصنيف الإئتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :					
من 1 إلى 6	29,421,698	555,833	-	29,977,531	26,531,738
7	-	390,563	-	390,563	583,363
من 8 إلى 10	-	-	1,907,009	1,907,009	1,479,632
غير مصنف	281,599,955	5,885,621	9,231,816	296,717,392	301,204,664
المجموع	311,021,653	6,832,017	11,138,825	328,992,495	329,799,397

إفصاح الحركة على القروض العقارية كما يلي:

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	306,417,601	8,807,687	14,574,109	329,799,397	312,679,388
التسهيلات جديدة خلال السنة	64,543,558	168,565	549,940	65,262,063	85,775,578
تسهيلات المسددة	(57,256,431)	(1,979,121)	(6,332,529)	(65,568,081)	(67,205,321)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	3,026,220	(2,678,066)	(348,154)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(4,275,065)	4,609,223	(334,158)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(1,434,230)	(2,096,271)	3,530,501	-	-
التسهيلات المددومة والمحوّلة الى بنود خارج قائمة المركز المالي	-	-	(500,884)	(500,884)	(1,450,248)
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	311,021,653	6,832,017	11,138,825	328,992,495	329,799,397

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض العقارية كما يلي :

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	382,887	405,263	6,998,908	7,787,058	8,192,139
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	79,203	13,160	859,768	952,131	599,420
المسترد من خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات المسددة	-	-	(1,421,428)	(1,421,428)	(1,309,677)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	136,852	(120,043)	(16,809)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(8,046)	38,097	(30,051)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(4,833)	(54,967)	59,800	-	-
الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(131,787)	181,500	594,923	644,636	(3,350)
التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المددومة والمحوّلة الى بنود خارج قائمة المركز المالي	(54,806)	(125,799)	(1,957,909)	(2,138,514)	1,012,149
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	(246,166)	(246,166)	(703,776)
إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة	399,470	337,211	4,841,036	5,577,717	7,787,058

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الممنوحة للأفراد كما يلي :

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	902,250	1,343,404	13,681,093	15,926,747	15,811,294
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	319,952	48,580	2,591,274	2,959,806	2,113,668
المسترد من خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات المسددة	(21,403)	(5,901)	(1,322,885)	(1,350,189)	(1,283,875)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	75,148	(43,777)	(31,371)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(25,130)	38,322	(13,192)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(58,769)	(20,573)	79,342	-	-
الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(63,457)	422,361	2,110,190	2,469,094	1,048,917
التغيرات الناتجة عن تعديلات التسهيلات المددومة والمحوّلة الى بنود خارج قائمة المركز المالي	23,495	(1,085,420)	(1,969,609)	(3,031,534)	(784,413)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	(238,583)	(238,583)	(965,794)
إجمالي رصيد الخسارة الإئتمانية المتوقعة في نهاية السنة	1,152,086	696,996	14,875,422	16,724,504	15,926,747

إفصاح بتوزيع اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات الصغيرة المتوسطة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :					
من 1 إلى 6	132,220,210	4,855,338	-	137,075,548	125,381,379
7	-	10,868,610	-	10,868,610	11,098,475
من 8 إلى 10	-	-	12,679,294	12,679,294	11,187,964
غير مصنف	16,890,542	284,438	3,138,053	20,313,033	20,130,870
المجموع	149,110,752	16,008,386	15,817,347	180,936,485	167,798,688

إفصاح الحركة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات الصغيرة المتوسطة كما يلي:

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	133,754,636	20,359,303	13,684,749	167,798,688	170,753,060
تسهيلات جديدة خلال السنة	53,806,099	1,098,002	915,764	55,819,865	61,715,622
التسهيلات المسددة	(37,558,612)	(2,709,825)	(1,394,392)	(41,662,829)	(61,643,134)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	3,284,309	(3,257,447)	(26,862)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(2,753,340)	2,753,340	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(1,422,340)	(2,234,987)	3,657,327	-	-
التسهيلات العدومة والحولة الى بنود خارج قائمة المركز المالي	-	-	(1,019,239)	(1,019,239)	(3,026,860)
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	149,110,752	16,008,386	15,817,347	180,936,485	167,798,688

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	1,185,144	1,322,490	6,897,678	9,405,312	9,738,762
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	391,931	161,923	1,713,109	2,266,963	1,102,577
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة	(4,809)	(24,967)	(1,206,606)	(1,236,382)	(1,247,277)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	112,072	(112,072)	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(11,861)	11,861	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(17,298)	(183,469)	200,767	-	-
الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(102,262)	(3,040)	1,375,301	1,269,999	1,003,297
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(593,008)	75,350	444,637	(73,021)	1,000,024
التسهيلات العدومة والحولة الى بنود خارج قائمة المركز المالي	-	-	(677,039)	(677,039)	(2,009,757)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	(45,707)	(45,707)	(182,314)
إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة	959,909	1,248,076	8,702,140	10,910,125	9,405,312

إفصاح بتوزيع اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات الكبرى حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :					
من 1 إلى 6	586,724,772	108,593,605	-	695,318,377	627,324,172
7	-	11,328,531	-	11,328,531	10,883,778
من 8 إلى 10	-	-	55,158,231	55,158,231	60,034,237
غير مصنف	53,967,227	416,868	5,768,519	60,152,614	82,524,464
المجموع	640,691,999	120,339,004	60,926,750	821,957,753	780,766,651

إفصاح الحركة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات الكبرى كما يلي:

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	605,862,477	110,495,048	64,409,126	780,766,651	620,977,412
تسهيلات جديدة خلال السنة	248,770,240	18,526,312	4,398,550	271,695,102	295,781,379
التسهيلات المسددة	(206,555,990)	(15,924,142)	(5,920,530)	(228,400,662)	(129,078,005)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	2,976,941	(2,845,625)	(131,316)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(10,361,669)	10,780,227	(418,558)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	-	(692,816)	692,816	-	-
التسهيلات العدومة والحولة الى بنود خارج قائمة المركز المالي	-	-	(2,103,338)	(2,103,338)	(6,914,135)
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	640,691,999	120,339,004	60,926,750	821,957,753	780,766,651

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للشركات الكبرى كما يلي:

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	4,515,530	7,106,637	35,534,712	47,156,879	49,121,082
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	2,195,007	923,012	358,149	3,476,168	2,513,267
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة	(63,302)	(4,471)	(2,230,960)	(2,298,733)	(1,159,679)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	50,862	(50,862)	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(90,030)	118,195	(28,165)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	-	(93,920)	93,920	-	-
الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(45,312)	(28,025)	301,934	228,597	1,299,581
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(1,571,030)	6,694,072	5,237,264	10,360,306	1,660,296
التسهيلات العدومة والحولة الى بنود خارج قائمة المركز المالي	-	-	(1,069,633)	(1,069,633)	(5,382,142)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	(69,911)	(69,911)	(895,526)
إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة	4,991,725	14,664,638	38,127,310	57,783,673	47,156,879

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي:					
من 1 إلى 6	793,070,243	114,024,193	-	907,094,436	779,402,511
7	-	22,590,141	-	22,590,141	22,571,333
من 8 إلى 10	-	-	69,760,796	69,760,796	72,719,194
غير مصنف	750,580,195	11,637,104	36,993,203	799,210,502	825,017,746
المجموع	1,543,650,438	148,251,438	106,753,999	1,798,655,875	1,699,710,784

إفصاح الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي كما يلي:

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	1,448,380,200	142,021,119	109,309,465	1,699,710,784	1,464,675,116
تسهيلات جديدة خلال السنة	503,997,614	20,163,631	6,732,018	530,893,263	568,250,277
التسهيلات المسددة	(391,346,413)	(21,290,969)	(15,286,810)	(427,924,192)	(320,367,571)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	10,327,941	(9,771,684)	(556,257)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(21,519,176)	22,296,126	(776,950)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(6,189,728)	(5,166,785)	11,356,513	-	-
التسهيلات المددومة والمحوّلة الى بنود خارج قائمة المركز المالي	-	-	(4,023,980)	(4,023,980)	(12,847,038)
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	1,543,650,438	148,251,438	106,753,999	1,798,655,875	1,699,710,784

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل تجميعي كما يلي:

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	6,988,751	10,177,794	63,112,391	80,278,936	82,940,530
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	2,997,677	1,146,675	5,522,300	9,666,652	6,328,932
المسترد من خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات المسددة	(89,514)	(35,339)	(6,181,879)	(6,306,732)	(5,000,508)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	374,934	(326,754)	(48,180)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(135,067)	206,475	(71,408)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(80,900)	(352,929)	433,829	-	-
الأثر على الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(342,818)	572,796	4,382,348	4,612,326	3,348,445
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(2,198,289)	5,558,203	1,754,383	5,114,297	2,813,743
التسهيلات المددومة والمحوّلة الى بنود خارج قائمة المركز المالي	-	-	(2,231,421)	(2,231,421)	(9,061,469)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	(126,455)	(126,455)	(1,090,737)
إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة	7,514,774	16,946,921	66,545,908	91,007,603	80,278,936

إفصاح بتوزيع إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للحكومة والقطاع العام حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :					
من 1 إلى 6	44,314,782	-	-	44,314,782	30,117,405
المجموع	44,314,782	-	-	44,314,782	30,117,405

إفصاح الحركة على التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للحكومة والقطاع العام كما يلي:

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي التعرضات في بداية السنة	30,117,405	-	-	30,117,405	31,531,105
التعرضات الجديدة خلال السنة	44,314,782	-	-	44,314,782	-
تسهيلات المسددة	(30,117,405)	-	-	(30,117,405)	(1,413,700)
إجمالي التعرضات في نهاية السنة	44,314,782	-	-	44,314,782	30,117,405

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية الممنوحة للحكومة والقطاع العام كما يلي:

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	2,940	-	-	2,940	77,253
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	11,584	-	-	11,584	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(2,940)	-	-	(2,940)	(74,313)
إجمالي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية السنة	11,584	-	-	11,584	2,940

9 - الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

31 كانون الاول		
البيان	2023	2022
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق نشطة	10,128,630	10,449,929
أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة	29,624,660	27,285,721
	39,753,290	37,735,650

* بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية أعلاه 793,726 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 (367,687 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022).

10 - موجودات مالية بالتكلفة المطفأه - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

31 كانون الاول		
البيان	2023	2022
	دينار	دينار
أذونات وسندات خزينة	810,222,305	768,028,106
سندات واسناد قروض شركات	82,503,117	103,854,936
	892,725,422	871,883,042
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(525,633)	(886,110)
	892,199,789	870,996,932
تحليل السندات :		
ذات عائد ثابت	892,725,422	871,883,042
المجموع	892,725,422	871,883,042
أذونات وسندات وأسناد غير متوفر لها أسعار سوقية	892,725,422	871,883,042
تحليل السندات حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) (قبل الخصصات)		
المرحلة الأولى	892,725,422	871,883,042
المجموع	892,725,422	871,883,042

ان توزيع اجمالي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأه حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك هي كما يلي:

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
فئات التصنيف الائتماني بناءً على نظام البنك الداخلي :					
حكومية	810,222,305	-	-	810,222,305	768,028,106
غير مصنف	82,503,117	-	-	82,503,117	103,854,936
المجموع	892,725,422	-	-	892,725,422	871,883,042

فيما يلي الحركة على الموجودات المالية بالتكلفة المطفأه:

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	871,883,042	-	-	871,883,042	867,186,788
الاستثمارات الجديدة خلال السنة	293,750,727	-	-	293,750,727	193,623,332
الاستثمارات المستحقة	(272,908,347)	-	-	(272,908,347)	(188,927,078)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	892,725,422	-	-	892,725,422	871,883,042

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالتكلفة المطفأه:

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	886,110	-	-	886,110	936,381
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات الجديدة خلال السنة	2,025	-	-	2,025	4,984
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات المستحقة	(367,660)	-	-	(367,660)	(7,428)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	5,158	-	-	5,158	(47,827)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	525,633	-	-	525,633	886,110

• لا يوجد إتفاقيات إعادة شراء سندات خزينة أردنية مع البنك المركزي الأردني كما في 31 كانون الأول 2023 وكما هو موضح في إيضاح (17/أ) وذلك مقابل رهن سندات خزينة (حوالي 36,6 مليون دينار للعام 2022).

11- ممتلكات ومعدات ومشاريع قيد الانجاز - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

اراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	أخرى	مشاريع قيد الإنجاز	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023							
الكلفة:							
23,250,855	50,295,538	25,362,414	1,038,077	14,351,525	11,322,376	8,676,396	134,297,181
-	2,319,009	1,267,734	69,750	1,797,474	538,159	8,295,977	14,288,103
(161,570)	(380,475)	(1,478,975)	(48,500)	(88,895)	(339,237)	-	(2,497,652)
23,089,285	52,234,072	25,151,173	1,059,327	16,060,104	11,521,298	16,972,373	146,087,632
الاستهلاك المتراكم :							
-	11,873,080	19,235,386	686,364	12,648,772	8,277,861	-	52,721,463
-	934,296	1,592,292	106,745	1,229,818	703,439	-	4,566,590
-	(197,142)	(1,371,289)	(48,500)	(86,955)	(339,236)	-	(2,043,122)
-	12,610,234	19,456,389	744,609	13,791,635	8,642,064	-	55,244,931
23,089,285	39,623,838	5,694,784	314,718	2,268,469	2,879,234	16,972,373	90,842,701
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022							
الكلفة :							
23,250,855	50,295,538	27,265,674	1,030,190	14,091,951	10,866,234	4,083,984	130,884,426
-	-	820,984	204,534	983,036	599,538	4,592,412	7,200,504
-	-	(2,724,244)	(196,647)	(723,462)	(143,396)	-	(3,787,749)
23,250,855	50,295,538	25,362,414	1,038,077	14,351,525	11,322,376	8,676,396	134,297,181
الاستهلاك المتراكم :							
-	10,938,634	20,295,461	765,667	12,059,368	7,734,708	-	51,793,838
-	934,446	1,616,486	117,333	1,309,303	686,546	-	4,664,114
-	-	(2,676,561)	(196,636)	(719,899)	(143,393)	-	(3,736,489)
-	11,873,080	19,235,386	686,364	12,648,772	8,277,861	-	52,721,463
23,250,855	38,422,458	6,127,028	351,713	1,702,753	3,044,515	8,676,396	81,575,718
-	2	20 - 10	15	30	20 - 15	-	
نسبة الاستهلاك السنوية %							

• تتضمن الممتلكات والمعدات موجودات تم استهلاكها بالكامل بقيمة 30,599,328 دينار كما في 31 كانون الاول 2023) 29,253,712 دينار كما في 31 كانون الاول 2022) وما زالت مستخدمة من قبل البنك.

12 - موجودات غير ملموسة - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
دينار	دينار	دينار
4,928,612	7,586,755	
1,264,448	1,564,640	
(3,680,527)	(4,222,783)	
2,512,533	4,928,612	
33 - 14	33 - 14	

13 - موجودات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
دينار	دينار	دينار
71,853,453	81,285,040	
25,477,173	19,780,154	
4,686,219	1,698,629	
12,246,498	13,540,517	
4,300,639	4,344,359	
6,255,762	2,265,354	
1,449,866	1,469,033	
416,811	363,411	
1,731,400	1,265,114	
82,624	125,063	
128,500,445	126,163,674	

* تتطلب تعليمات البنك المركزي الاردني التخلص من العقارات التي الت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة على العملاء خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ استملاكها ، وللبنك المركزي في حالات استثنائية ان يمدد هذه المدة الى سنتين متتاليتين كحد أقصى .

كما تم إعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على إستملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استنادا لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 15/1/4076 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 10/1/2510 تاريخ 14 شباط 2017, هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16234/3/10 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على الخصصات المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى ان يتم فقط تحرير المخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها.

* * تم بناء مخصص بمبلغ 915,000 دينار مقابل ذمة عقار مباع بالتقسيط كونه يوجد قضية على العميل.

15 - ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

الأفراد	الشركات الكبرى	الشركات الصغرى والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023				
159,964,974	137,263,803	152,541,779	15,079,637	464,850,193
236,590,945	-	-	-	236,590,945
807,685,340	341,029,732	208,132,351	150,313,322	1,507,160,745
1,204,241,259	478,293,535	360,674,130	165,392,959	2,208,601,883
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022				
180,293,112	132,625,660	144,857,694	17,133,152	474,909,618
258,785,941	-	-	-	258,785,941
689,730,412	28,372,599	179,238,838	144,621,058	1,293,962,907
1,128,809,465	412,998,259	324,096,532	161,754,210	2,027,658,466

- بلغت ودائع الحكومة الاردنية والقطاع العام داخل المملكة 158,772,054 دينار أي ما نسبته 7,19 ٪ من اجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023 (154,107,292 دينار أي ما نسبته 7,60 ٪ كما في 31 كانون الاول 2022).
- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 594,315,740 دينار أي ما نسبته 26,91 ٪ من اجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023 (508,300,243 دينار أي ما نسبته 25,07 ٪ كما في 31 كانون الأول 2022) .
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 2,952,509 دينار أي ما نسبته 0,13 ٪ من اجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023 (4,085,852 دينار أي ما نسبته 0,20 ٪ كما في 31 كانون الأول 2022) .
- بلغت الودائع الجامدة 21,382,573 دينار أي ما نسبته 0,97 ٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الاول 2023 (39,207,816 دينار أي ما نسبته 1.93 ٪ كما في 31 كانون الأول 2022) .

16 - تأمينات نقدية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
دينار	دينار	دينار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	271,534,091	277,499,182
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	52,191,384	34,506,044
تأمينات أخرى	20,753,018	17,868,130
المجموع	344,478,493	329,873,356

- ان تفاصيل الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة هي كما يلي:

البيان	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	81,285,040	89,012,597
اضافات	5,801,385	3,064,873
استيعادات *	(21,509,861)	(10,565,894)
خسارة التدني	-	(53,072)
خسارة تدني مستردة	600,000	-
مستخدم من مخصص تدني عقارات مباعه	621,904	127,275
مستخدم مخصص عقارات مخالفة	5,596,985	9,261
مخصص عقارات مخالفة	(542,000)	(310,000)
رصيد نهاية السنة	71,853,453	81,285,040

* بلغت خسائر البيع خلال العام 2023 حوالي 114 ألف دينار (713 ألف دينار ربح خلال العام 2022).

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص العقارات المستملكة المخالفة:

البيان	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	10,759,641	10,458,902
مخصص مبني خلال السنة	542,000	310,000
مخصص عقارات مباعه خلال السنة	(5,596,985)	(9,261)
رصيد نهاية السنة	5,704,656	10,759,641

14 - ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

البيان			2023			2022		
داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
106,290	4,867,970	4,974,260	135,741	5,541,777	5,677,518			
51,543,892	78,516,783	130,060,675	50,423,344	60,777,897	111,201,241			
51,650,182	83,384,753	135,034,935	50,559,085	66,319,674	116,878,759			

يوجد ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تبلغ 12,682,042 دينار تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2023 (984,377 دينار كما في 31 كانون الاول 2022).

17 - أموال مقترضة

17 أ/ - أموال مقترضة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المبلغ	عدد الأقساط		دورية استحقاق الاقساط	الضمانات	سعر فائدة الاقتراض	سعر فائدة إعادة الإقراض
	الكلية	المتبقية				
دينار					%	%
31 كانون الأول 2023						
البنك المركزي الأردني	20	8	دفعات نصف سنوية	-	5/64	9/13
البنك المركزي الأردني	20	13	دفعات نصف سنوية	-	5/69	9/26
البنك المركزي الأردني	15	2	دفعات نصف سنوية	-	2/5	12
البنك المركزي الأردني	34	31	دفعات نصف سنوية	-	3	8/646
البنك المركزي الأردني	26	22	دفعات نصف سنوية	-	5/18	6/077
البنك المركزي الأردني	-	-	تجدد بشكل شهري	-	-	4/5
الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	1	1	دفعة واحدة	-	4/5	8/5 - 4/5
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	24	22	24 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	6/75	9/75
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	24	22	24 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	4/75 - 7/125	9/75
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	24	22	24 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	7/25 - 4/75	9/75
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	24	24	24 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	7/5 - 7/3	9/75
الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري (قروض تعود لشركة تابعة)	4	4	3/23/2025 1/30/2025 + 7/1/2024 + 9/26/2024	-	5/2 - 4/75	9/75
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	-	-	42 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	6/5	18-15
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	-	-	36 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	4/75	18-15
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	-	-	60 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	6/70	18-15
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	-	-	60 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	4/75	18-15
البنك المركزي الأردني (قرض يعود لشركة تابعة)	-	-	دفعات نصف سنوية	-	-	9
164,166,542						

• بلغت القروض ذات الفائدة الثابتة 164,166,542 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (164,628,175 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).

• بلغت القروض المعاد إقراضها للعملاء (باستثناء اتفاقيات إعادة الشراء) 163,003,620 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (120,195,235 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).

المبلغ	عدد الأقساط		دورية استحقاق الاقساط	الضمانات	سعر فائدة الاقتراض	سعر فائدة إعادة الإقراض
	الكلية	المتبقية				
دينار					%	%
31 كانون الأول 2022						
البنك المركزي الأردني	20	9	دفعات نصف سنوية	-	5/65	9/81
البنك المركزي الأردني	34	33	دفعات نصف سنوية	-	3	8/85
البنك المركزي الأردني	15	2	دفعات نصف سنوية	-	2/5	9/89
البنك المركزي الأردني	20	14	دفعات نصف سنوية	-	5/69	9/93
البنك المركزي الأردني	26	23	دفعات نصف سنوية	-	3/42	4/07
البنك المركزي الأردني	-	-	تجدد بشكل شهري	-	-	3/8
البنك المركزي الأردني (اتفاقيات إعادة شراء سندات خزينة)	-	-	حسب استحقاق كل إتفاقية	رهن سندات خزينة	2	-
الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	1	1	دفعة واحدة	-	4/5	8/5 - 4/5
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	24	19	24 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	6/5	9/75
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	24	22	24 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	6/25	9/75
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	24	16	24 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	5/9	9/75
الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري (قروض تعود لشركة تابعة)	7	7	+ 5/3/2023 3/23/2025 1/30/2025 + 7/1/2024 + 10/4/2023 5/12/2023 +9/26/2024	-	6/3-4/45	9/75
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	-	-	36 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	5/75	18-15
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	-	-	36 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	6	18-15
بنك محلي (قرض يعود لشركة تابعة)	-	-	36 دفعة شهريا اعتبارا من تاريخ السحب	-	3/75	18-15
البنك المركزي الأردني (قرض يعود لشركة تابعة)	-	-	دفعات نصف سنوية	-	-	9
164,628,175						

19 - ضريبة الدخل

أ - مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي:

31 كانون الاول		
2022	2023	البيان
دينار	دينار	
10,398,470	10,871,837	الرصيد كما في بداية السنة
(11,449,421)	(11,954,352)	ضريبة الدخل المدفوعة
11,922,788	14,304,520	ضريبة الدخل السنة
10,871,837	13,222,005	رصيد نهاية السنة

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة ما يلي:

31 كانون الاول		
2022	2023	البيان
دينار	دينار	
11,922,788	14,304,520	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
(675,796)	(3,238,658)	موجودات ضريبية مؤجلة للسنة
202,597	2,513,770	إطفاء موجودات ضريبية مؤجلة
11,449,589	13,579,632	

ب - موجودات ضريبية مؤجلة:

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الاول						
2022	2023					البيان
الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الرصيد في نهاية السنة	المضافة	الحررة	رصيد بداية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	موجودات ضريبية مؤجلة
443,006	388,098	1,452,235	-	205,463	1,657,698	مخصص الديون غير عاملة من سنوات سابقة
480,428	472,493	1,768,039	-	29,688	1,797,727	فوائد معلقة
4,350,864	2,429,968	6,394,656	542,000	5,596,985	11,449,641	مخصص اراضي وعقارات
2,713,807	2,376,356	7,245,736	1,224,711	2,564,071	8,585,096	احتياطي تقييم استثمارات
91,458	110,241	315,549	126,791	64,666	253,424	مخصص قضايا
987,768	944,196	3,427,837	415,277	467,617	3,480,177	مخصص تعويض نهاية الخدمة
6,946,542	9,679,956	25,473,570	7,558,193	365,000	18,280,377	مخصصات المعيار الدولي للتقارير المالية (9) مرحلة (2و1)
16,013,873	16,401,308	46,077,622	9,866,972	9,293,490	45,504,140	المجموع

17/ ب- القروض المساندة

ان تفاصيل هذا البند كما يلي:

القيمة الاسمية دينار	الكلية	المتبقية	تاريخ الاستحقاق	الضمانات	سعر فائدة الاقتراض	عدد السندات المصدرة
2023						
اسناد قرض غير قابلة للتحويل إلى أسهم	20,000,000	200	-	13 تشرين الثاني 2029	-	10.25 %
2022						
اسناد قرض غير قابلة للتحويل إلى أسهم	20,000,000	200	-	13 تشرين الثاني 2029	-	7.5 %

قام البنك خلال العام 2022 بإصدار اسناد قرض بقيمة اسمية غير قابلة للتحويل الى اسهم لمدة (7) سنوات عن طريق الاكتتاب الخاص وتبلغ القيمة الاسمية للسند 100 ألف دينار بسعر فائدة متغير يساوي فائدة إعادة الخصم لدى البنك المركزي الأردني مضافا إليها هامش 1,75 % وتدفع بشكل نصف سنوي وتستحق هذه الاسناد بتاريخ 13 تشرين الثاني 2029. هذا وقد كان البنك قد قام خلال العام 2017 بإصدار أسناد قرض بقيمة اسمية غير قابلة للتحويل إلى أسهم لمدة (6) سنوات عن طريق الاكتتاب الخاص وبلغت القيمة الاسمية للسند 100 ألف دينار بسعر فائدة متغير يساوي فائدة إعادة الخصم لدى البنك المركزي الأردني مضاف إليها هامش 2 % وتدفع بشكل نصف سنوي وتستحق هذه الأسناد بتاريخ 12 تشرين الأول 2023، وعليه تم إغلاق هذه الأسناد واستبداله بالأسناد المصدر خلال عام 2022.

18 - مخصصات متنوعة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

رصيد بداية السنة	إضافات خلال السنة	المستخدم خلال السنة	رصيد نهاية السنة	
دينار	دينار	دينار	دينار	
				للعام 2023
3,635,759	415,276	(467,617)	3,583,418	مخصص تعويض نهاية الخدمة
253,424	126,791	(64,666)	315,549	مخصص القضايا المقامة ضد البنك
1,252,587	135,000	(634,552)	753,035	مخصصات أخرى
5,141,770	677,067	(1,166,835)	4,652,002	المجموع
				للعام 2022
3,183,799	522,533	(70,573)	3,635,759	مخصص تعويض نهاية الخدمة
290,601	-	(37,177)	253,424	مخصص القضايا المقامة ضد البنك
211,282	1,315,500	(274,195)	1,252,587	مخصصات أخرى
3,685,682	1,838,033	(381,945)	5,141,770	المجموع

ان الحركة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة كما يلي:

موجودات		
البيان	31 كانون الاول 2023	31 كانون الاول 2022
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	16,013,873	15,268,775
المضاف	3,535,298	995,799
المستبعد	(3,147,863)	(250,701)
رصيد نهاية السنة	16,401,308	16,013,873

ج - ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي

البيان	31 كانون الاول 2023	31 كانون الاول 2022
	دينار	دينار
الربح المحاسبي	32,172,116	28,349,431
أرباح غير خاضعة للضريبة	(13,491,575)	(4,320,924)
مصروفات غير مقبولة ضريبياً	13,863,785	8,117,606
الربح الضريبي	32,544,326	32,146,113
نسبة ضريبة الدخل الفعلية	44,00 %	37,10 %

- ان نسبة ضريبة الدخل القانونية لفروع الأردن هي 38 % والتي تمثل 35 % ضريبة دخل + 3 % مساهمة وطنية وفقاً لقانون ضريبة الدخل الأردني رقم (34) لسنة 2014 المعدل بالقانون رقم (38) لسنة 2018 وتتراوح نسبة ضريبة الدخل القانونية في البلدان التي يوجد للبنك استثمارات وفروع فيها بين 12,5 % - 28,79 %.
- حصل البنك على مخالصة نهائية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2020 لفروع الأردن.
- السنة المالية 2021 و 2022 :تم تقديم كشف التقدير الذاتي لفروع الاردن ضمن المدة القانونية ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة حسابات البنك بعد.
- حصل فرع البنك في فلسطين على مخالصة نهائية من دائرة ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة حتى نهاية العام 2020, وما زالت الأعوام 2021 و2022 تحت النقاش.
- حصل فرع البنك في قبرص على مخالصة نهائية حتى نهاية العام 2019.
- حصلت الشركة التابعة (شركة الأهلي للوساطة المالية) على مخالصة نهائية حتى نهاية العام 2021 وتم تقديم كشف التقدير الذاتي للعام 2022 ضمن المدة القانونية ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة السجلات بعد.
- حصلت الشركة التابعة (شركة الأهلي للتأجير التمويلي) على مخالصة نهائية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2022 .
- حصلت الشركة التابعة (الشركة الاهلية للتمويل الأصغر) على مخالصة نهائية حتى نهاية العام2020 و للعام 2022,في حين تم تقديم كشف التقدير الذاتي لسنة 2021 ضمن المدة القانونية ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة السجلات بعد.
- حصلت الشركة التابعة (شركة الاهلي للتكنولوجيا المالية) على مخالصة نهائية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2022.

نسب ضريبة الدخل هي كما يلي:

البيان	31 كانون الاول 2023	31 كانون الاول 2022
نسبة ضريبة الدخل والمساهمة الوطنية		
فروع الاردن	38%	38%
فروع البنك في فلسطين	28.79%	28.79%
فرع البنك في قبرص	12.5%	12.5%
الشركات التابعة	24% - 28%	24% - 28%

20 - مطلوبات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	31 كانون الاول 2023	31 كانون الاول 2022
	دينار	دينار
شيكات وحوالات برسم الدفع	5,063,150	6,081,458
الذمم الدائنة لعملاء الوساطة المالية	570,819	729,696
فوائد مستحقة وغير مدفوعة	15,376,579	10,256,858
أمانات مؤقتة	7,457,661	7,994,442
دائنون مختلفون	1,821,897	2,099,160
مصروفات مستحقة وغير مدفوعة	7,478,068	9,537,726
فوائد واورادات مقبوضة مقدماً	2,759,336	2,492,008
شيكات أرباح غير مسلمة	1,270,493	1,251,118
مكافأة اعضاء مجلس الادارة	73,834	68,834
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة على التسهيلات غير المباشرة والسقوف الغير مستغلة*	6,270,446	6,110,541
اخرى	343,344	13,589
المجموع	48,485,627	46,635,430

* توزيع إجمالي التسهيلات غير المباشرة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
من 1 الى 6	819,330,251	5,820,740	-	825,150,991	768,058,277
7	-	5,319,796	-	5,319,796	2,813,627
من 8 الى 10	-	-	1,535,085	1,535,085	1,571,077
غير مصنف	32,206,861	1,630,232	1,026,569	34,863,662	38,765,184
المجموع	851,537,112	12,770,768	2,561,654	866,869,534	811,208,165

إفصاح الحركة على الكفالات كما في نهاية السنة:

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	267,740,249	9,733,288	2,753,091	280,226,628	240,856,363
تعرضات جديدة خلال السنة	82,255,795	274,803	16,246	82,546,844	74,612,349
تعرضات المستحقة	(37,108,147)	(1,659,010)	(152,283)	(38,919,440)	(35,242,084)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	657,504	(597,504)	(60,000)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(1,747,861)	1,772,861	(25,000)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	-	(29,600)	29,600	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	311,797,540	9,494,838	2,561,654	323,854,032	280,226,628

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الكفالات كما في نهاية السنة:

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	1,704,286	1,086,359	1,058,190	3,848,835	3,901,294
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	703,762	4,080	12,347	720,189	537,902
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(1,643)	-	-	(1,643)	(389,701)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	14,282	(14,282)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(6,513)	6,513	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(2,198)	2,198	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(11,429)	22,248	19,898	30,717	171,930
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(845,427)	(44,623)	(34,443)	(924,493)	(372,590)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	1,557,318	1,058,097	1,058,190	3,673,605	3,848,835

* توزيع الاعتمادات الصادرة والقبولات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
من 1 الى 6	100,080,113	25,795	-	100,105,908	89,442,354
7	-	70,900	-	70,900	135,589
من 8 الى 10	-	-	-	-	-
غير مصنف	-	606,287	-	606,287	6,852,480
المجموع	100,080,113	702,982	-	100,783,095	96,430,423

إفصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي كما في نهاية السنة :

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	790,717,211	17,737,863	2,753,091	811,208,165	770,650,635
تعرضات جديدة خلال السنة	267,331,009	2,328,056	16,246	269,675,311	275,894,593
تعرضات المستحقة	(204,802,478)	(9,057,134)	(154,330)	(214,013,942)	(235,337,063)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	844,556	(784,556)	(60,000)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(2,551,139)	2,576,139	(25,000)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(2,047)	(29,600)	31,647	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	851,537,112	12,770,768	2,561,654	866,869,534	811,208,165

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي كما في نهاية السنة:

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	3,765,519	1,286,832	1,058,190	6,110,541	6,185,918
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	1,661,043	34,086	12,347	1,707,476	1,234,230
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(23,908)	(3,858)	-	(27,766)	(1,446,825)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	15,696	(15,696)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(7,562)	7,562	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(5)	(2,198)	2,203	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(6,931)	17,859	19,893	30,821	162,238
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(1,483,854)	(32,329)	(34,443)	(1,550,626)	(25,020)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	3,919,998	1,292,258	1,058,190	6,270,446	6,110,541

* توزيع الكفالات حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
من 1 الى 6	310,766,395	3,772,178	-	314,538,573	266,690,346
7	-	5,089,570	-	5,089,570	2,451,169
من 8 الى 10	-	-	1,535,085	1,535,085	1,571,077
غير مصنف	1,031,145	633,090	1,026,569	2,690,804	9,514,036
المجموع	311,797,540	9,494,838	2,561,654	323,854,032	280,226,628

إفصاح الحركة على السقوف غير المستغلة كما في نهاية السنة:

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	432,390,579	2,160,535	-	434,551,114	442,102,268
تعرضات جديدة خلال السنة	139,061,482	1,449,974	-	140,511,456	158,701,658
تعرضات المستحقة	(131,174,329)	(1,653,787)	(2,047)	(132,830,163)	(166,252,812)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	187,052	(187,052)	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(803,278)	803,278	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	(2,047)	-	2,047	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	439,659,459	2,572,948	-	442,232,407	434,551,114

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على السقوف غير المستغلة كما في نهاية السنة:

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	1,658,026	165,869	-	1,823,895	1,848,033
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	739,081	29,732	-	768,813	524,177
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(21,311)	(3,858)	-	(25,169)	(878,673)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,414	(1,414)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(1,049)	1,049	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(5)	-	5	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف المراحل الثلاث خلال السنة	34	3,437	(5)	3,466	(9,719)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(628,168)	12,294	-	(615,874)	340,077
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	1,748,022	207,109	-	1,955,131	1,823,895

21 - رأس المال المكتتب به وعلاوة الإصدار

رأس المال

يبلغ راس المال المصرح به 200,655,000 دينار موزعاً على 200,655,000 سهماً قيمة السهم الاسمية دينار واحد كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022.

إفصاح الحركة على الاعتمادات الصادرة والقبولات كما في نهاية السنة:

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	90,586,383	5,844,040	-	96,430,423	87,692,004
تعرضات جديدة خلال السنة	46,013,732	603,279	-	46,617,011	42,580,586
تعرضات المستحقة	(36,520,002)	(5,744,337)	-	(42,264,339)	(33,842,167)
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	100,080,113	702,982	-	100,783,095	96,430,423

إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاعتمادات الصادرة والقبولات كما في نهاية السنة:

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	403,207	34,604	-	437,811	436,591
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	218,200	274	-	218,474	172,151
المسترد من خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(954)	-	-	(954)	(178,451)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص - كما في نهاية السنة - نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	4,464	(7,826)	-	(3,362)	27
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(10,259)	-	-	(10,259)	7,493
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	614,658	27,052	-	641,710	437,811

* توزيع السقوف غير المستغلة حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

البيان	2023				2022
	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
من 1 الى 6	408,483,743	2,022,767	-	410,506,510	411,925,577
7	-	159,326	-	159,326	226,869
من 8 الى 10	-	-	-	-	-
غير مصنف	31,175,716	390,855	-	31,566,571	22,398,668
المجموع	439,659,459	2,572,948	-	442,232,407	434,551,114

22 - الإحتياطيات

ان تفاصيل الاحتياطيات كما في 31 كانون الاول 2023 و 2022 هي كما يلي :

أ - احتياطي قانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الارباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقا لقانون البنوك وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

ب - احتياطي اختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن 20% خلال السنة والسنوات السابقة. يستخدم الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الادارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

ان الاحتياطيات المقيّد التصرف بها هي كما يلي:

اسم الاحتياطي	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022	طبيعة التقييد
	دينار	دينار	
احتياطي قانوني	70,592,981	67,779,725	بموجب قانون البنوك وقانون الشركات
احتياطي القيمة العادلة	(4,869,383)	(5,871,290)	بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية
احتياطي التقلبات الدورية	3,678,559	3,678,559	بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية

23 - إحتياطي القيمة العادلة - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	(5,871,290)	(5,645,628)
اسهم مبيعة	27,998	-
صافي أرباح متحققة منقولة لبنود الدخل الشامل لآخر	297,780	311,428
صافي أرباح (خسائر) غير متحققة منقولة لبنود الدخل الشامل لآخر	1,013,580	(808,988)
موجودات ضريبية مؤجلة	(337,451)	271,898
الرصيد في نهاية السنة	(4,869,383)	(5,871,290)

24 - الأرباح المدورة والموزعة والمقترح توزيعها

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
	دينار	دينار
الرصيد كما في بداية السنة	48,344,197	48,061,337
الربح للسنة	18,592,484	16,899,842
خسائر بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر	(42,633)	-
أرباح موزعة	(16,052,400)	(14,045,850)
(المحول) الى الإحتياطيات	(2,813,256)	(2,571,132)
الرصيد في نهاية السنة	48,028,392	48,344,197

- يحظر التصرف بمبلغ 14,024,952 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (13,300,066 دينار كما في 31 كانون الاول 2022) والتي تمثل موجودات ضريبية مؤجلة، وبناءا على تعليمات البنك المركزي الأردني يحظر التصرف بها الا بموافقة مسبقة منه.
- قرر مجلس الادارة التوصية للهيئة العامة للبنك بتوزيع ما نسبته 8 ٪ من رأس المال المسدد كما بتاريخ اجتماع الهيئة العامة العادي كتوزيعات أرباح نقدية أي ما يعادل 16,052 مليون دينار على المساهمين عن العام 2023 من الأرباح المدورة، علما بأن هذه التوزيعات خاضعة لوافقة اهيئة العامة للمساهمين، في حين بلغت الأرباح الموزعة على المساهمين عن العام 2022 ما نسبته 8 ٪ أي حوالي 16,052 مليون دينار.

25 - الفوائد الدائنة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2023	2022
	دينار	دينار
تسهيلات إئتمانية مباشرة للأفراد (التجزئة)		
حسابات جارية مدينة	172,132	204,486
قروض وكمبيالات	39,294,211	28,304,172
بطاقات الإئتمانية	1,931,767	1,706,118
القروض العقارية	24,119,647	18,413,831
الشركات الكبرى		
حسابات جارية مدينة	15,791,913	9,529,227
قروض وكمبيالات	49,084,697	39,878,293
الشركات الصغيرة والمتوسطة		
حسابات جارية مدينة	3,337,156	2,879,064
قروض وكمبيالات	15,775,617	13,825,689
الحكومة والقطاع العام	2,210,435	1,683,114
أرصدة لدى بنوك مركزية	727,960	512,263
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6,448,573	1,553,329
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	41,611,903	38,220,911
	200,506,011	156,710,497

26 - الفوائد المدينة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2023	2022
دينار	دينار	دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	11,965,570	5,667,833
ودائع عملاء :		
حسابات جارية وتحت الطلب	962,159	510,166
ودائع توفير	709,389	1,544,603
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	69,831,632	44,141,547
فوائد إطفاء التزامات عقود الإيجار	637,141	564,308
تأمينات نقدية	11,694,537	4,504,505
أموال مقترضة	5,834,727	6,291,716
أسناد قرض	1,825,891	1,302,568
رسوم مؤسسة ضمان الودائع	2,138,019	3,077,022
	105,599,065	67,604,268

27 - صافي إيرادات العمولات

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2023	2022
دينار	دينار	دينار
عمولات دائنة :		
عمولات تسهيلات مباشرة	2,884,242	2,974,599
عمولات تسهيلات غير مباشرة	6,115,149	5,348,201
عمولات أخرى	6,438,241	6,405,985
يزل : عمولات مدينة	(895,290)	(877,516)
صافي إيرادات العمولات	14,542,342	13,851,269

28 - أرباح العملات الأجنبية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2023	2022
دينار	دينار	دينار
ناتجة عن التداول / التعامل	2,840,910	2,436,575
ناتجة عن التقييم	(443,989)	(297,594)
	2,396,921	2,138,981

29 - مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان		2023	2022
إيضاح	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
أرصدة و إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	7,6	(4,001)	دينار
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	10	(360,477)	(50,271)
تسهيلات ائتمانية مباشرة	8	526,024	6,769,127
التسهيلات غير المباشرة والسقوف غير المستغلة	20	154,479	5,426
	316,025	6,774,553	5,791,392
	12,881,970	7,518,884	

30 - توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2023	2022
دينار	دينار	دينار
عوائد توزيعات أسهم الشركات	793,726	367,687
	793,726	367,687

31 - إيرادات أخرى - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2023	2022
دينار	دينار	دينار
المسترد من ديون معدومة	3,239,129	2,892,747
فوائد معلقة مستردة	776,899	1,110,940
إيراد ايجارات عقارات البنك	128,606	121,824
إيجار الصناديق الحديدية	162,613	173,702
مخصص تدني عقارات مسترد	600,000	-
صافي (خسائر) ارباح بيع عقارات مستملكة	(114,426)	713,198
صافي أرباح (خسائر) بيع ممتلكات ومعدات وأخرى	425,292	(120,713)
إيراد دفاتر الشيكات	187,220	151,179
ايرادات عمولة الوساطة المالية	119,441	187,831
ايرادات اخرى	2,303,172	856,153
	7,827,946	6,086,861

32 - نفقات موظفين

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2023	2022
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	30,663,617	31,278,582
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	2,889,432	2,715,129
مساهمة البنك في صندوق الادخار	1,276,548	1,372,896
نفقات طبية	1,530,185	1,556,506
تدريب الموظفين	277,464	308,421
مياومات سفر	222,114	139,233
نفقات التأمين على حياة الموظفين	114,373	130,816
نشاطات الموظفين	175,614	162,470
	37,149,347	37,664,053

33 - مصاريف أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2023	2022
رسوم واشتراكات	3,067,619	3,489,705
مصاريف رخص وبرامج تكنولوجيا المعلومات	4,970,328	4,636,917
صيانة وتصليلات وتنظيفات	2,060,028	1,978,280
مصاريف التبرعات	1,532,608	446,584
مصاريف و أتعاب قانونية	1,224,052	1,519,671
رسوم التأمين	3,443,766	4,103,978
دعاية واعلان	2,988,313	2,026,606
مصاريف مجلس الإدارة	1,590,470	1,278,989
كهرباء ومياه وتدفئة	887,426	941,773
بريد وهاتف	898,278	800,231
قرطاسية ومطبوعات	523,103	495,617
مصاريف متفرقة	441,701	172,984
الايجارات والخلوات	458,335	604,960
مصاريف دراسات واستشارات وابحاث	364,439	1,027,296
تنقلات	687,539	681,420
مصاريف الأمن والحماية	507,318	515,700
اتعاب مهنية	251,873	294,067
ضيافة	72,344	76,022
مصاريف تقدير الاراضي والعقارات	26,537	28,329
مكافأة اعضاء مجلس الادارة	65,000	65,000
	26,061,077	25,184,129

34 - حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2023	2022
الربح للسنة - قائمة (ب)	18,592,484	16,899,842
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	200,655,000	200,655,000
حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك:		
أساسي ومخفض	0/093	0/084

35 - النقد وما في حكمه

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	2023	2022
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	263,246,931	208,440,151
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	123,493,099	110,803,850
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	(122,352,893)	(115,894,382)
أرصدة مقيدة السحب	(10,635,000)	(10,635,000)
	253,752,137	192,714,619

36 - الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات علاقة

أ - تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركة التابعة التالية:

اسم الشركة	نسبة الملكية	2023	2022	رأس مال الشركة
	%	دينار	دينار	
شركة الاهلي للتمويل الاصغر	100	6,000,000	6,000,000	
شركة الأهلي للتأجير التمويلي	100	17,500,000	17,500,000	
شركة الأهلي للوساطة المالية	100	3,000,000	3,000,000	
شركة الأهلي للتكنولوجيا المالية	100	1,500,000	1,500,000	

قام البنك بالدخول في معاملات مع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الادارة والادارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام اسعار الفوائد والعمولات التجارية. ان جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة وتم ادراجها ضمن المرحلة الأولى واحتساب مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لها وفقا لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

37 - موجودات حق الاستخدام / التزامات عقود التأجير

يتكون هذا البند مما يلي:

1 - موجودات حق الإستخدام

يقوم البنك بإستئجار العديد من الأصول بما في ذلك الأراضي والمباني ، ان متوسط مدة الإيجار 8 سنوات، فيما يلي الحركة على موجودات حق الإستخدام خلال العام:

البيان	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	10,582,187	10,031,598
يضاف : إضافات خلال السنة	2,085,183	3,082,164
يطرح: الاستبعادات خلال السنة	(988,120)	(785,047)
يطرح : الإستهلاك للسنة	(1,822,187)	(1,746,528)
الرصيد كما في نهاية السنة	9,857,063	10,582,187

المبالغ التي تم قيدها في قائمة الأرباح أو الخسائر:

البيان	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
	دينار	دينار
الإستهلاك للسنة	1,822,187	1,746,528
الفائدة خلال السنة	637,141	564,308
مصروف إيجار خلال السنة	458,335	604,960

2 - إلتزامات عقود الإيجار

البيان	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	10,477,672	9,663,597
يضاف : إضافات خلال السنة	2,085,183	3,107,831
الفائدة خلال السنة	637,141	564,308
يطرح : الاستبعادات خلال السنة	(495,635)	(321,996)
المدفوع خلال السنة	(2,785,771)	(2,536,068)
الرصيد كما في نهاية السنة	9,918,590	10,477,672

تحليل إستحقاق التزامات عقود الإيجار:

البيان	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
	دينار	دينار
خلال أقل من سنة	15,997	650,465
من سنة الى 5 سنوات	3,348,862	3,853,474
أكثر من 5 سنوات	6,553,731	5,973,733
	9,918,590	10,477,672

فيما يلي ملخص الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة:

للجموع						
2022	2023	أخرى *	الشركات التابعة	المدراء التنفيذيين	أعضاء مجلس الادارة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة :						
87,904,971	92,849,631	82,804,037	989,719	5,277,156	3,778,719	تسهيلات ائتمانية
95,725,182	89,541,126	17,220,199	4,562,839	1,760,467	65,997,621	ودائع أطراف ذات علاقة لدى البنك
9,727,039	10,816,229	10,502,369	-	237,271	76,589	تأمينات نقدية
2,358,790	2,344,833	2,344,833	-	-	-	موجودات بالكلفة للطفاة
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة :						
5,894,689	5,861,600	4,557,600	1,254,000	-	50,000	تسهيلات غير مباشرة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول						
2022	2023					
دينار	دينار					
عناصر قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة :						
5,074,178	5,787,967	5,038,665	100,855	291,640	356,807	فوائد وعمولات دائنة
3,566,278	5,362,231	750,987	141,544	58,967	4,410,733	فوائد وعمولات مدينة

معلومات إضافية:

*يشمل هذا البند شركات مملوكة جزئياً من أعضاء مجلس الادارة وأقارب أعضاء مجلس الادارة وموظفي البنك.

• هنالك ذمم مدينة لعملاء لدى شركة تابعة (شركة الأهلي للوساطة المالية) بلغ رصيدها 1,437,978 دينار تعود لطرف ذو علاقة كما في 31 كانون الأول 2023، قامت الشركة بتاريخ 31 تشرين الأول 2013 بتوقيع تسوية مع العملاء لتسديد تلك المديونية تتمثل في دفعة مقدمة في بداية التسوية وتسديد اقساط شهرية بالإضافة لتعزيز الضمانات من قبلهم.

• تم إنفاذ تسويات سابقة موقعة مع أطراف ذات علاقة لدى شركة تابعة خلال السنة وتم قيد أثرها في سجلات الشركة بشكل نهائي بعد أخذ الموافقات اللازمة بهذا الخصوص.

• لا يوجد ودائع للبنك لدى اطراف ذات علاقة.

• تتراوح أسعار الفوائد المدينة بين صفرة% إلى 6,9 %.

• تتراوح أسعار الفوائد الدائنة بين 2 % إلى 13 %.

ب - فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للبنك:

البيان	2023	2022
	دينار	دينار
رواتب ومكافآت اخرى	3,401,049	3,671,987
بدل سفر وتنقلات	20,577	24,554
بدل مياومات	9,774	5,724
الجموع	3,431,400	3,702,265

38 - إدارة المخاطر

أولاً: منظومة إدارة المخاطر

تتبع إدارة المخاطر بالبنك الى مجلس الإدارة وذلك استنادا الى تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني، ويقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية اعتماد استراتيجية وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر في البنك والتي تعبر عن الإطار العام لإدارة المخاطر ومراجعتها بشكل سنوي، ويقوم مجلس الإدارة بتفويض صلاحية الرقابة على كافة أنشطة إدارة المخاطر الى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ادت الاوضاع الراهنة في المنطقة الى تأثر العديد من القطاعات الاقتصادية والتجارية في الضفة الغربية نتيجة للقيود والإغلاقات المتكررة، مما أدى إلى زيادة المخاطر المحتملة لعمليات المجموعة في فلسطين، وفي حين لا يوجد تعرضات ائتمانية جوهرية في قطاع غزة للمجموعة الا انه لا يزال من الصعب التنبؤ بالأثر الكامل للحرب. إن الإدارة تراقب الوضع عن كثب وتدير بفعالية الآثار المحتملة وفقاً لأفضل الممارسات والمتطلبات التنظيمية. وقد تم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة بناءً على مجموعة من الظروف الاقتصادية المتوقعة من خلال تقييم مؤشرات انخفاض القيمة للتعرضات في القطاعات التي يحتمل أن تتأثر، بما في ذلك عكس تقديرات إدارة البنك في تقييم التأثير على قطاعات معينة أو عملاء محددين. وتعتقد الإدارة أنه لا يوجد شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها في فلسطين في المستقبل.

ثانياً: ثقافة ادارة المخاطر:

ان نهج ادارة المخاطر في البنك ينبثق من خلال الخبرة والمعرفة وثقافة المخاطر التي يكون فيها كل موظف مسؤول عن المخاطر المحتملة ضمن نطاق عمله.

توفر ادارة المخاطر الرقابية المستقلة والدعم الذي يهدف الى انشاء ونشر مفهوم ادارة المخاطر ككل وعلى جميع المستويات الادارية وتساعد بشكل استباقي في إدراك الخسائر المحتملة وتضع خطة لردود الافعال المناسبة والاجراءات اللازم اتخاذها لمواجهة هذه المخاطر في حال حدوثها مما يساهم في تقليل التكاليف والخسائر المحتملة.

وتندرج اعمال ادارة المخاطر ضمن سياسة عامة لإدارة المخاطر تمكن المجموعة من تحديد المخاطر ووضع حدود ملائمة لها، ولتكون الإطار العام لإدارة المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك بالإضافة إلى عدد من السياسات المنفصلة لكل نوع من أنواع المخاطر والتي تشمل:

- سياسات إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السوق، إدارة مخاطر التشغيل وإدارة مخاطر أمن المعلومات.
- سياسة مخاطر السيولة وسياسة مخاطر أسعار الفائدة للمحفظة البنكية.
- منهجية التقييم الداخلي لكفاية راس المال.
- الاطار العام و سياسة اختبارات الأوضاع الضاغطة.
- سياسة استمرارية العمل.
- الإطار والسياسة العامة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي IFRS9.
- هذا وتعتبر كل من السياسات الائتمانية والسياسة الاستثمارية جزء مكمل لسياسة ادارة المخاطر لغايات ادارة وضبط المخاطر الأخرى.

كما تولى إدارة البنك أهمية خاصة لمتطلبات بازل وافضل الممارسات الدولية لإدارة المخاطر وذلك باعتبارها اطار لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر (التشغيلية، السوق، الائتمان) وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها وذلك بتأسيس وحدات متخصصة لإدارة مختلف المخاطر تكون مهامها التعرف، القياس، الادارة والرقابة والسيطرة على أنواع المخاطر ومدى التزام البنك بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات الصادرة عن مختلف الجهات المحلية منها أو الدولية وفقاً لأفضل الممارسات المتعارف عليها وبما يتناسب مع حجم البنك وعملياته وأنواع المخاطر التي يتعرض لها.

هذا وتتولى مجموعة إدارة المخاطر المهام الرئيسية التالية: -

- إعداد إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك.
- إعداد وتنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل تحدد الادوار والمسؤوليات الخاصة بكل طرف من الاطراف وعلى جميع المستويات الإدارية.
- إعداد سياسات المخاطر ومراجعتها بشكل دوري للتأكد من فعاليتها وتعديلها بما يستوجب.
- إعداد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك، وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، مع الأخذ بعين الاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال.
- إعداد الإطار العام ووثيقة المخاطر المقبولة للبنك.
- اعداد الإطار العام ومؤشرات خطة التعافي Recovery Plan

- مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.

- التأكد من وجود خطة استمرارية العمل وفحصها بشكل دوري.

- رفع تقارير بالمخاطر المترتبة على أي توسع في أنشطة البنك الى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة.

- القيام بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة واعتمادها من مجلس الإدارة.

- رفع تقارير دورية للجنة إدارة المخاطر تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Risk Appetite) ومتابعة الانحرافات السلبية وتفعيل الإنذار المبكر وخطة التعافي في حال حدوث إنحراف سلب.

- التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.

- نشر الوعي فيما يتعلق بإدارة المخاطر لوحدة البنك لتعزيز البيئة الرقابية ونشر ثقافة الوعي بالمخاطر وتحقيق فهم عميق من كافة المستويات الادارية للمخاطر التي يواجهها البنك.

- مراجعة القرارات الاستراتيجية مع امكانية تقديم توصيات لتجنب المخاطر وضمان التوظيف الامثل لراس المال.

- التنسيق مع مختلف دوائر البنك الرقابية للتحقق من وجود الضوابط الرقابية للسيطرة على المخاطر او نقل إدارة هذه المخاطر لجهات خارجية او التامين عليها.

ثالثاً: مستويات المخاطر المقبولة

- تتم عملية تحديد مستويات المخاطر المقبولة للبنك وفق اساليب القياس الكمية والنوعية واستنادا الى طبيعة وخصوصية المخاطر المتنوعة، وبما يوضح طبيعة المخاطر التي يقبلها البنك في سبيل تحقيق اهدافه الاستراتيجية وبحيث يتم عكس هذه الحدود ضمن وثيقة المخاطر المقبولة المعتمدة لدى البنك والتي تخضع لآلية مراقبة بشكل دوري وآلية لمعالجة الانحرافات والتجاوزات واقتراح الإجراءات التصحيحية ان وجدت.

- يتم تحديد الإطار العام لمستويات المخاطر المقبولة بما ينسجم مع خطة البنك الاستراتيجية، تعليمات الجهات الرقابية، الادارة السليمة لمخاطر الائتمان والسيولة، وادارة رأس المال و الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال بما يدعم النمو والتطور في أعمال البنك، بالإضافة الى ضمان التفعيل السليم لأنظمة أمن المعلومات وخطط استمرارية العمل.

رابعاً: اختبارات الأوضاع الضاغطة

- تشكل اختبارات الاوضاع الضاغطة على مستوى البنك ككل جزءاً لا يتجزأ من عملية مراجعة المخاطر وتقييمها حيث توفر هذه الاختبارات معلومات حول السلامة المالية ومنظومة المخاطر لدى البنك، كما توفر أيضاً مؤشرات تحذير مبكرة للتهديدات المحتملة على رأس مال البنك.

- كما تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) جزء مكمل وأساسي في منظومة الحاكمية المؤسسية وفي عملية إدارة المخاطر لدى البنك لما لها من أهمية في تنبيه إدارات البنك لأثر الأحداث السلبية غير المتوقعة والمربطة بالعديد من المخاطر، بالإضافة إلى مدى تأثيرها في صناعة القرارات على المستوى الإداري والاستراتيجي و دورها الكبير في تزويد كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بمؤشرات عن حجم رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر الناتجة عن الصدمات أو التغيرات التي قد تطرأ والتي تؤثر على وضع البنك وملاءته المالية، وذلك من خلال تقييم الوضع المالي للبنك وقدرته على الاستدامة في ظل الأوضاع الاقتصادية الحرجة، وتعود أهمية اختبارات الأوضاع الضاغطة كونها ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر بعكس النماذج المعتمدة على البيانات التاريخية والتي لا تأخذ بعين الاعتبار الأحداث المستقبلية غير المتوقعة.

- ويتم إجراء اختبارات الاوضاع الضاغطة على مستوى السيناريوهات ذات الحساسية والسيناريوهات التحليلية وعكس اثرها على نسبة كفاية رأس المال والأرباح والخسائر ونسب السيولة من خلال مجموعة من المستويات التي تندرج ضمن (المعتدلة، المتوسطة والحادة).

- يتم تحليل وتقييم نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة وأثرها على نوعية أصول البنك والوضع المالي سواء من خلال حجم الخسارة المتوقعة و/ أو من خلال التأثير على سمعة البنك وكفاية رأس المال واستخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في عملية التخطيط لرأس المال (Capital Planning) والأثر المحتمل لها في بناء رأس مال إضافي، وفقاً لمعطيات عملية التقييم الداخلي لدى كفاية رأس المال (ICAAP).

- يتم افتراض سيناريوهات تتناسب مع حجم وطبيعة المخاطر التي تواجه البنك وعلى ان تندرج من الأقل تأثيراً إلى الأكثر تأثيراً بما في ذلك السيناريوهات التي قد تحدث حجم الخسائر التي من الممكن أن يتعرض لها البنك وذلك بهدف التعرف على المخاطر غير المغطاة،

على ان يتم مراعاة تحديد نطاق السيناريوهات بشكل دقيق ومراجعتها بشكل دوري وتعديلها حسب المستجدات التي تطرأ على مستوى البنك بشكل خاص وعلى مستوى القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام.

- يتم اجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي بما يلي متطلبات السلطات الرقابية ويمكن إجراء هذه الاختبارات أكثر من ذلك بناءً على توصية من لجنة إدارة المخاطر أو الإدارة التنفيذية وفقاً لمعطيات وظروف القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام .

- تم إعداد مجموعة من الاختبارات لقياس أثر مخاطر التغير المناخي والتي تعد من أهم المخاطر والتحديات التي تواجه العالم في الوقت الحالي وتنقسم الى نوعين رئيسيين :

- مخاطر تلخص في أثر الحسائر المادية الناتجة عن التغير المناخي والاحداث البيئية.
- مخاطر نتيجة الانتقال الى اقتصاد منخفض الكربون من خلال منح شركات الطاقة المتجددة وأثرها على بعض الشركات التي لديها انبعاثات كربونية عالية.

خامسا :تطبيق البنك للتعثر وآلية معالجته:

يتم تعريف التسهيلات غير المنتظمة / المتعثرة بأنها التسهيلات الائتمانية التي تتصف بأي من الصفات التالية:

- الطرف المدين يواجه صعوبات مالية مؤثره (ضعف شديد في البيانات المالية).
- مضى على استحقاقها أو استحقاق أحد أقساطها أو عدم انتظام السداد لأصل المبلغ و/أو الفوائد أو جمود حساب جاري مدين المدد التالية:
- التسهيلات الائتمانية دون المستوى من (90) يوم إلى (179) يوم
- التسهيلات الائتمانية المشكوك في تحصيلها من (180) يوم إلى (359) يوم
- التسهيلات الائتمانية الهالكة من (360) يوم فأكثر الجاري مدين المتجاوز للسقف الممنوح بنسبة (10 %) فأكثر ولدة (90) يوما فأكثر .
- التسهيلات الائتمانية التي مضى على تاريخ انتهاء سريانها مدة (90) يوماً فأكثر ولم تجدد
- قيام البنك بإطفاء جزء من الالتزامات المترتبة على المدين لأسباب تتعلق بصعوبات مالية تواجه الطرف المدين وعدم مقدرة على سداد كامل الالتزامات في مواعيدها.
- وجود مؤشرات واضحة تدل على قرب إفلاس الطرف المدين.
- عدم وجود سوق نشطة لأداة مالية بسبب صعوبات مالية يواجهها الطرف المدين (مصدر التعرض الائتماني/اداة الدين).
- اقتناء (شراء أو انشاء) أداة دين بخصم كبير يمثل خسارة أئتمانية.
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأي عميل أعلن إفلاسه أو لأية شركة تم إعلان وضعها تحت التصفية.
- التسهيلات الائتمانية التي تم هيكلتها لثلاث مرات خلال سنة.
- الحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة لمدة (90) يوماً فأكثر.
- قيمة الكفالات المدفوعة نيابة عن العملاء ولم تقيد على حساباتهم ومضى على دفعها (90) يوماً فأكثر.
- يتم تطبيق مفهوم التعثر (الرحلة الثالثة) على كافة حسابات العميل في حال انطبق المفهوم على أي من تعرضاته.

آلية معالجة التعثر

يقوم البنك عند تصنيف الدين غير عامل برصد المخصصات استنادا لتعليمات البنك المركزي وتكون آلية المعالجة عن طريق الجداول أو التسويات الموثقة التي تنهي استحقاق الدين وفقاً للتعليمات والمعايير، وقد يضطر البنك في ظروف استثنائية بإمهال العميل لفترة قصيرة ومحددة تتناسب مع الظروف التي دعت إليه ، ويلجأ البنك للمعالجة القانونية للدين بما في ذلك التنفيذ على الضمانات عندما يستنفذ كافة السبل الودية في التحصيل وتشكل لديه قناعه بأن تحصيل الدين بهذا الأسلوب بات الطريقة الوحيدة التي تضمن للبنك استعادة حقوقه

سادسا : نظام التصنيف الائتماني الداخلي

يستخدم البنك نموذج تصنيف ائتماني داخلي Moody's لتقييم عملاء الشركات الكبرى ، المتوسطة والصغيرة بما يعكس مخاطر الائتمان وتقييم احتمالية التعثر للطرف المقابل حيث يستخدم البنك نماذج تصنيف داخلية مصممة لفئات مختلفة حسب طبيعة التعرض، نوع المقرض، والقطاع البنكي الذي يقوم بإدارته. يتكون نظام التصنيف الائتماني من 3 نماذج اساسية، يتم استخدامها لتحليل وتصنيف العملاء من خلال الاعتماد على البيانات المالية وغير المالية للعملاء وتتم مراجعتها واعتمادها والموافقة عليها .

تخضع عملية اعداد التصنيف الائتماني واتي تعتبر جزء من العملية الائتمانية في البنك لإجراءات وسياسات تحكم وتضمن جودة البيانات المدخلة ومراجعتها ، تصنيف جميع عملاء التسهيلات الائتمانية وتحديد درجة مخاطر العملاء لتتماشى مع التغيرات وأي مؤشرات سلبية وذلك لأهمية مخرجات نظام التصنيف في دعم عملية اتخاذ القرار الائتماني .

ترجم مخرجات نظام التصنيف الائتماني بدرجات مخاطر Grades متنوعة تميز ما بين العملاء على أساس مخاطرهم الائتمانية حيث يبلغ عدد درجات المخاطر 10 درجات ائتمانية رئيسية بحيث تزيد المخاطر الائتمانية بشكل تصاعدي لكل درجة مخاطر أعلى، ويوجد تعريف لكل درجة تصنيف ائتماني وحسب ما هو معتمد داخليا لدى البنك .

آلية عمل النظام:

- تتم عملية ادخال البيانات بشكل كامل لكل عميل على حدى بما يعكس الوضع المالي نشاط العميل، القطاع الاقتصادي ومعلومات تتعلق بالادارة .
- تقوم دوائر رقابية بمراجعة بيانات الادخال والتصنيف الائتماني للعميل وذلك بهدف التأكد من دقة وموضوعية ومدى توافق البيانات المدخلة على النظام مع البيانات والدراسة الائتمانية المقدمة للعملاء بشكل عام، ويمكن استخدام خاصية ال Override داخل النظام من قبل صلاحيات محددة لرفع او تخفيض درجة المخاطر ضمن معطيات معينة تعود للجهة الرقابية في تقدير اوضاع المقرض بما يعكس وضع التسهيلات ونشاط العميل .
- يحتفظ نظام التصنيف الائتماني بسجل كامل لدرجات المخاطر للحسابات الموافق عليها على مستوى العميل الواحد منذ تاريخ انشاء العلاقة الائتمانية وتحديثاتها الدورية التي تتم بشكل سنوي على اقل تقدير او عند الحاجة لإعادة التصنيف.

التطبيق والاعتراف الاولي Initial Recognition

لغايات تصنيف التعرضات الائتمانية من خلال نظام التصنيف الداخلي ، يتم الاعتماد على مقارنة درجة التصنيف الحالي للتعرضات الائتمانية مع درجة التصنيف عند الاعتراف الاولي من خلال دراسة معدة داخل البنك لتوثيق المعلومات التاريخية لمخاطر كل دين لتحديد درجة المخاطر عند الاعتراف الاولي ، اما التعرضات الائتمانية غير المصنفة بتاريخ اعداد البيانات المالية فيتم ادراجها ضمن المرحلة الثانية حين تصنيفها اصوليا . اما في حال التعرضات الائتمانية الجديدة فيجب ان تخضع لعملية التصنيف الائتماني على نظام التصنيف الداخلي ويتم التعامل مع تصنيفها كاعتراف اولي بتاريخ التصنيف.

سابعا : الألية المعتمدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)

• تضمنت متطلبات المعيار الدولي قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة (خسارة التدني / الخصصات) للتعرضات الائتمانية /ادوات الدين التي تقع ضمن نطاق المعيار من خلال نظرة مستقبلية مبنية على معلومات تاريخية ومعلومات حالية ومتوقعة ، كما تضمنت كيفية وآلية ادراج التعرضات الائتمانية / أدوات الدين اضافة الى منهجية واطار عام احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ضمن منهج مكون من ثلاث مراحل حددها المعيار الجديد للاعتراف بالانخفاض في قيمة الائتمان والذي يعتمد على التغيرات المهمة (المؤثرة) في جودة مخاطرها الائتمانية منذ الاعتراف الاولي، حيث تنتقل التعرضات بين هذه المراحل الثلاثة وفقا للتغيرات في المخاطر الائتمانية وتحدد هذه المراحل مستوى الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة.

• تم تطبيق نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين الخاضعة لمتطلبات المعيار على مستوى فروع الاردن والشركات التابعة والفروع الخارجية بما يتواءم مع تعليمات البنك المركزي ومتطلبات المعيار الدولي.

• قام البنك بإتباع منهجية قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس افرادي (للتعرض الائتماني / أداة الدين) دون اتباع اسلوب تحديد عناصر (مواصفات) مشتركة على اساس تجميعي بحيث يتم احتساب الخسائر المتوقعة على مستوى العقد (الحساب) الواحد عند كل اعداد بيانات مالية مما يظهر أثر التفاصيل الإفرادية لكل عقد بتحديد قيم متغيرات معادلة احتساب الخسائر المتوقعة من خلال تحديد الرصيد عند التعثر ،احتمالية التعثر ، الخسارة بافراض التعثر والاستحقاق الزمي .بناءا على المعلومات التفصيلية لكل عقد .

• تم استخدام النموذج الرياضي لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة وعلى الشكل التالي:

الخسارة الائتمانية المتوقعةECL = احتمالية التعثرPDx التعرض الائتماني عند التعثرEAD X نسبة الخسارة بافراض التعثرLGD%

• تم توظيف أثر السيناريوهات الاقتصادية على النتيجة النهائية للخسارة الائتمانية المتوقعة بحيث يتم تقسيمها بناءا على أفضل تقدير للادارة لاحتمالية حدوثها الى ثلاثة سيناريوهات: سيناريو الأساس 40 % (Base)، السيناريو الأفضل 30 % (Upturn)، السيناريو الاسوء 30 % (Downturn).

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تعديل أوزان السيناريوهات الخاصة بفروع فلسطين وذلك بناءً على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية لعكس أثر تداعيات الوضع الراهن وعلى النحو التالي:

سياريو الأساس 40 % (Base)، السيناريو الاسواء 60 % (Downturn).

ثامنا: احتمالية التعثر (PD)

هي تقدير لإحتمالية تعثر التعرض الائتماني/ اداة الدين خلال مدة زمنية محددة إعتباراً من تاريخ البيانات المالية ، ويتم تقديرها كما يلي:

عملاء الشركات:

• يتم بناء مصفوفة الانتقال (Transition Matrix) لقطاع التسهيلات (الشركات الكبرى والمتوسطة وصغيرة الحجم) من خلال ما تعكسه بيانات التصنيف على نظام التصنيف الداخلي Moody's لسنة واحدة تغطي فترتين للتعرضات الائتمانية التي تندرج تحت مظلة تلك القطاعات لفروع الاردن،فلسطين وقبرص والتي تكون على مستوى العميل.

• يتم الاعتماد على احتمالية التعثر PDs المتوفرة ضمن نظام Moody's وتحديثاتها السنوية وبيانات التعثر الفعلية لبناء القيم الافتراضية لاحتمالية التعثر على مستوى القطاعات البنكية. ويتم بناء نموذج احصائي واستخراج احتمالية التعثر عند نقطة زمنية معينة Pit PD ومعدلات التعثر السابقة طويلة الأجل LTDR بحيث تعكس هذه التغيرات مصفوفة احتمالية التعثر على مدى العمر الزمني Life Time PD .

قطاع الأفراد:

يتم بناء مصفوفة الانتقال(Transition Matrix) لقطاع الافراد / التجزئة لدى فروع الاردن والفروع الخارجية والشركات التابعة من خلال استخدام معلومات فترات الاستحقاق Delinquency Buckets لمدة 24 شهرا سابقة لاحتمال Pit PD ومعدلات التعثر السابقة طويلة الأجل LTDR ، وبحيث يتم اعداد مصفوفة الانتقال بحسب نوع المنتج (منتج مضمون او غير مضمون) .

الجهات السيادية والبنوك:

يتم بناء مصفوفات احتمالية التعثر للجهات السيادية والبنوك في مختلف مناطق العالم من خلال الاعتماد على التقارير المعدة من شركة ستاندرد اند بور لاستخراج احتمالية التعثر عند نقطة زمنية معينة Pit PD ومعدلات التعثر السابقة طويلة الأجل LTDR.

الرصيد عند التعثر (EAD)

• يتم اتباع منهجية تحديد الرصيد عند التعثر من خلال السقوف الائتمانية المتاحة للعملاء او الرصيد المستغل ايهما اكر سواءا للتعرضات المباشرة اوغير المباشرة، حيث يؤخذ بعين الاعتبار المبالغ التي قد يتم سحبها من قبل الطرف المدين مستقبلا، مع معاملة التسهيلات غير المباشرة (الكفالات المصرفية ، الاعتمادات المستندية) اضافة الى السقوف الائتمانية غير المستغلة بمعامل تحويل ائتماني(CCF) 100% .

• يؤخذ بعين الاعتبار الزمن المتوقع لاستمرار الدين من خلال دراسة سلوك خاص Behavioral Analysis توضح الفترة التي قد يستمر فيها الدين قائما خصوصا تلك التعرضات التي تتسم بامتداد العمر الزمني لما بعد التواريخ التعاقدية مثل الجاري مدين والبطاقات الائتمانية والتي تم تطبيق عمر زمني بواقع 3 سنوات ها.

• يتم توزيع قيمة السقوف غير المستغلة على العقود الخاصة بهذا السقف نسبة وتناسب تبعا للرصيد المستغل للعقود ضمن هذا السقف (أي تقسيم قيمة الرصيد المستغل في العقد على إجمالي قيمة الرصيد للعقود المستغلة ضمن نفس السقف)، ويتم استخدام هذه الآلية أيضا عند توزيع الضمانات لضمان تغطية التعرضات الائتمانية بما يقابلها من ضمانات).

الخسائر بإفتراض التعثر (LGD)

هي تقدير لمبلغ الخسارة الممكنة عند التعثر.وتمثل الفرق بين التدفقات النقدية المتعاقد عليها و تلك التي يتوقع البنك تحصيلها بما في ذلك من الضمانات المقدمة.و يتم غالبا التعبير عنها كنسبة مئوية من مبلغ التعرض الائتماني عند التعثر.

الجزء المغطى بضمانات

• تم استخدام نموذج (Managerial LGD) للجزء المغطى بضمانات، حيث يؤخذ بعين الاعتبار الضمانات المالية وغير المالية المقبولة والتي تعتبر بمثابة مخففات ائتمانية مقابل تلك التعرضات والتي تكون موثقة قانونيا ضمن عقود الائتمان والتي لا يوجد أي مانع قانوني يحول دون وصول البنك اليها، مع مراعاة نسب الاقتطاع المعيارية Hair-Cut لكل نوع من انواع الضمانات المقبولة وحسب تعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص. وبحيث يتم تطبيق المعادلة التالية للوصول الى الخسارة بافتراض التعثر للجزء المضمون وعلى الشكل التالي:

$$LGD = ((Exposure After Mitigation / Exposure Before Mitigation) \times 100\%)$$

• كما تم مراعاة اعتماد الفترة الزمنية المتوقعة للإسترداد للضمانات العقارية، السيارات والأسهم حسب الاطار العام والسياسة المعتمدة داخل البنك.

• وتم تحديد نسبة الخسائر بافتراض التعثر لبعض القطاعات البنكية ضمن فروع الاردن والمجموعة البنكية والشركات التابعة والفروع الخارجية وحسب النهجية المتبعة داخل البنك.

الجزء غير المغطى بضمانات

تم التعامل مع البيانات التاريخية للتعرضات الائتمانية المتعثرة للجزء المغطى وغير مغطى بضمانات والتحصيلات التي تمت عليها للفترات اللاحقة وبمعدل زمني 5-6 سنواتCut- off Time من تاريخ التعثر واستخدامها لدراسة وتحليل نسب التحصيلات (Recovery Rate) لكل قطاع من القطاعات البنكية (الشركات الكبرى ، المتوسطة والصغيرة والتجزئة) كل على حدى لتحديد نسبة الخسارة بافتراض التعثر. حيث تم تطبيق خسارة بافتراض التعثر للجزء الغير مضمون للقطاعات البنكية المختلفة وحسب النهجية المعتمدة لدى البنك.

نطاق التطبيق: ضمن النهجية المستخدمة، خضعت التعرضات الائتمانية والادوات المالية التالية لنطاق الخسارة الائتمانية المتوقعة وبما يخضع لمتطلبات المعيار الدولي:

القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة)

تم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال الاعتماد على السقوف الائتمانية او الرصيد المستغل ايهما اكر لتحديد الرصيد عند التعثر واستخدام معامل تحويل ائتماني (CCF) بواقع 100% ، وفيما يتعلق باحتمالية التعثر فقد تم الاعتماد على المصفوفات التي تم بناؤها لكل قطاع من القطاعات البنكية لمدة 12 شهر القادمة او على مدى العمر الزمني المتبقي للتعرض الائتماني مع الاخذ بعين الاعتبار المراحل التي تطلبها المعيار لتصنيف التعرض الائتماني اعتمادا على محددات التغير المهم في المخاطر الائتمانية، ويتم تطبيق نسبة الخسارة بافتراض التعثر للجزء الغير مضمون حسب الدراسة التي تم اعدادها للتحصيلات etaR yrevoceR لكل قطاع من القطاعات البنكية، والاخذ بالضمانات المالية وغير المالية المقبولة المسموح باستخدامها للجزء المضمون بعد تطبيق نسب الاقتطاع المعيارية لكل نوع من انواع الضمانات.

كما تم مراعاة احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية على مدى العمر الزمني للتعرض الائتماني بواسطة سعر الفائدة الفعال EIR الممنوح بتاريخ الاحتساب. وتجدر الإشارة الى انه تم اعتماد متوسط عمر سنة واحدة للتعرضات التي لا يوجد لها تاريخ استحقاق محدد عدا الجاري مدين والبطاقات الائتمانية فقد تم تطبيق عمر زمني بواقع 3 سنوات .

أدوات الدين المسجلة بالكلفة المطفأة او المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

تم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال اعتماد ارصدة ادوات الدين مع اعتبار الفائدة على اساس اجمالي اداة الدين لتحديد الرصيد عند التعثر وفيما يتعلق باحتمالية التعثر فقد تم الاعتماد على المصفوفات التي تم بناؤها لكل نوع من انواع ادوات الدين ، وتم تطبيق نسبة الخسارة بافتراض التعثر بواقع 45% .

كما تم مراعاة احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية على مدى العمر الزمني لأداة الدين بواسطة سعر الفائدة الفعال EIR .

هذا وتجدر الإشارة الى ان ادوات الدين (سندات الخزينة) على الحكومة الاردنية تم معاملتها دون خسارة ائتمانية متوقعة.

التعرضات الائتمانية على البنوك، الجهات السيادية والمؤسسات المالية

تم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال اعتماد ارصدة التعرضات الائتمانية لتحديد الرصيد عند التعثر وفيما يتعلق باحتمالية التعثر فقد تم الاعتماد على المصفوفات التي تم بناؤها للبنوك والجهات السيادية والمؤسسات المالية بحسب توزيعها الجغرافي (محليا ، اقليميا او دوليا)، وتم تطبيق نسبة الخسارة بافتراض التعثر بواقع 45%.

كما تم مراعاة احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية على مدى العمر الزمني للتعرض الائتماني بواسطة سعر الفائدة الفعال EIR .

تاسعا : محددات التغير المهم في المخاطر الائتمانية

تكون آلية انتقال الحسابات بين المراحل على مستوى العميل بحيث تكون جميع حسابات العميل ضمن نفس المرحلة.

تخضع جميع التعرضات الائتمانية/ الأدوات المالية والتي تخضع لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة الى محددات معينة كمؤشر لاعتبارها زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان ولغايات انتقال الأداة المالية/ التعرض الائتماني ما بين المراحل الثلاث فقد اعتمد البنك المنهجية التالية ضمن نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تعتبر كمؤشرات رئيسية :

كما تم الاعتماد على معدلات التغير السنوية في نسب البطالة لكل من القطاعات / المناطق الجغرافية التالية:

للتعرضات الممنوحة لقطاع التجزئة / الافراد:

1. الاردن | Jordan
2. فلسطين | Palestine
3. قبرص | Cyprus
4. الشركة التابعة | الشركة الاهلية للتمويل الأصغر

احد عشر: حاكمية تطبيق المعيار الدولي

تعتبر الحاكمية المؤسسية احدى متطلبات الادارة الحديثة في الشركات، حيث تعتبر احدى العناصر المهمة في تحديد المسؤوليات والعلاقات بين كافة الاطراف بوضوح لتحقيق رؤية واهداف البنك .كما تعتبر احدى الوسائل لتوفير الادوات والوسائل السليمة والمناسبة لمجلس الادارة والادارة التنفيذية العليا للوصول الى تحقيق الاهداف الاستراتيجية وضمان وجود بيئة عمل رقابية فاعلة .

ويتبنى البنك الالتزام بتعليمات الحاكمية المؤسسية بما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الاردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها لجنة بازل بهذا الخصوص. وبما يحقق حاكمية تنفيذ المعيار الدولي ، وفيما يلي مسؤوليات مجلس الادارة والادارة التنفيذية العليا ووحدة العمل المشاركة لضمان حاكمية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية.

مسؤوليات مجلس الادارة

- تحديد الاهداف الاستراتيجية للبنك وتوجيه الادارة التنفيذية لإعداد الاستراتيجيات لتحقيق الاهداف واعتمادها واعتماد خطط العمل التي تتماشى مع هذه الاستراتيجيات.
- تقييم البنية التحتية الحالية واتخاذ القرارات بشأن التغييرات او التحسينات المطلوبة لضمان اداء احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بما يتماشى مع التشريعات ذات العلاقة.
- التأكد ومن خلال اللجان المبنقة عن المجلس للإشراف على الادارة التنفيذية العليا من توفر انظمة ضبط ورقابة داخلية، توفر سياسات وخطط واجراءات عمل لدى البنك والتحقق من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة بما يغطي نشاط تطبيق المعيار الدولي
- اتخاذ الاجراءات الكفيلة لضمان الرقابة الفاعلة على التطبيق السليم للمعيار وحماية الانظمة المستخدمة في التطبيق.
- التأكد من قيام الوحدات الرقابية (ادارة المخاطر وادارة التدقيق الداخلي) بكافة الاجراءات والاعمال اللازمة للتأكد من صحة وسلامة النهجيات والانظمة المستخدمة في اطار تطبيق المعيار وتوفير الدعم اللازم
- اعتماد نماذج الاعمال التي يتم من خلالها تحديد اهداف واسس واقتناء وتصنيف الادوات المالية.
- اعتماد السياسات والاجراءات المناسبة المتعلقة بتطبيق المعيار والحالات الاستثنائية على مخرجات الانظمة وأن تحدد جهة مستقلة تكون صاحبة الصلاحية في اتخاذ القرار في الاستثناء أو التعديل وأن تعرض هذه الحالات على مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المبنقة عنه والحصول على موافقته.
- التأكد من وجود أنظمة تصنيف ائتمانية داخلية وأنظمة آلية لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

مسؤوليات الادارة التنفيذية

- توفير البنية التحتية المناسبة وتقديم التوصيات بشأن التغييرات او التحسينات المطلوبة التي تساعد على تطبيق المعيار بشكل دقيق وشمولي بحيث تتضمن كادر مؤهل، قاعدة بيانات كافية من حيث الدقة والشمولية و نظام معلومات اداري مناسب.
- مراجعة الانظمة والسياسات والاجراءات واية معايير اخرى ذات العلاقة وبيان مدى وملاءمتها لتطبيق المعيار.
- توزيع المهام والمسؤوليات وضمان تشاركية جميع وحدات العمل ذات العلاقة في عملية التطبيق السليم للمعيار المحاسبي الدولي.
- متابعة التقارير الدورية المتعلقة بنتائج احتساب وتطبيق المعيار، والوقوف على اثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي على الوضع المالي للبنك من الاطار الكمي والنوعي.
- تحديد الاجراءات التصحيحية المعتمدة من قبل مجلس الادارة.
- حماية الانظمة المستخدمة في عملية التطبيق.
- عكس اثر تطبيق المعيار على الاستراتيجية وسياسات التسعير.

المتغير	معايير الانتقال للمرحلة الثانية	معايير الانتقال للمرحلة الثالثة
التغير في التصنيف الائتماني لأداة الدين / التعرض الائتماني	• تخفيض التصنيف الائتماني للتعرض الائتماني / أداة الدين بمقدار درجتين على نظام التصنيف الائتماني الداخلي. • الانخفاض الجوهري الفعلي أو المتوقع للتصنيف الائتماني الخارجي للتعرض الائتماني/ أداة الدين.	• الحسابات التي انطبق عليها التعريف كديون متعثرة/غير منتظمة. • حالات الإفلاس أو إعلان وضع تحت التصفية للشركات.
ديون غير مصنفة ائتمانياً	عدم وجود تصنيف ائتماني للتعرض الائتماني / أداة الدين التي تخضع لعملية التصنيف الائتماني الداخلي.	• درجة التصنيف الائتماني الداخلي (8-9-10).
وجود مستحقات	وجود مستحقات لمدة (30) يوم فأكثر وأقل من (90) يوم.	
درجة التصنيف	درجة التصنيف الائتماني الداخلي (7).	
حالة / وضع الحساب	الحسابات التي انطبق عليها التعريف كديون تحت المراقبة.	

كما تخضع التعرضات والتي ينطبق عليها مفهوم قطاع الافراد / تعامل بطريقة قياس محفظة الافراد الى محددات معينة كمؤشر لاعتبارها زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان ولغايات انتقال التعرض الائتماني ما بين المراحل الثلاث فقد اعتمد البنك المنهجية التالية ضمن نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تعتبر كمؤشرات رئيسية :

المتغير	معايير الانتقال للمرحلة الثانية	معايير الانتقال للمرحلة الثالثة
وجود مستحقات	وجود مستحقات لمدة (30) يوم فأكثر وأقل من (90) يوم.	الحسابات التي انطبق عليها التعريف كديون متعثرة/غير منتظمة.
حالة / وضع الحساب	الحسابات التي انطبق عليها التعريف كديون تحت المراقبة.	

كما يؤخذ بعين الاعتبار المؤشرات الأخرى و التي تعتبر ملائمة لتقييم حدوث ارتفاع في مستوى مخاطر الائتمان او التي تدل على وجود حالة تعثر والتي وفي حال توفرها يتوجب ادراج المطالبات ضمن المرحلة الثانية / الثالثة وحسب ما أشار اليه المعيار رقم 9 وتعليمات البنك المركزي رقم (47/2009) للالتزام بها والأخذ بالأشد منها .

عاشرا : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المستخدمة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة

يتم الأخذ بعين الاعتبار عند قياس احتمالية التعثر PD للقطاعات المختلفة للمعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة الى الاحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات يمكن الاعتماد عليها او اجتهادات جوهريّة من قبل البنك.

حيث يتم استخدام نموذج احصائي ذو متغير اقتصادي احادي يتم فيه الاعتماد على عدة عوامل اقتصادية في التنبؤ بالاحداث المستقبلية المتوقعة والتي تتلخص في معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي GDP ومعدلات الاختلاف السنوية في نسب البطالة Un-Employment Rate لفترة 10 – 15 سنة سابقة وربطها بالتوقعات المستقبلية للمتغير الاقتصادي لل 5 سنوات القادمة لعكس اثر التغيرات على النسب المستقبلية المتوقعة لاحتماليات التعثر السنوية، حيث تم الاعتماد على معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لكل من القطاعات / المناطق الجغرافية التالية:

للتعرضات / ادوات الدين على قطاع الشركات الكبرى والشركات المتوسطة والصغيرة:

1. الاردن | Jordan
2. فلسطين | Palestine
3. قبرص | Cyprus
4. الشركة التابعة | الأهلي للتأجير التمويلي .

للتعرضات / ادوات الدين على الجهات السيادية والبنوك:

1. امريكا الشمالية | North America
2. منطقة اوربا واسيا الوسطى | Europe &Central Asia
3. المنطقة العربية | Arab World
4. شرق آسيا والمحيط الهادي | East Asia & Pacific

مسؤوليات دوائر البنك ذات العلاقة:

تخضع مهام ومسؤوليات دوائر البنك ذات العلاقة بتطبيق متطلبات المعيار الدولي حسب الاطار العام والسياسة المعتمدة داخل البنك .

الديون المجدولة:

هي الديون التي سبق وان صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة، إن الديون المجدولة خلال السنة بلغ رصيدها 8,844,909 دينار كما في 13 كانون الاول 2023 (63,349,325 دينار كما في 13 كانون الاول 2022).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد باعادة الهيكلة اعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الاقساط او اطالة عمر التسهيلات الائتمانية او تاجيل بعض الاقساط او تمديد فترة السماح ، وقد بلغ إجماليها (كما في نهاية العام 2023) 146,966,079 دينار (184,890,163 دينار خلال عام 2022).

سندات وأسناد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والاذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية قبل المخصص:

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	المجموع	
		2023	2022
		دينار	دينار
حكومية	سندات حكومية وبكفالتها	810,222,305	768,028,106
غير مصنفة	-	82,503,117	103,854,936
المجموع		892,725,422	871,883,042

ب- مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناشئة عن حدوث تغيرات في كل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية واي اداة اخرى يحتفظ بها البنك مثل المعادن، والتي يؤدي تذبذب أسعارها الى تحمل البنك لخسائر نتيجة أي مراكز مالية داخل أو خارج الميزانية.

يعتمد البنك سياسه متحفظة في ادارة هذه المخاطر حيث يتم ضبط هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات واضحة بخصوصها واعتماد سقوف للتعرض لكل نوع من انواع هذه المخاطر وتهدف سياستنا الى تخفيض هذه المخاطر الى ادني المستويات.

1 - مخاطر اسعار الفائدة:

وتمثل الخسائر الناشئة عن التقلبات التي تحدث في معدلات اسعار الفائدة في الاسواق أو الناتجة عن التغير في اسعار المنتجات الناشئة عن التغير في اسعار الفائدة، ويكون لها تأثير سلبي على ايرادات البنك وحقوق ملكيته.

كما قد تنشأ هذه المخاطر عن عدم اللوامة في تواريخ اعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات بشكل قد ينشأ عنه انخفاض في ايرادات المجموعه نتيجة لفرق التوقيت في اعادة التسعير.

تكمّن مخاطر أسعار الفائدة في أدوات الدين والمشتقات التي تتضمن أدوات دين، بالإضافة الى المشتقات الأخرى التي تكون قيمتها مرتبطة بأسعار السوق..

وبشكل عام تكون قيمة الأدوات ذات الأجل طويلة الأمد أكثر حساسية لمخاطر أسعار الفائدة من قيمة الأدوات قصيرة الأمد.

ويتم إدارة مخاطر اسعار الفائدة من قبل لجنة ادارة الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد اللجنة بتقارير فجوة اعادة تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة الى تقارير الحساسية للتغير في أسعار الفائدة، والتي تبين أن أثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.

2 - توزيع التعرضات حسب القطاعات الاقتصادية:

أ - التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية - بالصافي

البيان	2023										
	مالي	صناعة	تجارة	إنشاءات	زراعة	خدمات ومرافق عامة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	178,227,693	-	178,227,693
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	123,493,099	-	-	-	-	-	-	-	-	-	123,493,099
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	34,818,367	-	-	-	-	-	-	-	-	-	34,818,367
تسهيلات إئتمانية مباشرة	48,374,890	122,691,716	428,764,594	490,247,903	66,851,904	171,334,087	2,639,034	305,575,411	44,303,198	-	1,680,782,737
للموجودات المالية بالكلفة للطفأة	81,981,887	-	-	-	-	-	-	-	810,217,902	-	892,199,789
للموجودات الأخرى	25,477,173	-	-	-	-	-	-	-	-	-	25,477,173
الإجمالي	314,145,416	122,691,716	428,764,594	490,247,903	66,851,904	171,334,087	2,639,034	305,575,411	1,032,748,793	-	2,934,998,858
الكفالات المالية	320,180,427	-	-	-	-	-	-	-	-	-	320,180,427
الاعتمادات للسندية الصادرة والقبولات	100,141,385	-	-	-	-	-	-	-	-	-	100,141,385
الالتزامات الأخرى	440,277,276	-	-	-	-	-	-	-	-	-	440,277,276
للمجموع الكلي 2023	1,174,744,504	122,691,716	428,764,594	490,247,903	66,851,904	171,334,087	2,639,034	305,575,411	1,032,748,793	-	3,795,597,946

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2023:

البيان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
داخل المملكة	3,130,133,027	130,490,924	15,649,438	3,276,273,389
دول الشرق الأوسط الأخرى	359,286,933	10,282,492	1,206,438	370,775,863
أوروبا	108,021,120	-	-	108,021,120
آسيا*	-	-	-	-
إفريقيا	-	-	-	-
أمريكا	30,251,038	-	-	30,251,038
دول أخرى	10,276,536	-	-	10,276,536
المجموع 2023	3,637,968,654	140,773,416	16,855,876	3,795,597,946

* باستثناء دول الشرق الاوسط.

4 - التعرضات الإئتمانية التي تم تعديل تصنيفها:

أ - إجمالي التعرضات الإئتمانية التي تم تصنيفها:

31 كانون الأول 2023						البيان
المرحلة الثانية			المرحلة الثالثة			
إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	
دينار	-	-	-	-	%	
-	-	-	-	-		أرصدة لدى بنوك مركزية
-	-	-	-	-		أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-		إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
148,251,438	7,357,657	106,753,999	10,023,306	17,380,963	6,82 %	تسهيلات إئتمانية مباشرة
-	-	-	-	-		موجودات مالية بالكلفة المطفأة
-	-	-	-	-		الموجودات الأخرى
148,251,438	7,357,657	106,753,999	10,023,306	17,380,963		مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي
12,770,768	1,761,983	2,561,654	(53,353)	1,708,630	11,14 %	مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي
161,022,206	9,119,640	109,315,653	9,969,953	19,089,593		المجموع الكلي

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2023:

البيان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
مالي	1,161,522,845	11,715,979	1,505,680	1,174,744,504
صناعة	103,038,805	15,247,928	4,404,983	122,691,716
تجارة	390,745,393	34,789,706	3,229,495	428,764,594
إنشاءات	468,636,898	15,386,475	6,224,530	490,247,903
زراعة	24,046,134	42,528,669	277,101	66,851,904
خدمات ومرافق عامة	154,936,529	15,949,956	447,602	171,334,087
أسهم	2,639,034	-	-	2,639,034
أفراد	299,654,223	5,154,703	766,485	305,575,411
حكومة وقطاع عام	1,032,748,793	-	-	1,032,748,793
المجموع 2023	3,637,968,654	140,773,416	16,855,876	3,795,597,946

3 - توزيع التعرضات حسب التوزيع الجغرافي:

أ - التوزيع الكلي للتعرضات حسب المناطق الجغرافية - بالصافي:

2023								البيان
إجمالي	دول أخرى	أمريكا	إفريقيا	آسيا *	أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	داخل المملكة	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
178,227,693	-	-	-	-	750,282	39,242,048	138,235,363	أرصدة لدى البنك المركزي الأردني
123,493,099	10,276,536	30,251,038	-	-	64,017,004	18,749,320	199,201	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
34,818,367	-	-	-	-	-	-	34,818,367	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,680,782,737	-	-	-	-	22,917,912	228,260,563	1,429,604,262	تسهيلات إئتمانية مباشرة
892,199,789	-	-	-	-	17,725,000	31,960,994	842,513,795	الموجودات المالية بالكلفة المطفأة
25,477,173	-	-	-	-	240,585	1,253,050	23,983,538	الموجودات الأخرى
2,934,998,858	10,276,536	30,251,038	-	-	105,650,783	319,465,975	2,469,354,526	الاجمالي
320,180,427	-	-	-	-	625,899	10,259,105	309,295,423	الكفالات المالية
100,141,385	-	-	-	-	-	3,301,120	96,840,265	الاعتمادات المستندية الصادرة والقبولات
440,277,276	-	-	-	-	1,744,438	37,749,663	400,783,175	الإلتزامات الأخرى
3,795,597,946	10,276,536	30,251,038	-	-	108,021,120	370,775,863	3,276,273,389	المجموع 2023

5 - التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

البيان	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
دينار	دينار	
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة		
أرصدة لدى بنوك مركزية	178,227,693	142,302,225
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	123,493,099	110,803,850
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	34,818,367	-
التسهيلات الائتمانية المباشرة - بالصافي:		
للأفراد	402,404,842	372,438,800
القروض العقارية	320,855,282	319,402,770
للشركات:		
الشركات الكبرى	748,410,795	719,174,668
الشركات الصغيرة والمتوسطة	164,808,620	154,141,943
للحكومة والقطاع العام	44,303,198	30,114,465
سندات واسناد وأذونات:		
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	892,199,789	870,996,932
الموجودات الأخرى	25,477,173	19,780,154
إجمالي بنود داخل قائمة المركز المالي	2,934,998,858	2,739,155,807
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة		
كفالات	320,180,427	276,377,793
اعتمادات صادرة و قبولات	100,141,385	95,992,612
سقوف تسهيلات غير مستغلة	440,277,276	432,727,219
إجمالي بنود خارج قائمة المركز المالي	860,599,088	805,097,624
إجمالي بنود داخل وخارج قائمة المركز المالي الموحدة	3,795,597,946	3,544,253,431

الجدول أعلاه يمثل الحد الأقصى لمخاطر التعرض الائتماني للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022 دون أخذ الضمانات أو مخففات مخاطر الائتمان الأخرى بعين الاعتبار.

ب - الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:

31 كانون الأول 2023							البيان
الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها				التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			
نسبة الخسارة الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها	المجموع	المرحلة الثالثة - أفراد	المرحلة الثانية - أفراد	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثالثة	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	
%	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك مركزية
	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
	-	-	-	-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
	(158,967)	314,241	(473,208)	17,380,963	10,023,306	7,357,657	تسهيلات إئتمانية مباشرة
	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
	-	-	-	-	-	-	الموجودات الأخرى
	(158,967)	314,241	(473,208)	17,380,963	10,023,306	7,357,657	مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي
	(8,129)	2,203	(10,332)	1,708,630	(53,353)	1,761,983	مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي
	(167,096)	316,444	(483,540)	19,089,593	9,969,953	9,119,640	المجموع الكلي

ب- معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية في الشرق الأوسط وأوروبا التي تمثل الأعمال الدولية.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

داخل للملكة		خارج للملكة		للمجموع	
31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول	
2022	2023	2022	2023	2022	2023
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	103,484,751	98,640,266	16,983,130	12,910,761	120,467,881
للمصروفات الرأسمالية	14,929,503	6,926,507	1,720,111	572,493	16,649,614
مجموع الوجودات	2,795,791,668	2,627,878,967	486,616,595	434,634,326	3,282,408,263

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل إجمالي التعرضات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2023:

البيان	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الحسارة الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	اسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات واليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	178,227,693	-	-	-	-	-	-	-	178,227,693
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	123,512,215	-	-	-	-	-	-	-	123,512,215
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية	35,000,000	-	-	-	-	-	-	-	35,000,000
التسهيلات الائتمانية:	1,798,655,875	211,288,926	6,526,455	5,475,224	934,494,535	38,608,692	56,237,724	1,252,631,556	546,024,319
للأفراد	422,454,360	35,581,976	294,086	40,731	4,271,551	6,940,791	11,449	47,140,584	375,313,776
القروض العقارية	328,992,495	4,353,796	-	-	408,979,808	25,500	35,431,272	448,790,376	(119,797,881)
الشركات الكبرى	821,957,753	129,790,496	5,959,315	2,691,873	427,386,187	24,746,978	8,066,859	598,641,708	223,316,045
الشركات الصغيرة والمتوسطة	180,936,485	41,562,658	273,054	2,742,620	93,856,989	6,895,423	12,728,144	158,058,888	22,877,597
للحكومة والقطاع العام	44,314,782	-	-	-	-	-	-	-	44,314,782
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	892,725,422	-	-	-	-	-	-	-	892,725,422
للموجودات الأخرى	25,477,173	-	-	-	-	-	-	-	25,477,173
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	3,053,598,378	211,288,926	6,526,455	5,475,224	934,494,535	38,608,692	56,237,724	1,252,631,556	1,800,966,822
مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي	866,869,534	76,672,789	336,595	1,000,000	71,766,396	332,666	-	150,108,446	716,761,088
المجموع الكلي	3,920,467,912	287,961,715	6,863,050	6,475,224	1,006,260,931	38,941,358	56,237,724	1,402,740,002	2,517,727,910

39 - التحليل القطاعي

أ - معلومات عن أنشطة أعمال البنك:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء هذا القطاع والمصنفين بحسب حجم الودائع والتسهيلات بموجب التعليمات والسياسات القائمة في البنك وبما يتناسب مع تعليمات الجهات الرقابية.
- حسابات الشركات الكبرى : يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء هذا القطاع والمصنفين بحسب حجم الودائع والتسهيلات بموجب التعليمات والسياسات القائمة في البنك وبما يتناسب مع تعليمات الجهات الرقابية.
- إدارة الاستثمارات والخزينة والعملات الاجنبية : يشمل هذا القطاع استثمارات البنك المحلية والاجنبية والمقيدة بالقيمة العادلة بالإضافة الى خدمات التجارة بالعملات الاجنبية و خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك والاستثمارات طويلة الأجل بالكلفة المطفأة والمحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- أخرى: يشمل هذا القطاع كافة الحسابات غير المدرجة ضمن القطاعات أعلاه ومثال ذلك حقوق المساهمين والاستثمارات في الشركات الخليفة والممتلكات والمعدات والادارة العامة والادارات المساندة.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك:

البيان	الافراد	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	الخزينة والاستثمارات	أخرى	المجموع	
						2022	2023
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
اجمالي الدخل	48,292,618	26,868,912	41,757,053	2,084,320	1,464,978	120,467,881	111,551,027
(مخصص) الخسائر الائتمانية المتوقعة	915,998	(2,227,559)	(11,774,982)	204,573	-	(12,881,970)	(7,518,884)
نتائج أعمال القطاع	49,208,616	24,641,353	29,982,071	2,288,893	1,464,978	107,585,911	104,032,143
مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	-	(73,279,728)	(73,481,607)
مخصص تدني هبوط عقارات مستملكة	-	-	-	-	-	(1,457,000)	(363,072)
مخصصات أخرى	-	-	-	-	-	(677,067)	(1,838,033)
الربح للسنة قبل الضرائب	49,208,616	24,641,353	29,982,071	2,288,893	1,464,978	32,172,116	28,349,431
ضريبة الدخل						(13,579,632)	(11,449,589)
الربح للسنة						18,592,484	16,899,842
مصاريف رأسمالية						16,649,614	7,499,000
استهلاكات واطفاءات						10,069,304	10,633,425
معلومات اخرى							
موجودات القطاع	710,781,639	178,866,632	829,199,631	1,318,177,654	116,882,262	3,153,907,818	2,936,349,619
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	-	128,500,445	126,163,674
مجموع الموجودات	710,781,639	178,866,632	829,199,631	1,318,177,654	245,382,707	3,282,408,263	3,062,513,293
مطلوبات القطاع	1,259,065,296	450,544,752	767,153,123	280,736,953	142,575,326	2,900,075,450	2,685,530,035
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	-	48,485,627	46,635,430
مجموع المطلوبات	1,259,065,296	450,544,752	767,153,123	280,736,953	191,060,953	2,948,561,077	2,732,165,465

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل اجمالي التعرضات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2022:

البيان	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسارة الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	اسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات واليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	142,302,225	-	-	-	-	-	-	-	142,302,225
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	111,008,600	-	-	-	-	-	-	-	111,008,600
التسهيلات الائتمانية:	1,699,710,784	189,987,825	7,215,174	5,609,502	924,879,676	40,372,753	46,425,398	1,214,490,328	485,220,456
للأفراد	391,228,643	36,992,006	307,989	53,134	4,144,019	5,510,882	48,018	47,056,048	344,172,595
القروض العقارية	329,799,397	2,358,560	-	-	568,172,037	110,556	35,637,627	606,278,780	(276,479,383)
الشركات الكبرى	780,766,651	110,961,945	6,698,197	2,758,508	255,444,818	24,393,240	2,580,257	402,836,965	377,929,686
الشركات الصغيرة والمتوسطة	167,798,688	39,675,314	208,988	2,797,860	97,118,802	10,358,075	8,159,496	158,318,535	9,480,153
للحكومة والقطاع العام	30,117,405	-	-	-	-	-	-	-	30,117,405
موجودات مالية بالكلفة المطفاة	871,883,042	-	-	-	-	-	-	-	871,883,042
الموجودات الأخرى	19,780,154	-	-	-	-	-	-	-	19,780,154
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	2,844,684,805	189,987,825	7,215,174	5,609,502	924,879,676	40,372,753	46,425,398	1,214,490,328	1,630,194,477
مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي	811,208,165	62,544,704	286,783	1,000,000	62,463,717	429,876	-	126,725,080	684,483,085
المجموع الكلي	3,655,892,970	252,532,529	7,501,957	6,609,502	987,343,393	40,802,629	46,425,398	1,341,215,408	2,314,677,562

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل اجمالي التعرضات الائتمانية المدرجة ضمن المرحلة الثالثة
كما في 31 كانون الأول 2023:

البيان	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسارة الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	اسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات واليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية:	106,753,999	2,946,514	-	883,250	33,914,886	21,255,170	368,373	59,368,193	47,385,806
للأفراد	18,871,077	19,595	-	40,731	313,254	428,482	11,449	813,511	18,057,566
القروض العقارية	11,138,825	8,414	-	-	9,512,830	13,500	55,814	9,590,558	1,548,267
الشركات الكبرى	60,926,750	2,764,058	-	18,011	14,416,031	20,201,514	249,557	37,649,171	23,277,579
الشركات الصغيرة والمتوسطة	15,817,347	154,447	-	824,508	9,672,771	611,674	51,553	11,314,953	4,502,394
للحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات مالية بالكلفة المطفاة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	106,753,999	2,946,514	-	883,250	33,914,886	21,255,170	368,373	59,368,193	47,385,806
مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي	2,561,654	1,657,535	-	-	1,332,556	124,020	-	3,114,111	(552,457)
المجموع الكلي	109,315,653	4,604,049	-	883,250	35,247,442	21,379,190	368,373	62,482,304	46,833,349

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل اجمالي التعرضات الائتمانية المدرجة ضمن المرحلة الثالثة كما في 31 كانون الأول 2022:

البيان	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسارة الائتمانية المتوقعة
		تأمينات نقدية	اسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات واليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية:	109,309,465	2,983,150	831,411	750,770	41,863,214	21,507,113	362,860	68,298,518	41,010,947
للأفراد	16,641,481	74,171	-	52,614	750,219	486,257	48,018	1,411,279	15,230,202
القروض العقارية	14,574,109	37,796	-	-	12,868,280	12,842	30,035	12,948,953	1,625,156
الشركات الكبرى	64,409,126	2,661,426	831,411	25,898	19,399,173	20,159,161	248,601	43,325,670	21,083,456
الشركات الصغيرة والمتوسطة	13,684,749	209,757	-	672,258	8,845,542	848,853	36,206	10,612,616	3,072,133
للحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع التعرضات لبنود داخل قائمة المركز المالي	109,309,465	2,983,150	831,411	750,770	41,863,214	21,507,113	362,860	68,298,518	41,010,947
مجموع التعرضات لبنود خارج قائمة المركز المالي	2,753,091	1,677,711	-	-	1,683,580	253,020	-	3,614,311	(861,220)
المجموع الكلي	112,062,556	4,660,861	831,411	750,770	43,546,794	21,760,133	362,860	71,912,829	40,149,727

ج - مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناتجة عن تغيير أسعار السوق بشكل يؤثر على أرباح البنك او على حقوق الملكية فيه ويشمل هذا التعريف التغير في أسعار صرف العملات وأسعار الأسهم بالإضافة الى أسعار الفائدة.

يعتمد البنك سياسه متحفظة في ادارة هذه المخاطر حيث يتم ضبط هذه المخاطر من خلال اعتماد سياسات واضحة بخصوصها واعتماد سقف للتعرض لكل نوع من انواع هذه المخاطر وتهدف سياستنا الى تخفيض هذه المخاطر الى ادني المستويات.

1 - مخاطر أسعار الفائدة:

يعتمد البنك في إدارة مخاطر أسعار الفائدة على سياسة متحفظة حيث ان معظم موجودات ومطلوبات البنك قابله لاعاده التسعير في المدى القصير مما يحد من اثر التغير في أسعار الفائدة على أرباح البنك او على أسعار موجوداته واستثماراته .

تتم ادارة مخاطر أسعار الفائدة من قبل لجنة ادارة الموجودات والمطلوبات حيث يتم تزويد هذه اللجنة بتقارير فجوه اعاده تسعير الفائدة بشكل دوري بالإضافة الى تقارير الحساسية للتغير في أسعار الفائدة التي يتم إعدادها لكل عمله على حده حيث يتضح من هذه التقارير ان اثر هذه المخاطر ضمن الحد الأدنى.

للعام 2023			
العملمة	التغير(زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	الاثر على حقوق الملكية
		دينار	دينار
دولار امريكي	1 %	31,226	-
يورو	1 %	6,398	-
جنيه استرليي	1 %	1,045	-
ين ياباني	1 %	95	-
عملات اخرى	1 %	(33,334)	-
العملمة	التغير(نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	الاثر على حقوق الملكية
		دينار	دينار
دولار امريكي	1 %	(31,226)	-
يورو	1 %	(6,398)	-
جنيه استرليي	1 %	(1,045)	-
ين ياباني	1 %	(95)	-
عملات اخرى	1 %	33,334	-
للعام 2022			
العملمة	التغير(زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	الاثر على حقوق الملكية
		دينار	دينار
دولار امريكي	1 %	114,141	-
يورو	1 %	310	-
جنيه استرليي	1 %	663	-
ين ياباني	1 %	(14)	-
عملات اخرى	1 %	(13,770)	-
العملمة	التغير(نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	الاثر على حقوق الملكية
		دينار	دينار
دولار امريكي	1 %	(114,141)	-
يورو	1 %	(310)	-
جنيه استرليي	1 %	(663)	-
ين ياباني	1 %	14	-
عملات اخرى	1 %	13,770	-

ج - مخاطر السيولة:

تعمل المجموعه بشكل مستمر على توسيع قاعدة المودعين لديه وتنويع مصادر الأموال بهدف الحفاظ على استقرارها حيث يحرص على الحفاظ على مستوى السيولة ضمن حدود واضحة تضمن تخفيض مخاطر السيولة لادنى مستوى ممكن.

وتقوم ايضا سياستنا في إدارة مخاطر السيولة على الاحتفاظ بسقوف لدى البنوك المراسلة تضمن سهوله وصولنا الى السيولة بالسرعة والكلفة المقبولتين في حالة حدوث اي طلب غير متوقع على السيولة.

ولقياس مستويات السيولة القائمة لدى المجموعه نقوم بإعداد جدول الاستحقاق بشكل دوري للتأكد من بقاء مستويات السيولة ضمن المستوى المقبول بالإضافة الى احتساب نسب السيوله بشكل يومي للتأكد من الالتزام بالتطلبات الرقابية والسياسات الداخلية , كما يتم تحديد وقياس آثار سيناريوهات ضاغطة على محفظة البنك للتأكد من قابلية البنك على تصدي اضطرابات وتقلبات الأسواق المالية.

تقوم دائرة الخزينة بإدارة السيولة لدى البنك في ضوء سياسة السيولة المقره من قبل لجنه إدارة الموجودات والمطلوبات وتقوم برفع تقارير دورية للجنه حول إداراتها للسيوله , بالإضافة الى ذلك يتم الرقابة على مستويات السيولة والالتزام بالتعليمات الداخلية في إدارتها من قبل إدارة المخاطر.

39/ ج - مخاطر السيولة:

أولاً : يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصوصة) على أساس الفترة المتبقية للإستحقاق التعاقد بتاريخ القوائم المالية:

أقل من شهر	من شهر لغاية 3 شهور	من 3 شهور الى 6 شهور	من 6 شهور الى سنة	من سنة الى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
كما في 31 كانون الأول 2023							
المطلوبات							
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	123,138,704	-	-	12,682,042	-	-	135,820,746
ودائع عملاء	326,696,410	1,206,731,973	329,178,651	224,925,744	134,839,793	-	2,222,372,571
تأمينات نقدية	3,983,390	9,521,417	12,656,742	21,259,770	297,060,945	-	344,482,264
أموال مقترضة	5,053,742	1,052,860	1,869,531	49,483,562	48,460,148	58,417,360	164,337,203
قروض مسانده	-	-	-	-	-	20,275,205	20,275,205
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	4,652,002	4,652,002
مخصص ضريبة الدخل	2,996,580	-	7,344,772	-	-	2,880,653	13,222,005
التزامات عقود تأجير	-	-	-	-	-	9,919,590	9,919,590
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	33,479,491
المجموع	461,868,826	1,217,306,250	351,049,696	295,669,076	493,042,928	78,692,565	2,948,561,077
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	480,982,135	133,047,118	140,420,076	339,505,022	753,467,173	1,171,907,167	3,282,408,263

2 - مخاطر العملات:

تقوم سياسة البنك على التحوط الكامل لمخاطر العملات حيث لا يتم الاحتفاظ بمراكز مفتوحة بالعملات الأجنبية إلا ضمن الحدود الدنيا وحسب سياسة واضحة تقوم على الحد من حساسية أرباح البنك للتغيرات في أسعار العملة، كما يتم وضع سقوف للمراكز المفتوحة لكل عملة على حدة ولإجمالي العملات وتقييم هذه المراكز على أساس يومي للتقليل من مخاطر أسعار صرف العملات الى حدودها الدنيا .

العملة	التغير (زيادة) في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
للعام 2023			
دولار أمريكي	-	-	-
يورو	5	40,966	-
جنيه استرليي	5	(572)	-
ين ياباني	5	397	-
عملات أخرى	5	(24,424)	-
للعام 2022			
دولار أمريكي	-	-	-
يورو	5	1,836	-
جنيه استرليي	5	(48)	-
ين ياباني	5	(29)	-
عملات أخرى	5	5,760	-

في حال انخفاض سعر صرف العملات بمقدار 5% فانه سيكون له نفس الأثر المالي اعلاه مع عكس الاشارة.

3 - مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

وهو خطر انخفاض القيمة العادلة للمحفظة الاستثمارية للاسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الأسهم وتغير قيمة الأسهم منفردة.

للعام 2023	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
السوق	%	دينار	دينار
سوق عمان المالي	5	-	506,432
للعام 2022			
السوق	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
سوق عمان المالي	%	دينار	دينار
	5	-	522,496

- مخاطر أسعار الأسهم:

يتبع مجلس الإدارة سياسة محددة في تنويع الاستثمارات في الأسهم تستند الى التنويع القطاعي والجغرافي، وينسب محدد سلفاً، يتم مراقبتها بصورة يومية كما أن هذه السياسة توصي عادة بالاستثمار في الأسهم المدرجة ضمن الأسواق العالمية ذات السمعة الجيدة، والتي تتمتع بنسبة سيولة عالية لمواجهة اية مخاطر قد تنشأ.

أقل من شهر	من شهر	من 3 شهور	من 6 شهور	من سنة الى 3 سنوات	اكتر من 3 سنوات	بدون استحقاق	اللمجوع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
كما في 31 كانون الأول 2022							
المطلوبات							
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	85,203,615	30,737,667	309,877	-	984,377	-	117,235,536
ودائع عملاء	270,380,843	992,187,988	313,025,337	301,452,105	158,398,739	-	2,035,445,012
تأمينات نقدية	7,593,407	18,229,509	17,171,260	25,219,895	247,613,600	14,045,711	329,873,382
أموال مقترضة	16,691,077	16,049,355	11,336,009	15,068,988	62,678,857	43,197,149	165,021,435
قروض مسانده	-	-	-	-	-	20,402,226	20,402,226
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	5,141,770	5,141,770
مخصص ضريبة الدخل	2,372,907	-	6,734,539	-	-	1,764,391	10,871,837
التزامات عقود تأجير	-	-	-	-	-	10,477,672	10,477,672
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	37,696,595	37,696,595
المجموع	382,241,849	1,057,204,519	348,577,022	341,740,988	469,675,573	77,645,086	2,732,165,465
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	349,936,600	155,196,182	121,867,707	358,411,433	677,689,333	1,138,918,613	3,062,513,293

فجوة إعادة تسعير الفائدة:

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب

ان حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

فجوة إعادة تسعير الفائدة							
أقل من شهر	من شهر	من 3 شهور	من 6 شهور	من سنة الى 3 سنوات	اكتر من 3 سنوات	عناصر بدون فائدة	اللمجوع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
2023							
الموجودات:							
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	55,000,000	-	-	-	-	10,635,000	263,246,931
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	62,494,381	109,639	-	-	-	-	123,493,099
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	17,926,227	16,892,140	-	34,818,367
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	19,742,486	93,254,476	115,282,778	213,952,063	263,734,708	960,639,932	1,680,782,737
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-	-	39,753,290
موجودات مالية بالتكلفة للطفاة	64,667,096	33,000,470	22,838,074	106,897,440	464,371,890	200,424,819	892,199,789
موجودات حق إستخدام	-	-	-	-	-	-	9,857,063
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	-	90,842,701
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	2,512,533
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	16,401,308
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	128,500,445
اجمالي الموجودات	201,903,963	126,364,585	138,120,852	338,775,730	744,998,738	1,171,699,751	3,282,408,263
المطلوبات:							
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	122,352,893	-	-	-	12,682,042	-	135,034,935
ودائع عملاء	325,223,141	605,686,654	327,180,330	222,433,790	133,762,228	-	2,208,601,883
تأمينات نقدية	3,983,390	9,521,417	12,656,742	21,256,025	297,060,919	-	344,478,493
أموال مقترضة	5,053,742	1,052,860	1,869,531	49,483,562	48,460,148	58,246,699	164,166,542
القروض المساندة	-	-	-	-	-	20,000,000	20,000,000
مخصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	4,652,002
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	13,222,005
التزامات عقود تأجير	-	-	-	-	-	-	9,919,590
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	48,485,627
اجمالي المطلوبات	456,613,166	616,260,931	341,706,603	293,173,377	491,965,337	78,246,699	2,948,561,077
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(254,709,203)	(489,896,346)	(203,585,751)	45,602,353	253,033,401	1,093,453,052	333,847,186
2022							
اجمالي الموجودات	130,532,863	154,615,109	121,194,178	356,788,116	673,724,950	1,129,760,164	3,062,513,293
اجمالي المطلوبات	376,135,591	545,578,342	340,048,965	341,299,423	467,367,552	77,242,860	2,732,165,465
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(245,602,728)	(390,963,233)	(218,854,787)	15,488,693	206,357,398	1,052,517,304	330,347,828

ثانياً : بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:

لغاية سنة	أكثر من سنة ولغاية 5 سنوات	المجموع
دينار	دينار	دينار
كما في 31 كانون الأول 2023		
الإعتمادات والقبولات *	144,744,299	155,989,075
السقوف غير المستغلة	442,232,407	442,232,407
الكفالات	252,328,238	323,854,032
المجموع	839,304,944	922,075,514
كما في 31 كانون الأول 2022		
الإعتمادات والقبولات *	126,856,377	128,720,167
السقوف غير المستغلة	434,551,114	434,551,114
الكفالات	230,676,779	280,226,628
المجموع	792,084,270	843,497,909

* تتضمن إعتمادات واردة بحوالي 55 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (32 مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2022).

40 - ادارة رأس المال

أ- تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022 بناء على مقررات لجنة بازل III حيث يتكون رأس المال التنظيمي للبنك من رأس المال الأساسي للاسهام العادية (CET1) ورأس المال الإضافي والشريحة الثانية Tier 2 .

ب- متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال للاسهام العادية

تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني بأن يكون الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال يساوي 12 %، وللبنوك التي تواجه مخاطر خارجية يكون الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال 14 %، ويتم تصنيف البنوك الى 5 فئات أفضلها التي معدلها يساوي 14 % فأكثر.

ج- كيفية تحقيق اهداف إدارة رأس المال

تتمثل إدارة رأس المال في التوظيف الامثل لمصادر الاموال بهدف تحقيق أعلى عائد ممكن على رأس المال وضمن منظومة حدود المخاطر المقبولة و المعتمدة من قبل مجلس إدارة مع المحافظة على الحد الأدنى المطلوب بحسب القوانين والانظمة حيث يقوم البنك باتباع سياسة مبنية على السعي لتخفيض تكلفة الأموال Cost of Fund إلى أدنى حد ممكن من خلال إيجاد مصادر أموال قليلة الكلفة والعمل على زيادة قاعدة العملاء والتوظيف الامثل لهذه المصادر في توظيفات مقبولة للمخاطر لتحقيق أعلى عائد ممكن على رأس المال.

د- كفاية رأس المال

يهدف البنك من إدارة راس المال الى تحقيق الاهداف التالية:

- التوافق مع متطلبات البنك المركزي المتعلقة برأس المال.
- المحافظة على قدرة البنك بالاستمرارية.
- الاحتفاظ بقاعدة راس مال قوية لدعم النمو والتطور في أعمال البنك.

يتم مراقبة كفاية راس المال من قبل إدارة البنك وتزويد البنك المركزي بالمعلومات المطلوبة حول كفاية راس المال ربعياً.

حسب تعليمات البنك المركزي الحد الأدنى لمعدل كفاية راس المال يساوي 12 %، وللبنوك التي لها مواجهات خارجية يكون الحد الأدنى لمعدل كفاية راس المال 14 %، ويتم تصنيف البنوك الى 5 فئات أفضلها التي معدلها يساوي 14 % فأكثر.

يقوم البنك بادارة هيكلة راس المال واجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء التغيرات في ظروف العمل، هذا ولم يقيم البنك بأية تعديلات على الاهداف والسياسات والاجراءات المتعلقة بهيكلة راس المال خلال السنة.

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليي	ين ياباني	أخرى	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
كما في 31 كانون الاول 2023					
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	39,381,344	3,521,191	447,747	-	56,649,377
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	50,495,835	31,382,678	15,375,524	2,559,291	23,417,865
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	280,404,594	3,258,325	(22,596)	-	90,302,838
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	65,909	327,380	-	-	-
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	126,548,523	3,868,141	-	-	-
موجودات حق الاستخدام	13,555	-	-	-	-
موجودات ثابتة - بالصافي	597,021	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	7,625	-	-	-	-
موجودات اخرى	2,620,029	133,025	2,090	(1,863)	4,356,440
مجموع الموجودات	500,134,435	42,490,740	15,802,765	2,557,428	174,726,520
المطلوبات					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	24,926,112	557,981	3,280,244	-	6,890,085
ودائع العملاء	403,411,011	37,967,528	12,230,180	485,733	152,366,693
تأمينات نقدية	65,358,182	2,865,050	185,750	2,064,030	13,296,952
مخصصات متنوعة	75,190	-	-	-	-
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	1,149,714
التزامات عقود الاجار	12,405	-	-	-	-
مطلوبات اخرى	3,194,230	280,855	118,021	(278)	1,511,562
مجموع المطلوبات	496,977,130	41,671,414	15,814,195	2,549,485	175,215,006
صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحدة	3,157,305	819,326	(11,430)	7,943	(488,486)
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	189,172,395	29,532,234	1,477,597	9,086,572	19,481,002
كما في 31 كانون الاول 2022					
اجمالي الموجودات	481,169,935	52,964,239	14,963,521	611,578	127,925,892
اجمالي المطلوبات	469,850,777	52,927,529	14,964,475	612,158	127,810,701
صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحدة	11,319,158	36,710	(954)	(580)	115,191
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	237,924,336	22,334,695	1,580,380	3,534,450	124,842,645

نسبة تغطية السيولة (LCR):

البيان	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
	بآلاف الدنانير الأردنية	
إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة بعد التعديلات	1,048,905	936,511
صافي التدفقات النقدية الخارجة	544,865	441,130
نسبة تغطية السيولة (LCR)	%192,5	%212,2
تبلغ نسبة تغطية السيولة حسب متوسط نهاية كل شهر للمجموعة البنكية	%189,5	%198,8

41 - تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لإستردادها أو تسويتها:

لغاية سنة	اكثـر من سنة	المجموع
دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2023		
الموجودات:		
نقد وارصدة لدى بنوك مركزية	252,611,931	263,246,931
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	123,493,099	123,493,099
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	17,926,227	34,818,367
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	456,408,097	1,680,782,737
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	39,753,290
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	830,246,966	892,199,789
موجودات حق إستخدام	-	9,857,063
ممتلكات ومعدات	-	90,842,701
موجودات غير ملموسة	-	2,512,533
موجودات ضريبية مؤجلة	-	16,401,308
موجودات اخرى	-	128,500,445
اجمالي الموجودات	1,680,686,320	3,282,408,263
المطلوبات:		
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	122,352,893	135,034,935
ودائع العملاء	2,074,839,655	2,208,601,883
تأمينات نقدية	47,417,574	344,478,493
اموال مقترضة	57,459,695	164,166,542
قروض مساندة	-	20,000,000
مخصصات متنوعة	-	4,652,002
مخصص ضريبة الدخل	2,996,580	13,222,005
التزامات عقود تأجير	-	9,919,590
مطلوبات اخرى	-	48,485,627
اجمالي المطلوبات	2,305,066,397	2,948,561,077
الصافي	(624,380,077)	333,847,186

يقوم البنك بإدارة رأس المال بشكل يضمن استمرارية عملياته التشغيلية وتحقيق أعلى عائد ممكن على حقوق الملكية، ويتكون رأس المال كما عرفته اتفاقية بازل III كما هو مبين في الجدول التالي:

البيان	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
	بآلاف الدنانير الأردنية	
حقوق حملة الأسهم العادية		
رأس المال المكتتب به (الدفوع)	200,655	200,655
الأرباح المدورة	48,028	48,344
التغير التراكم في القيمة العادلة	(4,869)	(5,871)
الاحتياطي القانوني	70,593	67,780
الاحتياطي الاختياري	15,762	15,762
احتياطيات أخرى	3,678	3,678
إجمالي رأس المال الأساسي للأسهم العادية	333,847	330,348
التعديلات الرقابية (الطروحات من رأس المال)		
الشهرة والموجودات غير الملموسة	(2,513)	(4,928)
الارباح المقترح توزيعها	(16,052)	(16,052)
المخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي الأردني	(4,550)	(4,790)
الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والشركات المالية وشركات التأمين	(2,425)	(3,100)
الاستثمارات المؤثرة التي تزيد عن 10 %	-	-
موجودات ضريبية مؤجلة	(16,401)	(16,014)
صافي حقوق حملة الأسهم العادية	291,906	285,464
رأس المال الإضافي	-	-
صافي رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى من رأس المال Tier 1)	291,906	285,464
الشريحة الثانية من رأس المال Tier 2		
المخصصات المطلوبة مقابل التعرضات الائتمانية في المرحلة الأولى	12,161	11,845
قرض مساند *	20,000	20,000
إجمالي رأس المال المساند	32,161	31,845
رأس المال التنظيمي	324,067	317,309
مجموع الموجودات المرجحة بالخاطر	2,144,863	2,031,800
نسبة كفاية رأس المال حملة الاسهم العادية (CET 1)	%13,61	%14,05
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي	%15,11	%15,62

*قام البنك خلال عام 2022 بإصدار إسناد قرض بقيمة 20 مليون دينار لمدة (7) سنوات وبسعر فائدة إعادة الخصم لدى البنك المركزي مضاف إليها هامش 1,75 % بهدف تحسين نسبة كفاية رأس المال.

*قام البنك خلال شهر تشرين الأول 2017 بإصدار أسناد قرض بقيمة 25 مليون دينار لمدة (6) سنوات وبسعر فائدة إعادة الخصم لدى البنك المركزي مضاف إليها هامش 2 % بهدف تحسين نسبة كفاية رأس المال وتم اطفائها خلال عام 2022.

بلغت الكلفة التقديرية لاستكمال المشروع تحت التنفيذ الخاص بمبنى الإدارة العامة الجديد حوالي 28 مليون دينار ومن المتوقع الانتهاء منه في نهاية العام 2025 وتكلفة اجمالية 32 مليون دينار

43 - حسابات مدارة لصالح الغير

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

البيان	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
	دينار	دينار
حسابات مدارة لصالح الغير	9,976,007	8,556,962

44 - القضايا المقامة على البنك

بلغ مجموع القضايا المقامة على البنك 2,975,514 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (2,463,894 دينار كما في 31 كانون الأول 2022) , وبرأي الإدارة والمستشار القانوني للبنك فانه لن يترتب على البنك التزامات تفوق المخصص المأخوذ لها والبالغ 315,549 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 (253,424 دينار كما في 31 كانون الأول 2022).

بلغت قيمة القضايا المقامة من البنك على الغير كما في 31 كانون الأول 2023 حوالي 310 مليون دينار , ولا تزال هذه القضايا منظورة لدى المحاكم المختصة ولا يوجد لها أثر مالي على البنك.

45 - مستويات القيمة العادلة

أ - الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك والمحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

ان بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية , والجداول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة):

البيان	القيمة العادلة		مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير للمموسة والقيمة العادلة
	31 كانون الاول 2023	31 كانون الاول 2022				
	دينار	دينار				
الموجودات المالية						
موجودات مالية بالقيمة العادلة						
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:						
اسهم متوفر لها اسعار سوقية	10,128,630	10,449,929	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
اسهم غير متوفر لها اسعار سوقية	29,624,660	27,285,721	المستوى الثالث	عن طريق استخدام طريقة حقوق الملكية وحسب آخر معلومات مالية متوفرة	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	39,753,290	37,735,650				
مجموع الموجودات المالية بالقيمة العادلة	39,753,290	37,735,650				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الاول والمستوى الثاني خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022.

لغاية سنة	اكثر من سنة	المجموع	
دينار	دينار	دينار	
31 كانون الأول 2022			
الموجودات:			
نقد وارصدة لدى بنوك مركزية	197,805,151	10,635,000	208,440,151
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	110,803,850	-	110,803,850
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	408,154,939	1,187,117,707	1,595,272,646
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	37,735,650	37,735,650
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	738,720,197	132,276,735	870,996,932
موجودات حق إستخدام	-	10,582,187	10,582,187
ممتلكات ومعدات	-	81,575,718	81,575,718
موجودات غير ملموسة	-	4,928,612	4,928,612
موجودات ضريبية مؤجلة	-	16,013,873	16,013,873
موجودات اخرى	-	126,163,674	126,163,674
اجمالي الموجودات	1,455,484,137	1,607,029,156	3,062,513,293
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	115,894,382	984,377	116,878,759
ودائع العملاء	1,871,174,462	156,484,004	2,027,658,466
تأمينات نقدية	65,148,291	264,725,065	329,873,356
اموال مقترضة	59,145,429	105,482,746	164,628,175
قروض مساندة	-	20,000,000	20,000,000
مخصصات متنوعة	-	5,141,770	5,141,770
مخصص ضريبة الدخل	2,372,907	8,498,930	10,871,837
التزامات عقود تأجير	-	10,477,672	10,477,672
مطلوبات اخرى	-	46,635,430	46,635,430
اجمالي المطلوبات	2,113,735,471	618,429,994	2,732,165,465
الصافي	(658,251,334)	988,599,162	330,347,828

42 - إرتباطات والتزامات محتملة

إن تفاصيل هذا البند كما يلي:

البيان	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
	دينار	دينار
اعتمادات:		
اعتمادات صادرة	64,157,083	65,501,271
اعتمادات واردة	55,205,980	32,289,744
قبولات	36,626,012	30,929,152
كفالات:		
- دفع	148,461,621	132,196,322
- حسن تنفيذ	128,018,290	113,101,666
- أخرى	47,374,121	34,928,640
سقوف تسهيلات إئتمانية غير مستغلة	442,232,407	434,551,114
المجموع	922,075,514	843,497,909

ب - الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك وغير المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الجدول ادناه اننا نعتقد ان القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية الموحدة للبنك تقارب قيمتها العادلة:

البيان	31 كانون الاول 2023	31 كانون الاول 2022	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	مستوى القيمة العادلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	
موجودات مالية غير محددة بالقيمة العادلة					
ودائع لاجل وخاضعة لاشعار وشهادات ايداع لدى البنك المركزي	65,635,000	65,545,925	32,762,000	32,774,670	المستوى الثاني
أرصدة حسابات جارية وودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	123,493,099	124,181,292	110,803,850	110,834,515	المستوى الثاني
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالكلفة الطفاة	1,680,782,737	1,691,577,568	1,595,272,646	1,603,388,258	المستوى الثاني
موجودات مالية اخرى بالكلفة الطفاة	892,199,789	905,283,571	870,996,932	881,653,247	المستوى الاول والثاني
موجودات مستملكة مقابل دين	71,853,453	82,561,273	81,285,040	98,269,749	
مجموع الموجودات المالية غير محددة بالقيمة العادلة	2,833,964,078	2,869,149,629	2,691,120,468	2,726,920,439	
مطلوبات مالية غير محددة بالقيمة العادلة					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	135,034,935	135,820,746	116,878,759	117,092,382	المستوى الثاني
ودائع عملاء	2,208,601,883	2,222,372,571	2,027,658,466	2,036,689,676	المستوى الثاني
تامينات نقدية	344,478,493	344,482,264	329,873,356	329,877,693	المستوى الثاني
أموال مقترضة	164,166,542	164,337,203	164,628,175	164,805,999	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات المالية غير محددة بالقيمة العادلة	2,852,281,853	2,867,012,784	2,639,038,756	2,648,465,750	

للبنود المبينة اعلاه تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الائتمان لدى الاطراف التي يتم التعامل معها.

46 - أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للعام 2022 لتناسب مع تصنيف أرقام العام 2023 ولم ينتج عنها أي تعديل لنتائج أعمال السنة السابقة.

تطبيق أهلي انفس...

الطريقة الأمثل للبقاء على تواصل دائم مع الأسواق المالية العالمية، واتخاذ كافة قرارات التداول بكل سرعة وسهولة.

اقرارات مجلس الإدارة

- يقر مجلس إدارة شركة البنك الأهلي الأردني المساهمة العامة المحدودة، وحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خال السنة المالية القادمة 2024.
- يقر مجلس الإدارة بمسؤوليته عن اعداد البيانات المالية وتوفير نظام ضبط ورقابة داخلية فعال.
- يقر كل عضو من أعضاء مجلس إدارة شركة البنك الأهلي الأردني بأنه لم يحصل على أية منافع من خلال عضويته في البنك ولم يفصح عنها سواء كانت تلك المنافع مادية أو عينية وسواء كانت له/ها شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة بهم خلال السنة المالية 2023.



سعد نبيل يوسف العشر
رئيس مجلس الإدارة



محمد موسى داود " محمد عيسى"
نائب رئيس مجلس الإدارة



نديم يوسف عيسى العشر
عضو مجلس الإدارة



مجد محمد عبدالكريم شويكة
ممثل شركة المستثمر الأردني
عضو مجلس الإدارة



عماد يوسف عيسى العشر
ممثل شركة معشر للاستثمارات والتجارة
عضو مجلس الإدارة



رفيق صالح عيسى العشر
ممثل شركة رجائي العشر وإخوانه
عضو مجلس الإدارة



معالي الدكتور
طارق محمد خليل حموري
عضو مجلس الإدارة



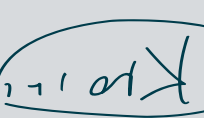
آلان فؤاد طانيوس ونا
ممثل بنك بيلوس / لبنان
عضو مجلس الإدارة



مؤنس عمر سليم عبد العال
ممثل المؤسسة العامة
للضمان الاجتماعي
عضو مجلس الإدارة



يزن منذر جريس حدادين
عضو مجلس الإدارة



خليل صفوان خليل الساكت
عضو مجلس الإدارة



كريم توفيق أمين فعووار
عضو مجلس الإدارة



باسم بن محمود بن زهدي ملحس
عضو مجلس الإدارة

إقرار بصحة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي

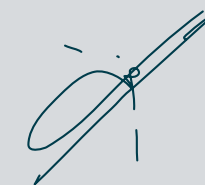
- نقر نحن الموقعين أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي للبنك عن العام 2023



سعد نبيل يوسف العشر
رئيس مجلس الإدارة



الدكتور احمد عوض عبدالحليم الحسين
الرئيس التنفيذي/ المدير العام



ضرار شبلي خلف حدادين
مدير الإدارة المالية

دليل الحوكمة المؤسسية



المقدمة وهدف الدليل

يهدف البنك الأهلي الأردني إلى ضمان وجود نهج ثابت يشجع على إرساء بيئة عمل ضمن اطار حوكمي فعال يتسم بالشفافية ضمن اطار الازدهار المشترك المؤسسي مع أصحاب المصلحة المبينين فيه (العملاء، المساهمون، الموردون و الشركاء، المجتمع ، الموظفون، والجهات الرقابية)، حيث يؤمن البنك الأهلي الأردني بأن ممارسات الحوكمة الرشيدة تعزز مبادئ العدالة والشفافية القائمة على المسؤولية والمساءلة والفصل في المهام ضمن اطار حوكمي متكامل، كما أنها تمنح القدرة على تطوير وتنفيذ استراتيجية مستدامة طويلة المدى تهدف الى تقديم قيمة مضافة لجميع أصحاب المصلحة، بدلا من مجرد تحسين الأهداف قصيرة المدى. وحيث أن مجلس الإدارة يمثل جميع المساهمين فإن أهمية الحوكمة المؤسسية في البنك تنطلق من أنها توفر أساسا وقواعد للتطوير والأداء المؤسسي المستقبلي بهدف دعم وتعزيز الثقة في البنك كوعاء استثماري لأموال المودعين والمساهمين من جهة وتمكينه من المساهمة بكفاءة ونجاح في تطوير الجهاز المصرفي الذي يعتبر بدوره ركنا أساسيا من أركان التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية. كما انه وضمن التطورات التي يشهدها البنك على صعيد الاستدامة ومسؤوليتنا تجاه البيئة والمجتمع والحوكمة، يعزز الهدف الرئيسي لوضع النظرة العامة بخصوص الحوكمة مع التزامنا بتعزيز وتطبيق أفضل الممارسات الى جانب التشريعات واجبة التطبيق.

وعليه فقد قرر مجلس الإدارة في البنك الأهلي الأردني تبني الالتزام بتعليمات الحوكمة المؤسسية ضمن دليل الحوكمة المؤسسية (والذي سيشار اليه فيما بعد بـ **”الدليل“**) والذي تم إعداده بما يتوافق و تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم (2023/2) إضافة الى تعليمات البنك المركزي الأردني الذي تبني توصيات لجنة بازل حول الحوكمة المؤسسية، إضافة لتطبيق متطلبات وتعليمات الجهات الرقابية في الأردن للمجموعة بشكل عام ومتطلبات الجهات الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها البنك. كما ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحوكمة المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي والأطر التشريعية والقانونية الناطمة لأعمال البنك والمجموعة والذي يتم مراجعته وتحديثه كلما اقتضت الحاجة

نطاق التطبيق

يطبق هذا الدليل على مستوى المجموعة بشكل يتماشى وتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك وهيكل المجموعة مع بيان ومعرفة الروابط والعلاقات ما بين الوحدات والبنك (الشركة الأم) ومدى كفاية الحوكمة المؤسسية ضمن المجموعة والتأكد من وجود سياسات وآليات مناسبة لنشاط ومخاطر المجموعة وكيانها مع مراعاة التعليمات الصادرة بهذا الشأن عن البنوك المركزية و/أو الجهات الرقابية و/أو الدول التي تتواجد فيها الشركات التابعة والفروع الخارجية وتحديد العلاقة ضمن مصفوفة العلاقة المعتمدة لدى البنك وتعتبر جزء لا يتجزأ من هذا الدليل الخاص بمجموعة البنك وفي حال حصول تعارض فيتم إبلاغ مجلس الإدارة لأخذ موافقة البنك المركزي لمعالجة ذلك.

تعتبر المقدمة والأجزاء التالية جزءا لا يتجزأ من الدليل وتقرأ معه كوحدة واحدة:

الجزء الأول: أحكام وبنود الدليل وما ينبثق عنها.

الجزء الثاني: مصفوفة العلاقة ما بين الدوائر الرقابية في البنك الأهلي الأردني وأعضاء المجموعة (الفروع الخارجية والشركات التابعة)

الإطار القانوني ومصادر إعداد الدليل

تم إعداد هذا الدليل اعتمادا على تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي الأردني رقم (2023/2) والتعاميم النافذة بخصوصه بعد موافقته مع أحكام قانوني البنوك والشركات الأردنيين النافذين وأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك كما تم الاستناد بالإطار العام الى تعليمات لجنة بازل بخصوص الحوكمة وقانون هيئة الأوراق المالية والتعليمات الصادرة بمقتضاه وقانون سوق عمان المالي والأنظمة الصادرة بمقتضاه، إضافة الى المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS

التعريفات

يكون للعبارات والكلمات الواردة في الدليل المعاني المحددة لها أدناه ما لم تدل القرينة أو السياق على غير ذلك

البنك المركزي	البنك المركزي الأردني.
الجهات الرقابية	الجهات الرقابية والتشريعية المشرفة على أعمال المجموعة مثل البنك المركزي الأردني و البنك المركزي القبرصي وسلطة النقد الفلسطينية وهيئة الأوراق المالية ومراقبة الشركات ومن في حكمها
البنك	البنك الأهلي الأردني
مجموعة البنك / المجموعة	مجموعة البنك الأهلي الأردني المتمثل بالإدارة العامة وفروع الأردن والفروع الخارجية (فرع قبرص وفروع فلسطين) والشركات التابعة/ المملوكة بالكامل من البنك
المجلس / مجلس الادارة	مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني
الحوكمة المؤسسية	النظام الذي يوجه ويدار به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والتزام البنك بالتشريعات النافذة وسياسات البنك الداخلية.
الملاءمة	توفر متطلبات محددة تتعلق بالأمانة والنزاهة والسمعة والكفاءة والمؤهلات بما يتوافق مع المتطلبات الواردة في هذا الدليل في الأشخاص المرشحين لعضوية مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية العليا.
عضو مجلس الإدارة	عضو مجلس الإدارة المنتخب من قبل الهيئة العامة سواء كان طبيعيا أو اعتباريا والمستوفي لشروط الملاءمة
ممثل عضو مجلس الإدارة	ممثل عضو مجلس الإدارة المعين من قبل العضو والمستوفي لشروط الملاءمة
العضو المستقل	عضو مجلس الإدارة من غير المساهمين الرئيسيين وممن لا يكون تحت سيطرة أي منهم ومن ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية، والذي تتوفر فيه الشروط المبينة في البند 4 من الفصل الرابع من هذا الدليل.
الإدارة التنفيذية العليا	تشمل مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعد المدير العام أو مساعد المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير التسهيلات ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال بالإضافة لأي موظف في البنك يتمتع بنفس الدرجة الوظيفية وله سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين و/أو يرتبط وظيفيا مباشرة بالمدير العام.
المساهم الرئيسي	الشخص المسيطر على ما لا يقل عن نسبة (5%) أو أكثر من رأسمال البنك بشكل مباشر أو غير مباشر.
الموقع الاستشاري	الموقع الذي يكون بين شاغله وبين البنك عقد أو اتفاق لتقديم خدمات استشارية مؤقتة، أو بموجب عقد سنوي.
نموذج/ اطار الازدهار المشترك المؤسسي	الإطار الذي يتم تطويره ضمن استراتيجية البنك والذي يركز على أصحاب المصلحة، من أجل تقديم قيمة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة بطريقة مسؤولة ومتوازنة ومستدامة تحقق الازدهار للجميع، وتمهد الطريق لنوع جديد من الرأسمالية الواعية التي أصبحت واجبا أخلاقيا على البشرية في القرن الحادي والعشرين.
أصحاب المصلحة Stakeholders	أي ذو مصلحة في البنك مثل المودعين أو المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو الجهات الرقابية المعنية ولغايات هذا الدليل والسياسات الخاصة بالبنك والمجموعة فهي تعني الفئات التي تم تحديدها وفق نموذج / اطار الازدهار المشترك المؤسسي المستدام الخاص بالبنك وللمتمثل بما يلي: المساهمون، العملاء، الموظفون، المجتمع، الجهات الرقابية، الموردون والشركاء
المدقق الخارجي	يشمل مكتب التدقيق، الشركاء في مكتب التدقيق، وأعضاء فريق التدقيق.
مكتب التدقيق	المكتب الذي يزاول فريق التدقيق المهنة من خلاله والمسجل لدى دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة والتموين كشركة مدنية لمزاولة المهنة وفقا للتشريعات النافذة.

الفصل الثاني: مجلس الإدارة واللجان

2- تشكيلة اللجان

تراعي تشكيلة اللجان ما يلي:

أ- يقوم المجلس بتشكيل لجان من بين أعضائه، واعتماد ميثاق لكل لجنة يتضمن كحد أدنى تشكيلة اللجنة ومهامها وصلاحياتها ودورية ونصاب اجتماعاتها وتسمية أمين سر لكل لجنة وتحديد مسؤولياته بما في ذلك تدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشاريع قرارات اللجنة بصورة دقيقة، وعلى هذه اللجان أن تقوم برفع تقارير دورية إلى المجلس، كما وأن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس ككل من تحمل مسؤولياته.

ب- يشكل المجلس اللجان التالية كحد أدنى (لجنة الحوكمة المؤسسية، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الامتثال، لجنة التدقيق، لجنة الترشيح والمكافآت).

ج- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان المذكورة في الفقرة ب /أحكام هذا البند.

د- يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس علماً بأن اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة هي:

- لجنة الحوكمة المؤسسية.
- لجنة التدقيق.
- لجنة الترشيح و المكافآت.
- لجنة إدارة المخاطر
- لجنة الامتثال.
- لجنة تسهيلات المجلس.
- لجنة الاستراتيجيات و حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

هـ- يحظر تشكيل أي لجنة لها أي صلاحيات تنفيذية باستثناء لجنة التسهيلات النصوص عليها في هذا الدليل ويحظر أن يتم تفويض أي من صلاحيات أي لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس لأي سلطة أخرى.

و- لا يجوز أن يقل عدد الأعضاء ونصاب اجتماع أي لجنة عن (3) أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة، كما لا يجوز اللجوء لتسمية عضو بديل في اجتماع أي لجنة حال غياب الأصل.

ز- يجب مراعاة أن يكون من ضمن أعضاء مجلس الإدارة من هو مؤهل لعضوية لجنة التدقيق والتي تتطلب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية في الحاسبة أو المالية أو من حملة الشهادات المهنية في هذين المجالين، ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات الحاسبة أو المالية أو التدقيق الخارجي أو التدقيق الداخلي أو الأعمال المصرفية.

1- تشكيلة مجلس الإدارة

تراعي تشكيلة مجلس الإدارة ما يلي:

أ- أن لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن أحد عشر عضوا يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة للبنك لفترة أربع سنوات مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني وتلك المتعلقة بالتصويت النسبي ومحدداته حسب الأصول.

ب- لا يجوز لرئيس أو عضو المجلس الجمع بين منصبه وأي موقع تنفيذي أو أي موقع يشارك بموجبه في إدارة العمل اليومي للبنك أو أي موقع استشاري في البنك ويراعى أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين وعلى أن لا يقل عددهم عن أربعة أعضاء.

ج- يتم انتخاب المجلس من قبل الهيئة العامة بالاقتراع السري وفقاً لأحكام قانون الشركات. ويقوم بمهام ومسؤوليات إدارة أعمال البنك لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ انتخابه ويتم الاضطلاع بدليل وميثاق المجلس وعضو مجلس الادارة بهذا الخصوص ومعايير الملاءمة عند اختيار الأعضاء بحسب سياسة ملائمة أعضاء مجلس الادارة المعتمدة والشروط الواردة في الفصل الرابع /أولاً أدناه (الملاءمة) من هذا الدليل إضافة إلى مصفوفة القدرات والمؤهلات المحفوظة لدى أمانة سر المجلس والتي يتم تحديثها كلما دعت الحاجة كتخطيط تعاقب استباقي حسب الأصول ويطبق أحكام قانون الشركات النافذ عند شغور مركز عضو المجلس وعلى أن يتم مراعاة اخذ عدم ممانعة البنك المركزي على تعيين الشاغر وبان يتم عرض تعيين العضو على أول اجتماع هيئة عامة. كما يقوم مجلس الإدارة بانتخاب رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء المجلس وتعيين المفوضين بالتوقيع وتعيين أمين السر ووفق ما هو مبين في الدليل.

د- يستمر المجلس القائم في إدارة شؤون البنك حتى يتم انتخاب مجلس جديد وعلى أن يتم ذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء دورة المجلس القديم.

هـ- يجب أن يراعى تنوع وتكامل المهارات والخبرات بين أعضاء المجلس بحيث تقدم نطاقاً عريضاً من الرؤى ووجهات النظر وبما ينسجم مع حجم البنك وطبيعة نشاطه واستراتيجيته.

و- يجب الفصل بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام.

الشريك المجاز في مكتب التدقيق المسؤول عن مهمة التدقيق وعن التقرير الصادر نيابة عن مكتب التدقيق والذي يمتلك الخبرة والمؤهلات العلمية والشهادة المهنية التي تؤهله للتوقيع على تقرير التدقيق.

التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك ICAAP

عملية مستقبلية لتقييم مدى كفاية راس المال لكافة عناصر المخاطر الكمية التي تتضمن مخاطر الدعامة الأولى (الائتمان، السوق، التشغيل) ومخاطر الدعامة الثانية (السيولة، الفائدة في الحفظة البنكية، التركزات الائتمانية، الاستراتيجية، السمعة ودورة الأعمال) وعناصر المخاطر النوعية التي تتضمن (الحوكمة المؤسسية، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي وإجراءات الضبط والرقابة الداخلية) التي من الممكن أن يتعرض لها البنك سواء أكانت ضمن المخاطر المتوقعة أو غير المتوقعة.

اختبارات الأوضاع الضاغطة

مجموعة من السيناريوهات الافتراضية التي تغطي كافة أنواع المخاطر (الائتمان، السوق، التشغيل، التركزات، السيولة) تهدف الى تقييم قدرة البنك على الاستمرار في ظل الأوضاع الطبيعية والأوضاع الضاغطة من خلال تقييم حجم الخسائر غير المتوقعة التي يمكن أن يتعرض لها البنك وتأثيرها على الأرباح والخسائر، الوضع المالي للبنك، الخطة الاستراتيجية، خطط الطوارئ.

وثيقة المخاطر المقبولة

الوثيقة التي تحدد فيها المستويات المقبولة من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك على مستوى كافة الأنشطة البنكية.

مخاطر الامتثال

مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية، أو الخسائر المادية، أو مخاطر السمعة التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.

تعليمات الحوكمة المؤسسية تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم (2023/2)

الفصل الاول: اطار الازدهار المؤسسي المشترك ضمن الاطار الحوكمي

تم اعتماد إطار “الازدهار المشترك” الخاص بالبنك الأهلي الأردني ضمن إطار حوكمي من أجل تقديم قيمة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة بطريقة مسؤولة ومتوازنة ومستدامة تحقق الازدهار للجميع، وتمهد الطريق لنوع جديد من الرأسمالية الواعية التي نعتقد أنها أصبحت واجبا أخلاقيا على البشرية في القرن الحادي والعشرين. وقد تم تطوير هذا الإطار ضمن استراتيجية البنك الأهلي الأردني ومبادئ الحوكمة الرشيدة، ليصبح “الازدهار المؤسسي المشترك”، حيث يشارك جميع أصحاب المصلحة من المساهمين، والعملاء، والموظفين، والجهات الرقابية، والشركاء والموردين، والبيئة والمجتمع المحلي في تحقيق هدف ذي قيمة مضافة محورية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتوفير إمكانية الوصول إلى المعرفة والمساواة الاجتماعية وفق نهج الاستدامة التي تبنها البنك.وللوصول الى الأهداف المرجوة فان البنك الأهلي الأردني يؤمن بان الحوكمة المؤسسية تركز على المبادئ الرئيسية المتمثلة بالعدالة والشفافية والمسؤولية والمساءلة والرقابة.

وقد جاء إطار الازدهار المشترك ليحدد أصحاب المصلحة وفق ما يلي:

المساهمون
العملاء
الموظفون
المجتمع والبيئة
الجهات الرقابية
الموردون والشركاء

3- تنظيم أعمال المجلس واللجان والاجتماعات

أ- يجب أن لا تقل اجتماعات مجلس الإدارة عن ست اجتماعات في السنة.

ب- يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه أو بناء على طلب خطي من ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع فإذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة لاجتماع المجلس خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه نسخة الطلب فللأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للاعتماد.

ج- مع مراعاة نصاب لجنة التسهيلات والمكون من أربع أعضاء والوارد في البند (3/هـ) أدناه من هذا الفصل، لا يجوز أن يقل نصاب اجتماع أي لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس عن 3 أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة، كما لا يجوز اللجوء لتسمية عضو بديل في اجتماع أي لجنة حال غياب الأصيل.

د- تصدر قرارات المجلس واللجان بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ممن يحق لهم التصويت على مواضيع الاجتماع المطروحة وعند تساوي الأصوات بخصوص الموضوع المطروح يرجح الرأي الذي يسأده رئيس الجلسة.

هـ- يكون النصاب القانوني لاجتماعات لجنة تسهيلات المجلس بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد أعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم.

و- مع مراعاة أحكام البند 5 من الفصل الثاني (مهام أمين السر) من هذا الدليل، يجوز لأعضاء المجلس حضور اجتماعاته واجتماعات لجانه وجاهيا أو بصورة مدمجة وجاهيا ومرثيا أو بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي على أن يصادق رئيس المجلس وأمين السر على محضر اجتماع المجلس ونصابه القانوني ورئيس اللجنة وأمين السر على محضر اجتماع اللجنة ونصابه القانوني في حال أي من الحضور المرئي.

ز- يتم تسليم كافة أعضاء المجلس جدول أعمال أي اجتماع خلال المدة المحددة في الميثاق الخاص بالمجلس/اللجان ووفق آلية عقد الاجتماع المعتمدة، و يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي ستتم مناقشتها في الاجتماع ونتائج متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس سابقا، ويكون التسليم بواسطة أمين السر.

4- أمين السر

يقوم المجلس بتعيين أمين السر وإنهاء خدماته وتحديد مكافأته والذي يقوم إلى جانب عمله كحلقة وصل ما بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في كافة الأمور وتلك المتعلقة بشؤون الحوكمة المؤسسية كضابط ارتباط الحوكمة المؤسسية وعلى أن يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة اليه و يكون أمين سر مجلس الإدارة هو أمين سر لجنة التدقيق وباقي اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ومسؤولا عما يلي:

أ- ترتيب وإعداد وتحديد مواعيد واجتماعات المجلس واللجان بالتنسيق مع رئيس المجلس/ اللجنة المعنية، والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.

ب- يقوم أمين سر مجلس الإدارة /اللجان بحضور جميع اجتماعات المجلس واللجان وتدوين محاضر الاجتماعات بصورة دقيقة وكاملة وأية تحفظات أثرت من قبل أي عضو وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس وتوصيات أو قرارات اللجان حسب واقع الحال، وتحفظ جميع سجلات ومحاضر الاجتماعات وقراراته بعهدة أمين سر مجلس الإدارة.

ج- التأكد من توقيع أعضاء المجلس/ اللجنة على محاضر وقرارات الاجتماعات.

د- متابعة تنفيذ القرارات المتخذة، ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.

هـ- حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة بصورة خطية أو الكترونية ومناسبة.

و- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات النوي إصدارها تتوافق مع التشريعات بما فيها الصادرة عن البنك المركزي.

ز- تبليغ ومتابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة واللجان ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.

ح- التأكد من اتباع أعضاء المجلس واللجان للإجراءات الخاصة بالمجلس واللجنة المعنية.

ط- التحضير لاجتماعات الهيئة العامة وكافة الأمور المتعلقة به وحضور الاجتماع.

ي- الإشراف على أعمال أمانة سر المجلس والوحدات التنظيمية داخلها خصوصا فيما يتعلق بشؤون المجلس واللجان وشؤون الحوكمة المؤسسية والقيام بكافة الأمور المتعلقة بالمجلس واللجان وفق أدلة وإجراءات أمانه السر.

ك- المصادقة على إقرارات أعضاء مجلس الإدارة وتزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.

5- مهام مجلس الادارة

يقوم عضو مجلس الإدارة بأداء المهام وفقا لمبدأ واجب الرعاية وواجب الولاء وواجب الصراحة والإفصاح في جميع الأوقات وضمن الإطار الحوكمي المعتمد.

أولا: على كل عضو من أعضاء المجلس الاضطلاع بما يلي كحد أدنى:

أ- معرفة كافية بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله.

ب- حضور اجتماعات المجلس، واجتماعات لجانه واجتماعات الهيئة العامة وحسب المقتضى.

ج- تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة، هذا وعلى لجنة الترشيح والمكافآت إيجاد منهجية واضحة للتحقق من ذلك بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/ هيئات/ منظمات...إلخ.

ثانيا: على رئيس المجلس أن يضطلع بما يلي كحد أدنى:

أ- الحرص على إقامة علاقة بناءه بين المجلس والإدارة التنفيذية العليا للبنك.

ب- التشجيع على إبداء الرأي حول القضايا التي يتم بحثها بشكل عام وتلك التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، ويشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.

ج- مناقشة القضايا الاستراتيجية والمهمة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.

د- التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها، واستلامهم جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.

هـ- التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس والأعضاء كدليل وكتيب متكامل يشمل كافة الأمور المنصوص عليها في عقد التأسيس والنظام الأساسي وقانون الشركات الى جانب هذا الدليل.

و- التأكد من تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس بما فيها تعليمات الحوكمة، وكتيب يوضح حقوق العضو ومهامه، ومهام أمين السر.

ز- على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلبا على ملاءمة أي من أعضائه وكذلك على ملاءمة الممثل للشخص الاعتباري.

ح- التأكد من تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.

ل- يجب أن يتاح لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، وتسهيل قيامهم بالمهام الموكلة إليهم، مع التأكيد على عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية العليا إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.

م- يقوم أمين السر بتسليم الأعضاء جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع.

ن- يقوم رئيس المجلس وبمساعدة أمين السر للبنك والمستشار القانوني/ مدير الدائرة بالتداول مع أي عضو جديد حول مهام المجلس وخاصة ما يتعلق بالتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.

س- التعاون مع رئيس المجلس لتزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس بما فيها تعليمات الحوكمة، وكتيب يوضح حقوق العضو ومهامه، ومهام أمين سر المجلس سواء ورقيا أو الكترونيا والعمل على تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب بالتنسيق مع رئيس المجلس.

ع- التعاون مع رئيس المجلس لتلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خراتهم وتعلمهم المستمر وحضور برنامج التوجيه والدورات المتخصصة وورش العمل وبالتنسيق مع الجهة المعنية.

ف- يقوم أمين السر ومع مراعاة أحكام البند (4/ج) من هذا الفصل بالمصادقة على محضر اجتماع المجلس/ اللجنة ونصابه القانوني مع رئيس المجلس/الجلسة/ اللجنة.

ص- تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية العليا وفق النماذج المعتمدة عند حدوث أي تعديل وتزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة (بما فيها التابعة للتابعة) داخل المملكة وخارجها، وفق النماذج المعتمدة عند حدوث أي تعديل.

ح- ضمان وجود نظم معلومات إدارية كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.

ط- التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحوكمة المؤسسية لعملائه من الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم مخاطر العميل بنقاط الضعف والقوة تبعاً لمستوى الحوكمة المؤسسية لديه.

ي- وفق ما ورد في البند (8) من الفصل الثامن من هذا الدليل، على المجلس أن يضع سياسة تتضمن مسؤولية البنك تجاه حماية البيئة وحماية المجتمع ESG Policy على أن تتضمن إفصاحات البنك في تقريره السنوي و/أو ضمن تقرير الاستدامة للمبادرات التي ينتهجها البنك بهذا الخصوص وبحد أدنى:

- مبادرات اجتماعية في حماية البيئة والصحة والتعليم.
- مبادرات اجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة.
- تشجيع التمويل المتوسط والأصغر.
- المشاركة في المبادرات ذات القيمة الاقتصادية المضافة للمجتمع.

ك- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الرئيسيين من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الرئيسيين، وأن تستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطاتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

ل- اعتماد الهيكل التنظيمي العام للبنك البنك وبحيث يتم تزويد البنك المركزي بالهيكل التنظيمي العام عند إجراء أي تعديل عليه مع توضيح لذلك التعديل، مع مراعاة أن يتضمن الهيكل التنظيمي العام بحد أدنى ما يلي:

- المجلس ولجانه.
- الإدارة التنفيذية ولجانه.
- دوائر منفصلة لإدارة المخاطر، والامتثال، والتدقيق الداخلي وبشكل يمكنها من القيام بمهامها باستقلالية تامة بما في ذلك عدم ممارستها أعمال تنفيذية، وبحيث يتم إظهار ارتباطها بخط متصل مع اللجنة المختصة وبخط متقطع مع المدير العام.
- وحدات لا تشارك في الأعمال التنفيذية مثل موظفي مراجعة الائتمان والمكتب الوسطي (Middle Office).

-الشركات التابعة والفروع الخارجية.

كما يقوم المجلس وتبعاً لتوصية اللجنة الرقابية المختصة باعتماد الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بالدوائر الرقابية.

م- وفق ما ورد في نطاق تطبيق هذا الدليل، يقوم المجلس باعتماد الاستراتيجية والسياسات العامة للمجموعة، واعتماد دليل الحوكمة المؤسسية على مستوى المجموعة بشكل يتماشى مع تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك وهيكل المجموعة لتطبيقه على كامل المجموعة وبحيث يضمن أن تكون سياسات الشركات التابعة متماشية مع تعليمات الحوكمة المؤسسية ما أمكن، مع مراعاة التعليمات الصادرة بهذا الشأن عن الجهات الرقابية للدول المتواجدة فيها الشركات التابعة، والفروع الخارجية والإحاطة بهيكل المجموعة وخاصة ذات الهياكل المعقدة، وذلك من خلال معرفة الروابط والعلاقات ما بين الوحدات والشركة الأم، ومدى كفاية الحوكمة المؤسسية ضمن المجموعة مع اللوامة بين استراتيجيات وسياسات الحوكمة المؤسسية للشركة الأم و تعليمات الحوكمة المؤسسية أو أي تعليمات يصدرها البنك المركزي أو الجهات الرقابية الأخرى ذات العلاقة وتحديد العلاقة ضمن مصفوفة معتمدة وتعتبر جزء لا يتجزأ من هذا الدليل الخاص بمجموعة البنك. وفي حال حصول تعارض يقوم البنك بأخذ موافقة البنك المركزي المسبقة لمعالجة ذلك.

ط- التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني/ مدير الدائرة القانونية وأمين السر حول مهام المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.

ي- تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه، بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو، على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:

- البنية التنظيمية للبنك، والحوكمة المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني.
- الأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياساته المعتمدة.
- الأوضاع المالية للبنك.
- هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.

ثالثاً: يقوم المجلس بالمهام التالية:

أ- الإشراف على الإدارة التنفيذية واعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أدائها لتحقيق الأهداف المؤسسية، والتأكد من سلامة كافة عمليات البنك.

ب- تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، واعتمادها، وكذلك اعتماد خطط عمل تتماشى معها. وعلى مستوى المجموعة (يتم عرض الاستراتيجيات على المجلس في نهاية العام ووفق الإجراءات المتبعة).

ج- التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته تتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، وأنه يتم مراجعتها بانتظام.

د- تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداري البنك.

هـ- يتحمل المجلس مسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله، ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية فيه، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك الأنشطة المسندة لجهات خارجية.

و- مع مراعاة حكم البند (ثانياً/11) من الفصل الرابع، على المجلس وبناء على توصية اللجنة المختصة الموافقة على تعيين كل من المدير العام ومدير التدقيق الداخلي ومدير إدارة المخاطر ومدير الامتثال وقبول استقالاتهم أو إنهاء خدماتهم.

ز- اعتماد استراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون لدى المجلس معرفة مناسبة ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.

6- اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

اولاً: لجنة الحوكمة المؤسسية

تشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس، ولرئيس اللجنة دعوة أي موظف من موظفي الإدارة التنفيذية العليا لحضور اجتماعاتها (بدون حق التصويت) وتتولى هذه اللجنة المهام التالية:

أ- تعمل اللجنة وفقاً لميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة ودورية الاجتماع المنصوص عليها في الميثاق والمهام الواردة فيها.

ب- الإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية واعتماده من المجلس، وبحيث يعبر هذا الدليل عن نظرة البنك الخاصة للحوكمة المؤسسية من حيث مفهومها وأهميتها ومبادئها الأساسية وبشكل يتوافق بحد أدنى مع التشريعات النافذة وبما يكفل تحقيق أفضل الممارسات في هذا المجال وعلى أن يتم تحديثه كلما دعت الحاجة لذلك.

ج- تزويد البنك المركزي بكتاب موقع من كافة أعضاء اللجنة يؤكد توافق الدليل مع تعليمات الحوكمة المؤسسية خلال شهرين من تاريخ إجراء أي تعديل.

د- التحقق من تصويب الملاحظات الواردة في تقرير دائرة التدقيق الداخلي - أو أي جهة أخرى ذات علاقة - فيما يتعلق بالترام البنك بدليل الحوكمة المؤسسية

هـ- إبلاغ البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوزات لأحكام ومتطلبات تعليمات الحوكمة المؤسسية

و- ترفع اللجنة تقارير دورية الى المجلس

ز- أية مهام أخرى ترد في ميثاق اللجنة ويتم اعتمادها حسب الأصول والتي تقع ضمن مهام اللجنة وفق التشريعات النافذة.

ثانياً: لجنة التدقيق

في الاطار العام تتولى اللجنة القيام بمهامها على مستوى المجموعة البنكية لدى البنك الأهلي الأردني وبما يتوافق مع مصفوفة العلاقة المعتمدة بين البنك وأعضاء المجموعة (الفروع الخارجية والشركات التابعة) لضمان اتخاذ كافة الإجراءات الواجبة لتوحيد اطار الحوكمة والمخاطر والامتثال (GRC) والالتزام مع متطلبات الجهات الرقابية.

مع مراعاة ما ورد في قانون البنوك، يجب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين وأن لا يكون رئيس اللجنة رئيساً لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس أو عضواً في لجنة تسهيلات المجلس، كما لا يجوز أن تضم

رئيس المجلس، و يدعى مدير دائرة التدقيق الداخلي في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها أن تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة وحضور الموضوع ذو العلاقة بالمسألة (دون حق التصويت) ، وتتولى هذه اللجنة المهام التالية ووفق ما هو منصوص عليه في ميثاق اللجنة المعتمد:

أ- تعمل اللجنة وفقاً لميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة ودورية الاجتماع المنصوص عليها في الميثاق وعلى أن تكون مرة كل ثلاثة اشهر على الأقل وكلما دعت الحاجة من رئيسها ولجنة صلاحية الحصول على أي معلومة من الإدارة التنفيذية مباشرة أو من خلال مدير التدقيق الداخلي كما للجنة الحق باستدعاء أي إداري لحضور أي من اجتماعاتها.

ن- تحديد العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس، وأن لا يمنح صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.

س- تعيين أمين سر للمجلس وإنهاء خدماته وتحديد مكافآته، وبحيث تشمل مهامه ما ورد في البند 5 من الفصل الثاني.

ع- يجب أن يتاح لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، وتسهيل قيامهم بالمهام الموكلة إليهم، مع التأكيد على عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية العليا إلا من خلال الدوائر التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.

ف- اتخاذ إجراءات العناية الواجبة لدي البت في أي من المسائل التي تخص أعمال البنك ومراعاة الأسس السليمة للوصول الى القرار المتخذ حول ذلك وبما يكفل القيام بمهامه بأعلى مستويات المهنية.

ص- الالتزام بمهام المجلس فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية ووفق ما ورد في الفصل الثامن من هذا الدليل.

ق- تشكيل لجان من بين أعضائه، واعتماد ميثاق لكل لجنة ووفق ما ورد في البند (3) من الفصل الثاني من هذا الدليل، علماً بأن وجود اللجان لا يعفي المجلس ككل من تحمل مسؤولياته.

ر- اعتماد دليل الحوكمة المؤسسية.

ش- التوصية للهيئة العامة بخصوص المدقق الخارجي مع مراعاة دور لجنة التدقيق ووفق ما ورد في هذا الدليل والفصل المتعلق بالمدقق الخارجي

ت- اعتماد سياسة تقييم أداء ومنح مكافآت مالية لإداري البنك

ث- اعتماد الموازنة السنوية المعدة من الإدارة التنفيذية والاطلاع على تقارير أداء الدورية المرفوعة للمجلس تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقدّر وأسبابه لاتخاذ الإجراء اللازم.

خ- اعتماد ميثاق السلوك المهني المعد من الإدارة التنفيذية مع مراعاة ما ورد في أحكام البند (4) من الفصل السابع من هذا الدليل ويقوم المجلس بالتحقق من أنه قد تم تعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك.

ذ- التحقق من أن المدير العام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية، كما على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح وتقوم بتنفيذ السياسات والإجراءات المعتمدة بموضوعية.

ض- الموافقة عند تعيين/ نقل/ ترقية/ تكليف أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك مع مراعاة الأحكام الواردة في الفصل الرابع/ثانياً من هذا الدليل.

ب- مع مراعاة ما ورد في قانون البنوك بخصوص مهام وصلاحيات اللجنة، فإن عليها القيام بمراجعة الأمور التالية:

- نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي في البنك والمجموعة
- القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرى على البيانات المالية للبنك.
- أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في مجموعة البنك.

ج- وفق ما ورد في البند (2/و) من الفصل السادس من هذا الدليل، تقوم اللجنة بتقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله وأتعابه وأي شروط تتعلق بالتعاقد معه بما في ذلك أي أعمال أخرى تنوي اللجنة تكليفه بها، بالإضافة إلى تقييم استقلاليته.

د- تقوم اللجنة بالاجتماع (اجتماعات منفصلة) مع كل من المدقق الخارجي ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال مرة واحدة على الأقل في السنة دون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.

هـ- تقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل بذلك والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.

و- على اللجنة التحقق من تقيد دائرة التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين، بما في ذلك إجراء تقييم خارجي مستقل لنشاط التدقيق الداخلي مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات وتزويد البنك المركزي بنسخة من هذا التقييم.

ز- على اللجنة التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة التدقيق الداخلي وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة، بما في ذلك في مجال الحوكمة المؤسسية.

ح- على اللجنة التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى، وفي حال عدم القدرة على تحقيق ذلك في مجالات معينة يتم أخذ موافقة اللجنة على مبررات عدم الالتزام خاصة في الحالات المتخصصة مثل التدقيق الخاص بتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.

ط- على اللجنة التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية.

ي- على اللجنة التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق – وفق النهج المعتمد على المخاطر – بما فيها المسندة لجهات خارجية.

ك- وفق ما ورد في البند (2/ج) من الفصل الخامس من هذا الدليل، على اللجنة تقييم أداء مدير دائرة التدقيق الداخلي وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.

ل- وفق ما ورد في أحكام البند 6 من الفصل السابع، تقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية بخصوص التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة وفق تقارير التدقيق الداخلي.

م- التوصية باعتماد ميثاق التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة والذي يتضمن مهام دائرة التدقيق الداخلي وصلاحياتها ومنهجية عملها.

ن- اعتماد خطة تدقيق تشمل أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة الدوائر الرقابية الأخرى والأنشطة المسندة لجهات خارجية، وذلك حسب درجة مخاطر تلك الأنشطة والمعدة من دائرة التدقيق.

س- وفق ما ورد في البند (2/د) و (2/هـ) من الفصل السادس من هذا الدليل، تقوم لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد بداية واستمرارا وبما يضمن عدم وجود تعارض في المصالح بين البنك والمدقق الخارجي وعلى المجلس ضمان ذلك، والتحقق من تضمين شروط التعاقد مع المدقق الخارجي كما تقوم لجنة التدقيق بالتحقق من مؤهلات وفاعلية المدقق الخارجي والتأكد من أن رسالة الارتباط تضمن بشكل واضح نطاق التدقيق والأتعاب وفترة التعاقد وأي شروط أخرى وبما يتناسب مع طبيعة البنك وحجم أعماله وتعقيد عملياته ومخاطره.

ع- اعتماد إجراءات عمل دائرة التدقيق الداخلي بحيث تتماشى مع التشريعات النافذة والاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، والتأكد من تطبيق تلك الإجراءات.

ف- التوصية لمجلس الإدارة باعتماد الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بدائرة التدقيق الداخلي يعكس التسلسل الإداري وخطوط المسؤولية والسلطة بشكل مفصل وواضح وبشكل يمكنها من القيام بمهامها باستقلالية تامة بما في ذلك عدم ممارستها أعمال تنفيذية.

ص- اعتماد وصف مفصل لمهام دائرة التدقيق الداخلي ترفع اللجنة تقارير دورية الى المجلس.

ق- أية مهام أخرى ترد في ميثاق اللجنة ويتم اعتمادها حسب الأصول والتي تقع ضمن مهام اللجنة وفق التشريعات النافذة

ثالثاً: لجنة الترشيح والمكافآت

تشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين وتتولى المهام التالية:

أ- تعمل اللجنة وفقاً لميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة ودورية الاجتماع النصوص عليها في الميثاق والمهام الواردة فيها

ب- وفق ما ورد في البند (أولاً/2) من الفصل الرابع من هذا الدليل، تتولى اللجنة مهام دراسة ملاءمة الأشخاص المرشحين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين ورفع التوصية المناسبة للمجلس، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس ولجانته..

ج- وفق ما ورد في البند (أولاً/2) من الفصل الرابع من هذا الدليل، تقوم اللجنة بإبلاغ أي شخص (بما في ذلك ممثل الشخص الاعتباري) يتقدم للترشح لعضوية المجلس خطياً بقرار المجلس المتضمن عدم انطباق أحكام هذا الدليل وتعليمات الحوكمة عليه.

د- وفق ما ورد في البند (ثانياً/ 2) من الفصل الرابع من هذا الدليل، ترشح اللجنة للمجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا.

هـ- التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية منها الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر وآخر تطورات العمل المصرفي.

و- وفق ما ورد في البند (أولاً/ 4) من الفصل الرابع تقوم اللجنة بتحديد فيما إذا كان العضو يحقق صفة العضو المستقل آخذة بعين الاعتبار الحد الأدنى للشروط الواردة في الفقرة (5/هـ) من تعليمات الحوكمة المؤسسية ، ومراجعة ذلك بشكل سنوي، وتزويد البنك المركزي بأي مستجدات على استقلالية أي من الأعضاء المستقلين.

ز- وفق ما ورد في البند (1/ ب) من الفصل الخامس تقوم اللجنة بتقييم عمل المجلس ككل ولجانه وأعضائه كل على حده سنوياً ، على أن تتبع اللجنة أسس محددة ومعتمدة في عملية التقييم بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً ، وعلى أن تقوم بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم، كما يقوم أعضاء المجلس (عدا أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت) بتقييم أداء لجنة الترشيح والمكافآت وأعضائها كل على حده سنوياً .

ح- توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع المهمة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من اطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

ط- وفق ما ورد في البند (3) من الفصل الخامس من هذا الدليل، تقوم لجنة الترشيح والمكافآت بوضع سياسة تقييم أداء ومنح مكافآت مالية لإداري البنك ومراجعتها بصورة دورية، بحيث تتضمن آلية تحديد رواتب ومكافآت وامتيازات المدير العام وباقي أعضاء الإدارة التنفيذية، ولا يجوز للجنة تفويض هذه المهمة للإدارة التنفيذية، وأن يتم اعتماد هذه السياسة من المجلس.

ي- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير التدقيق الداخلي وقبول استقالته.

ك- ترفع اللجنة تقارير دورية الى المجلس

ل- أية مهام أخرى ترد في ميثاق اللجنة ويتم اعتمادها حسب الأصول والتي تقع ضمن مهام اللجنة وفق التشريعات النافذة.

رابعاً: لجنة إدارة المخاطر

في الاطار العام تتولى اللجنة القيام بمهامها على مستوى المجموعة البنكية لدى البنك الأهلي الأردني وبما يتوافق مع مصفوفة العلاقة المعتمدة بين البنك وأعضاء المجموعة (الفروع الخارجية والشركات التابعة) لضمان اتخاذ كافة الإجراءات الواجبة لتوحيد اطار الحوكمة والمخاطر والامتثال (GRC) والالتزام مع متطلبات الجهات الرقابية.

تشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل، بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين وبحيث تجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة لذلك وتتولى المهام التالية:

أ- تعمل اللجنة وفقاً لميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة ودورية الاجتماع النصوص عليها في الميثاق والمهام الواردة فيها

ب- ضمان وجود استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر لدى البنك تتضمن نوع ومستوى المخاطر المقبولة لكافة أنشطة البنك والتوصية للمجلس باعتماد الإطار العام لمستويات المخاطر المقبولة (Risk Appetite Framework) وقائمة بمستويات المخاطر المقبولة (Risk appetite Statement) لكافة أنشطة البنك على مستوى المجموعة

ج- التحقق من توفر سياسات وأدوات لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر، والتوصية للمجلس باعتمادها مع مراجعتها بشكل سنوي كحد أدنى للتأكد من فعاليتها وتعديلها إذا لزم الأمر.

د- التحقق من توفر نظام لإدارة المخاطر يكفل دقة وكفاية البيانات المستخدمة لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر والخسائر التي قد تنجم عنها والاحتفاظ برأس المال اللازم لمواجهتها.

هـ- التحقق من فعالية إجراءات عمل دائرة إدارة المخاطر وتقييم مدى التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات والإجراءات المعتمدة.

و- تزويد المجلس بتقارير دورية حول المخاطر التي يتعرض لها البنك بما في ذلك التجاوزات الحاصلة عن مستويات المخاطر المقبولة وإجراءات معالجتها.

ز- مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك والمجموعة، ورفع تقارير دورية عنها الى المجلس.

ح- التحقق من وجود الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
- إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
- توفر التجهيزات اللازمة والنظم الآلية للملائمة والوسائل الكمية.

ط- التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة إدارة المخاطر وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة.

ي- وفق ما ورد في البند (2/د) من الفصل الخامس من هذا الدليل، تقوم لجنة إدارة المخاطر بتقييم أداء مدير دائرة إدارة المخاطر وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.

ك- اعتماد إجراءات عمل إدارة المخاطر بحيث تتماشى مع التشريعات النافذة والاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، والتأكد من تطبيق تلك الإجراءات.

ل- التوصية لمجلس الادارة باعتماد الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بدائرة إدارة المخاطر يعكس التسلسل الإداري وخطوط المسؤولية والسلطة بشكل مفصل وواضح وبشكل يمكنها من القيام بمهامها باستقلالية تامة بما في ذلك عدم ممارستها أعمال تنفيذية.

م- اعتماد وصف مفصل لمهام دائرة إدارة المخاطر

ن- ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها والإيعاز للمجلس بخصوصها

س- التوصية للمجلس باعتماد سياسة اختبارات الأوضاع الضاغط والتأكد من أن إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة.

ع- التوصية للمجلس باعتماد منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة كافة أنواع المخاطر.

ف- التأكد من وجود خطة استمرارية العمل على مستوى المجموعة و اعتماد نتائج فحص خطة استمرارية العمل والتأكد من جاهزية الموقع البديل وموقع التعافي من الكوارث.

ص- التوصية للمجلس باعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج.

ق- التوصية للمجلس باعتماد وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، وبحيث تكون شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع أنواع المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها البنك، وتأخذ بعين الاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال.

ر- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير إدارة المخاطر وقبول استقلاليته.

ش- الإشراف على تطوير قاعدة البيانات اللازمة لإدارة المخاطر.

ت- التأكد من تبنى أفضل الممارسات المحلية والعالمية في عملية إدارة المخاطر

ث- ترفع اللجنة تقارير دورية الى المجلس حول المخاطر التي يتعرض لها البنك بما في ذلك التجاوزات الحاصلة عن مستويات المخاطر المقبولة وإجراءات معالجتها

خ- أية مهام أخرى ترد في ميثاق اللجنة ويتم اعتمادها حسب الأصول والتي تقع ضمن مهام اللجنة وفق التشريعات النافذة.

خامساً: لجنة الإمتثال

في الاطار العام تتولى اللجنة القيام بمهامها على مستوى المجموعة البنكية لدى البنك الأهلي الأردني وبما يتوافق مع مصفوفة العلاقة المعتمدة بين البنك وأعضاء المجموعة (الفروع الخارجية والشركات التابعة) لضمان اتخاذ كافة الإجراءات الواجبة لتوحيد اطار الحوكمة والمخاطر والامتثال (GRC) والالتزام مع متطلبات الجهات الرقابية.

تشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون من بينهم عضو مستقل وبحيث تجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة لذلك وتتولى المهام التالية:

أ- تعمل اللجنة وفقاً لميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة ودورية الاجتماع المنصوص عليها في الميثاق والمهام الواردة فيها

ب- ضمان وجود سياسة امتثال خاصة بالبنك وإجراءات منبثقة عنها، وبما يكفل إنشاء وظيفة امتثال قادرة على أداء مهامها بفعالية، وبحيث تقوم اللجنة بإجراء تقييم لدى فعالية إدارة البنك لمخاطر عدم الامتثال مرة واحدة على الأقل سنوياً .

ج- اعتماد الخطة السنوية للامتثال على مستوى المجموعة ومراجعة التقارير الدورية المعدة من دائرة الامتثال والتي تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.

د- التوصية للمجلس باعتماد سياسات مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

هـ- الإشراف على تنفيذ سياسة الامتثال في البنك، والحرص على قيام الإدارة التنفيذية في البنك على حل كافة المسائل المتعلقة بالامتثال بسرعة مناسبة وفعالية

و- الإشراف على أعمال دائرة الامتثال، وضمان وجود الآليات المناسبة لمراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.

ز- التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة الامتثال وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة.

ح- وفق ما ورد في البند (2/هـ) من الفصل الخامس من هذا الدليل، تقوم لجنة الامتثال بتقييم أداء مدير دائرة الامتثال وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.

ط- اعتماد إجراءات عمل دائرة الامتثال بحيث تتماشى مع التشريعات النافذة والاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، والتأكد من تطبيق تلك الإجراءات.

ي- التوصية لمجلس الإدارة باعتماد الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بدائرة الامتثال يعكس التسلسل الإداري وخطوط المسؤولية والسلطة بشكل مفصل وواضح وبشكل يمكنها من القيام بمهامها باستقلالية تامة بما في ذلك عدم ممارستها أعمال تنفيذية.

ك- خلق قنوات اتصال بين دائرة الامتثال ومكافحة غسل الأموال ومجلس الإدارة لضمان تحقيق أهدافها. منح دائرة الامتثال ومكافحة غسل الأموال الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز قيم الاستقامة والممارسة المهنية السليمة داخل البنك

ل- مراجعة تقارير دائرة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب واعتماد التوصيات والإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها للحد من تعرض البنك للمخاطر القانونية والرقابية أو تعرضه لخسائر مالية أو خسائر في السمعة

م- اعتماد وصف مفصل لمهام دائرة الامتثال

ن- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير الامتثال وقبول استقلاليته.

س- ترفع اللجنة تقارير دورية الى المجلس

ع- أية مهام أخرى ترد في ميثاق اللجنة ويتم اعتمادها حسب الأصول والتي تقع ضمن مهام اللجنة وفق التشريعات النافذة

سادساً: لجنة تسهيلات المجلس

تشكل هذه اللجنة من عدد أعضاء لا يقل عن خمسة، ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً ، على أن لا يكون أي من أعضائها في لجنة التدقيق، ويكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد أعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم، وتتولى المهام التالية:

أ- تعمل اللجنة وفقاً لميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة ودورية الاجتماع المنصوص عليها في الميثاق والمهام الواردة فيها

ب- تقوم اللجنة بالنظر حصراً في التسهيلات التي تتجاوز صلاحية أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية علماً بأن المجلس ومن ضمن مهامه يحدد العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته في أي امر يخرج عن صلاحية لجنة تسهيلات المجلس

ج- أن تنحصر صلاحيات اللجنة باتخاذ القرار المناسب بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة التنفيذية المشار إليها أعلاه.

د- تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة أو جدولة أو تسوية التسهيلات الائتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة للمجلس بالخصوص

هـ- ترفع اللجنة الى المجلس تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبلها.

سابعاً: لجنة الاستراتيجيات وحاكمية تكنولوجيا المعلومات

تشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل. وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل وتضطلع بالمهام التالية:

أ- تعمل اللجنة وفقاً لميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة ودورية الاجتماع المنصوص عليها في الميثاق والمهام الواردة فيها

ب- التوصية لمجلس الإدارة بالأهداف الاستراتيجية العامة للبنك بما في ذلك الأهداف الخاصة بتكنولوجيا المعلومات، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد الخطة الاستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، واعتماد هذه الاستراتيجية من المجلس وكذلك اعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الاستراتيجية متضمنة إطار شامل وفعال لتنفيذها.

ج- مراجعة مؤشرات الأداء الاستراتيجية والمالية والكمية والنوعية والمقترحة من الرئيس التنفيذي/ المدير العام و وضع التوصيات لرفع كفاءة خطط المؤسسة الاستراتيجية واللواءمة لتنفيذ تلك الخطط ضمن إطار منهجي فعال تمهيداً لاعتمادها من مجلس الإدارة.

د- متابعة ومساندة ترسيخ وتطوير الهوية المؤسسية وعكس الاستراتيجية على الهوية المؤسسية.

هـ- اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن دعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return on Investment) وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.

و- اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT (Control Objectives for Information and Related Technology، يتوافق وبلي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2016/65) من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ويغطي عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات الواردة في التعليمات المذكورة.

ز- اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في تعليمات البنك المركزي رقم (2016/65) واعتبار معطياتها الحد الأدنى وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.

ح- اعتماد أهداف المؤسسة (Enterprise Goals) و أهداف التوافق (Alignment Goals) الواردة في تعليمات البنك المركزي رقم (2016/65) والتعديلات الواردة في تعميم رقم (10-6-984) واعتبار معطياتها الحد الأدنى وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها

ط- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات الواردة في تعليمات البنك المركزي رقم (2016/65) وبما يتوافق والتعديلات الواردة في تعميم رقم (10-6-984) والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي (Responsible)، وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable)، وتلك المستشارة (Consulted)، وتلك التي يتم اطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات في نفس التعليمات ومستشردين بمعيار (2019 COBIT) بهذا الخصوص.

ي- اعتماد أهمية وترتيب أولوية أهداف المؤسسة (Enterprise Goals) ومدى ارتباطها بأهداف التوافق (Alignment Goals) وأهداف الحوكمة والإدارة (Goals Governance and Management Objectives) بالإضافة لارتباطها بباقي عناصر التمكين (Enablers/Components) وذلك بناء على دراسة نوعية و/أو كمية تعد لهذا الغرض بشكل سنوي على الأقل تأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في تشكيل إطار حاكمية تكنولوجيا المعلومات (Design Factors - 2019 COBIT) بما يتناسب مع خصوصية واستراتيجيات البنك.

ك- التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك والمعد من قبل إدارة المخاطر وبحيث يأخذ بعين الاعتبار وبلي استراتيجية البنك في ضبط المخاطر إلى الحد الأدنى وحماية أمن و مصالح العملاء و بلي كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات كما هو وارد في تعليمات البنك المركزي رقم (2016/65).وتعديلاتها رقم (10-6-984).

ل- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.

م- الإشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات والاطلاع على كفاءتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.

ن- الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات والتوصية للمجلس بخصوصها.

س- الاطلاع على محاضر اجتماعات اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ القرارات المناسبة بحسب التوصيات المرفوعة من اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات بخصوص:

-أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتكنولوجيا وامن وحماية العلومات.
- تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
- تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- أية انحرافات قد تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

ع- أية مهام أخرى ترد في ميثاق اللجنة ويتم اعتمادها حسب الأصول والتي تقع ضمن مهام اللجنة وفق التشريعات النافذة.

الفصل الثالث: مهام الإدارة التنفيذية

أولاً: مهام الإدارة التنفيذية

أ- تنفيذ وإدارة أنشطة البنك بما يتوافق مع الاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، والأنظمة وإدارة المخاطر والعمليات والضوابط اللازمة لإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك بكافة أنواعها بما يكفل عدم تجاوز مستويات المخاطر المقبولة والمعتمدة من المجلس، والامتثال لجميع التشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.

ب- التحقق من وجود إجراءات عمل شاملة لكافة أنشطة البنك تتماشى مع التشريعات النافذة والاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، على أن يتم اعتماد هذه الإجراءات من المدير العام أو المدير الإقليمي لفرع البنك الأجنبي (باستثناء الدوائر الرقابية حيث يتوجب اعتمادها من اللجنة المختصة) وكذلك التأكد من تطبيق تلك الإجراءات.

ج- إعداد القوائم المالية.

د- إعداد الهيكل التنظيمي العام للبنك واعتماده من المجلس، وكذلك إعداد الهياكل التنظيمية الفرعية لكافة الوحدات العاملة في البنك واعتمادها من المدير العام ، باستثناء الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بالدوائر الرقابية لدى البنوك المحلية يتم اعتمادها من المجلس بناء على توصية اللجنة المختصة وفق ما هو مفصل في هذا الدليل، وعلى أن تبين هذه الهياكل التسلسل الإداري وتعكس خطوط المسؤولية والسلطة بشكل مفصل وواضح، وبحيث يتضمن الهيكل التنظيمي العام بحد أدنى ما تم ذكره في البند (ثالثاً/6/ل) من الفصل الثاني وكما يلي:

- المجلس ولجانه.
- الإدارة التنفيذية ولجانها.
- دوائر منفصلة لإدارة المخاطر، والامتثال، والتدقيق الداخلي وبشكل يمكنها من القيام بمهامها باستقلالية تامة بما في ذلك عدم ممارستها أعمال تنفيذية، وبحيث يتم إظهار ارتباطها بخط متصل مع اللجنة المختصة وبخط متقطع مع المدير العام.
- وحدات لا تشارك في الأعمال التنفيذية مثل موظفي مراجعة الائتمان والمكتب الوسيط (Middle Office).

- الشركات التابعة والفروع الخارجية.

هـ- إعداد موازنة سنوية واعتمادها من المجلس ورفع تقارير أداء دورية للمجلس تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقدّر وأسبابه.

و- عدم القيام بأي ممارسات من شأنها التأثير على استقلالية الدوائر الرقابية وموضوعيتها، حيث يعتبر تعاون تلك الدوائر مع وحدات البنك المختلفة والإدارة التنفيذية امر أساسي للإيفاء بمهامها، ويتوجب عليها اطلاع الإدارة التنفيذية العليا على أي مسائل هامة تتطلب اتخاذ إجراءات فورية لمعالجتها حال الوقوف عليها من أي من تلك الدوائر، ولا يحول ذلك دون قيام تلك الدوائر باطلاع اللجنة المختصة عن تلك المسائل.

ز- تزويد الجهة الرقابية والتدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وأي جهات مختصة، وفي الوقت الذي تحدده تلك الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.

ح- إعداد ميثاق السلوك المهني الخاص بالبنك واعتماده من المجلس وتعميمه على كافة الإداريين في البنك.

ز- إدارة العمليات اليومية للبنك.

ط- تنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك لتتوافق مع أحدث معايير الأخلاقيات وقواعد سلوكيات العمل المهني.

ي- التحقق من وجود ضوابط رقابية مناسبة لكل نشاط أو عملية، وفصل الإجراءات إداريا وعمليا بين مهام الموافقة والتنفيذ.

ثانياً: مهام الرئيس التنفيذي/ المدير العام

إضافة إلى ما هو وارد في التشريعات النافذة أن يعمل على ما يلي:

أ- تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.

ب- تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.

ج- تنفيذ قرارات المجلس.

د- توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.

هـ- وضع الآليات لإيصال رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.

و- إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك

ح- اعتماد وصف مفصل لمهام كل وحدة تنظيمية (باستثناء الدوائر الرقابية حيث يتوجب اعتمادها من اللجنة المختصة)، وعلى أن يطلع عليه كافة العاملين في البنك كل حسب اختصاصه

ط- يجوز للمدير العام بموافقة رئيس لجنة التدقيق تكليف دائرة التدقيق الداخلي بمهام توكيدية أو استشارية، على أن لا يؤثر هذا التكليف على استقلالية دائرة التدقيق الداخلي.

الفصل الرابع: الملاءمة

أولاً: ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة

1- على المجلس اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضائه، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في العضو المرشح، وعلى أن يتم مراجعة هذه السياسة كلما دعت الحاجة لذلك، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها.

2- تتولى لجنة الترشيح والمكافآت مهمة دراسة ملاءمة الأشخاص المرشحين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين ورفع التوصية المناسبة للمجلس، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس ولجانه وتقوم اللجنة بإبلاغ أي شخص (بما في ذلك ممثل الشخص الاعتباري) يتقدم للترشح لعضوية المجلس خطياً بقرار المجلس المتضمن عدم انطباق أحكام تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك عليه.

3- شروط العضوية ومعايير الملاءمة:

يجب أن تتوفر فيمن يشغل رئاسة (أو عضوية) المجلس الشروط التالية:

أ- أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة

ب- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.

ج- أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدققاً لحسابات البنك، أو مستشاراً لأي بنك آخر داخل المملكة

د- أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في تخصصات أخرى (منها القانون وتكنولوجيا المعلومات) إن اقترنت بخبرة كافية لها علاقة بأعمال البنوك أو الأنشطة المرتبطة بها بما ينسجم مع البند (1/هـ) من الفصل الثاني من أحكام هذا الدليل.

هـ- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها

و- أن يكون لديه خبرة في أعمال البنوك أو المالية أو الاقتصاد أو المجالات الأخرى المرتبطة بأنشطة ذات علاقة بأعمال البنوك لا تقل عن خمس سنوات.

ز- أن لا تربطه أي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة مع الرئيس التنفيذي/ المدير العام للبنك ومن الدرجة الأولى مع أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين

ح- أن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة، سواء بصفته الشخصية في بعضها أو بصفته ممثلاً لشخص اعتباري.

ط- على العضو أن يكون حائزاً على الفئ سهم على الأقل من أسهم البنك كاسهم تاهل وعلى أن لا يكون محجوزة أو مرهونة أو مقيدة بأي قيد آخر يمنع التصرف المطلق بها، وبحيث تبقى هذه الأسهم محجوزة خلال مدة العضوية وحتى مضي ستة اشهر من تاريخ انتهاء العضوية ولا يجوز التداول بها خلال تلك المدة.

4. شروط العضو المستقل.

على لجنة الترشيح والمكافآت تحديد المتطلبات اللازمة لضمان استقلالية العضو، وتحديد فيما إذا كان العضو يحقق صفة العضو المستقل ومراجعة ذلك بشكل سنوي، وتزويد البنك المركزي بأي مستجدات على استقلالية أي من الأعضاء المستقلين آخذة بعين الاعتبار الحد الأدنى للشروط الواردة أدناه.

أ- أن يكون شخصاً طبيعياً.

ب- أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له أو مستشاراً للبنك أو لأي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه

ج- أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات/ هيئات مديري الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.

د- أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في أي من الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية ومع الرئيس التنفيذي/ المدير العام للبنك حتى الدرجة الثالثة.

هـ- أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وألا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه.

و- أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو ت شكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في أي من الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.

ز- أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو أي من شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثمانية سنوات مجتمعة للعضويات آتفة الذكر، وإذا فقد أي عضو استقلاليته إعمالاً لهذا البند للبنك وبعد انقطاع العضو لمدة (4) سنوات متصلة على الأقل (Cooling-off Period) في حال وجود مبررات كافية لديه التقدم للبنك المركزي بطلب عدم الممانعة على اعتباره عضواً مستقلاً.

ح- أن لا يكون حاصلًا هو أو وزوجه أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالك لها أو مساهم رئيسي فيها أو يكون عضو إدارة تنفيذية عليها فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك التنظيمي، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.

5- يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على ترشيح أي شخص (وكذلك على تسمية الممثل للشخص الاعتباري بما في ذلك الممثل المؤقت لأي جهة حكومية أو مؤسسة عامة أو رسمية اعتبارية عامة) لعضوية المجلس، على أن يرفق بطلب عدم الممانعة قرار المجلس، وتوصية لجنة الترشيح والمكافآت المتضمنة صورها للقيمة المضافة التي سيقدمها العضو المرشح لهام المجلس، الإقرار ومرفقه، إقرار العضو المستقل، السيرة الذاتية، الشهادات العلمية، شهادات الخبرة، شهادة عدم محكومية، وصورة عن بطاقة الأحوال المدنية (جواز السفر لغير الأردني، ويقوم أمين السر بتزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة لأعضاء المجلس وللبنك المركزي في الحالات التي يراها ضرورية استدعاء أي عضو/مرشح في مجلس إدارة أي بنك لإجراء مقابلة معه.

6- يقوم البنك بالحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على ترشيح أي عضو للمجلس قبل تاريخ اجتماع الهيئة العامة للبنك بمدة كافية لا تقل عن شهر، ويتم إعلام من يرغب بالترشح بضرورة وجود عدم ممانعة البنك المركزي على ذلك.

7- ومن المعلوم أن للبنك المركزي في الحالات التي يراها ضرورية استدعاء أي عضو/مرشح في مجلس إدارة أي بنك لإجراء مقابلة معه، كما أن للبنك المركزي اعتبار أي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينة، على الرغم من انطباق كافة الشروط الواردة في البند (2) من هذه المادة عليه.

8- على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه وكذلك على ملاءمة الممثل للشخص الاعتباري.

9- على البنك مراعاة تمثيل المرأة في عضوية المجلس.

10- يجب مراعاة أن يكون من ضمن أعضاء مجلس الإدارة من هو مؤهل لعضوية لجنة التدقيق والتي تتطلب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية في المحاسبة أو المالية أو من حملة الشهادات المهنية في هذين المجالين، ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو التدقيق الخارجي أو التدقيق الداخلي أو الأعمال المصرفية.

11- للمجلس في حال ارتأى ذلك ضروريا ولحبرات واضحة ومحددة تعيين مستشار له على أن يكون ذلك ضمن نطاق مهام تنسجم وطبيعة عمل المستشار وعلى ألا يشمل ذلك مهام إشرافية أو تنفيذية بأي شكل من الأشكال وأن يكون ذلك ضمن إطار زمني محدد ودون أن يخل ذلك بمهمة إشراف المجلس على أعمال البنك انسجاماً مع مهامه الواردة بالتشريعات بما فيها قانون البنوك، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على هذا التعيين.

ثانياً: ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا

1- على المجلس اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا، وعلى المجلس مراجعة هذه السياسة من وقت لآخر، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها.

2- ترشح لجنة الترشيح والمكافآت للمجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا.

3- على المجلس التحقق من أن المدير العام يتمتع بالتزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية.

4- على البنك الحصول على موافقة المجلس عند تعيين/نقل/ترقية/تكليف أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك.

5- مع مراعاة حكم البند (ثانياً/11) من هذا الفصل، على المجلس وبناء على توصية اللجنة المختصة الموافقة على تعيين كل من المدير العام ومدير التدقيق الداخلي ومدير إدارة المخاطر ومدير الامتثال وقبول استقالاتهم أو إنهاء خدماتهم.

6- على المجلس إقرار خطة لإحلال لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك، وعلى المجلس مراجعة هذه الخطة مرة واحدة على الأقل في السنة.

7- على رئيس المجلس التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

8- على البنك التحقق من أن أي مساهم رئيسي في البنك لا يرتبط بأي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة مع المدير العام ومن الدرجة الأولى مع أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.

9- شروط العضوية ومعايير الملاءمة:

يجب أن تتوفر فيمن يعين في الإدارة التنفيذية العليا للبنك الشروط التالية:

أ- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر، ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.

ب- أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.

ج- أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات التي لها علاقة بعمل البنك.

د- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك (معظمها في مجال الوظيفة المرشح لها) أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات، باستثناء المدير العام أو المدير الإقليمي الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.

هـ- أن لا يكون مساهماً رئيسياً وأن لا تربطه مع رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو أي مساهم رئيسي في البنك أي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة في حالة المدير العام ومن الدرجة الأولى في حالة أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.

10- على البنك مراعاة تمثيل المرأة في عضوية الإدارة التنفيذية العليا.

11- على البنك الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين/نقل/ترقية/تكليف أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا، على أن يرفق بطلب عدم الممانعة قرار المجلس، توصية اللجنة المختصة، الهيكل التنظيمي العام المعتمد، إقرار العضو (ومرفقه، السيرة الذاتية، الشهادات العلمية، شهادات الخبرة، شهادة عدم محكومية، وصورة عن بطاقة الأحوال المدنية (جواز السفر لغير الأردني) وللبنك المركزي استدعاء أي شخص مرشح لشغل منصب في الإدارة التنفيذية العليا لأي بنك وذلك لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين.

12- على البنك الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على استقالة أو إنهاء خدمات أي من المدير العام/المدير الإقليمي ومدير التدقيق الداخلي ومدير إدارة المخاطر ومدير الامتثال، وللبنك المركزي استدعاء أي إداري في البنك للتحقق من أسباب الاستقالة أو إنهاء الخدمات.

الفصل الخامس: تقييم أداء الإداريين والمكافآت المالية

ثانياً: الإدارة التنفيذية العليا وباقي إداري البنك دون المجلس

أ- على المجلس تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام معد من لجنة الترشيح والمكافآت ومعتمد من المجلس بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كحد أدنى كل من الأداء المالي والإداري للبنك مقارنة بحجم المخاطر، ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، ويتم وضع أوزان ترجيحية لكل بند من بنود التقييم وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

ب- على المجلس اعتماد نظام لقياس أداء إداري البنك من غير أعضاء المجلس والمدير العام بحيث يأخذ بالاعتبار مؤشرات أداء تختلف باختلاف طبيعة أعمال الدوائر ومدى تحقيقها لأهدافها، على أن يشمل هذا النظام على الآتي كحد أدنى:

- أن يعطى وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل دائرة إدارة المخاطر ودائرة الامتثال وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.

- أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، أي ضرورة أن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية وتحقيق أهداف كل دائرة وخططها السنوية، بالإضافة إلى قياس رضا العملاء حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.

ج- تقوم لجنة التدقيق بتقييم أداء مدير دائرة التدقيق الداخلي وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.

د- تقوم لجنة إدارة المخاطر بتقييم أداء مدير دائرة إدارة المخاطر وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.

هـ- تقوم لجنة الامتثال بتقييم أداء مدير دائرة الامتثال وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.

و- يتم تقييم أداء موظفي دائرة التدقيق الداخلي من قبل مدير التدقيق الداخلي وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.

أولاً: المجلس واللجان

أ- على المجلس ضمان وجود نظام لتقييم أعماله وأعمال لجانه وأعضائه، وعلى أن يتضمن هذا النظام كحد أدنى ما يلي:

- مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية لاستخدامها لقياس أداء المجلس ولجانه.

- التواصل ما بين المجلس والمساهمين ودورية هذا التواصل.

- دورية اجتماعات المجلس مع الإدارة التنفيذية العليا.

- حضور العضو لاجتماعات المجلس ولجانه ومشاركاته فيها بفاعلية، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.

- مدى تطوير العضو لعرفته في أعمال البنوك من خلال مشاركاته في برامج تدريبية.

ب- وحيث تعتبر عملية تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة أداة هامة لضمان الأداء الفعال للمجلس واللجان المنبثقة، لذلك يستوجب اتباع أسس محددة ومعتمدة في تقييم الأداء، بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً. وعلى أن يراعي الجوانب التالية:

- مدى اكتساب أعضاء المجلس للمهارات والمعرفة والخبرات التي تنظم سير أعمال البنك بكل فاعلية.

- مدى تواصل المجلس مع أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين في أوقات محددة.

- وضوح هيكل اللجان المنبثقة عن المجلس ومدى تزويد أعضائه بالبيانات والأدوات اللازمة لتأدية المهام المنوطة بهم بكل فاعلية.

- مدى تركيز الأعضاء على الجوانب الهامة وفي الوقت الصحيح.

- تمتع أعضاء المجلس بروح الفريق لإيجاد مستوى مناسب من الثقة والتحدى.

- دور رئيس المجلس كقائد فعال لمجلس الإدارة.

- مدى التطور والتحسين المستمر لمجلس الإدارة وأعضائه في أدائهم كمجموعة وكأفراد.

ج- تقوم لجنة الترشيح والمكافآت بتقييم عمل المجلس ككل ولجانه وأعضائه كل على حده سنوياً، على أن تتبع اللجنة أسس محددة ومعتمدة في عملية التقييم بحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً، وعلى أن تقوم بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم، كما يقوم أعضاء المجلس (عدا أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت) بتقييم أداء لجنة الترشيح والمكافآت وأعضائها كل على حده سنوياً.

ثالثاً:

تقوم لجنة الترشيح والمكافآت ووفق مهامها بوضع سياسة تقييم أداء ومنح مكافآت مالية لإداري البنك ومراجعتها بصورة دورية، بحيث تتضمن آلية تحديد رواتب ومكافآت وامتيازات المدير العام وباقي أعضاء الإدارة التنفيذية، ولا يجوز للجنة تفويض هذه المهمة للإدارة التنفيذية، وأن يتم اعتماد هذه السياسة من المجلس.

رابعاً:

يجب أن يتوفر في سياسة منح المكافآت المالية العناصر التالية كحد أدنى:

- أن تكون معدة لاستقطاب والمحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم.
- الضوابط المتعلقة بمكافآت رئيس وأعضاء المجلس ولجانه مقابل المهام التي يضطلعون بها للنصوص عليها في تعليمات الحوكمة المؤسسية، ويجوز أن تكون هذه المكافآت متغيرة وفقاً لتقييم أداء المجلس/ اللجان/ الأعضاء وملاءة وأداء البنك.
- أن تكون مصممة لضمان تحفيز الإداريين على تحقيق أهداف البنك دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر مرتفعة قد تؤثر سلباً على ملاءة البنك أو سمعته أو تعرضه لمخاطر قانونية.
- أن لا يستند منح المكافأة على أداء السنة الحالية فقط، بل أن يستند أيضاً على أدائه في المدى المتوسط والطويل (3-5 سنوات).
- آلية لتأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت (باستثناء الرواتب)، بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
- تحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى، على أن يتم مراعاة تعليمات تملك المصلحة المؤثرة بهذا الخصوص.
- آلية للرجوع عن المكافآت المؤجلة الممنوحة للإداري في حال تبين لاحقاً وجود أي مشاكل في أدائه أو عر ض البنك لمخاطر مرتفعة بسبب القرارات التي تقع ضمن صلاحياته والمتخذة من قبله وكان من الممكن تلافيها.
- أن لا يتم منح مكافآت مالية لإداري الدوائر الرقابية اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر الخاضعة لرقابتهم.

الفصل السادس: البيئة الرقابية

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية والخارجية واليبي على الأسس والمهام والمسؤوليات الموكلة لكل من الجهات التالية:

اولاً: التدقيق الداخلي

أ- على المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي بإعطاء الأهمية اللازمة لنشاط التدقيق الداخلي وترسيخ ذلك في البنك، وضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وأن يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءة اللازمة للقيام بمهامهم، وضمان حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي إداري في البنك بما يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل.

ب- على المجلس التحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من لجنة التدقيق، وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق ونسخة منها إلى المدير العام، كما ويجوز للمدير العام بموافقة رئيس لجنة التدقيق تكليف دائرة التدقيق الداخلي بمهام توكيدية أو استشارية، على أن لا يؤثر هذا التكليف على استقلالية دائرة التدقيق الداخلي.

ج- تتولى دائرة التدقيق الداخلي القيام بالمهام التالية وعلى مستوى المجموعة كحد أدنى:

- التحقق من مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لأنشطة البنك وعلى مستوى المجموعة بما فيها شركاته التابعة والالتزام بها، ومراجعة أي تعديلات تتم على هيكل هذه الأنظمة وتوثيق ذلك.
- وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من المجلس بناء على توصية لجنة التدقيق وعلى أن يتضمن مهام دائرة التدقيق الداخلي وصلاحياتها ومنهجية عملها.
- إعداد خطة تدقيق تشمل أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة الدوائر الرقابية الأخرى والأنشطة المسندة لجهات خارجية، وذلك حسب درجة مخاطر تلك الأنشطة، على أن يتم اعتمادها من لجنة التدقيق.
- مراجعة الالتزام بدليل الحوكمة المؤسسية والسياسات والمواثيق المتعلقة به سنوياً وإعداد تقرير مفصل بذلك ورفعها للجنة التدقيق ونسخة منه للجنة الحوكمة المؤسسية.
- مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)، وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.

- التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).

- تدقيق الأمور المالية والإدارية.

- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير الجهة الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية للحيلولة دون تكرارها.

- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لاستلام، ومعالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك، والملاحظات المتعلقة بالنظام الحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.

- الاحتفاظ بتقارير وأوراق عمل التدقيق، ولدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل الجهة الرقابية والمدقق الخارجي

د- يتم تقييم أداء موظفي دائرة التدقيق الداخلي من قبل مدير التدقيق الداخلي وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.

هـ- على دائرة التدقيق الداخلي إجراء فحص مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفقاً للتشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك والإجراءات المعتمدة، وترفع تقاريرها وتوصياتها حول ذلك إلى لجنة التدقيق، وتقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية في هذا المجال.

ثانياً: التدقيق الخارجي

أ- على البنك إعداد سياسة للتدقيق الخارجي واعتمادها من المجلس على أن تعدل كلما اقتضت الحاجة لذلك وتتضمن كحد أدنى ما يلي:

- 1- آلية ترشيح وتكليف مكتب التدقيق.
- 2- آلية تحديد أتعاب مكتب التدقيق.
- 3- التغيير الدوري لمكتب وفرق التدقيق.
- 4- متطلبات استقلالية المدقق الخارجي المنصوص عليها في الفقرة (د) من هذه المادة كحد أدنى.
- 5- مهام مكتب وفريق التدقيق.
- 6- علاقة لجنة التدقيق بمكتب وفريق التدقيق.

7- الخدمات الإضافية خارج نطاق خدمات التدقيق التي يمكن أن يكلف بها مكتب التدقيق.

8- معايير اختيار مكتب التدقيق والشريك المسؤول، وعلى أن يراعي توفر المتطلبات التالية كحد أدنى:

أ- مكتب التدقيق:

- أن لا يقل عدد الشركاء المسؤولين عن التدقيق في المكتب عن شريكين.

- أن يتمتع المكتب أو الشركة العالمية التي يعتبر المكتب عضواً فيها بالخبرة المناسبة، بحيث لا تقل عن (10) سنوات في تدقيق حسابات البنوك.

ب- الشريك المسؤول:

- يكون حسن السيرة والسلوك ويتمتع بسمعة مهنية حسنة.

- أن يكون غير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة.

- أن يكون حاصلًا على إجازة مزاولة سارية المفعول لمزاولة مهنة تدقيق الحسابات ومسجلاً في سجل المحاسبين القانونيين الأردنيين وفقاً لأحكام قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية.

- أن لا يكون قد حرم من مزاوله المهنة خلال الخمس سنوات الأخيرة أو صدر بحقه حكم جزائي قطعي نتيجة ارتكابه خطأً مهنيًا أو مخالفة قانونية ذات علاقة بممارسة المهنة.

- أن يكون حاصلًا على الشهادة الجامعية الأولى على الأقل في تخصص المحاسبة أو أي من التخصصات ذات العلاقة بأعمال البنوك.

- أن يكون حاصلًا على إحدى الشهادات المهنية في مجال المحاسبة أو التدقيق من إحدى الجمعيات المهنية للمحاسبين القانونيين أو المدققين المعترف بها دولياً والمعترف بها من جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.

- يكون حسن السيرة والسلوك ويتمتع بسمعة مهنية حسنة.

- أن يتمتع بخبرة عملية في مجال تدقيق الحسابات لمدة لا تقل عن (10) سنوات منها (7) سنوات على الأقل في مجال تدقيق حسابات البنوك، وأن يكون ملماً بالأعمال المصرفية ومخاطرها وبالتشريعات المتعلقة بها بما فيها الصادرة عن البنك المركزي.

ب- على البنك ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي كل سبع سنوات كحد أعلى، وعلى أن لا يتم تغيير المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي وبناء على أسباب جوهريّة.

ج- لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك.

د- على لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد بداية واستمراراً وبما يضمن عدم وجود تعارض في المصالح بين البنك والمدقق الخارجي وعلى المجلس ضمان ذلك، والتحقق من تضمين شروط التعاقد مع المدقق الخارجي ما يلي كحد أدنى:

- لا يجوز أن يكون المدقق الخارجي عضواً في المجلس أو مجلس إدارة/هيئة مديري أي من الشركات التابعة للبنك.

- لا يجوز أن يعمل المدقق الخارجي بصفة دائمة أثناء مهمة التدقيق بأي عمل في أي إداري أو استشاري لدى البنك أو لدى أي من الشركات التابعة له.

- لا يجوز أن يكون المدقق الخارجي شريكاً مع أي من أعضاء المجلس / الإدارة التنفيذية العليا للبنك أو أي من أعضاء مجلس إدارة/ هيئة مديري أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لأي من الشركات التابعة للبنك.

- لا يجوز أن تكون هناك صلة قرابة حق الدرجة الثانية بين الشريك المسؤول أو أي عضو من أعضاء فريق التدقيق مع أي عضو من أعضاء المجلس أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك أو أي من الشركات التابعة له.

- لا يجوز للمدقق الخارجي تملك أو التعامل في أو المضاربة في أسهم البنك أو أسهم أي من الشركات التابعة للبنك وذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

- لا يجوز للمدقق الخارجي أن يجمع بين أعمال التدقيق على حسابات البنك وأي خدمات إضافية خارج نطاق خدمات التدقيق يكلف بها المكتب.

هـ- على لجنة التدقيق التحقق من مؤهلات وفاعلية المدقق الخارجي والتأكد من أن رسالة الارتباط تتضمن بشكل واضح نطاق التدقيق والأتعاب وفترة التعاقد وأي شروط أخرى وبما يتناسب مع طبيعة البنك وحجم أعماله وتعقيد عملياته ومخاطره.

و- تقوم لجنة التدقيق بتقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله وأتعابه وأي شروط تتعلق بالتعاقد معه بما في ذلك أي أعمال أخرى تنوي اللجنة تكليفه بها، بالإضافة إلى تقييم استقلاليته.

ز- على البنك إعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة.

ح- للبنك المركزي الاجتماع مع مدقق حسابات أي بنك، وإذا دعت الحاجة التنسيق معه بشأن الاطلاع على أوراق العمل العائدة لمهمة التدقيق على ذلك البنك.

ثالثاً: إدارة المخاطر

أ- على المجلس ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

ب- على المجلس التحقق من معالجة التجاوزات عن مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساهلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بهذه التجاوزات.

ج- على المجلس التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناء على هذه النتائج.

د- تتولى دائرة إدارة المخاطر القيام بالمهام التالية وعلى مستوى المجموعة كحد أدنى:

- تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.

- إعداد سياسة/ سياسات إدارة المخاطر تغطي كافة عمليات البنك وتضع مقياساً وحدوداً واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر، والتأكد من أن كافة الموظفين كل حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها مع مراجعتها بشكل دوري، وعلى أن تعتمد سياسة/ سياسات إدارة المخاطر من المجلس.

- إعداد وثيقة شاملة لكافة المخاطر المقبولة للبنك واعتمادها من المجلس.

- مراجعة إطار إدارة المخاطر (-Risk Management Framework) في البنك واعتماده من المجلس.

- إعداد وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك، ومراجعتها بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، وبحيث تكون شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، وعلى أن تعتمد من المجلس.

- تطوير منهجيات لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة كل نوع من أنواع المخاطر.

- التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.

- إعداد خطة استمرارية العمل واعتمادها من المجلس، على أن يتم فحصها بشكل دوري.

- التأكد وقيل الشروع بإطلاق/ تقديم أي (منتج/ خدمة/ عملية/ نظام) جديد من أنه منسجم مع استراتيجية البنك، وأن جميع المخاطر المترتبة عليه بما في ذلك المخاطر التشغيلية/ أمن المعلومات/ السيبرانية قد تم تحديدها وأن الضوابط الرقابية الجديدة والإجراءات أو التعديلات التي طرأت عليها قد تمت بشكل يتناسب مع حدود المخاطر المقبولة لدى البنك.

- توفير المعلومات اللازمة حول مخاطر البنك، لاستخدامها لأغراض الإفصاح.

- رفع التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر، وتسجيل حالات الاستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.

- مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.

- رفع تقارير للمجلس من خلال لجنة إدارة المخاطر ونسخة للمدير العام تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة، ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية ويجوز للإدارة التنفيذية طلب تقارير خاصة وحسب الحاجة من إدارة المخاطر في البنك.

رابعاً: دائرة الامتثال

أ- على المجلس ضمان استقلالية دائرة الامتثال.

ب- على المجلس اعتماد مهام دائرة الامتثال، على أن تكون هذه المهام على مستوى المجموعة كحد أدنى:

- إعداد سياسة امتثال لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، والتأكد من أن كافة الموظفين كل حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها، وعلى أن تعتمد هذه السياسة من المجلس.

- إعداد خطة سنوية للامتثال، وعلى أن تعتمد من لجنة الامتثال.

- مراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة التطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.

- إعداد تقارير دورية تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها، ورفعها إلى لجنة الامتثال ونسخ منها إلى المدير العام.

- إدارة "مخاطر الامتثال" التي تواجهها مجموعة البنك وضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة والمعايير المطبقة وأي تعديلات تطرأ عليها.

- المراقبة المستمرة للامتثال على مستوى المجموعة واختبارها بواسطة طرق مناسبة وكافية ورفع تقارير بذلك.

- اعتماد خطط للتدريب على مستوى المجموعة والتطوير وتعزيز الوعي بالمواضيع ذات العلاقة بوظيفة الامتثال والسلوك

اللهي بالإضافة للإجابة عن استفسارات الموظفين المتعلقة بالامتثال.

- العمل كحلقة وصل ومركز ارتباط ما بين البنك والجهات الرقابية ذات العلاقة.

- مراقبة عمليات البنك بهدف مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك ضمن أفضل الممارسات المتعارف عليها وضمن إطار أنظمة العقوبات الدولية.

- الامتثال للقوانين الدولية وأنظمة العقوبات.

- استقبال شكاوى العملاء والعمل على حلها ضمن المدة الزمنية المحددة لمعالجتها، مع رفع التوصيات للجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان عدم تكرارها

ج- تكلف لجنة الامتثال مسؤول الامتثال للقيام بالمهام التالية:

- مساعدة الادارة التنفيذية وموظفي البنك في إدارة مخاطر الامتثال التي يواجهها البنك.

- تقديم النصح للإدارة التنفيذية حول القوانين والتشريعات المطبقة وأي تعديلات تطرأ عليها.

- التأكد من التقييد بسياسة مراقبة الامتثال و تطبيق برنامج الامتثال الرقابي للمجموعة مع تزويد اللجنة بنتائج فحوصات الامتثال مع بيان أية خروقات للقوانين / التعليمات النافذة ووضع التوصيات اللازمة لمعالجتها و الحد من تكرارها مع تزويد الادارة التنفيذية بنسخة عنها ونسخة للشركة بخصوص الشركات التابعة ووفق مصفوفة العلاقة المعتمدة.

الفصل السابع: تعارض المصالح

1- يقوم المجلس باعتماد سياسة تحكم تجنب تعارض المصالح بكافة أشكالها بما فيها تلك التي تنشأ عن ارتباط البنك بالشركات داخل المجموعة، واعتماد الإجراءات اللازمة لضمان كفاية الضوابط والرقابة الداخلية لمراقبة الالتزام بهذه السياسة ومنع حصول تجاوزات عليها، وبحيث تشمل هذه السياسة المبادئ العامة التي تحكم السياسة والتعاريف الخاصة بتعارض المصالح ووفق ما هو موضح فيها كما تشمل بالحد الأدنى المواضيع التي تحكم القواعد الرئيسية التالية والتي تقرأ مع السياسة كوحدة واحدة وكما يلي:

أ- تجنب الأنشطة التي ينشأ عنها تعارض بين مصلحة البنك واي مصلحة تعود لأي إداري في البنك بأي شكل من أشكالها.

ب- القيام بالإفصاح فور التحقق من أي مسألة قد نشأ أو سينشأ عنها تعارض بين مصلحة البنك وأي مصلحة تعود لأي إداري في البنك بأي شكل من أشكالها.

ج- عدم إفصاح عضو المجلس عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخداماً لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره. وعدم إفصاح ممثل الشخص الاعتباري عن أي معلومات سرية تم تداولها خلال اجتماعات المجلس ولجانه لأي شخص بما في ذلك أي إداري لدى هذا الشخص الاعتباري.

د- تغليب عضو المجلس مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور وعدم المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تداول مثل هذا الموضوع، وأن ي دون هذا الإفصاح في محضر أي اجتماع للمجلس أو لجانه.

هـ- أمثلة عن الحالات التي ينشأ عنها تعارض في المصالح على أن تشمل التعارض الذي ينشأ فيما بين مصلحة عضو المجلس ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة عضو الإدارة التنفيذية ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة أي من الشركات داخل المجموعة البنكية أو التابعة أو الحليفة للبنك وبين مصلحة البنك.

و- تعريف الأطراف ذو العلاقة مع البنك بما يتوافق مع التشريعات النافذة وتحديد شروط التعاملات مع تلك الأطراف وبما يكفل عدم حصول الطرف ذو العلاقة مع البنك على شروط أفضل من الشروط التي يطبقها البنك على عميل آخر ليس له علاقة مع البنك، ويشمل ذلك كافة تعاملات البنك مع أي من الشركات ضمن المجموعة البنكية التي يكون البنك جزء منها.

ز- تحديد طبيعة التعاملات مع الأطراف ذو العلاقة لتشمل كافة أنواع التعاملات وعدم اقتصرها فقط على التسهيلات الائتمانية.

ح- الإجراءات المتبعة في البنك لدى الوقوف على حالات عدم الالتزام بالسياسة أعلاه.

2- الى جانب ما سبق، فإن ضمان عدم وجود تعارض مصالح بين البنك والمدقق الخارجي يحتم على لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد بداية واستمرارا وبما يضمن عدم وجود تعارض في المصالح بين البنك والمدقق الخارجي وعلى المجلس ضمان ذلك، والتحقق من تضمين شروط التعاقد مع المدقق الخارجي وضمن ما هو وارد في البند الثاني من الفصل السادس.

الفصل الثامن: الإفصاح والشفافية – (معاملة المساهمين وأصحاب المصلحة)

1- لضمان حقوق المساهمين وجميع أصحاب المصلحة وتلبية متطلبات الإفصاح والشفافية فتكون من مهام المجلس كحد أدنى توفير آلية لضمان التواصل مع أصحاب المصلحة وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك وتوفير معلومات كافية للمساهمين من خلال الآتي:

- اجتماعات الهيئة العامة.

- التقرير السنوي وتقارير ربع سنوية ونصف سنوية.

- الموقع الإلكتروني للبنك وأخبار البنك المنشورة في الصحف والمضمنة إنجازات البنك.

- قسم شؤون المساهمين التابع لأمانة سر المجلس والذي يتم فيه الإجابة عن استفسارات المساهمين.

- الصحف والمواقع الاجتماعية والاتصالات والبريد الإلكتروني والرسائل النصية (حسب نوع المعلومة).

- تخصيص جزء من موقع البنك الإلكتروني يتضمن توضيح لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات.

2- التأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح في الوقت المناسب.

3- التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك نصا يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

4- التأكد من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي ومعايير المحاسبة الدولية وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

5- التأكد من نشر الدليل الخاص بالحوكمة المؤسسية على الموقع الإلكتروني للبنك، وبأي طريقة أخرى مناسبة لاطلاع الجمهور وعلى البنك الإفصاح في تقريره السنوي عن وجود دليل للحوكمة المؤسسية لديه، وعن مدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.

6- التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.

7- التأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى:

- ملخصا للهيكل التنظيمي للبنك.

- ملخصا لمهام لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.

- المعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبنية في هذا الدليل.

- معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأسمال البنك وفيما إذا كان مستقلا أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارات شركات أخرى.

- المشاركة في المبادرات ذات القيمة الاقتصادية المضافة للمجتمع .

- معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.

- عدد مرات اجتماع المجلس ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.

- أسماء أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقلين خلال العام.

- ملخصا عن سياسة منح المكافآت لدى البنك، مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حده، والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده، وذلك عن السنة المنصرمة.

- إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصا أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن السنة المنصرمة.

8- إفصاح البنك في تقريره السنوي و/أو ضمن تقرير الاستدامة عن المبادرات التي يتبناها البنك بهذا الخصوص وبحد أدنى:

- مبادرات اجتماعية في حماية البيئة والصحة والتعليم.

- مبادرات اجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة.

- تشجيع التمويل المتوسط والأصغر.

9- التقارير نصف السنوية التي يتم مشاركتها من خلال البريد الإلكتروني كما تكون متاحة لمن يقوم بزيارة البنك أو التواصل معه وفي أي وقت.

10- كما يجب على المجلس التواصل الدائم مع المساهمين ووفق الآلية المحددة أعلاه.

الفصل التاسع: احكام عامة

1- على رئيس المجلس توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل فترة كافية ليصار إلى تسمية من يمثله.

2- على رئيس المجلس تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام عمل من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.

3- على البنك إعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوما على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة.

4- للبنك المركزي تعيين جهة خارجية لتقييم حوكمة أي بنك، وذلك على نفقة البنك المعني.

5- للبنك المركزي دعوة أعضاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي أو أعضاء لجنة الامتثال أو مدير دائرة الامتثال لبحث أي أمور تتعلق بعملهم.

6- للبنك المركزي الاجتماع مع مدقق حسابات أي بنك، وإذا دعت الحاجة التنسيق معه بشأن الاطلاع على أوراق العمل العائدة لمهمة التدقيق على ذلك البنك.

إفصاح حول الحوكمة المؤسسية

إن البنك الأهلي الأردني يؤكد على وجود دليل للحوكمة المؤسسية لديه وعلى مستوى المجموعة والذي يتوافق مع تعليمات الحوكمة المؤسسية رقم (2023/2) مع التزام البنك بالعمل على تطبيق ما جاء فيه والنشر على موقع البنك الإلكتروني.

إن البنك الأهلي الأردني قد قام باعتماد ونشر دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها على موقعه الإلكتروني وذلك استنادا لتعليمات البنك المركزي الأردني ويؤكد التزامه بتطبيق الدليل والبنود الواردة فيه.

تقرير الحوكمة المؤسسية

إيماناً من مجموعة البنك الأهلي الأردني بأهمية تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة، وبهدف تحقيق التوازن الفعال بين جميع أصحاب المصالح ضمن إطار الازدهار المشترك، قام البنك الأهلي الأردني بتقييم مستوى نضج الحوكمة للمرة الثالثة على التوالي بالاستعانة بالسادة شركة ديلويت اند توش، إحدى أهم الشركات ذات الخبرة في هذا المجال بهدف تعزيز مبادئ ومفاهيم الحوكمة المؤسسية باعتبارها ركناً أساسياً من أركان النجاح والاستقرار ولضمان الاستمرار في التطبيق الأمثل لمبادئ الحوكمة المؤسسية في أنحاء البنك وبما يكفل تنافس عمل جناحي البنك التنفيذي والإشرافي وبما يحقق الكفاءة والفعالية والاستغلال الأمثل لموارد البنك في تحقيق أهداف الازدهار المؤسسي المشترك.

حيث قام البنك وفي العام 2015 والعام 2018 والعام 2023 على التوالي بقياس مؤشر نضوج الحوكمة المؤسسية لديه حيث تستند مؤشرات نضج الحوكمة على أساس تصنيف درجات التزام البنك بممارسات الحوكمة المؤسسية وصولاً إلى مدى التزام البنك بالممارسات الفضلى على مقياس يتكون من خمس درجات مع العديد من المؤشرات الفرعية لكل درجة. ونتيجة لتطابق جهود مجلس الإدارة والتنفيذية في البنك وبناء على نتائج التقييم، استطاع البنك أن ينتقل بنتيجة المؤشر من (1.9) في العام 2015 والتي كانت تدل في حينه على أن الممارسات تتطلب تحسينات لتتوافق مع الممارسات الفضلى الدولية لتصبح (3.9) في العام 2018 حيث أصبحت تتوافق مع الممارسات الفضلى الدولية في حينه، ووصولاً إلى (4.5) من (5) في العام الحالي 2023 لتتفوق الممارسات الحالية على الممارسات الفضلى الدولية.

وبعد وصول البنك الأهلي الأردني إلى هذه النتيجة من شركة ديلويت العالمية إضافة مميزة تضاف إلى سجله الحافل، حيث يأتي هذا التقييم تجسيدا لقدرة البنك الاستراتيجية للوصول إلى الاستدامة البيئية والاجتماعية فضلاً عن الحوكمة الرشيدة مما يعكس رؤيته وحرصه المتواصل على تطبيق هذه الممارسات التي تسهم في تحقيق الأثر الإيجابي في المجتمع والقطاع المالي ولجميع أصحاب المصلحة.

أما على صعيد تقييم توكيد الجودة للدوائر الرقابية (التدقيق والمخاطر والامتثال) فقد استطاع البنك النهوض بمستوى نضوج الدوائر الرقابية، حيث سبق وان تم تقييمها من شركة ديلويت اند توش خلال العام 2019، ليتم وفي العام 2023 تقييم الدوائر مرة أخرى وارتفاع ملحوظ على نسبة النضوج إذ بلغت 4/5 مع معظم المحاور. وان النتائج التي تحققت هي نتيجة تبني اطار الحوكمة والمخاطر والامتثال GRC والسعي للعمل ضمن نهج مؤسسي

كما أن البنك حريص وفي جميع الأوقات على التطبيق المتوازن لأحكام قانون الشركات وتعديلاته للعام 2023 وبنود الحوكمة للشركات المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لعام 2017 القابلة للتطبيق وتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم (2/2023)، بالإضافة الى التعليمات والتعاميم الأخرى الصادرة عن الجهات الرقابية ذات الصلة بأعمال البنك في الفروع التي يعمل بها ومن خلال شركاته المملوكة بالكامل وبما يتواءم مع طبيعة أعمال البنك والمجموعة والأنظمة الداخلية ومراعاة ما جاء فيها بهدف الوصول إلى درجة نضج عالية من " الحوكمة" والذي بدوره سيجرم كقيمة مضافة لجميع أصحاب المصلحة لدى البنك. وبالاطار العام، فإن البنك يتبنى أعلى معايير الإفصاح والشفافية في اطار الحوكمة الرشيدة، ويلتزم بتقديم معلومات جوهرية متكاملة ودقيقة لمساهمي، بما يتفق مع المتطلبات الرقابية والتشريعية، سواء كانت الإفصاحات مالية أو غير مالية، كما تم وضع دليل حوكمة على مستوى المجموعة إضافة الى مصفوفة العلاقة بين البنك وأعضاء المجموعة لضمان الامتثال بجميع التشريعات على مستوى البنك والمجموعة. كما تم تطبيق متطلبات حاكمية إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني.

وامتثالاً لتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية فقد اعد هذا التقرير وبحسب الآتي:

مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني

يحكم تشكيل مجلس الإدارة قانون الشركات الأردني النافذ وقانون البنوك الأردني وتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة القابلة للتطبيق والتعاميم الصادرة بمقتضاهم.

وتم انتخاب مجلس الإدارة الحالي في 29 نيسان 2021 من قبل المساهمين، لفترة أربع سنوات، وقام مجلس الإدارة بانتخاب:

السيد سعد نبيل يوسف المعشر رئيساً لمجلس الإدارة اعتباراً من (2021/04/29) ؛ و

السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" نائباً للرئيس اعتباراً من (2023/2/01)*

*علما بان معالي الدكتور أمية طوقان قد استقال اعتباراً من 2023/1/31 كما قامت الهيئة العامة بالصادقة على تعيين السيد محمد موسى داود كعضو مجلس إدارة في خلال اجتماع الهيئة العامة الذي انعقد في 2023/03/30.

يتكون مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني المنتخب من (13) ثلاثة عشر عضو غير تنفيذي من بينهم (5) خمسة أعضاء مستقلين وجميع الأعضاء من أصحاب الخبرات المتنوعة التي تمنح البنك الأهلي الأردني ميزة فريدة، ولهذا تركز مسؤوليات المجلس على تعزيز المرتكزات الأساسية للحوكمة وعلى رأسها التوافق الاستراتيجي المطلوب تحقيقه من خلال تحديد قيم البنك واستراتيجيته وسياساته الرئيسية، إلى جانب متابعة نجاحه على المدى الطويل والحفاظ عليه. يتم إنجاز هذا الدور من خلال توفير القيادة الريادية والاستراتيجيات السليمة والإشراف على إدارة المخاطر لضمان تقييم المخاطر وإدارتها بشكل صحيح. ويلتزم أعضاء مجلس الإدارة بالاجتماع ست مرات على الأقل كل عام على الأقل لمناقشة الأمور المتعلقة بأعمال البنك والتي تحظى باهتمام جميع الأطراف ذوي العلاقة والمصلحة.



منتخب / مصادق على انتخابه من قبل الهيئة العامة	55%
غير تنفيذيين مع الفصل بين مهام رئيس المجلس والرئيس التنفيذي	23%
مستقلين**	15%
التنوع الجندري/ مشاركة المرأة	7%

** نقوم بالمراجعة السنوية للتحقق من صفة الاستقلالية لكل عضو غير تنفيذي في مجلس الإدارة كجزء من ممارستنا للحوكمة الرشيدة. ففي عام 2023، تم اعتبار السيد كريم قعوار مستقلاً بسبب فترة الانقطاع Cooling off period، وبما يتوافق وتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك وعدم ممانعة البنك المركزي الأردني

أ - 1 أسماء أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الأعضاء من الأشخاص الاعتباريين للدورة الحالية* وكما في 2023/12/31

الاسم	تنفيذي / غير تنفيذي	مستقل / غير مستقل	المنصب
السيد سعد نبيل يوسف المعشر	غير تنفيذي	غير مستقل	رئيس مجلس الإدارة
السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" اعتباراً من 2023/02/01	غير تنفيذي	غير مستقل	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد نديم يوسف عيسى المعشر	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة
السيد رفيق صالح عيسى المعشر ممثل السادة شركة رجائي المعشر وإخوانه	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة
معالي السيدة مجد محمد عبدالكريم شويكه ممثل السادة شركة مركز المستثمر الأردني	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة
السيد عماد يوسف عيسى المعشر ممثل السادة شركة المعشر للاستثمارات والتجارة	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة
السيد آلان فؤاد طانيوس ونا ممثل بنك بيبلوس	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة
السيد مؤنس عمر سليم عبد العال ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تاريخ تعيين الممثل 2023/08/01	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو مجلس إدارة
معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة
السيد كريم توفيق أمين قعوار	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة
السيد خليل صفوان خليل الساكت	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة
السيد يزن منذر جريس حدادين	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة
السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس	غير تنفيذي	مستقل	عضو مجلس إدارة

* تم انتخاب مجلس إدارة البنك الأهلي الأردني من قبل الهيئة العامة للبنك في اجتماعها الذي عُقد في 29 نيسان 2021.

أ - 2 أسماء أعضاء مجلس الإدارة المستقلين و/أو ممثلي أعضاء مجلس الإدارة الذين تم تغييرهم خلال العام 2023

الاسم	تنفيذي / غير تنفيذي	مستقل / غير مستقل	المنصب الذي شغله
معالي الدكتور أميه صلاح علاء الدين طوقان استقال اعتباراً من 2023/01/31	غير تنفيذي	مستقل	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيدة رانيه موسى فهد الأعرج لغاية 2023/08/1 حيث تم تغيير الممثل	غير تنفيذي	غير مستقل	ممثل عضو مجلس الإدارة / المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

ب - أمين سر المجلس

إن أهمية القرارات المتخذة من قبل المجلس ومن قبل اللجان المنبثقة عنه تتطلب وجود آلية للتأكد من أن مشاريع القرارات التي تناقش خلال الجلسات تتوافق والتشريعات النافذة الى جانب متابعة الأمور المتعلقة بالحوكمة المؤسسية والمجلس والمساهمين ، وعليه، ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس في المجلس واللجان والحوكمة المؤسسية الى جانب المهام العامة المسندة اليه على مستوى المجموعة، فقد قام مجلس الإدارة المنتخب بتعيين الأستاذة ميساء زياد محمد الترك - أميناً لسر مجلس الإدارة - مستشار قانوني، مسؤولة عن إدارة شؤون الحوكمة والمجلس والمساهمين كما تم تعيينها أميناً لسر اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وقد تم تحديد مهام ومسؤوليات أمين السر الأساسية وفقاً للتشريعات ذات العلاقة ضمن دليل الحوكمة المؤسسية للبنك وإجراءات عمل أمانة سر المجلس واللجان المنبثقة عنه.

د - عضويات مجالس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة (الشخص الطبيعي) في الشركات المساهمة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية خلال العام 2023*

الاسم	العضويات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية
السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"	- الشركة الدولية للفنادق والأسواق التجارية ممثلاً عن البنك الأهلي الأردني. - الشركة العربية الدولية للفنادق ممثلاً عن البنك الأهلي الأردني.
السيد نديم يوسف عيسى المعشر	- الشركة العربية الدولية للفنادق. - شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة. - الشركة الدولية للفنادق والأسواق التجارية (ممثلاً عن شركة مركز المستثمر الأردني). - شركة مصانع الأجواخ الأردنية (ممثلاً عن شركة رانكو للاستثمارات المتعددة).
السيد كريم توفيق أمين قعوار	شركة الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير.
السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس	- الشركة الأردنية للاستثمار والنقل المتعدد. - شركة البحر المتوسط للاستثمارات السياحية.
معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري	شركة الزي لصناعة الألبسة الجاهزة.

*لا يوجد عضويات لأعضاء مجلس الإدارة من الأشخاص الطبيعيين الآخرين في الشركات المساهمة العامة داخل المملكة الأردنية الهاشمية.

هـ - اسم ضابط ارتباط الحوكمة في البنك

ضابط الحوكمة في البنك / الأستاذة المحامية ميساء زياد محمد الترك – أمين سر المجلس واللجان – مستشار قانوني.

ج-1 المناصب التنفيذية في البنك و أسماء أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الذين يشغلونها خلال العام 2023

المنصب التنفيذي	الاسم
الرئيس التنفيذي / المدير العام اعتباراً من 2023/02/01	الدكتور أحمد عوض عبد الخليم الحسين
مدير الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية	السيد ماجد عبد الكريم محمود حجاب
مدير الشركات الكبرى وتمويل المشاريع	السيد سفيان عايد محمد دعيس
مدير الشركات الصغرى والمتوسطة	السيد عمار محمد سعيد رشيد السعيد
مدير ادارة الخدمات المصرفية للأفراد	السيد محمد نظام جميل ابو انجيله
مدير الدائرة المالية	السيد ضرار شبلي خلف حدادين
مدير قطاع الائتمان	السيد معين عزيز نصيف البهو
مدير إدارة المخاطر	السيد طه موسى طه زيد
مدير الامتثال ومكافحة غسل الأموال	السيد خالد زهير جميل أبو الشعر
مدير التدقيق الداخلي	السيد صفوان سهيل علي عصفور
مدير قطاع العمليات والدعم اعتباراً من 2023/01/01	السيد رامي محمد مرشد خلف دعنا
مدير تقنية المعلومات	السيد جوالانت أرفندكمار فاساني
مدير الموارد البشرية	الفاصلة مها خالد فتح الله الددو
مدير الإبداع والابتكار	السيد نضال جليل محمود خليفة

ج-2 أسماء أعضاء الإدارة التنفيذية العليا المستقلين أو المتقاعدين خلال العام 2023

المنصب التنفيذي	الاسم
الرئيس التنفيذي / المدير العام لغاية 2023/01/31	السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"

و - أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

قام المجلس بتشكيل سبع لجان منبثقة عن مجلس الإدارة وتقوم بالمهام والمسؤوليات الواردة ضمن دليل الحوكمة المؤسسية وموائيقها.

-  لجنة الحوكمة المؤسسية
-  لجنة الترشيح والمكافآت
-  لجنة إدارة المخاطر
-  لجنة الامتثال
-  لجنة التدقيق
-  لجنة تسهيلات المجلس
-  لجنة الاستراتيجيات وحاكمية تكنولوجيا المعلومات

ز - اسم رئيس وأعضاء لجنة التدقيق خلال العام 2023 ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمور المالية والمحاسبية

اسم العضو	الصفة	نبذة عن المؤهلات والخبرات المتعلقة بالأمور المالية والمحاسبية
السيد كريم توفيق أمين قعوار	رئيس اللجنة	• بكالوريوس في الإدارة والمالية وعلوم الحاسوب - جامعة بوسطن كولج - ماستشوتس - الولايات المتحدة الأمريكية - 1987 • رئيس مجموعة قعوار ورجل أعمال ريادي ، واهمها: - رئيس مجلس إدارة (أمين قعوار وأولاده ، ايرس جارد، الوطنية لإدارة التأمينات الصحية - نات هيلث) - نائب رئيس مجلس إدارة (شركة Optimiza و Cosco for shipping) • عضو في مجموعة رواد الغد في المؤتمر الاقتصادي العالمي و مجلس جدول الأعمال العالمي • عضو سابق في المجلس الاستشاري الاقتصادي (بموجب إرادة ملكية سامية) • عضو في لجنة التدقيق في البنك الأهلي الأردني
السيد خليل صفوان خليل الساكت	عضو لجنة	• بكالوريوس في الهندسة المدنية، 1998، University of Toledo • مهني متمرس بخبرة تزيد عن 25 عام في قطاعات متعددة • المؤسس لشركة بريفي ادفايسوري للاستشارات • مستشار استراتيجي لرئيس مجلس إدارة شركة العبدلي للاستثمار والتطوير • عضو مجلس إدارة سابق في مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم و التطوير (KADDB) • مستشار سابق لأعمال لشركة سرايا القابضة والرئيس التنفيذي سابقاً لشركة سرايا العبدلي للاستثمار • شهادة في التمويل الشركاتي، 2023، جامعة كامبريدج - معهد التعليم المستمر • شهادة عضو مجلس إدارة (غير تنفيذي) معتمد ، 2023، نبدا - المملكة المتحدة

اسم العضو	الصفة	نبذة عن المؤهلات والخبرات المتعلقة بالأمور المالية والمحاسبية
السيد مؤنس عمر سليم عبد العال	عضو لجنة	• بكالوريوس محاسبة، 2004، جامعة اليرموك، الأردن • رئيس قسم شؤون الشركات في صندوق استثمار أموال الضمان (2020/7 - ولغاية تاريخه) • رئيس قسم التسويات ونائب المدير المالي في صندوق الإستثمار (2006/5 ولغاية 2018/12) • عضو لجنة تدقيق في البنك التجاري الأردني بصفته ممثل مؤسسة الضمان الاجتماعي آنذاك للفترة الواقعة ما بين 2019/11 وحتى 2023/7 • شهادة المحاسب الإداري الأمريكي 2014، CMA، Institute of Management Accountant – IMA • شهادة المحاسب القانوني الأمريكي 2018، CPA، American institute of certified public accountant – AICPA • شهادة الدبلوم المهني المتخصص في معايير الإبلاغ المالي الدولية 2019، DipIFR، Association of Chartered Certified Accountants – ACCA

إضافة الى الأعضاء التالية أسماؤهم والذين كانوا أعضاء في اللجنة خلال العام 2023 - قبل آخر تشكيل:

اسم العضو	الصفة	نبذة عن المؤهلات والخبرات المتعلقة بالأمور المالية والمحاسبية
معالي الدكتور أمية صلاح علاء الدين طوقان	رئيس لجنة التدقيق لغاية 2023/01/31	• دكتوراة في الاقتصاد النقدي، 1987، University Columbia. • ماجستير في التنمية الاقتصادية، Oxford of University 1982 • ماجستير إدارة أعمال، 1970، الجامعة الأمريكية في بيروت. • رئيس اللجنة المالية والاقتصادية - مجلس الاعيان. • محافظ للبنك المركزي الأردني خلال الفترة 2001 - 2010 ولفترتين متتاليتين. • وزير مالية سابق.
السيدة رانيا موسى فهد الاعرج	عضو لجنة من 2023/03/02 ولغاية 2023/08/01	• رخصة محلل مالي معتمد 2018، CFA، CFA Institute awarded 2022 • ماجستير علوم مالية ومصرفية، 2003، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية. • بكالوريوس علوم مالية ومصرفية، 1999، جامعة اليرموك • محلل مالي، دائرة الاستثمارات والعمليات الخارجية في البنك المركزي الأردني، من 2000 ولغاية 2002. • عضو في لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي من 2018 ولغاية 2023. • رئيس قسم الخزينة، صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي من 2007 ولغاية 2018.

ح- اسم رئيس وأعضاء لجان المجلس كما في 2023/12/31 *



لجنة الحوكمة المؤسسية

- معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري | الرئيس | مستقل
- السيد سعد نبيل يوسف المعشر | عضو | غير مستقل
- السيد نديم يوسف عيسى المعشر | عضو | غير مستقل
- السيد خليل صفوان خليل الساكت | عضو | مستقل
- السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس | عضو | مستقل

- أمين سر اللجنة - الأستاذة ميساء زياد محمد الترك



لجنة الترشيح والمكافآت

- السيد خليل صفوان خليل الساكت | الرئيس | مستقل
- السيد رفيق صالح عيسى المعشر | عضو | غير مستقل
- السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" | عضو | غير مستقل
- معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري | عضو | مستقل
- السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس | عضو | مستقل

- أمين سر اللجنة - الأستاذة ميساء زياد محمد الترك



لجنة إدارة المخاطر

- السيد يزن منذر جريس حدادين | الرئيس | مستقل
- السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" | عضو | غير مستقل
- السيد آلان فؤاد طانيوس ونا | عضو | غير مستقل
- معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري | عضو | مستقل
- السيد كريم توفيق أمين قعوار | عضو | مستقل

- أمين سر اللجنة - الأستاذة ميساء زياد محمد الترك



لجنة الامتثال

- السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" | الرئيس | غير مستقل
- معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري | عضو | مستقل
- معالي السيدة مجد محمد عبدالكريم شويكة | عضو | غير مستقل
- السيد مؤنس عمر سليم عبد العال | عضو | غير مستقل

- أمين سر اللجنة - الأستاذة ميساء زياد محمد الترك



لجنة التدقيق

- السيد كريم توفيق أمين قعوار | الرئيس | مستقل
- السيد خليل صفوان خليل الساكت | عضو | مستقل
- السيد مؤنس عمر سليم عبد العال | عضو | غير مستقل

- أمين سر اللجنة - الأستاذة ميساء زياد محمد الترك



لجنة تسهيلات المجلس

- السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" | الرئيس | غير مستقل
- السيد سعد نبيل يوسف المعشر | عضو | غير مستقل
- السيد نديم يوسف عيسى المعشر | عضو | غير مستقل
- السيد رفيق صالح عيسى المعشر | عضو | غير مستقل
- السيد عماد يوسف عيسى المعشر | عضو | غير مستقل
- معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري | عضو | مستقل

- أمين سر اللجنة - الأستاذة ميساء زياد محمد الترك



لجنة الاستراتيجية و
وحاكمية تكنولوجيا المعلومات

- السيد سعد نبيل يوسف المعشر | الرئيس | غير مستقل
- السيد كريم توفيق أمين قعوار | عضو | مستقل
- السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" | عضو | غير مستقل
- معالي السيدة مجد محمد عبدالكريم شويكة | عضو | غير مستقل
- السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس | عضو | مستقل
- السيد يزن منذر جريس حدادين | عضو | مستقل
- السيد خليل صفوان خليل الساكت | عضو | مستقل

- أمين سر اللجنة - الأستاذة ميساء زياد محمد الترك

*كان يشغل كل من الأعضاء المستقلين أو ممثلي أعضاء مجلس الإدارة الذين تم تغييرهم خلال العام 2023 رئاسة و/أو عضوية اللجان التالية:

معالي الدكتور أميه صلاح علاء الدين

طوقان

استقال اعتبارا من 2023/01/31

- لجنة التدقيق | الرئيس
- لجنة الحوكمة المؤسسية | عضو
- لجنة الترشيح والمكافآت | عضو
- لجنة الامتثال | عضو

السيدة رانيه موسى فهد الأعرج -ممثل

مؤسسة الضمان الاجتماعي

لغاية 2023/08/01

حيث تم تغيير الممثل

- لجنة إدارة المخاطر | عضوا حتى 2023/03/02
- لجنة التدقيق | عضوا حتى 2023/08/01
- لجنة الامتثال | عضوا حتى 2023/08/01

ط- تجنب تعارض المصالح

يهدف البنك إلى ضمان وجود نهج ثابت يشجع على إرساء بيئة عمل فعالة تتسم بالشفافية والتعاون تحقيقاً لمصلحة البنك ضمن إطار الازدهار المشترك المؤسسي مع أصحاب المصلحة المبتين فيه (العملاء، المساهمون، الموردون و الشركاء، المجتمع ، الموظفون، والجهات الرقابية) والذي تؤكد عليه سياسة البنك المعتمدة والمواثيق والإجراءات المتبعة بهذا الخصوص. حيث يقوم مجلس الإدارة المنتخب من جميع المساهمين بدوره في حماية حقوق المساهمين من خلال ممارسة المهام والواجبات ضمن مبادئ الأمانة والولاء والعناية الواجبة والاهتمام بمصالح البنك وتقديمها على مصلحته الشخصية وبحيث تكون علاقة عضو مجلس الإدارة في البنك علاقة مهنية وموضوعية مع قيام الشخص المعني والبنك بالإفصاح عن أي معلومات جوهرية حسب الأصول لا سيما وأن المجلس يتحمل مسؤولية مراعاة حقوق المساهمين وجميع أصحاب المصلحة وبأن البنك يدار ضمن إطار رقابي وأنظمة ضبط فعالة ومتوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك الأنشطة المسندة لجهات خارجية من خلال الاطار الحوكمي والذي يرسم العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وعلاقة الإدارة التنفيذية والموظفين بباقي أصحاب المصلحة ووفقاً لما يلي:

- واجب العناية الواجبة Duty of Care
- واجب الولاء Duty of Loyalty
- واجب الإفصاح والمراحة Duty of Candor and Disclosure

ي- عدد اجتماعات اللجان المنتبقة عن مجلس الإدارة المنعقدة خلال العام 2023 والأعضاء الحاضرين

جئة التدقيق

بلغ عدد اجتماعات لجنة التدقيق خلال السنة 2023 (6) اجتماعات ، علماً بأن الاجتماعات كانت تعقد بصورة مدمجة وجاهياً وبواسطة الاتصال المرئي ، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

المجموع	1	2	3	4	5	6
السيد كريم توفيق أمين قعوار	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد خليل صفوان خليل الساكت	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مؤنس عمر سليم عبد العال	-	-	-	-	✓	✓

إضافة الى الأعضاء التالية أسماؤهم والذين كانوا أعضاء في اللجنة خلال العام 2023 - قبل آخر تشكيل:

المجموع	1	2	3	4	5	6
معالي الدكتور أمية صلاح علاء الدين طوقان	✓	✓	-	-	-	-
السيدة رانية موسى فهد الأعرج	-	-	✓	✓	-	-

جئة الترشيح والمكافآت

بلغ عدد اجتماعات لجنة الترشيح والمكافآت خلال العام 2023 (4) اجتماعات علماً بأن الاجتماعات كانت تعقد بصورة مدمجة وجاهياً وبواسطة الاتصال المرئي ، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

المجموع	1	2	3	4
السيد خليل صفوان خليل الساكت	✓	✓	✓	✓
السيد رفيق صالح عيسى المعشر	✓	X	✓	X
معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري	✓	✓	✓	✓
السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس	✓	X	✓	✓
السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"	-	✓	✓	✓

إضافة الى الأعضاء التالية أسماؤهم والذين كانوا أعضاء في اللجنة خلال العام 2023 - قبل آخر تشكيل:

المجموع	1	2	3	4
معالي الدكتور أمية صلاح علاء الدين طوقان	✓	-	-	-

جئة الحوكمة المؤسسية

بلغ عدد اجتماعات لجنة الحوكمة المؤسسية خلال العام 2023 (3) اجتماعات علماً بأن الاجتماعات كانت تعقد بصورة مدمجة وجاهياً وبواسطة الاتصال المرئي ، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

المجموع	1	2	3
معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري	✓	✓	✓
السيد سعد نبيل يوسف المعشر	✓	✓	✓
السيد نديم يوسف عيسى المعشر	X	✓	✓
السيد خليل صفوان خليل الساكت	✓	✓	✓
السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس	X	✓	✓

إضافة الى الأعضاء التالية أسماؤهم والذين كانوا أعضاء في اللجنة خلال العام 2023 - قبل آخر تشكيل:

المجموع	1	2	3
معالي الدكتور أمية صلاح علاء الدين طوقان	-	-	-

جئة إدارة المخاطر

بلغ عدد اجتماعات لجنة إدارة المخاطر خلال العام 2023 (5) اجتماعات علماً بأن الاجتماعات كانت تعقد بصورة مدمجة وجاهياً وبواسطة الاتصال المرئي ، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

المجموع	1	2	3	4	5
السيد يزن منذر جريس حدادين	✓	✓	✓	✓	✓
السيد آلان فؤاد طانيوس ونا	✓	✓	✓	✓	✓
معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري	-	✓	✓	✓	✓
السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"	-	✓	✓	✓	✓
السيد كريم توفيق أمين قعوار	-	✓	✓	✓	✓

لجنة الاستراتيجيات وحاكمة تكنولوجيا المعلومات

بلغ عدد اجتماعات لجنة الاستراتيجيات وحاكمة تكنولوجيا المعلومات خلال العام 2023 (4) اجتماعات علما بأن الاجتماعات كانت تعقد بصورة مدمجة وجاهيا وبواسطة الاتصال المرئي ، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

المجموع	4	3	2	1	
السيد سعد نبيل يوسف المعشر	✓	✓	✓	✓	(4/4)
السيد كريم توفيق أمين قعوار	✓	✓	✓	✓	(4/4)
السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"	✓	✓	✓	-	(3/3)
معالي السيدة مجد محمد عبد الكريم شويكة	✓	✓	✓	✓	(4/4)
السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس	✓	✓	✓	✓	(4/4)
السيد يزن منذر جريس حدادين	✓	✓	✓	✓	(4/4)
السيد خليل صفوان خليل الساكت	✓	✓	✓	✓	(4/4)

إضافة الى الأعضاء التالية أسماؤهم والذين كانوا أعضاء في اللجنة خلال العام 2023 - قبل آخر تشكيل:

المجموع	4	3	2	1	
معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري	-	-	-	✓	(1/1)

لجنة الامتثال

بلغ عدد اجتماعات لجنة الامتثال خلال العام 2023 (5) اجتماعات علما بأن الاجتماعات كانت تعقد بصورة مدمجة وجاهيا وبواسطة الاتصال المرئي وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

المجموع	5	4	3	2	1	
السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"	✓	✓	✓	✓	-	(4/4)
معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري	✓	✓	✓	✓	✓	(5/5)
معالي السيدة مجد محمد عبد الكريم شويكة	✓	✓	✓	✓	-	(4/4)
السيد مؤنس عمر سليم عبد العال	✓	✓	-	-	-	(2/2)

إضافة الى الأعضاء التالية أسماؤهم والذين كانوا أعضاء في اللجنة خلال العام 2023 - قبل آخر تشكيل:

المجموع	5	4	3	2	1	
السيد كريم توفيق أمين قعوار	-	-	-	-	✓	(1/1)
معالي الدكتور أمية صلاح علاء الدين طوقان	-	-	-	-	✓	(1/1)
السيدة رانية موسى فهد الأعرج	-	-	-	✓	✓	(2/2)

ك - عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة المالية 2023

قامت لجنة التدقيق بالاجتماع خمس مرات مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة المالية 2023 منهم اجتماع واحد دون حضور أي من أشخاص الإدارة التنفيذية العليا.

إضافة الى الأعضاء التالية أسماؤهم والذين كانوا أعضاء في اللجنة خلال العام 2023 - قبل آخر تشكيل :

المجموع	5	4	3	2	1	
السيد سعد نبيل يوسف المعشر	-	-	-	-	✓	(1/1)
معالي السيدة مجد محمد عبد الكريم شويكه	-	-	-	-	✓	(1/1)
السيدة رانية موسى فهد الأعرج	-	-	-	-	✓	(1/1)

لجنة تسهيلات المجلس

بلغ عدد اجتماعات لجنة تسهيلات المجلس خلال العام 2023 (20) اجتماع علما بأن الاجتماعات كانت تعقد بصورة مدمجة وجاهيا وبواسطة الاتصال المرئي ، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

السيد محمد موسى داود "محمد عيسى"

المجموع	20	19	18	17	16	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
(16/16)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	-	-	-	-

السيد سعد نبيل يوسف المعشر

المجموع	20	19	18	17	16	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
(20/19)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓	✓

السيد نديم يوسف عيسى المعشر

المجموع	20	19	18	17	16	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
(20/16)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	X	X	X	✓	✓

السيد رفيق صالح عيسى المعشر

المجموع	20	19	18	17	16	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
(20/15)	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓	X	X	X	✓	✓	✓	✓

السيد عماد يوسف عيسى المعشر

المجموع	20	19	18	17	16	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
(20/18)	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري

المجموع	20	19	18	17	16	15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
(20/16)	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	X	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

ل- عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام 2023

بلغ عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال العام 2023 (10) اجتماعات علما بأن الاجتماعات كانت تعقد بصورة مدمجة وجاهيا وبواسطة الاتصال المرئي ، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع

المجموع	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
(10/8)	✓	X	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	السيد سعد نبيل يوسف المعشر رئيس مجلس الإدارة
(9/9)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	-	السيد محمد موسى داود "محمد عيسى" نائب رئيس مجلس إدارة اعتبارا من 2023/02/01
(10/9)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	السيد نديم يوسف عيسى المعشر عضو مجلس إدارة
(10/9)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	شركة رجائي المعشر وإخوانه السيد رفيق صالح عيسى المعشر عضو مجلس إدارة
(10/8)	✓	✓	✓	✓	✓	X	X	✓	✓	✓	شركة معشر للاستثمارات والتجارة السيد عماد يوسف عيسى المعشر عضو مجلس إدارة
(10/10)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	شركة مركز المستثمر الأردني معالي السيدة مجد محمد عبدالكريم شويكه عضو مجلس إدارة
(5/5)	✓	✓	✓	✓	✓	-	-	-	-	-	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي السيد مؤنس عمر سليم عبد العال عضو مجلس إدارة
(10/10)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	بنك بيبيلوس السيد آلان فؤاد طانيوس ونا عضو مجلس إدارة
(10/9)	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	معالي الدكتور طارق محمد خليل حموري عضو مجلس إدارة
(10/10)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد كريم توفيق أمين قعوار عضو مجلس إدارة
(10/9)	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	السيد يزن منذر جريس حدادين عضو مجلس إدارة
(10/10)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	السيد خليل صفوان خليل الساكت عضو مجلس إدارة
(10/9)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	السيد باسم بن محمود بن زهدي ملحس عضو مجلس إدارة

المجموع	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
(1/1)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	✓	معالي الدكتور أمية صلاح علاء الدين طوقان نائب رئيس مجلس إدارة لغاية 2023/01/31
(5/5)	-	-	-	-	-	✓	✓	✓	✓	✓	السيدة رانيا موسى فهد الأعرج ممثل عضو مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لغاية 2023/08/01


سعد نبيل يوسف المعشر
رئيس مجلس الإدارة

جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادي
الثامن والستين

1 - قراءة وقائع الجلسة السابقة للهيئة العامة العادي والذي عقد بتاريخ 2023/03/30.

2 - التصويت على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2023 وخطة عمل البنك المستقبلية والمصادقة عليهما.

3 - التصويت على تقرير مدققي حسابات البنك عن السنة المالية 2023 والتصويت على حسابات وميزانية البنك للسنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2023 والمصادقة عليها، والموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 8 % من رأسمال البنك المدفوع والمكتتب به وذلك من حساب الأرباح المدورة كل حسب نسبة مساهمته.

4 - سماع تقرير موجز حول أعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وذلك استنادا لأحكام تعليمات الحوكمة المؤسسية وأحكام المادة (6/هـ) من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 .

5 - إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2023 .

6 - انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية 2024 وتحديد أتعابهم.

عناوين فروع البنك

داخل المملكة الأردنية الهاشمية		
العاصمة عمان		
وسط عمان الرئيسي هاتف: +962 (6) 5807677 فاكس: +962 (6) 5689634 وادي صقرة هاتف: +962 (6) 5807678 فاكس: +962 (6) 5678612 عبدون هاتف: +962 (6) 5929397 فاكس: +962 (6) 5929652 تاج مول هاتف: +962 (6) 5930961 فاكس: +962 (6) 5931024 جبل عمان هاتف: +962 (6) 5807676 فاكس: +962 (6) 4611541 شارع ابن خلدون هاتف: +962 (6) 5807675 فاكس: +962 (6) 4622685 العبدلي البوليفارد هاتف: +962 (6) 5807666 فاكس: +962 (6) 5102844	شرق عمان سحاب هاتف: +962 (6) 5807677 فاكس: +962 (6) 5354782 مادبا هاتف: +962 (5) 3903466 فاكس: +962 (5) 3240260 شارع الحرية هاتف: +962 (6) 5807673 فاكس: +962 (6) 4206214 ضاحية الياسمين هاتف: +962 (6) 5807671 فاكس: +962 (6) 4206759 ماركا هاتف: +962 (6) 5807658 فاكس: +962 (6) 4890360 طربور هاتف: +962 (6) 4603112/3 فاكس: +962 (6) 5261694 الهاشمي الشمالي هاتف: +962 (6) 5807657 فاكس: +962 (6) 5061694 وسط البلد هاتف: +962 (6) 5807656 فاكس: +962 (6) 4645717 دوار الشرق الأوسط هاتف: +962 (6) 5807655 فاكس: +962 (6) 4777289 جبل الحسين هاتف: +962 (6) 5807662 فاكس: +962 (6) 5698069 مرج الحمام هاتف: +962 (6) 5807670 فاكس: +962 (6) 5716906	غرب عمان سوق ام أذينة هاتف: +962 (6) 5807668 فاكس: +962 (6) 5523029 البيادر هاتف: +962 (6) 5857791 فاكس: +962 (6) 5819834 الصويفية هاتف: +962 (6) 5865401 فاكس: +962 (6) 5865402 شارع عبد الله غوشة هاتف: +962 (6) 5861408/9 فاكس: +962 (6) 5817921 شارع مكة هاتف: +962 (6) 5807669 فاكس: +962 (6) 5562134 مكة مول هاتف: +962 (6) 5825174 شارع وصفي التل هاتف: +962 (6) 5807664 فاكس: +962 (6) 5682188 خلدا هاتف: +962 (6) 5807663 فاكس: +962 (6) 5341263 سيي مول هاتف: +962 (6) 5823154 فاكس: +962 (6) 5825174

خارج المملكة الأردنية الهاشمية

فلسطين و قبرص

فلسطين

نابلس

شارع المركز التجاري -عمارة العالول
هاتف: 2948861 (2) +972

الشلالة

الخليل – شارع الشلالة
هاتف: 2948862 (2) +972

رام الله

وسط البلد -شارع الزهراء -
عمارة عودة الشامي
هاتف: 2948863 (2) +972

بيت لحم

شارع المهدي -عمارة كتلو
هاتف: 2948864 (2) +972

السلام

الخليل – شارع السلام -
مقابل محطة للحروقات
هاتف: 2948865 (2) +972

جنين

شارع حيف – عمار البريق
هاتف: 2948866 (2) +972

طولكرم

شارع الجامعة عمارة البريق بذات عمارة
الحكمة الشرعية
هاتف: 2948868 (2) +972

بيت ساحور

شارع الرئيس محمود عباس-
عمارة ميخائيل قمصيه
هاتف: 2948867 (2) +972

الماصيون

رام الله - الماصيون - شارع ناجي العلي
هاتف: 2948869 (2) +972

بتونيا

شارع أثينا - عمارة طوطح
هاتف: 2948870 (2) +972

قبرص

ليماسول

برج بيكورا، الطابق الثاني

مواقع أجهزة الصراف الآلي (ATM)

عمان

طريق المطار - سيفوي
عمان مول

محطة الكسواني

مبنى الأهلية - البنك الأهلي

مبنى الأهلية - أبونصير

سيفوي شمساني

محطة المناصير - ماركا

فندق الشيراتون

شارع الجامعة

كوزمو السابع

سيفوي الجامعة الأردنية

فندق الماريوت عمان

سوبرماركت كورنر

مكسيم مول

سيفوي سوق الجملة

جامعة الإسراء

مركز الحسين للسرطان

المختار مول

ATM shop

فندق اللاند مارك

وزارة الصناعة والتجارة

ترخيص شفا بدران

متحف الأطفال

محطة المناصير - طريق المطار

سيفوي مرج الحمام

سيفوي شفا بدران

المدينة الطبية

مبنى أمنية

مبنى المستشفى الإيطالي

النادي الأرثوذكسي

أفينيو مول

الاستقلال مول

جبل اللويبة

مجمع أبو علندا التجاري

محطة المناصير - المركز الثقافي

ازمير مول - الهاشمي

أهوار مول - طبربور

مجمع الصوفية فيلج

الفرع الرئيسي

شارع الثقافة

فرع البيادر

فرع صوفية

فرع شارع عبدالله غوشة

فرع جبل عمان

فرع سبيي مول

فرع عبدون

فرع تاج مول

فرع مرج الحمام

فرع جبل الحسين

فرع شارع وادي صقره

فرع الجبيهة

فرع وسط البلد

فرع شارع الحرية

فرع دوار الشرق الأوسط

فرع سحاب

خريبة السوق

فرع الهاشمي الشمالي

فرع ماركا

فرع طبربور

فرع مكة مول

فرع ابن خلدون

فرع شارع مكة

فرع خلدا

فرع ش. الملكة رانيا العبدالله

فرع شارع وصفي التل

فرع سوق أم أذينة

فرع ضاحية الياسمين

فرع العبدلي- بوليفارد

محطة جوبترول - شارع السلام

محطة جوبترول - شارع الدستور

محطة جوبترول - شارع الاستقلال

جوبترول ضاحية الياسمين

محطة جوبترول - شارع المدينة المنورة

مناصير كريدور - عبدون

مجمع الحسين للأعمال

دابوق ديستركت

ايكيا

محطة توتال - المقابلين

خريبة السوق 2

مبنى زكارة

اشرفية

جوبترول - شارع المدينة الطبية

جوبترول - طبربور

الصراف الآلي المتنقل

إقليم البلقاء

محطة المناصير - طريق السرو

فرع كلية الطب - السلط

فرع السلط

ترخيص السلط

فرع بوابة السلط

فرع جامعة البلقاء التطبيقية

فرع دير علا

فرع الفحيص

محطة توتال - عكروش

الشركة الاهلية - دير علا

إقليم الزرقاء والشمال

فرع المنطقة الحرة / الزرقاء

سيفوي الزرقاء

أسواق خالد - المؤسسة العسكرية /الزرقاء

فرع الزرقاء

فرع الزرقاء الجديدة

سوق باب المدينة / الزرقاء

فرع الرصيفة

فرع الرمثا

سوق الرمثا

فرع المفرق

فرع جرش

شركة الأهلي للتمويل الأصغر / جرش

شركة الأهلي للتمويل الأصغر / عجلون

كفر أسد / أريد

محطة المناصير - الحصن

أريد سبيي سنتر

شارع الهاشمي / أريد

شارع البتراء / أريد

قرية ججين / أريد

فرع أرابيلا مول

فرع أريد

محطة الرابية أريد

محطة الرجوب / أريد

جوبترول شارع بغداد /أريد

المؤسسة العسكرية - المفرق

إقليم الجنوب

كارفور مادبا

سبيي مول مادبا

فرع مادبا

ماريوت البحر الميت

فندق البحر الميت العلاجي

فرع الطفيلة

مجمع تجاري - الطفيلة

مجمع تجاري - معان

فرع معان

محطة المناصير - الكرك

فرع الكرك

فرع مؤتة

فندق ماريوت البتراء

الشويخ مول

ايلا العقبة

سيفوي العقبة

سوق العقبة

فرع العقبة

محطة جوبترول - الوسية - الكرك

صراف المزار - الكرك

الكرك وسط البلد



Jordan Ahli Bank
التقرير السنوي 2023



ahli

An illustration of olive branches with green leaves and olives, set against a light blue background with a subtle pattern of white diagonal lines and small dots. The branches are positioned in the top right and bottom left corners of the page.

ANNUAL REPORT 2023

Shared Prosperity





Table of Content

Our Charter	8
Message from the Chairman	12
CEO’s Message	15
Jordanian Economic Performance 2023	19
 Board of Directors’ Report	
The Bank’s Main Accomplishments	22
Geographical Coverage and Number of Employees	25
Branches and Staff Distribution	26
Capital Investment	27
Jordan Ahli Bank Subsidiaries	28
Members of Board of Directors	35
Executive Management	50
Competitiveness and Market Share	66
Jordan Ahli Bank Organization Chart	67
Number of Staff at the Bank and Its Subsidiaries	68
Risk	71
Summary of 2023	78
Financial Indicators	79
Financial Impact of 2023	80
Future Outlook and Plans for 2024	84
The External Auditors’ Compensation of the Bank and its Subsidiaries	85
Number of the Bank’s Shares Owned by Members of the Board, Executive Management and their Relatives	86
Names of Major Shareholders	95
Board of Directors and Executive Management Compensations and Benefits	99
Sustainability and Environmental Social Governance (ESG)	107
Summary of Performance Appraisal and Performance Incentives Policies	114
Disclosure and Transparency	116

Jordan Ahli Bank Financial Statements and Accompanying Notes for The Year 2023

Independent Auditor’s Report in Respect of the Financials of the Year 2023	120
Financial Statement of Jordan Ahli Bank of the Year 2023	126
Notes to the Financial Statements of 2023	132
 Attestation Statements	 244
 Corporate Governance	
Corporate Governance Guidelines	248
Corporate Governance Report	277
 Agenda of the Ordinary General Assembly	 291
The Addresses of the Bank’s Branches	292
ATM Locations - Jordan	295

Our Charter

Our Vision

To drive the financial & non-financial prosperity of customers and the communities we serve.

Our Mission

Offer sustainable financial & non-financial services that are customer centric, digital, and innovative.

Our Values

Specialization, Professionalism, Excellence, Ownership, Honesty, Creativity and Innovation.

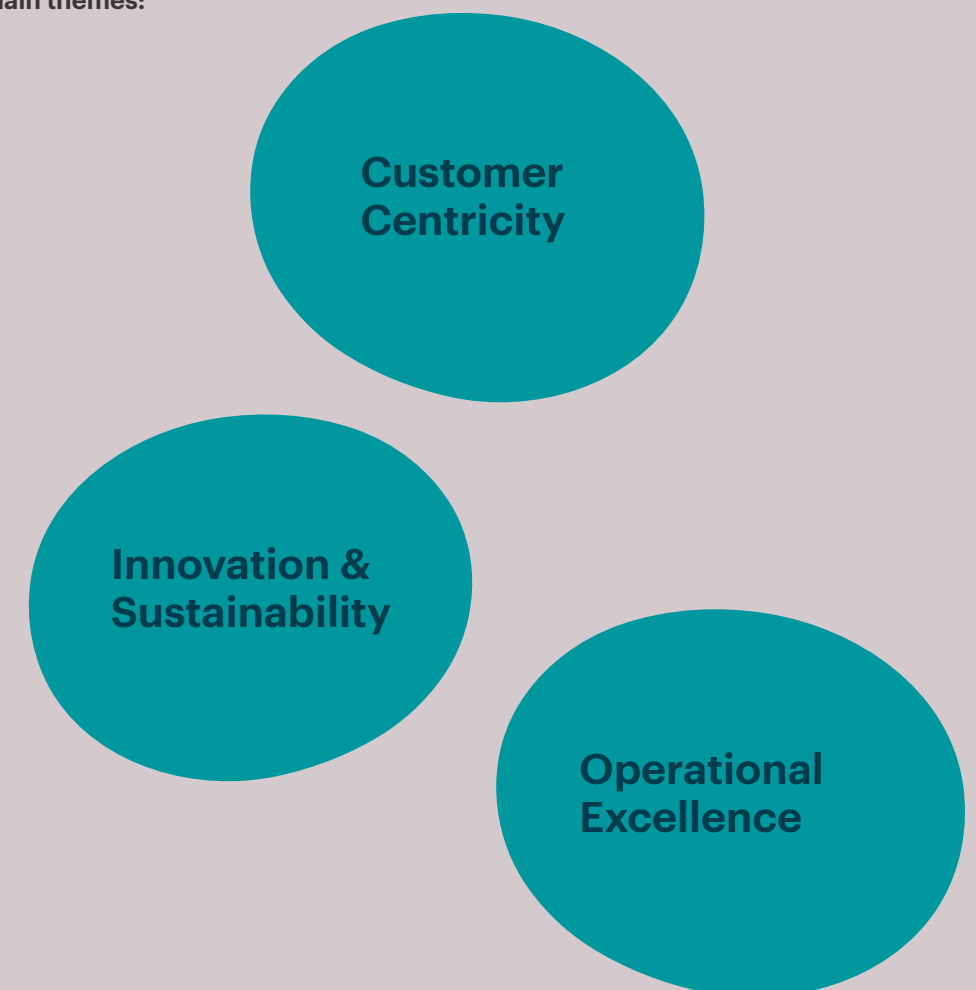
Strategy Ambitions

Increase long-term sustained economic performance & drive agile and lean operations, by transforming our bank products & services into digital innovative solutions, that address our personas' motivations & challenges, to create personalized experiences that differentiate Ahli Bank from the competition in alignment with the shared prosperity framework.

Strategic Objectives

- Increase long-term sustained economic performance
- Grow stakeholders' base
- Transform into digital
- Offer innovative solutions
- Adopt agile & lean operations
- Enhance data integrity
- Enhance people's experiences

Through the three main themes:



Corporate Shared Prosperity Framework

As you know, in the past few years, we have institutionalized our heritage by officially announcing the ‘Shared Prosperity’ framework for ahli bank, which is a unique stakeholder focused model in order to deliver long term value to all stakeholders in a responsible, balanced and sustainable way that produces prosperity for all, and sets the stage for a new type of conscious capitalism that we believe has become a moral imperative for humanity in the 21st century. We continue to evolve this Framework within our strategy and good governance principles. What makes us take great pride today is that our framework has developed to become “Corporate Shared Prosperity” in which all stakeholders of Shareholders, Customers, Employees, Regulatory Bodies, Partners & Suppliers, Environment and Community are involved for a value added objective that is pivotal for achieving a sustained economic growth, provide an access to knowledge and social equality.

Shareholders

- Guarantee a secure investment and maximizing shareholder value.
- Provide shareholders with all institutional information in an accurate, transparent and regular manner through general assembly meetings, annual reports and other means in order to ensure equity between all investors.
- Regulate the relationship with all other stakeholders including official and regulatory bodies.

Customers

Maintain an exceptional relationship through the use of leading customer management systems that reinforce the competitive position of Ahli Bank and which offer, among other features, complete secrecy for customer accounts and deposits and reward programs.

Employees

- Corporate culture.
- Focus on empowerment and capacity building in order to offer diversified opportunities and ensure a promising institutional career.
- Reinforce the competitive position of employees by offering an ideal working environment.
- Continuous internal and external engagement through various channels.
- Reinforce community engagement.

Environment and community

Within our commitment to sustainable performance, we recognize the ESG challenges facing society, therefore we are keen to implement the necessary measures proactively for the benefit of our community.

Regulatory Bodies

- Full adherence to applicable laws and regulations and transparent disclosure.
- Support official efforts in various fields and fronts in a manner that serves the community.

Partners and Suppliers

- Building long term relationships, based on transparency and quality performance.
- Maintaining effective long term partnerships built on quality, effectiveness, value added and efficiency.
- Building new strategic partnerships.
- Fruitful cooperation, transparent and continuous engagement.

Chairman of the Board	Mr. Saad Nabil Yousef Mouasher
Vice Chairman	Mr. Moh’d Mousa Dawood (Moh’d Issa)
Board Members	Mr. Nadim Yousef Issa Muasher
	Rajaei Mouasher & Brothers Co. Represented by Mr. Rafik Saleh Issa Muasher
	Mouasher Investment & Trading Co. Represented by Mr. Imad Yousef Issa Muasher
	Jordan Investor Center Co. Represented by H.E Mrs. Majd Mohammad Abdul Kareem Shwaikeh
	Byblos Bank Represented by Mr. Alan Fouad Tanios Wanna
	Social Security Corporation Represented by Mr. Mo’nes Omar Saleem Abdel All
	H.E. Dr. Tareq Mohammad Khaleel Hammouri
	Mr. Karim Tawfiq Amin Kwar
	Mr. Yazan Munther Jeries Haddadin
	Mr. Khalil Safwan Khalil Saket
	Mr. Basim Mahmoud Zuhdi Malhas
Legal Advisor & Board Secretary	Advocate. Maisa’ Ziad Moh’d Turk
External Auditors	Messrs Deloitte and Touché



Message from the Chairman

Ladies and Gentlemen, Shareholders of Jordan Ahli Bank,

It is my pleasure to extend the warmest welcome to you on behalf of myself and the Board Members of Jordan Ahli Bank. With great pride and honor, we present to you our 68th Annual Report for the year 2023.

We are welcoming the new year 2024 with full optimism. As we welcome a new year with optimism and hope, encouraged by the indications of easing the strict monetary policies adopted by the institutions shaping monetary policy in countries and economies, we embark on a new chapter. In this chapter, we reap the benefits of these policies and precautionary measures that prevailed until the middle of last quarter of 2023. The global banking industry has increasingly come to the realization that monetary stringency cannot be pushed further due to fears of slipping into a global economic slowdown. It is preparing for a gradual descent from the peak of interest of the rate hike cycle, especially as key economic indicators have shown a positive response to the phase of monetary policy tightening. In the United States, inflation rates dropped to 3.2% on an annual basis by the end of October 2023, down from 9.1% at the end of the first half of 2022, which was the highest level since 1981. Capital markets responded positively in the latter months of 2023, with indications pointing towards a corrective movement leading to an increase in sovereign debt instrument prices across all maturities, especially the long-term ones. The yield on 30-year US Treasury bonds declined by about 79 basis points, currently standing at 4.32%, compared to 5.11% in mid-October 2023, which is the highest level reached since the beginning of the mortgage crisis in the United States when it reached 5.12% by the end of the first half of 2007. This supports the return of systemic risk levels for global banking institutions to their normal levels after several banks heavily exposed to sovereign debt instruments were ousted.

In the midst of this, our national economy indicators have shown positive signs, with the Gross Domestic Product (GDP) registering a growth rate of 2.7% during the first three quarters of 2023, compared to a growth rate of 2.6% during the same period in 2022. This was accompanied by a decrease in the inflation rate to 2.1% during 2023, compared to 4.2% during 2022. According to the latest data from the Central Bank, foreign currency reserves reached approximately \$18.1 billion Jordanian Dinars by the end of 2023, sufficient to cover the Kingdom's exports of goods and services for a period of 7.9 months. This was a result of a 30.5% increase in tourists' receipts, in addition to a 1.4% increase in remittances reaching 2.25 billion Jordanian Dinars during the first eleven months of 2023. In confirmation of the resilience and effectiveness of our banking system, Jordanian banks continued to achieve growth despite the significant challenges that have affected the banking industry globally. Assets of operating banks grew by 3.2% during 2023 compared to the end of 2022, reaching approximately 66.2 billion Jordanian Dinars, constituting about 196.5% of the Gross Domestic Product. Regarding the sources and utilization of funds, banks managed to achieve growth rates of 3.9% and 2.6% for deposits and credit facilities, respectively, by the end of 2023 compared to the same period in 2022, the total deposits reached about 43.7 billion JD, while credit facilities amounted to approximately 33.4 billion JD.

As for Jordan Ahli Bank's financial performance, the bank managed to achieve growth in its assets by 7.2% to reach around 3.3 billion JD as of December 31, 2023, compared to the end of 2022. This can be attributed to the bank's success

in enhancing its sources of funds from customer deposits by 8.9% to reach around 2.2 billion JD compared to around 2.0 billion JD at the end of 2022. The bank was able to employ these funds in accordance with acceptable risk levels and maintain a balanced interest margin. The credit portfolio before credit provisions and accrued interest achieved a growth rate of 5.8% to reach around 1.8 billion JD as of the end of 2023, compared to 1.7 billion JD for 2022. Similarly, the investment portfolio, including fixed income securities and equity instruments, grew by 2.6% to reach around 932 million JD as of December 31, 2023, compared to 909 million JD for the same period of the previous year. In terms of operational and profitability performance, Jordan Ahli Bank achieved growth in net profits before tax of 13.5% for the year 2023 to reach around 32.2 million JD, compared to 28.3 million JD for 2022. This is mainly attributed to the increase in net interest income by 6.5% to reach around 94.9 million JD for 2023, compared to around 89.1 million JD for 2022.

Recognizing the significance of good governance, Jordan Ahli Bank was the first local bank to begin evaluating the maturity of institutional governance by engaging an independent external auditor since 2015. The bank assigned Deloitte to assess the maturity level of governance implementation at Jordan Ahli Bank according to global principles and best practices in this field. The assessment resulted in several recommendations at that time to improve and enhance the level of institutional governance at the bank. Reassessment and evaluation were conducted in 2018 and 2023 based on governance maturity indicators, according to a scale ranging from 0 to 5, measuring the commitment to institutional governance practices up to best practices. Through the concerted efforts of the Board of Directors and the executive management, and based on the evaluation results, the bank was able to improve its index score from 1.9 in 2015 to 3.9 in 2018, reaching 4.5 out of 5 in 2023. The bank's institutional governance practices now exceed international best practices. In 2023, the task of monitoring quality assurance for control departments (audit, compliance, and risk management) was assigned to assess the maturity level reached after implementing the previous recommendations. Tangible results have emerged that elevate the bank's practices to best practices, with continuous efforts to complete the remaining recommendations. The achievement of Jordan Ahli Bank in reaching this result adds a distinctive contribution to its record, embodying its strategic capability to achieve environmental and social sustainability, in addition to good governance. This reflects its vision and continuous commitment to implementing practices that contribute to achieving a positive impact on society, the sector, and all stakeholders.

In light of the above, and as part of our comprehensive digital transformation strategy for financial and banking services aimed at enhancing sustainable business growth, in line with our strategic plan, our electronic transactions accounted for 87% of the total transactions in 2023. We adopted a range of strategic initiatives to enhance our bank's operations, focusing more on customer-centric approaches. We applied various tools to understand customer preferences across different segments, offering products that meet their needs. Additionally, we improved customer service efficiency through integration with artificial intelligence, achieving significant progress and a competitive edge for Jordan Ahli Bank among other banks.

Furthermore, we launched Qawn digital financial platform to meet modern market needs, serving both retail and business sectors. Qawn is Jordan's first social platform for electronic payments, providing users with an easy and fast way to send and receive money through social interaction. It also allows all Jordanians to open their bank accounts remotely without the need to visit a branch, with the registration process taking just five minutes. Qawn is also suitable for merchants, enabling them to accept payments and manage their finances more effectively. Merchants can easily download the application on any device and start accepting payments directly from mobile phones. Additionally, an interactive portal for developers was created within Qawn project to support open banking operations. Moreover, we established the "Ahli Future" educational program to bridge skills gaps in the technology field. The bank signed research partnerships with public and private Jordanian universities to develop products and services that save time and effort for customers, applying the latest technology and scientific research findings. As part of our commitment to a more sustainable future, we enhanced operational sustainability by transitioning towards cloud computing.

In terms of sustainability and ESG, we take pride in being at the forefront of banking institutions issuing sustainability reports in Jordan since 2017. Notably, Jordan Ahli Bank was awarded with "Arabia CSR and Sustainability Award", first place in the financial services category. This recognition is a result of our commitment to sustainability and ESG and maximizing our efforts towards sustainable development. Additionally, Jordan Ahli Bank became a platinum member at the Jordan Green Building Council.

Emphasizing the importance of promoting gender equality and empowering women in the workplace, market, and society, our CEO signed the statement of support for «Women's Empowerment Principles» established by the United Nations Global Compact and UN Women. In 2023, we also released our fifth sustainability report, prepared in Arabic and English following the Global Reporting Initiative (GRI) standards. This report highlights the bank's performance and reflects our continuous efforts to integrate sustainability, environmental and social standards, and governance into our activities and operations, showcasing their impact on the environment, society, and economic development. This underscores our commitment to transparency and engaging stakeholders to understand their priorities, needs, and expectations.

As we review our most significant achievements during the year 2023, allow me to extend my sincere gratitude to the Jordan Ahli Bank family across all its locations, under the leadership of Dr. Ahmed Al-Hussein, the General Manager/CEO. We affirm our support and trust in them, as well as extend our deep appreciation to all esteemed Board of Directors.

Lastly, I take this opportunity to express my thanks and appreciation to the Central Bank of Jordan, praising its exceptional efforts and customary prudence which ensured the strength and resilience of the Jordanian banking system over the years. Gratitude is also extended to the Ministry of Industry Trade and Supply, the Companies Control Department, the Securities Commission, and all institutions of the capital market. I also convey my sincere thanks to our partners and brothers in Palestine, especially the Palestinian Monetary Authority, and my eternal thanks to our dear shareholders for their trust in us.

I praise almighty God for the blessing of security and stability in our beloved Jordan and asking the Lord to prevail in security and peace across the whole region.

With my wishes for you all and for our beloved Jordan's continuous success and prosperity under the leadership of His Majesty King Abdullah II Ibn Al-Hussein May God preserve and protect him.

Saad Nabil Mouasher
Chairman of the Board



CEO's Message

Ladies and Gentlemen,

First of all, allow me to welcome you all and present to you the sixty-eighth annual report of the Jordan Ahli Bank, as well as my first annual report as the CEO/General Manager of the Jordan Ahli Bank. Through this report, we will highlight the most significant achievements and successes of the past year. The bank has continued and will continue with a steady and confident pace towards achieving more accomplishments, guided by a comprehensive vision set by the Board of Directors and the executive management.

We will continue to work towards sustainable development and contribute to building a prosperous and sustainable economy. We rely on creativity, innovation, and digital technology to provide the best banking solutions in line with the bank's vision of achieving shared prosperity.

I am pleased to express my deep gratitude to Mr. Mohammad Mousa Dawood, the former CEO, for his exceptional leadership over the past years. I also congratulate him on assuming the position of Deputy Chairman of the Board, wishing him every success.

To start, I am delighted to inform you with great pride that the Jordan Ahli Bank has secured the first place in the Arabia CSR (Corporate Social Responsibility) Award in its sixteenth edition, in the financial sector category. This award ceremony took place in the United Arab Emirates. This award reflects the commitment of the bank's management and its team to the importance of sustainability and its implementation in all the bank's activities.

For many years, the bank has been committed to diligently working towards finding the best digital and electronic solutions to meet the needs of its customers. During the past year, we have added numerous digital features to the Ahli Mobile application, in addition to automating various banking services. These efforts have significantly increased the efficiency of our operations and allowed us to offer high-quality services to our valued customers.

To promote sustainability across all of the bank's operations, we have been working on developing a comprehensive sustainability policy and plan covering environmental, social, and governance aspects. Through this, we will collaborate with all relevant parties to build a strong foundation for sustainable finance. We are also collaborating with national entities and institutions to enhance all aspects of our operations.

In pursuit of these goals, we have launched the ESG Ambassadors program, which will operate in all departments and divisions to find sustainable solutions for all the bank's operations. Additionally, we have introduced a green business bundle for small and medium-sized enterprises, offering a unique range of banking services tailored to meet our customers' needs and fulfill their aspirations. In line with our belief in the importance of promoting gender equality and empowering women in the workplace and society, and recognizing their fundamental role in community development, we have signed the "UN Women's Empowerment Principles" presented by the United Nations Global Compact and UN Women. We aspire to achieve gender equality, provide equal opportunities, and create an inclusive environment for empowering women. Our commitment involves enabling women to access leadership positions and participate in decision-making processes to contribute to comprehensive community development.

In the realm of banking services, we have launched the "Qawn" app, which is the first social payment application in Jordan. This app provides an easy and fast way to send and receive money through chat. Furthermore, we have introduced several competitive banking products in the local market. We have updated personal and housing loans and launched a car loan program with competitive interest rates.

On another note, the bank has introduced new products for its customers in the medical sector. The Doctors' Loan caters to the specific needs of medical professionals, including specialized doctors. Additionally, we have introduced a loan program for pharmacy owners and their employees. We have also launched a new program dedicated to Jordanian university professors, offering them a package of competitive banking services and interest rates that meet their needs and the needs of their families.

Continuing our commitment to supporting and preparing the youth, the Jordan Ahli Bank has appointed the 7th batch of outstanding new students from Jordanian universities. We work on training and preparing them to enter the working environment while also providing them with part-time job opportunities at the bank, enabling them to earn a salary that helps meet their educational needs and fulfill their aspirations.

In terms of financial performance, we achieved remarkable results in 2023, with a net profit of 32.2 Million dinars, compared to 28.3 million dinars in the previous year, marking a 13.5% increase in net profits compared to 2022.

In conclusion, I would like to emphasize Jordan Ahli Bank's commitment to its mission and values. We will continue to provide integrated and sustainable digital services with the highest standards of professionalism and excellence. Our commitment is to serve our customers and communities sustainably, ensuring a distinctive customer experience.

I want to stress that we are not just a financial institution that supports the just national economy, but rather a force with a positive impact that influences our team, our customers, our community, and those around us, enhancing the true meaning of shared prosperity.

I would like to express my deep gratitude to the Chairman of the Board, Mr. Saad Nabil Mouasher, the current and former board members, and everyone I have worked with over the years for their continuous support and trust in us. I also extend my profound thanks to our partners and subsidiary companies, as well as to the Jordan Ahli Bank team who have led our shared prosperity and success with their unwavering dedication and hard work.



Dr. Ahmad Al Hussein
Chief Executive Officer/General Manager



Jordanian Economic Performance 2023

The most important economic indicators for 2023

Output, Prices and Employment

- Real GDP at market prices grew by 2.7% during the first three quarters of 2023, compared to 2.6% during the same period of 2022.
- General price level, measured by the percentage change in the Consumer Price Index (CPI) increased during 2023 by 2.1%, compared to 4.2% for the same period of 2022.
- Unemployment rate during the third quarter of 2023 reached 22.3%, compared to 23.1% during the same quarter of 2022.

Monetary and Banking Sector

- The CBJ's gross foreign reserves amounted to USD 18.1 Billion at the end of 2023. This level of reserves covers around 7.9 months of the Kingdom's imports of goods and services.
- The outstanding balance of credit facilities extended by licensed banks amounted to JOD 33.43 Billion at the end of 2023, compared to JOD 32.59 Billion at the end of 2022.
- Total deposits at licensed banks amounted to JOD 43.74 Billion at the end of 2023, compared to JD 42.11 Billion at the end of 2022.

Public Finance

- General budget (including foreign grants) recorded a fiscal deficit in the amount of JOD 1.98 Billion (6.0% of GDP) during the first eleven months of 2023, comparing to a fiscal deficit of JOD 1.33 Billion (4.2% of GDP) during the same period of 2022.
- Outstanding government debt (domestic and external) rose up to reach JOD 41.58 Billion at the end of November 2023 (114.8% of GDP), compared to (111.4% of GDP) at the end of 2022. Government domestic debt (budgetary and guaranteed) increased by JOD 1.43 Billion at the end of November 2023, compared to its level at the end of 2022, to reach JOD 23.01 Billion. Moreover, outstanding external debt (budget and guaranteed) went up by JOD 1.66 Billion, to reach JOD 18.57 Billion.

External Sector

- Trade balance deficit decreased by 9.0% during the first ten months of 2023, compared to the same period of 2022, to reach JOD 8.14 Billion.
- Travel receipts increased by 30.5% during the first eleven months of 2023, compared to the same period of 2022, to reach JOD 4.89 Billion.
- Total workers' remittances receipts increased by 1.4% during the first eleven months of 2023, to reach JOD 2.25 Billion, compared to the same period of 2022.

Board of Directors' Report



BOARD OF DIRECTORS' REPORT

Main Jordan Ahli Bank Activities

Jordan Ahli Bank provides comprehensive banking, financial and credit services for all economic sectors.

The Bank's Main Accomplishments of the Year 2023

The business sector is one of the most important sectors at Jordan Ahli Bank as it provides services related to the corporate and consumer banking sector, by offering financial and banking solutions consistent with the companies and customers' requirements and are in accordance with the sustainable shared prosperity framework.

The business sector encompasses Corporate banking and project financing, in addition to the of small and medium, Consumer banking, the Treasury, Investments and Financial Institutions department, and financial institutions department The Corporate Banking department and project financing develops and offers a wide range of specialized banking solutions and services provided by a team of experts specializing in advising and counselling clients to develop and support their businesses. Furthermore, the department finances commercial, vital, and utility projects, infrastructure development, mining, and participates in banking consortium loan programs for various economic sectors.

Despite the local and global political, economic, and financial challenges that have had a direct impact on the Jordanian economy, the department of Corporate Banking managed to continue providing innovative banking solutions over the past year. These solutions empowered the bank's clients to overcome the effects of these economic conditions and seize opportunities to achieve success. The department also continued to enhance and develop the Ahli Online application for businesses by adding several new digital features and services aimed at improving the customer experience. This enables them to easily, quickly, and securely complete various transactions. Additionally, the department introduced specialized electronic payment systems for clients, which had a positive impact on the overall development of the Corporate Banking sector.

In light of the corporate and SME departments' efforts to maintain their effective role in sustainability, in the past year, they launched a methodology for integrating the loan portfolio with the core principles and standards of sustainable finance outlined in the environmental, social, and governance sustainability policy framework. The aim is to direct financing towards enhancing community empowerment, health, education, financial inclusion, innovation, social and cultural creativity, reducing poverty and unemployment levels, and preserving and minimizing the impact on the environment.

The department of small and medium enterprises (SMEs) has also been providing the best and latest specialized banking solutions for SMEs across various economic sectors and throughout all stages of a company's life. This is made possible through a network of business centres located in different governorates of the Kingdom, as well as various communication channels offered by Jordan Ahli Bank to serve all customers.

The department has also achieved significant growth in the financing portfolio, deposits, and customer base at the governorate level through the launch of several projects stemming from the sector's strategic plans. An important milestone was the introduction of the Green Business Packages program, which reflects Jordan Ahli Bank's vision and strategy to focus on environmental and social sustainability. Additionally, a loan origination system for corporate, small and medium-sized enterprises was launched alongside the enhancement of electronic services to facilitate access to various banking services and enhance the exceptional customer experience with the bank.

In turn, the Consumer banking department has been providing the best digital banking solutions to meet the needs of its customers. It has also updated its branches and ATMs to align with its corporate identity. Moreover, several digital services have been added to the Ahli Mobile application, enabling customers to access all banking services at any time and from anywhere without the need to visit a branch.

Additionally, several new products have been introduced and developed, such as the new savings account program. This program targets all customer segments, including youth, women, and children, offering valuable prizes to winners in a new format. On the other hand, a car loan product has been launched, along with salary acquisition campaigns and residential loans for residents and expatriates.

Furthermore, the Credit Card development department has implemented a project to unify bank cards under a single service provider in partnership with Mastercard.

During this year, the Treasury, Investments and Financial Institutions department has prioritized effectively managing and meeting liquidity requirements, despite the challenges resulting from rising interest rates globally and locally. The department has successfully maintained the cost of funding at reasonable levels, strengthening the net interest margins on managed funds.

The investment department has continued its efforts to meet the diverse investment needs of its clients, with the portfolio size of the payment agent reaching 584 million Jordanian Dinars as of December 31, 2023. After, an agreement being signed with a local bank to serve as a payment agent for an issuance of 100 million US dollars.

The department remains committed to governance and transparency toward investors. An investor relations platform has been launched on the bank's website to establish effective communication channels with financial analysts, investors, media representatives, and shareholders, aligning with international best practices. Furthermore, relationships with banks and financial institutions have been enhanced through the establishment of new banking relationships and an increase in the local, regional, and international correspondent network, covering approximately five hundred financial institutions in eighty countries around the world. This has improved the quality and speed of services provided to clients and increased credit limits granted by correspondent banks to cover their business operations. The introduction of the "Instant Payments" product allows customers abroad to make instant transfers to beneficiaries in Jordan within seconds, with the first agreement signed with Doha Bank, Qatar in this regard.

Moving to the support sector, the Operations Department continued its approach based on automating banking operations and providing banking services to customers through electronic channels. In the past year, an automated system for loan disbursement and repayment was implemented. Additionally, the issuance of banking guarantees for customers was made available through electronic channels. The final stages of launching a banking phone service for large, medium, and small business sector customers are currently underway. This service will enable customers to execute various banking transactions with the highest levels of security.

The Payments Control System project was implemented in collaboration with SWIFT to maximize the security of banking transfers. Furthermore, a contract was signed with Mastercard to implement the Data Intelligence project, providing the necessary protection for our customers in all card-related transactions, whether they involve ATM cash withdrawals, point of sale purchases, or e-commerce transactions.

The Information Technology Department has also been working to support and assist all sectors from a technical standpoint while committing to providing the best solutions for business sustainability. The department continued to perform disaster recovery site assessments and implemented the Near Field Communication (NFC) payment service using Apple Pay and Tap to Pay.

Additionally, an automation system for creating requests for facilities and loans for large, medium, and small businesses was launched. The department introduced the CliQ service, as well as the service for requesting banking guarantees through corporate internet banking without the need for paper requests. They also provided services for stopping and lifting holds on outgoing checks. Furthermore, the Cash Withdrawal service using QR technology via CliQ through the bank's ATMs was launched. The department also enhanced the bank's systems and infrastructure security through the application of new information security systems, adherence to global card security standards, and SWIFT security standards.

Moving to the role of the credit sector, encompassing the Credit Review, Execution, and Remedial departments, these departments have been actively involved in studying credit applications submitted by various credit institutions. They have analyzed the financial and commercial situations of these companies in accordance with the guidelines of the Central Bank of Jordan. Furthermore, they have participated in the automation project for credit applications, which is expected to significantly reduce costs. Additionally, these departments have been responsible for identifying risks and taking appropriate actions, coordinated with the credit processing and execution departments.

When transitioning to the Human Resources department, it has undertaken the implementation of projects and initiatives that align with the strategic plans stemming from the bank's adoption of the Shared Prosperity model. This entails applying the best standards for employee experience, expanding the framework of the corporate culture project, enhancing the ideal values that should be present in our corporate environment, and applying them to all practices across all managerial levels. Additionally, the bank has been implementing best practices from the recruitment and hiring of highly competent human resources to developing their performance. They have also worked on enhancing work policies and procedures to maintain these competencies, especially in a competitive environment.

The bank aims to create an environment that nurtures and attracts talent. Furthermore, the bank directs all available resources towards achieving high levels of job satisfaction, fostering an institutional culture that supports and encourages creativity and innovation. The bank provides competitive reward and incentive programs, along with clear and fair performance evaluation criteria and mechanisms. It offers opportunities for internal development and career growth for employees, thereby increasing their sense of importance, boosting their morale, diversifying their experiences, and enriching them, all within a framework that ensures fairness and transparency while guaranteeing equal opportunities for all employees. The bank has also worked on enhancing and developing the skills and capabilities of its employees through training programs, courses, and training activities for all employees at various management levels. This approach ensures the provision of the competencies and skills necessary to achieve job objectives and compliance with the specific training and awareness requirements set by regulatory authorities. The bank recognizes the importance of training and awareness, aiming to elevate knowledge levels, encompassing all developments in the banking and technological fields, as well as legal updates. This is achieved using the best technologies, theories, and trainers.

The Innovation Department introduced the "Qawn" application, which is the first social financial platform serving both the retail and business sectors in Jordan. This platform has expanded our digital financial services in the Jordanian market. Additionally, a developer portal was launched within the Qawn application, enabling the execution of open banking capabilities and enhancing the integrated financial environment.

The bank continued to work on the "Ahli Future" program in partnership with local universities. This program aims to provide up-skilling to students majoring in computer science and related fields, focusing on preparing these graduates and equipping them with the necessary skills for the job market.

On the other hand, the bank launched "Ahli Chat GPT," integrating artificial intelligence functions into the bank's chat services. This technology allows customers to inquire about all services and products and receive immediate responses to any questions they may have. New cloud-based technologies have been adopted to streamline operations and provide a sustainable paperless model to enhance the efficiency of banking operations.

The Center of Excellence has automated some of the bank's processes to reduce the time and effort required for their execution. This includes activating control measures, reducing human errors, and preparing a comprehensive review plan to update the bank's policies and procedures within a specific timeframe. They have also conducted process engineering for some operations to improve the quality of the outputs. Additionally, the department has prepared matrices of banking authorizations for

the Consumer Banking and Operations Department, unifying them in a single document to serve as a fundamental reference for daily operations. They have also continued to implement field visits to branches and management departments, conducting awareness workshops for branch employees to enhance service quality and minimize operational errors as much as possible. Moreover, the center has maintained its work in managing information technology governance in accordance with the relevant guidelines. As for the Strategy and Project Management office, it is responsible for preparing and evaluating budgets for these projects and providing the necessary guidance and support to all project managers and departments. The office coordinates between them to ensure the success of these projects within the specified timeframe and at the lowest possible cost. Currently, the office is managing and monitoring the strategic initiatives included in the bank's plan for the coming five years.

Geographical Coverage and Number of Employees

The Bank exercises its operations through a network of branches spreading across Jordan, Palestine and Cyprus as well as through its subsidiaries, in which the total number of branches among Jordan, Palestine and Cyprus are 60 as detailed at the end of this report herein, and the total number of the Bank's employees are 1368 as of the end of 2023, as detailed below:

	No. of Branches	No. of Employees 31/12/2023
Hashemite Kingdom of Jordan	49	1131
Palestine	10	223
Cyprus	1	14
Total	60	1368

The number of employees of the Head Offices of the Jordanian Bank amounts to 750.



Distribution of Employees and Branches

The distribution of Jordan Ahli Bank branches and number of employees according to the Bank's Governates and its external branches as of the end of 2023 are as follows:

Within the Hashemite Kingdom of Jordan					
Branch	No. of Employees	Branch	No. of Employees	Branch	No. of Employees
Amman					
Central Amman					
Main Branch	9	Abdoun	8	Wadi Saqra Street	8
Corporate	20	Taj Mall	13	Ibn Khaldoun Street	5
Wasfi Al Tal	8	Jabal Amman	7	Abdali Boulevard	8
Sweifieh	9	Um Uthaina	8		
East Amman					
Sahab	6	Tabarbour	6	Dahieh Yasmine	5
Madaba	8	Al-Hashimi Al-Shamali	5	Marka	7
Hurriya Street	6	Downtown	7	Jabal Al Hussein	7
Middle East Circle	9	Marj Hamam	7		
West Amman					
Mecca Mall	11	Makkah Street	8	Khalda	8
Al Bayader	9	City Mall	13	Abdullah Ghosheh	4
Balqa					
Deir Alla	6	Al-Salt Gate	8	Balqa Applied University	6
Al-Salt	4	Fuhais	6	Jubaiha	8
Zarqa & North					
Zarqa Main Branch	7	Ramtha	6	Irbid	7
New Zarqa	6	Mafrq	6	Jerash	6
The Free Zone	3	Arabella Mall - Irbid	14	Rusayfa	6
Souq Bab Al Madinah Mall	12				
South					
Tafila	9	Mu'ta	6	Karak	8
Ma'an	7	Aqaba	11		

Outside The Hashemite Kingdom Of Jordan					
Branch	No. of Employees	Branch	No. of Employees	Branch	No. of Employees
Palestine					
Regional Office	133	Jenin	12	Ramallah	10
Nablus	12	Tulkarm	10	Bethlehem	13
Shalala - Hebron	1	Beit Sahour	6	Masyoun	7
Salam - Hebron	11	Betonia	8		
Cyprus					
Limassol	14				

Capital Investment

The capital investments of Jordan Ahli Bank amounted to 93.36 million Jordanian Dinars with fixed assets amounting to 90.84 million Jordanian Dinars and intangible assets amounting to 2.51 million Jordanian Dinars as at the end of 2023.

Jordan Ahli Bank Subsidiaries

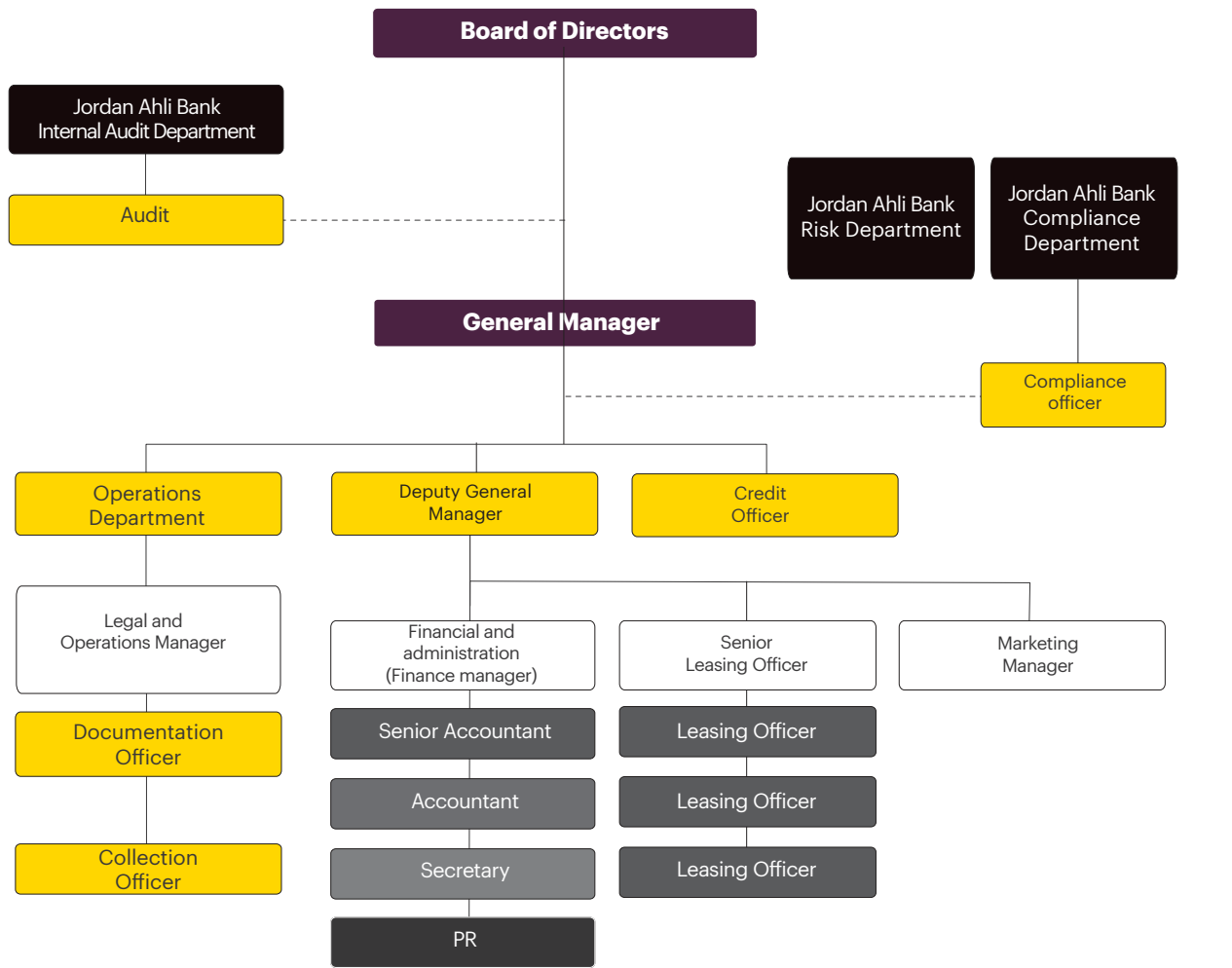
Table Providing Detailed Information in Respect of Subsidiaries

Name of Company	Type of Company	Address	The nature of the company's business	Capital	No of Employees	No of Branches	Major Shareholders (5% of more of Capital)				
							Name	No of Shares as of 31/12/2023	%	No of Shares as of 31/12/2022	%
Ahli Financial Leasing	Private Shareholding Co.	Amm. Jo. Tel: 06-5003333	Leasing	17,500,000	13	1	Jordan Ahli Bank	17,500,000 JD/Share	100%	17,500,000 JD/Share	100%
Ahli Micro-finance	Private Shareholding Co.	Amm. Jo. Tel: 06-5865970	Micro-finance	6,000,000	294	28	Jordan Ahli Bank	6,000,000 JD/Share	100%	6,000,000 JD/Share	100%
Ahli Brokerage	Private Shareholding Co.	Amm. Jo. Tel: 06-5624471 Fax: 06-5821162	Brokerage	3,000,000	8	1	Jordan Ahli Bank	3,000,000 JD/Share	100%	3,000,000 JD/Share	100%
Ahli Fintech	Private Shareholding Co.	Amm. Jo. Tel: 06-5206000	Financial Technology development and investment.	1,500,000	-	0	Jordan Ahli Bank	1,500,000 JD/Share	100%	1,500,000 JD/Share	100%

Ahli Financial Leasing Company PSC

A wholly-owned private shareholding company established in 2009, Ahli Leasing Company currently operates with a paid-up capital of 17.5 million Jordanian Dinars and aims at providing comprehensive financial leasing services and non-traditional lending solutions for a wide community, including both retail and corporate clients. The main areas of lending belong to financing capital investments such as real estate, plants and equipment, medical supplies, in addition to transportation, whereby Ahli Financial Leasing Company was able to become one of the leading leasing companies in Jordan in a very short period.

* The Organizational Chart in line with the relationship matrix between the bank at the group level as per the bank's regulatory body requirements.



Achievements of the company in 2023

- Leased financing amounted to 36.6 million dinars under 189 lease contracts.
- The company's net profit before tax was approximately 3.746 million dinars.
- The total assets of the company amounted to about 92 million dinars.
- Dividends in the amount of 18 million dinars were distributed.
- The company's equity decreased to 24 million dinars.

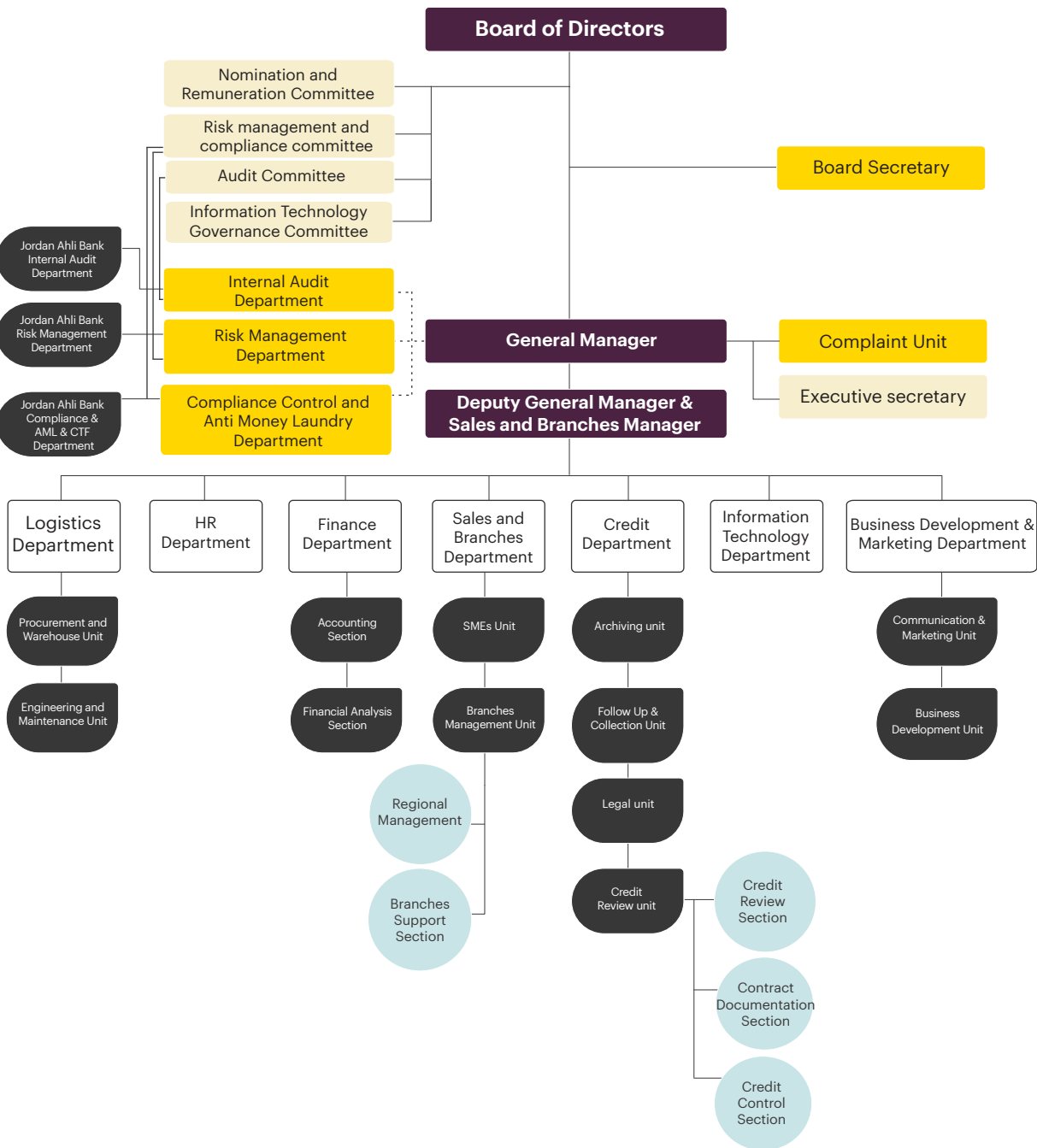
Future Plans in 2024

- Establishing an Islamic finance company to meet market needs.
- Continuing attracting new customers by holding extensive meetings across various economic sectors and promoting awareness and financial culture through leasing and financing programs.
- Developing electronic services and launching new products that cater the market needs.

Ahli Microfinance Company P.S.C.

A wholly-owned subsidiary of Jordan Ahli Bank and the first for-profit private sector company operating in the microfinance space in Jordan. The company was established in 1999 in Jordan with a capital of 6 million Jordanian Dinars, in addition to being the first Jordanian company to obtain a license from the Central Bank of Jordan in 2018 in addition to that in 2023 AMC was the first Jordanian Microfinance complied with the Finance Companies Bylaw No.107. It aims to support the development of local communities by providing financing solutions to productive limited income and poor small business owners who are not serviced by traditional financing agencies (banks) and contribute to the reduction of unemployment and poverty by providing seed funding and supporting self-employment thus creating a better economic, social and educational environment with a positive impact on the prosperity of local communities. During this period, the Company has provided total loans exceeding 254 million Jordanian Dinars and served more than 304 thousand customers through 28 branches located inside the Kingdom.

* The Organizational Chart in line with the relationship matrix between the bank at the group level as per the bank's regulatory body requirements.



Achievements of the company in 2023

- The first microfinance company to comply with the provisions of Financial Companies Regulation No. 107 of 2021.
- Implementation of 80% of the loan system upgrade project, as well as the automation of loan disbursement process, expected to be completed by the end of the year.
- Implementation and launch of a new Contact Center system and offer new innovative communication channels for customers and clients to enhance the customer experience journey.
- Implementation of the electronic archiving project across all company's departments.
- Implementation of an advanced anti-money laundering system.
- Integration with the Civil Status and Passport Department system through JOPACC in cooperation with the Jordan Ahli Bank.
- Increase in the credit portfolio to reach 18.8 million JOD, with a growth rate of 2% compared to the previous year.
- Increase in the number of clients to reach 38,000, with a 5% growth rate compared to the previous year.
- Provide non-financial services through conducting financial literacy workshops for clients to raise awareness about financial literacy.
- Opening a new branch in Deir Alla.
- Contribute and participate in Jordan's national and social occasions part of the company's role in corporate social responsibility.
- Conducting training courses for company employees in line with the training needs assessment of each department and in compliance with

Future Plans in 2024

- Achieving growth and increasing the company's market share.
- Continuing to implement the company's digital transformation strategy and developing digital services.
- Enhancing the company's policy in corporate social responsibility and shared prosperity.
- Expand the company's outreach in line with its approach in spreading the concept of financial inclusion through the redistribution of some branches in accordance with the company's strategy to improve operational efficiency.
- Continuing to develop the information technology and cybersecurity infrastructure.
- Enhancing operational efficiency and achieving financial and non-financial goals.

Ahli Microfinance Company’s Branches:

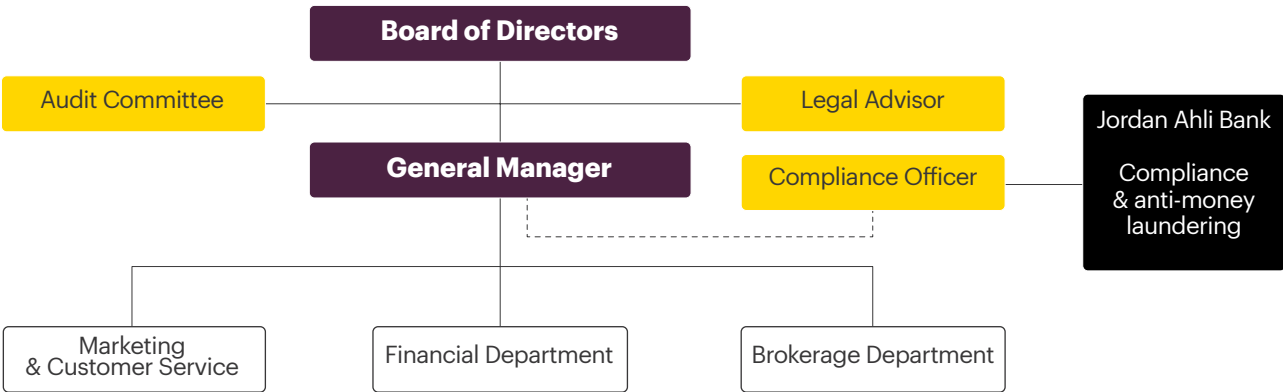
Branch	Address	Phone No.	No. of Employees
Bayader	Bayader Street, Ata Ali traffic light, opposite to Jordan Kwait Bank - Ground floor	(06) 5820993	10
Zarqa	Al-Saadeh Street, building 20 - 4th floor, on top of Ahli Bank	(05) 3980083	8
Middle East	Khawla Bent Al Azwar Street, Al Entlaq AL Mowahad building-next to Total gas station - Ground floor	(06) 4777310	8
Irbid	Al Husoun Street, Raed AL Hijazi building, opposite to Jordan Ahli Bank - Ground floor.	(02) 7251072	11
Swaileh	Princess Haya Street, Al Jude building, next to Jo Petrol gas station - Ground floor	(06) 5347594	6
Zarqa Jadeedeh	36 Street, building 37, next to Nuram Shamia sweets - Ground floor	(05) 3863354	8
Rsaifeh	King Hussain Street, building 100 - Ground floor	(05) 3755115	7
Rsaifeh (Jabal Al Shamali)	Yajouz Street, opposite to Prince Faisal Hospital - Ground floor	(05) 3756844	7
Al Hashmi	Al Bathaa Street, AL Montaser building, next to Anabtawi traffic light - Ground floor	(06) 5064990	8
Baqaa’	Al Shu’un Street, opposite to Al Wakaleh school - Ground floor	(06) 4727124	8
Marka	Esawiah Street, building 8 - Ground floor	(06) 4884123	9
Jabal Al Hussien	Khaled Ben Al walid Street, building 130, opposite to Opera House - Ground floor	(06) 4657201	15
Aqaba	Petra Street, opposite to Super Market Hamam - Ground floor	(03) 2030320	9
Irbid - Aydoun	New bus station - Al Sydawi complex, next to Jordan Kwait Bank	(02) 7070260	9
Madaba	Greater Madaba Municipality Street, next to Alawneh Exchange - Ground floor	(05) 3244432	8
Al Karak	Mothalath Al Thonaya Street, Sabri Dal’een building - Ground floor	(03) 2386082	10
Ajloun	Ishtafina Street, traffic, under Ministry of Justice - Ground floor	(02) 6440344	9
Marj Al Hamam	Prince Nayef Street, Abu Khaled Al Manaseer building, next to pharmacy One - Ground floor	(06) 5733984	9
Abu Nseir	Abu Nser Street, next to Cairo Amman Bank - building 224 - Ground floor	(06) 5105786	7
Hai Nazal	Hai Nazzal-Al-Dustour St.-building #147-Ground floor	(06) 4370999	6
Salt	Anees Muasher St.- Dababneh Trade Complex - next to Housing Bank - Ground floor	(05) 3557105	9
Al Hurria	Al-Hurriyah Street, building 95, next to National Poultry Company - Ground floor	(06) 4205072	5
Jabal Al Naser	Adan Street, next to Flamingo Restaurant - Ground floor	(06) 4967529	6
Tabarbour	Tabarbour - Tareq Street, opposite to Tareq Post Office	(06) 5059350	6
Mu’ta Office	King’s St. - Mazar area - municipality complex - Ground floor	(03) 2370312	7
Jarash	Hasan Al Kayed Street, near Al Kairwan circle, opposite to the bus station, Al Baraka commercial complex	(02) 6342070	10
Mafrag	Mafrag, King Abdullah I Street, Jordanian Hijaz railway complex, next to Bank ABC – Ground floor	(02) 6232059	10
Deir Alla	Balqa’ - Jordan Valley St. - Muaddi - Opposite to Nuimat Station - Ground floor	(05) 3572359	7
Main Office	8 th circle, King Abdulla II Street, building 449	(06) 5865970	62

Ahli Brokerage Company P.S.C

Ahli Brokerage Company is a wholly owned subsidiary of the bank, was established in 2006 as a private shareholding company with a current paid-up capital of 3 Million Jordanian Dinars.

The company’s main activities are providing financial brokerage services, trading all types of financial securities (Equity and Debt) in Amman Stock Exchange (ASE).

* The Organizational Chart in line with the relationship matrix between the bank at the group level as per the bank’s regulatory body requirements.



Achievements of the company in 2023

- Ahli Brokerage maintains a resilient and comfortable solvency ratio of 140% by the end of 2023 VS. 133% in 2022, which is well above the minimum required ratio of 75% set by JSC, where the company’s book value reached its highest level since 2007.
- The company’s owner’s equity increased by 5.6% compared to the year 2022.
- The company’s total assets increased by 7.3% compared to the year 2022.
- The company Upgraded its ordering management system (OMS) which enables the company to meet the client’s needs with accuracy and agility.
- The company activated its Anti-Money Laundering and Counter-Terrorist Financing System.

Future Plans for 2024

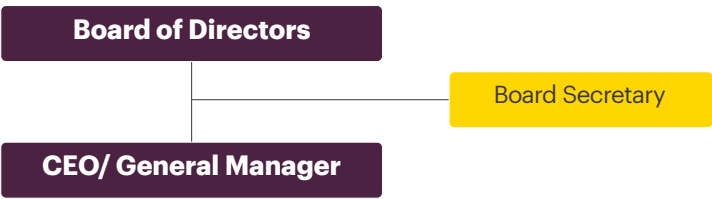
Continue with the efforts aimed at expanding the client base and increasing market share to reinforce the competitive position of the company in the capital market by focusing on innovation and digitization to meet the client’s needs.

Ahli Financial Technology Company P.S.C. (ahli Fintech)

Established by Jordan Ahli Bank in 2017, AHLI FINTECH is a wholly owned subsidiary of the bank, with a paid-up capital of JOD 1.5 million. The company is licensed to create, co-create, license, sell and invest in fintech solutions. It is designed to develop FinTech talent through diverse activities and programs, including FinTech events, conferences, workshops, and training sessions.

The company's primary focus is on its fintech programs, including the early-stage incubator and seed accelerator programs targeting local and regional FinTech startups, with investment of up to USD \$200 thousand. The programs offer several benefits, including access to co-working space, a global network of experts and mentors, the ability to access financial services experts at ahli bank and its subsidiaries and partners, and access to the sandbox environment to develop and pilot test customer-facing solutions with ease using the bank's APIs, amongst other benefits. The company's vision is to enable and promote the fintech innovation ecosystem and establish Jordan as a hub for FinTech innovation.

* The Organizational Chart in line with the relationship matrix between the bank at the group level as per the bank's regulatory body requirements.



Achievements of the company in 2023

- The 1-month AHLI FINTECH Hackathon, in partnership with the Crown Prince Foundation, was completed with participation of 39 teams made up of 130 students from 12 universities in Jordan.
- Launched the 20-week AHLI FINTECH Incubator program in its first year of implementation with participation of 34 students from the top 10 teams selected from the Hackathon. The participants were immersed in hands-on workshops and mentorship, with access to co-working space, as they validated their problem-solution fit followed by extensive prototyping of their solution for validating their product-market fit.
- Launched the second wave of the AHLI FINTECH Accelerator program, with investments in five FinTech startups, including the deployment of Proof of Concept (POC) projects being implemented with ahli group companies to accelerate their validation, growth, and scalability.
- Renewed existing partnership with the Crown Prince Foundation to further develop the fintech innovation ecosystem targeting youth in Jordan.
- Established a number of partnerships with service providers to offer support to the startups in our programs.
- Signed Memorandum of Understanding with the Central Bank of Jordan (Jo-Fintech) which is aimed at developing the FinTech ecosystem in Jordan, enabling innovation in the financial services sector, FinTech capacity building and skills development, and enhancing the regulatory framework to promote successful deployment of innovative FinTech solution in Jordan and beyond.

Future Plans for 2024

- Launch the 3rd AHLI FINTECH Hackathon with a wider audience of youth in Jordan, in partnership with the Crown Prince Foundation.
- Launch the 2nd round of the AHLI FINTECH Incubator program.
- Conclude the 2nd wave and launch the 3rd wave of the AHLI FINTECH Accelerator program.
- Integrating fintech portfolio companies' solutions into the ahli group's customer offering to add value to the services offered by the ahli group companies.
- Continue to develop partnerships to enhance the Fintech innovation ecosystem around AHLI FINTECH to support portfolio companies and the AHLI FINTECH community in general.

Members of the Board of Directors



Name	Mr. Saad Nabil Yousef Mouasher
Title	Chairman of the Board Non-Executive Non-Independent
Date of Membership	2014
Date of Birth	26/10/1974
Academic Qualifications	• Master of Business Administration (MBA) 2000, Stanford University. • B.A. in Economics 1996, Northwestern University.
Experiences	• Participant, moderator and contributor in Jordan's Economic Modernization Vision. • A Member in the Ministerial Committee to modernise public sector formed by the Council of Ministers until 2022. • A banker with more than two decades experience in the financial services industry, last executive position held: Senior Deputy CEO, Jordan Ahli bank. • Vice Chairman – Al Nabil for Trade and Investments. • Vice Chairman – Fig Tree Ventures (Al Nabil for Trade and Investments representative). • Member of the Board - Al Asnaf Company for Tourism Projects Management (representative of Al Nabeel Company for Trade and Investment Management) • Member of the Board - Luxury Food Company for Tourism Projects Management (representative of Al Nabeel Company for Trade and Investment Management). • Member of the Board - The Generous Palms. • Board Member - Endeavor Jordan (representative of Jordan Ahli Bank) • Member of the Board of Trustees – The Crown Prince Foundation. • Served as Founder and/or active Board Member for many non-profit institutions including Queen Rania Foundation for Education and Development, Jordan Strategy Forum, and Naua/Nahno. • Fellow – The Aspen Institute, Aspen Global Leadership Network. • Active Mentor and Startup Investor. • Member - YPO (Young Presidents Organization).



Name	Mr. Moh'd Mousa Dawood (Moh'd Issa)
Title	Vice Chairman Non-Executive Non-Independent
Date of Membership	01/02/2023
Date of Birth	01/02/1956
Academic Qualifications	• Bachelors in Major Mathematics, Minor Business Administration / University of Jordan 1978.
Experiences	• Member of the Board - Al Dawliyah for Hotels & Malls Plc.(MALL) (Jordan Ahli Bank Representative) - Present. • Member of the Board - Arab International Hotels Plc. (AIHO) (Jordan Ahli Bank Representative) - Present. • Former CEO/General Manager – Jordan Ahli Bank (11/2015 until 31/01/2023) • Former Executive Vice President - Country Manager of Jordan (12/2012 until 11/2015). • Former Executive Vice President - Head of Libya project (09/2012 until 11/2012). • Former Executive Vice President - Head of Corporate and Investment Banking/ Jordan & Palestine (04/2009 until 07/2012) • Former Senior Vice President - Head of Credit- Corporate Finance / Jordan & Palestine (8/2004 until 03/2009). • Other senior posts within Arab Bank plc, and Arab National Bank (11/1978 until 7/2004) • Former Chairman of Board (Ahli FinTech, Ahli For Financial Leasing). • Former Vice chairman (the International Islamic Arab Bank, and Arab National Leasing Company) • Former Board Member for the following (Arab Bank – Syria, Jordan Mortgage Refinance Company, Jordan Hotels and Tourism Company, Association of Banks and Institute of Banking Studies, Jordan Payment & Clearing Company (JoPACC), Jordan Loan Guarantee Corporation, Jordan Capital & Investment Fund Management).



Name	Mr. Nadim Yousef Issa Muasher
Title	Board Member Non-Executive Non-Independent
Date of Membership	1990
Date of Birth	07/08/1950
Academic Qualifications	• Masters in Construction Engineering, 1974, Stanford University. • B.A. in Architecture, 1973, University of Leeds.
Experiences	• Awarded the Order of Jordan (third degree) star and the Grand Cross of the Equestrian Order of the Holy Sepulchre of Jerusalem star. • Member of RHC • Obtained the Hungarian medal of merit • Former Member of the Senate House. • Member of the Economic and Financial Affairs Committee and theTourism Committee. • Former Honorary Consul - Of Cyprus. • Rapporteur for the Investment Committee/Economic Advisory Council; Investment Deepening Committee /National Agenda. • Former Chairman of the National Tourism Strategic Steering Committee. He works in the field of business, finance, investment, industry and trade, in addition to the following positions: • Chairman of Ranco Diversified Investments Co. • Chairman of the Arab International Hotels Co. • Chairman of Al Dawliyah for Hotels & Malls Co.(Jordan Investor Center representative) • Chairman of El-Zay Ready Wear Manufacturing Co. • Chairman of the Jordan Investor Center Co. • Chairman of Business Tourism Company (Arab International Hotels Co. representative). • Chairman of Jordanian Hospitality & Tourism Education Co. • Chairman of Interior Design Studio. • Chairman of Arab International Real-estate (Arab International Hotels Co representative) • Vice Chairman of the Jordan Worsted Mills Co (Ranco Diversified Investments Co. representative). • Vice Chairman of Jordan Fabric & Worsted Manufacturing Co. • Vice Chairman of Generous Palms Ltd. • Chairman of Trustees - Jordanian Hospitality & Tourism Education Co. • Vice Chairman – Marasi for Development & Management • Vice Chairmen – Al Karam for Agriculture Products • Chairman of the Board -Wings of Hope Society



Name	Mr. Rafik Saleh Issa Muasher Rajai Muasher & Brothers Co Representative
Title	Board Member Non-Executive Non-Independent
Date of Membership	1985
Date of Birth	1/9/1949
Academic Qualifications	• Masters in Construction Engineering, 1974, USA. • Masters in Engineering Projects Management, 1973, USA. • B.A. in Engineering, 1972, the American University of Beirut.
Experiences	• Board Member - Premier Business And Projects (ACDT) • Managing business in business and investments. • General Manager at Rajai Muasher & Brothers Co. • Al Ahlih for Securities 1988 - present.



Rajai Muasher & Brothers Company Further Details:
ahli.com/rajaimuasher



Name	Mr. Imad Yousef Issa Mouasher Mouasher Investment & Trading Co Representative
Title	Board Member Non-Executive Non-Independent
Date of Membership	1990
Date of Birth	21/9/1957
Academic Qualifications	• Masters in International Business Administration, 1981, USA. • B.A. in Economics, 1979, USA.
Experiences	He is on the boards of directors of several businesses and works in the fields of business management, finance, investment, industry, and trade • Chairman of Mouasher Investment & Trading Co. • Chairman of Jordan Worsted Mills (Mouasher Investment & Trading Co. representative). • Chairman of Jordan Fabric & Worsted Manufacturing Co. • Chairman of the Generous Palms Ltd. • Chairman of Al Karam for Agriculture Products • Vice Chairman of Ranco Diversified Investments Co. • Vice Chairman of Al Dawliyah for Hotels & Malls Co. (Jordan Worsted Mills Co representative) • Vice Chairman of Arab International Hotels Co. • Vice Chairman - Business Tourism Company PSC (Mouasher Investment & Trading Co representative). • Vice Chairman - Jordan Investor Center (Arab International Hotels Co. representative). • Vice Chairman of Arab International Real-estate (Jordan Worsted Mills representative) • Vice Chairman - Wings of Hope Society.



Mouasher Investment & Trading Company Further Details:
ahli.com/mouasherinvestment



Name	H.E Mrs. Majd Mohammad Abdul Kareem Shwaikeh Jordan Investor Center Representative
Title	Board Member Non-Executive Non-Independent
Date of Membership	2002
Date of the Representative Appointment	27/05/2021
Date of Birth	08/03/1966
Academic Qualifications	• Bachelor of Business Administration in Finance, 1987, Yarmouk University • CMA Certificate, 1999, Institute of Management Accountants
Experiences	• Board Member - Saudi Jordanian Fund for Medical and Educational Investment (10/2021 until now). • CEO Advisor -the Royal Commission for AlUla Saudi Arabia (10/2021 until now). • Board member – IOTUM – Canada 2020-present. • Member at the National investment Council 2021-Present. • Former Vice Chairman of EHS -Jordan. • Strategic Partner of 360 Solutions Middle East - 2021. • Board Member Fulbright - 2021. • Senior Advisor Arthur D Little 2021. • Board of Trustees Amman Baccalaureate School 2021. • Minister of Tourism & Antiques 2020. • State Minister for Institutional Performance Development 2019. • Minister of Public Sector Development 2018. • Minister of Information and Communication Technology 2015 - 2016. • Chairperson for Government Economic Development Committee 2019 - 2020. • Chairperson for Women Empowerment Committee 2017. • Member - Young Presidents Organization (YPO). • Former Board member and Audit Chair at Etihad Bank 3/2015. • Former Group Chief Executive Officer VTEL Middle East & Africa, Amman, 2010 - 2012. • Former Chief Executive Officer for Orange Jordan Mobile and Former Vice President of Jordan Telecom Group 2006 -2010. • Former Board Member at Social Security Investment Fund: 2006 – 2009 • Board of Trustees - Israa University. • Deputy Chairman of the Board of Directors of the Global Fund to Fight AIDS, Malaria and Tuberculosis. • Board Member of the Swiss-Jordanian Business Club.



Name	Mr. Alan Fouad Tanios Wanna Byblos Bank representative
Title	Board Member Non-Executive Non-Independent
Date of Membership	2007
Date of Birth	18/11/1969
Academic Qualifications	• Masters in Banking & Financial Sciences, 1995, American University of Beirut. • B.A. in Economics, 1992, Lebanese American University. • Chartered Certified Accountants - ACCA.
Experiences	• Deputy General Manager - Byblos Bank - present. • Board Member at Byblos Bank Africa - present. • Chairman of Byblos Bank Armenia - present. • Board member of Byblos Invest Bank - present. • Board member of ADIR SAL (Insurance company) - present.





Name	Mr. Mo'nes Omar Saleem Abdel All Social Security Corporation Representative
Title	Board Member Non-Executive Non-Independent
Date of Membership	1995
Date of the Representa- tive Appointment	01/08/2023
Date of Birth	07/04/1982
Academic Qualifications	• BA in Accounting, 2004, Yarmouk University • Certified Management Accountant (CMA), 2014, Institute of Management Accountant • Certified Public Accountant (CPA), 2018 American institute of certified public accountant – AICPA • A professional diploma in International Financial Reporting Standards (DiplFR), 2019, Association of Chartered Certified Accountants – ACCA
Experiences	• Section Head -Corporate Affairs Section –at Social Security Investment Fund (SSIF) (7/2020 -to date) . • Former Board member and board audit committee member at Jordan Commercial Bank (11/2019 – 7/2023) • Former Head of Investment Risk at Social Security Investment Fund (SSIF), (1/2019 until 6/2020) • Former Head of settlement division and CFO deputy at SSIF (5/2006 until 12/2018) • former Board member representative at Al Etihad Bank (11/2017 until 11/2019) • Former board member representative at Jordan Press & Publishing Company “Addustour” (4/2017 until 11/ 2017) • Lecturer in the American Certified Public Accountant (CPA) and the Certified Management Accountant (CMA) matters



Name	H.E. Dr. Tareq Mohammad Khaleel Hammouri
Title	Board Member Non-Executive Independent
Date of Membership	2017 – noting that there is a cooling off period
Date of Birth	5/10/1975
Academic Qualifications	• Ph.D. in Commercial Law,2002, University of Bristol. • LL.M in Commercial Law, 1998, University of Edinburgh. • LL.B in Law, 1997, University of Jordan. • Diploma Certificate - WTO & AMF - 2003. • Legal Mediation Training - American Bar Association - 2005.
Experiences	• Vice Chairman of Trustees of Jordan University of Science and Technology. • Member of the Board of Trustees of the Institute of Politics and Society. • Member of the Board of Directors of the Aqaba Development Company LLC • Member of the Board of Directors of Sama Alia Real Estate Company • Chairman of the Board of Directors of Hammouri & Associates Advocates and Legal Consultants (civilian company) • Board Member - El-Zay Ready Wear Manufacturing Co • Former Minister of Industry, Trade and Supply, 2018 - 2020. • Former Chairman of Jordan Institute of Standards and Metrology Committee, 2018-2020. • Chairman of Jordan Enterprise Development Corporation (JEDCO), Jordan Civil, 2018-2020. • Former Vice Chairman of the Ministerial Economic Committee, 2018 - 2020. • Former Member of the Ministerial Legal Committee, 2018 - 2020. • Dean of Faculty of Law - University of Jordan, 2012 - 2014. Former Board Member in several companies and institutions: • The Social Security Investment Fund (SSIF) • King Abdullah II Fund for Development (KAFD) • The Electricity Distribution Company • The National Company for Tourism Development • The Islamic International Arab Bank





Name	Mr. Karim Tawfiq Amin Kwar
Title	Board Member Non-Executive Independent
Date of Membership	2008 – noting that there is a cooling off period
Date of Birth	14/6/1966
Academic Qualifications	BSc in Management, Finance and Computer Science, 1987, Boston College Massachusetts - US in 1987
Experiences	- Former Ambassador to the United States of America (2002-2007) - Chairman of Amin Kwar & Sons, Kwar Energy, IrisGuard, NatHealth , 17 for restaurants) - Vice-Chairman (Optimiza, Al-Riyah Real Estate Development Co., Cosco Shipping) - Board Member in Jordan Strategy Forum (JSF), and Oasis500 - Trustee in Princess Summaya University for Technology - Membership of Global Agenda Council. - Membership of Young Global Leader. - Membership of Global Leader for Tomorrow of the World Economic Forum. - Membership of Eisenhower Fellow. - Membership of the World Presidents' Organization (YPO/WPO). - Co-founder and President of Bridges of Understanding Foundation. - Founding Chairman of Information Technology Association (Int@j). - Architect of the REACH and REACH 2025 Initiatives. - Founding Chairman of Initiative for Sustainable Energy (EDAMA). - Founding Chairman of REACH. - Founding Chairman of REACH 2025. Previous Appointments: - Appointed by Royal Decree to the Economic Consultative Council by His Majesty King Abdullah II. - Chairman of the board of trustees of King's Academy. - Trustee of King Abdullah II Fund for Development (KAJD). - Vice Chairman and Trustee of the Jordan River Foundation (JRF) headed by Her Majesty Queen Rania Al-Abdullah. - Founding trustee of the American University of Madaba (AUM). - In addition to his former position as a board member at United Insurance and Jordan Wood Industries Company.



Name	Mr. Yazan Munther Jeries Haddadin
Title	Board Member Non-Executive Independent
Date of Membership	2021
Date of Birth	24/04/1975
Academic Qualifications	- Juris Doctor Degree of Law,Cum Laude, 2000, Northwestern University School of Law - BSc. of Foreign Service, 1996, Georgetown University, School of Foreign Service.
Experiences	- Board Member- Government Investment Management Co. - Present - CEO & Managing Partner, GMS Capital Partners LLC, 2017 - Present Board Memberships: - Outlook Therapeutics 2017 - present and member of the Audit and Special Finance committees. - Pharma Nobis LLC 2022 - present. Previous Memberships: - Sixth of October Development & Investment 2014 – 2019 - member of the Audit and Compensation Committees. - Near East Foundation - 2015 - 2018. - CEO , Group Chief Investment Officer, Capital Investments & Brokerage Co. Ltd (6/2014 – 7/2017). - Senior Advisor, RIPPLEWOOD HOLDINGS , LLC. (1/2013 –5/ 2014). - Managing director, PERELLA WEINBERG PARTNERS LP 2009 -2013. - Director – Mergers and Acquisitions , PERELLA WEINBERG PARTNERS LP 2007 -2009. - Chief Operating Officer, PERELLA WEINBERG PARTNERS LP , Advisory Group, 2009. - Executive Director- Vice President - J.P Morgan Securities Inc. 2004 -2007. - Associate- Mergers and Acquisition - J.P Morgan Securities Inc. 2000-2004. - Analyst – Latin America mergers & acquisitions 1996 – 1997.



Name	Mr. Khalil Safwan Khalil Saket
Title	Board Member Non-Executive Independent
Date of Membership	2021
Date of Birth	1/1/ 1976
Academic Qualifications	• BSc. in Engineering, University of Toledo. • Applied Corporate Finance, University of Cambridge - Institute of Continuing Education • Anti-Money Laundering and Financial Crime, Highspeed Training, UK.
Experiences	• Seasoned professional with 25 years of experience in multiple sectors • Member of the Board of Directors of The Saudi Jordan Fund for Medical & Educational Investments and Chairperson of the DCC Committee • Strategic Advisor to the President & Chairman of the Board of Directors of Abdali Investment & Development PSC. • Founder of Privy Advisory LLC. • Senior Vice President of Investment & Development at a Private Family Office, managing assets and investment portfolios globally. • Former Chief Executive Officer at Saraya Abdali Real Estate Investments & Development. • Former Business Advisor at Saraya Holding. • Former Chief Operating Officer at Jordan Dubai Properties PSC. • Former Regional Business Development Manager at Gundle SLT Environmental GmbH. • A Certified Non-Executive Board Director, NEDA / United Kingdom. Previous: • Board of Directors member, King Abdulla II Design and Development Bureau. • Board of Directors member, KIG • Board of Directors member, Edifice, UK. • Audit Committee member, King Abdula II Design and Development Bureau. • Audit Committee member, KIG.



Name	Mr. Basim Mahmoud Zuhdi Malhas
Title	Board Member Non-Executive Independent
Date of Membership	2021
Date of Birth	24/10/1972
Academic Qualifications	• BA in Business Administration, 1995, George Washington University.
Experiences	• Board Member at Arab wings • Vice Chairman - Mediterranean Tourism Investments Company (Four Seasons) • Vice Chairman – Mahmoudia Motors • Vice Chairman – Mahmoudia Renewable energy • Board Member - Mahmoudia Trading Company. • Board Member - Jordan Investment and Tourism Transport (ALFA) • Former Member - YPO (Young Presidents Organization). • Former Member - Injaz. • Former Board Member - Bank of Commercial Palestine. • Arab Bank – Amman 1997 - 1998. • HSBC London 1995- 1997.

Resigned Members or Board Representatives Who Were Replaced during the Year 2023:



Name	H.E. Dr. Umayya Salah Ala Uddin Toukan
Title before resignation/ replacement of representative	Vice Chairman Non-Executive Independent
Date of Resignation/ replacement of Representative	31/01/2023
Date of Birth	26/02/1946
Academic Qualifications	• PhD in Monetary economics , 1987, Columbia University. • M.A. in Economic Development/ International Economics, 1982, University of Oxford. • Masters of Business Administration, 1970, the American University of Beirut.
Experiences	• Vice Chairman of Jordan Ahli Bank from 2017 – 31/01/2023 • Former Deputy Prime Minister and Minister of State for Economic Affairs. • Former Member of the Senate House. • Former Chairman of the Economic and Financial Committee - Senate House. • Former Governor of the Central Bank of Jordan during the period, 2001-2010 for two consecutive terms. • Former Finance Minister. • Former Ambassador to the European Union. • Non-executive director at the European Arab Bank. • He worked as part of the experts' group at the International Monetary Fund for the year 2011. • Jordan's representative in the United Nations (Second Economic and Financial Committee). • Economic Advisor to the Prime Minister. • Former General Manager of the Financial Market • Former Board Member at Al Dawliyah for Hotels & Malls.

Resigned Members or Board Representatives Who Were Replaced during the Year 2023 / continuous:



Name	Mrs. Ranya Moosa Fahed Alaraj Social Security Corporation Representative.
Title before resignation/ replacement of representative	Board Member Non-Executive Non-Independent
Date of Resignation/ replacement of Representative	01/08/2023
Date of Birth	30/11/1978
Academic Qualifications	• Chartered Financial Analyst @, 2018 • Professional Diploma in Portfolio Management, 2004, Institute of banking studies • Masters in Banking and Finance, 2003, Arab Academy for Banking & Finance • BA in Banking and Finance, 1999, Yarmouk University • ESG Investing Certificate • CFA Institute awarded 2022
Experiences	• SSC Representative - Jordan Ahli Bank Board- (01/09/2021 – 01/08/2023) • Treasury & Loans Directorate Manager, Social Security Investment Fund since 2018. • Member at ALCO , Social Security Corporation. • Member at Investment Committee, Social Security Investment Fund. • Part time instructor, various local and regional training institutes. • Member at CFA institute and CFA Society/Jordan. • Acting Equity Investments Directorate Manager, Social Security Investment Fund during 2021. • Acting Equity Support Directorate Manager, Social Security Investment Fund during 2019. • Treasury Section Head, Social Security Investment Fund 2007 till 2018. • Portfolio Manager, Foreign Investments & Operations Dept., The Central Bank of Jordan, 2004 till 2007. • Dealer, Foreign Investments & Operations Dept., The Central Bank of Jordan, 2002 till 2004. • Financial Analyst, , Foreign Investments & Operations Dept., The Central Bank of Jordan, 2000 till 2002. Represented Social Security Corporation on several corporations' board of directors: • Central Electricity Generating Co. 2019 – 2021. • Arab Potash Co. during 2019. • Cairo Amman Bank 2016-2019. • Housing Bank for Trading and Finance during 2016. • Jordan Loan Guarantee Corp. 2014-2016.



Executive Management



Dr. Ahmad Awad Abd Al Halim Al-Husseini Chief Executive Officer/General Manager
As of 01/02/2023

Date of Appointment 10/11/2015

Commencement Date of the Current Job 01/02/2023

Date of Birth 16/7/1966

Academic Qualifications

- PhD in Finance / Amman Arab University 2005.
- Master of Management sciences / Finance / University of Jordan 1993.
- Bachelor of Economics and Management Sciences / University of Jordan 1987.

Experience

Previous Experience:

- Deputy Chief Executive Officer/ General Manager Jordan Ahli Bank from 1/2015 until 01/2023
- Senior Credit Officer (Levant) - Arab Bank from 1994 until 2015.
- Cairo Amman Bank from 1991 until 1994.
- Bank of Jordan from 1989 until 1991.

He held many board memberships, the most important of which is:

- Chairman of the Board – Ahli Microfinance.
- Chairman of Tanmeyah - Jordan Microfinance Network.
- Vice Chairman – Ahli For Financial Leasing.
- Board Member at Jordan National Shipping Lines Company.
- Board Member at the Palestine Real Estate Investment Company.
- Board Member at the International Islamic Arab Bank.
- Board Member at the Arab Bank - Syria.
- Board Member at the Arab National Leasing Company.
- Board Member at the Palestine Mortgage Refinance Company.

Current Board of Directors Membership:

- Chairman – Ahli For Financial Leasing.
- Chairman – Ahli FinTech.
- Board Member – Association of Banks in Jordan.
- Board Member- Business Tourism Company.
- Board Member – Jordan Worsted Mills.
- Board Member – Jordan Institute of Banking Studies.
- Board Member - Jordan Payment & Clearing Company (JoPACC).
- Board Member - Jordan Loan Guarantee Corporation.
- Board Member - Jordan Capital & Investment Fund Management Company.
- Board Member - Jordan Capital and Investment Fund Company.



Mr. Majed Abdel Karim M. Hijab Head of Treasury, Investments & Financial Institutions

Date of Appointment 7/2/1998

Commencement Date of the Current Job 1/1/2019

Date of Birth 11/2/1967

Academic Qualifications

- Masters in Banking and Financial studies / Banking- The Arab Academy for Banking and Financial Studies 24/09/1997.
- Bachelor of Economics - Minor Banking and Financial Science at Yarmouk University 22/8/1988.

Experience

Experience within Ahli Bank:

- Head of Investments from 1/1/2018 until 31/12/2018.
- Investments Assistant General Manager from 1/5/2016 until 31/12/2017
- Investments Senior Manager from 1/4/2012 until 30/4/2016.
- Corporate Restructuring Manager from 1/1/2008 until 31/3/2012.
- Corporate Finance Manager from 1/7/2007 until 31/12/2007.
- Corporate Finance Supervisor from 1/6/2007 until 30/6/2007.
- Investments and Financial Analysis from 12/9/1998 until 31/5/2007.
- Branch Senior Officer (Middle East Branch) from 07/02/1998 until 11/9/1998.

Current Board of Directors Membership:

- Chairman of the Board - Ahli Brokerage Company.
- Board Member - Commercial Banks Group for Investments.
- Board Member - Ahli FinTech Company.
- Board Member - Ahli Microfinance Company.
- Board Member - Jordan Investor Center Company.
- Board Member- Al Rasekh for Real Estate Development Company.



Mr. Sofyan Ayed Mohammad Duais **Head of Corporate Banking & Projects Finance**

Date of Appointment 14/2/2016

Commencement Date of the Current Job 1/1/2019

Date of Birth 30/10/1976

Academic Qualifications

- Bachelor of Accounting / University of Jordan 25/1/1998.

Experience

Experience within Ahli Bank:

- Deputy Head of Corporate Banking and Projects Finance from 1/1/2018 until 31/12/2018.
- Corporate Relationship Management and Projects Finance Assistant General Manager from 1/7/2016 until 31/12/2017.
- Corporate Relationship Management and Projects Finance Senior Manager from 14/2/2016 until 30/6/2016.

Previous Experience:

- Corporate Relationship Senior Manager - Arab Bank from 20/10/2009 until 9/2/2016.
- Corporate Relationship Manager - Business Development - Bank of Jordan from 23/11/2008 until 20/10/2009.
- Corporate Relationship Manager - Arab Bank from 10/10/1998 until 10/11/2008.

Current Board of Directors Membership:

- Chairman - Arabia Insurance Company / Jordan.
- Board Member - Ahli Financial Leasing Company.



Mr. Ammar (M.S.) R. Alsa'id **Head of SME**

Date of Appointment 1/11/2017

Commencement Date of the Current Job 1/11/2017

Date of Birth 4/5/1980

Academic Qualifications

- Bachelor's in financial and Banking Services / Yarmouk University 31/8/2004.

Experience

Previous Experience:

- Head of Commercial Banking - National Bank of Abu Dhabi - Jordan from 20/4/2014 until 30/10/2017.
- Senior Relationship Manager / Corporate - Invest Bank from 2/9/2012 until 23/4/2014.
- Corporate Credit Manager - National Bank of Kuwait from 7/1/2007 until 5/7/2012.
- Credit Analyst / Corporate - Arab Bank from 19/2/2005 until 10/01/2007.

Current Board of Directors Membership:

- Board Member - ELZAY Ready Wear Manufacturing Company.
- Vice Chairman - Ahli Microfinance Company.



Mr. Mohammad Nizam Jamil Abu Injeileh	Head of Consumer Banking
Date of Appointment	01/04/2018
Commencement Date of the Current Job	01/09/2022
Date of Birth	25/12/1973
Academic Qualifications	
• Masters in Accounting & Finance – Hashemite University 28/02/2005. • Bachelor in Economics & Management Sciences \ Accounting - Mutah University 02/06/1996.	
Experience	
Experience within Ahli Bank: • Vice President \ Acting Head of Consumer Banking from 01/07/2021 until 31/08/2022. • Vice President \ Consumer Credit & Collections from 01/04/2018 until 30/06/2021.	
Previous Experience: • Senior Manager \ Retail Credit Approval - Al Hilal Bank from 29/05/2008 until 26/03/2018. • He worked in Arab Bank from 07/09/1996 until 15/05/2008 and his last position was Consumer Credit & Collection Manager.	
Current Board of Directors Membership: • Board Member- Middle East Payment services (MEPS).	



Mr. Dirar Shebli Khalaf Haddadin	Chief Financial Officer
Date of Appointment	2018/09/02
Commencement Date of the Current Job	2018/09/02
Date of Birth	22/10/1973
Academic Qualifications	
• Master's in Accounting and Financial Management - University of Essex / UK 30/11/2009. • Bachelor's in Accounting and Business Administration - University of Jordan 11/06/1995.	
Experience	
Previous Experience: • Assistant General Manager / Chief Financial Officer - Arab Jordan Investment Bank from 02/01/2013 till 31/08/2018. • Planning and Studies Department Manager - Jordan Commercial Bank from 06/10/2002 till 1/1/2013. • Cost and Financial Analysis Officer - Housing Bank for Trade and Finance from 21/10/1995 till 01/10/2002.	
Current Board of Directors Membership: • Board Member - Ahli Brokerage Company.	


Mr. Mouin Aziz Nasif Bahou **Chief Credit Officer**

Date of Appointment 13/9/2004

Commencement Date of the Current Job 1/5/2017

Date of Birth 24/3/1967

Academic Qualifications

- Bachelor of Financial and banking sciences / Accounting - Yarmouk University 22/1/1989.

Experience
Experience within Ahli Bank:

- Assistant General Manager Credit Review from 01/11/2013 until 30/04/2017.
- Deputy Assistant General Manager - Corporate Credit from 15/08/2010 until 31/10/2013.
- Deputy Assistant General Manager Foreign Credit from 01/06/2010 until 14/08/2010.
- Foreign Credit Executive Manager from 21/09/2008 until 31/05/2010.
- Syndicate Loans Executive Manager from 01/05/2008 until 20/09/2008.
- Syndicate Loans Manager from 01/01/2008 until 30/04/2008.
- Corporate Banking Relationship Manager from 13/09/2004 until 31/12/2007.

Previous Experience:

- Central Credit Supervisor – Amman Cairo Bank from 11/11/1995 until 12/09/2004.
- ANZ Grindlays Bank from 1/3/1992 until 31/10/1995.

Current Board of Directors Membership:

- Vice Chairman - Ahli Brokerage Company.
- Vice Chairman - Ahli Financial Leasing Company.


Mr. Khalid Zuhair Jamil Abuesh- Shaer **Chief Compliance and AML Officer**

Date of Appointment 1/2/2016

Commencement Date of the Current Job 1/2/2016

Date of Birth 11/6/1968

Academic Qualifications

- Master of Business Administration (MBA) / Victoria University, 7/6/2006.
- Master of Business - Electronic Commerce & Marketing / Victoria University 3/11/2004.
- Bachelors in business administration / Yarmouk University 7/6/1995.

Experience
Previous Experience:

- Executive Manager - Head of Compliance – Invest bank from 16/07/2006 until 31/1/2016.
- Customer Services - Housing Bank for Trade & Finance from 06/07/1996 until 1/1/2002.
- Assistant Auditor - Tema Abuesh- Shaer for auditing from 01/07/1995 until 1/7/1996.



Mr. Taha Mousa Taha Zeid **Chief Risk Officer**

Date of Appointment 8/12/2013

Commencement Date of the Current Job 1/1/2020

Date of Birth 23/8/1985

Academic Qualifications

- Bachelors in Risk Management and Insurance / Hashemite University 29/1/2007.

Experience

Experience within Ahli Bank:

- Acting Chief Risk Officer from 21/8/2019 until 31/12/2019.
- AVP Basel from 01/01/2018 until 20/8/2019.
- Basel Manager from 01/06/2015 until 31/12/2017.
- Basel Assistant Manager - from 8/12/2013 until 31/5/2015.

Previous Experience:

- Market and Liquidity Risk Manager - Investment Bank from 1/3/2012 until 3/12/2013.
- Market Risk Unit Head - Capital Bank - from 1/11/2010 until 23/2/2012.
- Head of Market Risk - Middle Officer - Bank of Jordan - from 13/1/2009 until 25/10/2010.
- Banker Remittances and Transfers - Arab Jordan Investment Bank - from 19/08/2007 until 12/1/2009.
- Dealer - Quintet for Financial Services & Consulting from 1/2/2007 until 1/7/2007.



Mr. Safwan Suhail Ali Asfour **Chief Internal Auditor**

Date of Appointment 05/04/2011

Commencement of the Current Job 01/12/2021

Date of Birth 21/05/1983

Academic Qualifications

- Bachelors of Accounting from University of Jordan in 16/06/2006.

Experience

Experience within Ahli Bank:

- Vice President \ Center of Excellence from 17/05/2020 until 30/11/2021.
- Vice President \ Internal Control from 17/07/2017 until 16/05/2020.
- Audit Manager \ Treasury & Investments & Risk Management from 01/11/2015 until 16/07/2017.
- Audit Supervisor \ Treasury & Investments & Risk Management from 01/10/2013 until 31/10/2015.
- Senior Auditor from 05/04/2011 until 30/09/2013.

Previous Experience:

- Financial Manager – Majestic Financial Analysis from 01/04/2007 until 10/10/2009.
- Auditor - Housing Bank for Trade & Finance from 11/07/2006 until 15/07/2008.


Mr. Nidal Jalil Mahmoud Khalifeh Chief Innovation Officer

Date of Appointment 17/10/2021

Commencement of the Current Job 17/10/2021

Date of Birth 15/06/1982

Academic Qualifications

- Masters in Educational Technology from The University of British Columbia 2016.
- Masters in Enterprise Management from University of Durham 2009.
- Bachelors in Commerce \ Management Information Systems from McGill University 2005.

Experience
Previous Experience:

- CEO – IS (www.integratedsolutions.tech) from 03/2019 until 10/2021.
- CEO & Partner - Safa for Development & Training from 2018 until 10/2021.
- CEO – Edaura in USA from 02/2015 until 10/2021.
- CEO – AKTCO Audio Visual Solutions from 08/2004 until 10/2021.

Current Board of Directors Memberships:

- Vice Chairman - Ahli Fintech Company.


**Mr. Rami Mohd-Murshed Khalaf Dana Chief Operations and Support Officer
As of 01/01/2023**

Date of Appointment 2/1/2017

Commencement of the Current Job 01/01/2023

Date of Birth 26/3/1973

Academic Qualifications

- Bachelors of Business Administration / Accounting University of Jordan 22/1/1995.

Experience
Previous Experience:

- Senior Vice President/ Head of Operations & Shared Services – Ahli Bank from 02/01/2017 until 31/01/2023.
- Head of Operations - Al Khalij Commercial Bank (Al Khaliji - Qatar) from 22/12/2011 until 15/12/2016.
- Head of Credit Administration - Credit Control Department - The Saudi Investment Bank from 10/6/1999 until 20/12/2011.
- Loans and Investments Officer - Credit Department - Jordan - Arab Bank from 15/03/1997 until 14/6/1999.

Current Board of Directors Membership:

- Chairman of the Board – Ahli Microfinance Company.
- Deputy Chairman - Hemaia Jordan for Cash in Transit Ltd.



Mr. Jwallant Arvindkumar Vasani Chief Information Officer

Date of Appointment 1/8/2017

Commencement of the Current Job 1/8/2017

Date of Birth 21/12/1971

Academic Qualifications

- Masters of Business Administration / University of Pune 1/4/1995.
- Bachelors of Engineering (Computer) / South Quajarat University 15/12/1993.

Experience

Previous Experience:

- Head of Applications Development and Support - Al Khalij Commercial Bank q.s.c from 7/7/2013 to 20/7/2017.
- SVP Information Technology - First Gulf Bank from 15/4/2006 to 17/5/2010.



Mrs. Maha Khaled Fathallah Dado Chief Human Resources Officer

Date of Appointment 15/5/2005

Commencement of the Current Job 1/6/2021

Date of Birth 5/6/1980

Academic Qualifications

- Bachelors of Industrial Engineering / University of Jordan 17/2/2003.

Experience

Experience within Ahli Bank:

- Acting Chief Human Resources Officer from 2/6/2019 until 31/05/2021.
- Head of Talent Programs from 8/3/2011 until 1/6/2019.
- C&B Manager from 24/10/2010 until 7/3/2011.
- Performance Management and C&B Manager from 20/6/2010 until 23/10/2010.
- Performance Management Manager from 15/05/2005 until 19/6/2010.

Previous Experience:

- Management Consultant at Philadelphia Consulting Group from 01/02/2003 until 1/5/2005.

The Resigned or Retired Executive Management Member During the year 2023



Mr. Moh'd Mousa Dawood (Moh'd Issa) **Former Chief Executive Officer / General Manager**

Date of Appointment 08/01/2015

Resignation/Retirement Date 31/01/2023

Date of Birth 1/2/1956

Academic Qualifications

- Bachelors in Major Mathematics, Minor Business Administration / University of Jordan 1978.

Experience

Previous Experience:

All within Arab Bank Group:

- Executive Vice President - Country Manager of Jordan from 16/12/2012 until 05/11/2015.
- Executive Vice President - Head of Libya project from 09/2012 until 11/2012.
- Executive Vice President - Head of Corporate and Investment Banking/ Jordan & Palestine 04/2009 until 07/2012.
- Senior Vice President - Head of Credit/ Jordan & Palestine from 10/2006 until 03/2009.
- Head of Corporate Finance/ Jordan & Palestine from 08/2004 until 09/2006.
- Other senior posts within Arab Bank plc, Jordan including: Head of Commercial Lending,
- Head of Syndicated Loans Unit 10/1983 - 07/2004.
- Head of Guarantees Department - Arab National Bank – Saudi Arabia from 08/1982 until 09/1983.
- Credit Officer - Investment and Finance Department 11/1978 until 07/1982.

He held many board memberships, the most important of which is:

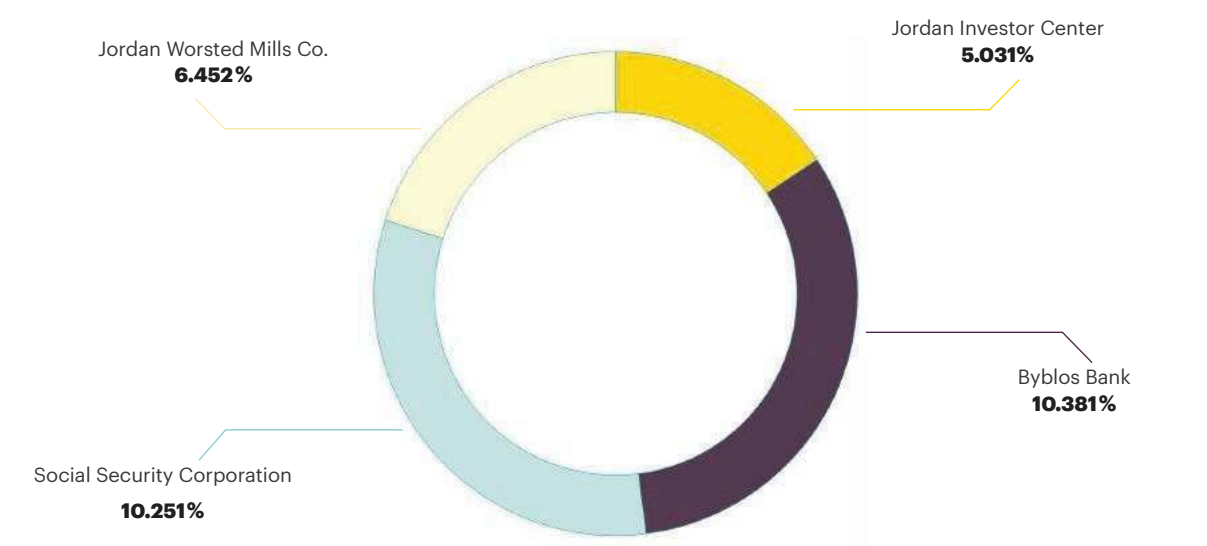
- Deputy Chairman of the Board of the International Islamic Arab Bank.
- Deputy Chairman of the Board of Directors of the Arab National Leasing Company
- Board Member at the Arab Bank - Syria.
- Board Member at the Jordan Mortgage Refinance Company.
- Board Member at the Jordan Loan Guarantee Corporation.
- Board Member at the Jordan Hotels and Tourism Company.
- Board member at the Association of Banks and Institute of Banking Studies.

Board of Directors Membership:

- Chairman of the Board– Ahli FinTech Until 31/1/2023.
- Chairman of the Board – Ahli For Financial Leasing Until 31/1/2023.
- Board Member- AlDawlah for Hotels and Malls PLC Until 31/1/2023.
- Board Member- Arab International Company - Present.
- Board Member - Jordan Capital and Investment Fund - Present.
- Board Member - Jordan Capital & Investment Fund Management Until 31/1/2023.
- Board Member - Jordan Payment & Clearing Company (JoPACC) Until 31/1/2023.

Names of Major Shareholders of 5% and More

Name of Shareholder	2023		2022	
	No. of shares 31/12/2023	%	No. of shares 31/12/2022	%
Byblos Bank	20,829,355	10.381%	20,829,355	10.381%
Social Security Corporation	20,570,010	10.251%	20,566,000	10.249%
Jordan Worsted Mills Co.	12,945,315	6.452%	12,945,315	6.452%
Jordan Investor Center	10,094,450	5.031%	10,019,048	4.993%



Competitiveness and Market Share

Jordan Ahli Bank works through its branches network across the Kingdome and abroad, with a market share on the credit facilities side of 4.34% among the licensed banks as of September 30 2023, and 4.21% on the deposits side. In Palestine Jordan Ahli Bank market share on the credit facilities side reached 2.62% and 2.86% on deposits side as of September 2023.

The percentage of direct credit facilities granted to the bank’s customers in the Middle Eastern countries outside the Kingdom amounted to 13.5%, equivalent to 1.3% in European countries out of the total net direct credit facilities granted by the Bank.

Degree of Dependence on Specific Suppliers or Significant Customers

The Bank does not depend on any specific supplier or customer whether local or international 10% or more of the Bank’s total purchases and/or sales.

Governmental or Preferential Protection that the Bank or Any of its Products enjoy by Virtue of the Applicable Laws, Regulations or Otherwise

The Bank and its products do not enjoy any governmental or preferential protection by virtue of the applicable laws, regulations or otherwise.

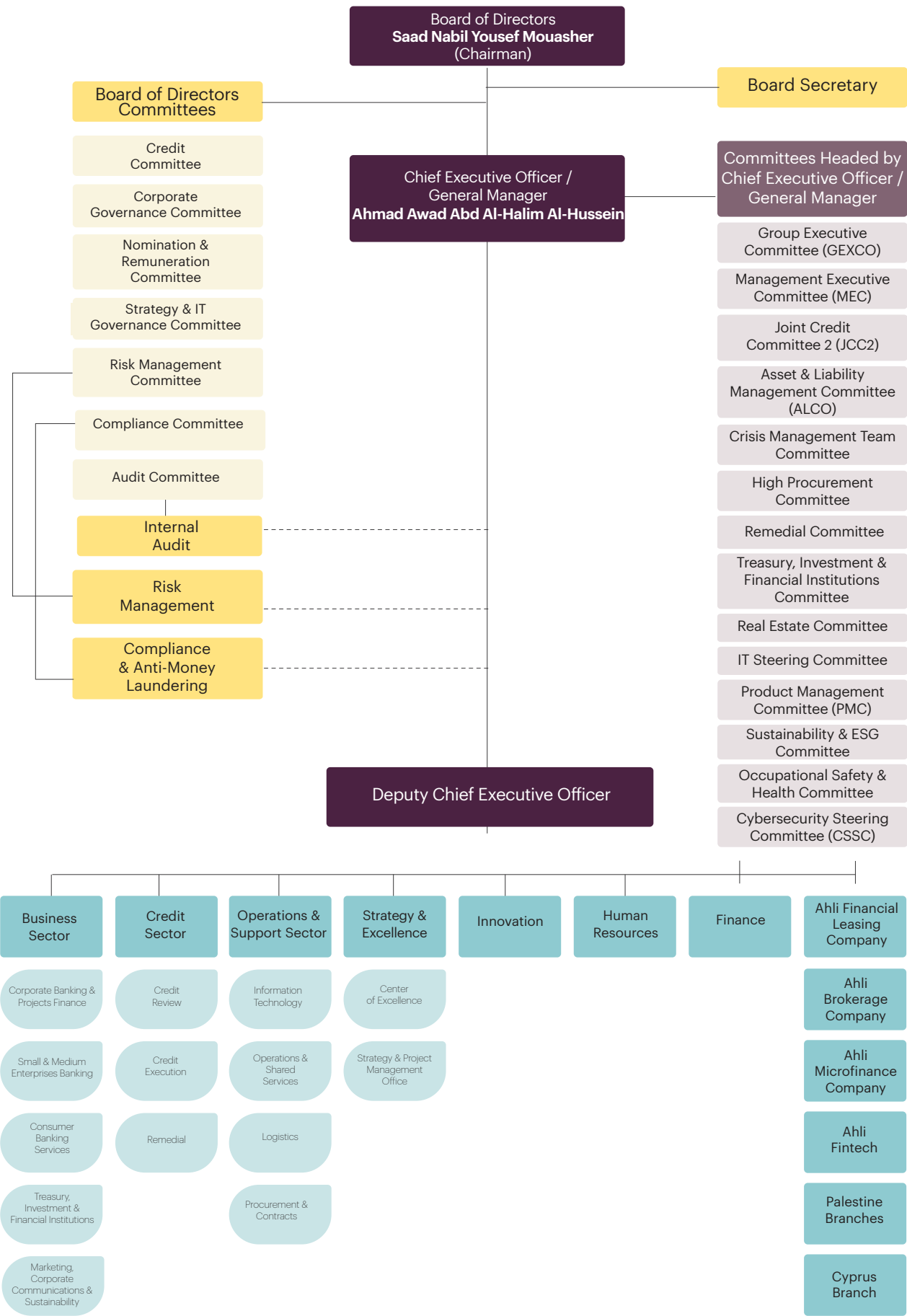
The Bank has neither obtained preferential rights nor specific patents.

Decisions Issued by the Government or the International Agencies that have a Material Impact on the Bank, its products or its competitive capabilities

No decrees, laws or regulations were issued by any governmental bodies or international organizations that would have material impact on the Bank, its products or its competitive capabilities, noting that the bank complies with the applicable legislation and quality standards related to its business and services.

On 16th of November 2023, Fitch rating agency affirmed Jordan Ahli Bank credit rating at (B+) with stable outlook. The credit rating agency stated that Jordan Ahli Bank follows a prudent risk approach with strong franchise and a diversify geographic presence, in addition to sound management.

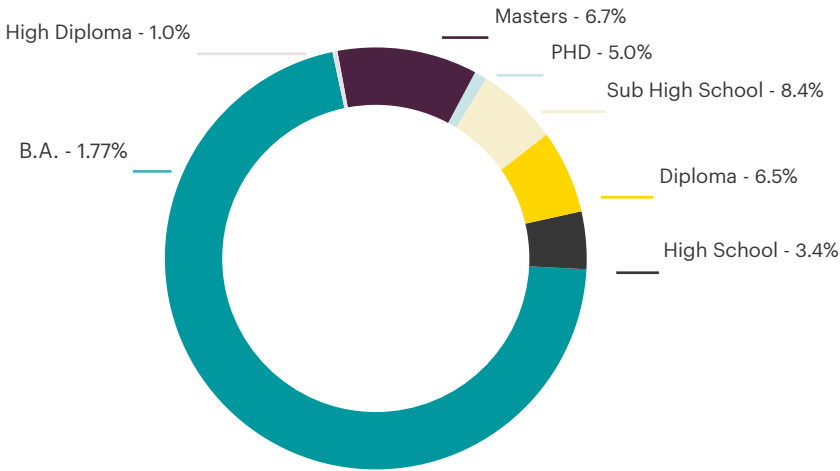
Jordan Ahli Bank Organization Chart



Number of Staff at the Bank and its Subsidiaries

Academic Qualifications	Jordan Branches	Palestine Branches	Cyprus Branch	Ahli Financial Leasing	Ahli Micro-finance	Ahli Brokerage	Ahli Fintech
PHD	7	0	0	1	1	0	-
Masters	100	13	4	4	6	0	-
High Diploma	1	0	0	0	1	0	-
B.A.	881	183	8	7	209	6	-
Diploma	20	15	1	0	36	0	-
High School	57	6	1	1	29	0	-
Sub High School	65	6	0	0	7	2	-
Total	1131	223	14	13	289	8	-

The distribution of employees according to their academic qualifications



Training Programs for the Bank Employees

Type of Program	No . of Programs	Number of training Opportunities	No. of Males	No. of Females
Within the Hashemite Kingdom of Jordan				
Programs within the training center	141	3374	1629	1745
Programs with local / foreign companies and training agencies	130	1114	658	456
Training programs / Institute of Banking Studies	21	47	26	21
Outside the Hashemite Kingdom of Jordan				
Programs with foreign companies and training bodies	17	23	18	5
Training Programs / Palestine	31	153	111	42
Training Programs / Cyprus	30	71	26	45
Total	370	4782	2468	2314

Fields of Training Courses:

The Program/Course	No. of Programs	No. of Training Opportunities	No. of Males	No. of Females
Accounting Programs	14	29	20	9
Audit Programs	7	22	13	9
Awareness Programs	42	524	275	249
Compliance Programs	53	750	360	390
Credit	12	31	22	9
Customer Service & Selling Skills	13	190	77	113
Desktop	2	16	11	5
Functional Programs	36	632	281	351
HR Programs	4	8	3	5
Innovation Programs	9	15	11	4
Insurance Programs	4	13	7	6
IT Programs	23	56	53	3
Legal Programs	3	68	25	43
Management Programs	19	234	158	76
Marketing Programs	1	1	1	0
Operational Programs	14	211	88	123
Banking Products Knowledge	25	564	248	316
Risk Programs	36	491	277	215
Soft Skills	21	454	261	192
Sustainability & Governance	14	265	189	76
Technical Programs	8	100	38	62
Treasury Programs	8	87	33	54
Language Programs	2	21	17	4
Total	370	4782	2468	2314

Together for a better
future
 ahli.com/**Disabilities**



Risk

Credit Risk

The management of credit risk is conducted through a framework of policies and procedures that comply with the strategic direction of the Bank and sound international best practices. These include having in place a comprehensive credit risk management policy that details the types of risk and the methods for flagging, measuring and overseeing these risks; having a credit policy and operating practices that set limitations and parameters for the granting of credit, the concentration of credit and the determination of acceptable collateral; separating decisions related to credit approval from credit execution in order to achieve oversight; as well as putting in place oversight measures throughout the process and putting in place a credit risk rating system to measure the credit worthiness of customers.

The credit risk policy aims to diversify customers, economic sectors and geographical footprint which allows for the reduction of potential credit risks. The Risk Committee meets regularly to discuss all issues related to credit risk. It receives comprehensive quarterly reports to analyse the quality of the credit portfolio and to identify weakness and areas of concentration in the various economic sectors, as well as to review default rates. The Credit Risk Dept. seeks to continuously monitor and supervise credit exposure and credit concentration and to ensure that they remain within the risk parameters adopted by the Board. In order to assess risk exposure, the Credit Risk Department conducts regular sensitivity analysis tests to evaluate the financial position of the bank under different scenarios, in order to determine adequate procedures that would contribute to mitigating financial risks or lessen their impact.

The primary role of the risk management is to identify potential future risks. Credit risk department has activated the early warning model to contribute to enhancing the prediction process of possible risks. This is done through a set of economic, quantitative, and qualitative indicators that assist in evaluating the credit portfolio. These indicators highlight customers with high-risk scores within this portfolio, enabling the formulation of hypotheses for stressful scenarios to calculate the expected impact on provisions. Consequently, corrective measures are implemented based on the results to ensure keeping the credit portfolio within bank risk appetite.

Pursuant to the IFRS 9, as issued by the IASB, and in accordance with the guidelines set forth by the Central Bank, the Credit Risk Department play an active role in updating Expected Credit Loss ECL calculation indicators on an annual basis. These revisions are made based on historical data and macroeconomic factors. Furthermore, the department ensures the regular annual update of policies and procedures aligning with implementation methodology.

Market Risk

Market Risk Department manages losses that may arise as a result of any financial positions that the Bank may have taken, whether on or off-balance sheet as a result of market changes in respect of interest rates, exchange rates, asset value, product pricing and as an extension of Jordan Ahli Bank's efforts to implement best local and international practices in managing, measuring, and monitoring market risk in compliance with Central Bank risk management requirements and Basel guidelines. In order to enhance the internal compliance function within the Bank. Market Risk Department prepared a Market Risk Management Policy, Liquidity, and Interest Rate Risk Policy consistent with the Corporate Governance Guidelines and best practices.

In order to enhance oversight measures a new set of reporting was adopted through which all equity investment activities of the Bank could be monitored, and the potential losses of the portfolio and open financial positions of the Bank could be evaluated, monitored and calculated on a daily basis to ensure that they remain within the Risk Appetite levels in addition to monitoring reports that were developed to manage and oversee market risk. However, one of the basic tools used in measuring & managing market Risk are the following) Basis Point value, Value at Risk & Sensitivity Analysis).

Basel Division falling under the market risk Umbrella which is responsible of measuring CAR ratio in accordance with Basel III supervisory guidelines, in order to operate in line with the latest developments in the banking sector and to enhance the quality of the Bank capital. Basel Department conducts periodical stress testing and sensitivity analysis and consider the level of impact (low, medium, high) on bank capital adequacy as well as P&L. Basel division also adopted general framework for the Risk Appetite and tolerance levels for the purpose of managing, measuring and monitoring Risk tolerance levels

within a governance framework adopted by the BOD, which determines the responsibilities of the Board of Directors and the executive management team, and lists Risk Appetite levels for each of (capital, assets, profit, liquidity, credit portfolio, and investment portfolio).

Basel division also prepares ICAAP report in compliance with Basel III requirements, which is conducted in accordance with the best practices and Corporate Governance Guidelines for the purpose of managing, measuring and monitoring risk and capital adequacy and development of the risk management framework to remain in line with the latest local, regional and international developments.

Liquidity Risk

Liquidity risk represents the Bank's inability to make the necessary funding available to meet its obligations on their maturity dates or to finance its activities without incurring high costs or losses. And consist of the following:

Funding Liquidity Risk:

This risk represents the Bank's inability to convert assets into cash - such as the collection of receivables - or to obtain funding to meet its obligations.

Market Liquidity Risk:

This risk represents the Bank's inability to sell the asset in the market or selling the asset at a significant financial loss due to shallow liquidity or demand in the market.

Liquidity management at the bank is carried out by means of managing cash, legal and reserve liquidity levels in accordance with the regulatory requirements and the bank's risk tolerance policies in addition to cash inflows/ outflows management to ensure sufficient high-quality unencumbered liquid assets that can be converted easily and quickly into cash and in compliance with Basel III requirements regarding Liquidity Coverage Ratio (LCR) and Net Stable Funding Ratio (NSFR).

Liquidity risk is managed through a liquidity strategy that takes into account diversifying the sources of funds, maintaining a reasonable balance of financial instruments readily realizable in the financial market, diversifying maturity dates of credit facilities, avoiding concentration of customer deposits and fund investments, and maintaining limits with correspondent banks and ensuring easy access to them within reasonable time and cost.

Information Security and Cyber Risk

Jordan Ahli Bank continues its pursuit to upgrade its electronic services while reducing the risk associated with cyber and information security and to build the cyber resiliency of the Bank. The Cybersecurity/Information Security Department works on strengthening the monitoring and security environment and on building a cyber resiliency program that protects the confidentiality, availability and integrity of the Bank's data. The Department also works on promoting the utilization of best acceptable security practices in relation to the use of technology in a secure operating environment. In addition, the Department contributes in raising awareness of information security risks and solid security practices and promotes best practices and holds training and awareness courses for the bank's employees. The Department also performs the following procedures and controls:

- Establishing Cybersecurity Strategy that is aligned with Jordan Ahli Bank Strategy.
- Establishing cybersecurity and information security policies and plans and aligning them with the bank strategic directions.
- Review, update and Test the Cyber Incident Response Plan to ensure it addresses regulatory and cyber security best practices requirements.
- Establishing cybersecurity risk profile that includes cybersecurity risks related to Information Assets and networks.
- Establish cybersecurity program that includes related activities to ensure proper achievement of Cyber Security Strategy.
- Establish Cybersecurity Key Performance Indicators (KPIs) and Key Risk Indicators (KRIs).
- Adopting and applying cyber security regulatory and best practices and controls within the information technology environment in the bank (such as NIST and CIS).
- Preparing a comprehensive assessment that meets the requirements of the Central Bank of Jordan and the legislative bodies.
- Monitoring compliance of cybersecurity regulatory, Cybersecurity Policy and best practices requirements and prepare regulatory reports for the Board members, Executive Management and concerned parties.

- Conducting security and technical tests to identify vulnerabilities in the IT environment, such as penetration testing and vulnerability assessments and conduct the required review and monitoring to ensure compliance with the related policies.

- Deploying a number of procedures and monitoring tools to achieve operating efficiency and security.

- Implementing the Security Operations Center (SOC).

- Developing and deploying mechanisms and tools that are able to effectively protect the bank's assets and its customers by identifying, detecting, responding and recovering from any electronic cyber-attacks.

- Continuous identification and evaluation of the information technology and security risks, including emerging risks using anti-penetration security systems.

- Overseeing and monitoring software, network components and operating security systems to mitigate cyber breach.

- Conduct the required User Access Management review over critical systems (Technical and Functional)

- Review agreements, business cases and project charters to ensure they address cybersecurity requirements.

In addition, the Cybersecurity/Information Security risk is managed within a set of policies and procedures, the most important of which are the following:

- Acquiring ISO 27001 certificate that's related to Information Security Management System (ISMS)
- Implement the information security program in the bank through a set of information security projects in response to regulatory requirements or risk mitigating requirements.
- Implementation of the General Data Protection Regulation (GDPR) in Jordan.
- Implement the requirements of COBIT as it relates to the management and processing of security data
- Verify the efficiency of the information technology environment and the continuous pursuit of improving its security.
- Instilling cybersecurity and information security culture across the bank.

Operational Risk

Operational risk is defined as the risk of loss resulting from failure or insufficiencies of internal operations, personnel and systems, which arise as a result of external circumstances, including legal risks.

Based on the above Ahli Bank adopted the Risk Control Self-Assessment framework (RCSA) to manage operational risk. The Bank manages operational risk within the following parameters:

- An established operational risk management policy that includes the framework for managing operational risk and the roles and responsibilities for all related departments.

- Implementing a specialized operational Risk Management System.

- Creating risk profiles for the bank entities which includes identifying all operational risks, identifying the related controls to mitigate the risks and conducting a self-assessment in order to ensure the efficiency of the controls and to enhance areas of weakness or to implement additional control measures that aim to mitigate or protect against such risks.

- Setting up a database around operating losses to assess the level of exposure of the bank to operational risk and to assess the effectiveness of safeguards in place.

- Adopting best practices in risk management, and establishing a culture of sustainability and sustainable practices in business in order to better manage environmental and social factors.

- Review of the Banks's policies and procedures in order to identify the related risks and to evaluate the adequacy of oversight measures.

- Providing the Executive Management and the Risk Management committee with necessary reporting on operational risk.

In addition, as part of the care the Bank affords to business continuity, the Operational Risk Department prepares, in coordination with concerned units and departments business continuity plans that allow for the provision of electronic banking services in a manner consistent with the Bank's strategies and policies.

Thus, Operational Risk Department is working proactively in reviewing and updating the Business impact analysis results to ensure that continuity plans remain up-to-date and effective.

Fraud Risk

Based on the Bank’s endeavor to enhance the right behavior and promote the principles of integrity, transparency and the Bank’s Values, a fraud risk management department was established to deal with fraud risk issues within the following parameters:

- An established fraud risk management policy at the level of the Ahli Bank group and its approval by the Bank’s Board of Directors.
- Adopt the policy to manage avoiding conflict of interest, disclosure and transparency at the level of the Ahli Bank group and its approval by the Bank’s Board of Directors.
- Adopting a Code of Conduct and circulating it to all employees.
- Adopting an approved “Whistleblowing Policy” that ensures reporting any breaches or suspicions.
- Adopting the principle of transparency so that the regulatory and the concerned authorities are informed of any verified cases that have been dealt with.

Risk Management Framework

The Bank has adopted a regulatory framework that contains different layers of oversight and which can be summarized as follows:

First level: Business lines are the first line of defence and are directly responsible for risk management and evaluating oversight procedures related to them.

Second level: The Risk and Compliance and Anti-Money Laundering Departments are the second line of defence as they are responsible for coordinating risk management and compliance tools being used and followed by the Bank to manage risk and to comply with applicable laws, regulations, and instructions.

Third level: The Internal Audit Department represents the third line of defence and is responsible for conducting its independent Review.

The Bank also gives the requirements of Basel, corporate governance and other international best practices for risk management consideration as they represent a framework for entrenching and improving the Bank’s ability to upgrade its compliance environment and to address different

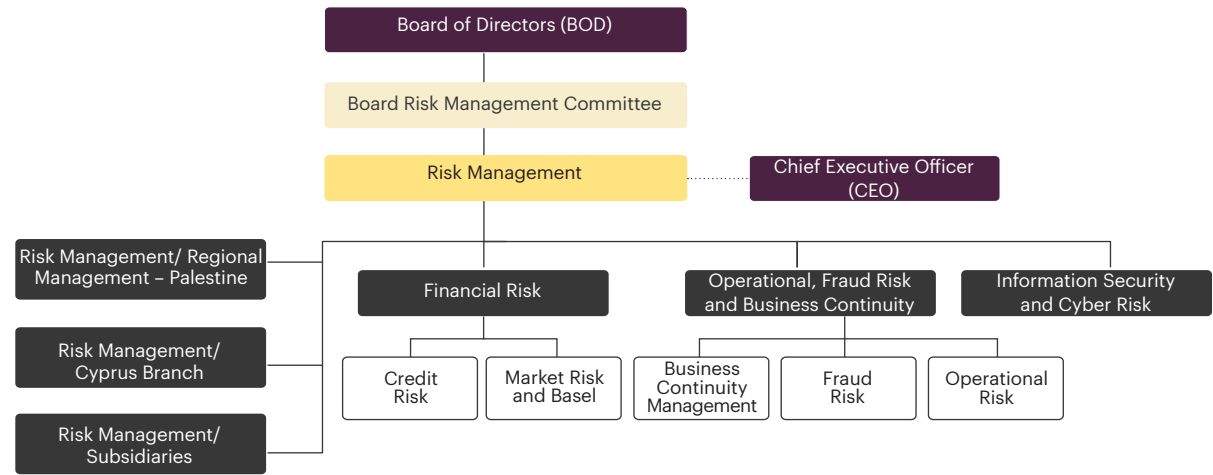
kinds of risk, including operational, market and credit risks. The Bank has taken practical steps toward the implementation of their requirements including establishing specialized units to manage the various risks and whose responsibility is to monitor, measure, manage and mitigate the different kinds of risk and to assess the degree of compliance of the Bank with applicable laws, regulations, standards and requirements issued by the various local and international bodies in line with international best practice and taking into account the size of the Bank, its operations and the nature of the risks that it faces.

In This regards the Risk Department undertakes the following main functions:

- Preparing the Risk Management Framework for the Bank.
- Preparing and executing the risk management strategy and developing policies and procedures that assign roles and responsibilities for each of the stakeholders on all levels of management.
- Preparing risk Management policies and regularly updating them to ensure effectiveness.
- Preparing the internal Capital Adequacy Assessment Process (ICAAP) that is comprehensive and effective and can identify potential risks taking into account the Bank’s strategic and capital planning.
- Prepare Risk Appetite framework for the Bank.
- Overseeing the compliance of all executing departments of considered levels of Risk Appetite.
- Ensuring the presence and testing of the Bank’s business continuity plans.
- Presenting risk reports in relation to the expansion of the banking activities to the Board Risk Committee.
- Conducting periodical stress testing analysis to measure the bank’s ability to withstand shocks and high-risk scenarios and presenting the results to the Board Risk Committee.
- Reporting to the Board Risk Committee on information on actual Risk Profile of all Bank’s activities and comparing it to the risk appetite and to address any deviations.

- Verifying the integration of risks assessment measures with Management Information System (MIS) used therein.
- Conducting awareness in relation to risk management in all units of the Bank to entrench the compliance environment and create a risk sensitive culture with a deep understanding of relevant issues faced by the Bank at all managerial levels.
- Reviewing all strategic decisions and providing recommendations to avoid risk and ensure the most effective deployment of capital.
- Coordinating with various oversight departments to ensure effective oversight measures to control these risks or to otherwise outsource such risks or insure against them.

Based on the above the following risk management structure has been adopted:



Risk Appetite Levels

- Risk Appetite Levels are set through a process that considers the nature of the various risks and their role in the Bank being able to achieve its strategic objectives. These parameters are included in the risk appetite study that is adopted by the Bank and which is subject to regular review and oversight in order to address any breaches or shortcomings.
- The general framework for risk appetite is set taking into consideration the strategic priorities of the Bank and the requirements of regulatory bodies as well as the requirements of sound management of credit, liquidity and capital risk in support of the Bank’s growth and development plans.

Stress Testing

- Stress tests across the Bank represent an integrated part of the risk assessment program where these tests provide information about the financial stability of the Bank under stress scenarios. They also provide early warning signals to possible threats to the Bank’s capital.

- Stress tests are also considered an integral and indivisible part of the Bank’s corporate governance framework as it relates to risk management. It alerts management teams to the potential unexpected results of the various risks and it has an impact on decision making on both an administrative and strategic level and provides the Board of Directors and the executive management team with required capitalization level indicators to withstand shocks or changes that could occur and which would have an impact on the Bank and its financial position.
- Stress tests are carried out in accordance with sensitivity analysis scenarios and consider the level of impact (low, medium, high) on capital adequacy and on anticipated profit and loss.
- Stress test results are analysed and evaluated in terms of impact on the quality of the Bank’s asset and financial position whether in terms of expected loss or reputational Risk. Stress testing outputs used in capital planning and direct impact of additional Buffers required on Capital in accordance with Internal Capital Adequacy Assessment (ICAAP).
- Various scenarios are played out considering the size and nature of the risks that face the Bank.

They are listed from the lowest to the highest impact, depending on the level of potential loss that the Bank could face in order to uncover risks that have not been addressed. These scenarios are carefully planned and regularly revisited considering developments in the Bank specifically or in the banking sector in general.

- Stress tests are conducted on annual basis in a manner that complies with regulatory requirements and also can be conducted more frequently as a recommendation of the Risk committee based on the banking sector & economic factors updates.

Internal Capital Adequacy Assessment Process (ICAAP)

The Internal Capital Adequacy Assessment Process (ICAAP) aims to achieve the following:

- Use of best practices to manage risk to ensure Capital Adequacy.
- Determining the responsibilities of the Board of Directors and executive management in developing the Internal Capital Adequacy Assessment program and putting in place capital targets that match the risk profile of the Bank and its regulatory environment.
- Comprehensive quantitative and qualitative evaluation of risks that the Bank may face in the current environment and in stress scenarios.
- Addressing risks that have not been addressed under the first pillar (liquidity, interest, concentration, reputational, strategic, business cycle).
- Understanding the nature and level of risk that the Bank might face and how to connect between those risks and capital requirements.
- Ensure that the management team of the Bank continues to take responsibility for ensuring capital adequacy to face all risks and to exceed minimum set requirements.

Risk Management Accomplishments

- Entrenching the governance framework for risk management by incorporating the bank's overall risk management strategy, Risk Appetite and methodologies.
- Maintaining the Bank Capital Adequacy Ratio within the Targeted Ratios.
- Preparing a set of stress testing scenarios in order to simulate the impact of Risk of climate change and geopolitical tensions.
- Activating the Early warning reports on credit portfolio segments.

- Supervising, developing and updating the ECL system, and implementing a set of scenarios that simulate changes in economic indicators and changes in the structure of the credit portfolio.

- Completing the independent Validation assessment of Models & Methodologies for expected credit losses in accordance with IFRS 9 requirements with the independent advisory body.

- Develop reporting regarding market risk and risk associated with in Interest Rates changes.

- Enhancing operational Risk Management across the bank through preparing risk profile for the bank entities as per the approved plan.

- Activating and reinforcing measures and controls to mitigate operational risk and information security risk in addition to reinforcing oversight and assessment of the cyber security environment.

- Implementation of Risk Management possesses related to Control Objective for Information and Related Technology (COBIT 2019).

- Achieving the international standard certificate ISO 27001(ISMS) Information Security Management System.

- Achieving the international standard certificate ISO 22301 Business Continuity Management.

- Adopting best practices regarding protection of personal data EU-GDPR, as Jordan Ahli Bank.

- Initiating and approving the information security and cyber security framework, completing information security and cyber security projects and Activating the role of the Security Control Operations Center.

- Activating and testing the business continuity plan in addition to the Business Alternative Site (BAS) and Disaster Recovery Sites (DRS).

- Promoting a risk management culture and conducting training sessions, workshops and educational session.

- Developing and Upgrading the Internal Rating Model (Credit Lens system) current version to the latest Version.

Risk Management Future Plans

- The continuous adoption of established international best practices in Risk Management, ISO31000 and Enterprise Risk Management Framework.

- The continuous adoption of established international best practices in Information Security ISO 27001, Cybersecurity Framework for Jordan Financial Sector, NIST...etc.

- The continuous adoption of established international best practices in Business Continuity Management ISO 22301

- Continue to implement risk management strategy (2023-2027) to achieve the Bank objectives.

- Reviewing and updating the governance framework for risk management and further develop its oversight and control procedures in addition to reporting processes.

- Completion of operational risk profiles through running Risk and Control Self-Assessment (RCSA) workshops in Jordan and Palestine.

- Continuous review and update of the incidents database defining its source and categorizing the same according to the type of risks.

- Testing the Bank Business Continuity plans, Business alternative site (BAS) and Disaster Recovery site (DRS).

- To continue the Developing and Implementing of the Information security and cyber security Strategy and programs based Central Bank of Jordan requirements and the international standards and best practices. i.e. ISO, COBIT, NIST, ...etc.

- Supervise the implementation of the Cybersecurity framework for Jordan Financial Sector that's approved by the Central Bank of Jordan.

- Developing and Upgrading Capital allocation process and the risk associated with it.

- Developing tools toward measuring market and liquidity risk in order to be always aligned with best practices and Basel Committee requirements.

- Instilling Risk Management culture across the Bank through the Training and Awareness programs.

- Adopting the Bank corporate culture practices.

- Adopting the environmental, social, and governance (ESG) international best practices within the risk management framework.

- Develop and adopt the needed anti-fraud programs in accordance with the risk-based approach, including the development and implementation of the necessary controls to detect, combat and recover from Fraud. In addition to enhancing the training and awareness programs towards combating fraud.

2023 in Brief



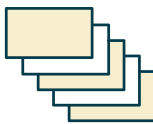
Total Assets

JOD 3,282 Mn
+7.2% YOY



Direct Credit Facilities,
Net

JOD 1,681 Mn
+5.4% YOY



Customers' Deposits

JOD 2,209 Mn
+8.9% YOY



Shareholders' Equity

JOD 334 Mn
+1.1% YOY



Profit Before Tax

JOD 32.2 Mn
+13.5% YOY



Profit After Tax

JOD 18.6 Mn
+10.0% YOY



% of Cash Dividend to
Shareholders

8% maintaining the same
cash dividend ratio as
2022

2023 Financial Indicators



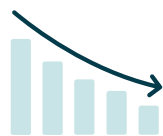
Return on Average
Assets (ROA)

0.59% compared with
0.56% last year



Return on Average
Equity (ROE)

5.6% compared with
5.1% last year



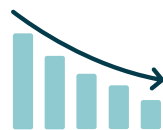
Cost to Income Ratio

60.8% compared with
65.9% last year



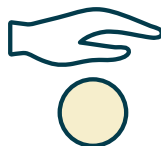
Non-Interest Income /
Gross Income

21.2% compared
with 20.1% last year



Non-Performing
Loans-Net

4.6% compared with
5.1% last year



Coverage Ratio/ Stage 3

81.3% compared with
73.3% last year



Cost of Risk Ratio

0.8% compared with
0.5% last year



Capital adequacy Ratio

15.1% compared with
15.6% last year

*** Higher than the minimum required by the Central Bank of Jordan 14% for banks with foreign presences and higher than the Basel Committee requirements of 10.5%.

* As proposed by the Board of Directors and subject to the general assembly approval.

Analysis of Business Results for 2023

During 2023, Ahli Bank continued to achieve strong operational results despite the continuing challenges and increased competition in the banking sector.

Gross income increased by 8% to reach amount of JOD 120.5 mn, compared to JOD 111.6 mn for the year 2022.

Operating profits before tax and provisions recorded an increase of 24%, reaching amount of JOD 47.2 mn compared to JOD 38.1 mn at the end of 2022.

The coverage ratio for NPLs (stage 3) increased from 73.3% ,reaching 81.3% for the year 2023.

The bank’s management is prudent regarding operating expenses, as they decreased by 3% over the year 2022, bringing the cost income ratio to 60.8%.

As a result, net profit after tax increased from JOD 16.9 mn in 2022 to JOD 18.6 mn for the year 2023, with a growth 10%.

Time-Series Data of the Main Financial Indicators

(Amounts in million Jordanian Dinars)

Item/ Year	2019	2020	2021	2022	2023
Total Assets	2767	2846	2953	3063	3282
Customers’ Deposits	1864	1904	2004	2028	2209
Loans and Credit Facilities (Net)	1370	1370	1358	1595	1681
Shareholders’ Equity	312	322	328	330	334
Profit before Tax	36.2	17.5	27.2	28.3	32.2
Profit after Tax	23.7	10.4	14.2	16.9	18.6
Cash Dividends	*-	8	14	16	16
Basic and Diluted Earning Per Share	0.118	0.052	0.071	0.084	0.093
Cash Dividend Per Share	-	0.04	0.07	0.08	0.08
Share Price as of last working day (JOD)	0.95	0.77	0.97	1.07	1.08

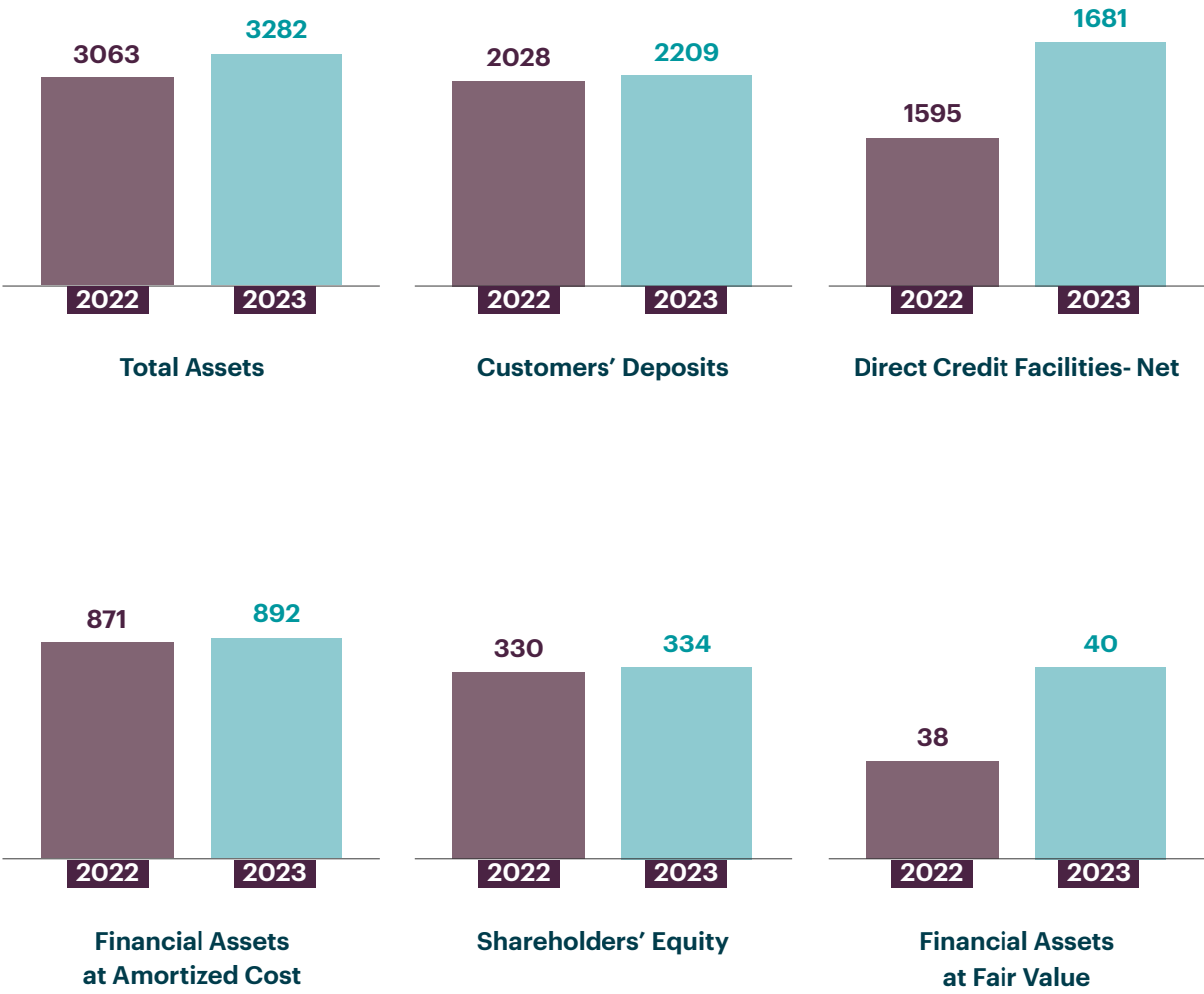
* As per The Central Bank of Jordan circulation No 1/1/4693 dated 9 April 2020, in which the Central bank of Jordan decided to postpone the Jordanian Banks distribution of dividends to shareholders for the year 2019.

Financial Impact of Non-Recurring Operations of the Year 2023 that are not included within the main bank operating income

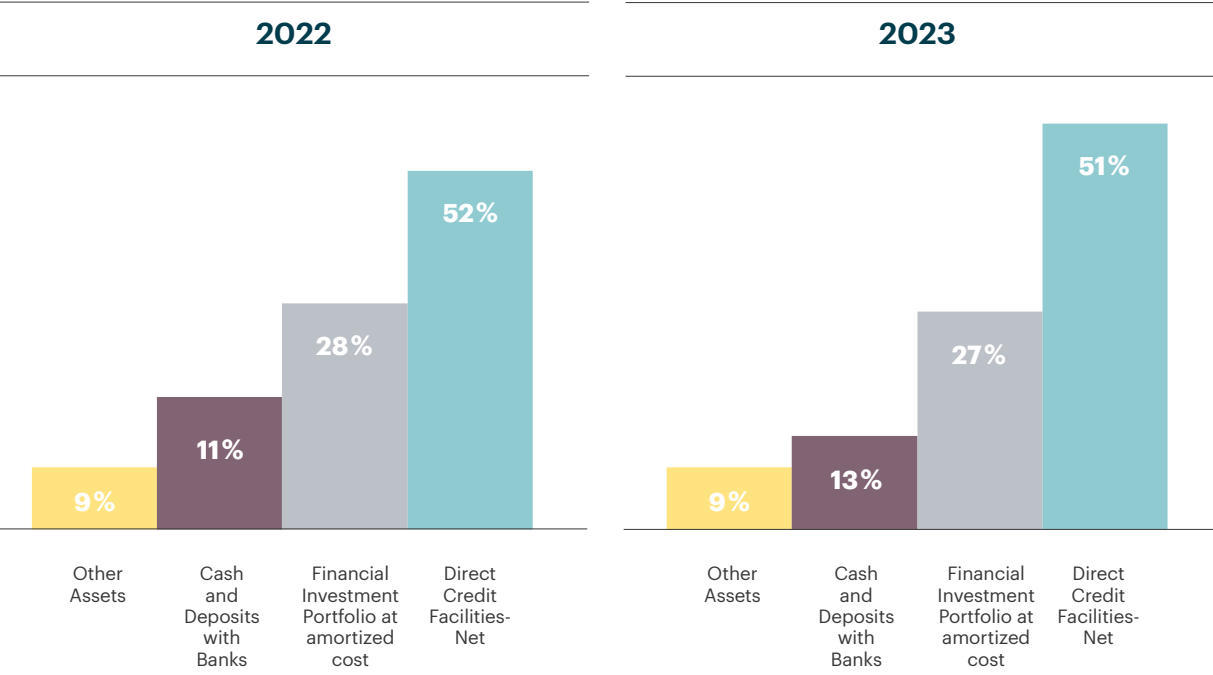
There are no financial impact arising from non-recurring transactions that do not considered within the banking main activities.

Financial Position key Items

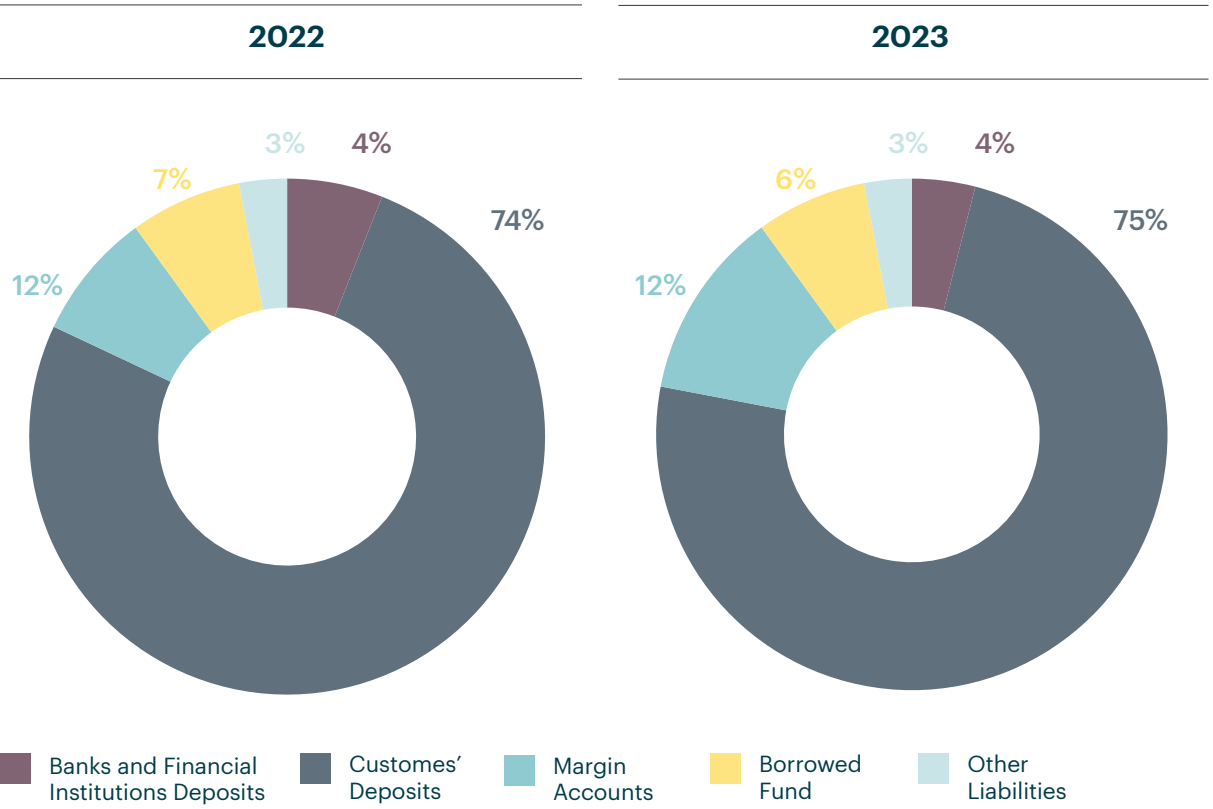
(Amounts in million Jordanian Dinars)



Assets Structure

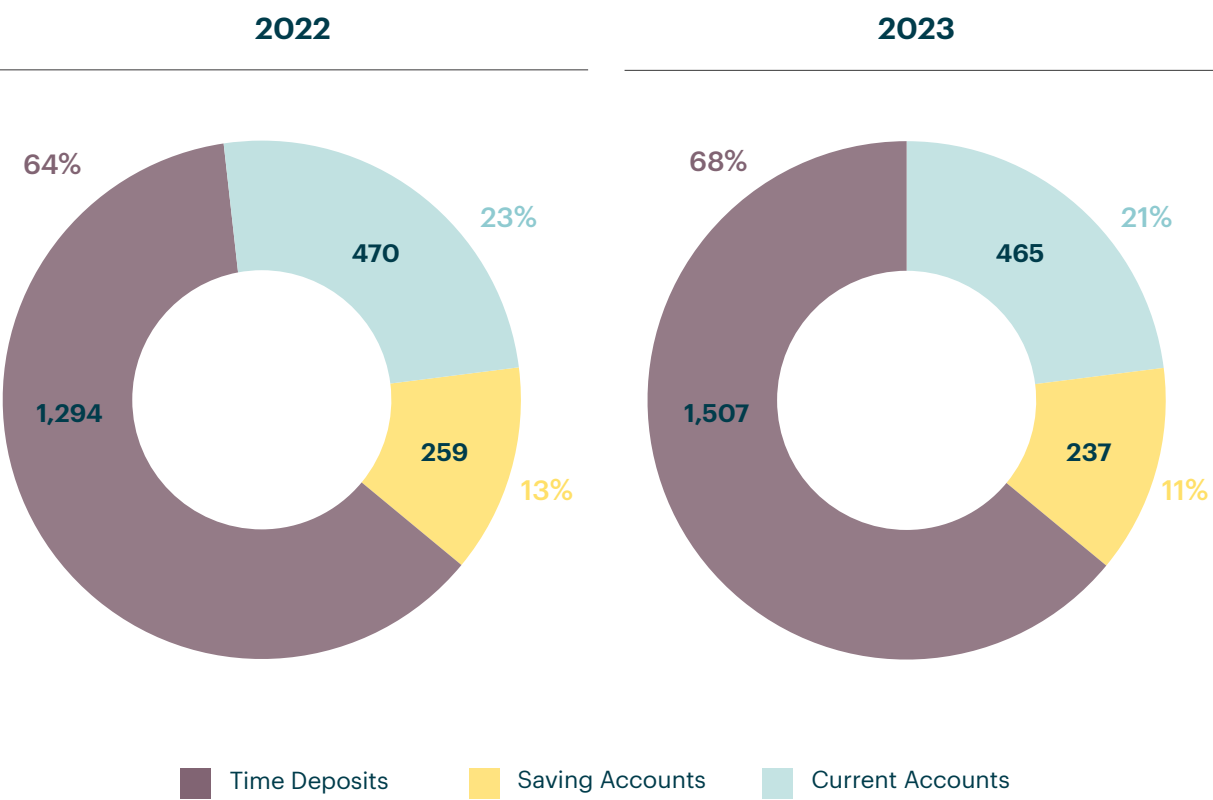


Liabilities Structure



Customers' Deposits Structure

(Amounts in million Jordanian Dinars)



Future Outlook and Plans for 2024

Each of the departments has set several objectives to be achieved, during the year 2023, as the corporate department will continue to support the economic sectors, commercial projects, and infrastructure development. They will continue to enhance the Ahli Online platform for corporate clients by adding new digital services and features to meet their needs. The Small and Medium Enterprises (SME) division is committed to providing valuable services and products to its clients and launching more electronic and automated services for clients across various economic sectors. They will also offer financial and consultancy solutions to support the environment, aiming to improve operational efficiency, reduce expenses, enhance revenue and profits, and build investor confidence. Additionally, they will work on developing tools to measure the positive impact on environmental and social sustainability for customers and investors, as well as improving disclosures in this regard. The Retail Banking division plans to expand its customer base by offering value-added electronic banking products and services, including account opening, instant debit card issuance. They will also continue to introduce new products that serve all categories, especially banking insurance services, and automate various banking services provided to customers. The bank will also expand its network of ATMs across the Kingdom, ensuring an increase in the number of ATMs available in all regions.

The Innovation department will work on providing innovative solutions targeting both the retail and small & medium-sized business sectors. They aim to create the best banking solutions that align with and meet their needs. Additionally, they will focus on improving the customer and employee experience by restructuring operations and implementing automation. These initiatives demonstrate our commitment to innovation and operational excellence, along with our investment in the latest global standards to meet the requirements of digital banking services.

The human resources department will continue to work on continuous development and improvement, expanding its scope of work to meet the growing needs of human capital. This will be based on the strategic plans associated with the implementation of the Shared Prosperity Model and aligned with the human resources mission of providing the best employee experience. They will aim to create a strong corporate culture and implement various initiatives and projects that enhance their role in elevating the work environment and providing advanced services to employees. This commitment to continuous improvement and employee welfare are crucial to fostering a productive and satisfied workforce.

The Information Technology department will work alongside the relevant bank departments to implement various systems and technologies. This includes the implementation of a Customer Relationship Management (CRM) system at the bank level, and the use of digital technology for public budget preparation and interest and liquidity management. The department will also focus on implementing multiple systems and applications such as a loyalty program system for retail customers, and a financial crime and fraud prevention system. They will initiate a new data centre project, obtaining UPTIME TIER 3 certification. Additionally, the department will emphasize enhancing the security of the bank’s systems and infrastructure through the implementation of new information security systems. Furthermore, they will launch an Open Banking channel system, allowing the transfer and sharing of customer information with authorized entities based on customer consent. This will facilitate access for new customers and leverage their financial information for various purposes.

The Center of Excellence will focus on automating banking operations. Additionally, they will engineer a set of banking processes to save both time and effort, while adopting the best global banking practices. This commitment to automation, efficiency, and global best practices will help streamline operations and improve the overall customer experience.

The Treasury, Investments & Financial Institutions department will work on enhancing the bank’s position in the banking sector, achieving sustainable revenue growth, and increasing its market share. They will continue to uphold the bank’s approach of implementing a sophisticated investment policy for managing investments while maintaining high levels of liquidity for those investments. The department will also implement several initiatives related to digital channels, with one of the most significant being the “instant payment” service for customers abroad, benefiting beneficiaries in Jordan. This is in response to our customers’ requirements and will lead to more diversification, excellence, and integration in the services provided to customers.

The External Auditors’ Compensation of the Bank and its Subsidiaries

a. Fees for external audit services provided by the external auditor (Deloitte & Touche) for the year 2023, with a total value of (328,479) dinars, including sales tax; their details are as follows:

No.	Name of Company	Audit Fees in JOD
1	Jordan Ahli Bank/Jordan Branches	229,583
2	Regional Administration of Palestine Branches	36,592
3	Jordan Ahli Bank/ Cyprus Branches	33,580
4	Ahli Microfinance Company	11,774
5	Ahli Brokerage Company	8,120
6	Ahli Financial Leasing Com-pany	7,064
7	Ahli Fintech Company	1,766

b. Fees for additional tasks outside the scope of audit services Audit Clearances / Consultations provided by the auditor Deloitte & Touche Workshop (Deloitte)) for the year 2023 total to a value of (29,524) dinars, including sales tax; their details are as follows:

No.	Name of Company	Audit Fees in JOD
1	Jordan Ahli Bank/Jordan Branches	23,374
2	Regional Administration of Palestine Branches	-
3	Jordan Ahli Bank/ Cyprus Branches	6,150
4	Ahli Microfinance Company	-
5	Ahli Brokerage Company	-
6	Ahli Financial Leasing Com-pany	-
7	Ahli Fintech Company	-

A - (1) Jordan Ahli Bank Shares Owned by Members of the Board and by the Companies Controlled by any of the Board of Directors

Name	Position	Nationality	No. of shares as of		Ownership and Names of Companies controlled by any of them	
			31/12/2023	31/12/2022		
Mr. Saad Nabil Yousef Mouasher	Chairman of the Board	Jordanian	2,542,882	2,502,882	Please refer to Table A(1.1)	
Mr. Moh'd Mousa Dawood (Moh'd Issa) As of 01/02/2023	Vice Chairman	Jordanian	11,466	11,466	-----	-----
Mr. Nadim Yousef Issa Muasher	Board Member	Jordanian	6,974,106	6,974,106	Please refer to Table A(1.1)	
Byblos Bank	Board Member	Lebanese	20,829,355	20,829,355	-----	-----
Represented by Mr. Alan Fouad Tanios Wanna			-----	-----	-----	-----
Rajai Muasher & Brothers Co	Board Member	Jordanian	13,097	13,097	Please refer to Table A(1.1)	
Represented by Mr. Rafik Saleh Issa Muasher			3,000,000	2,500,000	-----	-----
Muasher Investment & Trading Co.	Board Member	Jordanian	529,240	529,240	Please refer to Table A(1.1)	
Represented by Mr. Imad Yousef Issa Mouasher			7,339,722	7,339,722	-----	-----
Jordan Investor Center	Board Member	Jordanian	10,094,450	10,019,048	Please refer to Table A(1.1)	
Represented by H.E Mrs. Majd Mohammad Abdul Kareem Shwaikeh			-----	-----	-----	-----
Social Security Corporation	Board Member	Jordanian	20,570,010	20,566,000	-----	-----
Represented by Mr. Mo'nes Omar Saleem Abdel All As of 01/08/2023			-----	-----	-----	-----

Jordan Ahli Bank Shares Owned by Members of the Board and by the Companies Controlled by any of the Board of Directors/continued:

Name	Position	Nationality	No. of shares as of		Ownership and Names of Companies controlled by any of them	
			31/12/2023	31/12/2022		
H.E. Dr. Tareq Mohammad Khaleel Hammouri	Board Member	Jordanian	31,922	14,922	-----	-----
Mr. Karim Tawfiq Amin Kawar	Board Member	Jordanian	145,286	131,989	-----	-----
Mr. Yazan Munther Jeries Haddadin	Board Member	Jordanian	2,000	2,000	-----	-----
Mr. Khalil Safwan Khalil Saket	Board Member	Jordanian	2,000	2,000	-----	-----
Mr. Basim Mahmoud Zuhdi Malhas	Board Member	Saudi	166,256	166,256	-----	-----

A - (1.1) Number of Jordan Ahli Bank Shares Owned by the Companies Controlled by any of the Board of Directors

Board Members	Companies Controlled by any of them	Nationalities	No. of shares owned by the companies controlled by any of such Board Members	
			31/12/2023	31/12/2022
Mr. Saad Nabil Yousef Mouasher Chairman of the Board	Al Nabil For Trade And Investments	Jordanian	2,846,598	2,846,598
Mr. Nadim Yousef Issa Muasher Board Member	Jordan Fabric & Worsted Manufacturing Co.	Jordanian	5,118,757	5,118,757
	Arab International Hotels Company		2,010,000	1,920,000
	ELZAY Ready Wear Manufacturing Company		285,580	195,580
	Ranco Diversified Investments Co.		7,812	7,812
	World Fashion Trading Co Wft		31,715	31,715
	Jordan Investor Center		10,094,450	10,019,048
	Jordan Worsted Mills Co.		12,945,315	12,945,315
Rajai Muasher & Brothers Co Board Member	Jordan Worsted Mills Co.	Jordanian	12,945,315	12,945,315
	Arab International Hotels Company		2,010,000	1,920,000
	ELZAY Ready Wear Manufacturing Company		285,580	195,580

A - (1.1) Number of Jordan Ahli Bank Shares Owned by the Companies Controlled by any of the Board of Directors/continued:

Board Members	Companies Controlled by any of them	Nationalities	No. of shares owned by the companies controlled by any of such Board Members	
			31/12/2023	31/12/2022
Mouasher Investment & Trading Co. Board Member	Jordan Fabric & Worsted Manufacturing Co.	Jordanian	5,118,757	5,118,757
	Arab International Hotels Company		2,010,000	1,920,000
	ELZAY Ready Wear Manufacturing Company		285,580	195,580
	Ranco Diversified Investments Co.		7,812	7,812
	World Fashion Trading Co Wft		31,715	31,715
	Jordan Investor Center		10,094,450	10,019,048
	Jordan Worsted Mills Co.		12,945,315	12,945,315
Jordan Investor Center Board Member	Middle East Insurance Company	Jordanian	100,000	100,000
	Jordan Worsted Mills Co.		12,945,315	12,945,315
	Arab International Hotels Company		2,010,000	1,920,000

A - (2) Number of Jordan Ahli Bank Shares Owned by the Resigned Board Members or Board Representatives Who were Replaced during the Year 2023 and by the Companies Controlled by any of such Board of Directors:

Name	Position	Nationality	No. of shares as of		Ownership and Names of Companies controlled by any of them
			31/12/2023	31/12/2022	
H.E. Dr. Umayya Salah Ala Uddin Toukan Until 31/01/2023	Vice Chairman	Jordanian	116,953	116,953	-----
Social Security Corporation Represented by Mrs. Ranya Moosa Fahed Alaraj Until 01/08/2023	Board Member	Jordanian	-----	-----	-----

B- (1) Number of Jordan Ahli Bank Shares Owned by the Relatives of the Board of Directors and the Companies Controlled by Them:

Name	Relationship	Nationality	No. of shares as of		Ownership and names of the companies controlled by any of such relatives	
			2023	2022	2023	2022
Mr. Saad Nabil Yousef Mouasher Chairman of the Board						
Mrs. Tania Anwar Boulos Harb	Spouse	Jordanian	256,698	256,698	----	----
	Minors	----	----	----	----	----
Mr. Moh'd Mousa Dawood Issa Vice Chairman as of 01/02/2023						
	Spouse	----	----	----	----	----
	Minors	----	----	----	----	----
Mr. Nadim Yousef Issa Muasher Board Member						
Mrs. Rania Issa Mubadda Dallal	Spouse	Jordanian	107,420	107,420	-----	-----
	Minors	-----	-----	-----	-----	-----
Byblos Bank Represented by Mr. Alan Fouad Tanios Wanna Board Member						
	Spouse	-----	-----	-----	-----	-----
	Minors	-----	-----	-----	-----	-----
Rajai Muasher & Brothers Co Represented by Mr. Rafik Saleh Issa Muasher Board Member						
	Spouse	----	-----	-----	-----	-----
	Minors	----	-----	-----	-----	-----
Mouasher Investment & Trading Co. Represented by Mr. Imad Yousef Issa Mouasher Board Member						
Mrs. Nadine Wadi Khalil Halaseh	Spouse	Jordanian	101,019	101,019	-----	-----
	Minors	----	-----	-----	-----	-----

Number of Jordan Ahli Bank Shares Owned by the Relatives of the Board of Directors and the Companies Controlled by Them/continued:

Name	Relationship	Nationality	No. of shares as of		Ownership and names of the companies controlled by any of such relatives	
			2023	2022	2023	2022
Jordan Investor Center Represented by H.E. Mrs. Majd Mohammad Abdul Kareem Shwaikeh Board Member						
	Spouse	----	----	----	----	----
	Minors	----	----	----	----	----
Social Security Corporation Represented by Mr. Mo'nes Omar Saleem Abdl Ail – 1/8/2023 Board Member						
	Spouse	----	----	----	----	----
	Minors	----	----	----	----	----
H.E. Dr. Tareq Mohammad Khalil Hammouri Board Member						
	Spouse	----	----	----	----	----
	Minors	----	----	----	----	----
Mr. Karim Tawfiq Amin Kavar Board Member						
	Spouse	----	----	----	----	----
	Minors	----	----	----	----	----
Mr. Yazan Munther Jeries Haddadin Board Member						
	Spouse	----	----	----	----	----
	Minors	----	----	----	----	----
Mr. Khalil Safwan Khalil Saket Board Member						
	Spouse	----	----	----	----	----
Maya Khalil Safwan Saket	Minor	Jordanian	5000	5000	----	----
Haya Khalil Safwan Saket	Minor	Jordanian	5000	5000	----	----
Mr. Basim Mahmoud Zuhdi Malhas Board Member						
	Spouse	----	----	----	----	----
	Minor	----	----	----	----	----

B- (2) Number of Jordan Ahli Bank Shares Owned by the Relatives of the Resigned Board Members or Board Representatives Who were Replaced during the Year 2023 and by the Companies Controlled by any of such Board of Directors:

Name	Relationship	Nationality	No. of shares as of		Ownership and names of the companies controlled by any of such relatives	
			2023	2022	2023	2022
H.E. Dr. Umayya Salah Ala Uddin Toukan Vice Chairman until 31/01/2023						
	Spouse	----	---	---	----	---
	Minors	----	----	----	----	----
Mrs. Ranya Moosa Fahed Alaraj Representative of the Social Security Corporation Until 01/08/2023						
	Spouse	----	-----	-----	-----	-----
	Minors	----	-----	-----	-----	-----

C- (1) Jordan Ahli Bank Shares Owned by the Executive Management and the Companies Controlled by any of such Executive Management

Name	Nationality	No. of Shares as of		No. of shares owned by the companies controlled any of them		Companies Controlled by any of the Executive Management
		2023	2022	2023	2022	
Dr. Ahmad Awad Abd Al Halim Al- Hussein Chief Executive Officer/General Manager As of 01/02/2023	Jordanian	0	0	0	0	----
Mr. Majed A. M. Hijab Head of Treasury, Investments & Financial Institutions	Jordanian	196	196	0	0	----
Mr. Sofyan Ayed Mohammad Duais Head of Corporate Banking & Projects Finance	Jordanian	0	0	0	0	----
Mr. Ammar MS. R. Al Sa'id Head of SME	Jordanian	0	0	0	0	----
Mr. Mohammad Nizam Jamil Abu-Injeileh Chief Head of Consumer Banking	Jordanian	0	0	0	0	----
Mr. Dirar Shebli Khalaf Haddadin Chief Financial Officer	Jordanian	0	0	0	0	----
Mr. Mouin Aziz Nasif Al- Bahou Chief Credit Officer	Jordanian	0	0	0	0	----
Mr. Khalid Zuhair Jamil Abuesh-Shaer Chief Compliance Officer	Jordanian	0	0	0	0	----

Jordan Ahli Bank Shares Owned by the Executive Management and the Companies Controlled by any of such Executive Management/ continued:

Name	Nationality	No. of Shares as of		No. of shares owned by the companies controlled any of them		Companies Controlled by any of the Executive Management
		2023	2022	2023	2022	
Mr. Taha Mousa Taha Zeid Chief Risk Officer	Jordanian	0	0	0	0	-----
Mr. Safwan Suhail Ali Asfour Chief Internal Auditor	Jordanian	0	0	0	0	-----
Mr. Nidal Jalil Mahmoud Khalifeh Chief Innovation Officer	Jordanian	0	0	0	0	-----
Mr. Rami (Moh'd Murshed) Khalaf Da'na Chief Support and Operations Officer As of 01/01/2023	Jordanian	0	0	0	0	-----
Mr. Jwallant Arvindkumar Vasani Chief Information Officer	Indian	0	0	0	0	-----
Mrs. Maha Khaled Fathallah Dado Chief Human Resources Officer	Jordanian	0	0	0	0	-----

C- (2) Jordan Ahli Bank Shares Owned by the Resigned or Retired Executive Management and the Companies Controlled by any of such Executive Management

Name	Nationality	No. of Shares as of		No. of shares owned by the companies controlled any of them		Companies Controlled by any of the Executive Management
		2023	2022	2023	2022	
Mr. Moh'd Mousa Dawood "Moh'd Issa" Chief Executive Officer/ General Manager Until 31/01/2023	Jordanian	11,466	11,466	0	0	-----

D- (1) Jordan Ahli Bank Shares Owned by the Relatives of Executive Management and the Companies Controlled by any of such Relatives:

Name	Relationship	No. of shares as of		Ownership and names of the companies controlled by any of such relatives controlled by any of such relatives	
		2023	2022	2023	2022
Dr. Ahmad Awad Abd Al Halim Al-Hussein Chief Executive Officer/ General Manager As of 01/02/2023					
	Spouse	----	----	----	----
	Minors	----	----	----	----
Mr. Majed A. M. Hijab Head of Treasury, Investments & Financial Institutions					
	Spouse	----	----	----	----
	Minors	----	----	----	----
Mr. Sofyan Ayed Mohammad Duais Head of Corporate Banking & Projects Finance					
	Spouse	----	----	----	----
	Minors	----	----	----	----
Mr. Ammar MS. R. Al Sa'id Head of SME					
	Spouse	----	----	----	----
	Minors	----	----	----	----
Mr. Mohammad Nizam Jamil Abu-Injeileh Chief Head of Consumer Banking					
	Spouse	----	----	----	----
	Minors	----	----	----	----
Mr. Dirar Shebli Khalaf Haddadin Chief Financial Officer					
	Spouse	----	----	----	----
	Minors	----	----	----	----

Jordan Ahli Bank Shares Owned by the Relatives of Executive Management and the Companies Controlled by any of such Relatives:

Name	Relationship	No. of shares as of		Ownership and names of the companies controlled by any of such relatives controlled by any of such relatives	
		2023	2022	2023	2022
Mr. Mouin Aziz Nasif Al- Bahou Chief Credit Officer					
	Spouse	----	----	----	----
	Minors	----	----	----	----
Mr. Khalid Zuhair Jamil Abuesh-Shaer Chief Compliance Officer					
	Spouse	----	----	----	----
	Minors	----	----	----	----
Mr. Taha Mousa Taha Zeid Chief Risk Officer					
	Spouse	----	----	----	----
	Minors	----	----	----	----
Mr. Safwan Suhail Ali Asfour Chief Internal Auditor					
	Spouse	----	----	----	----
	Minors	----	----	----	----
Mr. Nidal Jalil Mahmoud Khalifeh Senior Vice President/ Chief Innovation Officer					
	Spouse	----	----	----	----
	Minors	----	----	----	----
Mr. Rami (Moh'd Murshed) Khalaf Da'na Chief Support and Operations Officer As of 01/01/2023					
	Spouse	----	----	----	----
	Minors	----	----	----	----
Mr. Jwallant Arvindkumar Vasani Chief Information Officer					
	Spouse	----	----	----	----
	Minors	----	----	----	----
Mrs. Maha Khaled Fathallah Dado Chief Human Resources Officer					
	Spouse	----	----	----	----
	Minors	----	----	----	----

D- (2) Jordan Ahli Bank Shares Owned by the Relatives of the Resigned or Retired Executive Management and the Companies Controlled by any of such Relatives

Name	Nationality	No. of Shares as of		No. of shares owned by the companies controlled any of them		Ownership and Names of companies controlled by any of the Executive Management
		2023	2022	2023	2022	
Mr. Moh'd Mousa Dawood (Moh'd Issa) Chief Executive Officer/ General Manager Until 31/01/2023						
	Spouse	----	----	----	----	----
	Minors	----	----	----	----	----

Major Shareholders Owning 1% or more of the Share Capital of the Bank as of 31/12/2023, the Ultimate Beneficial Owner and Pledged Shares

Shareholder Name	Nationality	No. of Shares Owned as of 31/12/2023	Ownership of Capital %	Major Shareholders	Ultimate Beneficial Owner (UBO)	Percentage of UBO Ownership	No. of pledged shares %	Percentage of pledged shares%	Pledgee
Byblos Bank	Lebanese	20,829,355	10.381%	Byblos Invest Holding S.A 29.43%	Dr. Francois Semaan Bassil 3.212%	3.212%			
				The Bank of New York Mellon 11.07%					
				Dr. Francois Semaan Bassil 3.57%					
				International Finance Corporation 8.36%					
				Anasco Holding Company S.A 4.67%					
				Frabas Corporation 3.62%					
Social Security Corporation	Jordanian	20,570,010	10.251%	Same	Same	10.251%			

Jordan Ahli Bank Shares Owned by the Relatives of Executive Management and the Companies Controlled by any of such Relatives/continued:

Shareholder Name	Nationality	No. of Shares Owned as of 31/12/2023	Ownership of Capital %	Major Shareholders	Ultimate Beneficial Owner (UBO)	Percentage of UBO Ownership	No. of pledged shares %	Percentage of pledged shares%	Pledgee
Jordan Worsted Mills Co.	Jordanian	12,945,315	6.452%	Social Security Corporation 20%					
				Jordan Ahli Bank 10%	Nadim Muasher 0.533%	1.307%			
				Arab Bank 9.358%	Imad Mouasher 0.366%				
				Jordan Investor Center 8.267%	Saad Mouasher 0.121%				
				Arab International Hotels Company 7.036%	Ibrahim Mouasher 0.054%				
					Yousef Mouasher 0.091%				
					Ghada Muasher 0.071%				
					Huda Muasher 0.071%				
Jordan Investor Center	Jordanian	10,094,450	5.031%	AlDawlah for Hotels and Malls PLC 8.73%	Nadim Muasher 0.701%	1.418%			
				Business Tourism Company 9.04%	Imad Mouasher 0.408%				
				Jordan Ahli Bank 10%	Saad Mouasher 0.098%				
				Arab International Hotels Company 49.99%	Ibrahim Mouasher 0.088%				
				Jordan Worsted Mills Co 18.186%	Yousef Mouasher 0.10%				
				Jordan Investor Center 2.43%	Ghada Muasher 0.011%				
					Huda Muasher 0.011%				
Imad Yousef Issa Muasher	Jordanian	7,339,722	3.658%	Same	Same	5.148%			
		2,989,760	1.490%						
Nadim Yousef Issa Muasher	Jordanian	6,974,106	3.476%	Same	Same	5.636%			
		4,334,148	2.160%						

Major Shareholders Owning 1% or more of the Share Capital of the Bank as of 31/12/2023, the Ultimate Beneficial Owner and Pledged Shares/continued:

Shareholder Name	Nationality	No. of Shares Owned as of 31/12/2023	Ownership of Capital %	Major Shareholders	Ultimate Beneficial Owner (UBO)	Percentage of UBO Ownership	No. of pledged shares %	Percentage of pledged shares%	Pledgee
Jordan Fabric & Worsted Manufacturing Co.	Jordanian	5,118,757	2.551%	Jordan Worsted Mills Co 100%	Nadim Muasher 0.09%	0.292%			
					Imad Mouasher 0.091%				
					Saad Nabil Yousef Mouasher 0.026%				
					Yousef Mouasher 0.029%				
					Ghada Muasher 0.028%				
					Huda Muasher 0.028%				
Rafik Saleh Issa Muasher	Jordanian	3,000,000	1.495%	Same	Same	1.495%	--	--	--
Al Nabil for Trade and Investments Company	Jordanian	2,846,598	1.419%	Saad Nabil Yousef Muasher 33.333%	Saad Nabil Yousef Mouasher 0.473%	1.419%			
				Ibrahim Nabil Yousef Muasher 33.333%	Ibrahim Mouasher 0.473%				
				Yousef Nabil Yousef Muasher 33.333%	Yousef Mouasher 0.473%				
Mustafa Diya' Habib AlKhayoun	Iraqi	2,675,397	1.333%	Same	Same	1.333%			
Saad Nabil Yousef Muasher	Jordanian	2,542,882	1.267%	Same	Same	2.162%			
		1,795,862	0.895%						
Mohammad Yousif Saleh Al-Tarawneh	Jordanian	2,420,191	1.206%	Same	Same	2.156%	--	--	--
		1,906,222	0.950%						
Ibrahim Nabil Yousef Muasher	Jordanian	2,262,616	1.128%			1.948%			
		1,645,371	0.820%						
Yousef Nabil Yousef Muasher	Jordanian	2,121,480	1.057%	Same	Same	1.799%			
		1,488,860	0.742%						

Major Shareholders Owning 1% or more of the Share Capital of the Bank as of 31/12/2023, the Ultimate Beneficial Owner and Pledged Shares/continued:

Shareholder Name	Nationality	No. of Shares Owned as of 31/12/2023	Ownership of Capital %	Major Shareholders	Ultimate Beneficial Owner (UBO)	Percentage of UBO Ownership	No. of pledged shares %	Percentage of pledged shares%	Pledgee
Arab International Hotels Company	Jordanian	2,010,000	1.002%	Nadeem Muasher 23.169%	Nadim Muasher 0.283%	0.558%			
				Imad Muasher 14.334%	Imad Mouasher 0.147%				
				Jordan Worsted Mills Co 10.732%	Saad Mouasher 0.048%				
				The Arab Investment Company 8.173%	Yousef Mouasher 0.049%				
				Al Nabil for Trade and Investments Company 3.635%	Ghada Muasher 0.001%				
				Jordan Ahli Bank 3.625%	Huda Muasher 0.001%				
				Saad Mouasher 3.483%	Shaker Muasher 0.019%				
				Ibrahim Mouasher 3.451%	Yazan Muasher 0.019%				
				Yousef Mouasher 2.918%					
				Ranco Diversified Investments Co. 2.372%					
				Shaker Muasher 1.472%					
				Yazan Muasher 1.470%					

Remuneration and Benefits paid to the Chairman and Board of Directors during the year 2023:

Name	Annual Transportation Allowance, Chairing Committees & Other Benefits	Annual Remuneration	Annual Travel Expenses	Total Annual Benefits
Mr. Saad Nabil Yousef Mouasher Chairman of the Board	660,000	5,000	8572	673,572
Mr. Moh'd Mousa Dawood "Moh'd Issa" Vice Chairman As of 01/02/2023	124,450	-	0	124,450
Mr. Nadim Yousef Issa Muasher Board Member	26,000	5,000	0	31,000
Rajai Muasher & Brothers Co Mr. Rafik Saleh Issa Muasher Board Member	25,600	5,000	0	30,600
Mouasher Investment & Trading Co. Mr. Imad Yousef Issa Mouasher Board Member	25,200	5,000	0	30,200
Jordan Investor Center H.E. Mrs. Majd Mohammad Abdul Kareem Shwaikeh Board Member	26,000	5,000	0	31,000
Social Security Corporation*	26,000	5,000	0	31,000
Byblos Bank Mr. Alan Fouad Tanios Wanna Board Member	22,800	5,000	0	27,800
H.E. Dr. Tareq Mohammad Khaleel Hammouri Board Member	52,000	5,000	0	57,000
Mr. Karim Tawfiq Amin Kawar Board Member	46,934	5,000	0	51,934
Mr. Yazan Munther Jeries Haddadin Board Member	38,000	5,000	0	43,000
Mr. Khalil Safwan Khalil Saket Board Member	44,400	5,000	0	49,400
Mr. Basim Mahmoud Zuhdi Malhas Board Member	25,200	5,000	0	30,200

*The benefits are paid to the Social Security Corporation not the representative.

Remuneration and Benefits paid to the Resigned Members or Board Representatives Who Were Replaced during the Year 2023:

Name	Annual Transportation Allowance, Chairing Committees, Annual Remuneration & Other Benefits	Annual Travel Expenses	Total Annual Benefits
H.E Dr. Umayya Salah Ala Uddin Toukan Vice Chairman until 31/01/2023	250,000	0	250,000

Executive Management Compensations and Benefits during the Year 2023:

Name	Annual Salary	Annual Transportation Allowance	Annual Remuneration	Total Travel Expenses	Annual Benefits
Dr. Ahmad Awad Al-Hussein Deputy Officer/ General Manager Until 31/01/2023 Chief Executive Officer/ General manager As of 01/02/2023	516,822	0	168,350	5,921.04	691,092.958
Mr. Majed A. M. Hijab Head of Treasury, Investments & Financial Institutions	131,200	0	19,275	1,064	151,539
Mr. Sofyan Ayed Mohammad Duais Head of Corporate Banking & Projects Finance	128,000	3,600	22,500	0	154,100
Mr. Ammar MS. R. Al Sa'id Head of SME	91,088	2,400	16,500	0	109,988
Mr. Mohammad Abu Injeileh Head of Consumer Banking	99,360	3,600	15,000	5,077.5	123,037.5
Mr. Dirar Shebli Khalaf Haddadin Chief Credit Officer	190,128	0	34,443	0	224,571
Mr. Mouin Aziz Al- Bahou Chief Credit Officer	123,360	0	18,025	0	141,385
Mr. Khalid Zuhair Jamil Abuesh-Shaer Chief Compliance and AML Officer	112,000	0	16,353	2,690	131,043

Executive Management Compensations and Benefits during the Year 2023/continued:

Name	Annual Salary	Annual Transportation Allowance	Annual Remuneration	Total Travel Expenses	Annual Benefits
Mr. Taha Mousa Taha Zeid Chief Risk Officer	84,000	0	11,250	0	95,250
Mr. Safwan Suhail Ali Asfour Chief Internal Auditor	79,583.562	2,400	11,500	0	93,484
Mr. Nidal Jalil Mahmoud Khalifeh Chief Innovation Officer	165,600	0	30,000	3,308	198,908
Mr. Rami (Moh'd Murshed) Khalaf Da'na Chief Operations and Support Officer As of 01/01/2023	160,000	0	26,574	1,071	187,645
Mr. Jwallant Arvindkumar Vasani Chief Information Officer	268,650	0	14,420	0	283,070
Mrs. Maha Khaled Fathallah Dado Chief Human Resources Officer	87,200	0	11,750	0	98,950

The Resigned or Retired Executive Management Members Compensation and Benefits:

Name	Annual Salary	Annual Transportation Allowance	Annual Remuneration	Total Travel Expenses	Annual Benefits
Mr. Moh'd Mousa Dawood "Moh'd Issa" Chief Executive Officer/ General Manager Until 31-01-2023	69,660	0	988,150	2,576	1,060,386

Jordan Ahli Bank Donations During the Financial Year 2023:

Category	Amount in (JD)
Community support and empowerment (local development)	1,147,000
Education and youth	242,154
Internal social responsibility	23,183
Business support and others	120,271
Total	1,532,608

Transactions with the Board of Directors and the Related Parties

Contracts, projects and dealings concluded between the Bank and the Subsidiaries, Members of the Board of Directors, the General Manager or any Employee of the Bank or their Relatives

Except for what falls under the scope of the usual bank operations, there are no contracts, projects, or commitments contracted by the bank with its subsidiaries, board members, general manager, or any bank employee or their relatives.

The details of the existing balances with related parties were as follows:

Credit facilities granted to members of the Board of Directors as of 31/12/2023

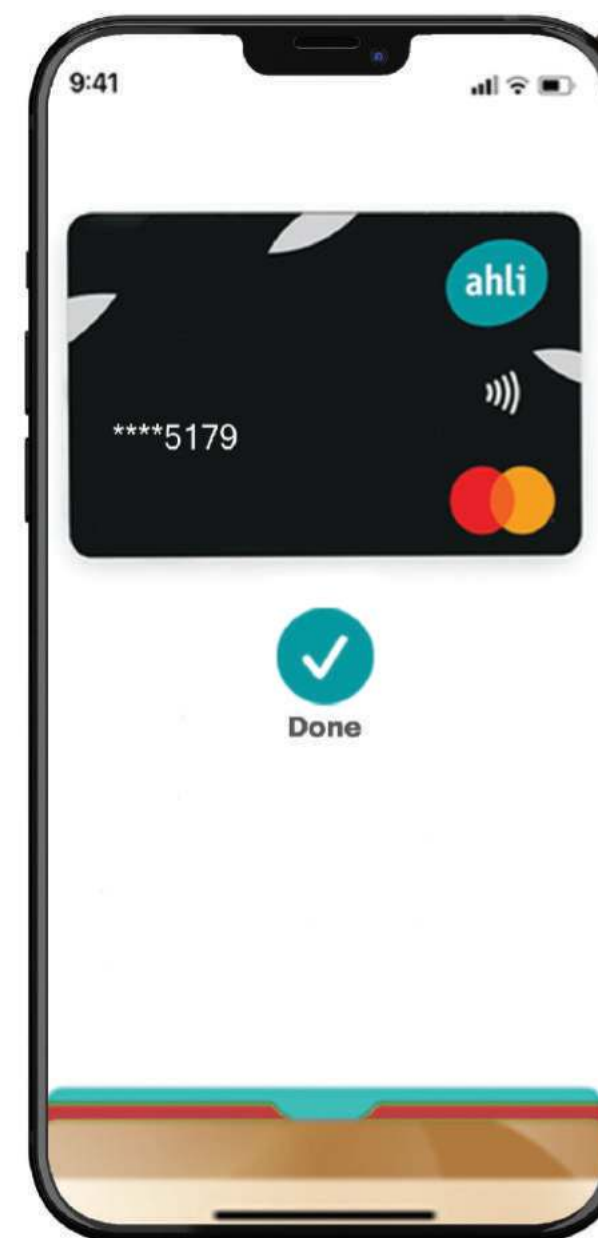
Board Members	Direct Credit Facilities	Indirect Credit Facilities	Other exposures (investments in stocks and bonds)	Notes
Mr. Saad Nabil Yousef Mouasher				
Inside the Kingdom	239,994	-	-	
Mr. Nadim Yousef Issa Muasher				
Inside the Kingdom	1,740,009	-	-	
Mr. Rafik Saleh Issa Muasher				Rajai Muasher & Brothers Co Representative
Inside the Kingdom	645,633	-	-	
Jordan Investor Center				
Inside the Kingdom	36,390	-	2,425,000	
Mouasher Investment & Trading Co				
Inside the Kingdom	55,989	-	-	
Mr. Imad Yousef Issa Mouasher				Mouasher Investment & Trading Co Representative
Inside the Kingdom	775,823	-	-	
H.E Dr. Tareq Mohammad Khaleel Hammouri				
Inside the Kingdom	79,569	-	-	
Mr. Karim Tawfiq Amin Kwar				
Inside the Kingdom	181,229	-	-	
Mr. Mohammad Mousa Dawood (Moh'd Issa)				
Inside the Kingdom	24,075	-	-	

Credit Facilities granted to the Board of Directors Related Parties as of 31/12/2023:

Group	Name	Direct Credit Facilities	Indirect Credit Facilities	Other exposures (investments in stocks and bonds)
Mr. Rafik Mouasher Group				
Inside the Kingdom	Mr. Rafik Saleh Mouasher	645,633	-	-
	Rawad Security and Protection Company	-	50,000	-
Mr. Saad Mouasher Group				
Inside the Kingdom	Mr. Saad Nabil Yousef Mouasher	239,994	-	-
	Al Karam for Agriculture Products Company	503,720	-	-
	Al Nabil for Trading and Investments Company	823,413	-	-
	Messrs. Imad, Nadim Yousef Mouasher and Yousef Mouasher sons	996,505	-	-
Mr. Imad Mouasher Group				
Inside the Kingdom	Business Tourism Company	3,097,035	47,340	5,724,373
	The Generous Palms Company	150,789	10,000	-
	Al Karam for Agriculture Products Company	503,720	-	-
	RANCO Diversified Inverstments Company	1,180,424	-	-
	Al Izdiyar Center for Trade & Investments Company	409,437	-	-
	Jordan Investor Center Company	36,390	-	2,425,000
	Mouasher Investment & Trading Company	55,989	-	-
	Marasy for Development and Management Company	283,300	-	-
	Messrs. Imad, Nadim Yousef Mouasher and Yousef Mouasher sons	996,505	-	-
	Mr. Imad Yousef Mouasher	775,823	-	-

Credit Facilities granted to the Board of Directors Related Parties as of 31/12/2023/continued:

Group	Name	Direct Credit Facilities	Indirect Credit Facilities	Other exposures (investments in stocks and bonds)
Mr. Nadim Mouasher Group				
Inside the Kingdom	Jordan Hospitality and Tourism Education Company	1,099,503	4,000	-
	World Fashion Trading Company	614,343	300	-
	Business Tourism Company	3,097,035	47,340	5,724,373
	The Generous Palms Company	150,789	10,000	-
	Al Karam for Agriculture Products Company	503,720	-	-
	RANCO Diversified Investments Company	1,180,424	-	-
	Interior Design Studio Company	190,436	-	-
	Al Izdihar Center for Trade & Investment Company	409,437	-	-
	Jordan Investor Center Company	36,390	-	2,425,000
	Marasy for Development and Management Company	283,300	-	-
	Nadim Yousef Issa Muasher and Shaker Nadim Muasher	5,944	-	-
	Messrs. Imad, Nadim Yousef Muasher and Yousef Muasher sons	996,505	-	-
	Mr. Nadim Yousef Muasher	1,740,009	-	-
Mr. Karim Kavar Group				
Inside the Kingdom	Amin Kavar & Sons Company	997,702	-	-
	Mr. Karim Tawfiq Kavar	181,229	-	-
	IRISGUARD Jordan Company	1,384,419	-	-
	Kavar Energy Company	328,139	-	-
Jordan Investor Center Group				
Inside the Kingdom	Jordan Hospitality and Tourism Education Company	1,099,503	4,000	-
	Rawad Security and Protection Company	-	50,000	-
	Al Izdihar Center for Trade & Investment Company	409,437	-	-
	Jordan Investor Center Company	36,390	-	2,425,000
Mr. Basim Malhas Group				
Inside the Kingdom	Mahmoudia Motors Company	10,750,000	-	-
	Almahmoud Training Company	-	3,000	-



**Activate
Apple Pay
now using
Jordan Ahli Bank cards**



Sustainability and Environmental Social Governance (ESG)

We are committed to preserving our position and our concern for sustainable development issues that are based on maintaining a high environmental performance, distinctive social responsibility, and our commitment to corporate governance. We aim to enhance long-term sustainable investment, develop disclosure, and engage in developing sustainability and ESG issues. We firmly believe in our responsibility to set an exemplary precedent through our top-notch products, services, and our unwavering dedication to holistic and sustainable economic development.

We recognize that adopting business practices that address environmental, social, and governance issues within the framework of shared prosperity with stakeholders (customers, shareholders, suppliers and partners, the community and the environment, employees, and regulators), particularly through our financial activities, makes a significant contribution to society. Moreover, following a proactive approach to sustainability not only enhances ahli banks' resilience but also fosters sustainable financial performance.

Ahli Banks' Sustainability and Environmental, Social, and Governance (ESG) Strategy and Framework:

Ahli Bank has updated its approach in sustainability and its commitment to conserving the environment, social responsibility, and governance which has been approved by the board of directors to the best global and international standards and practices in addition to forming the Sustainability and ESG committee.

This is achieved through the following key pillars:

1. Environmental Sustainability: This pillar focuses on conserving the environment by reducing the environmental impact of our operations and practices. We do this by utilizing alternative energy sources, reducing natural resource depletion, and minimizing paper consumption through process automation. We aim to provide environmentally friendly banking solutions for individuals, institutions, and environmentally focused companies.
2. Social Sustainability: This approach revolves around uplifting the local community and developing our social responsibility to achieve increasing developmental impact. We do this by meeting the aspirations of all stakeholders, including improving customer experience and satisfaction, developing, and enhancing employees capabilities while considering their health and safety, empowering and supporting our communities through diverse development initiatives, and supporting local partners and suppliers.
3. Responsible Governance and its Sustainability: ahli bank is committed to integrating and managing environmental, social, and governance issues within the governance framework and key governance principles of the bank. This guarantees sustainability and promotes responsible and sustainable practices throughout the bank's operations and institutional decision-making processes.

These pillars lead to three sub-pillars:

- Sustainable and Responsible Finance, which is one of the most significant areas of growth in the banking sector. It aims to finance projects and initiatives that have a positive impact on society and the environment.
- Sustainable Operations, which reducing the environmental impact from our operations, adopting responsible procurement practices and sustainable supply chains, achieving fairness and equality for all our workforce.
- Environmental and Social Responsibility, where purposeful initiatives are undertaken to provide social and economic development in the context of eight focus areas: community empowerment, particularly women's empowerment, poverty and unemployment, health, environment and climate change, education and financial inclusion, art and culture, social innovation and creativity, and volunteering.

The sustainability strategy is an integral part of the bank's overall strategy, vision, and core values, meeting the aspirations and expectations of all stakeholders. The bank will achieve a suitable long-term return for shareholders by adhering to best practices, provide an integrated and inclusive work environment for employees, continue to achieve its strategic objectives and sustainable growth through flexible and environmentally friendly services to cater customers needs, while also supporting communities and contributing to social and environmental responsibility through responsible governance and strong compliance with the laws and regulations, issuing highly transparent reports according to regulatory requirements.

Accordingly, our most prominent achievements during 2023 were the following:

Jordan Ahli Bank was awarded the "Best Corporate Social Responsibility Bank in the Arab World for 2023" by Arabia CSR awards. The bank secured the first place in the financial services category. This recognition was given in acknowledgment of our commitment to achieving institutional sustainability and our efforts in promoting sustainable development.

To ensure the incorporation and integration of environmental protection, social responsibility, and responsible governance standards across the bank, we launched the "Sustainability and Environmental, Social, and Governance (ESG) Ambassadors" program.

Ambassadors represent different bank departments and have various responsibilities, including raising awareness about sustainability policies, ensuring their implementation, collaborating with the Sustainability and ESG department to integrate the standards into daily bank operations and decision-making processes, and participating in the implementation of sustainable projects and action plans of relevant departments. They also provide continuous feedback to enhance the bank's sustainable practices.

Emphasizing the importance of gender equality and women empowerment in the workplace, market, and society, the bank signed the "United Nations Women's Empowerment Principles" document. This commitment aligns with the UN Women and UN Global Compact and aims to achieve gender equality, equal opportunities, and a comprehensive environment to empower women, allowing them to hold leadership positions and make decisions in support of community development.

The bank joined the Jordan Green Building Council as a platinum member, with the goal of promoting and enabling sustainable building environments, especially concerning resources and their role in addressing climate change. This includes adopting the concept of the circular economy, designed to reduce waste, pollution, and emissions, while extending the lifecycle of products, resources, and energy.

The bank has issued its fifth sustainability report for the year 2022, prepared in accordance with the Global Reporting Initiative (GRI) standards, in both Arabic and English. The report highlights the bank's performance in 2022, reflecting its ongoing efforts to integrate sustainability and environmental, social, and governance standards into its activities and operations. It assesses our impact on the environment, society, and economic development. This reflects our commitment to transparency, stakeholders engagement, and building strong relationships to understand their priorities, identify their needs and meet their expectations.

Community Empowerment:

The bank continues its active role in empowering the community and achieving social solidarity. It promotes the principles of equality, diversity, and inclusivity among community members and instills values of giving and awareness of the importance of making positive differences in the lives of many. This includes supporting children in SOS Villages by sponsoring a family for a full year, covering their annual expenses, including care, food security, housing, education, healthcare, mental care, protection, and community integration.

Additionally, various projects were undertaken in collaboration with the Princess Taghreed Foundation for Development and Training, such as the "EWA Village", we have sponsored two projects involved in the production of olive oil soap and wood carving for women from the Zarqa and Mafraq governorates with the aim of empowering women and enhancing their roles, especially in these regions, and providing opportunities for their development. Another project involves training and employing one hundred special education specialists to achieve social cohesion for people with disabilities and special needs, effectively integrating them with their peers.

The sustainability strategy is an integral part of the bank's overall strategy, vision, and core values, meeting the aspirations and expectations of all stakeholders. The bank will achieve a suitable long-term return for shareholders by adhering to best practices, provide an integrated and inclusive work environment for employees, continue to achieve its strategic objectives and sustainable growth through flexible and environmentally friendly services to cater customers needs, while also supporting communities and contributing to social and environmental responsibility through responsible governance and strong compliance with the laws and regulations, issuing highly transparent reports according to regulatory requirements.

Fighting poverty and unemployment:

The bank has participated in a range of initiatives and activities aimed at providing support and assistance to needy families and combating poverty and unemployment in Jordan. This is achieved through the utilization of various programs that empower them to become self-reliant, improving their challenging living conditions, and contributing to providing employment opportunities for young people through purposeful programs. The bank has partnered with Dar Abu Abdullah, a subsidiary of Tkiyet Um Ali, to implement a sustainable water farming project that provides income opportunities for vulnerable youth aged 18-24. The products from these projects are purchased at prices and quantities that increase the monthly income of families by around 250 to 300 Jordanian Dinars.

Furthermore, the bank has continued its support for one hundred families in need from Tkiyet Um Ali by providing them with food parcels for an entire year. Bank employees have also participated in renovating homes in the Mafraq governorate and preparing more than 4,300 iftar meals during the holy month of Ramadan, distributing them to less fortunate families. The bank has organized numerous Ramadan iftar events for orphaned children and children with special needs in collaboration with the Crown Prince Foundation, Haya Cultural Center, Children's Museum, and the Jordanian Hashemite Charity Organization, which included various entertainment and educational activities, with gifts distributed by our employees, benefitting approximately 4,580 fasting individuals.

Additionally, the bank organized an "Eid Clothing" event for the occasion of Eid al-Fitr in collaboration with the "We4You" Association, where orphaned children chose their own Eid clothes with the assistance of bank employees. For the back-to-school season, the bank participated in a "School Bag" campaign and distributed 100 school bags and supplies to needy children in collaboration with Tkiyet Um Ali. Furthermore, the bank took part in the "Back to School" campaign organized by the Crown Prince Foundation, distributing more than 250 school bags to Suf Mixed Primary School and Burma Mixed Primary School in Jerash. The bank also supported the Change for Jabal Al Taj initiative by rehabilitating a house in Jabal Al Taj district and fully furnishing it in cooperation with high school students. Our employees also made donations to support the Ezwatti Restaurant in providing free meals to the poor. As part of the strategic cooperation with the Jordanian Hashemite Charity Organization, the bank's donated a bus to help with the clothing collection process clothing collection bus which has been in operation for the seventh year. The total donations collected by the bus reached 17,232 bags, benefiting approximately 86,160 recipients across the kingdom for 2023, in addition to clothing collection boxes distributed in our branches.

Craft workshops were established in the Dibbeen area as part of the Social and Economic Development Program for Local Communities in collaboration with the Royal Society for the Conservation of Nature and the Wings of Hope Association. Jobs were provided for seven employees from the local community by equipping the workshop with electric machines that increase production rates and speed, thus boosting the financial returns for members of the local community.

Health:

Several effective initiatives and contributions have been made to support health awareness and education campaigns, as well as to activate sustainable health initiatives to ensure the well-being of the community and meet their healthcare needs. These efforts have a significant impact on enhancing the healthcare system in the Kingdom, through collaboration with numerous non-profit organizations.

Five less fortunate children with hearing problems, from various governorates in the Kingdom, were provided with hearing aids in collaboration with the Advanced Technology Center for Auditory Solutions "3DP4ME" which is aligned with four UN SDGs.

Support was extended to the Gift of Life Charitable Association, which conducts open-heart surgeries for and catheter interventions for children born with congenital heart defects from underprivileged families. Additionally, support was provided to the “Seven Mountains initiative”, which aims to collect donations by high school students at The International School of Choueifat to support the treatment of patients at the King Hussein Cancer Center. On the occasion of the International Breast Cancer Awareness Month, support was given to a campaign organized by Harley-Davidson Company, which included a charity bazaar with the goal of raising donations to support early detection campaigns, assist cancer patients, and raise awareness about cancer. An awareness session was held for the employees of ahli Bank under the title “Step Towards Life” in collaboration with the King Hussein Cancer Center, aiming to increase awareness about breast cancer. The session included free clinical examinations for the female employees.

Furthermore, the bank participated in supporting a charity event organized by the Al-Malath Foundation for Palliative Care to raise awareness about palliative care provided free of charge to patients and their families, ensuring that they live with dignity and comfort until the end of their journey in life.

The bank also launched its annual blood donation campaign under the slogan “Thank You for donating and Contributing to Saving Lives,” in collaboration with the Blood Bank. The campaign took place in the bank’s headquarters and there was a significant participation from bank employees and visitors.

Environment and Climate Change:

Based on our belief in conducting our operations, services, and activities with conscious responsibility, using technology to help reduce our impact on the environment, and through our community investments, we have fully realized the importance of protecting the environment and all its sources, preserving the environment, addressing the challenges resulting from climate change, and providing banking solutions and projects that enhance environmental sustainability and protect resources. In a pioneering step that embodies our commitment to environmental sustainability, and in pursuit of a sustainable future, the Green Business Bundles was launched for small and medium-sized companies, which aims to provide sustainable banking solutions to build a green and sustainable future.

To increase green areas, combat desertification and drought, and emphasize the importance of agriculture while supporting small-scale farmers, a program called “The Green Caravan in Jordan” was initiated in collaboration with the Arab Group for the Protection of Nature. This program involved planting 500 trees in the Jerash governorate to raise awareness about water resource conservation, management, and environmental protection. To reduce electricity costs and energy consumption, a “Handicrafts Workshops Project” was established in the Dibbeen Nature Reserve, along with the installation of a solar power system that complies with environmental standards. This project was carried out in collaboration with the Wings of Hope Association and the Royal Society for the Conservation of Nature.

The “Green prints initiative” agreement was renewed to replace damaged paper, recycle it, and support government schools. Under this charitable initiative, damaged paper is recycled and replaced with new paper, which is then distributed to government schools. This effort is carried out in collaboration with the Princess Alia Foundation and the Ministry of Education, in addition to recycling plastic with the aim of raising awareness about environmental issues and climate change.

Education and Financial Inclusion:

The bank renewed an agreement to support the “Scholarship Program for Cancer Patients” in partnership with the King Hussein Cancer Center. This program covers university education costs for high school graduates who received treatment at the center, benefiting 20 recipients.

On the wedding of the Crown Prince Hussein bin Abdullah, a donation of 100,000 Jordanian dinars was made to Al-Hussein Technical University to increase education opportunities for as many outstanding and underprivileged students. In addition, support was provided for the student scholarship program at the Al-Hussein Technical University by granting a single undergraduate scholarship to a female student from less privileged families who excelled academically. This scholarship will cover the cost of her education with the aim of promoting equal opportunities, social solidarity, and women’s empowerment. Jordan ahli bank has continued its strategic partnership with the Queen Rania Foundation by supporting the “Financial Literacy Enhancement” project in collaboration with the Children’s Museum. This project aims to increase financial literacy awareness among children under the age 12 years old. The bank’s

exhibit, which is one of the most popular displays at the museum, is visited by approximately 115,000 children and their families throughout the year. This partnership has also contributed to the design and development of several other financial literacy awareness projects aimed at spreading financial literacy among children outside the museum. These projects include creating and distributing activity booklets on financial literacy, designing unique piggy banks that children can make themselves, as well as developing, producing, and sharing various educational videos on financial literacy through social media. In addition, there was a reading competition in which 60 children participated, and they managed to read over 24,000 pages. Furthermore, Jordan ahli bank sponsored the “Read” project, which aims to build a reading culture in Jordan by empowering school libraries in public schools and providing them with age-appropriate books. This project is designed to enhance the efficiency of schoolteachers and administrators and encourage reading.

Additionally, support was provided for the “AlKitab Khair Alsadeeq” initiative, organized by the University of Jordan, which aims to establish a library within an orphan center to instill a love for reading in orphans and nurture the idea in their minds. Numerous awareness and educational workshops were conducted in various schools by bank employees.

These included an awareness lecture on “Financial Inclusion Day” at Kingston School and a presentation titled “How to Organize Ourselves” at both Al-Ahliyya School for Girls and Matran School for Boys. Ahli Bank continued its annual support for the Trade Union of Workers in Banks, Accounting and Insurance employees to aid the Financial and Labor Banking Training Center. Furthermore, in collaboration with the Crown Prince Foundation and Radio Bliss, the bank participated in the rehabilitation of Al-Ayn Elementary School in the Mahis district. This project involved refurbishing school classrooms, installing sunshades in the schoolyards, providing clean drinking water facilities, insulating some classrooms to prevent rainwater leakage, and setting up a prepared cafeteria for the school.

Innovation and Community Creativity:

We support numerous programs that encourage innovation, scientific research, and entrepreneurship across various sectors. Additionally, we collaborate with several schools and universities by offering advanced technology and artificial intelligence programs & activities. We also promote projects and startups focused on development across various sectors through technology. For instance, we supported the “Eureka Academy Education Project - Phase Three.” This project aims to train and prepare 1,000 male and female students from 100 public schools in various technology-related courses, including artificial intelligence, programming, and information security. The bank also renewed its support for the 8th annual Hakim Innovation and Creativity Competition organized by the Electronic Heath Solutions company for the eighth consecutive year. The competition aims to enhance innovative and creative ventures in the healthcare field using technology, with students from various universities in the Kingdom participating.

Furthermore, the bank supported the First Conference on Technological Agriculture titled “Innovative Agriculture for Food Security,” organized by Al-Balqa Applied University. The conference addressed a diverse range of relevant topics, including animal and plant production, plant protection, climate change, sustainable water usage, and food production and manufacturing technologies.

Art and Culture:

We are committed to supporting initiatives that promote conscious art and culture in Jordan, recognizing their significant positive impact on personal development, community awareness, and empowerment. Building on our role in promoting youth and sports, the bank has provided support to the Al-Salt Sports Club to encourage sports activities. We also support the Jordan Professional Football League and the Jordanian Handball League.

In addition, we have sponsored a short documentary film created by a group of university students to participate in the Amman International Film Festival, aiming to raise awareness. Furthermore, we have sponsored a fundraising dinner hosted by the Jordan Media Institute to support their student scholarship program. This initiative aims to raise awareness of the importance of journalism education and to support talented students in making a positive impact on the media industry.

Volunteering:

We consistently encourage our employees to engage in initiatives coordinated by the bank’s Sustainability and ESG Department. Volunteering serves to develop the skills of our employees, increase their awareness and social responsibility, and contribute to achieving the bank’s goals and sustainable development. We have organized 32 different events in collaboration with our partners, with our employees participating as volunteers. This has resulted in 363 volunteers and more than 6,496 beneficiaries, particularly from less privileged segments of society.

Moving forward in our Sustainability Journey:

The Department of Sustainability and ESG looks forward to a significant progress in the various fields of sustainability. We will focus on environmental protection by promoting the use of renewable energy and the development of clean technologies. We will also work on reducing emissions resulting from our operations and activities in line with environmental standards. In the social context, we will strive to promote the principle of equality and empower women within the bank, the job market, and society. We aim to provide opportunities for women to pursue leadership positions. We are also committed to empowering the local community through sustainable education and training to achieve financial inclusion and comprehensive development.

In the realm of governance, we will build effective monitoring and evaluation systems, enhance transparency in decision-making, and leverage innovation and technology to improve efficiency and performance. We aim to transform our banking products and services into innovative digital solutions and automate our processes to provide sustainable, innovative, and digital services.

We will also provide a comprehensive responsible and sustainable financing framework that addresses environmental and social challenges through a diverse range of banking services and products that promote sustainable development and social justice for all segments of society. This includes projects aimed at empowering women and underserved populations, green financing, renewable energy projects, low-carbon emission projects, environmentally friendly homes, and vehicles, and more, with the goal of achieving financial prosperity for all stakeholders.

Standard criteria will be established in the “Green, and Social Lending Portfolio” in alignment with international standards. We will also commit to responsible procurement practices and sustainable supply chains by supporting local suppliers and eco-friendly products. We are building a future that reflects our commitment to sustainability in all aspects.



Our Sustainability and ESG Pillars:

Sustainable and Responsible Finance	Sustainable Operations	Environmental and Social Responsibility
3GOOD HEALTH AND WELL-BEING 4QUALITY EDUCATION 5GENDER EQUALITY 7AFFORDABLE AND CLEAN ENERGY 8DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH 10REDUCED INEQUALITIES 13CLIMATE ACTION 17PARTNERSHIPS FOR THE GOALS	3GOOD HEALTH AND WELL-BEING 4QUALITY EDUCATION 5GENDER EQUALITY 7AFFORDABLE AND CLEAN ENERGY 8DECENT WORK AND ECONOMIC GROWTH 9INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE 10REDUCED INEQUALITIES 12RESPONSIBLE CONSUMPTION AND PRODUCTION 13CLIMATE ACTION 16PEACE, JUSTICE AND STRONG INSTITUTIONS 17PARTNERSHIPS FOR THE GOALS	1NO POVERTY 3GOOD HEALTH AND WELL-BEING 4QUALITY EDUCATION 5GENDER EQUALITY 9INDUSTRY, INNOVATION AND INFRASTRUCTURE 11SUSTAINABLE CITIES AND COMMUNITIES 13CLIMATE ACTION 15LIFE ON LAND 16PEACE, JUSTICE AND STRONG INSTITUTIONS 17PARTNERSHIPS FOR THE GOALS

Rewards, incentives and employee retention policy

Stemming from the bank's absolute belief in the importance of human resources as one of the most significant pillars for success and given that human resources are one of the main elements of the shared prosperity framework adopted within our strategy, the total remuneration and retention policy has been adopted so that it reflects the seriousness of this concern which in return ensures the retention of qualified employees and guarantees sustainable success and continuity.

This policy aims to retain and motivate employees to help them achieve the bank's goals and strategies, in addition to creating a sense of ownership amongst all employees towards these goals. Moreover, this policy also aims to meet the requirements and needs of employees and, in particular, to contribute to job satisfaction and in enhancing the employee experience. The total remuneration is linked to efforts and performance not only for the short term but also on the medium and long term in addition to clear individual performance indicators that are aligned with the bank's performance.

The Total Remuneration Policy aims to adopt general frameworks for wages, total remunerations, as well as aspects related to employee retention, this policy is based on the following main principles:

1. Consistent with the bank's vision, mission, goals, and core values and seeks to improve the employees' experience.
2. Maintaining a transparent and objective environment, as well as attracting, retaining, and motivating employees with the required competencies, skills and experience and improve their performance.
3. Take into account internal equity and non-discrimination among employees so that they are compensated with salaries and benefits that are commensurate with their job and level and performance.
4. Balanced management of employees' costs to ensure competitiveness and cost efficiency.
5. The totality and structure of remuneration granted to employees must be competitive to attract and retain talent.
6. Eliminates potential conflict of interest arising from the implementation of this policy, whereby eliminating the possibility of employees prioritizing their interests over those of the bank in order to earn the incentive at stake. Ensure that the policy is not used in a way that affects the bank's solvency and reputation.
7. Takes into consideration risks associated with the nature of the tasks, capital, liquidity position, timing of profits, financial position, operational performance, and strategic perspectives of the Bank.
8. The total remuneration is linked to individual performance taking into account the contribution of the position held by the employee and its importance to the bank's overall performance.
9. An employee's total remuneration should reflect both their individual performance and the contribution of their position and its importance to the bank's overall performance.
10. Balance between financial and non-financial incentive plans so that the reward component is not solely dependent on the performance of the bank in the current year, but also in the medium and long term (3-5 years).
11. The remuneration may take several forms such as salaries, allowances, bonuses, stock options, etc.
12. Includes the possibility of deferring the payment of an appropriate percentage of remuneration, whereby the percentage and period of deferral shall be determined on the basis of the nature and risks of the work and activity of the employee concerned
13. Employees engaged in control functions (Risk, Compliance and Audit) are independent from the activities they oversee, have appropriate authority, and are remunerated in accordance with the achievement of the objectives linked to their functions, independent of the performance of the business areas they control.

Total Remuneration & Retention Strategies

Five strategies were used as the basis for the policy to reward and incentivize workers:

1. Work environment and corporate culture: the bank aspires to foster an atmosphere and a corporate culture that will both retain current employees and attract talented individuals.
2. Internal relations: this aspect relates to how the bank's management interacts with employees on one hand, and the employees' interactions with one another on the other, efforts must be continuously intensified to strengthen internal relations.
3. Support and assistance: the bank shall provide all necessary resources to enable the employee to perform his/her duties to the best of his/her ability.
4. Career growth and development: Providing all appropriate means for the growth and development of the bank's employees through the development and refinement of position competencies (knowledge,

skills and job behavior). Additionally, the Bank strives to provide genuine opportunities for career development and advancement.

5. Remuneration: The bank strives to maintain the remuneration of its employees to a level competitive with competing market and strives to do so through positioning the cash payouts within the market's "Third Quartile" as much as possible and in accordance with the approved budgets.

Clear action items have been identified in the policy to implement each strategic pillar, in addition to defining the implementation responsibilities of each of the; board of directors, the CEO/General Manager, the human resources, the control departments, and the responsibility of the Managers.

Components of rewards, incentives and employee retention

The bank believes that rewards and incentives aid in attracting and retaining talent, and that they consist of the following fundamental components:

1. Salaries and Benefits:

Salaries and benefits are determined using a scientific methodology that aims to create an incentive for employees to achieve the highest levels of productivity, taking into account the inflation of costs, as well as the size of responsibilities in various jobs and their weights, in addition to salary levels in the competitive market, and the employee's level of knowledge and skills and productivity.

2. Reward and incentive programs:

The reward and incentive programs aim to motivate employees at all levels towards achieving the strategic goals of the Bank whereby the value of these rewards is determined based on the employee's performance and the extent to which they achieve the desired and specified goals. The bank offers a variety of reward and incentive programs, including sales incentives, commissions, annual bonus programs, as well as long-term incentive plans for executive management and other Highflier employees.

3. Employee experience, retention and reward programs:

The bank takes a comprehensive and integrated approach to improving employee experience in a way that contributes to employee development and well-being. As a result, the bank's commitment to creating the best environment for employees stems from adopting the necessary human resource policies that ensure the provision of a positive work environment that enables them to realize themselves, their dreams, and aspirations. The application of the concept of employee experience in the Bank has benefits that can be summarized in increasing job satisfaction, enhancing institutional loyalty, decreasing turnover rate, and creating a safe and motivating work environment for work and productivity, all of which contribute to improving the Bank's corporate image and supporting efforts to attract and retain qualified talent. Moreover, reward programs are being developed with the goal of rewarding individuals with exceptional performance, motivating them to continue raising their level of performance, and promoting positive behavior, as well as raising employee morale and enhancing their loyalty to the bank.

Disclosure and Transparency

In line with the Handling of Customer Complaints for Financial Service Providers Regulations (1/2017) and the Transparent and Equitable Handling of Customers Regulations (56/2012) an independent Customer Complaints Department was established and equipped with technology systems and staff. It reports to the compliance and AML department and its scope is to receive and handle the customer complaints received directly and through the channels listed below:

The Bank offers the following communication channels for receipt and handling of customer complaints:

Website	www.ahli.com
Phone	06 5656300
Call Service	06 5007777
Email	complaints@ahli.com
Physical Visit	By visiting one of the customer complaints units in the General Management Head Office - Shmeisani during working hours.
Mail	PO Box 3103 Amman 11181 Jordan.
Fax	06-5657268

Customers’ Complaints and its Statistical Report:

A total of (258) complaints were received in 2023 of which (30) were considered real and (228) were considered frivolous:

Classification	Total Number of Complaints	Percentage of Complaints
Electronic services	16	6.2%
Commissions and fees	12	4.86%
Rates and returns	81	31.3%
Professional dealing behavior	23	8.9%
Bank cards	13	5%
Contracts and terms	53	20.5%
Work environment	18	7%
Remittances	2	0.78%
Others	26	10%
Guarantees	1	0.38
Credit inquiry	1	0.38
Accounts	12	4.7%
Total	258	100%

* Customer complaints received through all communication channels were addressed, and the necessary steps were taken to resolve complaints within the specified time frame and in accordance with the internal procedures instructions for dealing with Customer Complaints for Financial Providers Regulations (1/2017).



Consolidated Financial Statements

ahli is with you...

Because we believe in innovation and we care to provide our customers a comfy life we always come up with the best fintech solutions and provide an up to date mobile apps and digital channels to serve you anytime any where



Deloitte & Touche (ME) – Jordan
Jabal Amman, 5th Circle
190 Zahran Street
Amman 11118, Jordan

Tel: +962 (6) 5502200
Fax: +962 (6) 5502210
www.deloitte.com

Independent Auditor's Report

AM/009498

To the Shareholders of
Jordan Ahli Bank
(A Public Shareholding Limited Company)
Amman – The Hashemite Kingdom of Jordan

Report on the Audit of the Consolidated Financial Statements

Opinion

We have audited the consolidated financial statements of Jordan Ahli Bank (the "Bank") and its subsidiaries and foreign branches (the "Group"), which comprise the consolidated statement of financial position as of December 31, 2023, and the consolidated statement of profit or loss, consolidated statement of comprehensive income, consolidated statement of changes in owners' equity and consolidated statement of cash flows for the year then ended, and notes to the consolidated financial statements, including a summary of material accounting policy information.

In our opinion, the accompanying consolidated financial statements present fairly, in all material respects, the consolidated financial position of Jordan Ahli Bank as of December 31, 2023, and its consolidated financial performance and its consolidated cash flows for the year then ended in accordance with International Financial Reporting Standards (IFRS Accounting Standard) as adopted by the Central Bank of Jordan.

Basis for Opinion

We conducted our audit in accordance with International Standards on Auditing. Our responsibilities under those standards, are further described in the Auditor's Responsibilities for the Audit of the Consolidated Financial Statements section of our report. We are independent of the Group in accordance with the International Ethics Standards Board for Accountants' Code of Ethics for Professional Accountants together with the ethical requirements that are relevant to our audit of the consolidated financial statements, and we have fulfilled our other ethical responsibilities. We believe that the audit evidence we have obtained is sufficient and appropriate to provide a basis for our opinion.



Key Audit Matters

Key audit matters are those matters that, in our professional judgment, were of most significance in our audit of the consolidated financial statements of the current year. These matters were addressed in the context of our audit of the consolidated financial statements as a whole, and in forming our opinion thereon, and we do not provide a separate opinion on these matters.

We have fulfilled the responsibilities described in the Auditor's responsibilities for the audit of the consolidated financial statements section of our report, including in relation to these matters. Accordingly, our audit included the performance of procedures designed to respond to our assessment of the risks of material misstatement of the consolidated financial statements. The results of our audit procedures, including the procedures performed to address the matters below, provide the basis for our audit opinion on the accompanying consolidated financial statements.

For each matter below, our description of how our audit addressed the matter is provided in that context:

Key Audit Matters	How our audit addressed the key audit matter
1. Expected Credit Losses on Credit Facilities As described in Notes (8) to the consolidated financial statements, the Bank had net direct credit facilities of JD 1.7 billion as at 31 December 2023 representing 51% of total assets. The total allowance for expected credit losses relating to these facilities was JD 91 million. The determination of the Banks's expected credit losses for credit facilities is a material and complex estimate requiring significant management judgement in the evaluation of the credit quality and the estimation of inherent losses in the portfolio. The financial statement risk arises from several aspects requiring substantial judgement of management, such as the estimation of probabilities of default and loss given defaults for various stages, the determination of significant increase in credit risk (SICR) and credit-impairment status (default), the use of different modelling techniques and consideration of manual adjustments. In calculating expected credit losses, the bank considered credit quality indicators for each loan and portfolio, stratifies loans and advances by risk grade and estimates losses for each loan based upon their nature and risk profile. The amendments made to the models were applied to identify risks that were not taken into account in the model for calculating expected credit losses. The basis and calculation of the amendments to the models require fundamental judgments that include considerations for risk of management's adjustments.	We established an audit approach which includes both testing the design and operating effectiveness of internal controls over the determination of expected credit losses and risk-based substantive audit procedures. Our procedures over internal controls focused on the governance over the process controls around the ECL methodology, completeness and accuracy of credit facilities data used in the expected loss models, management review of outcomes, management validation and approval processes, the assignment of borrowers' risk classification, consistency of application of accounting policies and the process for calculating allowances. The primary procedures which we performed to address this key audit matter included, but were not limited to, the following: For a risk-based sample of individual loans, we performed a detailed credit review, assessed the appropriateness of information for evaluating the creditworthiness and staging classification of individual borrowers and challenged the assumptions underlying the expected credit loss allowance calculations, such as estimated future cash flows, collateral valuations and estimates of recovery as well as considered the consistency of the Bank's application of its impairment policy. Further, we evaluated controls over approval, accuracy and completeness of impairment allowances and governance controls, including assessing key management and committee meetings that form part of the approval process for credit impairment allowances;

Deloitte

In calculating expected credit losses, the Bank considered credit quality indicators for each loan and portfolio, stratified credit facilities by risk grades and estimated losses for each facility based upon their nature and risk profile.

The Bank's expected credit losses are calculated against credit exposures, according to the requirements of International Financial Reporting Standard 9 Financial Instruments (IFRS 9) as adopted by the Central Bank of Jordan (CBJ). Credit exposures granted directly to the Jordanian Government as well as credit exposures guaranteed by the Jordanian Government are excluded from the determination of the allowance for expected credit losses. In addition, expected credit losses are also adjusted to take into consideration any special arrangements with the Central Bank of Jordan.

The recognition of specific allowances on impaired facilities under the CBJ instructions is based on the rules prescribed by the CBJ on the minimum allowances to be recognized together with any additional allowances to be recognized based on management's estimate of expected cash flows related to those credit facilities.

Auditing these complex judgements and assumptions involves especially challenging auditor judgement due to the nature and extent of audit evidence and effort required to address these matters and therefore this item is considered to be a key audit matter.

- For credit facilities not tested individually, we evaluated controls over the modelling process, including model monitoring, validation and approval. We tested controls over model outputs and the mathematical accuracy and computation of the expected credit losses by re-performing or independently calculating elements of the expected credit losses based on relevant source documents with the involvement of our credit specialists. We challenged key assumptions, inspected the calculation methodology and traced a sample back to source data. We evaluated key assumptions such as thresholds used to determine SICR and including the related weighting.
- We evaluated key assumptions such as the limits used to determine the increase in credit risk and future economic scenarios including the relevant weights;
- We evaluated post model adjustments and management overlays in the context of key model and data limitations identified by the Bank in order to assess these adjustments, focusing on PD and LGD used for corporate loans, and challenged their rationale;
- We assessed the amendments made by management by evaluating the model adjustments in relation to macroeconomic factors and the forward-looking scenarios which were incorporated into the impairment calculations by utilizing our internal specialists to challenge the multiple economic scenarios chosen and weighting applied to capture non-linear losses; and
- We determined if the amount recorded as the allowance for expected credit losses was determined in accordance with the instructions of the Central Bank of Jordan.
- We assessed the disclosure in the consolidated financial statements relating to this matter against the requirements of IFRSs.

Deloitte

Key Audit Matters

2. IT systems and controls over financial reporting

We have identified the Bank's IT systems and controls related to financial reporting as a key audit matter due to the large volume and variety of transactions processed daily by the Bank and which depend on the effective operation of automated controls and information technology.

There is a risk that automated accounting procedures and related internal controls are not designed and implemented accurately and effectively. In particular, the relevant controls in place that are necessary to reduce the probability of fraud and error as a result of a change in the application or underlying data.

How our audit addressed the key audit matter

Our audit approach depends to a large extent on the effectiveness of automated controls and IT-dependent manual controls and therefore the following procedures were designed to test and control access to IT systems:

We performed an understanding of the Bank's IT related control environment and identified IT applications, databases and operating systems that are relevant for the financial reporting process and the infrastructure supporting these systems.

We have tested general IT controls relevant to automated controls and computer-generated information covering access security, program changes, data center and network operations.

We have also tested computer generated information used in financial reports extracted from relevant applications. And examined Key automated controls on relevant to logic business related to controls.

We have tested the key automated controls in significant IT systems relevant to the business processes.

Other Matter

The accompanying consolidated financial statements are a translation of the original consolidated financial statements, which are in the Arabic language, to which reference should be made.

Other Information

Management is responsible for other information. The other information comprises the other information in the annual report, excluding the consolidated financial statements and the independent auditors' report thereon. We expect that the annual report will be made available to us after the date of our audit report. Our opinion on the consolidated financial statements does not cover the other information, and we do not express any form of assurance or conclusion thereon.

In connection with our audit of the consolidated financial statements, our responsibility is to read the other information identified above when it becomes available and, in doing so, consider whether the other information is materially inconsistent with the consolidated financial statements or our knowledge obtained in the audit or otherwise appears to be materially misstated.

Deloitte

Responsibilities of Management and Those Charged with Governance for the Consolidated Financial Statements

Management is responsible for the preparation and fair presentation of the consolidated financial statements in accordance with IFRS Accounting Standards as adopted by the Central Bank of Jordan, and for such internal control as management determines is necessary to enable the preparation of consolidated financial statements that are free from material misstatement, whether due to fraud or error.

In preparing the consolidated financial statements, management is responsible for assessing the Bank's ability to continue as a going concern, disclosing, as applicable, matters related to going concern and using the going concern basis of accounting unless management either intends to liquidate the Bank or to cease operations, or has no realistic alternative but to do so.

Those charged with governance are responsible for overseeing the Group's financial reporting process.

Auditor's Responsibilities for the Audit of the Consolidated Financial Statements

Our objectives are to obtain reasonable assurance about whether the consolidated financial statements as a whole are free from material misstatement, whether due to fraud or error, and to issue an auditor's report that includes our opinion. Reasonable assurance is a high level of assurance, but is not a guarantee that an audit conducted in accordance with ISAs will always detect a material misstatement when it exists. Misstatements can arise from fraud or error and are considered material if, individually or in the aggregate, they could reasonably be expected to influence the economic decisions of users taken on the basis of these consolidated financial statements.

As part of an audit in accordance with ISAs, we exercise professional judgment and maintain professional skepticism throughout the audit. We also:

- Identify and assess the risks of material misstatement of the consolidated financial statements, whether due to fraud or error, design and perform audit procedures responsive to those risks, and obtain audit evidence that is sufficient and appropriate to provide a basis for our opinion. The risk of not detecting a material misstatement resulting from fraud is higher than for one resulting from error, as fraud may involve collusion, forgery, intentional omissions, misrepresentations, or the override of internal control.
- Obtain an understanding of internal control relevant to the audit in order to design audit procedures that are appropriate in the circumstances, but not for the purpose of expressing an opinion on the effectiveness of the Bank's internal control.
- Evaluate the appropriateness of accounting policies used and the reasonableness of accounting estimates and related disclosures made by management.
- Conclude on the appropriateness of management's use of the going concern basis of accounting and, based on the audit evidence obtained, whether a material uncertainty exists related to events or conditions that may cast significant doubt on the Bank's ability to continue as a going concern. If we conclude that a material uncertainty exists, we are required to draw attention in our auditor's report to the related disclosures in the consolidated financial statements or, if such disclosures are inadequate, to modify our opinion. Our conclusions are based on the audit evidence obtained up to the date of our auditor's report. However, future events or conditions may cause the Bank to cease to continue as a going concern.

Deloitte

- Evaluate the overall presentation, structure and content of the consolidated financial statements, including the disclosures, and whether the consolidated financial statements represent the underlying transactions and events in a manner that achieves fair presentation.
- Obtain sufficient and appropriate audit evidence regarding the financial information of the entities or business activities within the Group to express an opinion on the consolidated financial statements. We are responsible for the direction, supervision and implementation of the Group audit. We remain solely responsible for our audit opinion.

We communicate with those charged with governance regarding, among other matters, the planned scope and timing of the audit and significant audit findings, including any significant deficiencies in internal control that we identify during our audit.

We also provide those charged with governance with a statement that we have complied with relevant ethical requirements regarding independence, and to communicate with them all relationships and other matters that may reasonably be thought to bear on our independence, and where applicable, related safeguards procedures.

From the matters communicated with those charged with governance, we determine those matters that were of most significance in the audit of the consolidated financial statements of the current period, and are therefore the key audit matters. We describe these matters in our auditor's report, unless law or regulation precludes public disclosure about the matter or when, in extremely rare circumstances, we determine that a matter should not be communicated in our report because the adverse consequences of doing so would reasonably be expected to outweigh the public interest benefits of such communication.

Report on Other Legal and Regulatory Requirements

The Bank maintains proper books of accounts which are in agreement with the consolidated financial statements and we recommend that the General Assembly of the Shareholders to approve these consolidated financial statements.

Amman – Jordan
February 11, 2024

Deloitte & Touche
Deloitte & Touche (M.E.) - Jordan
ديلويت اند توش (الشرق الأوسط)
010105

Jordan Ahli Bank

Consolidated Statement of Financial Position

For the Year Ended 31 December 2023

	Note	31 December 2023	31 December 2022
		JD	JD
Assets			
Cash and balances at central banks	5	263,246,931	208,440,151
Balances at banks and financial institutions	6	123,493,099	110,803,850
Deposits at banks and financial institutions	7	34,818,367	-
Direct credit facilities - net	8	1,680,782,737	1,595,272,646
Financial assets at fair value through other comprehensive income	9	39,753,290	37,735,650
Financial assets at amortized cost - net	10	892,199,789	870,996,932
Property and equipment and project under construction - net	11	90,842,701	81,575,718
Deferred tax assets	19/b	16,401,308	16,013,873
Right of use assets	37	9,857,063	10,582,187
Intangible assets - net	12	2,512,533	4,928,612
Other assets	13	128,500,445	126,163,674
Total Assets		3,282,408,263	3,062,513,293
Liabilities and owners' equity:			
Liabilities:			
Banks' and financial institutions' deposits	14	135,034,935	116,878,759
Customers' deposits	15	2,208,601,883	2,027,658,466
Margin accounts	16	344,478,493	329,873,356
Loans and borrowings	17/a	164,166,542	164,628,175
Subordinated loan	17/b	20,000,000	20,000,000
Other provisions	18	4,652,002	5,141,770
Lease liability	37	9,919,590	10,477,672
Income tax provision	19/a	13,222,005	10,871,837
Other liabilities	20	48,485,627	46,635,430
Total Liabilities		2,948,561,077	2,732,165,465
Owners' equity:			
Subscribed and paid in capital	21	200,655,000	200,655,000
Statutory reserve	22	70,592,981	67,779,725
Voluntary reserve	22	15,761,637	15,761,637
Periodic fluctuations reserve	22	3,678,559	3,678,559
Fair value reserve - net after tax	23	(4,869,383)	(5,871,290)
Retained earnings	24	48,028,392	48,344,197
Total owners' equity to the bank shareholders		333,847,186	330,347,828
Total owners' equity		333,847,186	330,347,828
Total liabilities and owners' equity		3,282,408,263	3,062,513,293

The accompanying notes from 1 to 46 constitute an integral part of these consolidated financial statements and should be read with them and with the accompanying audit report.

Jordan Ahli Bank

Consolidated Statement of Profit or Loss

	Note	For the year ended 31 December	
		2023	2022
		JD	JD
Interest income	25	200,506,011	156,710,497
Interest expense	26	105,599,065	67,604,268
Net interest income		94,906,946	89,106,229
Net commission income	27	14,542,342	13,851,269
Net interest and commission income		109,449,288	102,957,498
Gain from foreign currencies	28	2,369,921	2,138,981
Dividends from financial assets at fair value through other comprehensive income	30	793,726	367,687
Other income	31	7,827,946	6,086,861
Gross income		120,467,881	111,551,027
Employees' expenses	32	37,149,347	37,664,053
Depreciation and amortization	11 & 12	8,247,117	8,886,897
Other expenses	33	26,061,077	25,184,129
Depreciation of right-of-use assets	37	1,822,187	1,746,528
Provision for expected credit losses - net	29	12,881,970	7,518,884
Impairment Provision on Assets seized by the bank	13	1,457,000	363,072
Other provisions	18	677,067	1,838,033
Total expenses		88,295,765	83,201,596
Profit for the year before tax		32,172,116	28,349,431
Income tax expense	19/a	(13,579,632)	(11,449,589)
Profit for the year		18,592,484	16,899,842
Allocated to:			
Bank's shareholders		18,592,484	16,899,842
Profit for the year		18,592,484	16,899,842
		JD/ Fils	JD/ Fils
Basic and diluted earnings per share (Bank's shareholders)	34	0/093	0/084

The accompanying notes from 1 to 46 constitute an integral part of these consolidated financial statements and should be read with them and with the accompanying audit report.

Jordan Ahli Bank

Consolidated Statement Of Comprehensive Income

	For the year ended 31 December	
	2023	2022
	JD	JD
Income for the year	18,592,484	16,899,842
Other comprehensive income items		
Add: items not to be reclassified to consolidated statement of profit or loss in subsequent periods		
Loss from sale of shares	(14,635)	-
Change in Fair value reserve - net (Note 23)	973,909	(225,662)
Total Comprehensive Income for the Year	19,551,758	16,674,180
Total Comprehensive Income for the Year Attributed to:		
Bank's shareholders	19,551,758	16,674,180
	19,551,758	16,674,180

The accompanying notes from 1 to 46 constitute an integral part of these consolidated financial statements and should be read with them and with the accompanying audit report.

Jordan Ahli Bank

Consolidated Statement Of Changes In Equity

			Reserves					
	Note	Subscribed and paid-in Capital	Statutory	Voluntary	Periodic Fluctuations	Fair value reserve, net	Retained earnings	Total Shareholders' equity
		JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD
For the year ended 31 December 2023								
Balance - Beginning of the Year		200,655,000	67,779,725	15,761,637	3,678,559	(5,871,290)	48,344,197	330,347,828
Income for the year		-	-	-	-	-	18,592,484	18,592,484
Loss on sale of financial asset at fair value through other Comprehensive Income		-	-	-	-	27,998	(42,633)	(14,635)
Change in fair value	23	-	-	-	-	973,909	-	973,909
Total comprehensive income		-	-	-	-	1,001,907	18,549,851	19,551,758
Distributed dividends	24	-	-	-	-	-	(16,052,400)	(16,052,400)
Transferred to reserve		-	2,813,256	-	-	-	(2,813,256)	-
Balance - End of the Year		200,655,000	70,592,981	15,761,637	3,678,559	(4,869,383)	48,028,392	333,847,186
For the year ended 31 December 2022								
Balance - Beginning of the Year		200,655,000	65,208,593	15,761,637	3,678,559	(5,645,628)	48,061,337	327,719,498
Income for the year		-	-	-	-	-	16,899,842	16,899,842
Change in fair value reserve	23	-	-	-	-	(225,662)	-	(225,662)
Total comprehensive income		-	-	-	-	(225,662)	16,899,842	16,674,180
Distributed dividends	24	-	-	-	-	-	(14,045,850)	(14,045,850)
Transferred to reserve		-	2,571,132	-	-	-	(2,571,132)	-
Balance - End of the Year		200,655,000	67,779,725	15,761,637	3,678,559	(5,871,290)	48,344,197	330,347,828

- An amount of JD 14,024,952 from retained earnings is restricted to be used based on the Central Bank of Jordan instructions, against deferred tax assets as of December 31, 2023 (JD 13,300,066 as of December 31, 2022).
- The use of the surplus from the balance of the general banking risks reserve transferred to retained earnings amounted to JD 3,125,029 as of December 31, 2023 and 2022 is restricted without an approval in advance from the Central Bank of Jordan.
- The use of, periodic fluctuations reserve is restricted unless approved in advance by the Palestinian Monetary Authority.
- The use of the retained earning balance in equivalent of negative balance of the fair value reserve amounted to JD 4,869,383 is prohibited, according to the instructions of Jordan Securities Commission.

The accompanying notes from 1 to 46 constitute an integral part of these consolidated financial statements and should be read with them and with the accompanying audit report.

Jordan Ahli Bank

Consolidated Statement of Cash Flows

	Note	For the year Ended December 31, 2023	For the year Ended December 31, 2022
		JD	JD
Cash flow from operating activities			
Profit for the year before tax		32,172,116	28,349,431
Adjustments:			
Depreciation and amortization	11,12,37	10,069,304	11,114,769
Provision for expected credit losses, net	29	12,881,970	7,518,884
Other provisions	18	677,067	1,838,033
Impairment provision on assets seized by the bank	13	1,457,000	363,072
Dividends income on financial assets at fair value through other comprehensive income	30	(793,726)	(367,687)
Loss (Gain) from sale of property and equipment and others	31	(425,292)	120,713
(Gain) from sale assets seized by the Bank	31	(114,426)	(713,198)
Net interest revenue		(10,100,594)	(9,523,296)
Lease liability interest	37	637,141	564,308
Effect of exchange rate changes on cash and cash equivalents	28	443,989	297,594
Profit before changes in assets and Liabilities		46,904,549	39,562,623
CHANGES IN ASSETS AND LIABILITIES:			
(Increase) Decrease in Assets			
Balances and Deposits at banks and financial institutions (maturing within a period exceeding 3 months)		(34,818,367)	20,158,941
Direct credit facilities		(98,596,634)	(245,078,619)
Other assets		13,353,584	27,377,756
Increase (Decrease) in liabilities			
Banks' and financial institutions' deposits maturing within a period exceeding 3 months		11,697,665	(24,289,402)
Customers' deposits		180,943,417	23,907,603
Margin accounts		14,605,137	115,986,813
Other liabilities		(13,686,287)	(2,977,420)

The accompanying notes from 1 to 46 constitute an integral part of these consolidated financial statements and should be read with them and with the accompanying audit report.

Jordan Ahli Bank

Consolidated Statement of Cash Flows / Continued

	Note	For the year Ended December 31, 2023	For the year Ended December 31, 2022
Net Cash flow from (used in) Operating Activities Before Income Tax and paid provisions		120,403,064	(45,351,705)
		JD	JD
Income tax paid	19/a	(11,954,352)	(11,449,421)
Other provisions paid	18	(1,166,835)	(381,945)
Net Cash flow from (used in) Operating Activities		107,281,877	(57,183,071)
Net cash flow from investing activities			
Financial assets at fair value through other comprehensive income		(720,913)	(11,747,505)
(Purchases) Financial assets at amortized cost	10	(293,750,727)	(193,623,332)
Matured Financial assets at amortized cost	10	272,908,347	188,927,078
Purchases of property, equipment, projects under construction, and intangible assets	11 & 12	(15,552,551)	(8,765,144)
Dividends income on financial assets at fair value through other comprehensive income		793,726	367,687
Proceeds from sale of properties and equipment	11	9,820,552	29,547
Net Cash Flow (used in) Investing Activities		(26,501,566)	(24,811,669)
Cash Flow from Financing activities			
(Decrease) Increase in loans and borrowings		(461,633)	1,639,784
Dividends distributed to shareholders		(16,052,400)	(14,045,850)
Lease liabilities paid	37	(2,784,771)	(2,536,068)
Net Cash flow (used in) Financing Activities		(19,298,804)	(14,942,134)
Effect of exchange rate changes on cash and cash equivalents	28	(443,989)	(297,594)
Net Increase (Decrease) in Cash and Cash Equivalents		61,037,518	(97,234,468)
Cash and cash equivalents at the beginning of the year		192,714,619	289,949,087
Cash and Cash Equivalents at the End of the Year	35	253,752,137	192,714,619

The accompanying notes from 1 to 46 constitute an integral part of these consolidated financial statements and should be read with them and with the accompanying audit report.

Jordan Ahli Bank

Consolidated Financial Statements

For the Year Ended 31 December 2023

1. General Information

Jordan Ahli Bank was established in the year 1955 as a public shareholding Company under registration No. (6) on July 1, 1955 in accordance with the company's law for the year 1927, with headquarters in Amman. Its address is Queen Noor Street, P.O Box 3103, Amman 11181 Jordan. AL A'MAL Bank was merged with the Bank effective from December 1, 1996. Moreover, Philadelphia Investment Bank was merged with Jordan Ahli Bank Company Public Shareholding Compnay effective from July 1, 2005.

The Bank provides all banking and financial services related to its business thought its main office, branches in Jordan (49 branches), foreign branches in Palestine and Cyprus (11 branches) and its subsidiaries in Jordan.

The Bank's shares are listed in Amman Stock Exchange - Jordan.

The consolidated financial statements have been approved by the Board of Directors in its meeting No. (1) held on 31 January 2024 and it is subject to the approval of the General Assembly of the Shareholders.

2. Significant Accounting Policies

Basis of Preparation of Consolidated Financial Statement

The accompanying consolidated financial statements for the Bank have been prepared in accordance with the standards issued by the International Accounting Standards Board, and interpretations of the International Financial Reporting Interpretation Committee arising from the International Accounting Standards Committee, as adopted by Central Bank of Jordan.

The key differences between International Financial Reporting Standards that should be applied and what adopted by the Central Bank of Jordan are as follows:

- Provisions for expected credit losses are calculated in accordance with the International Financial Reporting Standard (9), and according to the Central Bank of Jordan (CBJ) whichever is more strict, the main significant differences are as follows:

- Elimination of debt instrument issued or guaranteed by the Jordanian government, in addition to other credit exposures with the Jordanian government or guaranteed, in which credit exposures over the Jordanian government are amended and guaranteed without any credit losses.
- When calculating the credit losses against credit exposures, the calculation results according to IFRS 9 are compared with those according to the Central Bank of Jordan's Instructions No. (2009/47) dated December 10, 2009 for each stage separately and the toughest results are taken.
- In some special cases Central Bank of Jordan agrees on special arrangements related to the calculation of the expected credit losses' provision of direct credit facilities customers over the determined period.
- The client's facilities related to governmental projects outcomes (transfers of Government dues) are excluded from provisions calculation.
- Interest and commissions on non-performing credit facilities granted to clients are suspended, in accordance with the instructions of the Central Bank of Jordan.

- Assets seized by the Bank are shown in the consolidated statement of financial position, among other assets, at their current value when seized by the Bank or at their fair value, whichever is lower. Furthermore, they are reassessed on the date of the consolidated condensed interim financial statements, and any decrease in value is recorded as a loss in the consolidated condensed interim statement of profit or loss and comprehensive income and the increase in value is not recorded as revenue. In addition, any subsequent increase is taken to the consolidated condensed interim statement of profit or loss and comprehensive income to the extent that it does not exceed the previously recorded impairment value. In accordance with the circular of the Central Bank of Jordan NO. 10/3/16234 dated October 10, 2022, the gradual provision for the seized assets was suspended, provided that the allocated provisions for the expropriated real estate in violation of the provisions of the Banking Law are maintained, and only the allocated provision is released against any of the violating real estate that are disposed of.

- The consolidated financial statements are prepared under the historical cost convention, except for financial assets and liabilities at fair value through profit or loss, financial assets at fair value through other comprehensive income, and financial derivatives stated at fair value as of the date of the consolidated financial statements. Furthermore, hedged financial assets and financial liabilities are stated at fair value.

- The reporting currency of the consolidated financial statements is the Jordanian Dinar, which is the functional currency of the Bank.

- The accounting policies adopted in preparing the consolidated financial statements are consistent with those applied in the year ended December 31, 2022, except for the effect of the items stated in the notes (3-a & 3-b).

Basis of Preparation the consolidated financial information

- The consolidated financial information include the financial information of the Bank and its subsidiaries under its control, Meanwhile, control exists when the Bank has control over the investee company, or it is exposed to variable returns or holds rights for its participation in the investee company, and the Bank is able to use its control over the investee company to affect those returns.
- All balances, transactions, income, and expenses between the Bank and its subsidiaries are eliminated.
- The subsidiaries' financial information are prepared under the same accounting policies adopted by the Bank, if the subsidiaries apply different accounting policies than those used by the Bank, the necessary modifications shall be made to the subsidiaries' financial information to make them comply with the accounting policies used by the Bank.
- The results of the subsidiaries' operations are consolidated in the consolidated statement of profit or loss effective from their acquisition date, which is the date on which control over subsidiaries is effectively transferred to the Bank, Furthermore, the results of the disposed of subsidiaries are consolidated in the consolidated statement of profit or loss up to the date of their disposal, which is the date on which the Bank loses control over the subsidiaries.
- The non-controlling interests represent the portion not owned by the Bank in the subsidiaries, Non-controlling interests are shown in the subsidiaries' net assets as a separate line item within the Bank's statement of shareholders' equity.

The Bank owns the following subsidiaries as of December 31, 2023:

Company's Name	Ownership of the Bank	Paid-up Capital	Investment amount	Nature of Operation	Year of Inception	Location	Total Assets	Total Liabilities	Total Revenue	Total Expenses
	%	JD	JD				JD	JD	JD	JD
Al-Alhli Microfinance Company	100	6,000,000	6,000,000	Micro Finance	1999	Jordan	23,469,640	13,615,531	7,799,570	6,702,159
Al-Alhli Financial Leasing Company	100	17,500,000	17,500,000	Finance leasing	2009	Jordan	92,486,097	67,699,437	5,053,240	2,432,947
Al-Alhli Financial Brokerage Company	100	3,000,000	3,000,000	Financial Brokerage	2006	Jordan	5,127,892	916,278	380,913	156,434
Al-Alhli Financial Technology Company	100	1,500,000	1,500,000	Financial Technology	2018	Jordan	749,223	701	28,011	8,513
Total		28,000,000	28,000,000							

The Bank owns the following subsidiaries as of December 31, 2022:

Company's Name	Ownership of the Bank	Paid-up Capital	Investment amount	Nature of Operation	Date of Acquisition	Location	Total Assets	Total Liabilities	Total Revenue	Total Expenses
	%	JD	JD				JD	JD	JD	JD
Al-Alhli Microfinance Company	100	6,000,000	6,000,000	Micro Finance	1999	Jordan	23,116,268	8,359,569	7,021,349	5,664,582
Al-Alhli Financial Leasing Company	100	17,500,000	17,500,000	Finance leasing	2009	Jordan	92,000,358	51,833,991	5,269,518	2,542,095
Al-Alhli Financial Brokerage Company	100	3,000,000	3,000,000	Financial Brokerage	2006	Jordan	4,779,585	792,450	405,030	84,814
Al-Alhli Financial Technology Company	100	1,500,000	1,500,000	Financial Technology	2018	Jordan	729,725	701	4,200	610,874
Total		28,000,000	28,000,000							

Control is achieved when the Bank:

- Has power over the investee;
- Is exposed, or has rights, to variable returns from its involvement with the investee;
- Has the ability to use its power to affect the investee's returns.

The Bank reassesses whether or not it controls an investee if facts and circumstances indicate that there are changes to one or more of the elements of control listed above.

When the Bank has less than the majority of the voting rights of an investee, it considers that it has power over the investee when the voting rights are sufficient to give it the practical ability to direct the relevant activities of the investee unilaterally. In this regard, the Bank considers all relevant facts and circumstances in assessing whether or not the Bank's voting rights in an investee are sufficient to give it power, including:

- The size of the Company's holding of voting rights relative to the size and dispersion of holdings of the other vote holders;
- Potential voting rights held by the Company, other vote holders or other parties;
- Rights arising from other contractual arrangements; and
- Any additional facts and circumstances that indicate that the Bank has, or does not have, the current ability to direct the relevant activities at the time that decisions need to be made, including voting patterns at previous shareholders' meetings.

When it loses control of a subsidiary, the Bank performs the following:

- Derecognizes the assets (including goodwill) and liabilities of the subsidiary.
- Derecognizes the book value of any non-controlling interests,
- Derecognizes transfer differences accumulated in Owners' Equity.
- Derecognizes the fair value to the next controlling party.
- Derecognizes the fair value of any investment retained.
- Derecognizes any gain or loss in the income statement.
- Reclassifies owners' equity already booked in other comprehensive income to the profit or loss statement as appropriate.

Segmental Reporting

- Business sectors represent a group of assets and operations that jointly provide products or services subject to risks and returns different from those of other business sectors which are measured in accordance with the reports sent to the operations management and decision makers in the Bank.

- The geographical sector relates to providing products or services in a specific economic environment subject to risk and returns different from those of sectors functioning in other economic environments.

Net Interest Income

Interest income and expense for all financial instruments, except for those classified as held for trading, or those measured or designated as at fair value through consolidated statement of profit or loss, are recognized in 'Net Interest Income' as 'Interest Income' and 'Interest Expense' in the statement of profit or loss using the effective interest method. Interest on financial instruments measured at fair value through the consolidated statement of profit or loss is included within the fair value movement during the period.

The effective interest rate is the rate that discounts the estimated future cash flows of the financial instrument through the expected life of the financial instrument or, where appropriate, a shorter period, to the net carrying amount of the financial asset or financial liability. The future cash flows are estimated, taking into account all the contractual terms of the instrument.

Interest income / interest expense is calculated by applying the effective interest rate to the gross carrying amount of non-credit impaired financial assets (i.e. at the amortized cost of the financial asset before adjusting for any expected credit loss allowance), or to the amortized cost of financial liabilities. For credit-impaired financial assets, the interest income is calculated by applying the effective interest rate to the amortized cost of the credit-impaired financial assets (i.e. the gross carrying amount less the allowance for expected credit losses). For financial assets originated or purchased credit-impaired, the effective interest rate reflects the expected credit losses in determining the future cash flows expected to be received from the financial asset.

Interest income and expense in the Bank's consolidated statement of profit or loss also includes the effective portion of fair value changes of derivatives designated as hedging instruments in cash flow hedges of interest rate risk. For fair value hedges of interest rate risk related to interest income and expense, the effective portion of the fair value changes of the designated derivatives, as well as the fair value changes of the designated risk of the hedged item, are also included in interest income and expense against the lease contract liabilities.

Net Commission Income

Fees and commission income and expense include fees other than those that are an integral part of the effective interest rate. The fees included in this part of the Bank's consolidated statement of profit or loss include, among other things, fees charged for servicing a loan, non-utilization fees relating to loan commitments when it is unlikely that these will result in a specific lending arrangement, and loan syndication fees.

Fee and commission expenses concerning services are accounted for as the services are received.

Contracts with customers that results in a recognition of financial instrument may be partially related to of IFRS 9 or IFRS 15. In this case, the commission related to IFRS 9 portion is recognized, and the remaining portion is recognized as per IFRS 15.

Net Trading Income

Net trading income includes all gains and losses from changes in the fair value of financial assets and financial liabilities held for trading. The Bank has elected to present the full fair value movement of trading assets and liabilities in trading income, including any related interest income, expense, and dividends.

Net Income from Other Financial Instruments at Fair Value through the Statement of Income

Net income from other financial instruments at fair value through profit or loss includes all gains and losses from changes in the fair value of financial assets and financial liabilities at fair value through profit or loss except those that are held for trading. The Bank has elected to present the full fair value movement of assets and liabilities at fair value through profit or loss in this line, including the related interest income, expense, and dividends.

The fair value movement on derivatives held for economic hedging where hedge accounting is not applied are presented in 'Net income from other financial instruments at fair value through the statement of profit or loss. However, for designated and effective fair value hedge accounting relationships, the gains and losses on the hedging instrument are presented in the same line in the statement of profit or loss as the hedged item. For designated and effective cash flow and net investment hedge accounting relationships, the gains and losses of the hedging instrument, including any hedging ineffectiveness included in the statement of profit or loss, are presented in the same line as the hedged item that affects the statement of profit or loss.

Dividend Income

Dividend income is recognized when the right to receive payment is established. This is the ex-dividend date for listed equity securities, and usually the date when shareholders approve the dividend for unlisted equity securities.

The presentation of dividend income in the consolidated statement of the statement of income depends on the classification and measurement of the equity investment, i.e.:

- For equity instruments which are held for trading, dividend income is presented in the statement of income in gain (loss) from financial assets through the statement of profit or loss;
- For equity instruments designated at fair value through other comprehensive income, dividend income is presented in dividends from financial assets at fair value through other comprehensive income; and
- For equity instruments not designated at fair value through other comprehensive income and not held for trading, dividend income is presented as net income from other instruments at fair value through the statement of profit or loss.

Financial Instruments

Initial recognition and measurement:

Financial assets and financial liabilities are recognized in the Bank's consolidated statement of financial position when the Bank becomes a party to the contractual provisions of the instrument. Loans and advances to customers are recognized when they are recorded in the customer's account.

Financial assets and financial liabilities are initially measured at fair value. Transaction costs that are directly attributed to the acquisition or the issue of financial assets and financial liabilities (other than financial assets and financial liabilities at fair value through profit or loss) are added to or deducted from the fair value of the financial assets or financial liabilities as appropriate on initial recognition. Transaction costs directly attributed to the acquisition of financial assets or financial liabilities at fair value through the statement of profit or loss are recognized immediately in the statement of profit or loss.

If the transaction price differs from fair value at initial recognition, the Bank will account for such difference as follows:

- If fair value is evidenced by a quoted price in an active market for an identical asset or liability or based on a valuation technique that uses only data from observable markets, then the difference is recognized in the statement of income on initial recognition (i.e. day 1 gain or loss).
- In all other cases, the fair value will be adjusted to bring it in line with the transaction price (i.e. day 1 gain or loss will be deferred by including it in the initial carrying amount of the asset or liability).

After initial recognition, the deferred gain or loss will be released to the statement of income on a rational basis, only to the extent that it arises from a change in a factor (including time) that market participants would take into account when pricing the asset or liability or when derecognizing the instruments.

Financial Assets

Initial Recognition

All financial assets are recognized on the trading date when the purchase or sale of a financial asset is under a contract whose terms require delivery of the financial asset within the timeframe established by the market concerned. They are initially measured at fair value, plus transaction costs, except for those financial assets classified as at fair value through the statement of profit or loss. Transaction costs directly attributable to the acquisition of financial assets classified as at fair value through the statement of income are recognized immediately in the consolidated statement of profit or loss.

Subsequent Measurement

All recognized financial assets that are within the scope of IFRS 9 are required to be subsequently measured at amortized cost or fair value on the basis of the entity's business model for managing the financial assets and the contractual cash flow characteristics of the financial assets.

Specifically:

- Debt instruments held within a business model whose objective is to collect the contractual cash flows, and that have contractual cash flows that are solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding (SPPI), are subsequently measured at amortized cost;
- Debt instruments held within a business model whose objective is both to collect the contractual cash flows and to sell the debt instruments, and that have contractual cash flows that are SPPI, are subsequently measured at fair value through other comprehensive income;
- All other debt instruments (e.g. debt instruments managed on a fair value basis, or held for sale) and equity investments are subsequently measured at fair value through the statement of profit or loss.

However, the Bank may irrevocably make the following selection /designation at initial recognition of a financial asset on an asset- by-asset basis:

- The Bank may irrevocably select to present subsequent changes in fair value of an equity investment that is neither held for trading nor contingent consideration recognized by an acquirer in a business combination to which IFRS 3 applies, in other comprehensive income; and
- The Bank may irrevocably designate a debt instrument that meets the amortized cost or fair value through other comprehensive income criteria as measured at fair value through the statement of income, if doing so eliminates or significantly reduces an accounting mismatch (referred to as the fair value option).

Debt Instruments at Amortized Cost or at Fair Value through Other Comprehensive Income

The Bank assesses the classification and measurement of a financial asset based on the contractual cash flow characteristics of the asset and the Bank's business model for managing the asset.

For an asset to be classified and measured at amortized cost or at fair value through other comprehensive income, its contractual terms should give rise to cash flows that are solely payments of principal and interest on the principal outstanding (SPPI).

For the purpose of SPPI test, principal is the fair value of the financial asset at initial recognition. That principal amount may change over the life of the financial asset (e.g. if there are repayments of principal). Interest consists of the consideration for the time value of money, for the credit risk associated with the principal amount outstanding during a particular period of time, and for other basic lending risks and costs, as well as a profit margin. The SPPI assessment is made in the currency in which the financial asset is denominated.

Contractual cash flows that are SPPI are consistent with a basic lending arrangement. Contractual terms that introduce exposure to risks or volatility in the contractual cash flows that are unrelated to a basic lending arrangement, such as exposure to changes in equity prices or commodity prices, do not give rise to contractual cash flows that are SPPI. An originated or an acquired financial asset can be a basic lending arrangement irrespective of whether it is a loan in its legal form.

Assessment of Business Models

An assessment of business models for managing financial assets is fundamental to the classification of a financial asset. The Bank determines the business models at a level that reflects how groups of financial assets are managed together to achieve a particular business objective. The Bank's business model does not depend on management's intentions for an individual instrument; therefore, the business model assessment is performed at a higher level of aggregation rather than on an instrument-by-instrument basis.

The Bank has more than one business model for managing its financial instruments, which reflect how the Bank manages its financial assets in order to generate cash flows. The Bank's business models determine whether cash flows will result from collecting contractual cash flows, selling financial assets, or both.

The Bank considers all relevant information available when making the business model assessment. However, this assessment is not performed based on scenarios that the Bank does not reasonably expect to occur, such as so-called 'worst case' or 'stress case' scenarios.

The Bank takes into account all relevant evidence available such as:

- The stated policies and objectives of the portfolio and application of those policies whether the management strategy focuses on obtaining contractual revenues, maintaining specific profit rate matching the profit of financial assets with the period of financial liabilities that finance those assets.
- How the performance of the business model and the financial assets held within that business model are evaluated and reported to the entity's key management personnel;
- The risks that affect the performance of the business model (and the financial assets held within that business model) and, in particular, the way in which those risks are managed; and
- How the business managers are compensated (e.g. whether the compensation is based on the fair value of the assets managed or on the contractual cash flows collected).

At initial recognition of a financial asset, the Bank determines whether newly recognized financial assets are part of an existing business model or whether they reflect the commencement of a new business model. The Bank reassess its business models each reporting period to determine whether the business models have changed since the preceding period.

When a debt instrument measured at fair value through other comprehensive income is derecognized, the cumulative gain/loss previously recognized in other comprehensive income is reclassified from equity to the statement of income. In contrast, for an equity investment designated as measured at fair value through other comprehensive income, the cumulative gain/loss previously recognized in OCI is not subsequently reclassified to profit or loss but transferred within equity.

Debt instruments that are subsequently measured at amortized cost or at fair value through other comprehensive income are subject to impairment.

Financial Assets at fair Value through the Profit or Loss

Financial assets at fair value through the statement of income are:

- Assets with contractual cash flows that are not SPPI; or/and
- Assets that are held in a business model other than held to collect contractual cash flows or held to collect and sell; or
- Assets designated at fair value through the statement of income using the fair value option.

These assets are measured at fair value, with any gains/losses arising on re-measurement recognized in the statement of profit or loss.

Reclassifications

If the business model under which the Bank holds financial assets changes, the financial assets affected are reclassified. The classification and measurement requirements related to the new category apply prospectively from the first day of the first reporting period following the change in business model, which results in reclassifying the Bank's financial assets. During the current financial year and previous accounting period, there was no change in the business model under which the Bank holds financial assets; and therefore, no reclassifications were made. The changes in the contractual cash flows are considered under the accounting policy on the modification and de-recognition of financial assets described below.

Foreign Exchange Gains and Losses

The carrying amount of financial assets denominated in a foreign currency is determined in that foreign currency and translated at the spot rate at the end of each reporting period. Specifically:

- For financial assets measured at amortized cost that are not part of a designated hedging relationship, exchange differences are recognized in the statement of profit or loss; and
- For debt instruments measured at fair value through other comprehensive income that are not part of a designated hedging relationship, exchange differences on the amortized cost of the debt instrument are recognized in the statement of profit or loss. Other exchange differences are recognized in other comprehensive income in the investments revaluation reserve;
- For financial assets measured at fair value through the statement of profit or loss that are not part of a designated hedge accounting relationship, exchange differences are recognized in the statement of income either in 'net trading income', if the asset is held for trading, or in 'net income from other financial instruments at fair value through profit or loss, if otherwise held at fair value through the statement of profit or loss; and
- For equity instruments measured at fair value through other comprehensive income, exchange differences are recognized in other comprehensive income in the investments revaluation reserve.

Fair Value Option

A financial instrument with a fair value that can be reliably measured at fair value through statement of profit or loss (fair value option) can be classified at initial recognition even if the financial instruments are not acquired or incurred principally for the purpose of selling or repurchasing. The fair value option may be used for financial assets if it significantly eliminates or significantly reduces the measurement or recognition inconsistency that would otherwise have resulted in the measurement of the asset or liability or recognized the related gain or loss on a different basis ("accounting mismatch"). The fair value option for financial liabilities can be chosen in the following cases:

- If the selection leads to a significant cancellation or reduction of the accounting mismatch.
- If the financial liabilities are part of a portfolio managed on a fair value basis, in accordance with a documented risk management or investment strategy; or
- If a derivative is included in the underlying financial or non-financial contract, and the derivative is not closely related to the underlying contract.

These instruments cannot be reclassified from the fair value category through the statement of profit or loss while retained or issued. Financial assets at fair value through the statement of profit or loss are recognized at fair value with any unrealized gain or loss arising from changes in fair value recognized in investment income.

Impairment

The Bank recognizes loss allowances for expected credit losses on the following financial instruments that are not measured at fair value through the statement of income:

- Balances and deposits at banks and financial institutions;
- Direct credit facilities (loans and advances to customers);
- Financial assets at amortized cost (debt investment securities);
- Financial assets at fair value through other comprehensive income;
- Off statement of financial position exposure subject to credit risk (financial guarantee contracts issued).

No impairment loss is recognized on equity investments.

With the exception of purchased or originated credit-impaired (POCI) financial assets (which are considered separately below), ECLs are required to be measured through a loss allowance at an amount equal to:

- 12-month ECL, i.e. lifetime ECL that results from those default events on the financial instrument that are possible within 12 months after the reporting date, (referred to as Stage 1); or
- Full lifetime ECL, i.e. lifetime ECL that results from all possible default events over the life of the financial instrument, (referred to as Stage 2 and Stage 3).

A loss allowance for full lifetime ECL is required for a financial instrument if the credit risk on that financial instrument has increased significantly since initial recognition. For all other financial instruments, ECLs are measured at an amount equal to the 12-month.

ECL Expected credit losses are a probability-weighted estimate of the present value of credit losses. These are measured as the present value of the difference between the cash flows due to the Bank under the contract and the cash flows that the Bank expects to receive arising from the weighting of multiple future economic scenarios, discounted at the asset's effective interest rate.

For unutilized loan limits, the expected credit loss is the difference between the present value of the difference between the contractual cash flows that are due to the Bank if the holder of the commitment draws down the loan and the cash flows that the Bank expects to receive if the loan is utilized; and

For financial guarantee contracts, the expected credit loss is the difference between the expected payments to reimburse the holder of the guaranteed debt instrument less any amounts that the Bank expects to receive from the holder, the client, or any other party.

The Bank measures expected credit loss on an individual basis, or on a collective basis for portfolios of loans that share similar economic risk characteristics. The measurement of the loss allowance is based on the present value of the asset's expected cash flows using the asset's original effective interest rate, regardless of whether it is measured on an individual basis or a collective basis.

When calculating the credit losses against credit exposures, a calculation comparison according to IFRS 9 with Central Bank of Jordan instructions No. (2009/47) dated December 10, 2009 for each stage individual, the stronger results is taken. The credit instruments issued / guaranteed by the Jordanian government are excluded from the calculation.

Credit-impaired Financial Assets

A financial asset is 'credit-impaired' when one or more events that have a detrimental impact on the estimated future cash flows of the financial asset have occurred. Credit-impaired financial assets are referred to as Stage 3 assets. Evidence of credit-impairment includes observable data about the following events:

- Significant financial difficulty of the borrower or issuer;
- A breach of contract such as a default or past due event;
- The Bank, for economic or contractual reasons relating to the borrower's financial difficulty, having granted to the borrower a concession that the lender would not otherwise consider;
- The disappearance of an active market for a security because of financial difficulties; or
- The purchase of a financial asset at a deep discount that reflects the incurred credit losses.

It may not be possible to identify a single discrete event. Instead, the combined effect of several events may have caused financial assets to become credit-impaired. The Bank assesses whether debt instruments that are financial assets measured at amortized cost or fair value through other comprehensive income are credit-impaired at each reporting date. To assess if sovereign and corporate debt instruments are credit impaired, the Bank considers factors such as bond yields, credit ratings, and the ability of the borrower to raise funding.

A loan is considered credit-impaired when a concession is granted to the borrower due to a deterioration in the borrower's financial condition, unless there is evidence that as a result of granting the concession, the risk of not receiving the contractual cash flows has reduced significantly, and there are no other indicators of impairment. For financial assets where concessions are contemplated but not granted, the asset is deemed credit-impaired when there is observable evidence of credit-impairment including meeting the definition of default. The definition of default includes unlikeliness to pay indicators and a back-stop if amounts are overdue for 90 days or more. However, in cases where the assets impairment is not recognized after 90 days overdue are supported by reasonable information.

Purchased or Originated Credit-Impaired (POCI) Financial Assets

POCI financial assets are treated differently because the asset is credit-impaired at initial recognition. For these assets, the Bank recognizes all changes in lifetime ECL since initial recognition as a loss allowance with any changes recognized in the statement of income. A favorable change for such assets creates an impairment gain.

Definition of Default

Critical to the determination of ECL is the definition of default. The definition of default is used in measuring the amount of ECL and in the determination of whether the loss allowance is based on 12-month or lifetime ECL, as default is a component of the probability of default (PD) which affects both the measurement of ECLs and the identification of a significant increase in credit risk below.

The Bank considers the following as constituting an event of default:

- The borrower is past due more than 90 days on any material credit obligation to the Bank; or
- The borrower is unlikely to pay its credit obligations to the Bank in full.

The definition of default is appropriately tailored to reflect different characteristics of different types of assets. Overdrafts are considered as being past due once the customer has breached an advised limit or has been advised of a limit smaller than the current amount outstanding.

When assessing if the borrower is unlikely to pay its credit obligation, the Bank takes into account both qualitative and quantitative indicators. The information assessed depends on the type of the asset. For example, in corporate lending, a qualitative indicator used is the breach of covenants, which is not relevant for retail lending. Quantitative indicators, such as overdue status and non-payment on another obligation of the same counterparty are key inputs in this analysis. The Bank uses a variety of sources of information to assess default that is either developed internally or obtained from external sources.

Significant Increase in Credit Risk

The Bank monitors all financial assets, issued loan commitments, and financial guarantee contracts that are subject to the impairment requirements to assess whether there has been a significant increase in credit risk since initial recognition. If there has been a significant increase in credit risk, the Bank measures the loss allowance based on lifetime rather than 12-month ECL.

The Bank's accounting policy is not to use the practical expedient that financial assets with 'low' credit risk at the reporting date are deemed not to have had a significant increase in credit risk. As a result, the Bank monitors all financial assets, issued loan commitments, and financial guarantee contracts that are subject to impairment for significant increase in credit risk.

In assessing whether the credit risk on a financial instrument has increased significantly since initial recognition, the Bank compares the risk of a default occurring on the financial instrument at the reporting date, based on the remaining maturity of the instrument, with the risk of a default occurring that was anticipated for the remaining maturity at the current reporting date when the financial instrument was first recognized. In making this assessment, the Bank considers both quantitative and qualitative information that is reasonable and supportable, including historical experience and forward-looking information that is available without undue cost or effort, based on the Bank's historical experience and expert credit assessment including forward-looking information.

Multiple economic scenarios form the basis of determining the probability of default at initial recognition and at subsequent reporting dates. Different economic scenarios will lead to a different probability of default. It is the weighting of these different scenarios that forms the basis of a weighted average probability of default that is used to determine whether credit risk has significantly increased.

For corporate lending, forward-looking information includes the future prospects of the industries in which the Bank's counterparties operate, obtained from economic expert reports, financial analysts, governmental bodies, relevant think-tanks and other similar organizations, as well as consideration of various internal and external sources of actual and forecast economic information. For retail lending, forward-looking information includes the same economic forecasts as corporate lending with additional forecasts of local economic indicators, particularly for regions with a concentration to certain industries, as well as internally generated information of customer payment behavior. The Bank allocates its counterparties to a relevant internal credit risk grade depending on their credit quality. The quantitative information is a primary indicator of significant increase in credit risk and is based on the change in lifetime PD by comparing:

- The remaining lifetime PD at the reporting date; with
- The remaining lifetime PD for this point in time that was estimated based on facts and circumstances at the time of initial recognition of the exposure.

The probability of default used is forward looking, and the Bank uses the same methodologies and data used to measure the loss allowance for expected credit loss.

The qualitative factors that indicate significant increase in credit risk are reflected in PD models on a timely basis. However, the Bank still considers separately some qualitative factors to assess if credit risk has increased significantly. For corporate lending, there is particular focus on assets that are included on a 'watch list'. An exposure is on a watch list once there is a concern that the creditworthiness of the specific counterparty has deteriorated. For retail lending, the Bank considers the expectation of forbearance and payment holidays, credit scores and events such as unemployment, bankruptcy, divorce or death.

Given that a significant increase in credit risk since initial recognition is a relative measure, a given change, in absolute terms, in the PD will be more significant for a financial instrument with a lower initial PD than for a financial instrument with a higher PD.

As a backstop when an asset becomes more than (30) days past due, the Bank considers that a significant increase in credit risk has occurred, and the asset is in stage 2 of the impairment model, i.e. the loss allowance is measured as the lifetime ECL.

Modification and De-recognition of Financial Assets

A modification of a financial asset occurs when the contractual terms governing the cash flows of a financial asset are renegotiated or otherwise modified between initial recognition and maturity of the financial asset. A modification affects the amount and/or timing of the contractual cash flows either immediately or at a future date. In addition, the introduction or adjustment of existing covenants of an existing loan would constitute a modification even if these new or adjusted covenants do not yet affect the cash flows immediately but may affect the cash flows depending on whether the covenant is or is not met (e.g. a change to the increase in the interest rate that arises when covenants are breached).

The Bank renegotiates loans to customers in financial difficulty to maximize collection and minimize the risk of default. A loan forbearance is granted in cases where although the borrower made all reasonable efforts to pay under the original contractual terms, there is a high risk of default, or default has already happened, and the borrower is expected to be able to meet the revised terms. The revised terms in most of the cases include an extension of the maturity of the loan, changes to the timing of the cash flows of the loan (principal and interest repayment), reduction in the amount of cash flows due (principal and interest forgiveness) and amendments to covenants. The Bank has an established forbearance policy, which applies for corporate and retail lending.

When a financial asset is modified, the Bank assesses whether this modification results in derecognition. In accordance with the Bank's policy, a modification results in derecognition when it gives rise to substantially different terms. To determine if the modified terms are substantially different from the original contractual terms, the Bank considers the following:

- Qualitative factors, such as contractual cash flows after modification are no longer SPPI, change in currency or change of counterparty, the extent of change in interest rates, maturity, covenants. If these do not clearly indicate a substantial modification, then;
- A quantitative assessment is performed to compare the present value of the remaining contractual cash flows under the original terms with the contractual cash flows under the revised terms, both amounts discounted at the original effective interest.

In the case where the financial asset is derecognized, the loss allowance for ECL is re-measured at the date of derecognition to determine the net carrying amount of the asset at that date. The difference between this revised carrying amount and the fair value of the new financial asset with the new terms will lead to a gain or loss on derecognition. The new financial asset will have a loss allowance measured based on 12-month ECL except in the rare occasions where the new loan is considered to be originated-credit impaired. This applies only in the case where the fair value of the new loan is recognized at a significant discount to its revised per mount because there remains a high risk of default which has not been reduced by the modification. The Bank monitors credit risk of modified financial assets by evaluating qualitative and quantitative information, such as if the borrower is in past due status under the new terms.

When the contractual terms of a financial asset are modified, and the modification does not result in derecognition, the Bank determines if the financial asset's credit risk has increased significantly since initial recognition by comparing:

- The remaining lifetime PD estimated based on data at initial recognition and the original contractual terms; with
- The remaining lifetime PD at the reporting date based on the modified terms.

For financial assets modified as part of the Bank's forbearance policy, where modification did not result in derecognition, the estimate of PD reflects the Bank's ability to collect the modified cash flows taking into account the Bank's previous experience of similar forbearance action, as well as various behavioral indicators, including the borrower's payment performance against the modified contractual terms. If the credit risk remains significantly higher than what was expected at initial recognition, the loss allowance will continue to be measured at an amount equal to lifetime ECL. The loss allowance on forborne loans will generally only be measured based on 12-month ECL when there is evidence of the borrower's improved repayment behavior following modification leading to a reversal of the previous significant increase in credit risk.

Where a modification does not lead to derecognition, the Bank calculates the modification gain/loss comparing the gross carrying amount before and after the modification (excluding the ECL allowance). Then the Bank measures ECL for the modified asset, where the expected cash flows arising from the modified financial asset are included in calculating the expected cash shortfalls from the original asset.

The Bank derecognizes a financial asset only when the contractual rights to the asset's cash flows expire (including expiry arising from a modification with substantially different terms), or when the financial asset and substantially all the risks and rewards of ownership of the asset are transferred to another entity. If the Bank neither transfers nor retains substantially all the risks and rewards of ownership and continues to control the transferred asset, the Bank recognizes its retained interest in the asset and an associated liability for amounts it may have to pay. If the Bank retains substantially all the risks and rewards of ownership of a transferred financial asset, the Bank continues to recognize the financial asset and recognizes a collateralized borrowing for the proceeds received.

On derecognition of a financial asset in its entirety, the difference between the asset's carrying amount and the sum of the consideration received and receivable and the cumulative gain/loss that had been recognized in OCI and accumulated in equity is recognized in profit or loss, with the exception of equity investment designated as measured at fair value through other comprehensive income, where the cumulative gain/loss previously recognized in OCI is not subsequently reclassified to the statement of income.

Write-off

Financial assets are written off when the Bank has no reasonable expectations of recovering the financial asset. This is the case when the Bank determines that the borrower does not have assets or sources of income that could generate sufficient cash flows to repay the amounts subject to the write-off. A write-off constitutes a derecognition event. The Bank may apply enforcement activities to financial assets written off. Recoveries resulting from the Group's enforcement activities will result in impairment gains.

Presentation of Allowance for ECL in the Consolidated Statement of Financial Position

Loss allowances for ECL are presented in the statement of financial position as follows:

- For financial assets measured at amortized cost: as a deduction from the gross carrying amount of the assets;
- For debt instruments measured at fair value through other comprehensive income: no loss allowance is recognized in the statement of financial position as the carrying amount is at fair value. However, the loss allowance is included as part of the revaluation amount in the investment's revaluation reserve.
- For loan commitments and financial guarantee contracts: as a provision; and
- Where a financial instrument includes both a drawn and an undrawn component, and the Bank cannot identify the ECL on the loan commitment component separately from those on the drawn component: The Bank presents a combined loss allowance for both components. The combined amount is presented as a deduction from the gross carrying amount of the drawn component. Any excess of the loss allowance over the gross amount of the drawn component is presented as a provision.

Financial Liabilities and Equity

Debt and equity instruments issued are classified as either financial liabilities or as equity in accordance with the substance of the contractual arrangement.

A financial liability is a contractual obligation to deliver cash or another financial asset, or to exchange financial assets or financial liabilities with another entity under conditions potentially unfavorable to the Bank, or a contract that will or may be settled in the Bank's own equity instruments and is a non-derivative contract for which the Bank is or may be obliged to deliver a variable number of its own equity instruments, or a derivative contract over own equity that will or may be settled other than by the exchange of a fixed amount of cash (or another financial asset) for a fixed number of the Group's own equity instruments.

Equity Instruments

Paid up Capital

An equity instrument is any contract that evidences a residual interest in the assets of an entity after deducting all of its liabilities. Equity instruments issued by the Bank are recognized at the proceeds received, net of direct issue costs.

Treasury Shares

Repurchase of the Bank's own equity instruments is recognized and deducted directly in equity. No gain or loss is recognized in statement of income on the purchase, sale, issue or cancellation of the Bank own equity instruments.

Compound Instruments

The component parts of compound instruments (e.g. convertible notes) issued by the Bank are classified separately as financial liabilities and equity in accordance with the substance of the contractual arrangements and the definitions of a financial liability and an equity instrument. A conversion option that will be settled by the exchange of a fixed amount of cash or another financial asset for a fixed number of the Company's own equity instruments is an equity instrument.

At the date of issue, the fair value of the liability component is estimated using the prevailing market interest rate for similar non-convertible instruments. In the case there are non-closed related embedded derivatives, these are separated first with the remainder of the financial liability being recorded on an amortized cost basis using the effective interest method until extinguished upon conversion or at the instrument's maturity date.

Financial Liabilities

Financial liabilities are classified as either financial liabilities 'at fair value through the statement of income or 'other financial liabilities.

Financial Liabilities at Fair Value through the Statement of Profit or Loss

Financial liabilities are classified as at fair value through the consolidated statement of profit or loss when the financial liability is (i) held for trading, or (ii) it is designated as at fair value through the statement of income. A financial liability is classified as held for trading if:

- It has been incurred principally for the purpose of repurchasing it in the near term; or
- On initial recognition, it is part of a portfolio of identified financial instruments that the Bank manages together and has a recent actual pattern of short-term profit-taking; or
- It is a derivative that is not designated and effective as a hedging instrument.

A financial liability, other than a financial liability held for trading, or contingent consideration that may be paid by an acquirer as part of a business combination, may be designated as at fair value through the statement of income upon initial recognition if:

- Such designation eliminates or significantly reduces a measurement or recognition inconsistency that would otherwise arise; or
- The financial liability forms part of a group of financial assets or financial liabilities or both, which is managed and its performance is evaluated on a fair value basis, in accordance with the Bank's documented risk management or investment strategy, and information about the grouping is provided internally on that basis; or
- It forms part of a contract containing one or more embedded derivatives, and IFRS 9 permits the entire hybrid (combined) contract to be designated as at fair value through the consolidated statement of profit or loss.

Financial liabilities at fair value through the statement of income are stated at fair value, with any gains/losses arising on re-measurement recognized in the statement of income to the extent that they are not part of a designated hedging relationship. The net gain/loss recognized in the statement of income incorporates any interest paid on the financial liability and is included in the 'net income from other financial instruments at fair value through the consolidated statement of profit or loss line item in the consolidated statement of profit or loss.

However, for non-derivative financial liabilities designated as at fair value through profit or loss, the amount of change in the fair value of the financial liability attributable to changes in the credit risk of that liability is recognized in OCI, unless the recognition of the effects of changes in the liability's credit risk in OCI would create or enlarge an accounting mismatch in the statement of income. The remaining amount of change in the fair value of liability is recognized in the statement of income. Changes in fair value attributable to a financial liability's credit risk that are recognized in OCI are not subsequently reclassified to statement of income; instead, they are transferred to retained earnings upon derecognition of the financial liability.

For issued loan commitments and financial guarantee contracts designated as at fair value through profit or loss, all gains and losses are recognized in consolidated statement of profit or loss.

In making the determination of whether recognizing changes in the liability's credit risk in other comprehensive income will create or enlarge an accounting mismatch in profit or loss, the Bank assesses whether it expects that the effects of changes in the liability's credit risk will be offset in statement of income by a change in the fair value of another financial instrument measured at fair value through the consolidated statement of profit or loss.

Other Financial Liabilities

Other financial liabilities, including deposits and borrowings, are initially measured at fair value, net of transaction costs. Other financial liabilities are subsequently measured at amortized cost using the effective interest method.

The effective interest method is a method of calculating the amortized cost of a financial liability and of allocating interest expense over the relevant period. The EIR is the rate that exactly discounts estimated future cash payments through the expected life of the financial liability, or, where appropriate, a shorter period, to the net carrying amount on initial recognition. For details on EIR, see the "net interest income section" above.

Derecognition of Financial Liabilities

The Bank derecognizes financial liabilities when, and only when, the Bank's obligations are discharged, cancelled or have expired. The difference between the carrying amount of the financial liability derecognized and the consideration paid and payable is recognized in the consolidated statement of profit or loss.

When the Bank exchanges with the existing lender one debt instrument into another one with substantially different terms, such exchange is accounted for as an extinguishment of the original financial liability and the recognition of a new financial liability. Similarly, the Bank accounts for substantial modification of terms of an existing liability or part of it as an extinguishment of the original financial liability and the recognition of a new liability. It is assumed that the terms are substantially different if the discounted present value of the cash flows under the new terms, including any fees paid net of any fees received and discounted using the original effective rate, is at least 10 percent different from the discounted present value of the remaining cash flows of the original financial liability.

Derivative Financial Instruments

The Bank enters into a variety of derivative financial instruments some of which are held for trading while others are held to manage its exposure to interest rate risk; credit risk; and foreign exchange rate risk. Held derivatives include foreign exchange forward contracts, interest rate swaps, cross currency interest rate swaps, and credit default swaps.

Derivatives are initially recognized at fair value at the date a derivative contract is entered into and are subsequently re-measured to their fair value at each balance sheet date. The resulting gain/loss is recognized in profit or loss immediately unless the derivative is designated and effective as a hedging instrument, in which event the timing of the recognition in profit or loss depends on the nature of the hedge relationship. The Bank designates certain derivatives as either hedges of the fair value of recognized assets, liabilities or firm commitments (fair value hedges), hedges of highly probable forecast transactions, hedges of foreign currency risk of firm commitments (cash flow hedges), or hedges of net investments in foreign operations (net investment hedges).

A derivative with a positive fair value is recognized as a financial asset whereas a derivative with a negative fair value is recognized as a financial liability. A derivative is presented as a non-current asset or a non-current liability if the remaining maturity of the instrument is more than 12 months, and it is not expected to be realized or settled within 12 months. Other derivatives are presented as current assets or current liabilities.

Embedded derivatives

Derivatives embedded in financial liabilities or other non-financial asset host contracts are treated as separate derivatives when their risks and characteristics are not closely related to those of the host contracts, and the host contracts are not measured at fair value through profit or loss.

An embedded derivative is presented as a non-current asset or a non-current liability if the remaining maturity of the hybrid instrument to which the embedded derivative relates is more than 12 months and is not expected to be realized or settled within 12 months. Other embedded derivatives are presented as current assets or current liabilities.

Financial Guarantee Contracts

A financial guarantee contract is a contract that requires the issuer to make specified payments to reimburse the holder for a loss it incurs because a specified debtor fails to make payments when due in accordance with the terms of a debt instrument.

Financial guarantee contracts issued by a group entity are initially measured at their fair values and, if not designated as at fair value through profit or loss and not arising from a transfer of a financial asset, are subsequently measured at the higher of:

- The amount of the loss allowance determined in accordance with IFRS 9; and
- The amount initially recognized less, where appropriate, the cumulative amount of income recognized in accordance with the Bank's revenue recognition policies.

Financial guarantee contracts not designated at fair value through profit or loss are presented as provisions in the consolidated statement of financial position, and the re-measurement is presented in other revenue.

The Bank has not designated any financial guarantee contracts as at fair value through statement of profit or loss.

Commitments to Provide a Loan at a Below-Market Interest Rate

Commitments to provide a loan at a below-market interest rate are initially measured at their fair values and, if not designated as at fair value through the statement of income, are subsequently measured at the higher of:

- The amount of the loss allowance determined in accordance with IFRS 9; and
- The amount initially recognized less, where appropriate, the cumulative amount of income recognized in accordance with the Bank's revenue recognition policies, which is higher.

Commitments to provide a loan below market rate not designated at fair value through the statement of income are presented as provisions in the consolidated statement of financial position and the re-measurement is presented in other revenue.

The Bank has not designated any commitments to provide a loan below market rate designated at fair value through the consolidated statement of profit or loss.

Hedge Accounting

The Bank designates certain derivatives as hedging instruments in respect of foreign currency risk and interest rate risk in fair value hedges, cash flow hedges, or hedges of net investments in foreign operations, as appropriate. Hedges of foreign exchange risk on firm commitments are accounted for as cash flow hedges. The Bank does not apply fair value hedge accounting of portfolio hedges of interest rate risk. In addition, the Bank does not use the exemption to continue using IAS 39 hedge accounting rules, i.e. the Bank applies IFRS 9 hedge accounting rules in full.

At the inception of the hedge relationship, the Bank documents the relationship between the hedging instrument and the hedged item, along with its risk management objectives and its strategy for undertaking various hedge transactions. Furthermore, at the inception of the hedge and on an ongoing basis, the Bank documents whether the hedging instrument is effective in offsetting changes in fair values or cash flows of the hedged item attributable to the hedged risk, which is when the hedging relationships meet all of the following hedge effectiveness requirements:

- There is an economic relationship between the hedged item and the hedging instrument;
- The effect of credit risk does not dominate the value changes that result from that economic relationship; and
- The hedge ratio of the hedging relationship is the same as that resulting from the quantity of the hedged item that the Bank actually hedges, and the quantity of the hedging instrument that the Bank actually uses to hedge that quantity of the hedged item.

The Bank rebalances a hedging relationship in order to comply with the hedge ratio requirements when necessary. In such cases discontinuation may apply to only part of the hedging relationship. For example, the hedge ratio might be adjusted in such a way that some of the volume of the hedged item is no longer part of a hedging relationship, hence hedge accounting is discontinued only for the volume of the hedged item that is no longer part of the hedging relationship.

If a hedging relationship ceases to meet the hedge effectiveness requirement relating to the hedge ratio but the risk management objective for that designated hedging relationship remains the same, the Bank adjusts the hedge ratio of the hedging relationship (i.e. rebalances the hedge) so that it meets the qualifying criteria again.

In some hedge relationships, the Bank designates only the intrinsic value of options. In this case, the fair value change of the time value component of the option contract is deferred in OCI, over the term of the hedge, to the extent that it relates to the hedged item and is reclassified from equity to profit or loss when the hedged item does not result in the recognition of a non-financial item. The Bank's risk management policy does not include hedges of items that result in the recognition of non-financial items, because the Bank's risk exposures relate to financial items only.

The hedged items designated by the Bank are time-period related hedged items, which means that the amount of the original time value of the option that relates to the hedged item is amortized from equity to profit or loss on a rational basis (e.g. straight-line) over the term of the hedging relationship.

In some hedge relationships, the Bank excludes from the designation the forward element of forward contracts or the currency basis spread of cross currency hedging instruments. In this case, a similar treatment is applied to the one applied for the time value of options. The treatment for the forward element of a forward contract and the currency basis element is optional, and the option is applied on a hedge- by- hedge basis, unlike the treatment for the time value of the options which is mandatory. For hedge relationships with forwards, or foreign currency derivatives such as cross currency interest rate swaps, where the forward element or the currency basis spread is excluded from the designation, the Bank generally recognizes the excluded element in OCI. The fair values of the derivative instruments used for hedging purposes and movements in the hedging reserve are determined in equity.

Fair Value Hedges

The fair value change on qualifying hedging instruments is recognized in the statement of income except when the hedging instrument hedges an equity instrument designated at fair value through other comprehensive income in which case it is recognized in OCI. The Bank has not designated fair value hedge relationships where the hedging instrument hedges an equity instrument designated at fair value through other comprehensive income.

The carrying amount of a hedged item not already measured at fair value is adjusted for the fair value change attributable to the hedged risk with a corresponding entry in profit or loss. For debt instruments measured at fair value through other comprehensive income, the carrying amount is not adjusted as it is already at fair value, but the part of the fair value gain or loss on the hedged item associated with the hedged risk is recognized in profit or loss instead of OCI. When the hedged item is an equity instrument designated at fair value through other comprehensive income, the hedging gain/loss remains in other comprehensive income to match that of the hedging instrument.

Where hedging gains/losses are recognized in the statement of profit or loss, they are recognized in the same line as the hedged item.

The Bank discontinues hedge accounting only when the hedging relationship (or a part thereof) ceases to meet the qualifying criteria (after rebalancing, if applicable). This includes instances when the hedging instrument expires or is sold, terminated or exercised. The discontinuation is accounted for prospectively. The fair value adjustment to the carrying amount of hedged items for which the EIR method is used (i.e. debt instruments measured at amortized cost or at fair value through other comprehensive income) arising from the hedged risk is amortized to profit or loss commencing no later than the date when hedge accounting is discontinued.

Cash Flow Hedges

The effective portion of changes in the fair value of derivatives and other qualifying hedging instruments that are designated and qualify as cash flow hedges is recognized in the cash flow hedging reserve, a separate component of OCI, limited to the cumulative change in fair value of the hedged item from inception of the hedge less any amounts recycled to profit or loss.

Amounts previously recognized in OCI and accumulated in equity are reclassified to profit or loss in the periods when the hedged item affects profit or loss, in the same line as the recognized hedged item. If the Bank no longer expects the transaction to occur, that amount is immediately reclassified to profit or loss.

The Bank discontinues hedge accounting only when the hedging relationship (or a part thereof) ceases to meet the qualifying criteria (after rebalancing, if applicable). This includes instances when the hedging instrument expires or is sold, terminated or exercised, or where the occurrence of the designated hedged forecast transaction is no longer considered to be highly probable. The discontinuation is accounted for prospectively. Any gain/loss recognized in OCI and accumulated in equity at that time remains in equity and is recognized when the forecast transaction is ultimately recognized in profit or loss. When a forecast transaction is no longer expected to occur, the gain/loss accumulated in equity is reclassified and recognized immediately in profit or loss statement.

Hedges of Net Investments in Foreign Operations

Hedges of net investments in foreign operations are accounted for similarly to cash flow hedges. Any gain/loss on the hedging instrument relating to the effective portion of the hedge is recognized in OCI and accumulated in the foreign currency translation reserve.

Gains and losses on the hedging instrument relating to the effective portion of the hedge accumulated in the foreign currency translation reserve are reclassified to the statement of income in the same way as exchange differences relating to the foreign operation as described above.

Property and Equipment

- Property and equipment are measured at cost less accumulated depreciation and any impairment. Property and equipment (except land) are depreciated when ready for use using the straight line method over their expected useful life based on the following rates:

	%
Buildings	2
Equipment furniture and fixtures	10-20
Vehicles	15
Computer	30
Others	15-20

- If such indication exists and when the carrying values exceed the estimated recoverable amounts, the assets are written down to their recoverable amount, and the impairment is charged to consolidated statement of profit or loss.
- The useful life of property and equipment is reviewed at each year end, and changes in the expected useful life are treated as changes in accounting estimates.
- An item of property and equipment is derecognized upon disposal or when no future economic benefits are expected from its use or disposal.

Fair value

Fair value is defined as the price at which an asset is to be sold or paid to convert any of the liabilities in a structured transaction between the market participants on the measurement date, irrespective of whether the price can be realized directly or whether it is estimated using another valuation technique. When estimating the fair value of an asset or liability, the Bank takes into consideration when determining the price of any asset or liability whether market participants are required to consider these factors at the measurement date. The fair value for measurement and / or disclosure purposes in these financial statements is determined on the same basis, except for measurement procedures that are similar to fair value procedures and are not fair value such as fair value as used in IAS 36.

In addition, fair value measurements are classified for the purposes of financial reporting to level (1), (2) or (3) based on the extent to which the inputs are clear concerning the fair value measurements and the importance of inputs to the full fair value measurements. These are as follows:

- Level (1) inputs: inputs derived from quoted (unadjusted) prices of identical assets or liabilities in active markets that an enterprise can obtain on the measurement date;
- Level (2) inputs: inputs derived from data other than quoted prices used at level 1 and observable for assets or liabilities, either directly or indirectly;
- Level (3) inputs: are inputs to assets or liabilities that are not based on observable market prices.

Provisions

Provisions are recognized when the Bank has an obligation at the date of the consolidated statement of financial position arising from a past event, and the costs to settle the obligation are both probable and can be reliably measured.

Income Tax

- Tax expense comprises accrued tax and deferred taxes.
- Accrued tax is based on taxable profits, which may differ from accounting profits published in the financial statements. Accounting profits may include non-taxable profits or tax non- deductible expenses which may be exempted in the current or subsequent financial years, or accumulated losses that are tax acceptable or items not subject to deduction for tax purposes.

- Tax is calculated based on tax rates and laws that are applicable in the country of operation.
- Deferred tax is the tax expected to be paid or recovered due to temporary differences between the tax bases of assets and liabilities and their carrying amounts for financial reporting purposes. Deferred tax assets and liabilities are measured at the tax rates expected to be applied in the period when the asset is realized or the liability is settled, based on the laws enacted or substantially enacted at the date of the consolidated statement of financial position.
- The carrying values of deferred tax assets are reviewed at the date of the consolidated financial statement and reduced to the extent that it is no longer probable that sufficient taxable profit will be available to allow all or part of the deferred tax asset to be utilized.

Offsetting

Financial assets and financial liabilities are offset, and the net amount reported in the consolidated statement of financial position, when there is a legally enforceable right to offset the recognized amounts and the Bank intends to either settle them on a net basis, or to realize the asset and settle the liability simultaneously.

Revenue and Expense Recognition

- Interest income is recorded using the effective interest rate method except for fees and interest on non-performing facilities and financing, on which interest is transferred to the interest in suspense account and not recognized in the consolidated statement of profit or loss.
- Expenses are recognized on an accrual basis.
- Commission income is recognized upon the rendering of services. Dividend income is recognized (when approved by the General Assembly).

Date of Recognition of Financial Assets

Purchase or sale of financial assets is recognized on the trade date, (the date that the Bank commits to purchase or sell the asset).

Financial Derivatives and Hedge Accounting
Derivatives for Trading

The fair value of derivative financial instruments held for trading (such as future foreign exchange contracts, future interest contracts, swaps contracts, foreign exchange rate option rights) is recognized in the consolidated statement of financial position. Moreover, fair value is determined at the prevailing market prices. If these prices are not available, the assessment method should be mentioned, and the amount of changes in fair value should be recognized in the consolidated statement of profit or loss.

Repurchase and Resale Agreements

- Assets sold with a simultaneous commitment to repurchase them at a specified future date will continue to be recognized in the Bank’s consolidated financial statements due to the Bank’s control of these assets and the fact that continuing exposure to the risks and rewards of these assets remains with the Bank and continue to be evaluated in accordance with the applied accounting policies. The proceeds of the sale are recorded under loans and borrowings. The difference between the sale and the repurchase price is recognized as an interest expense over the agreement term using the effective interest rate method.
- Assets purchased with a corresponding commitment to resell at a specified future date are not recognized in the Bank’s consolidated financial statements since the Bank is not able to control these assets or the associated risks and benefits. The related payments are recognized as part of deposits at banks and financial institutions or direct credit facilities as applicable, and the difference between purchase and resale price is recognized as interest income over the agreement term using the effective interest rate method.
- These assets or the associated risks and benefits. The related payments are recognized as part of deposits at banks and financial institutions or direct credit facilities as applicable, and the difference between purchase and resale price is recognized as interest income over the agreement term using the effective interest rate method.

Assets Seized by the Bank

Assets seized by the Bank are shown in the consolidated statement of financial position, among other assets, at their current value when seized by the Bank or at their fair value, whichever is lower. Furthermore, they are reassessed on the date of the consolidated financial statements, and any decrease in value is recorded as a loss in the consolidated statement of profit or loss and comprehensive income and the increase in value is not recorded as revenue. In addition, any subsequent increase is taken to the consolidated statement of profit or loss and comprehensive income to the extent that it does not exceed the previously recorded impairment value. In accordance with the circular of the Central Bank of Jordan NO. 10/3/16234 dated October 10, 2022, the gradual provision for the seized assets was suspended, provided that the allocated provisions for the expropriated real estate in violation of the provisions of the Banking Law are maintained, and only the allocated provision is released against any of the violating real estate that are disposed of.

Intangible Assets

- Intangible assets are measured on initial recognition at cost.
- Intangible assets are classified as indefinite or with definite useful life. Intangible assets with finite lives are amortized over the useful economic life, and amortization is recorded in the consolidated statement of profit or loss, using the straight-line method during a period not exceeding 5 years from the date of the purchase transaction. Meanwhile, intangible assets with indefinite useful lives are assessed for impairment at each reporting date, and impairment losses are recorded in the consolidated statement of profit or loss.
- Internally generated intangible assets are not capitalized and are expensed in the consolidated statement of profit or loss.
- Intangible assets include computer software, programs. The Bank's management estimates the useful life for each intangible asset, where the assets are amortized using the straight- line method from 3 to 7 years.

Impairment of non-financial asset

- The carrying amount of the bank's non-financial asset is reviewed at the end of each fiscal year except for the deferred tax assets, to determine if there is an indication of impairment, and if there is an indication of impairment, the amount recoverable from these assets will be estimated.
- If the carrying amount of the assets exceeds the recoverable amount from those assets, the impairment loss is recorded in these assets.
- The recoverable amount is the fair value of the asset – less cost of sales – or the value of its use, whichever is greater.
- All impairment losses are recognized in the consolidated statement of profit or loss and other comprehensive income.
- The impairment loss for goodwill is not reversed, for other assets, the impairment loss is reversed only if the value of the carrying amount of the assets does not exceed the book value that was determined after the depreciation or amortization has been reduced if the impairment loss is not recognized in value.

Business Combinations and Goodwill

- A business combination is registered using the acquisition method. The cost of an acquisition is measured as the aggregate of the consideration transferred measured at the acquisition date fair value and the amount of any non-controlling interests in the acquiree.
- For each business combination, the Bank elects whether to measure the non-controlling interests in the acquiree at fair value or at the proportionate share of the acquiree's identifiable net assets. Acquisition-related costs are expensed as incurred and included in administrative expenses in the consolidated statement of profit or loss.
- Good will is measured at cost, which represents the excess of the amounts granted in addition to the amount of non-controlling interests over the net fair value of the assets and liabilities owned after deducting the impairment amount.
- When the Bank acquires a business, it reviews the financial assets and liabilities assumed for appropriate classification and designation in accordance with the contractual terms, economic circumstances, and pertinent conditions as at the acquisition date.

Investment in Associates

- Associates are those companies in which the Bank exerts an effective influence on their financial and operational policy decisions, and that are not retained for trading. In this regard, investments in associates are stated according to the equity method.
- Investments in associates are stated at cost within the statement of financial position, in addition to the Bank's share of changes in the associate's net assets. The goodwill resulting from investing in associates is recorded as part of the investment account of the associate and is not amortized. Moreover, the Bank's share of the associates' profits is recorded in the consolidated statement of profit or loss. In the event of changes in the owners' equity of the associates, these changes, if any, are reflected in the Bank's statement of changes in owners' equity. Profits and losses resulting from transactions between the Bank and the associates are eliminated to the extent of the Bank's share in the associates.

Foreign Currencies

For the purpose of the consolidated financial statements, the results and financial position of each entity of the Group are presented in the functional currency unit of the Bank and the presentation currency of the consolidated financial statements.

The standalone financial statements of the Bank's subsidiaries are prepared. Moreover, the standalone financial statements of each entity of the Group are presented in the functional currency in which it operates. Transactions in currencies other than the functional currency of the Bank are recorded at the rates of exchange prevailing at the dates of those transactions. At the balance sheet date, financial assets and liabilities denominated in foreign currencies are translated at the rates of exchange prevailing at that date. Non-monetary items carried at fair value that are denominated in foreign currencies are translated at the exchange rates at the date when the fair value is determined. Non-monetary items measured at historical cost in a foreign currency are not reclassified.

Exchange differences are recognized in the consolidated statement of profit or loss in the period in which they arise except for:

- Foreign exchange differences on transactions made in order to hedge foreign exchange risk.
- Foreign exchange differences on monetary items required to / from a foreign operation that are not planned to be settled, are unlikely to be settled in the near future (and therefore, these differences form part of the net investment in the foreign operation), and are initially recognized in the comprehensive income statement and reclassified from equity to the income statement when selling or partially disposing of the net investment.

In order to present the consolidated financial statements, the assets and liabilities of the Bank's foreign operations are translated at the rates of exchange prevailing at the statement of financial position date. Income is also translated at the average exchange rates for the period, unless exchange rates change significantly during that period, in which case the exchange rates are used on the date of the transactions. Exchange differences arising, if any, are recognized in other consolidated statement of comprehensive income under a separate line item of equity.

When foreign operations are disposed of (i.e. disposal of the entire share of the Bank from foreign operations, or resulting from loss of control of a subsidiary in foreign operations, or partial exclusion by its share in a joint arrangement, or an associate company of a foreign nature in which the share held is a financial asset), all foreign exchange differences accumulated in a separate item under equity in respect of that transaction attributable to the Bank's owners are reclassified to the consolidated statement of profit or loss.

Leases

The Bank as a Lessee

The Bank assesses whether the contract contains lease when starting the contract. Moreover, the Bank recognizes the right-of-use assets and the corresponding lease obligations in relation to all lease arrangements to which the lessee is a party, except for short-term lease contracts (defined as leases of 12 months or less) and low-value asset leases. For these contracts, the Bank recognizes the lease payments as an operating expense on a straight-line basis over the period of the lease, unless another regular basis is more representative of the time pattern in which the economic benefits from the leased assets are utilized.

The lease obligation is initially measured at the present value of the lease payments that were not paid on the start date of the lease, and is discounted by using the price implicit in the lease. If this rate cannot be easily determined, the Bank uses its expected incremental borrowing rate.

The lease payments included in the rental obligation measurement include:

- Fixed rental payments (essentially including fixed payments), minus rental incentives receivable;
- Variable rental payments that depend on an index or a rate, initially measured using the index or the rate at the date the contract begins.
- The amount expected to be paid by the lessee under the residual value guarantees.
- The price of the exercise of purchase options, if the lessee is reasonably certain of the exercise of the options; and
- Payment of the contract termination fines, if the lease reflects the exercise of the lease termination option.

Rental obligations are presented as a separate note to the consolidated statement of financial position.

Subsequently, lease obligations are subsequently measured by increasing the book value to reflect the interest in the rental obligations (using the effective interest method) and by reducing the book value to reflect the rental payments paid.

The lease obligations (and a similar adjustment to the related right-of-use assets) are re-measured whenever:

- The lease term has changed or there is an event or important change in the conditions that lead to a change in the exercise of the purchase option assessment, in which case the lease obligations are re-measured by deducting the adjusted lease payment using the adjusted discount rate.
- Lease payments change due to changes in an index, rate, or change in expected payments under the guaranteed residual value, in which cases the lease obligation is re-measured by deducting the modified rental payments using a non-variable discount rate (unless the rental payments change due to a change in the floating interest rate, in this case the adjusted discount rate is used).
- The lease contract is adjusted, and the lease amendment is not accounted for as a separate lease, in which case the lease obligation is re-measured based on the duration of the adjusted lease contract by deducting the adjusted rental payments using the adjusted discount rate at the actual price at the date of the amendment.

The Bank has not made any of these adjustments during the periods presented.

The right-of-use assets are depreciated over the life of the lease or the useful life of the asset (whichever is shorter). If the lease contract transfers the ownership of the underlying asset or the cost of the right to use, which reflects that the company expects to exercise the purchase option, then the relevant value of the right to use is depreciated over the useful life of the asset. Depreciation begins on the lease commencement date.

The right-of-use assets are presented as a separate note in the consolidated statement of financial position.

The Bank applies International Accounting Standard (36) to determine whether the value of the right to use has decreased, and calculates any impairment losses as described in the policy of “property and equipment”.

Variable rents that are not dependent on an index or rate are not included in the measurement of lease obligations and right-of-use assets. Related payments are recognized as an expense in the period in which the event or condition that leads to these payments occurs, and are included in “Other Expenditures” in the statement of profit or loss.

The Bank as a Lessor

The Bank enters into lease contracts as a lessor regarding some investment properties.

Leases in which the Bank is the lessor are classified as operating or finance leases. In the event that the terms of the lease contract transfer all risks and rewards of ownership to the lessee, the contract is classified as a finance lease, and all other leases are classified as operating leases.

When the Bank is an intermediary lessor, it represents the main lease and sub-contract as two separate contracts. The sublease contract is classified as finance or operating lease by reference to the original right of use arising from the main lease.

Rental income from operating leases is recognized on a straight-line basis over the period of the relevant lease. The primary direct costs incurred in negotiating and arranging an operating lease are added to the book value of the leased asset and are recognized on a straight-line basis over the lease term.

The amounts due from the lessee under finance leases are recognized as receivables with the amount of the company's net investment in the rental contracts. Finance lease income is allocated to the accounting periods to reflect a constant periodic rate of return on the Bank's existing net investment with respect to lease contracts.

When the contract includes leasing components and components other than leasing, the Bank applies IFRS 15 to distribute the amounts received or to be received under the contract for each component.

Cash and Cash Equivalents

Cash and cash equivalents comprise cash on hand and cash balances with central banks and balances with banks and financial institutions that mature within three months, less banks' and financial institutions' deposits that mature within three months and restricted balances.

3. Adoption of new and revised Standards

a. New and amended IFRS Standards that are effective for the current year

The following new and revised IFRSs, which became effective for annual periods beginning on or after January 1, 2023, have been adopted in these consolidated financial statements for the group. The application of these revised IFRSs has not had any material impact on the amounts reported for the current and prior years but may affect the accounting for future transactions or arrangements.

IFRS (17) Insurance Contracts (including the June 2020 and December 2021 amendments to IFRS (17))
IFRS 17 sets out principles for the recognition, measurement, presentation and disclosure of insurance contracts and replaces IFRS 4 Insurance Contracts.

IFRS 17 specifies a general model, modified for insurance contracts with direct participation features, described as a variable fee approach. The general model is simplified if certain criteria are met by measuring the remaining coverage obligation using a premium allocation approach.
The general model uses current assumptions to estimate the amount, timing, and uncertainty of future cash flows and explicitly measures the cost of uncertainty. It takes into account market interest rates and the effect of policyholders’ options and guarantees.

The Group does not have any contracts that meet the definition of an insurance contract under IFRS 17.

Amendments to IAS (1) Presentation of Financial Statements and Statement of Practice for IFRS (2) Relative Judgments - Disclosure of Accounting Policies

The amendments change the requirements of IAS 1 regarding disclosure of accounting policies. The amendments replace the term “significant accounting policy information” with the term “significant accounting policies”.

Accounting policy information is important if, when considered together with other information included in an entity’s financial statements, it could reasonably be expected to influence decisions taken by the primary users of the general purpose financial statements on the basis of those financial statements. The supporting paragraphs in IAS No. (1) have also been amended to clarify that accounting policy information relating to immaterial transactions or other events or conditions is immaterial and does not need to be disclosed. Accounting policy information may be material because of the nature of the relevant transactions, other events or circumstances, even if the amounts are immaterial. However, not all accounting policy information relating to material transactions, other events or conditions is material in itself.

The Standards Board has also developed guidance and examples to explain and demonstrate the application of the “four-step materiality process” described in the IFRS Practice Statement (2).

Amendments to IAS 12 Taxes - Deferred taxes relating to assets and liabilities arising from a single transaction

The amendments provide another exception to the initial recognition exemption. Under the amendments, an entity does not apply the initial recognition exemption to transactions that give rise to equal taxable and deductible temporary differences. Depending on applicable tax law, equal taxable and deductible temporary differences may arise on the initial recognition of an asset and a liability in a transaction that is not a business combination and does not affect accounting profit or taxable profit.

Following the amendments to IAS 12, an entity must recognize the relevant deferred tax assets and liabilities, with the recognition of any deferred tax asset subject to the recoverability criteria contained in IAS No. (12).

Amendments to IAS 12 Income Taxes - International Tax Reform - Pillar Two Model Rules

The International Accounting Standards Board has amended the scope of IAS 12 to clarify that the standard applies to income taxes arising from tax law that has been promulgated or promulgated substantially to implement the rules of the Pillar Two model published by the OECD, including tax law that applies the minimum of the additional eligible local taxes described in those rules.

The amendments provide a temporary exception to the deferred tax accounting requirements in IAS 12, such that an entity does not recognize or disclose information about deferred tax assets and liabilities relating to Pillar 2 income taxes.

Amendments to IAS 8 - Accounting policies, changes in accounting estimates and errors - Definition of accounting estimates

The amendments replace the definition of change in accounting estimates with the definition of accounting estimates. Under the new definition, accounting estimates are “cash amounts in the financial statements that are subject to measurement uncertainty.” The definition of change in accounting estimates has been omitted.

b. New and Revised Standards in issue but not yet effective

As at the date of approval of these consolidated financial statements, the Group has not applied the following new and amended IFRSs issued but not yet effective. Management expects to apply these new standards, interpretations and amendments in the Group’s consolidated financial statements when they are applicable and to adopt these standards and interpretations. The new amendments may not have any material impact on the group’s consolidated financial statements in the period of initial application:

At the date of authorization of these consolidated financial statements, the Group has not applied the following new and revised IFRS Standards that have been issued but are not yet effective:

New and revised IFRSs	Effective date
Amendments to International Financial Reporting Standard No. (10) and International Accounting Standard No. (28): Sale or sharing of assets between an investor and its associate or joint venture. The amendments made to IAS No. (10) and to IFRS No. (28) address situations in which there is a sale or contribution of assets between the investor and its associate or joint venture. The amendments specifically provide that gains or losses arising from a loss of control of a subsidiary that do not involve a business activity in a transaction with an associate or joint venture and that are accounted for using the equity method, It is recognized in the profit or loss of the parent company only to the extent of the shares of unrelated investors in that associate or joint venture. Likewise, gains and losses resulting from the remeasurement of investments held in any former subsidiary (which becomes an associate or joint venture and is accounted for using the equity method) are recognized in the profit or loss of the former parent only to the extent of the interests of non-investors. Related stakeholders in the new associate or joint venture.	Effective date has not yet been determined. Early application is permitted.
Amendments to International Accounting Standard No. (1) - Presentation of Financial Statements - Classification of liabilities as current or non-current The amendments made to International Accounting Standard No. (1) only affect the presentation of liabilities in the statement of financial position as current or non-current and not the amount or timing of recognition of any asset, liability, revenue or expense, or the information disclosed about those items. The amendments clarify that the classification of obligations as current or non-current is based on the rights existing at the end of the reporting period, and specify that the classification is not affected by expectations about whether the entity will exercise its right to postpone the settlement of the obligation. They also clarify that rights are considered existing if the obligations are complied with at the end of the reporting period. It provides a definition of “settlement” to explain that it refers to the transfer of cash, equity instruments, other assets or services to the counterparty.	The amendments apply retrospectively for annual periods beginning on or after January 1, 2024, with early adoption permitted.

New and revised IFRSs	Effective date
Amendments to IAS (1) Presentation of Financial Statements - Non-Current Liabilities with Pledges The amendments specify that only covenants that an entity is required to comply with at or before the end of the reporting period affect the entity's right to defer settlement of the liability for at least twelve months after the reporting date (and therefore should be taken into account when assessing whether the liability is classified as current or current). Uncirculated). These covenants affect whether the right exists at the end of the financial reporting period, Even if compliance with the covenants is assessed only after the financial reporting date (for example, a covenant based on the entity's financial position at the financial reporting date for which compliance is only assessed after the financial reporting date). The IASB also specifies that the right to defer settlement of an obligation for at least twelve months after the reporting date is not affected if the entity only has to comply with an obligation after the reporting period. However, if an entity's right to defer settlement of a liability is subject to the entity's compliance with covenants within twelve months after the reporting period, the entity discloses information that enables users of financial statements to understand the risks of obligations becoming due within twelve months after the reporting period. This may include information about the covenants (including the nature of the covenants and when the entity is required to comply with them), the carrying amount of the relevant liabilities and facts and circumstances, if any, that indicate that the entity may encounter difficulties in complying with the covenants.	The amendments apply retrospectively for annual reporting periods beginning on or after January 1, 2024, and early adoption is permitted.
Amendments to IAS 7 Statement of Cash Flows and IFRS 7 Financial Instruments: Disclosures - Supplier Financing Arrangements The amendments add a disclosure objective to IAS 7 that states that an entity is required to disclose information about its supplier financing arrangements that enables users of financial statements to evaluate the effects of those arrangements on the entity's obligations and cash flows. In addition, IFRS 7 has been amended to add supplier financing arrangements as an example of the requirement to disclose information about an entity's exposure to liquidity risk concentration risks. The term "supplier financing arrangements" is not defined. Instead, the amendments describe the characteristics of the arrangement for which the entity will be required to provide information. To achieve the disclosure objective, the entity will be required to disclose in aggregate its supplier financing arrangements: • Terms and conditions of arrangements • The carrying amount and associated items presented in the entity's statement of financial position of the liabilities that form part of the arrangements • The book value and associated items for which suppliers have already received payments from finance providers • The range of payment due dates for both financial liabilities that form part of supplier financing arrangements and similar trade payables that do not form part of supplier financing arrangements • Liquidity risk information	Amendments that contain specific transitional exemptions for the first annual reporting period in which the entity applies the amendments apply to annual reporting periods beginning on or after January 1, 2024, and early adoption is permitted.

New and revised IFRSs	Effective date
Amendment to IFRS 16 Leases - Lease Obligations on Sale and Leaseback The amendments to IFRS 16 add subsequent measurement requirements for sale and leaseback transactions that meet the requirements of IFRS 15 to be accounted for as a sale. The amendments require the tenant seller to determine "lease payments" or "adjusted lease payments" such that the tenant seller does not recognize gain or loss relating to the right of use held by the tenant seller, after the commencement date. The amendments do not affect the profit or loss recognized by the tenant seller in connection with the partial or complete termination of the lease. Without these new requirements, the lease seller may have recognized a gain on the right-of-use it retains solely because of a remeasurement of the lease liability (for example, following a lease amendment or change in the lease term) Without applying the general requirements in IFRS 16. This may be particularly the case in the case of a leaseback involving variable lease payments that are not based on an index or rate. As part of the amendments, the IASB amended an illustrative example in IFRS 16 and added a new example to illustrate the subsequent measurement of a right-of-use asset and a lease liability in a sale and leaseback transaction with variable lease payments that are not dependent on an index or rate. The illustrative examples also show that a liability arising from a sale and leaseback transaction that qualifies as a sale applying IFRS 15 is a lease liability.	The amendments apply to annual reporting periods beginning on or after January 1, 2024, and early adoption is permitted.
IFRS S1 – General requirements for the disclosure of sustainability-related financial information.	The amendments apply to annual reporting periods beginning on or after January 1, 2024, and early adoption is permitted.
IFRS S2 – Climate-related disclosures. Management expects to apply these new standards, interpretations and amendments to the Group's consolidated financial statements when they are applicable, and the adoption of these new standards, interpretations and amendments may not have any material impact on the Group's consolidated financial statements in the period of initial application.	The amendments apply to annual reporting periods beginning on or after January 1, 2024, and early adoption is permitted.

4. Significant Accounting Judgments and Key Sources of Estimates Uncertainty

Preparation of the consolidated financial statements and application of the accounting policies require management to make judgments, estimates, and assumptions that affect the amounts of financial assets and financial liabilities and to disclose potential liabilities. Moreover, these estimates and judgments affect revenues, expenses, provisions, in general, expected credit losses, as well as changes in fair value that appear in the consolidated statement of comprehensive income and within shareholders' equity. In particular, the Bank's management requires judgments to be made to estimate the amounts and timing of future cash flows. These estimates are necessarily based on multiple hypotheses and factors with varying degrees of estimation and uncertainty. Meanwhile, the actual results may differ from estimates due to the changes arising from the conditions and circumstances of those estimates in the future.

Judgments, estimates, and assumptions are reviewed periodically. Moreover, the effect of the change in estimates is recognized in the financial period in which the change occurs if the change affects only the financial period. On the other hand, the effect of the change in estimates is recognized in the financial period in which the change occurs and in future periods if the change affects the financial period and future financial periods.

We believe that its estimates in the consolidated financial statements are reasonable. The details are as follows:

Impairment of assets seized by the bank

Impairment in the value of properties acquired is recognized based on recent real estate valuations by qualified independent evaluators for calculating the asset impairment, which is reviewed periodically. Any decrease in its value is recorded as a loss in the consolidated statement of profit or loss and comprehensive income, and the increase is not recorded as revenue.

In accordance with the circular of the Central Bank of Jordan NO. 10/3/16234 dated October 10, 2022, the gradual provision for the seized assets was suspended, provided that the allocated provisions for the expropriated real estate in violation of the provisions of the Banking Law are maintained, and only the allocated provision is released against any of the violating real estate that are disposed of.

Productive lifespan of tangible assets and intangible assets

The Bank's management periodically recalculates the useful lives of tangible assets and intangible assets for calculating annual depreciation and amortization based on the general condition of those assets and estimated future useful lives. The impairment loss is recognized in the consolidated statement of profit or loss for the year.

Income tax

The fiscal year is charged with the income tax expense in accordance with the accounting regulations, laws and standards. Moreover, deferred tax assets and liabilities and the required tax provision are recognized.

Litigation provision

A provision is made to meet any potential legal liabilities based on a legal study prepared by the Bank's legal counsel. This study identifies potential future risks and is reviewed periodically.

Provision for end- of- service indemnity

The provision for end- of- service indemnity, representing the Bank's obligations to employees, is calculated in accordance with the Bank's internal regulations.

Assets and liabilities at cost

Management periodically reviews the assets and liabilities at cost for estimating any impairment in value, which is recognized in the consolidated statement of profit or loss for the year.

Provision for expected credit losses

Management is required to use significant judgments and estimates to estimate the amounts and timing of future cash flows and assess the risks of a significant increase in credit risk for financial assets after initial recognition and future measurement information for the expected credit losses. The most important policies and estimates used by the Bank's management are detailed in Note (38).

When calculating the credit losses against credit exposures, the calculation results according to IFRS 9 are compared with those according to the Central Bank of Jordan Instructions No. (2009/47) dated December 10, 2009 for each stage individually, and the tougher results are taken. The credit instruments issued / guaranteed by the Jordanian Government, in addition to any other credit exposures with / guaranteed by the Jordanian government are excluded from the calculation.

Evaluation of business model

The classification and measurement of financial assets depends on the results of the principal and interest payments test on the principal outstanding and the business model test. The Bank defines a business model at a level that reflects how the groups of financial assets are managed together to achieve a particular business objective. This assessment includes judgment that reflects all relevant evidence, including how to assess the performance of the assets and measure their performance, and the risks that affect the performance of assets, how they are managed, and how asset managers are compensated. The Bank monitors financial assets measured at amortized cost or fair value through other comprehensive income and derecognized before maturity to understand the reason for derecognition and whether the reasons are consistent with the objective of the business held. In this respect, control is part of the Group's continuous assessment of whether the business model under which the remaining financial assets are retained is appropriate, and whether it is not appropriate if there is a change in the business model, and therefore, a future change is made in the classification of those assets.

Significant increase in credit risk

The expected credit loss is measured as an allowance equivalent to the expected credit loss of (12) months for the assets of the first stage, or the credit loss over the life of the assets of the second or third stage. The asset moves to the second stage if credit risk increases significantly since initial recognition. IFRS (9) does not specify what constitutes a significant increase in credit risk. In assessing whether the credit risk of any asset has increased significantly, the Bank takes into account reasonable and reliable quantitative and qualitative information. The estimates and uses by the Bank's management relating to the significant change in credit risk that result in a change in classification within the three stages (1, 2 and 3) are shown in detail in Note (38).

Establish groups of assets with similar credit risk characteristics

When the expected credit losses are measured on a collective basis, the financial instruments are grouped on the basis of common risk characteristics (e.g. instrument type, credit risk, collateral type, initial recognition date, remaining maturity period, industry, borrower's geographic location, etc.). The Bank monitors the appropriateness of credit risk characteristics on an ongoing basis to assess whether they are still similar. This is required to ensure that, in the event of a change in the credit risk characteristics, the asset is properly reallocated. This may result in the creation of new portfolios or the transfer of assets to an existing portfolio that better reflects the credit risk characteristics of that group of assets.

Re-division of portfolios and movements between portfolios

The re-division of portfolios and movements between portfolios is more common when credit risk increases significantly (or when such a large increase is reflected). Therefore, assets are transferred from expected credit losses of between (12) months to another portfolio or vice versa. However, this may happen within the portfolios that continue to be measured on the same basis as expected credit losses for a 12-month period or a lifetime, but the amount of the expected credit loss changes due to the varying credit risk of portfolios.

Models and assumptions used

The Bank uses various models and assumptions in measuring the fair value of financial assets as well as in assessing the expected credit loss described in the note (38) to the consolidated financial statements. The judgment is applied when determining the best models for each type of asset as well as for the assumptions used in those models, which include assumptions regarding the main drivers of credit risk.

a. Classification and measurement of financial assets and liabilities

The Bank classifies financial instruments or components of financial assets at initial recognition either as a financial asset or a financial liability, or as an equity instrument in accordance with the substance of the contractual agreements and the definition of the instrument. The reclassification of a financial instrument is subject to the substance of the consolidated financial statements and not to its legal form.

The Bank shall determine the classification at initial recognition and reassess such determination, if possible and appropriate, at each date of the consolidated statement of financial position.

When measuring financial assets and liabilities, certain assets and liabilities of the Bank are re-measured at fair value for financial reporting purposes. In assessing the fair value of any assets or liabilities, the Bank uses available observable market data. In the absence of Level 1 inputs, the Bank conducts evaluations using professionally qualified independent evaluators. The Bank works closely with qualified external evaluators to develop appropriate valuation and data valuation techniques.

b. Fair value measurement

If the fair values of financial assets and financial liabilities included in the consolidated statement of financial position cannot be obtained from active markets, these fair values are determined using a range of valuation techniques involving the use of accounting models. If possible, the entered data for those models will be extracted from the market data. In the absence of such market data, fair values are determined by making judgments. These provisions include liquidity considerations and model data such as derivative volatility, longer-term discount rates, pre-payment ratios and default rates on asset-backed securities. Management believes that the valuation techniques used are appropriate to determine the fair value of financial instruments.

c. Derivative financial instruments

The fair values of derivative financial instruments measured at fair value are generally obtained by reference to quoted market prices, discounted cash flow models and, where appropriate, recognized pricing models. In the absence of prices, fair values are determined using valuation techniques that reflect observable market data. These techniques include comparison with similar instruments at observable market prices, discounted cash flow analysis, pricing option models and other valuation techniques commonly used by market participants. The main factors that Management takes into consideration when applying the model are:

- The expected timing and probability of future cash flows on the instrument where such cash flows are generally subject to the terms of the instrument, although Management's judgment may be required where the counterparty's ability to repay the instrument in accordance with contractual terms is in doubt; and
- An appropriate discount rate for the instrument. Management determines the instrument discount rate at a rate higher than the non-risk rate. In assessing the instrument by reference to comparative instruments, Management considers the maturity, structure, and degree of classification of the instrument based on the system in which the existing position is compared. When evaluating tools on a model basis using the fair value of the main components, Management also considers the need to make adjustments for a number of factors, such as bid differences, credit status, portfolio service costs, and uncertainty about the model.

Extension and termination options in leases

Extension and termination options are included in a number of leases. These terms are used to increase operational flexibility in terms of contract management, and most of the retained extension and termination options are renewable by both the bank and the lessor.

Determining the duration of the lease

When determining the duration of the lease, management takes into account all the facts and circumstances that create an economic incentive for the extension option, or no termination option. Extension options (or periods following termination options) are included only in the lease term if the lease is reasonably certain to be extended (or not terminated). The evaluation is reviewed in the event of a significant event or significant change in the circumstances affecting this assessment that are under the control of the tenant.

Key Sources of Uncertain Estimates

The principal estimates used by Management in applying the Bank's accounting policies that have the most significant effect on the amounts recognized in the consolidated financial statements are as follows:

Determining the number and relative weight of scenarios, the outlook for each type of product / market, and the identification of future information relevant to each scenario.

When measuring the expected credit loss, the Bank uses reasonable and supported future information based on the assumptions of the future movement of the various economic drivers and the manner in which they affect each other.

Probability of default

The potential for default is a key input in measuring the expected credit loss. The probability of default is an estimate of the probability of default over a given period of time, which includes the calculation of historical data, assumptions, and expectations relating to future circumstances.

Loss given default

Loss given default is an estimate of the loss arising from default. It is based on the difference between the contractual cash flows due and those that the financier expects to collect, taking into account cash flows from collateral and integrated credit adjustments.

Fair value measurement and valuation procedures

When estimating the fair value of financial assets and financial liabilities, the Bank uses available observable market data. In the absence of Level 1 inputs, the Bank conducts evaluations using appropriate valuation models to determine the fair value of financial instruments.

Discounting of lease payments

Leasing payments are deducted using the Bank's additional borrowing rate ("IBR"). The Administration applied the provisions and estimates to determine the additional borrowing rate at the start of the lease.

5. Cash and Balances at Central Banks

Details of this item are as follows:

	December 31	
	2023	2022
	JD	JD
Cash at vaults	85,019,238	66,137,926
Balances at the Central Banks:		
Current accounts	8,165,980	13,031,476
Term and notice deposits	65,635,000	32,762,000
Statutory cash reserve	104,426,713	96,508,749
Total Balances at the Central Banks	178,227,693	142,302,225
Total Cash and Balances at Central Banks	263,246,931	208,440,151

• Except for the cash reserve with the central banks and the capital deposit with the Palestinian Monetary Authority amounting to JD 10,635,000 shown within time and notice deposit, There are no restricted cash balances as at December 31, 2023 and December 31, 2022.

• There are no balances, maturing within a period exceeding Three months as at December 31, 2023 and December 31, 2022.

The classification of gross balance with central banks according to the bank's internal credit rating is as follows:

	December 31				
	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Governmental	178,227,693	-	-	178,227,693	142,302,225
Balance at end of year	178,227,693	-	-	178,227,693	142,302,225

The movement on total balances with central banks is as follows:

	December 31				
	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Balance at beginning of year	142,302,225	-	-	142,302,225	193,366,595
New balances during year	110,975,246	-	-	110,975,246	60,797,646
Paid balances	(75,049,778)	-	-	(75,049,778)	(111,862,016)
Balance at end of year	178,227,693	-	-	178,227,693	142,302,225

6. Balances at Banks and Financial Institutions

The details of this item is as follows:

	Local Banks and Financial Institutions		Foreign Banks and Financial Institutions		Total	
	December 31		December 31		December 31	
	2023	2022	2023	2022	2023	2022
	JD	JD	JD	JD	JD	JD
Current accounts	200,062	113,260	57,554,483	44,356,195	57,754,545	44,469,455
Deposits maturing within 3 months or less	-	-	65,757,670	66,539,145	65,757,670	66,539,145
Total	200,062	113,260	123,312,153	110,895,340	123,512,215	111,008,600
Less: ECL provision	(861)	(861)	(18,255)	(203,889)	(19,116)	(204,750)
Net balance at banks and financial institutions	199,201	112,399	123,293,898	110,691,451	123,493,099	110,803,850

• Non-interest bearing balances at banks and financial institutions amounted to JD 57,754,545 as of December 31, 2023 (JD 44,469,455 as of December 31, 2022).

• There are no restricted balances as of December 31, 2023 and 2022.

The classification of gross balances with banks and financial institutions according to the bank's internal credit rating is as follows:

	December 31				
	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
From (1) to (6)	120,477,879	-	-	120,477,879	104,715,347
un-rated	3,034,336	-	-	3,034,336	6,293,253
Total Balance At the End of the Year	123,512,215	-	-	123,512,215	111,008,600

The following is the movement of the total balances at banks and financial institutions:

	December 31				
	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Balance at beginning of year	111,008,600	-	-	111,008,600	177,440,379
New balances during year	64,846,912	-	-	64,846,912	76,871,178
Withdrawn balances	(52,343,297)	-	-	(52,343,297)	(143,302,957)
Balance at end of year	123,512,215	-	-	123,512,215	111,008,600

Disclosure of the movement on the expected credit losses provision of balances at banks and financial institutions:

	December 31				
	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Balance at beginning of the year	204,750	-	-	204,750	21,556
Expected credit loss on new balances for the year	-	-	-	-	156,663
Recovered credit loss on balances and settled amounts	(185,634)	-	-	(185,634)	(2,743)
Changes resulting from adjustments	-	-	-	-	29,274
Balance at end of year	19,116	-	-	19,116	204,750

7. Deposits at Banks and Financial Institutions

Details of the following item are as follows:

	Local Banks and Financial Institutions		Foreign Banks and Financial Institutions		Total	
	December 31		December 31		December 31	
	2023	2022	2023	2022	2023	2022
	JD	JD	JD	JD	JD	JD
Deposits maturing from 9 months to 12 months	18,000,000	-	-	-	18,000,000	-
More than year	17,000,000	-	-	-	17,000,000	-
Total	35,000,000	-	-	-	35,000,000	-
ECL provision	(181,633)	-	-	-	(181,633)	-
Net balance at banks and financial institutions	34,818,367	-	-	-	34,818,367	-

Disclosure of the allocation of total deposits at banks according to the Bank's internal credit rating is as follows:

	December 31				
	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
5	23,000,000	-	-	23,000,000	-
Un-rated	12,000,000	-	-	12,000,000	-
Total - end of the year	35,000,000	-	-	35,000,000	-

The following is the movement on the total deposits at Banks and Financial Institutions:

	December 31				
	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Balance at the beginning of the Year	-	-	-	-	20,342,135
New balances during the year	35,000,000	-	-	35,000,000	-
Settled balances	-	-	-	-	(20,342,135)
Balance At the End of the Year	35,000,000	-	-	35,000,000	-

Disclosure of the provision for expected credit losses movement on deposits at banks and financial institutions:

	December 31				
	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Balance at beginning of the year	-	-	-	-	29,274
Expected credit losses for new balances during the year	181,633	-	-	181,633	-
Recovered from credit losses for new balances during the year	-	-	-	-	(29,274)
Total Balance At the End of the Year	181,633	-	-	181,633	-

8. Direct Credit Facilities - Net

The details of this item are as follows:

	December 31	
	2023	2022
	JD	JD
Individuals (retail):		
Overdraft accounts	2,725,613	1,822,681
Loans and bills *	406,651,229	377,894,960
Credit cards	13,077,518	11,511,002
Real estate loans	328,992,495	329,799,397
Corporate :		
Large Corporate		
Overdraft accounts	194,170,648	177,990,289
Loans and bills *	627,787,105	602,776,362
Small and Medium		
Overdraft accounts	35,131,695	34,049,264
Loans and bills *	145,804,790	133,749,424
Government and public sector	44,314,782	30,117,405
Total	1,798,655,875	1,699,710,784
Less: Interest in suspense	(26,865,535)	(24,159,202)
Expected credit losses provision	(91,007,603)	(80,278,936)
Net Direct Credit Facilities	1,680,782,737	1,595,272,646

* Net after deducting interest and commission received in advance of JD 15,454,588 as of December 31, 2023 (JD 14,257,407 as of December 31, 2022).

- Non-performing credit facilities were amounted to JD 106,753,999 which is equivalent to 5.94% of total direct credit facilities as of December 31, 2023 (JD 109,309,465 which is equivalent to 6.43% of total direct credit facilities as of December 31, 2022).

- Non-performing credit facilities after deducting interest in suspense were amounted to JD 81,898,658 as of December 31, 2023 which is equivalent to 4.62% (JD 86,110,168 which is equivalent to 5.14% of total credit facilities balance after deducting interest in suspense as of December 31, 2022).

- Non-performing credit facilities transferred to off statement of financial position items amounted to JD 138,876,608 as at December 31, 2023 (JD 139,384,618 as of December 31, 2022). Noting that these credit facilities are fully covered with the suspended interests and provisions.

- There are no credit facilities granted to, and guaranteed by the Jordanian government as at December 31, 2023 and December 31, 2022.

The disclosure on the movement of gross facilities for direct facilities is as follows:

	Retail	Real Estate Loans	Corporates		Government and Public Sector	Total
			Corporate	SMEs		
	JD	JD	JD	JD	JD	JD
For the Year Ended December 31, 2023						
Balance at the beginning of the Year	391,228,643	329,799,397	780,766,651	167,798,688	30,117,405	1,699,710,784
New facilities during the year	93,801,451	65,262,063	271,695,102	55,819,865	44,314,782	530,893,263
Settled facilities	(62,175,215)	(65,568,081)	(228,400,662)	(41,662,829)	(30,117,405)	(427,924,192)
Transferred to stage 1	-	-	-	-	-	-
Transferred to stage 2	-	-	-	-	-	-
Transferred to stage 3	-	-	-	-	-	-
Written off facilities and transferred to off statement of financial position items *	(400,519)	(500,884)	(2,103,338)	(1,019,239)	-	(4,023,980)
Foreign exchange adjustments	-	-	-	-	-	-
Balance as at the end of the year	422,454,360	328,992,495	821,957,753	180,936,485	44,314,782	1,798,655,875

	Retail	Real Estate Loans	Corporates		Government and Public Sector	Total
			Corporate	SMEs		
	JD	JD	JD	JD	JD	JD
For the Year Ended December 31, 2022						
Balance at the beginning of the Year	328,734,151	312,679,388	620,977,412	170,753,060	31,531,105	1,464,675,116
New facilities during the year	124,977,698	85,775,578	295,781,379	61,715,622	-	568,250,277
Settled facilities	(61,027,411)	(67,205,321)	(129,078,005)	(61,643,134)	(1,413,700)	(320,367,571)
Transferred to stage 1	-	-	-	-	-	-
Transferred to stage 2	-	-	-	-	-	-
Transferred to stage 3	-	-	-	-	-	-
Written off facilities and transferred to off statement of financial position items *	(1,455,795)	(1,450,248)	(6,914,135)	(3,026,860)	-	(12,847,038)
Foreign exchange adjustments	-	-	-	-	-	-
Balance at the beginning of the Year	391,228,643	329,799,397	780,766,651	167,798,688	30,117,405	1,699,710,784

* Based on the Board of Directors decisions.

The disclosure on the movement of the provision for gross expected credit losses is as follows:

			Corporates			
	Retail	Real Estate Loans	Corporate	SMEs	Government and Public Sector	Total
	JD	JD	JD	JD	JD	JD
For the Year Ended December 31, 2023						
Balance at the beginning of the Year	15,926,747	7,787,058	47,156,879	9,405,312	2,940	80,278,936
Expected credit loss on new facilities granted during the period	2,959,806	952,131	3,476,168	2,266,963	485,11	9,666,652
Recovered of provision for expected credit loss paid	(1,350,189)	(1,421,428)	(2,298,733)	(1,236,382)	-	(6,306,732)
Transferred to stage 1	(8,751)	123,973	(39,168)	82,913	-	158,967
Transferred to stage 2	(26,028)	(136,913)	(26,587)	(283,680)	-	(473,208)
Transferred to stage 3	34,779	12,940	65,755	200,767	-	314,241
Transferred to off statement of financial position	(184,643)	(4,926)	(844,692)	(673,897)	-	(1,708,158)
Effect on the provision at the end of the year - resulting from the reclassification between the three stages during the year	2,469,094	644,636	228,597	1,269,999	-	4,612,326
Changes resulting from adjustments	(3,031,534)	(2,138,514)	10,360,306	(73,021)	(2,940)	5,114,297
Written off facilities	(53,940)	(241,240)	(224,941)	(3,142)	-	(523,263)
Foreign exchange adjustments	(10,837)	-	(69,911)	(45,707)	-	(126,455)
Balance as at the end of the year	16,724,504	5,577,717	57,783,673	10,910,125	11,584	91,007,603
Redistribution:						
Provision on an Individual basis	16,724,504	5,577,717	57,783,673	10,910,125	11,584	91,007,603
Provision on a collective basis	-	-	-	-	-	-
	16,724,504	5,577,717	57,783,673	10,910,125	11,584	91,007,603

			Corporates			
	Retail	Real Estate Loans	Corporate	SMEs	Government and Public Sector	Total
	JD	JD	JD	JD	JD	JD
For the Year Ended December 31, 2022						
Balance at the beginning of the Year	15,811,294	8,192,139	49,121,082	9,738,762	77,253	82,940,530
Expected credit loss on new facilities granted during the period	2,113,668	599,420	2,513,267	1,102,577	-	6,328,932
Recovered of provision for expected credit loss paid	(1,283,875)	(1,309,677)	(1,159,679)	(1,247,277)	-	(5,000,508)
Transferred to stage 1	548,135	185,378	(128,074)	(16,959)	-	588,480
Transferred to stage 2	(650,364)	(78,867)	(572,769)	(418,497)	-	(1,720,497)
Transferred to stage 3	102,229	(106,511)	700,843	435,456	-	1,132,017
Transferred to off statement of financial position	(943,262)	(676,550)	(4,367,915)	(1,923,737)	-	(7,911,464)
Effect on the provision at the end of the year - resulting from the reclassification between the three stages during the year	1,048,917	(3,350)	1,299,581	1,003,297	-	3,348,445
Changes resulting from adjustments	(784,413)	1,012,149	1,660,296	1,000,024	(74,313)	2,813,743
Written off facilities	(22,532)	(27,226)	(1,014,227)	(86,020)	-	(1,150,005)
Foreign exchange adjustments	(13,050)	153	(895,526)	(182,314)	-	(1,090,737)
Balance as at the end of the year	15,926,747	7,787,058	47,156,879	9,405,312	2,940	80,278,936
Redistribution:						
Provision on an Individual basis	15,926,747	7,787,058	47,156,879	9,405,312	2,940	80,278,936
Provision on a collective basis	-	-	-	-	-	-
	15,926,747	7,787,058	47,156,879	9,405,312	2,940	80,278,936

* Provisions no longer needed resulted from settlements, repayments or transferred against other facilities were amounted to JD 6,306,732 for the year ended December 31, 2023 (JD 5,000,508 for the year ended December 31, 2022).

Suspended Interests

The movement of the suspended interests is as follows:

			Corporates		
	Retail	Real Estate Loans	Corporate	SMEs	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
For the Year 2023					
Balance beginning of the year	2,863,096	2,609,569	14,435,104	4,251,433	24,159,202
Add: Interest suspended during the year	761,444	500,031	2,470,230	1,607,154	5,338,859
Less: Interests transferred to revenue	(133,235)	(295,386)	(103,659)	(244,619)	(776,899)
Transferred to stage (1)	2,196	11,977	15,525	7,558	37,256
Transferred to stage (2)	5,147	16,770	42,769	(126,566)	(61,880)
Transferred to stage (3)	(7,343)	(28,747)	(58,294)	119,008	24,624
Less: Transferred to off-consolidated statement of financial position	(60,054)	-	(268,873)	(241,679)	(570,606)
Less: Written off suspended interests	(101,882)	(254,718)	(764,832)	(100,521)	(1,221,953)
Foreign exchange adjustments	(4,355)	-	(4,685)	(54,028)	(63,068)
Balance End of the Year	3,325,014	2,559,496	15,763,285	5,217,740	26,865,535
For the Year 2022					
Balance beginning of the year	3,006,442	3,030,874	13,869,994	4,142,637	24,049,947
Add: Interest suspended during the year	541,607	776,067	2,492,773	1,498,813	5,309,260
Less: Interests transferred to revenue	(178,058)	(428,916)	(334,119)	(169,847)	(1,110,940)
Transferred to stage (1)	11,100	19,327	-	1,012	31,439
Transferred to stage (2)	9,022	36,022	(536,305)	(91,155)	(582,416)
Transferred to stage (3)	(20,122)	(55,349)	536,305	90,143	550,977
Less: Transferred to off-consolidated statement of financial position	(327,134)	(545,675)	(1,219,774)	(872,695)	(2,965,278)
Less: Written off suspended interests	(162,867)	(222,781)	(312,219)	(144,149)	(842,016)
Foreign exchange adjustments	(16,894)	-	(61,551)	(203,326)	(281,771)
Balance End of the Year	2,863,096	2,609,569	14,435,104	4,251,433	24,159,202

Disclosure on the allocation of gross facilities for retail according to the Bank's internal rating for retail:

	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Credit rating according to the Bank's internal policy:					
From (1) to (6)	388,781	19,417	-	408,198	165,222
(7)	-	2,437	-	2,437	5,717
From (8) to (10)	-	-	16,262	16,262	17,361
un-rated	398,122,471	5,050,177	18,854,815	422,027,463	391,040,343
Total	398,511,252	5,072,031	18,871,077	422,454,360	391,228,643

The disclosure on the movement of facilities for retail is as follows:

	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Balance at the beginning of the year	372,228,081	2,359,081	16,641,481	391,228,643	328,734,151
New facilities during the year	92,562,935	370,752	867,764	93,801,451	124,977,698
Settled facilities	(59,857,975)	(677,881)	(1,639,359)	(62,175,215)	(61,027,411)
Transferred to stage 1	1,040,471	(990,546)	(49,925)	-	-
Transferred to stage 2	(4,129,102)	4,153,336	(24,234)	-	-
Transferred to stage 3	(3,333,158)	(142,711)	3,475,869	-	-
Written off facilities and transferred to off statement of financial position items	-	-	(400,519)	(400,519)	(1,455,795)
Total Balance at the End of the Year	398,511,252	5,072,031	18,871,077	422,454,360	391,228,643

The movement on the provision for expected credit losses for retail facilities is as follows:

	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Balance at the beginning of the year	902,250	1,343,404	13,681,093	15,926,747	15,811,294
Credit loss on new facilities during the year	319,952	48,580	2,591,274	2,959,806	2,113,668
Recovered from credit loss on paid facilities	(21,403)	(5,901)	(1,322,885)	(1,350,189)	(1,283,875)
Transferred to stage 1	75,148	(43,777)	(31,371)	-	-
Transferred to stage 2	(25,130)	38,322	(13,192)	-	-
Transferred to stage 3	(58,769)	(20,573)	79,342	-	-
Effect on the provision at the end of the year - resulting from the reclassification between the three stages during the year	(63,457)	422,361	2,110,190	2,469,094	1,048,917
Changes resulting from adjustments	23,495	(1,085,420)	(1,969,609)	(3,031,534)	(784,413)
Written off facilities and transferred to off statement of financial position items	-	-	(238,583)	(238,583)	(965,794)
Adjustments resulting from changes in exchange rates	-	-	(10,837)	(10,837)	(13,050)
Total Balance at the End of the Year	1,152,086	696,996	14,875,422	16,724,504	15,926,747

Disclosure on the allocation of gross facilities according to the Bank's internal rating for real estate:

	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Credit rating categories according to the Bank's internal policy:					
From (1) to (6)	29,421,698	555,833	-	29,977,531	26,531,738
(7)	-	390,563	-	390,563	583,363
From (8) to (10)	-	-	1,907,009	1,907,009	1,479,632
Un-rated	281,599,955	5,885,621	9,231,816	296,717,392	301,204,664
Total	311,021,653	6,832,017	11,138,825	328,992,495	329,799,397

The disclosure on the movement of facilities for real estate is as follows:

	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Gross balance at the beginning of the year	306,417,601	8,807,687	14,574,109	329,799,397	312,679,388
New facilities during the year	64,543,558	168,565	549,940	65,262,063	85,775,578
Settled facilities	(57,256,431)	(1,979,121)	(6,332,529)	(65,568,081)	(67,205,321)
Transferred to stage 1	3,026,220	(2,678,066)	(348,154)	-	-
Transferred to stage 2	(4,275,065)	4,609,223	(334,158)	-	-
Transferred to stage 3	(1,434,230)	(2,096,271)	3,530,501	-	-
Written off facilities and transferred to off statement of financial position items	-	-	(500,884)	(500,884)	(1,450,248)
Total Balance at the End of the Year	311,021,653	6,832,017	11,138,825	328,992,495	329,799,397

The disclosure on the movement on the provision for expected credit losses for real estate is as follows:

	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Balance at the beginning of the year	382,887	405,263	6,998,908	7,787,058	8,192,139
Credit loss on new facilities during the year	79,203	13,160	859,768	952,131	599,420
Recovered from credit loss on paid facilities	-	-	(1,421,428)	(1,421,428)	(1,309,677)
Transferred to stage 1	136,852	(120,043)	(16,809)	-	-
Transferred to stage 2	(8,046)	38,097	(30,051)	-	-
Transferred to stage 3	(4,833)	(54,967)	59,800	-	-
Effect on the provision at the end of the year - resulting from the reclassification between the three stages during the year	(131,787)	181,500	594,923	644,636	(3,350)
Changes resulting from adjustments	(54,806)	(125,799)	(1,957,909)	(2,138,514)	1,012,149
Written off facilities and transferred to off statement of financial position items	-	-	(246,166)	(246,166)	(703,776)
Adjustments resulting from changes in exchange rates	-	-	-	-	153
Total Balance at the End of the Year	399,470	337,211	4,841,036	5,577,717	7,787,058

Disclosure on the allocation of gross facilities according to the Bank's internal rating for corporates:

	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Credit rating categories according to the Bank's internal policy:					
From (1) to (6)	586,724,772	108,593,605	-	695,318,377	627,324,172
(7)	-	11,328,531	-	11,328,531	10,883,778
From (8) to (10)	-	-	55,158,231	55,158,231	60,034,237
Un-rated	53,967,227	416,868	5,768,519	60,152,614	82,524,464
Total	640,691,999	120,339,004	60,926,750	821,957,753	780,766,651

The disclosure on the movement of facilities for corporates is as follows:

	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Gross balance at the beginning of the year	605,862,477	110,495,048	64,409,126	780,766,651	620,977,412
New facilities during the year	248,770,240	18,526,312	4,398,550	271,695,102	295,781,379
Settled facilities	(206,555,990)	(15,924,142)	(5,920,530)	(228,400,662)	(129,078,005)
Transferred to stage 1	2,976,941	(2,845,625)	(131,316)	-	-
Transferred to stage 2	(10,361,669)	10,780,227	(418,558)	-	-
Transferred to stage 3	-	(692,816)	692,816	-	-
Written off facilities and transferred to off statement of financial position items	-	-	(2,103,338)	(2,103,338)	(6,914,135)
Total Balance at the End of the Year	640,691,999	120,339,004	60,926,750	821,957,753	780,766,651

The disclosure on the movement on the provision for expected credit losses for corporates is as follows:

	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Balance at the beginning of the year	4,515,530	7,106,637	35,534,712	47,156,879	49,121,082
Credit loss on new facilities during the year	2,195,007	923,012	358,149	3,476,168	2,513,267
Recovered from credit loss on paid facilities	(63,302)	(4,471)	(2,230,960)	(2,298,733)	(1,159,679)
Transferred to stage 1	50,862	(50,862)	-	-	-
Transferred to stage 2	(90,030)	118,195	(28,165)	-	-
Transferred to stage 3	-	(93,920)	93,920	-	-
Effect on the provision at the end of the year - resulting from the reclassification between the three stages during the year	(45,312)	(28,025)	301,934	228,597	1,299,581
Changes resulting from adjustments	(1,571,030)	6,694,072	5,237,264	10,360,306	1,660,296
Written off facilities and transferred to off statement of financial position items	-	-	(1,069,633)	(1,069,633)	(5,382,142)
Adjustments resulting from changes in exchange rates	-	-	(69,911)	(69,911)	(895,526)
Total Balance at the End of the Year	4,991,725	14,664,638	38,127,310	57,783,673	47,156,879

Disclosure on the allocation of gross facilities according to the Bank's internal rating for SMEs:

	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Credit rating according to the Bank's internal policy:					
From (1) to (6)	132,220,210	4,855,338	-	137,075,548	125,381,379
(7)	-	10,868,610	-	10,868,610	11,098,475
From (8) to (10)	-	-	12,679,294	12,679,294	11,187,964
Un-rated	16,890,542	284,438	3,138,053	20,313,033	20,130,870
Total	149,110,752	16,008,386	15,817,347	180,936,485	167,798,688

The disclosure on the movement of facilities for SMEs is as follows:

	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Gross balance at the beginning of the year	133,754,636	20,359,303	13,684,749	167,798,688	170,753,060
New facilities during the year	53,806,099	1,098,002	915,764	55,819,865	61,715,622
Settled facilities	(37,558,612)	(2,709,825)	(1,394,392)	(41,662,829)	(61,643,134)
Transferred to stage 1	3,284,309	(3,257,447)	(26,862)	-	-
Transferred to stage 2	(2,753,340)	2,753,340	-	-	-
Transferred to stage 3	(1,422,340)	(2,234,987)	3,657,327	-	-
Written off facilities and transferred to off statement of financial position items	-	-	(1,019,239)	(1,019,239)	(3,026,860)
Total Balance at the End of the Year	149,110,752	16,008,386	15,817,347	180,936,485	167,798,688

The disclosure on the movement on the provision for expected credit losses for SMEs is as follows:

	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Gross balance at the beginning of the year	1,185,144	1,322,490	6,897,678	9,405,312	9,738,762
Credit loss on new facilities during the year	391,931	161,923	1,713,109	2,266,963	1,102,577
Recovered from credit loss on paid facilities	(4,809)	(24,967)	(1,206,606)	(1,236,382)	(1,247,277)
Transferred to stage 1	112,072	(112,072)	-	-	-
Transferred to stage 2	(11,861)	11,861	-	-	-
Transferred to stage 3	(17,298)	(183,469)	200,767	-	-
Effect on the provision at the end of the year - resulting from the reclassification between the three stages during the year	(102,262)	(3,040)	1,375,301	1,269,999	1,003,297
Changes resulting from adjustments	(593,008)	75,350	444,637	(73,021)	1,000,024
Written off facilities and transferred to off statement of financial position items	-	-	(677,039)	(677,039)	(2,009,757)
Adjustments resulting from changes in exchange rates	-	-	(45,707)	(45,707)	(182,314)
Total Balance at the End of the Year	959,909	1,248,076	8,702,140	10,910,125	9,405,312

Disclosure on the allocation of gross facilities according to the Bank's internal rating for government and public sector:

	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Credit rating according to the Bank's internal policy:					
From (1) to (6)	44,314,782	-	-	44,314,782	30,117,405
Total	44,314,782	-	-	44,314,782	30,117,405

The disclosure on the movement of facilities for government and public sector is as follows:

	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Total exposures at the beginning of the year	30,117,405	-	-	30,117,405	31,531,105
New exposures during the year	44,314,782	-	-	44,314,782	-
Settled facilities	(30,117,405)	-	-	(30,117,405)	(1,413,700)
Total exposures at the ending of the year	44,314,782			44,314,782	30,117,405

The disclosure on the movement on the provision for expected credit losses for governments and public sector is as follows:

	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Balance at the beginning of the year	2,940	-	-	2,940	77,253
Credit loss on new facilities during the year	11,584	-	-	11,584	-
Changes resulting from adjustments	(2,940)	-	-	(2,940)	(74,313)
Total balance of expected credit losses at the end of the year	11,584	-	-	11,584	2,940

Disclosure on the allocation of gross facilities according to the Bank's internal rating for direct facilities:

	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Credit rating categories according to the Bank's internal policy:					
From (1) to (6)	793,070,243	114,024,193	-	907,094,436	779,402,511
(7)	-	22,590,141	-	22,590,141	22,571,333
From (8) to (10)	-	-	69,760,796	69,760,796	72,719,194
Un-rated	750,580,195	11,637,104	36,993,203	799,210,502	825,017,746
Total	1,543,650,438	148,251,438	106,753,999	1,798,655,875	1,699,710,784

The disclosure on the movement of gross facilities for direct facilities is as follows:

	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Gross balance at the beginning of the year	1,448,380,200	142,021,119	109,309,465	1,699,710,784	1,464,675,116
New facilities during the year	503,997,614	20,163,631	6,732,018	530,893,263	568,250,277
Settled facilities	(391,346,413)	(21,290,969)	(15,286,810)	(427,924,192)	(320,367,571)
Transferred to stage 1	10,327,941	(9,771,684)	(556,257)	-	-
Transferred to stage 2	(21,519,176)	22,296,126	(776,950)	-	-
Transferred to stage 3	(6,189,728)	(5,166,785)	11,356,513	-	-
Written off facilities and transferred to off statement of financial position items	-	-	(4,023,980)	(4,023,980)	(12,847,038)
Total Balance at the End of the Year	1,543,650,438	148,251,438	106,753,999	1,798,655,875	1,699,710,784

The disclosure on the movement on the provision for gross expected credit losses for direct facilities is as follows:

	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Balance at the beginning of the year	6,988,751	10,177,794	63,112,391	80,278,936	82,940,530
Credit loss on new facilities during the year	2,997,677	1,146,675	5,522,300	9,666,652	6,328,932
Recovered from credit loss on paid facilities	(89,514)	(35,339)	(6,181,879)	(6,306,732)	(5,000,508)
Transferred to stage 1	374,934	(326,754)	(48,180)	-	-
Transferred to stage 2	(135,067)	206,475	(71,408)	-	-
Transferred to stage 3	(80,900)	(352,929)	433,829	-	-
Effect on the provision at the end of the year - resulting from the reclassification between the three stages during the year	(342,818)	572,796	4,382,348	4,612,326	3,348,445
Changes resulting from adjustments	(2,198,289)	5,558,203	1,754,383	5,114,297	2,813,743
Written off facilities and transferred to off statement of financial position items	-	-	(2,231,421)	(2,231,421)	(9,061,469)
Adjustments resulting from changes in exchange rates	-	-	(126,455)	(126,455)	(1,090,737)
Total Balance at the End of the Year	7,514,774	16,946,921	66,545,908	91,007,603	80,278,936

9. Financial Assets At Fair Value Through Other Comprehensive Income

The details of this item are as follows:

	December 31	
	2023	2022
	JD	JD
Quoted shares	10,128,630	10,449,929
Unquoted shares	29,624,660	27,285,721
	39,753,290	37,735,650

- Cash dividends for the above-mentioned financial assets were amounted to JD 793,726 for the year ended December 31, 2023 (JD 367,687 for the year ended December 31, 2022).

10. Financial Assets at Amortized Cost - Net

The details of this item are as follows:

	December 31	
	2023	2022
	JD	JD
Governmental treasury bonds and bills	810,222,305	768,028,106
Corporate bonds	82,503,117	103,854,936
	892,725,422	871,883,042
Less: Provision for expected credit losses	(525,633)	(886,110)
	892,199,789	870,996,932
Bonds Analysis		
With Fixed rate	892,725,422	871,883,042
Total	892,725,422	871,883,042
Unquoted bonds and bills	892,725,422	871,883,042
Financial Assets at Amortized Cost Analysis according to IFRS 9 (before provision):		
Stage (1)	892,725,422	871,883,042
Total	892,725,422	871,883,042

The disclosure on the allocation of financial assets at amortized cost based on internal credit of the bank as follows:

	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Credit rating categories according to the Bank's internal policy:					
Government	810,222,305	-	-	810,222,305	768,028,106
Un-rated	82,503,117	-	-	82,503,117	103,854,936
Total	892,725,422	-	-	892,725,422	871,883,042

The movement on financial assets at amortized cost is as follows:

	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Total balance at the beginning of the year	871,883,042	-	-	871,883,042	867,186,788
New investments for the year	293,750,727	-	-	293,750,727	193,623,332
Matured investments	(272,908,347)	-	-	(272,908,347)	(188,927,078)
Total Balance At the End of the Year	892,725,422	-	-	892,725,422	871,883,042

The movement on the provision for expected credit losses for financial assets at amortized cost is as follows:

	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Total balance at the beginning of the year	886,110	-	-	886,110	936,381
Expected credit losses on new investments for the year	2,025	-	-	2,025	4,984
Recovered from credit loss on matured investments	(367,660)	-	-	(367,660)	(7,428)
Changes resulting from adjustments	5,158	-	-	5,158	(47,827)
Total Balance At the End of the Year	525,633	-	-	525,633	886,110

- There are no agreements to repurchase Jordanian treasury bonds with the Central Bank of Jordan as of December 31, 2023, as shown in Note (17/A), in exchange for mortgaging treasury bonds (about 36.6 million dinars for the year 2022).

11. Property, Equipment and Project Under Construction - Net

The details of the following item are as follows:

	Land	Buildings	Tools, Furniture & Fixtures	Vehicles	Computers	Other	Projects under Construction	Total
	JD	JD	JD	JD	JD	JD		JD
For the year ended December 31, 2023								
Cost:								
Balance at the beginning of the year	23,250,855	50,295,538	25,362,414	1,038,077	14,351,525	11,322,376	8,676,396	134,297,181
Additions	-	2,319,009	1,267,734	69,750	1,797,474	538,159	11,002,346	16,994,472
Disposals	(161,570)	(380,475)	(1,478,975)	(48,500)	(88,895)	(339,237)	(2,706,369)	(5,204,021)
Balance at the End of the Year	23,089,285	52,234,072	25,151,173	1,059,327	16,060,104	11,521,298	16,972,373	146,087,632
Accumulated Depreciation:								
Balance at the beginning of the year	-	11,873,080	19,235,386	686,364	12,648,772	8,277,861	-	52,721,463
Depreciation for the year	-	934,296	1,592,292	106,745	1,229,818	703,439	-	4,566,590
Disposals	-	(197,142)	(1,371,289)	(48,500)	(86,955)	(339,236)	-	(2,043,122)
Balance at the End of the Year	-	12,610,234	19,456,389	744,609	13,791,635	8,642,064	-	55,244,931
Net Book Value at the End of the Year	23,089,285	39,623,838	5,694,784	314,718	2,268,469	2,879,234	16,972,373	90,842,701

	Land	Buildings	Tools, Furniture & Fixtures	Vehicles	Computers	Other	Projects under Construction	Total
	JD	JD	JD	JD	JD	JD		JD
For the year ended December 31, 2022								
Cost:								
Balance at the beginning of the year	23,250,855	50,295,538	27,265,674	1,030,190	14,091,951	10,866,234	4,083,984	130,884,426
Additions	-	-	820,984	204,534	983,036	599,538	5,086,357	7,694,449
Disposals	-	-	(2,724,244)	(196,647)	(723,462)	(143,396)	(493,945)	(4,281,694)
Balance at the End of the Year	23,250,855	50,295,538	25,362,414	1,038,077	14,351,525	11,322,376	8,676,396	134,297,181
Accumulated Depreciation:								
Balance at the beginning of the year	-	10,938,634	20,295,461	765,667	12,059,368	7,734,708	-	51,793,838
Depreciation for the year	-	934,446	1,616,486	117,333	1,309,303	686,546	-	4,664,114
Disposals	-	-	(2,676,561)	(196,636)	(719,899)	(143,393)	-	(3,736,489)
Balance at the End of the Year	-	11,873,080	19,235,386	686,364	12,648,772	8,277,861	-	52,721,463
Net Book Value at the End of the Year	23,250,855	38,422,458	6,127,028	351,713	1,702,753	3,044,515	8,676,396	81,575,718
Annual Depreciation Rate %	-	2	10 - 20	15	30	15-20	-	-

* Fully depreciated property and equipment amounted to JD 30,599,328 as of December 31, 2023 (JD 29,253,712 as of December 31, 2022) and are still being used by the Bank.

12. Intangible Assets - Net

The details of this item are as follows:

	December 31	
	2023	2022
	JD	JD
Balance at the beginning of the year	4,928,612	7,586,755
Additions	1,264,448	1,564,640
Amortization for the year	(3,680,527)	(4,222,783)
Balance at the End of the Year	2,512,533	4,928,612
Annual Amortization Rate	14% - 33%	14% - 33%

13. Other Assets

The details of the following item are as follows:

	December 31	
	2023	2022
	JD	JD
Seized of assets by the Bank against debts*	71,853,453	81,285,040
Accrued interest and commissions	25,477,173	19,780,154
Checks and transfers under collection	4,686,219	1,698,629
Seized assets sold through installments - net **	12,246,498	13,540,517
Prepaid expenses	4,300,639	4,344,359
Various debtors	6,255,762	2,265,354
Prepaid rent	1,449,866	1,496,033
Refundable deposits - Net	416,811	363,411
Temporary advances	1,731,400	1,265,114
Other	82,624	125,063
Total	128,500,445	126,163,674

* The Central Bank of Jordan regulations require a disposal of these assets during a maximum period of two years from the date of foreclose. In exceptional cases, the Central Bank may extend this period to maximum two consecutive years.

As of the beginning of the year 2015, a gradual provision was calculated for the expropriated real estate against debts that had been expropriated for a period of time more than 4 years based on the Central Bank of Jordan Circular No. 4076/1/15 dated March 27, 2014 and No. 2510/1/2510 dated February 14, 2017. In accordance with the circular of the Central Bank of Jordan NO. 10/3/16234 dated October 10, 2022, the gradual provision for the seized assets was suspended, provided that the allocated provisions for the expropriated real estate in violation of the provisions of the Banking Law are maintained, and only the allocated provision is released against any of the violating real estate that are disposed of.

** A provision of JOD 915,000 was booked against the liability for a property sold in installments, as there is a claim against the client.

* The movement on assets seized by the Bank against debts is as follows:

	December 31	
	2023	2022
	JD	JD
Balance Beginning of the Year	81,285,040	89,012,597
Additions	5,801,385	3,064,873
Disposals *	(21,509,861)	(10,565,894)
Impairment loss	-	(53,072)
Recovered Impairment loss	600,000	-
Sold real estate impairment provision used	621,904	127,275
Provision for slod breached asset used	5,596,985	9,261
Provision for breached asset	(542,000)	(310,000)
Balance End of the Year	71,853,453	81,285,040

* Sale loss during the year 2023 amounted to around JOD 114 thousand (JOD 713 thousand profit during the year 2022).

** Movement on the impairment on breached assets seized by the Bank is as follows:

	December 31	
	2023	2022
	JD	JD
Balance Beginning of the Year	10,759,641	10,458,902
Impairment loss for the year	542,000	310,000
Recovered from sold seized assets for the year	(5,596,985)	(9,261)
Balance End of the Year	5,704,656	10,759,641

14. Banks and Financial Institutions' Deposits

The details of the following item are as follows:

	2023			2022		
	Inside Jordan	Outside Jordan	Total	Inside Jordan	Outside Jordan	Total
	JD	JD	JD	JD	JD	JD
Current and call accounts	106,290	4,867,970	4,974,260	135,741	5,541,777	5,677,518
Time deposits	51,543,892	78,516,783	130,060,675	50,423,344	60,777,897	111,201,241
Total	51,650,182	83,384,753	135,034,935	50,559,085	66,319,674	116,878,759

• There are banks and financial institutions deposits maturing within a period exceeding three months amounted to JD 12,682,042 as at 31 December 2023 (JD 984,377 as of 31 December 2022).

15. Customers’ Deposits

The details of the following item are as follows:

	Retail	Corporates	SMEs	Government and Public Sector	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
For the Year Ended December 31, 2023					
Current and demand accounts	159,964,974	137,263,803	152,541,779	15,079,637	464,850,193
Saving accounts	236,590,945	-	-	-	236,590,945
Time and notice deposits	807,685,340	341,029,732	208,132,351	150,313,322	1,507,160,745
Total	1,204,241,259	478,293,535	360,674,130	165,392,959	2,208,601,883
For the Year Ended December 31, 2022					
Current and demand accounts	180,293,112	132,625,660	144,857,694	17,133,152	474,909,618
Saving accounts	258,785,941	-	-	-	258,785,941
Time and notice deposits	689,730,412	280,372,599	179,238,838	144,621,058	1,293,962,907
Total	1,128,809,465	412,998,259	324,096,532	161,754,210	2,027,658,466

- Public sectors and the government of Jordan deposits inside the Kingdom amounted to JD 158,772,054 representing 7.19% of total customers’ deposits as at 31 December 2023 (JD 154,107,292 representing 7.6% of total customers’ deposits as at 31 December 2022).
- Non-interest-bearing deposits amounted to JD 594,315,740 representing 26.91% of total customers’ deposits as at 31 December 2023 (JD 508,300,243 representing 25.07% of total customers’ deposits as at 31 December 2022).
- Reserved deposits (restricted withdrawal) amounted to JD 2,952,509 representing 0.13% of total customers’ deposits of as at 31 December 2023 (JD 4,085,852 representing 0.20% of total customers’ deposits as at 31 December 2022).
- Dormant deposits amounted to JD 21,382,573 representing 0.97% of total customers’ deposits as of 31 December 2023 (JD 39,207,816 representing 1.93% of total customers deposits as of 31 December 2022).

16. Margin Accounts

The details of the following item are as follows:

	December 31	
	2023	2022
	JD	JD
Cash margins on direct credit facilities	271,534,091	277,499,182
Cash margins on indirect credit facilities	52,191,384	34,506,044
Other margin amount	20,753,018	17,868,130
Total	344,478,493	329,873,356

17. Borrowed Funds

17/A.Borrowed Funds

The details of the following item are as follows:

		No. of Installments					
	Amount	Total	Outstanding	Payment frequency	Collaterals	Interest Rate	Relending interest rate
	JD					%	%
December 31, 2023							
Central Bank of Jordan	1,600,000	20	8	Semi- annually	None	5/64	9/13
Central Bank of Jordan	1,498,250	20	13	Semi- annually	None	5/69	9/26
Central Bank of Jordan	243,000	15	2	Semi- annually	None	2/5	12
Central Bank of Jordan	2,003,333	34	31	Semi- annually	None	3	8/646
Central Bank of Jordan	1,110,598	26	22	Semi- annually	None	5/18	6/077
Central Bank of Jordan	50,682,169	-	-	Renewed monthly	None	-	4/5
Jordan Mortgage Refinance Company	35,000,000	1	1	one payment	None	4/5	4/5 -8/5
Local Bank (loan to a Subsidiary)	2,583,333	24	22	24Monthly installments effective from the withdrawal date	None	6/75	9/75
Local Bank (loan to a Subsidiary)	16,208,324	24	22	24Monthly installments effective from the withdrawal date	None	4/75 -7/125	9/75
Local Bank (loan to a Subsidiary)	18,033,336	24	24	24Monthly installments effective from the withdrawal date	None	4/75 -7/25	9/75
Local Bank (loan to a Subsidiary)	6,708,333	24	24	24Monthly installments effective from the withdrawal date	None	7/3 -7/5	9/75
Jordan Mortgage Refinance Company (loan to a Subsidiary)	18,000,000	4	4	3/23/2025+1/30/2025+7/1/2024+9/26/2024	None	4/75 - 5/2	9/75
Local Bank (loan to a Subsidiary)	177,740	-	-	42Monthly installments effective from the withdrawal date	None	6/5	15 - 18
Local Bank (loan to a Subsidiary)	2,896,629	-	-	36Monthly installments effective from the withdrawal date	None	4/75	15 - 18
Local Bank (loan to a Subsidiary)	281,660	-	-	60Monthly installments effective from the withdrawal date	None	6/7	15 - 18
Local Bank (loan to a Subsidiary)	5,400,000	-	-	60Monthly installments effective from the withdrawal date	None	4/75	15 - 18
Central Bank of Jordan (loan to a Subsidiary)	1,739,837	-	-	Semi- annually	None	-	9
Total	164,166,542						

	No. of Installments						
	Amount	Total	Outstanding	Payment frequency	Collaterals	Interest Rate	Relending interest rate
	JD					%	%
December 31, 2022							
Central Bank of Jordan	2,000,000	20	9	Semi- annually	None	5/65	9/81
Central Bank of Jordan	1,479,928	34	33	Semi- annually	None	3	8/85
Central Bank of Jordan	621,000	15	2	Semi- annually	None	2/5	9/89
Central Bank of Jordan	1,728,750	20	14	Semi- annually	None	5/69	9/93
Central Bank of Jordan	1,216,370	26	23	Semi- annually	None	3/42	4/07
Central Bank of Jordan	35,181,396	-	-	Renewed monthly	None	-	3/8
Central Bank of Jordan (Repurchase treasury bills agreement)	37,202,381	-	-	Depends on the maturity of each agreement	treasury bills mortgage	2	-
Jordan Mortgage Refinance Company	35,000,000	1	1	one payment	None	4/5	4/5 -8/5
Local Bank (loan to a Subsidiary)	5,833,333	24	19	24Monthly installments effective from the withdrawal date	None	6/5	9/75
Local Bank (loan to a Subsidiary)	4,375,001	24	22	24Monthly installments effective from the withdrawal date	None	6/25	9/75
Local Bank (loan to a Subsidiary)	4,734,006	24	16	24Monthly installments effective from the withdrawal date	None	5/9	9/75
Jordan Mortgage Refinance Company (loan to a Subsidiary)	30,500,000	7	7	5/3/2023+3/23/2025+1/30/2025+7/1/2024+10/4/2023+5/12/2023+9/26/2024	None	4/45 - 6/3	9/75
Local Bank (loan to a Subsidiary)	2,516,134	-	-	36Monthly installments effective from the withdrawal date	None	5/75	15 - 18
Local Bank (loan to a Subsidiary)	486,112	-	-	36Monthly installments effective from the withdrawal date	None	6	15 - 18
Local Bank (loan to a Subsidiary)	244,822	-	-	36Monthly installments effective from the withdrawal date	None	3/75	15 - 18
Central Bank of Jordan (loan to a Subsidiary)	1,508,942	-	-	Semi- annually	None	-	9
Total	164,628,175						

• Loans with fixed-interest rates amounted to JD 164,166,542 as at December 31, 2023 (December 31, 2022 JD 164,628,175).

• The loans that were regranted to the clients (except the repurchase agreements) JD 163,003,620 as at December 31, 2023 (December 31, 2022: JD 120,195,235)

17/B.Subordinated Loan

The details of the following item are as follows:

	No. of issued bonds					
	Amount	Total	Remaining	Maturity Date	Collaterals	Interest Rate
	JD					%
2023						
Inconvertible subordinated bond to shares	20,000,000	200	-	November 13, 2029	-	10.25%
2022						
Inconvertible subordinated bond to shares	20,000,000	200	-	November 13, 2029	-	7.5%

• - During the year 2022, the Bank issued subordinated bond with inconvertible nominal amount to stocks for 7 years through private placement. The nominal amount of the bond amounted to JD 100,000 with variable rate equal to the discount rate of the Central Bank of Jordan added to a margin rate of 1.75% paid semi-annually and matured in 13 November 2029, and during the year 2017 the bank issued subordinated bond with inconvertible nominal amount to stocks for 6 years through private placement. The nominal amount of the bond amounted to JD 100,000 with variable rate equal to the discount rate of the Central Bank of Jordan added to a margin rate of 2% paid semi-annually and matured in 12 October 2023, during the year 2022 this bond was closed and replaced with new bonds issued during the year 2022.

18. Other Provision

The details of the following item are as follows:

	Balance at the beginning of the year	Additions during the year	Used during the year	Balance at the end of the year
	JD	JD	JD	JD
2023				
Provision for end of service indemnity	3,635,759	415,276	(467,617)	3,583,418
Provision for legal claims against the Bank	253,424	126,791	(64,666)	315,549
Other provisions	1,252,587	135,000	(634,552)	753,035
Total	5,141,770	677,067	(1,166,835)	4,652,002
2022				
Provision for end of service indemnity	3,183,799	522,533	(70,573)	3,635,759
Provision for legal claims against the Bank	290,601	-	(37,177)	253,424
Other provisions	211,282	1,315,500	(274,195)	1,252,587
Total	3,685,682	1,838,033	(381,945)	5,141,770

19. Income Tax

a. Income Tax Provision

The details for this item during the year are as follows:

	2023	2022
	JD	JD
Balance at the beginning of the year	10,871,837	10,398,470
Income tax paid	(11,954,352)	(11,449,421)
Income tax for the year	14,304,520	11,922,788
Balance at the end of the year	13,222,005	10,871,837

Income tax in the consolidated statement of profit or loss represents the following:

	2023	2022
	JD	JD
Accrued income tax on the year's profit	14,304,520	11,922,788
Deferred tax assets for the year	(3,238,658)	(675,796)
Amortization of deferred tax assets for the year	2,513,770	202,597
	13,579,632	11,449,589

b. Deferred Tax Assets

Details of the following item are as follows:

	December 31, 2023					December 31, 2022
	Beginning Balance	Amounts released	Additions	Year-end balance	Deferred Tax	Deferred Tax
	JD	JD	JD	JD	JD	JD
Accounts included						
Prior years' provision for non-performing loans	1,657,698	205,463	-	1,452,235	388,098	443,006
Interest in suspense	1,797,727	29,688	-	1,768,039	472,493	480,428
Provision for impairment in real estate and land	11,449,641	5,596,985	542,000	6,394,656	2,429,968	4,350,864
Fair value reserve	8,585,096	2,564,071	1,224,711	7,245,736	2,376,356	2,713,807
Provision for lawsuits	253,424	64,666	126,791	315,549	110,241	91,458
Provision for end-of-service indemnity	3,480,177	467,617	415,277	3,427,837	944,196	987,768
IFRS (9) provision stage (1 and 2)	18,280,377	365,000	7,558,193	25,473,570	9,679,956	6,946,542
Total	45,504,140	9,293,490	9,866,972	46,077,622	16,401,308	16,013,873

The movement on the deferred tax assets accounts is as follows:

	Deferred tax assets	
	2023	2022
	JD	JD
Balance Beginning of Year	16,013,873	15,268,775
Additions	3,535,298	995,799
Amortized	(3,147,863)	(250,701)
Total	16,401,308	16,013,873

c. Summary of the reconciliation of accounting income to taxable income:

	December 31	
	2023	2022
	JD	JD
Accounting profit	32,172,116	28,349,431
Non-taxable profit	(13,491,575)	(4,320,924)
Non-deductible expenses	13,863,785	8,117,606
Taxable profit	32,544,326	32,146,113
Effective income tax rate	44.00%	37.10%

- The statutory tax rate for the banks in Jordan is 38% which contains 35% + 3% national contribution according to tax law no. (34) from the year 2014, amended by law no. (38) for the year 2018, and the statutory tax rates for the foreign branches and subsidiaries range between 12.5% to 28.79%.

- The Bank has reached a final settlement with the Income and Sales Tax Department for all previous years up to the year 2020 for Jordan Branches.

- Financial years 2021 and 2022 : Tax return was submitted However, the Income and Sales Tax Department did not review the records yet.

- A final tax settlement has been reached with the income tax and value-added tax for Palestine branches up to the year 2020, years 2021 and 2022 are still under the review of the tax department.

- A final tax settlement has been reached for Cyprus branch up to the year 2019.

- Ahli Financial Brokerage Company (subsidiary) – reached to a final settlement with the Income and Sales Tax Department up to the year 2021, tax return was submitted for the year 2022. However, the Income and Sales Tax Department did not review the records yet.

- Ahli Finance Leasing Company (subsidiary) – reached to a final settlement with the Income and Sales Tax Department up to the year 2022.

- Ahli Microfinance Company (subsidiary) – reached to a final settlement with the Income and Sales Tax Department for the year 2020 and 2022, tax return was submitted for the years 2021 . However, the Income and Sales Tax Department did not review the records yet.

- Ahli Financial Technology Company (subsidiary) – reached to a final settlement with the Income and Sales Tax Department up to the year 2022.

Income tax rates are as follows:

	December 31	
	2023	2022
Income tax and national Contribution tax rate		
Jordan Branches	38%	38%
Palestine Branches	28.79%	28.79%
Cyprus Branch	12.5%	12.5%
Subsidiaries	24%-28%	24%-28%

20. Other Liabilities

The details of this item are as follows:

	December 31	
	2023	2022
	JD	JD
Deferred checks and transfer	5,063,150	6,081,458
Accounts payable to financial brokerage customers	570,819	729,696
Accrued interests	15,376,579	10,256,858
Temporary deposits	7,457,661	7,994,442
Various creditors	1,821,897	2,099,160
Accrued expenses	7,478,068	9,537,726
Interest and commissions received in advance	2,759,336	2,492,008
Dividends checks - delayed in payment	1,270,493	1,251,118
Board of directors' remuneration	73,834	68,834
Provision for expected credit losses on indirect credit facilities and unutilized facilities limits *	6,270,446	6,110,541
Others	343,344	13,589
Total	48,485,627	46,635,430

*The classification of gross balance for indirect facilities according to the Group's internal credit rating is as follows:

	December 31				
	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
From 1 to 6	819,330,251	5,820,740	-	825,150,991	768,058,277
7	-	5,319,796	-	5,319,796	2,813,627
From 8 to 10	-	-	1,535,085	1,535,085	1,571,077
Un-rated	32,206,861	1,630,232	1,026,569	34,863,662	38,765,184
Balance at the End of the year	851,537,112	12,770,768	2,561,654	866,869,534	811,208,165

* The movement on gross indirect facilities is as follows:

	December 31				
	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Balance - beginning of the year	790,717,211	17,737,863	2,753,091	811,208,165	770,650,635
New facilities for the year	267,331,009	2,328,056	16,246	269,675,311	275,894,593
Settled facilities	(204,802,478)	(9,057,134)	(154,330)	(214,013,942)	(235,337,063)
Transferred to stage (1)	844,556	(784,556)	(60,000)	-	-
Transferred to stage (2)	(2,551,139)	2,576,139	(25,000)	-	-
Transferred to stage (3)	(2,047)	(29,600)	31,647	-	-
Balance at the End of the year	851,537,112	12,770,768	2,561,654	866,869,534	811,208,165

* The movement on the provision for expected credit losses for the indirect credit facilities during the year is as follows:

	December 31				
	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Balance - beginning of the year	3,765,519	1,286,832	1,058,190	6,110,541	6,185,918
Expected credit losses on new exposures	1,661,043	34,086	12,347	1,707,476	1,234,230
Recovered from the impairment loss on the paid facilities	(23,908)	(3,858)	-	(27,766)	(1,446,825)
Transferred to stage (1)	15,696	(15,696)	-	-	-
Transferred to stage (2)	(7,562)	7,562	-	-	-
Transferred to stage (3)	(5)	(2,198)	2,203	-	-
Effect on provision-resulting from reclassification among Three stages for the year	(6,931)	17,859	19,893	30,821	162,238
Changes resulted from adjustments	(1,483,854)	(32,329)	(34,443)	(1,550,626)	(25,020)
Balance at the End of the year	3,919,998	1,292,258	1,058,190	6,270,446	6,110,541

* The classification of gross balance for letters of guarantees according to the Group's internal credit rating is as follows:

	December 31				
	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
From 1 to 6	310,766,395	3,772,178	-	314,538,573	266,690,346
7	-	5,089,570	-	5,089,570	2,451,169
From 8 to 10	-	-	1,535,085	1,535,085	1,571,077
Un-rated	1,031,145	633,090	1,026,569	2,690,804	9,514,036
Total	311,797,540	9,494,838	2,561,654	323,854,032	280,226,628

*The movement on letters of guarantees is as follows:

	December 31				
	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Balance - beginning of the year	267,740,249	9,733,288	2,753,091	280,226,628	240,856,363
New facilities during the year	82,255,795	274,803	16,246	82,546,844	74,612,349
Settled facilities	(37,108,147)	(1,659,010)	(152,283)	(38,919,440)	(35,242,084)
Transferred to stage 1	657,504	(597,504)	(60,000)	-	-
Transferred to stage 2	(1,747,861)	1,772,861	(25,000)	-	-
Transferred to stage 3	-	(29,600)	29,600	-	-
Balance at the end of the year	311,797,540	9,494,838	2,561,654	323,854,032	280,226,628

* The movement on the provision for expected credit losses for letters of guarantees is as follows:

	December 31				
	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Balance - beginning of the year	1,704,286	1,086,359	1,058,190	3,848,835	3,901,294
ECL for new facilities during the year	703,762	4,080	12,347	720,189	537,902
Recoveries from ECL related to settled facilities	(1,643)	-	-	(1,643)	(389,701)
Transferred to stage 1	14,282	(14,282)	-	-	-
Transferred to stage 2	(6,513)	6,513	-	-	-
Transferred to stage 3	-	(2,198)	2,198	-	-
Effect on provision-resulting from reclassification among three stages during the year	(11,429)	22,248	19,898	30,717	171,930
Changes resulting from adjustments	(845,427)	(44,623)	(34,443)	(924,493)	(372,590)
Balance at the end of the year	1,557,318	1,058,097	1,058,190	3,673,605	3,848,835

*The classification of gross balance for letters of credits according to the Group's internal credit rating is as follows:

	December 31				
	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
From 1 to 6	100,080,113	25,795	-	100,105,908	89,442,354
7	-	70,900	-	70,900	135,589
From 8 to 10	-	-	-	-	-
Un-rated	-	606,287	-	606,287	6,852,480
Total	100,080,113	702,982	-	100,783,095	96,430,423

** The movement on letters of credits is as follows:"

	December 31				
	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Balance - beginning of the year	90,586,383	5,844,040	-	96,430,423	87,692,004
New facilities during the year	46,013,732	603,279	-	46,617,011	42,580,586
Settled facilities	(36,520,002)	(5,744,337)	-	(42,264,339)	(33,842,167)
Transferred to stage 1	-	-	-	-	-
Transferred to stage 2	-	-	-	-	-
Transferred to stage 3	-	-	-	-	-
Balance at the end of the year	100,080,113	702,982	-	100,783,095	96,430,423

*The movement on the provision for expected credit losses for letters of credits is as follows:

	December 31				
	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Balance - beginning of the year	403,207	34,604	-	437,811	436,591
ECL for new facilities during the year	218,200	274	-	218,474	172,151
Recoveries from ECL related to settled facilities	(954)	-	-	(954)	(178,451)
Transferred to stage 1	-	-	-	-	-
Transferred to stage 2	-	-	-	-	-
Transferred to stage 3	-	-	-	-	-
"Effect on provision-resulting from reclassification among three stages during the year"	4,464	(7,826)	-	(3,362)	27
Changes resulting from adjustments	(10,259)	-	-	(10,259)	7,493
Balance at the end of the year	614,658	27,052	-	641,710	437,811

* The classification of gross balance for unutilized facilities limits according to the Group's internal credit rating is as follows:

	December 31				
	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
From 1 to 6	408,483,743	2,022,767	-	410,506,510	411,925,577
7	-	159,326	-	159,326	226,869
From 8 to 10	-	-	-	-	-
Un-rated	31,175,716	390,855	-	31,566,571	22,398,668
Total	439,659,459	2,572,948	-	442,232,407	434,551,114

* The movement on unutilized facilities limits is as follows:

	December 31				
	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Balance - beginning of the year	432,390,579	2,160,535	-	434,551,114	442,102,268
New exposures during the year	139,061,482	1,449,974	-	140,511,456	158,701,658
Re-paid/derecognized facilities	(131,174,329)	(1,653,787)	(2,047)	(132,830,163)	(166,252,812)
Transferred to stage 1	187,052	(187,052)	-	-	-
Transferred to stage 2	(803,278)	803,278	-	-	-
Transferred to stage 3	(2,047)	-	2,047	-	-
Balance at the end of the year	439,659,459	2,572,948	-	442,232,407	434,551,114

* The movement on the provision for expected credit losses for unutilized limits is as follows:

	December 31				
	2023				2022
	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
	JD	JD	JD	JD	JD
Balance - beginning of the year	1,658,026	165,869	-	1,823,895	1,848,033
ECL for new facilities during the year	739,081	29,732	-	768,813	524,177
Recoveries from ECL related to settled facilities	(21,311)	(3,858)	-	(25,169)	(878,673)
Transferred to stage 1	1,414	(1,414)	-	-	-
Transferred to stage 2	(1,049)	1,049	-	-	-
Transferred to stage 3	(5)	-	5	-	-
Effect on provision-resulting from reclassification among three stages during the year	34	3,437	(5)	3,466	(9,719)
Changes resulting from adjustments	(628,168)	12,294	-	(615,874)	340,077
Balance at the end of the year	1,748,022	207,109	-	1,955,131	1,823,895

21. Paid-up Capital

The bank's authorized and paid in capital amounted to JD 200,655,000 divided into 200,655,000 shares of one Jordanian Dinar each as at 31 December 2023 and 31 December 2022.

22. Reserves

The details of the reserves as of December 31, 2023 and 2022 as follows:

a. Statutory Reserve

The accumulated amounts in this account represent the amounts transferred from the annual net income before tax at 10% according to the Bank's Law and the Companies law. This reserve cannot be distributed to shareholders.

b. Voluntary Reserve

This reserve represents amounts transferred from the pre-tax income at a rate not exceeding 20% during previous years. The voluntary reserve shall be utilized for the purposes determined by the Board of Directors. The General Assembly has the right to distribute it in full or in partially as dividends to shareholders.

Restricted reserves are as follows:

Reserve	December 31		Regulation
	2023	2022	
	JD	JD	
Statutory Reserve	70,592,981	67,779,725	Banking law and corporate law.
Fair Value Reserve	(4,869,383)	(5,871,290)	Central bank of Jordan and Securities Commission.
Periodic Fluctuations Reserve	3,678,559	3,678,559	Palestinian Monetary Authority instructions.

23. Fair Value Reserve - Net

Details of this item are as follows:

	December 31	
	2023	2022
	JD	JD
Balance at the beginning of the year	(5,871,290)	(5,645,628)
Shares sold	27,998	-
Net realized profit transferred to the OCI statement	297,780	311,428
Net unrealized profit (losses) transferred to the OCI statement	1,013,580	(808,988)
Deferred tax assets	(337,451)	271,898
Balance at the end of the period/ year	(4,869,383)	(5,871,290)

24. Retained Earning and Distributed Dividends and Recommended for Distribution

Details of this item are as follows:

	December 31	
	2023	2022
	JD	JD
Balance at the beginning of the year	48,344,197	48,061,337
Profit for the year	18,592,484	16,899,842
Loss from sale of financial assets at fair value through other comprehensive income	(42,633)	-
Distributed Dividends	(16,052,400)	(14,045,850)
(Transferred) to reserves	(2,813,256)	(2,571,132)
Balance at the end of the year	48,028,392	48,344,197

The use of an amount of JD 14,024,952 as of December 31, 2023 (JD 13,300,066 as of December 31, 2022) is restricted and constitute of deferred tax assets, instructions of Central Bank of Jordan, the use of it should be pre-approved by Central Bank of Jordan.

The Board of Directors recommended to distribute 8% of the paid in capital as cash dividends equivalent of JD 16,052 million of the retained earnings to the shareholders as profits for the year 2023, the dividends is subject to Central Bank of Jordan and General Assembly approval, the dividends for the year 2022 was 8% amounted to JD 16,052 Million.

25. Interest Income

Details of this item are as follows:

	2023	2022
	JD	JD
Direct Credit Facilities:		
Individuals (Retail)		
Overdrafts	172,132	204,486
Loans and bills	39,294,211	28,304,172
Credit cards	1,931,767	1,706,118
Real estate mortgages	24,119,647	18,413,831
Corporate		
Overdrafts	15,791,913	9,529,227
Loans and bills	49,084,697	39,878,293
Small and medium enterprises lending		
Overdrafts	3,337,156	2,879,064
Loans and bills	15,775,617	13,825,689
Public and governmental sectors	2,210,435	1,683,114
Balances at Central Banks	727,960	512,263
Balances and deposits at banks and financial institutions	6,448,573	1,553,329
Financial assets at amortized cost	41,611,903	38,220,911
	200,506,011	156,710,497

26. Interest Expense

Details of this item are as follows:

	2023	2022
	JD	JD
Banks and financial institution deposits	11,965,570	5,667,833
Customers' deposits:		
Current and demand accounts	962,159	510,166
Saving accounts	709,389	1,544,603
Time and notice placements	69,831,632	44,141,547
Lease liability interest	637,141	564,308
Cash margins	11,694,537	4,504,505
Borrowed funds	5,834,727	6,291,716
Subordinated bonds	1,825,891	1,302,568
Deposit insurance fees	2,138,019	3,077,022
	105,599,065	67,604,268

27. Net Commission Income

The details of this item are as follows:

	2023	2022
	JD	JD
Commission income:		
Direct credit facilities commission	2,884,242	2,974,599
Indirect credit facilities commission	6,115,149	5,348,201
Other commissions	6,438,241	6,405,985
Less: commission expense	(895,290)	(877,516)
Total Net Commission	14,542,342	13,851,269

28. Foreign Currencies Income

The details of this item are as follows:

	2023	2022
	JD	JD
Trading / operations in foreign currencies	2,840,910	2,436,575
Revaluation of foreign currencies	(443,989)	(297,594)
	2,396,921	2,138,981

29. Expected Credit Losses Expense -Net

The details of this item are as follows:

	Note	2023				2022
		Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total	Total
		JD	JD	JD	JD	JD
Balances at banks and financial institutions	6,7	(4,001)	-	-	(4,001)	153,920
Financial assets at amortized cost	10	(360,477)	-	-	(360,477)	(50,271)
Direct credit facilities	8	526,024	6,769,127	5,791,392	13,086,543	7,490,612
Indirect credit facilities	20	154,479	5,426	-	159,905	(75,377)
		316,025	6,774,553	5,791,392	12,881,970	7,518,884

30. Dividends Income from Financial Assets at Fair Value through Other Comprehensive Income

Details of this item are as follows:

	2023	2022
	JD	JD
Dividend income from companies shares	793,726	367,687
Total	793,726	367,687

31. Other Income - Net

Details of this item are as follows:

	2023	2022
	JD	JD
Recovery from written-off debts	3,239,129	2,892,747
Interest in suspense recoveries	776,899	1,110,940
Buildings rent revenue	128,606	121,824
Rental income of safe deposit boxes	162,613	173,702
Recoverd Impairment loss	600,000	-
(Loss) gain from sale of seized assets	(114,426)	713,198
Gain (Loss) from sale of equipment and property	425,292	(120,713)
Income from check books	187,220	151,179
Brokerage commission income	119,441	187,831
Other income	2,303,172	856,153
Total	7,827,946	6,086,861

32. Employees' Expenses

The details of this item are as follows:

	2023	2022
	JD	JD
Employees' salaries, benefits and remuneration	30,663,617	31,278,582
Bank's contribution to social security	2,889,432	2,715,129
Bank's contribution to employees savings fund	1,276,548	1,372,896
Medical expenses	1,530,185	1,556,506
Employees' training	277,464	308,421
Travel expenses	222,114	139,233
Employees' life insurance	114,373	130,816
Employees' activities	175,614	162,470
	37,149,347	37,664,053

33. Other Expenses

Details of this item are as follows:

	2023	2022
	JD	JD
Fees and subscriptions	3,067,619	3,489,705
Information Technology licenses	4,970,328	4,636,917
Maintenance, repair and cleaning	2,060,028	1,978,280
Donations	1,532,608	446,584
Legal fees	1,224,052	1,519,671
Insurance fees	3,443,766	4,103,978
Advertisement	2,988,313	2,026,606
Board of Directors' expenses	1,590,470	1,278,989
Water, electricity and heating	887,426	941,773
Telecommunication	898,278	800,231
Printing and stationery	523,103	495,617
Other operating expenses	441,701	172,984
Rent and key money	458,335	604,960
Studies, research and consulting expenses	364,439	1,027,296
Transportation	687,539	681,420
Security	507,318	515,700
Professional fees	251,873	294,067
Hospitality	72,344	76,022
Expenses of land and real estate evaluations	26,537	28,329
Board of Director's remunerations	65,000	65,000
	26,061,077	25,184,129

34. Earnings per Share

Details of this item are as follows:

	2023	2022
	JD	JD
Profit for the year	18,592,484	16,899,842
Weighted average number of shares (share)	200,655,000	200,655,000
	Fils/JD	Fils/JD
Basic and diluted earnings per		
share (Bank's Shareholders)	0/093	0/084

35. Cash and Cash Equivalents

The details of this item are as follows:

	2023	2022
	JD	JD
Cash and balances with Central Banks maturing within 3 months	263,246,931	208,440,151
Balances at banks and financial institutions' maturing within 3 months	123,493,099	110,803,850
Banks and financial institutions' deposits maturing within 3 months	(122,352,893)	(115,894,382)
Restricted cash balances	(10,635,000)	(10,635,000)
	253,752,137	192,714,619

36. Balances and Transactions with Related Parties

a. The accompanying consolidated financial statements of the Bank include the following subsidiaries:

		Paid in Capital	
Company Name	Ownership	2023	2022
	%	JD	JD
Ahli Micro Finance Company	100	6,000,000	6,000,000
Ahli Financial Leasing Company	100	17,500,000	17,500,000
Ahli Brokerage Company	100	3,000,000	3,000,000
Ahli Financial Technology	100	1,500,000	1,500,000

- The Bank has entered into transactions with members of the Board of Directors and Executive Management within the normal course of its activities at the commercial interest rates and commissions. All facilities granted to the related parties are performing and classified under Stage 1 and ECL for these facilities was calculated according to IFRS 9 requirements.

The following related party transactions took place during the year:

	Related Parties				Total	
	Board of Directors	Executive Management	Subsidiaries	Other *	2023	2022
	JD	JD	JD	JD	JD	JD
Statement of Financial Position Items:						
Credit facilities	3,778,719	5,277,156	989,719	82,804,037	92,849,631	87,904,971
Related Parties' deposits at the bank	65,997,621	1,760,467	4,562,839	17,220,199	89,541,126	95,725,182
Cash margins	76,589	237,271	-	10,502,369	10,816,229	9,727,039
Assets at amortized cost	-	-	-	2,344,833	2,344,833	2,358,790
Off Statement of Financial Position Items:						
Indirect facilities	50,000	-	1,254,000	4,557,600	5,861,600	5,894,689
					December 31	
					2023	2022
Consolidated Statement of Profit or loss Items:						
Interest and commission income	356,807	291,640	100,855	5,038,665	5,787,967	5,074,178
Interest and commission expense	4,410,733	58,967	141,544	750,987	5,362,231	3,566,278

Additional information

* This item represents companies partially owned by members of the Bank's Board of Directors' relatives, and the Bank's employees.

There are accounts receivable from a subsidiary company (Ahli Brokerage Company) of JD 1,437,978 belonging to a related party as at 31 December 2023. On 31 October 2013, the Company signed a settlement agreement with the client to pay the obligations through an advance payment upon signing the settlement agreement, in addition to monthly instalments, as well as enhancement of their guarantees.

- Final settlements were reached with related parties to subsidiaries and its results were recorded in the subsidiary's books after obtaining the needed approvals.
- The Bank doesn't have any deposits at the subsidiaries, associates and other related parties.
- Debit interest rates on deposits in Jordanian Dinar range between 0% - 6.9%
- Debit interest rates on deposits in foreign currency range between 2% - 13%

b. The following is a summary of the benefits (salaries and remunerations plus other benefits) of the executive management of the Bank:

	2023	2022
	JD	JD
Salaries and other benefits	3,401,049	3,671,987
Travel and transportation	20,577	24,554
Per diems	9,774	5,724
Total	3,431,400	3,702,265

37. Right of Use assets / Lease Liabilities

Details of this item are as follows:

a.Right of use assets

The bank leases many assets, including lands and buildings, the average lease term is 8 years, and the following is the movement over the right to use assets during the year:

	December 31	
	2023	2022
	JD	JD
Beginning balance	10,582,187	10,031,598
Add: additions during the year	2,085,183	3,082,164
less: Cancelled contracts	(988,120)	(785,047)
less: Depreciation for the year	(1,822,187)	(1,746,528)
Balance – End of the Year	9,857,063	10,582,187

Amounts that were recorded in the statement of profits or losses:

	December 31	
	2023	2022
	JD	JD
Depreciation for the year	1,822,187	1,746,528
Interest for the year	637,141	564,308
Lease expense during the year	458,335	604,960

b. Lease liabilities

	December 31	
	2023	2022
	JD	JD
Beginning balance	10,477,672	9,663,597
Add: Additions during the year	2,085,183	3,107,831
Interest during the year	637,141	564,308
Less: Cancelled contracts during the year	(495,635)	(321,996)
Less: paid during the year	(2,785,771)	(2,536,068)
Balance – End of the Year	9,918,590	10,477,672

Maturity of lease liabilities analysis:

	December 31	
	2023	2022
	JD	JD
Up to a year	15,997	650,465
From one to five years	3,348,862	3,853,474
More than five years	6,553,731	5,973,733
	9,918,590	10,477,672

38. Risk Management

1. Risk Management System

The Risk Management Department at the Bank reports to the Board of Directors according to the Corporate Governance instructions issued by the Central Bank of Jordan. Board of Directors is responsible on reviewing and approving risk management strategies, policies, and procedures at the Bank on annual basis, which illustrates the general risk management framework. Board of Directors authorize Risk Management Committee established under the board of directors' decision to control all risk management.

Many economic and commercial sectors in the West Bank as a result of repeated restrictions and closures, which led to an increase in the potential risks of the Group's operations in Palestine, and while There are no significant credit exposures in the Gaza Strip for the group, but it remains difficult to predict the full impact of the status quo. Management is closely monitoring the situation and actively managing potential impacts in accordance with best practices and regulatory requirements. Expected credit losses were estimated based on a range of expected economic conditions by assessing impairment indicators for exposures in potentially affected sectors, including reflecting the Bank's management estimates in assessing the impact on specific sectors or specific customers. Management believes that there are no fundamental doubts about the group's ability to continue its business in Palestine in the future.

2. Risk Management Culture

Risk management approach is based on experience, knowledge, and culture of risks in which each employee is responsible for the potential risks included in their scope of work.

Risk management provides independent monitoring and support to establish and disseminate the risk management concept as a whole and at all administrative levels. It also proactively helps in identifying expected losses, setting plans and procedures to face such risks in case occurred which contributes to reducing expected losses and expenses.

Risk management activities are listed in a general risk management policy which enables the bank to identify risks and set appropriate limits. This policy serves as a general framework for managing the main risks along with several separate policies for every type of risk, including:

- Credit risks, market risks and operational risks policies
- Liquidity risks and interest rates risk policies for all bank's portfolio.
- Internal capital adequacy assessment process methodology (ICAAP).
- Stress testing framework & policy.
- Business continuity Plan policy.
- General framework and policy of Expected Credit Loss in line with International Financial Reporting Standard (IFRS 9) and directives of the CBJ.
- Credit policy and investment policy are considered to be a complement risk management policy for the purpose of risks control and management.

The Bank's management pays special attention to Basel requirements and best internationally practices for managing risks as they consider as a framework for enhancing the bank's ability to improve the regulatory environment and facing all risks (operational, market and credit). All practical steps were taken for implementation by establishing units to manage all risks where it will be responsible on recognizing, measuring, managing and controlling all types of risks and determining the extent of compliance with regulations, laws and standards issued by local or international entities in accordance to best known practices, size of the Bank's operations and types of the risks it is exposed to.

The Risk Management of the Group is responsible for performing the following functions:

- Developing the Bank's Risk Management Framework.
- Developing and executing risk management's strategy. In addition, enhancing policies and procedures which determine the roles and responsibilities of each of the parties at all administrative levels.
- Developing and reviewing risk management's policies regularly to ensure their effectiveness and amending them accordingly, as required.
- Developing Internal capital adequacy assessment process methodology to be comprehensive, effective, and capable of identifying the risks which the Bank may face, taking into consideration the Bank's strategic and capital management plan.
- Developing the general framework and recovery plan.
- Developing Bank's Risk Appetite.
- Monitoring the commitment of the bank's executive departments to the bank's risk appetite
- Ensure the existence of a business continuity plan and review it regularly.
- Reporting the risks resulting from any expansion in the activities of the Bank to the Risk Management Committee established by the Board of Directors.
- Performing stress tests regularly to measure the Bank's ability to withstanding shocks and encountering high risks and to be approved by the Board of Directors.

- Submit regular reports to Risk Management Committee containing information on actual risk management system (Profile Risk) for all activities of the Bank compared to Risk Appetite with corrective actions to breaches and activate early warning and recovery plan.

- Verify the integration of risk measurement mechanisms with the used management information systems.

- Raise the awareness on risk management in the Bank units to enhance the regulatory environment, monitoring and disseminating the culture of risk awareness and obtaining a well understanding from all administrative levels of the risks faced by the bank.

- Review strategic decisions and making recommendations to avoid risks and optimally utilizing the capital.

- Coordinate with all control departments of the Bank to verify the existence of regulatory controls on risks or delegating the management of these risks to external parties or insuring them.

3. Risk Appetite

- The process of identifying bank's risk appetite is performed according to the quantitative measurement methods, nature, and the distinctiveness of various risks. This process aims to identify the risk levels accepted by the Bank in order to achieve its strategic objectives. Such limits are reflected in risk appetite document approved by the bank and to be monitor on a regular basis, as well as any remediation for breaches and corrective actions, if any.

- Risk appetite framework is developed in line with on the Bank's strategic plan, issued by regulatory entities regarding credit liquidity risks, as well as capital management in a manner that supports growth and development in Bank's operations. In addition to ensuring activation for information security systems and business continuity plans.

4. Stress Testing

- Stress testing at the bank level is an integral part of the risks review and evaluation. Stress testing provides information on the financial integrity and risk matrix at the bank. It also provides early warning indicators regarding the Bank's capital.

- Stress testing is an integral part of the corporate governance system and risk management process as they notify the bank departments on the impact of unexpected negative events associated with various risks. The stress testing significantly impacts the administrative and strategic decisions and provide the board of directors and the executive management with indicators on the size of the capital required to encounter any losses that might result from changes that impact the bank's position and creditworthiness. Stress testing is considered important as it has a future-oriented nature in evaluating risks, compared to other methods that depend on historical data without taking into considerations the future events.

- Stress testing is conducted at the levels of sensitive and analytical scenarios and their impact is reflected on capital adequacy ratio, profits, and losses through a set of levels, including moderate, medium, and severe.

- The results of stress testing are analyzed and evaluated to identify their impact on the type of the bank's assets and financial position either through the size of the expected losses and/or their impact on the bank's reputation and capital adequacy. The results of stress testing are used in capital planning and identification of their impact on generating additional capital according to the Internal Capital Adequacy Assessment Process (ICAAP).

- Scenarios prepared are proportionate to the nature and type of risks encountering the bank from the least impactful to the most impactful, including scenarios determining size of losses the Bank may bear in order to identify uncovered risks. The scenarios' scope is identified accurately, reviewed periodically, and adjusted according to developments that occur at the bank level in particular and at the level of the banking sector and the economy in general.

- Stress tests are conducted annually to meet the requirements of the regulatory authorities, and these tests can be conducted more often based on the recommendation of the Risk Management Committee or Executive Management in accordance with the data and conditions of the banking sector and the economy in general.

- ✓ A set of scenarios has been prepared to measure the impact of climate change risks, which is one of the most important risks and challenges facing the world at this time and it's divided into two main types:
- ✓ Risks summarized in the impact of financial losses resulting from climate change and environmental events.
- ✓ Risks as a result of the transition to a low-carbon economy through granting the renewable energy companies and their impact on some companies that have high carbon emissions
- companies and their impact on some companies that have high carbon emissions

5. Non-performing and Mechanism of Processing by the Bank:

Irregular/ non-performing facilities are defined as credit facilities that meet the following characteristics:

- The debtor is facing significant financial difficulties (very weak financial data).
 - Has passed its maturity, or the maturity of one of its installments, or irregular payment of the principal and/or interest and/ or a dormant overdraft account for the following periods:
- ✓ Doubtful credit facilities from 90-179 days
 - ✓ Substandard credit facilities from 180-359 days
 - ✓ Default credit facilities for more than 360 days
 - ✓ Overdraft balance exceeding the allowed limit by 10% or more and for 90 days or more.
 - ✓ Credit facilities that were expired and not renewed 90 days ago or more.
- The bank extinguishing part of the debtor's obligations for reasons related to financial difficulties facing the debtor party and its inability to pay all obligations on time.
 - The presence of clear indications that the debtor's bankruptcy is imminent.
 - The absence of an active market for the financial instrument due to financial difficulties faced by the debtor party (source of credit exposure / debt instrument).
 - The acquisition (purchase or creation) of a debt instrument at a significant discount represents a credit loss.
 - Credit facilities granted to any client who declared bankruptcy or to any company that was put in liquidation.
 - Credit facilities structured three times within a year.
 - Current accounts and overdrawn accounts for 90 days or more.
 - The value of guarantees paid on behalf of clients and not debited to their accounts for 90 days or more.
 - The concept of default (Stage 3) is applied to all the customer's accounts in case the concept applies to any of his exposures (Customer Level).

Mechanism of processing Non-performing:

When classifying non-performing debt, the Bank allocates provisions according to the instructions of the central bank, and the processing mechanism is through reschedules or documented settlements that end the debt's maturity in accordance with the instructions and standards. In exceptional circumstances, the bank may be forced to give the customer a short and specific period of time that is commensurate with the circumstances that called for it. The bank resorts to legal treatment of debt, including the enforcement of guarantees when it has exhausted all amicable means of collection, and it has formed its conviction that collecting the debt in this way has become the only way that guarantees the bank to recover its rights.

6. Internal Credit Rating System

The Bank uses Moody's System for Internal credit rating to evaluate corporate and SME clients, identify credit risks and evaluate probability of default for the counterparty. The Bank applies internal rating models designed for various categories of clients based on exposure nature, type of borrower and banking sector managed by the borrower. The Credit Rating System consists of three main models used by business departments to analyze and classify clients based on financial and non-financial data of the clients. Credit Departments archive and approve the financial and non-financial data.

The process of preparing the credit rating, which is part of the credit process in the bank, is subject to procedures and policies that control and ensure the quality of the entered data and its review, the classification of all credit facilities customers and the determination of the degree of customer risks to be in line with changes and any negative indicators due to the importance of the outputs of the rating system in supporting the credit decision-making process.

The outputs of the credit rating system are translated into various risk grades that distinguish between customers on the basis of their credit risks. The number of risk grades is 10 main credit grades, so that the credit risks increase exponentially for each higher risk grade and there is a definition for each credit rating grade according to what is approved internally at the Bank.

Working Mechanism of the System:

- Full details of clients are entered by business departments as they can contact the clients and learn about their conditions and activities.
- Credit Review Department reviews the input data and credit ratings of the clients to ensure the accuracy, objectivity and compatibility of the data entered to the system with the credit data and study provided to the client in general. Override feature may be used by users with credit-related powers to increase or decrease risks degrees according to specified information to estimate the borrower conditions.
- The Credit Rating System maintains a complete record of the risk degrees of the archived accounts for clients, starting from establishment of the credit relationship and regular updates conducted annually at least or reclassifying the client's rating if required.

Application and Initial Recognition

To rate credit exposures through internal rating system, the existing rating of the credit exposure is compared to the rating upon initial recognition by internally prepared studies to document historical information of the risks of each debt to identify risk degree in initial recognition. As for unrated credit exposures in the date of the financial statements, they are included in Phase II until they are duly classified. The new accounts must be rated using the internal rating system and their ratings are considered as an initial recognition in the classification date.

7. Approved Mechanism to Measure Expected Credit Losses

- IFRS 9 requirements include measuring expected credit losses (impairment losses/provision) of the credit exposures and debt instruments within IFRS 9 scope in terms of the method of inserting the credit exposures/debt instruments. In addition, IFRS 9 requirements includes a general approach and framework for ECL calculation through 3-stages approach defined by the new standard to recognize credit impairment that is dependent on the quality of credit risks since initial recognition. Assets are transferred between the three stages according to the changes in the credit risks and based on these stages the change in ECL is recognized.

- The model of ECL calculation for debt instruments that subject to IFRS 9 was applied to all Jordan branches, subsidiaries, and external branches in line with the instructions of the central bank of Jordan as well as IFRS9 requirements.

- The Bank followed an approach to measure ECL on individual basis for credit exposures and debt instruments without identifying common components and specifications on a collective basis. ECL are calculated on the single contract (account) level that shows the impact of an individual details for each contract through identifying ECL formula variables by calculation of EAD, PD, LGD, time of maturity according to the detailed information of each contract. The following formula was used to calculate ECL: Expected Credit Loss (ECL) = Probability of Default (PD) % X Exposure at Default (EAD) X Loss Given Default (LGD)%.

- The impact of economic scenarios was employed on the result of the expected credit loss, so that it was divided according to the management's best estimate of the probability of its occurrence into three scenarios: Base scenario 40%, Best scenario (upturn) 30%, Worst scenario (downturn) 30%.

It should be noted that the weights of the scenarios for the Palestine branches have been modified based on the instructions of the Palestine Monetary Authority to reflect the impact of the repercussions of the current situation, as follows:

Base scenario 40%, worst case scenario 60% (Downturn).

8. Probability of Default (PD)

It is an estimate of the probability that the credit exposure/ debt instrument will default during a specific period of time, starting from the date of the financial statements, and is estimated as follows:

Corporations banking:

- Transition Matrix is developed for facilities sector (Corporate and SME) as reflected in the rating data in Moody's Internal Rating System for one year. The data covers two periods for credit exposures at the branches of Jordan, Palestine, and Cyprus at the level of individual clients.

- PDs and their annual updates available in Moody's System are used to generate default values for default probability at the level of banking sectors to be integrated in the approved ECLs model. A statistical model is constructed and a PiT PD and LTDR are extracted so that these variables reflect the probability matrix of Lifetime PD.

Retail banking:

- Transition matrix for branches in Jordan, external branches and subsidiaries is developed based on Delinquency Buckets information for the past 24 Months. Transition matrix is developed as per the product type, including secured and unsecured products.

Sovereign bodies and banks:

- Probability of default matrices for credit exposures and debt instruments owed by sovereign entities and banks in various regions of the world are developed by relying on reports generated by Standard & Poor to extract PiT PD and LTDR.

Exposure at Default (EAD)

- EAD is followed based on credit limits available for clients or utilized EAD whichever is higher for direct or indirect exposures whereas the amounts that may be withdrawn by the debtor in future are considered. In addition, the Credit Conversion Factor (CCF) of 100% is applied to indirect facilities (including bank guarantees and documentary credits) and to unutilized credit ceilings.

- The expected lifetime for debt is considered in behavioral analysis the period during which the debt remains outstanding, such as overdrafts and credit cards for which a 3-year maturity has been applied.

- The value of unutilized Limits is proportionately distributed to contracts relating to this ceiling. In other words, the unutilized EAD for the contracts within this ceiling is divided to the total value for utilized contracts within the same ceiling. This mechanism is also applied for collaterals which distributed to ensure proper distribution of credit exposures to their corresponding collaterals.

Loss Given Default (LGD)

An estimate of the amount of potential loss on default. It represents the difference between contractual cash flows and those that the bank expects to collect, including the collateral provided. It is often expressed as a percentage of the credit exposure amount at default.

Secured Part

- The managerial LGD model is applied to the portion covered with guarantees. Acceptable financial and non-financial guarantees deemed as credit mitigates against such exposures that are legally documented in credit contracts. There is no legal impediment preventing access to them. Hair-cut percentages for each type of acceptable guarantees are considered according to the instructions of the Central Bank of Jordan.

The following formula is applied to calculate LGD for the portion covered with guarantee as follows:

$$\text{LGD} = 1 - (\text{Exposure After Mitigation} / \text{Exposure Before Mitigation} \times 100\%)$$

- It has been taken into account the expected time period for recovery of real estate guarantees, cars and stocks according to the methodology adopted within the bank.

- The percentage losses are identified by assuming default for some banking sectors within the branches of Jordan, the banking group, subsidiaries, and foreign branches according to the methodology used in the bank.

Unsecured Part

The historical data of the non-performing credit exposures for portions covered and uncovered with guarantees and collections made in the upcoming periods and in 5-6 years cut-off time from default date are used to study and analyze recovery rate for all banking sectors (Corporate, SME and Retail) and to individually specify LGD percentage. LGD for portion uncovered with guarantees for various banking sectors and according to the approved methodology by the bank.

Application Scope

According to the followed approach, credit exposures and financial instruments fall within ECL and in a manner that meet IFRS 9 requirements:

Loans and credit facilities (direct and indirect)

ECLs are calculated based on credit ceilings or utilized exposure whichever is higher to identify EAD by using CCF at 100%. As for Probability Default (PD), matrices developed for banking sectors in the upcoming 12 months or residual lifetime for the credit exposure. Phases required by IFRS 9 are considered to rate credit exposures based on the significant change determinants in credit risks. LGD for the portion uncovered with guarantee is applied as per the review of recovery rate for banking sectors. The acceptable financial and non-financial guarantees will be taken after application of standard hair-cut rates for all types of guarantees. The current value of the cash flows for the lifetime of the credit are calculated through Effective Interest Rate (EIR) given at the calculation date. It is noteworthy that one-year was used on average for all exposures with no outstanding date. Except for overdrafts and credit cards for which 3 years were used.

Debt instruments recorded at the amortized cost or at fair value through the other comprehensive income

The ECLs are calculated by using the balances of debt instruments and interest is applied to the total debt instrument to calculate EAD.

As for PD, the matrices developed for all types of debt instruments are applied and a LGD of 45% was applied.

The current value of the cash flows for the lifetime of the debt instruments are calculated using Effective Interest Rate (EIR).

It should be noted that debt instruments (treasury bills) of the Jordanian Government have been treated without calculation of ECL.

Credit exposures by banks, sovereign bodies and financial institutions

ECLs are calculated by using the balances of credit exposures to calculate EAD. As for PD, the matrices developed for banks, sovereign entities, and financial institutions according to their geographical distribution at local, regional, and international levels. LGD of 45% was applied. The current value of the cash flows for the lifetime of the credit are calculated through Effective Interest Rate (EIR).

9. Determinants for significant changes in credit risks

All credit exposures and financial instruments subject to ECL measurement must have specific determinants to be considered as a significant increase in credit risks. Financial instrument and credit exposures are moved between the three stages, the Bank has adopted the following methodology within the model of calculating expected credit losses, which are considered as key indicators:

Variable	Stage 2	Stage 3
Change in credit rating of the debit instrument/ credit exposure	- Customers that having 2 grades deterioration in their final rating compared to their initial rating on Internal Rating Model. - Substantial reduction, actual or expected, of external Credit Rating of credit exposure/ debt instrument	- The accounts to which the definition as defaulted/ irregular debts - Bankruptcy or declaration on under liquidation for companies. - Internal Risk Rating are (8-9-10)
Unrated credit exposure/debit instrument	Lack of Credit Rating of credit exposure/ debt instrument	
Day past Dues (DPD)	Dues for 30 days and more and less than 90 days	
Internal Risk Rating	Risk Rating is (7)	
Account Status	Accounts Under Watch category	

Furthermore, the exposures under Retail Segment are governed by certain determinants as indicator to be considered impactful increase in the credit risks. For transition of the credit exposure among the three stages, the Bank has adopted the following approach within the calculation of the expected credit loss model:

Variable	Stage 2	Stage 3
Day Past Dues (DPD)	Dues for 30 days and more and less than 90 days	The accounts to which the definition as defaulted/ irregular debts
Account Status	Accounts Under Watch category	

Taking into consideration other indicators that are considered appropriate to evaluate the increase in credit risk level or indicate the presence of default in this case the debt should be classified in stage 3 /2 in reference to IFRS 9, and Central Bank of Jordan circular number 47/2009.

10. Key Economic Indicators Used in Calculating Expected Credit Losses (ECLs)

Key economic indicators are considered in measuring probability default (PD) for several sectors. Historical information, current conditions and future events expected according to information or meaningful conclusions may be relied upon.

A statistical model with economic single variable is used and macroeconomic variables are relied upon. to predict expected future events, which are summarized in the impact of the change in growth rates in the Gross Domestic Product (GDP) and the annual rates of variation in unemployment rates for the previous 10-15 years and linking them With the future expectations of the economic variable for the next 5 years to reflect the impact of changes on the expected future ratios of annual default probabilities, as it was relied on the growth rate in the gross domestic product for each of the following sectors / geographical regions:

1. Jordan.
2. Palestine.
3. Cyprus.
4. Subsidiary/ Ahli Leasing.

Exposures of debt instruments owed by sovereign bodies and banks.

1. North America .
2. Europe & Central Asia
3. East Asia & Pacific
4. Arab World.

The annual rates of change in unemployment rates were also relied upon for each of the following sectors/ geographical regions:

1. Jordan.
2. Palestine
3. Cyprus
4. Ahlia Micro Finance

11. Application Governance of IFRS 9

Corporate governance is one of the modern management requirements of companies. It plays a fundamental role in identifying responsibilities and relations between parties to achieve the bank vision and objectives. It also provides the board of directors and the executive management with appropriate tools and means to achieve strategic objectives and ensure creating an effective control environment. The Bank adheres to corporate governance requirements according to the instructions of the Central Bank of Jordan and best international practices set by Basel Committee. To achieve application governance of IFRS 9, the responsibilities of the board of directors, executive management, involved business units are detailed below.

Board of Directors Responsibilities

- Identifying the bank strategic objectives, directing the executive management to formulate and approve strategies that aim at achieving objectives and approving action plans consistent with such strategies.
- Evaluating existing infrastructure, taking decisions concerning changes and improvements to ensure ECLs calculation according to the relevant legislation.
- The executive management supervision committees established by the board of directors ensure that internal control systems are in place, ensure availability of policies, plans and procedures and verify compliance with the bank's internal policies and application of international standards and relevant legislation.
- Taking procedures for effective monitoring of the IFRS 9 sound application and protection of the systems used in application.
- Ensuring that oversight units (including Risks Management Department and Internal Audit Department) take all needed actions to validate approaches and systems used in IFRS 9 application and provide necessary support.
- Approving business models that used in identification of objectives and rules of financial instruments' acquisition and classification.
- Adopting appropriate policies and procedures related to IFRS application, exceptional cases, and system outputs. An independent party will be responsible for deciding upon exceptions or changes. Such exceptions or changes must be presented to board of directors or audit committee formed by it.
- Ensuring that credit rating systems and ECLs calculation systems are in place.

Executive Management's Responsibilities

- Providing appropriate infrastructure, making recommendations on changes or improvements that support IFRS 9 application accurately and thoroughly by qualified professionals and through adequate database and appropriate information system.
- Reviewing regulations, policies, procedures, and any relevant standards and identify how appropriate they are for the standard application.
- Distributing tasks and responsibilities and business units' involvement in proper application of the international accounting standard.
- Following up regular reports related to the findings of IFRS 9 application and identifying the impact of its application on the bank's financial condition from quantitative and qualitative aspects.
- Setting corrective procedures approved by the board of directors.
- Protecting systems used in the application process.
- Reflecting IFRS 9 impact on pricing strategies and policies.

Related Depts Responsibilities

The tasks and responsibilities of the bank's departments related to the application of the requirements of the international standard are subject to the general framework and policy approved within the bank.

Rescheduled Loans

These represent loans previously classified under within Stage (3) in accordance with rescheduling principles. These loans amounted to JD 8,844,909 during the year ended December 31, 2023 (JD 63,349,325 as of December 31, 2022).

Restructured Loans

Restructuring is the rearranging credit obligations in terms of adjusting installments, extending the tenor of the facility, postponing installments, or extending the grace period. These loans amounted to JD 146,966,079 during the year 2023 (JD 184,890,163 during the year 2022).

Bills bonds and debentures

The table below shows the classification of bills bonds and debentures according to external rating agencies:

		December 31	
Rating Grade	Rating Institution	2023	2022
		JD	JD
Governmental	Government bonds and government guaranteed	810,222,305	768,028,106
Un-rated	-	82,503,117	103,854,936
Total		892,725,422	871,883,042

b. Market risk

Market risk is defined as the risk arising from changes in interest rates, exchange rates, securities prices, and any other instrument held by the bank, such as minerals, which leads the bank to bear losses as a result of any financial positions inside or outside the financial statments.

The Bank adopts a conservative policy in managing these risks where limits for the exposure for each of these risks are defined taking into account the prevailing volatility of each.

Interest rate risk

They represent losses arising from fluctuations in interest rates in the markets or resulting from changes in product prices arising from the change in interest rates and it has a negative impact on the bank's revenues and its equity.

These risks may also arise from the mismatch in the re-pricing dates of assets and liabilities in a manner that may result in a decrease in the group's revenues as a result of the timing difference in re-pricing.

Interest rate risk lies in debt instruments and derivatives that include debt instruments in addition to other derivatives whose value is linked to market prices.

In general, the value of long-term instruments is more sensitive to interest rate risk than the value of short-term instruments

Interest rate risks are managed by the Risk Management department. The asset liability management provided with regular gap reports on interest rates re-pricing, in addition to sensitivity reports related to interest rate price changes per currency. These reports show that interest rate risks are within the lowest range.

2. Allocation of exposures according to industrial sectors:

A- Allocation of exposures according to financial instruments - net

	2023										
	Financial	Industrial	Trading	Construction	Agricultural	Public Services	Shares	Individual	Government and Public Sector	Other	Total
	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD
Balances at central banks	-	-	-	-	-	-	-	-	178,227,693	-	178,227,693
Balances at banks and financial institutions	123,493,099	-	-	-	-	-	-	-	-	-	123,493,099
Deposits at banks and financial institutions	34,818,367	-	-	-	-	-	-	-	-	-	34,818,367
Direct credit facilities	48,374,890	122,691,716	428,764,594	490,247,903	66,851,904	171,334,087	2,639,034	305,575,411	44,303,198	-	1,680,782,737
Financial assets at amortized cost	81,981,887	-	-	-	-	-	-	-	810,217,902	-	892,199,789
Other assets	25,477,173	-	-	-	-	-	-	-	-	-	25,477,173
Total	314,145,416	122,691,716	428,764,594	490,247,903	66,851,904	171,334,087	2,639,034	305,575,411	1,032,748,793	-	2,934,998,858
Financial guarantees	320,180,427	-	-	-	-	-	-	-	-	-	320,180,427
Letters of credit	100,141,385	-	-	-	-	-	-	-	-	-	100,141,385
Other liabilities	440,277,276	-	-	-	-	-	-	-	-	-	440,277,276
Total	1,174,744,504	122,691,716	428,764,594	490,247,903	66,851,904	171,334,087	2,639,034	305,575,411	1,032,748,793	-	3,795,597,946

b. Allocation of exposures according stage categories of IFRS (9) December 31, 2023:

Item	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total
	JD	JD	JD	JD
Financial	1,161,522,845	11,715,979	1,505,680	1,174,744,504
Industrial and mining	103,038,805	15,247,928	4,404,983	122,691,716
Trading	390,745,393	34,789,706	3,229,495	428,764,594
Constructions	468,636,898	15,386,475	6,224,530	490,247,903
Agricultural	24,046,134	42,528,669	277,101	66,851,904
Public Services	154,936,529	15,949,956	447,602	171,334,087
Shares	2,639,034	-	-	2,639,034
Individual	299,654,223	5,154,703	766,485	305,575,411
Government and Public Sector	1,032,748,793	-	-	1,032,748,793
Total	3,637,968,654	140,773,416	16,855,876	3,795,597,946

3. Allocation of exposures according to geographical locations:

a. Allocation of exposures according to geographical regions - net

	2023							
	Inside Jordan	Middle East	Europe	Asia *	Africa	Americas	Other Countries	Total
	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD
Balances at central banks	138,235,363	39,242,048	750,282	-	-	-	-	178,227,693
Balances at banks and financial institutions	199,201	18,749,320	64,017,004	-	-	30,251,038	10,276,536	123,493,099
Deposits at banks and financial institutions	34,818,367	-	-	-	-	-	-	34,818,367
Direct credit facilities	1,429,604,262	228,260,563	22,917,912	-	-	-	-	1,680,782,737
Financial assets at amortized cost	842,513,795	31,960,994	17,725,000	-	-	-	-	892,199,789
Other assets	23,983,538	1,253,050	240,585	-	-	-	-	25,477,173
Total	2,469,354,526	319,465,975	105,650,783	-	-	30,251,038	10,276,536	2,934,998,858
Financial guarantees	309,295,423	10,259,105	625,899	-	-	-	-	320,180,427
Letters of credit	96,840,265	3,301,120	-	-	-	-	-	100,141,385
Other liabilities	400,783,175	37,749,663	1,744,438	-	-	-	-	440,277,276
Total	3,276,273,389	370,775,863	108,021,120	-	-	30,251,038	10,276,536	3,795,597,946

b. Allocation of exposures according stage categories of IFRS (9) December 31, 2023:

Item	Stage 1 (Individual)	Stage 2 (Individual)	Stage 3	Total
	JD	JD	JD	JD
Inside Jordan	3,130,133,027	130,490,924	15,649,438	3,276,273,389
Middle East	359,286,933	10,282,492	1,206,438	370,775,863
Europe	108,021,120	-	-	108,021,120
Asia	-	-	-	-
Africa	-	-	-	-
Americas	30,251,038	-	-	30,251,038
Other Countries	10,276,536	-	-	10,276,536
Total	3,637,968,654	140,773,416	16,855,876	3,795,597,946

* Except for the Middle East countries

4. Allocation of reclassified exposures:

a. Gross of reclassified exposures

	December 31, 2023					
	Stage 2		Stage 3			
Item	Total Exposure Value	Reclassified Exposures	Total Exposure Value	Reclassified Exposures	Total Reclassified Exposures	Percentage of Reclassified Exposures
	JD	JD	JD	JD	JD	%
Balances at central banks	-	-	-	-	-	
Balances at banks and financial institutions	-	-	-	-	-	
Deposits at banks and financial institutions	-	-	-	-	-	
Direct credit facilities	148,251,438	7,357,657	106,753,999	10,023,306	17,380,963	6.82%
Financial assets at amortized cost	-	-	-	-	-	
Other assets	-	-	-	-	-	
Total statement of financial position exposure	148,251,438	7,357,657	106,753,999	10,023,306	17,380,963	
Total off-statement of financial position exposure	12,770,768	1,761,983	2,561,654	(53,353)	1,708,630	11.14%
Total	161,022,206	9,119,640	109,315,653	9,969,953	19,089,593	

b. Expected credit losses of reclassified exposures:

	December 31, 2023						
	Reclassified Exposures			Expected credit loss of reclassified exposures			
Item	Total exposures reclassified from stage 2	Total exposures reclassified from stage 3	Total reclassified exposures	Stage 2 (Individual)	Stage 3 (Individual)	Total	Percentage of Loss for Reclassified Exposures
	JD	JD	JD	JD	JD	JD	%
Balances at central banks	-	-	-	-	-	-	
Balances at banks and financial institutions	-	-	-	-	-	-	
Deposits at banks and financial institutions	-	-	-	-	-	-	
Direct credit facilities	7,357,657	10,023,306	17,380,963	(473,208)	314,241	(158,967)	(0.91)%
Financial assets at amortized cost	-	-	-	-	-	-	
Other assets	-	-	-	-	-	-	
Total statement of financial position exposure	7,357,657	10,023,306	17,380,963	(473,208)	314,241	(158,967)	
Total off - statement of financial position exposure	1,761,983	(53,353)	1,708,630	(10,332)	2,203	(8,129)	(0.476)%
Total	9,119,640	9,969,953	19,089,593	(483,540)	316,444	(167,096)	

5. Exposure to credit risk (after net of allowances for impairment and suspended interest and before the effect of risk mitigates and collaterals):

	December 31	
	2023	2022
	JD	JD
On-Consolidated Statement of Financial Position Items		
Balances at Central Banks	178,227,693	142,302,225
Balances at banks and financial institutions	123,493,099	110,803,850
Deposits at banks and financial institutions	34,818,367	-
Direct credit facilities:		
Retail	402,404,842	372,438,800
Real-estate loans	320,855,282	319,402,770
Large corporations	748,410,795	719,174,668
Small and medium enterprises	164,808,620	154,141,943
Lending to governmental and public sectors	44,303,198	30,114,465
Bills and Notes:		
Financial assets held at amortized cost, net	892,199,789	870,996,932
Other assets	25,477,173	19,780,154
Total on-Consolidated Statement of Financial Position Items	2,934,998,858	2,739,155,807
Off-Consolidated Statement of Financial Position Items:		
Letters of guarantee	320,180,427	276,377,793
Letters of credit & Acceptances	100,141,385	95,992,612
Un-utilized credit facilities limits	440,277,276	432,727,219
Total off-Consolidated Statement of Financial Position Items	860,599,088	805,097,624
Total on & off-Consolidated Statement of Financial Position Items	3,795,597,946	3,544,253,431

- The above table represents the maximum credit risk for the bank as of December 31, 2023 and 2022 without taking the collaterals or effect of mitigation into consideration.

39- Segment Information

a. Information on the Bank's Segments:

For management purposes, the Bank is organized into the following major business sectors based on the reports used by the general manager and decision maker:

- Individual accounts: This item includes following up on individual customer's deposits and granting them credit facilities, credit cards and other services.
- Small and Medium Enterprises Accounts: This item includes following up on the client's deposits and credit facilities. Moreover, these clients are classified based on the volume of the granted deposits and facilities according to the Bank's instructions and principles and in compliance with the regulatory bodies' instructions.
- Large Companies' Accounts: This item includes following up on the client's deposits and credit facilities. Moreover, these clients are classified based on the volume of the granted deposits and facilities according to the Bank's instructions and principles and in compliance with the regulatory bodies' instructions.
- Treasury: This item includes providing treasury and trading services and managing the Bank's funds and long-term investments at amortized costs, which are maintained to collect the contractual cash flows.
- Investments and Foreign Currencies Management: This item includes the Bank's local and foreign investments which are recorded at fair value, in addition to the foreign currencies trading\ services.
- Others: This sector includes all the accounts not listed within the sectors mentioned above, such as shareholder's rights, investments in associates, property and equipment, general management, support management, and the treasury.

						Total	
	Retail	Small and Medium entities	Corporate	Treasury	Other	For the Year Ended December 31,2023	For the Year Ended December 31,2022
	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD
Total revenue	48,292,618	26,868,912	41,757,053	2,084,320	1,464,978	120,467,881	111,551,027
Provision for expected credit losses	915,998	(2,227,559)	(11,774,982)	204,573	-	(12,881,970)	(7,518,884)
Segment results	49,208,616	24,641,353	29,982,071	2,288,893	1,464,978	107,585,911	104,032,143
Unallocated expenses	-	-	-	-	-	(73,279,728)	(73,481,607)
Provision on seized assets	-	-	-	-	-	(1,457,000)	(363,072)
Other Provisions	-	-	-	-	-	(677,067)	(1,838,033)
Profit before tax	49,208,616	24,641,353	29,982,071	2,288,893	1,464,978	32,172,116	28,349,431
Income tax	-	-	-	-	-	(13,579,632)	(11,449,589)
Net profit						18,592,484	16,899,842
Capital expenditures						16,649,614	7,499,000
Depreciation and amortization						10,069,304	10,633,425

Other Information:

						Total	
	Retail	Small and Medium entities	Corporate banking	Treasury	Other	For the Year Ended December 31,2023	For the Year Ended December 31,2022
	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD
Segment assets	710,781,639	178,866,632	829,199,631	1,318,177,654	116,882,262	3,153,907,818	2,936,349,619
Assets not distributed over sector	-	-	-	-	128,500,445	128,500,445	126,163,674
Total assets	710,781,639	178,866,632	829,199,631	1,318,177,654	245,382,707	3,282,408,263	3,062,513,293
Segment liabilities	1,259,065,296	450,544,752	767,153,123	280,736,953	142,575,326	2,900,075,450	2,685,530,035
Liabilities not distributed over sector	-	-	-	-	48,485,627	48,485,627	46,635,430
Total liabilities	1,259,065,296	450,544,752	767,153,123	280,736,953	191,060,953	2,948,561,077	2,732,165,465

B- Geographical Information:

The following table represents the geographical segments of the bank's business. The bank practices its activities mainly in the Kingdom, which represent businesses inside the Kingdom, and the bank practices activities in Palestine .

Below is the distribution of the revenues, assets and capital expenditures as per the geographical information:

	Inside Jordan		Outside Jordan		Total	
	2023	2022	2023	2022	2023	2022
	JD	JD	JD	JD	JD	JD
Total revenue	103,484,751	98,640,266	16,983,130	12,910,761	120,467,881	111,551,027
Capital expenditures	14,929,503	6,926,507	1,720,111	572,493	16,649,614	7,499,000
Total assets	2,795,791,668	2,627,878,967	486,616,595	434,634,326	3,282,408,263	3,062,513,293

Fair value of collaterals obtained against total credit exposures as of 31 December 2023:

Item	Total Exposure Value	Collateral Fair Value							Net Exposure after collateral	Expected Credit Loss (ECL)
		Cash Margin	Quoted Shares	Acceptable LGs	Real Estates	Cars and Mechanics	Others	Total Collateral Value		
	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD
Balances at central banks	178,227,693	-	-	-	-	-	-	-	178,227,693	-
Balances at banks and financial institutions	123,512,215	-	-	-	-	-	-	-	123,512,215	19,116
Deposits at banks and financial institutions	35,000,000	-	-	-	-	-	-	-	35,000,000	181,633
Credit Facilities:	1,798,655,875	211,288,926	6,526,455	5,475,224	934,494,535	38,608,692	56,237,724	1,252,631,556	546,024,319	91,007,603
Retail	422,454,360	35,581,976	294,086	40,731	4,271,551	6,940,791	11,449	47,140,584	375,313,776	16,724,504
Real estate loans	328,992,495	4,353,796	-	-	408,979,808	25,500	35,431,272	448,790,376	(119,797,881)	5,577,717
Corporate	821,957,753	129,790,496	5,959,315	2,691,873	427,386,187	24,746,978	8,066,859	598,641,708	223,316,045	57,783,673
SMEs	180,936,485	41,562,658	273,054	2,742,620	93,856,989	6,895,423	12,728,144	158,058,888	22,877,597	10,910,125
Government and public sectors	44,314,782	-	-	-	-	-	-	-	44,314,782	11,584
Financial assets at amortized cost	892,725,422	-	-	-	-	-	-	-	892,725,422	525,633
Other assets	25,477,173	-	-	-	-	-	-	-	25,477,173	-
Total statement of financial position items	3,053,598,378	211,288,926	6,526,455	5,475,224	934,494,535	38,608,692	56,237,724	1,252,631,556	1,800,966,822	91,733,985
Total off statement of financial position items	866,869,534	76,672,789	336,595	1,000,000	71,766,396	332,666	-	150,108,446	716,761,088	6,270,446
Total	3,920,467,912	287,961,715	6,863,050	6,475,224	1,006,260,931	38,941,358	56,237,724	1,402,740,002	2,517,727,910	98,004,431

Fair value of collaterals obtained against total credit exposures as of 31 December 2022:

Item	Total Exposure Value	Collateral Fair Value							Net Exposure after collateral	Expected Credit Loss (ECL)
		Cash Margin	Quoted Shares	Acceptable LGs	Real Estates	Cars and Mechanics	Others	Total Collateral Value		
	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD
Balances at central banks	142,302,225	-	-	-	-	-	-	-	142,302,225	-
Balances at banks and financial institutions	111,008,600	-	-	-	-	-	-	-	111,008,600	204,750
Credit Facilities:	1,699,710,784	189,987,825	7,215,174	5,609,502	924,879,676	40,372,753	46,425,398	1,214,490,328	485,220,456	80,278,936
Retail	391,228,643	36,992,006	307,989	53,134	4,144,019	5,510,882	48,018	47,056,048	344,172,595	15,926,747
Real estate loans	329,799,397	2,358,560	-	-	568,172,037	110,556	35,637,627	606,278,780	(276,479,383)	7,787,058
Corporate	780,766,651	110,961,945	6,698,197	2,758,508	255,444,818	24,393,240	2,580,257	402,836,965	377,929,686	47,156,879
SMEs	167,798,688	39,675,314	208,988	2,797,860	97,118,802	10,358,075	8,159,496	158,318,535	9,480,153	9,405,312
Government and public sectors	30,117,405	-	-	-	-	-	-	-	30,117,405	2,940
Financial assets at amortized cost	871,883,042	-	-	-	-	-	-	-	871,883,042	886,110
Other assets	19,780,154	-	-	-	-	-	-	-	19,780,154	-
Total statement of financial position items	2,844,684,805	189,987,825	7,215,174	5,609,502	924,879,676	40,372,753	46,425,398	1,214,490,328	1,630,194,477	81,369,796
Total off statement of financial position items	811,208,165	62,544,704	286,783	1,000,000	62,463,717	429,876	-	126,725,080	684,483,085	6,110,541
Total	3,655,892,970	252,532,529	7,501,957	6,609,502	987,343,393	40,802,629	46,425,398	1,341,215,408	2,314,677,562	87,480,337

Fair value of collaterals obtained against stage 3 credit exposures as at 31 December 2023:

Item	Total Exposure Value	Collateral Fair Value							Net Exposure after collateral	Expected Credit Loss (ECL)
		Cash Margin	Quoted Shares	Acceptable LGs	Real Estates	Cars and Mechanics	Others	Total Collateral Value		
	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD
Balances at central banks	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Balances at banks and financial institutions	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Deposits at banks and financial institutions	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Credit Facilities:	106,753,999	2,946,514	-	883,250	33,914,886	21,255,170	368,373	59,368,193	47,385,806	66,545,908
Retail	18,871,077	19,595	-	40,731	313,254	428,482	11,449	813,511	18,057,566	14,875,422
Real estate loans	11,138,825	8,414	-	-	9,512,830	13,500	55,814	9,590,558	1,548,267	4,841,036
Corporate	60,926,750	2,764,058	-	18,011	14,416,031	20,201,514	249,557	37,649,171	23,277,579	38,127,310
SMEs	15,817,347	154,447	-	824,508	9,672,771	611,674	51,553	11,314,953	4,502,394	8,702,140
Government and public sectors	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Financial assets at amortized cost	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Other assets	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Total statement of financial position items	106,753,999	2,946,514	-	883,250	33,914,886	21,255,170	368,373	59,368,193	47,385,806	66,545,908
Total off statement of financial position items	2,561,654	1,657,535	-	-	1,332,556	124,020	-	3,114,111	(552,457)	1,058,190
Total	109,315,653	4,604,049	-	883,250	35,247,442	21,379,190	368,373	62,482,304	46,833,349	67,604,098

Fair value of collaterals obtained against stage 3 credit exposures as at 31 December 2022:

Item	Total Exposure Value	Collateral Fair Value							Net Exposure after collateral	Expected Credit Loss (ECL)
		Cash Margin	Quoted Shares	Acceptable LGs	Real Estates	Cars and Mechanics	Others	Total Collateral Value		
	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD
Balances at central banks	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Balances at banks and financial institutions	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Deposits at banks and financial institutions	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Credit Facilities:	109,309,465	2,983,150	831,411	750,770	41,863,214	21,507,113	362,860	68,298,518	41,010,947	63,112,391
Retail	16,641,481	74,171	-	52,614	750,219	486,257	48,018	1,411,279	15,230,202	13,681,093
Real estate loans	14,574,109	37,796	-	-	12,868,280	12,842	30,035	12,948,953	1,625,156	6,998,908
Corporate	64,409,126	2,661,426	831,411	25,898	19,399,173	20,159,161	248,601	43,325,670	21,083,456	35,534,712
SMEs	13,684,749	209,757	-	672,258	8,845,542	848,853	36,206	10,612,616	3,072,133	6,897,678
Government and public sectors	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Financial assets at amortized cost	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Other assets	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Total statement of financial position items	109,309,465	2,983,150	831,411	750,770	41,863,214	21,507,113	362,860	68,298,518	41,010,947	63,112,391
Total off statement of financial position items	2,753,091	1,677,711	-	-	1,683,580	253,020	-	3,614,311	(861,220)	1,058,190
Total	112,062,556	4,660,861	831,411	750,770	43,546,794	21,760,133	362,860	71,912,829	40,149,727	64,170,581

b.Market:

Market risk is defined as the risks resulting from a change in market prices in a way that affects the bank’s profits or equity in it. This definition includes the change in currency exchange rates and stock prices in addition to interest rates.

The Bank adopts a conservative policy in managing these risks, as these risks are controlled by adopting clear policies regarding them and the adoption of exposure limits for each type of these risks and our policy aims to reduce these risks to the lowest levels.

1. Interest rate risk

In managing interest rate risks, the bank relies on a conservative policy, as most of the bank’s assets and liabilities are subject to re-pricing in the short term,this conservative policy limits the impact of the change in interest rates on the bank’s profits or on the prices of its assets and investments.

Interest rate risk is managed by the Asset and Liability Management Committee, whereby this committee is provided with interest re-pricing gap reports periodically.In addition to the reports of sensitivity to changes in interest rates that are prepared for each currency separately, as it is clear from these reports that the impact of these risks is within the lowest level.

For year 2023			
Currency	Change (increase) in interest rate (%)	Sensitivity of interest revenue (profit or loss)	Sensitivity of shareholders’ equity
	%	JD	JD
US Dollar	1%	31,226	-
Euro	1%	6,398	-
Sterling Pound	1%	1,045	-
Japanese Yen	1%	95	-
Other Currencies	1%	(33,334)	-
Currency	Change (decrease) in interest rate (%)	Sensitivity of interest revenue (profit or loss)	Sensitivity of shareholders’ equity
	%	JD	JD
US Dollar	1%	(31,226)	-
Euro	1%	(6,398)	-
Sterling Pound	1%	(1,045)	-
Japanese Yen	1%	(95)	-
Other Currencies	1%	33,334	-
For year 2022			
Currency	Change (increase) in interest rate (%)	Sensitivity of interest revenue (profit or loss)	Sensitivity of shareholders’ equity
	%	JD	JD
US Dollar	1%	114,141	-
Euro	1%	310	-
Sterling Pound	1%	663	-
Japanese Yen	1%	(14)	-
Other Currencies	1%	(13,770)	-
Currency	Change (decrease) in interest rate (%)	Sensitivity of interest revenue (profit or loss)	Sensitivity of shareholders’ equity
	%	JD	JD
US Dollar	1%	(114,141)	-
Euro	1%	(310)	-
Sterling Pound	1%	(663)	-
Japanese Yen	1%	14	-
Other Currencies	1%	13,770	-

2. Foreign currencies risk

The bank’s policy is based on the complete hedging of currency risks, whereby open positions in foreign currencies are not maintained except within the minimum limits and according to a clear policy based on reducing sensitivity of the bank’s profits to changes in currency rates, and limits are set for open positions for each currency separately and for the total currencies and the evaluation of these positions on a daily basis to reduce the risk of currency exchange rates to their minimum.

Currency	Change (increase) in interest rate (%)	Effect on profits or losses	Sensitivity of shareholders’ equity
	%	JD	JD
December 31,2023			
US Dollar	-	-	-
Euro	5%	40,966	-
Sterling Pound	5%	(572)	-
Japanese Yen	5%	397	-
Other Currencies	5%	(24,424)	-
Currency	Change (increase) in interest rate (%)	Effect on profits or losses	Sensitivity of shareholders’ equity
	%	JD	JD
December 31,2022			
US Dollar	-	-	-
Euro	5%	1,836	-
Sterling Pound	5%	(48)	-
Japanese Yen	5%	(29)	-
Other Currencies	5%	5,760	-

In the case of a decrease in the currency exchange rate by 5%, it will have the same financial effect as above, with the opposite indication.

3. Risks of changes in shares prices:

This represents the risk resulting from the decline in the fair value of the investment portfolio of the shares due to the changes in the value of the shares’ indicators and the change in the value of shares individually.

December 31,2023			
Indicator	Change equity prices (%)	Effect on profits or losses	Effect on shareholders
	%	JD	JD
Financial markets	5%	-	506,432
December 31,2022			
Indicator	Change equity prices (%)	Effect on profits or losses	Effect on shareholders
	%	JD	JD
Financial markets	5%	-	522,496

• Stock Prices risk

Trading portfolio risk management depends on a policy that is based on diversification of investments, where investments are distributed on a sectoral basis, within the most stable sectors, and across several financial markets to reduce risks to acceptable levels.

c. Liquidity Risks

The bank has a liquidity strategy to manage liquidity risk in accordance with the risk tolerance and to ensure that the bank maintains sufficient liquidity all times and in times of stress. The Bank continuously expands its depositors’ base and diversifies the sources of its funds with the aim of maintaining its stability. In this respect, the Bank maintains its liquidity level within risk appetite limits.

Bank’s liquidity risk management policy ensures that the bank maintains liquidity limits at the corresponding banks to ensure easy access to high quality liquid assets at can be liquidated at reasonable cost and time in case of an unexpected demand.

To measure the Bank’s liquidity levels, a schedule is prepared periodically to verify that liquidity is within the acceptable levels. In addition, the Legal liquidity ratio is calculated on daily basis to ensure compliance with the regulatory requirements and internal policies.

Various stress scenarios’ identified and measured to ensure the Bank’s ability to withstand any changes that might take place in the financial markets.

The Treasury Department manages funds in line with the Bank’s liquidity policy endorsed by the Assets and Liabilities Management Committee and submits regular reports to the Committee. Moreover, the Risk Management Department monitors the liquidity levels and ensures adherence to the Bank’s internal policies.

39/c. Liquidity risk

The table below summarizes the distribution of liabilities on the basis of the remainder undiscounted contractual maturity at December 31, 2023 and 2022:

	Less than 1 Month	1 - 3 Months	3 - 6 Months	6 - 12 Months	1 - 3 Years	More than 3 Years	Without Maturity	Total
	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD
As of December 31, 2023								
Liabilities								
Banks and financial institutions' deposits	123,138,704	-	-	-	12,682,042	-	-	135,820,746
Customers' deposits	326,696,410	1,206,731,973	329,178,651	224,925,744	134,839,793	-	-	2,222,372,571
Margin accounts	3,983,390	9,521,417	12,656,742	21,259,770	297,060,945	-	-	344,482,264
Borrowed funds	5,053,742	1,052,860	1,869,531	49,483,562	48,460,148	58,417,360	-	164,337,203
Subordinated Loans	-	-	-	-	-	20,275,205	-	20,275,205
Other provisions	-	-	-	-	-	-	4,652,002	4,652,002
Income tax provision	2,996,580	-	7,344,772	-	-	-	2,880,653	13,222,005
Lease Liabilities	-	-	-	-	-	-	9,919,590	9,919,590
Other liabilities	-	-	-	-	-	-	33,479,491	33,479,491
Total Liabilities	461,868,826	1,217,306,250	351,049,696	295,669,076	493,042,928	78,692,565	50,931,736	2,948,561,077
Total Assets	480,982,135	133,047,118	140,420,076	339,505,022	753,467,173	1,171,907,167	263,079,572	3,282,408,263

	Less than 1 Month	1 - 3 Months	3 - 6 Months	6 - 12 Months	1 - 3 Years	More than 3 Years	Without Maturity	Total
	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD
As of December 31, 2022								
Liabilities								
Banks and financial institutions' deposits	85,203,615	30,737,667	309,877	-	984,377	-	-	117,235,536
Customers' deposits	270,380,843	992,187,988	313,025,337	301,452,105	158,398,739	-	-	2,035,445,012
Margin accounts	7,593,407	18,229,509	17,171,260	25,219,895	247,613,600	14,045,711	-	329,873,382
Borrowed funds	16,691,077	16,049,355	11,336,009	15,068,988	62,678,857	43,197,149	-	165,021,435
Subordinated Bonds	-	-	-	-	-	20,402,226	-	20,402,226
Other provisions	-	-	-	-	-	-	5,141,770	5,141,770
Income tax provision	2,372,907	-	6,734,539	-	-	-	1,764,391	10,871,837
Lease Liabilities	-	-	-	-	-	-	10,477,672	10,477,672
Other liabilities	-	-	-	-	-	-	37,696,595	37,696,595
Total Liabilities	382,241,849	1,057,204,519	348,577,022	341,740,988	469,675,573	77,645,086	55,080,428	2,732,165,465
Total Assets	349,936,600	155,196,182	121,867,707	358,411,433	677,689,333	1,138,918,613	260,493,425	3,062,513,293

Interest Rate Re-Pricing Gap

The classification is based on the interest repricing periods or maturities whichever is earlier.

	Less than 1 Month	1 - 3 Months	3 - 6 Months	6 - 12 Months	1 - 3 Years	More than 3 Years	Non-Interest Bearing	Total
JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD	JD
2023								
Assets								
Cash and balances at Central Banks	55,000,000	-	-	-	-	10,635,000	197,611,931	263,246,931
Balances at banks and financial institutions	62,494,381	109,639	-	-	-	-	60,889,079	123,493,099
Deposits at banks and financial institutions	-	-	-	17,926,227	16,892,140	-	-	34,818,367
Direct credit facilities - Net	19,742,486	93,254,476	115,282,778	213,952,063	263,734,708	960,639,932	14,176,294	1,680,782,737
Financial assets at fair value through OCI	-	-	-	-	-	-	39,753,290	39,753,290
Financial assets at amortized cost	64,667,096	33,000,470	22,838,074	106,897,440	464,371,890	200,424,819	-	892,199,789
Right of use	-	-	-	-	-	-	9,857,063	9,857,063
Property and equipment	-	-	-	-	-	-	90,842,701	90,842,701
Intangible assets	-	-	-	-	-	-	2,512,533	2,512,533
Deferred tax assets	-	-	-	-	-	-	16,401,308	16,401,308
Other assets	-	-	-	-	-	-	128,500,445	128,500,445
Total Assets	201,903,963	126,364,585	138,120,852	338,775,730	744,998,738	1,171,699,751	560,544,644	3,282,408,263
Liabilities								
Banks and financial institutions' deposits	122,352,893	-	-	-	12,682,042	-	-	135,034,935
Customers' deposits	325,223,141	605,686,654	327,180,330	222,433,790	133,762,228	-	594,315,740	2,208,601,883
Margin accounts	3,983,390	9,521,417	12,656,742	21,256,025	297,060,919	-	-	344,478,493
Borrowed funds	5,053,742	1,052,860	1,869,531	49,483,562	48,460,148	58,246,699	-	164,166,542
Subordinated Bonds	-	-	-	-	-	20,000,000	-	20,000,000
Other provisions	-	-	-	-	-	-	4,652,002	4,652,002
Income tax provision	-	-	-	-	-	-	13,222,005	13,222,005
Lease liability	-	-	-	-	-	-	9,919,590	9,919,590
Other liabilities	-	-	-	-	-	-	48,485,627	48,485,627
Total Liabilities	456,613,166	616,260,931	341,706,603	293,173,377	491,965,337	78,246,699	670,594,964	2,948,561,077
Interest Rate Re-Pricing Gap	(254,709,203)	(489,896,346)	(203,585,751)	45,602,353	253,033,401	1,093,453,052	(110,050,320)	333,847,186
2022								
Total Assets	130,532,863	154,615,109	121,194,178	356,788,116	673,724,950	1,129,760,164	495,897,913	3,062,513,293
Total Liabilities	376,135,591	545,578,342	340,048,965	341,299,423	467,367,552	77,242,860	584,492,732	2,732,165,465
Interest Rate Re-Pricing Gap	(245,602,728)	(390,963,233)	(218,854,787)	15,488,693	206,357,398	1,052,517,304	(88,594,819)	330,347,828

Concentration in foreign currency risk:

	US Dollar	Euro	Sterling Pound	Japanese Yen	Other Currencies	Total
	JD	JD	JD	JD	JD	JD
As of December 31, 2023						
Assets						
Cash and balances at Central Banks	39,381,344	3,521,191	447,747	-	56,649,377	99,999,659
Balances at banks and financial institutions	50,495,835	31,382,678	15,375,524	2,559,291	23,417,865	123,231,193
Direct credit facilities - net	280,404,594	3,258,325	(22,596)	-	90,302,838	373,943,161
Financial assets at fair value through OCI	65,909	327,380	-	-	-	393,289
Financial assets at amortized cost	126,548,523	3,868,141	-	-	-	130,416,664
Right of use	13,555	-	-	-	-	13,555
Property and equipment	597,021	-	-	-	-	597,021
Intangible assets	7,625	-	-	-	-	7,625
Other assets	2,620,029	133,025	2,090	(1,863)	4,356,440	7,109,721
Total Assets	500,134,435	42,490,740	15,802,765	2,557,428	174,726,520	735,711,888
Liabilities						
Banks and financial institution deposits	24,926,112	557,981	3,280,244	-	6,890,085	35,654,422
Customers' deposits	403,411,011	37,967,528	12,230,180	485,733	152,366,693	606,461,145
Cash margins	65,358,182	2,865,050	185,750	2,064,030	13,296,952	83,769,964
Other provisions	75,190	-	-	-	-	75,190
Income tax provision	-	-	-	-	1,149,714	1,149,714
Lease liability	12,405	-	-	-	-	12,405
Other liabilities	3,194,230	280,855	118,021	(278)	1,511,562	5,104,390
Total Liabilities	496,977,130	41,671,414	15,814,195	2,549,485	175,215,006	732,227,230
Net concentration on consolidated statement of financial position	3,157,305	819,326	(11,430)	7,943	(488,486)	3,484,658
Contingent liabilities off consolidated statement of financial position	189,172,395	29,532,234	1,477,597	9,086,572	19,481,002	248,749,800
As of December 31, 2022						
Total Assets	481,169,935	52,964,239	14,963,521	611,578	127,925,892	677,635,165
Total Liabilities	469,850,777	52,927,529	14,964,475	612,158	127,810,701	666,165,640
Net concentration on consolidated statement of financial position	11,319,158	36,710	(954)	(580)	115,191	11,469,525
Contingent liabilities off the consolidated statement of financial position	237,924,336	22,334,695	1,580,380	3,534,450	124,842,645	390,216,506

Second: off-consolidated statement of financial position items:

	Up to 1 Year	1 - 5 Years	Total
	JD	JD	JD
As of December 31, 2023			
Acceptances and letters of credit*	144,744,299	11,244,776	155,989,075
Unutilized limits	442,232,407	-	442,232,407
Letters of guarantee	252,328,238	71,525,794	323,854,032
Total	839,304,944	82,770,570	922,075,514
As of December 31, 2022			
Acceptances and letters of credit*	126,856,377	1,863,790	128,720,167
Unutilized limits	434,551,114	-	434,551,114
Letters of guarantee	230,676,779	49,549,849	280,226,628
Total	792,084,270	51,413,639	843,497,909

* Includes Inward Letter of credit JD 55 million as at 31 December 2023 (JD 32 million as at December 31, 2022).

40. Capital Management

a. The capital adequacy ratio as of December 31, 2023 and 2022 was calculated based on Basel III Instructions, and the Bank's regulatory capital consists of a primary capital representing ordinary shares (CET1) and a supplementary capital, in addition to Tier2.

b. The regulatory bodies' requirements related to the ordinary shares capital

The Central Bank of Jordan's instructions require that minimum regulatory capital be (12%), For banks that have foreign presence, the minimum capital adequacy ratio is 14%, Banks are classified into 5 categories, the best of which is having an average capital adequacy equal to or more than 14%.

c. Manner of achieving capital management objectives

Capital management represents the optimal employment of the sources of funds to achieve the highest return on capital within the acceptable risk limits approved by the Board of Directors. In addition, capital management endeavors to maintain the minimum capital prescribed by the laws and regulations in force. In this regard, the Bank adopts a policy that aims to minimize the costs of funds as much as possible through obtaining funds from low-cost sources, expanding the customers' base, and optimally employing these sources within acceptable risk limits to achieve the highest possible return on capital.

d. Capital Adequacy

Through the management of its capital, the Bank seeks to achieve the below goals:

- Compliance with the Central Bank capital related requirements.
- To keep the ability of the Bank to continue as a going concern.
- Having a strong capital base for supporting the Bank's expansion and development.

Capital adequacy is reviewed and reported quarterly to the Central Bank of Jordan.

According to the Central Bank Instructions, the minimum requirement for capital adequacy is 12%. For Banks that have foreign presence the minimum capital adequacy ratio is 14%, Banks are classified into 5 categories, the best of which is having an average capital adequacy equal to or more than 14%.

The Bank manage its capital structure and makes the necessary adjustments in terms of working conditions. No adjustments were made on the objectives, policies and procedures related to capital restructuring during the year.

The Bank manage its capital structure based on CBJ that are based on Basel 3 agreement is as stated in the table below :

	December 31	
	2023	2022
	JD (In Thousands)	
Common Equity Shareholders Rights		
Authorized capital - (Paid)	200,655	200,655
Retained earnings	48,028	48,344
The cumulative change in fair value	(4,869)	(5,871)
Statutory reserve	70,593	67,780
Voluntary reserve	15,762	15,762
other reserve	3,678	3,678
Total Common Equity Tire 1 before regulatory adjustments	333,847	330,348
Regulatory Adjustments (deductions from Capital)		
Goodwill and intangible assets	(2,513)	(4,928)
Proposed dividends	(16,052)	(16,052)
Postponed provisions with the approval of the Central Bank	(4,550)	(4,790)
Investment in Bank's capital, financial institutions and insurance companies	(2,425)	(3,100)
Investments where the bank owns more than 10%	-	-
Deferred tax assets	(16,401)	(16,014)
Net Common Equity Shareholders Rights	291,906	285,464
Additional capital	-	-
Net Primary Capital (Tier 1)	291,906	285,464
Tier 2 capital		
Provision for debts tools listed in Stage 1	12,161	11,845
Subordinated bonds*	20,000	20,000
Total Supporting Capital	32,161	31,845
Total Regulatory Capital	324,067	317,309
Total Risk Weighted Assets	2,144,863	2,031,800
Capital percentage from regular shares (CET 1) (%)	13.61%	14.05%
Regulatory capital percentage (%)	15.11%	15.62%

* During the year 2022, the bank issued subordinated bonds in the amount of JD 20 million for a period of 7 years at discounted interest rate to the Central Bank of Jordan in addition to 1.75% margin in order to improve the capital adequacy percentage.

* During October 2017, the bank issued subordinated bonds in the amount of JD 25 million for a period of 6 years at discounted interest rate to the Central Bank of Jordan in addition to 2% margin in order to improve the capital adequacy percentage. During the year 2022 this bond was closed.

Liquidity Coverage Ratio (LCR):

	December 31, 2023	December 31, 2022
	JD (In Thousands)	JD (In Thousands)
Total high-quality liquid assets after adjustments	1,048,905	936,511
Total net cash outflow	544,865	441,130
Liquidity coverage ratio (LCR) (%)	192.50%	212.20%
The Liquidity Coverage Ratio/ based on the average of all working days	189.50%	198.80%

41. Maturity Analysis of Assets and Liabilities

The table below shows an analysis of assets and liabilities analyzed according to when they are expected to be recovered or settled:

	Up to 1 Year	More than 1 Year	Total
	JD	JD	JD
December 31, 2023			
Assets			
Cash and balances at Central Banks	252,611,931	10,635,000	263,246,931
Balances at banks and financial institutions	123,493,099	-	123,493,099
Deposits at banks and financial institutions	17,926,227	16,892,140	34,818,367
Direct credit facilities - Net	456,408,097	1,224,374,640	1,680,782,737
Financial assets at fair value through OCI	-	39,753,290	39,753,290
Financial assets at amortized cost	830,246,966	61,952,823	892,199,789
Right of use	-	9,857,063	9,857,063
Property and equipment	-	90,842,701	90,842,701
Intangible assets	-	2,512,533	2,512,533
Deferred tax assets	-	16,401,308	16,401,308
Other assets	-	128,500,445	128,500,445
Total Assets	1,680,686,320	1,601,721,943	3,282,408,263
Liabilities			
Banks and financial institution deposits	122,352,893	12,682,042	135,034,935
Customers' deposits	2,074,839,655	133,762,228	2,208,601,883
Cash margins	47,417,574	297,060,919	344,478,493
Borrowed funds	57,459,695	106,706,847	164,166,542
Subordinated Bonds	-	20,000,000	20,000,000
Other provisions	-	4,652,002	4,652,002
Income tax provision	2,996,580	10,225,425	13,222,005
Lease liability	-	9,919,590	9,919,590
Other liabilities	-	48,485,627	48,485,627
Total Liabilities	2,305,066,397	643,494,680	2,948,561,077
Net	(624,380,077)	958,227,263	333,847,186

	Up to 1 Year	More than 1 Year	Total
	JD	JD	JD
December 31, 2022			
Assets			
Cash and balances at Central Banks	197,805,151	10,635,000	208,440,151
Balances at banks and financial institutions	110,803,850	-	110,803,850
Direct credit facilities - Net	408,154,939	1,187,117,707	1,595,272,646
Financial assets at fair value through OCI	-	37,735,650	37,735,650
Financial assets at amortized cost	738,720,197	132,276,735	870,996,932
Right of use	-	10,582,187	10,582,187
Property and equipment	-	81,575,718	81,575,718
Intangible assets	-	4,928,612	4,928,612
Deferred tax assets	-	16,013,873	16,013,873
Other assets	-	126,163,674	126,163,674
Total Assets	1,455,484,137	1,607,029,156	3,062,513,293
Liabilities			
Banks and financial institution deposits	115,894,382	984,377	116,878,759
Customers' deposits	1,871,174,462	156,484,004	2,027,658,466
Cash margins	65,148,291	264,725,065	329,873,356
Borrowed funds	59,145,429	105,482,746	164,628,175
Subordinated Bonds	-	20,000,000	20,000,000
Other provisions	-	5,141,770	5,141,770
Income tax provision	2,372,907	8,498,930	10,871,837
Lease liability	-	10,477,672	10,477,672
Other liabilities	-	46,635,430	46,635,430
Total Liabilities	2,113,735,471	618,429,994	2,732,165,465
Net	(658,251,334)	988,599,162	330,347,828

42. Commitments and Contingent Liabilities

Details of this item are as follows:

	December 31, 2023	December 31, 2022
	JD	JD
Letter of credit:		
Letter of credit-outgoing	64,157,083	65,501,271
Letter of credit-incoming	55,205,980	32,289,744
Acceptances	36,626,012	30,929,152
Letter of guarantees:		
Payment	148,461,621	132,196,322
Performance bonds	128,018,290	113,101,666
Others	47,374,121	34,928,640
Unutilized credit facilities Limits	442,232,407	434,551,114
	922,075,514	843,497,909

The estimated cost of completing the project under construction for the new administration building about JD 28 million, and it is expected to be completed by the end of year 2025, the total cost about JD 32 million.

43. Accounts Managed on Behalf of Customers

Details of this item are as follows:

	December 31, 2023	December 31, 2022
	JD	JD
Accounts managed on behalf of customers	9,976,007	8,556,962

44. Lawsuits Against the Bank

Lawsuits raised against the Bank amounted to JD 2,975,514 as at 31 December 2023 (31 December 2022: JD 2,463,894). In the opinion of the Bank's management and the legal advisor, no further liabilities exceeding the provision amounted to JD 315,549 is required as at December 31, 2023 (December 31, 2022: JD 253,424).

Lawsuits raised by the bank against others amounted around JD 310 million, those lawsuits are still pending at the specialized court and they have no financial impact on the Bank.

45. Fair Value Hierarchy

a. The fair value of financial assets and financial liabilities of the Company specified at fair value on an ongoing basis:

Some financial assets and liabilities of the Company are measured at fair value at the end of each fiscal period. The following table shows information about how the fair value of these financial assets and liabilities is determined (valuation methods and inputs used).

	Fair Value					
Financial Assets / Financial Liabilities	December 31		The Level of Fair Value	Valuation Method and Inputs Used	Important Intangible Inputs	Relation between Fair Value and Significant Intangible Inputs
	2023	2022				
	JD	JD				
Financial Assets at Fair Value in Income Statement						
Financial Assets at Fair Value in Other Comprehensive Income						
Quoted shares	10,128,630	10,449,929	Level I	Prices listed in stock exchanges	Not Applicable	Not Applicable
Unquoted shares	29,624,660	27,285,721	Level III	Through using equity method based on the latest financial information available	Not Applicable	Not Applicable
Total	39,753,290	37,735,650				
Financial Assets at Fair Value	39,753,290	37,735,650				

* There were no transfers between the first level and second level during 2023 and 2022.

b. The fair value of financial assets and financial liabilities of the Company (non-specific fair value on an ongoing basis:

Except as set out in the table below, we believe that the carrying value of financial assets and financial liabilities in the financial statements of the Company approximates their fair value, as the Company's management believes that the carrying value of the items listed below approximate their fair value, due to either their short-term maturity or repricing of interest rates during the year.

	December 31, 2023		December 31, 2022		
	Book Value	Fair Value	Book Value	Fair Value	Fair Value Level
	JD	JD	JD	JD	
Financial Assets with an Unspecified Fair Value					
Balances at central banks	65,635,000	65,545,925	32,762,000	32,774,670	Level II
Balances and deposits at banks and other financial institutes	123,493,099	124,181,292	110,803,850	110,834,515	Level II
Direct credit facilities - net	1,680,782,737	1,691,577,568	1,595,272,646	1,603,388,258	Level II
Financial assets at amortized costs	892,199,789	905,283,571	870,996,932	881,653,247	Level I and II
Seized assets against debts	71,853,453	82,561,273	81,285,040	98,269,749	
Total Financial Assets with an Unspecified Fair Value	2,833,964,078	2,869,149,629	2,691,120,468	2,726,920,439	
Financial Liabilities with an Unspecified Fair Value					
Banks and financial institutions' deposits	135,034,935	135,820,746	116,878,759	117,092,382	Level II
Customers deposits	2,208,601,883	2,222,372,571	2,027,658,466	2,036,689,676	Level II
Cash margins	344,478,493	344,482,264	329,873,356	329,877,693	Level II
Borrowed funds	164,166,542	164,337,203	164,628,175	164,805,999	Level II
Total Financial Liabilities with an Unspecified Fair Value	2,852,281,853	2,867,012,784	2,639,038,756	2,648,465,750	

For the above-mentioned items, the second level financial liabilities and financial assets have been determined at fair value according to the agreed-upon pricing model, which reflects the credit risk of the parties dealt with.

46. Comparative Figures

Some Comparative Figures for the year 2022 have been reclassified to match the year 2023 Figures, and have no impact on the Consolidated statement of profit or loss for the year 2022.

ATTESTATION STATEMENT ON COMPLETENESS OF FINANCIAL INFORMATION

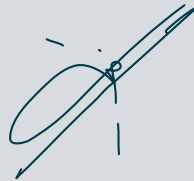
We, the undersigned, hereby attest to the accuracy and completeness of the financial statements and the financial information of this report as of 2023



Dr. Ahmad Awad Abd Al Halim Al- Hussein
CEO / General Manager



Saad Nabil Yousef Mouasher
Chairman of the Board



Dirar Shebli Khalaf Haddadin
Chief Financial Officer

ATTESTATION STATEMENTS

- The Board of Directors confirms, in accordance to their knowledge and belief that there are no significant issues that may affect the continued operations of the Bank during the financial year 2024.
- The Board of Directors confirms its responsibility for the preparation of the financial statements and for implementing an effective internal control system.
- Each member of the Board of Directors of the Jordan Ahli Bank confirms that neither he/she nor those related to them received any benefits that were not disclosed, whether material or in kind, and whether they were for him/her personally or for any of their related parties during the fiscal year 2023.



Saad Nabil Yousef Mouasher
Chairman of the Board



Moh'd Mousa Dawood (Moh'd Issa)
Vice Chairman



Nadim Yousef Issa Muasher
Board Member



H.E. Mrs. Majd Mohammad AbdulKareem Shwaikheh
Representing Jordan Investor Center / Board Member



Imad Yousef Issa Mouasher
Representing Mouasher Investment & Trading Co / Board Member



Rafik Saleh Issa Muasher
Representing Rajai Muasher & Brothers Co / Board Member



H.E Dr. Tareq Mohammad Khaleel Hammouri
Board Member



Alan Fouad Tanios Wanna
Representing Byblos Bank / Board Member



Moanes Omar Saleem Abdel All
Representing Social Security Corporation / Board Member



Yazan Munther Jeries Haddadin
Board Member



Khalil Safwan Khalil Saket
Board Member



Karim Tawfiq Amin Kavar
Board Member



Basim Mahmoud Zuhdi Malhas
Board Member

Corporate Governance

A close-up photograph of several hands of different skin tones and ages interlocking in a circle. The hands are positioned in the center and foreground, with some arms extending from the background. The lighting is soft and warm, creating a sense of connection and support. The background is blurred, showing more people in a similar pose.

You are among family at ahli...

Customer Centricity is one of Ahli Bank core values and it can't be accomplished without supporting our own people and create best atmosphere for them to live with and nourish and that is why we believe in a better corporate culture

Corporate Governance Guidelines

Introduction

Jordan Ahli Bank strives to establish a cohesive approach that fosters a productive work environment within a strong governance structure characterized by transparency. This is achieved through the Shared Prosperity Framework, which includes key stakeholders such as customers, shareholders, suppliers, partners, society, employees, and supervisory authorities. Jordan Ahli Bank firmly believes that adhering to good governance practices upholds principles of fairness and transparency, maintaining responsibility, accountability, and clear segregation of duties within a comprehensive governance framework. Good governance practices also enable the Bank to develop and execute a sustainable long-term strategy focused on delivering value to all stakeholders, rather than solely concentrating on short-term objectives. Because the Board of Directors acts on behalf of all shareholders, the significance of corporate governance within the Bank lies in its ability to establish a foundation and set of regulations for future institutional growth and success. This, in turn, fosters trust in the Bank as a reliable investment platform for both depositors and shareholders. Additionally, effective corporate governance enables the Bank to efficiently and effectively contribute to the development of the banking system, which plays a crucial role in overall economic and social progress. In light of the Bank's focus on sustainability and its responsibility towards the environment, society, and governance (ESG), the primary goal is to cultivate a comprehensive understanding of governance. This involves a strong commitment by us to promoting and implementing best practices, in addition to complying with relevant legislation.

Consequently, the Board of Directors of Jordan Ahli Bank has made the decision to adhere to the corporate governance guidelines outlined in the Corporate Governance Guide (Hereinafter referred to as the "Guide"). This Guide has been developed in alignment with the corporate governance directives specified in the banking instructions No. (2/2023) and the instructions set by the Central Bank of Jordan, which adopted the recommendations of the Basel Committee on Corporate Governance. Furthermore, the Bank is committed to complying with the requirements and instructions of regulatory authorities in Jordan, both at a group level and in the countries where the Bank operates. The Board of Directors is dedicated to implementing the Corporate Governance Guide in accordance with the

banking industry's conditions and the legislative and legal frameworks that govern the operations of the Bank and its Group. This Manual/Guidelines is regularly reviewed and updated as needed.

Scope of Application

This Guide is designed to be applied throughout the Group in accordance with the corporate governance directives for banks and the Group's organizational structure. It also aims to identify and understand the connections and relationships between the various units and the Bank (the parent company), ensuring that corporate governance practices are adequate and effective across the Group. The Guide also emphasizes the need for appropriate policies and mechanisms to address the Group's activities and risks, in accordance with the instructions issued by central banks, regulatory authorities, and the relevant countries where subsidiaries and foreign branches are located. The specific relationship matrix between the units within the Group, as approved by the Bank, is an integral part of this Guide. In case of any conflicts or discrepancies, the Board of Directors will be informed, and the approval of the Central Bank will be sought to address and resolve such issues.

The introduction and the following parts shall be considered an integral part of the Guide and shall be read with it as one unit:

- Part One: The provisions and clauses of the Guide and the implications and consequences that arise from these provisions.
- Part Two: The relationship matrix between the supervisory departments of Jordan Ahli Bank and the Group members (foreign branches and subsidiaries)

Legal Framework and Guide Sources

This Guide has been developed by aligning it with the corporate governance instructions for banks issued by the Central Bank of Jordan (No. 2/2023) and relevant circulars. It also takes into account the provisions of the current Jordanian banks and companies laws, as well as the Bank's Memorandum of Association and Articles of Association. The overall framework of the Guide is influenced by the instructions provided by the Basel Committee on Governance, the law of Jordan Securities Commission and its associated instructions, the law of Amman Stock Exchange, and the regulations issued under it. Additionally, the Guide considers the International Financial Reporting Standards (IFRS).

Definitions

Phrases and words mentioned in the Guide shall have the meanings assigned to them below unless the presumption or context indicates otherwise

Term	Description
Central Bank	Central Bank of Jordan
Supervisory Authorities	Regulatory and legislative authorities supervising the Group's work, such as the Central Bank of Jordan, the Central Bank of Cyprus, the Palestinian Monetary Authority, Jordan Securities Commission, the Corporate Control Department and the like.
The Bank	Jordan Ahli Bank
The Bank's Group / Group	Jordan Ahli Bank Group represented by the General Administration, Jordan branches, foreign branches (Cyprus Branch and Palestine Branches) and affiliated companies/ wholly owned companies by the Bank.
The Board / Board of Directors	Jordan Ahli Bank Board of Directors.
Corporate Governance	The system by which the Bank is directed and managed, which aims to define and achieve the Bank's institutional objectives, safely manage the Bank's operations, protect the interests of depositors, adhere to due responsibility towards shareholders and other stakeholders, and adhere to the Bank's legislation in force and the Bank's internal policies.
Suitability	It provides specific requirements related to honesty, integrity, reputation, competence and qualifications in accordance with the requirements contained in this Guide in persons nominated for membership of the Bank's Board of Directors and senior executive management.
Board of Director	Member of the Board of Directors elected by the General Assembly, whether natural or legal, and who meets the conditions of suitability.
Representative of Board of Director	The Board of Director representative who is appointed by a Board of Director and meets the conditions of suitability.
Independent Board Member	A member of the Board of Directors who does not hold significant shares and is not controlled by any major shareholders. They possess financial or banking expertise and qualifications and fulfill the requirements outlined in Clause 4 of Chapter Four of this Guidelines.
Senior Executive Management	It includes the Bank's General Manager or Regional Manager, Deputy General Manager or Deputy Regional Manager, Assistant General Manager or Assistant Regional Manager, Finance Manager, Operations Manager, Facilities/Credit Manager, Risk Manager, Internal Audit Manager, Treasury (Investment) Manager and Compliance Manager, as well as any Bank employee who holds executive powers equivalent to powers of the persons mentioned above and reports directly to the General Manager.
Major Shareholder	The person controlling not less than (5%) or more of the Bank's capital, directly or indirectly.

Consultant Position	It is a position where there exists a contractual agreement between the vacant seat and the bank for the provision of temporary consultancy services or under an annual contract.
Shared Prosperity Model/Framework:	The framework that is developed within the Bank's stakeholder-focused strategy, in order to deliver long-term value to all stakeholders in a responsible, balanced and sustainable manner that achieves prosperity for all and paves the way for a new type of conscious capitalism, which is seen as a moral imperative for humanity in the twenty-first century.
Stakeholders	Any person with an interest in the Bank, such as depositors, shareholders, employees, creditors, customers or the concerned regulatory authorities. For the purposes of this Guide and the policies of the Bank and the Group, it means the categories that have been identified according to the Bank's sustainable institutional Shared Prosperity Model / Framework. These categories are shareholders, customers, employees, society, regulatory authorities, suppliers and partners.
External Auditor	It includes the audit office, partners in the audit office, and members of the audit team.
Audit Office	The place where the audit team operates and conducts their professional activities. This office is officially registered with the Companies Control Department, which falls under the Ministry of Industry, Trade, and Supply. The registration signifies that the office is recognized as a civil company authorized to practice the auditing profession in accordance with the prevailing legislation.
Audit Managing Partner	The certified partner within the audit office who is responsible for conducting the audit and issuing the audit report on behalf of the office. This audit partner possesses the necessary experience, academic qualifications, and professional certification that qualify them to sign the audit report.
Internal Capital Adequacy Assessment Process (ICAAP)	A future process to assess the capital adequacy of all quantitative risk elements that include the risks of the first pillar (credit, market, operating), the risks of the second pillar (liquidity, interest in the bank portfolio, credit concentrations, strategy, reputation and business cycle) and qualitative risk elements (Corporate Governance, Board of Directors, Executive Management, risk management, Internal Audit and Internal Control Procedures) that the bank may be exposed to, whether within the expected or unexpected risks.
Stress Testing	A set of hypothetical scenarios covering all types of risks (credit, market, operation, concentrations, liquidity) aimed at evaluating the Bank's ability to continue under normal and stressful conditions by evaluating the size of unexpected losses that the Bank can be exposed to and their impact on profits and losses, the financial situation of the Bank, the strategic plan, and contingency plans.
Acceptable Risk Document	The document specifying the acceptable levels of risk to which the Bank may be exposed at the level of all banking activities.
Compliance Risks	Risks of legal or regulatory sanctions, material losses, or reputational risks that the Bank may be exposed to as a result of non-compliance with laws, regulations, instructions, orders, codes of conduct, standards and sound banking practices.
Corporate Governance Instructions	Corporate Governance Instructions for Banks No. (2/2023).

Chapter 1: The Corporate Shared Prosperity Framework within the Governance Framework

Ahli Bank of Jordan's "Shared Prosperity Framework" was adopted within a governance framework in order to deliver long-term value to all stakeholders in a responsible, balanced and sustainable manner that achieves prosperity for all, and paves the way for a new type of conscious capitalism that we believe has become a moral imperative for humanity in the twenty-first century. Ahli Bank has developed a framework known as the "Corporate Shared Prosperity Framework," which has been established within the Bank's strategy and in line with the principles of good governance. This concept aims to involve all relevant parties, such as shareholders, customers, employees, regulators, partners, suppliers, the environment, and the local community, in actively working towards a common objective of creating value. The primary goal is to encourage sustainable economic growth, while also focusing on promoting knowledge accessibility and social equality according to a sustainable approach. To reach the desired goals, Ahli Bank believes that corporate governance is based on the key principles of justice, transparency, responsibility, accountability and oversight.

The Shared Prosperity Framework identifies stakeholders as follows:

Shareholders
Customers
Employees
Community and Environment
Regulatory Bodies
Suppliers and Partners

Chapter 2: Board of Directors and committees

1. Composition of the Board of Directors:

The composition of the Board of Directors shall take into account the following:

- The Board of Directors shall consist of no fewer than eleven members, who are elected by the Bank's General Assembly for a four-year term. It is important to consider the requirements for obtaining the non-objection of the Central Bank of Jordan, as well as the provisions regarding proportional voting and its determinants, which ultimately result in a total of thirteen members.
- The Chairman and any member of the Board are prohibited from holding both their position on the Board and any executive or management role within the Bank. Additionally, they are not permitted to hold any advisory positions within the Bank. Furthermore, a minimum of four members on the Board of Directors, which constitutes one-third of the total members, must be independent members.
- The Board shall be elected by the General Assembly by secret ballot in accordance with the provisions of the Companies Law. The elected Board of Directors is responsible for managing the Bank's operations for a four-year term, starting from the date of their election. The Board of Directors Charter and Suitability Criteria are considered when selecting members in accordance with the Bank's approved policy for assessing their suitability. The selection process also considers the conditions mentioned in Chapter Four/1 (Suitability) of the Guide, as well as the Capabilities and Qualifications Matrix maintained by the Board's Secretariat. This matrix is regularly updated to facilitate proactive succession planning. In the event of a vacancy in the position of a Board member, the provisions of the current Companies Law are applied. The appointment of the new member shall adhere to the Central Bank's non-objection and be presented at the first meeting of the General Assembly. The Board of Directors is responsible for electing both the Chairman and the Vice-Chairman from among its members. Additionally, the Board appoints authorized signatories, the Board Secretary, and other relevant positions as outlined in the Guide.
- The current Board of Directors is entrusted with managing the Bank's affairs until a new board is elected. It is important to ensure that the new board is elected within three months before the conclusion of the term of the previous board.
- The diversity and complementarity of skills and experiences among the members of the Board shall be taken into account so as to provide a wide range of visions and views in line with the size of the Bank and the nature of its activity and strategy.
- The positions of Chairman of the Board and General Manager shall be separate from each other.

2. Composition of Committees:

The composition of the committees shall take into account the following:

- A. The Board is responsible for forming committees composed of its members. Each committee is required to have a charter that outlines its composition, tasks, powers, meeting frequency, and quorum. Additionally, the committee appoints a committee secretary who is responsible for documenting all discussions, proposals, objections, reservations, and accurately recording the voting on draft resolutions. These committees are accountable for submitting periodic reports to the Board. It's important to note that the existence of these committees does not relieve the Board as a whole from fulfilling its overall responsibilities.
- B. The Board shall form the following committees as a minimum: Corporate Governance Committee, Risk Management Committee, Compliance Committee, Audit Committee, and Nomination and Remuneration Committee)
- C. It is prohibited for any member of the Board to be the chairman of more than one of the committees mentioned in paragraph B /the provisions of this Clause.
- D. It is prohibited for any member to be the chairman of more than two committees of all the committees emanating from the Board. The committees emanating from the Board of Directors are:
 - Corporate Governance Committee.
 - Audit Committee.
 - Nomination and Remuneration Committee.
 - Risk Management Committee.
 - Compliance Committee.
 - Board Credit Committee
 - Strategy and IT Governance Committee.
- E. The formation of committees with executive powers, except for the Board Credit Committee specified in the Guide, is strictly prohibited. Furthermore, the delegation of any powers held by the committees, which are established by the Board, to any other authority is also prohibited.
- F. The number of members comprising a committee and the quorum required for its meetings shall not be fewer than three members, including the committee chairman. It is not allowed to appoint an alternative member during a committee meeting in the absence of the principal member.
- G. It shall be taken into account that the Board has members who are eligible for membership of the Audit Committee, whose majority of members are required to have academic qualifications in accounting or finance or holders of professional certificates in these two fields, and have appropriate practical experience in the fields of accounting, finance, external audit, internal audit or banking

3. Organization of the work of the Board, committees and meetings:

- A. Board meetings shall be held at least six times per year.
- B. The Board of Directors will convene upon the invitation of the Chairman. In the absence of the Chairman, the Vice-Chairman can call for a meeting. Alternatively, if at least a quarter of the board members submit a written request stating the reasons for holding a meeting, the Board shall meet. If the Chairman or Vice-Chairman fails to invite the Board to convene within seven days of receiving the request, the members who submitted the request have the authority to call for the meeting themselves.
- C. The quorum for any committee derived from the Board, with the exception of the Board Credit Committee mentioned in clause (3/e) of this Chapter, shall consist of at least three members, including the Chairman of the committee. It is not permissible to nominate alternative members during committee meetings in the absence of the principal member.
- D. Decisions made by the Board and its committees shall be reached through an absolute majority vote of the members present who have the right to vote on the agenda items being discussed. In the event of a tie vote on a particular agenda item, the opinion supported by the chairman of the session shall prevail.
- E. The quorum required for meetings of the Board Credit Committee is the presence of at least four members. The decisions of this committee will be made by a majority vote of its members, regardless of the number of members present at the meeting.
- F. Subject to the conditions specified in Clause 5 of Chapter Two (Functions of the Board Secretary) of this Guide, Board members have the option to attend meetings in person or through virtual means such as video telephony. For virtual attendance, the Chairman of the Board and the Board Secretary shall ratify the minutes of the Board meeting, including the determination of its quorum. Similarly, in the case of committee meetings, the chairman of the committee and the Board Secretary of the committee are responsible for ratifying the minutes of the meeting and determining the quorum if any members attend virtually.
- G. The agenda for any meeting shall be provided to all Board members as specified in the Board or committee charter and within the designated timeframe and in accordance with the approved meeting procedures. The agenda shall contain comprehensive written information about the topics to be discussed during the meeting, as well as updates on the implementation of previous Board decisions. The responsibility for delivering the agenda lies with the Board Secretary.

4. Board Secretary:

The Board is responsible for appointing and terminating the services of a board secretary, as well as determining his/her remuneration. The board secretary serves, among other responsibilities, as a link between the Board of Directors and the Executive Management, handling various matters related to corporate governance affairs as a corporate governance liaison officer. The Board Secretary shall have the necessary experience and knowledge to fulfill his/her assigned tasks. Furthermore, the Board Secretary also holds the position of secretary for the Audit Committee and other committees emanating from the Board.

His/her responsibilities also include the following:

- A. The Board Secretary's duties include coordinating with the Chairman of the Board or relevant committees to organize, plan, and schedule meetings for the Board and its committees. Additionally, the Board Secretary deals closely with the committees that emanates from the Board.
- B. The Board Secretary /committees shall attend all meetings of the Board and the committees, record the minutes of the meetings accurately and completely, any reservations raised by any member, record all deliberations, recommendations, objections and reservations, and how to vote on the draft decisions of the Board and the recommendations or decisions of the committees, as the case may be. All records and minutes of meetings and decisions shall be kept under the custody of the Board Secretary.
- C. The Board Secretary shall ensure Board/ committee members sign the minutes and decisions of the meetings.
- D. The Board Secretary shall follow up on the implementation of the decisions taken and the discussion of any topics that have been postponed at a previous meeting.
- E. The Board Secretary shall keep records and documents of the meetings of the Board of Directors and the committees in a written or electronic form and in an appropriate manner.
- F. The Board Secretary shall take the necessary measures to ensure that the draft decisions to be issued comply with the legislation, including those issued by the Central Bank.
- G. The Board Secretary shall communicate and follow up the implementation of the decisions taken by the Board of Directors and the committees and the discussion of any topics that have been postponed at a previous meeting.
- H. The Board Secretary shall ensure that members of the Board and committees follow the procedures of the Board and the relevant committee
- I. The Board Secretary shall prepare for the meetings of the General Assembly and all matters related to it and attend the meeting
- J. The Board Secretary shall supervise the work of the Secretariat of the Board and the organizational units within it, especially with regard to the affairs of the Board, committees and corporate governance affairs. He shall also carry out all matters related to the Board and committees in accordance with the manuals and procedures of the Secretariat.
- K. The Board Secretary shall ratify the directors' declarations and provide the Central Bank with the declarations of suitability that are signed by the directors.
- L. The members of the Board and its committees shall be allowed to communicate directly with the Executive Management and the Board Secretary, and they shall be provided with all means to facilitate their performance of the tasks entrusted to them. It shall be ensured that none of the members of the Board influences the decisions of the Senior Executive Management except through the deliberations that take place in the meetings of the Board or the committees emanating from it.
- M. The Board Secretary shall deliver to the members the agenda of any meeting well in advance, provided that the agenda includes sufficient written information on the topics to be discussed at the meeting.
- N. The Chairman of the Board, in collaboration with the Bank's Board Secretary and the Legal Advisor or Director of the Department, is responsible for conducting discussions with any new member regarding the responsibilities of the Board, particularly in relation to legal and regulatory obligations. The purpose of these deliberations is to provide clarity on the member's roles, authorities, and other aspects of their membership, such as the duration of their term, meeting schedules, committee responsibilities, remuneration, and the potential availability of independent specialized technical advice when required.
- O. The Board Secretary shall cooperate with the Chairman of the Board to ensure that each newly elected member receives relevant legal texts, including laws pertaining to banking operations and instructions issued by the Central Bank related to the Board's work. This includes governance instructions. Additionally, the Board Secretary provides a booklet that explains the rights and functions of the Board member and the responsibilities of the Board Secretary. These materials can be provided in either paper or electronic format. Furthermore, the Board Secretary shall work with the Chairman to supply each member with a comprehensive summary of the bank's operations upon appointment or upon request.

P. The Board Secretary, in collaboration with the Chairman of the Board, shall ensure that the needs of Board members are met in terms of professional development and continuous learning. This includes coordinating their participation in orientation programs, specialized courses, and workshops. The Board Secretary works in cooperation with the relevant authority or organization to facilitate these learning opportunities.

Q. Subject to the provisions of Clause (4/c) of this Chapter, the Board Secretary shall ratify the minutes of the meeting of the Board/ committees and its legal quorum with the Chairman of the Board/head of meeting/chairman of committee.

R. The Board Secretary shall provide the Central Bank with relevant information concerning the members of the Board and its committees, as well as the members of the Senior Executive Management team. This information shall be communicated to the Central Bank using the approved forms when any updates or amendments are made. Furthermore, the Board Secretary is also required to provide the Central Bank with information regarding the members of the Boards of Directors, as well as the Senior Executive Management of subsidiaries, both within and outside the Kingdom. Similar to the aforementioned information, this data must be provided using the approved forms, and any changes or updates should be communicated to the Central Bank.

5. Tasks of the Board of Directors:

The member of the Board of Directors shall perform the tasks in accordance with the principle of duty of care, duty of loyalty, duty of candor and disclosure at all times and within the approved governance framework.

I. At minimum, each member of the Board shall:

- A. Possess adequate knowledge of the legislation and principles related to banking and the operational environment of the Bank and keep abreast of developments in it as well as external developments related to its business.
- B. Attend meetings of the Board, meetings of its committees and meetings of the General Assembly as appropriate.
- C. Allocate sufficient time to carry out their duties as a member of the Board of Directors. The Nomination and Remuneration Committee shall find a clear methodology to verify these duties through, for example, the extent to which the member is linked to the membership of other boards of directors/ bodies/ forums, etc..

II. At minimum, the Chairman of the Board shall:

- A. Ensure a constructive relationship between the Board and the Bank's Senior Executive Management.
- B. Encourage the expression of opinions, particularly on matters that are being discussed and where there may be differing views among the Board members, and promote discussions and voting on those issues.
- C. Extensively discuss strategic and important issues in the meetings of the Boards.
- D. Ensure that all members of the Board receive and sign the minutes of previous meetings, and receive the agenda of any meeting sufficiently in advance, provided that the agenda includes sufficient written information on the topics to be discussed at the meeting. The agenda shall be delivered by the Board Secretary.
- E. Ensure that there is a charter that regulates and defines the work of the Board and the members in the form of a guide and an integrated booklet that includes all the matters stipulated in the Memorandum of Association, the Articles of Association and the Companies Law in addition to this Guide.
- F. Guarantee that every newly elected Board member receives copies of the relevant banking laws, Central Bank instructions pertaining to the Board's work (including governance instructions), as well as a booklet outlining the member's rights, responsibilities, and the role of the Board Secretary.
- G. Ensure that the Central Bank is informed of any material information that could adversely affect the suitability of any of its members as well as the suitability of the representative of any legal person.
- H. Ensure that each member is provided with a sufficient summary of the Bank's business upon appointment or upon request.
- I. Engage in discussions, with the aid of the Legal Advisor or Director of the Legal Department and the Board Secretary, with any newly appointed member to clarify the Board's responsibilities, particularly in relation to legal and regulatory obligations. These discussions aim to provide clarity regarding the member's duties, authorities, and other membership-related matters, such as the duration of their term, meeting agendas, committee responsibilities, remuneration, and the availability of independent specialized technical advice when required.

J. Address the educational requirements of the Board members, ensuring their continuous learning and professional development. This includes facilitating the participation of new members in an orientation program tailored to their banking background. The orientation program should cover essential topics at a minimum, which are as follows:

- The Bank's organizational structure, corporate governance, and code of conduct.
- Institutional objectives, strategic plan and approved policies of the Bank.
- The financial conditions of the Bank.
- The Bank's risk structure and risk management framework.

III. The Board shall perform the following functions:

- A. The Board shall supervise the executive management and adopt a policy to monitor and review its performance to achieve the institutional objectives and ensure the safety of all the Bank's operations.
- B. The Board shall establish the strategic goals of the Bank and instruct the Executive Management to develop a strategy to accomplish these objectives. The Board also approves and adopts both the strategy and corresponding action plans that align with the established goals. At the Group level, strategies are presented to the Board at the end of the year according to the applicable procedures.
- C. The Board shall ensure that the Bank has comprehensive policies, plans and work procedures for all its activities in line with the relevant legislation, and that such policies and plans are circulated at all administrative levels and reviewed regularly.
- D. The Board shall define the Bank's corporate values, draw clear lines of responsibility and accountability for all the Bank's activities and establish a high culture of ethical standards, integrity and professional conduct for the Bank's staff.
- E. The Board shall be accountable for adhering to the directives and regulations set forth by the Central Bank and other supervisory and regulatory entities concerning its operations. This responsibility is carried out while considering the interests of stakeholders. The Board also shall guarantee that the Bank is managed in accordance with its internal legislation and policies, ensuring that effective control is consistently maintained over all activities, including those delegated to third parties.
- F. Subject to the provisions of Clause (II/11) of Chapter Four, the Board shall, upon the recommendation of the competent committee, approve the appointment of the General Director, the Manager of Internal Audit, the Manager of Risk Management and the Manager of Compliance and accept their resignations or terminate their services.
- G. The Board shall implement a risk management strategy and oversee its execution, including determining acceptable risk levels and safeguarding the bank against excessive risks. The Board shall also possess adequate understanding of the Bank's operational work environment and associated risks. Additionally, it shall ensure the presence of risk management tools and infrastructure within the Bank that can identify, measure, analyze, evaluate, and monitor all types of risks to which the Bank is exposed.
- H. The Board shall ensure that adequate and reliable management information systems are in place covering all activities of the Bank.
- I. The Board shall verify that the Bank's credit policy includes evaluating the quality of corporate governance for its public shareholding company customers, so that the customer's risks are evaluated with weaknesses and strengths according to the level of its corporate governance.
 - As stated in Clause (8) of Chapter Eight of this Guide, the Board shall develop a policy that includes the Bank's responsibility towards environment, society and governance (ESG Policy), provided that the Bank's disclosures in its annual report and/or within the sustainability report include the Bank's initiatives in this regard. The following shall be included at a minimum:
 - Social initiatives in environmental protection, health and education.
 - Social initiatives to fight poverty and unemployment.
 - Promoting medium finance and microfinance.
 - Participating in initiatives with economic added value to the community.

- K. The Board shall implement measures to establish a distinct separation between the powers of the major shareholders and the Executive Management, while also developing suitable mechanisms to mitigate the impact of the main shareholders. The Board shall also ensure that the authority of the Senior Executive Management is solely derived from the Board and operates within the confines of the mandate granted to it by the Board.
- L. The Board shall adopt the general organizational structure of the Bank, so that the Central Bank is provided with the general organizational structure when any amendment is made to it, with an explanation of that amendment, taking into account that the general organizational structure includes, at a minimum, the following:
- The Board and its committees.
 - Executive Management and its committees.
 - Separate departments for risk management, compliance, and internal audit, ensuring that they operate with full independence and without engaging in executive functions. These departments shall have a reporting line directly connected to the relevant committee, while maintaining a dotted line reporting relationship with the General Manager.
 - Units that are not involved in executive business such as Credit Review and Middle Office staff.
 - Subsidiaries and foreign branches.
- The Board shall also, in accordance with the recommendation of the competent committee, approve the sub-organizational structures of the control departments.
- M. As per the scope outlined in this Guide, the Board is responsible for adopting the overall strategy and general policies of the Group. It is also required to establish a corporate governance framework for the Group in accordance with the Corporate Governance Instructions for banks and the Group's structure. This framework shall be implemented across the entire Group, ensuring alignment of subsidiary policies with Corporate Governance Instructions to the fullest extent possible. The Board shall consider any regulatory instructions from the relevant authorities in the countries where subsidiaries and external branches operate. Furthermore, the Board should have a comprehensive understanding of the Group's structure, particularly those with complex arrangements, by identifying the connections and relationships between units and the parent company. The Board shall assess the adequacy of corporate governance within the Group and align the corporate governance strategies and policies of the parent company with any instructions issued by the Central Bank or other regulatory authorities. These relationships shall be defined within an approved matrix that is considered an integral part of this Guide for the Bank Group. In the event of a conflict, the Bank shall obtain the prior approval of the Central Bank to address any conflict.
- N. The Board shall identify banking activities that necessitate the approval of the Board, ensuring that this designation does not exceed limits that undermine the supervisory function of the Board. Moreover, the Board shall refrain from granting executive authorities, including the authority to grant credit to individual Board members, including the Chairman of the Board.
- O. The Board shall appoint a Secretary of the Board of Directors, terminate his services and determine his remuneration. His/her duties shall include what is stated in Clause 4 of Chapter Two.
- P. The members of the Board and its committees shall be allowed to communicate directly with the Executive Management and the Board Secretary, and they shall be provided with all means to facilitate their performance of the tasks entrusted to them. It shall be ensured that none of the members of the Board influences the decisions of the Senior Executive Management except through the deliberations that take place in the meetings of the Board or the committees emanating from it.
- Q. The Board shall take due diligence measures when deciding on any of the issues related to the Bank's business and taking into account the sound foundations to reach the decision taken in this regard and in order to ensure that its tasks are carried out at the highest professional levels.
- R. The Board shall adhere to the tasks of the Board with regard to disclosure and transparency in accordance with what is stated in Chapter Eight of this Guide.
- S. The Board shall form committees from among its members and adopt a charter for each committee in accordance with what is stated in Clause (3) of Chapter Two of this Guide. It shall be noted that the existence of committees does not exempt the Board as a whole from assuming its responsibilities.
- T. The Board shall approve the Corporate Governance Guidelines.
- U. The Board shall provide recommendations to the General Assembly concerning the appointment of the external auditor. This recommendation takes into consideration the responsibilities of the audit committee and aligns with the guidelines outlined in this Guide, specifically the section dedicated to the external auditor.
- V. The Board shall adopt a policy of evaluating the performance and granting financial rewards to the Bank's administrators.

- W. The Board shall endorse the annual budget that is prepared by the Executive Management. Additionally, it reviews periodic performance reports that are submitted to it, which highlight any discrepancies between actual performance and the projected amounts, along with the reasons for such deviations.
- X. The Board shall approve the Code of Conduct prepared by the Executive Management, taking into account the provisions of Clause (4) of Chapter Seven of this Guide. The Board shall also verify that this Code of Conduct has been circulated at all administrative levels in the Bank.
- Y. The Board shall implement a policy to ensure the suitability of Senior Executive Management members within the Bank. This policy shall encompass minimum standards, prerequisites, and conditions that must be fulfilled by these individuals. The Board periodically reviews this policy and establishes appropriate procedures and systems to ensure that all members of the Senior Executive Management adhere to the suitability criteria and maintain their eligibility.
- Z. The Board shall ensure that the General Manager has integrity, technical competence and banking experience. The Board shall also ensure that the executive management has high integrity in conducting its business, avoids conflicts of interest and implements the approved policies and procedures objectively.
- AA. The Board is responsible for granting approval in various personnel matters related to the Senior Executive Management of the Bank. This includes appointing, transferring, promoting, assigning, accepting resignations, or terminating the services of any member within this management level. These decisions are subject to the provisions outlined in Chapter Four/II of this Guide.
- BB. In accordance with the guidelines provided in Chapter Seven, the Board shall establish a policy that addresses the prevention of conflicts of interest in all forms, including those that may arise from the Bank's association with companies within the Group. The Board will also adopt the necessary procedures to ensure the sufficiency of internal controls and monitoring mechanisms to enforce compliance with this policy and prevent any misuse. This policy will encompass the fundamental principles governing conflict of interest policies and their definitions as outlined in Chapter Seven. Additionally, it will include controls for the transfer of information across different departments to prevent any exploitation for personal gain. This policy shall be approved by the Bank in addition to the main rules and principles specified in Chapter Seven, which shall be read with the policy as a single unit.
- CC. The Board is responsible for establishing an evaluation system to assess its own performance, as well as the work of its committees and individual members. Additionally, the Board will develop procedures for determining the remuneration of its members, which will be based on the approved evaluation system and in accordance with the guidelines outlined in Chapter Five of this Guide.
- DD. The Board shall evaluate the performance of the General Manager annually according to a system prepared by the Nomination and Remuneration Committee and approved by the Board and according to what is stated in Chapter Five of this Guide.
- EE. The Board shall implement a performance measurement system for administrators within the Bank other than the Board members and the General Manager. This system will consider the specific details outlined in Clause (2/b) of Chapter Five.
- FF. The Board shall implement necessary actions to strengthen the effectiveness of internal audit within the Bank. This includes emphasizing the significance of the internal audit function and integrating it into the Bank's operations. Measures shall be taken to ensure and enhance the independence of internal auditors, granting them a suitable position within the Bank's career progression. Internal auditors shall possess the requisite knowledge, skills, and competence to carry out their tasks effectively. Furthermore, the Board shall ensure their unrestricted access to all records and information, as well as the ability to communicate with any administrator within the Bank. This enables internal auditors to fulfill their assigned responsibilities and prepare their reports without any interference.
- GG. The Board shall verify that the Internal Audit Department is under the direct supervision of the Audit Committee, and that it submits its reports directly to the Audit Committee and a copy thereof to the General Manager. The General Manager may, with the approval of the Chairman of the Audit Committee, assign the Internal Audit Department with assurance or advisory tasks, provided that this assignment does not affect the independence of the Internal Audit Department.
- HH. The Board shall approve the Internal Audit Charter of the Board of Directors based on the recommendation of the Audit Committee, which includes the tasks, powers and work methodology of the Internal Audit Department.
- II. The Board has the responsibility of granting approval for the internal assessment document concerning the Bank's capital adequacy. This document shall be comprehensive and effective, allowing for the identification of all potential risks the Bank may encounter. Furthermore, it shall align with the Bank's strategic plan and capital plan.

- KK. The Board shall ensure the independence of the Risk Management Department, and grant the department the necessary powers to enable it to obtain information from other bank departments and cooperate with other committees to carry out its tasks.
- LL. The Board is responsible for ensuring that overrides, which involve surpassing acceptable risk levels, are appropriately addressed. This includes holding the concerned Senior Executive Management accountable for such overrides.
- MM. The Board is responsible for overseeing that the Risk Management Department conducts regular stress tests to assess the Bank's resilience against shocks and high-risk situations. The Board shall play a significant role in approving the assumptions and scenarios used in these tests, engaging in discussions regarding the test results, and determining the necessary actions based on those results.
- NN. The Board shall approve a comprehensive document for all risks acceptable to the Bank.
- OO. The Board shall approve the Bank's Risk Management Framework.
- QQ. The Board shall approve the Business Continuity Plan.
- RR. The Board shall ensure the independence of the Compliance Department.
- SS. The Board shall approve the tasks of the Compliance Department in accordance with what is stated in Clause 4 of Chapter Six.
- TT. The Board shall approve a compliance policy to ensure that the Bank complies with all relevant legislation.
- UU. The Board is required to establish a policy for external auditing, which shall encompass the minimum conditions specified in Clause (2/a) of Chapter Six. Additionally, this policy shall outline the initial and ongoing requirements for ensuring the independence of the external auditor.

6. Committees of the Board of Directors:

1. Corporate Governance Committee.

The committee mentioned shall consist of a minimum of three members. The majority of committee members shall be independent, and it shall include the Chairman of the Board. The Committee's Chairman may invite any member of the Senior Executive Management to attend its meetings, although they do not possess voting rights. The committee is responsible for performing the following tasks:

- A. The committee shall operate in accordance with the charter approved by the Board of Directors, adhering to the specified frequency of meetings and tasks outlined in the charter.
- B. The committee is responsible for overseeing the development of the Corporate Governance Guide and its subsequent approval by the Board. The purpose of this guide is to reflect the Bank's perspective on corporate governance, including its concept, significance, and fundamental principles. It shall align with the applicable legislation and ensure the adoption of best practices in the field of corporate governance. Furthermore, the guide shall be regularly updated as needed.
- C. The committee shall provide the Central Bank with a letter signed by all members of the committee confirming the compliance of the guide with the Corporate Governance Instructions within two months from the date of any amendment.
- D. The committee shall verify the correction of the observations contained in the report of the Internal Audit Department – or any other relevant entity – regarding the Bank's compliance with the Corporate Governance Guidelines.
- E. The committee shall inform the Central Bank immediately after verifying any violations of the provisions and requirements of the Corporate Governance Instructions.
- F. The committee shall submit periodic reports to the Board.
- G. The committee shall fulfill any additional tasks outlined in the approved charter that align with the committee's responsibilities as mandated by the current legislation.

2. Audit Committee.

The committee shall operate within the overall framework established for the banking Group at the Jordan Ahli Bank. It shall carry out its tasks in accordance with the approved relationship matrix between the Bank and its Group members, including foreign branches and subsidiaries. The primary objective is to ensure the implementation of necessary measures to harmonize the governance, risk, and compliance (GRC) framework across the Group and comply with regulatory authorities' requirements.

Taking into consideration the provisions of the Banking Law, the majority of the committee members shall be independent members, including the committee chairman. The chairman of the committee shall not hold the position of chairman in any other committee established by the Board, nor shall he be a member of the Board Credit Committee. The Chairman of the Board shall not be a member of this committee. The Manager of the Internal Audit Department of the Bank shall be invited to attend committee meetings, and they may invite individuals to provide their opinions on specific matters and attend discussions related to those matters (without voting rights). The committee is responsible for carrying out the following tasks as outlined in the approved committee charter:

- A. The Committee shall work in accordance with its charter approved by the Board of Directors and the periodicity of the meeting stipulated in the charter. The frequency of meetings will be determined by the charter, requiring a minimum of one meeting every three months, and additional meetings as deemed necessary by the committee chairman. The committee is authorized to directly obtain any information required from the Executive Management or through the Manager of Internal Audit. Additionally, the committee has the right to summon any administrator to attend its meetings when necessary.
- B. Subject to the provisions of the Banking Law regarding the functions and powers of the committee, it shall review the following matters:
 - Scope, results and adequacy of internal and external audit in the Bank and the Group
 - Accounting issues having a material impact on the Bank's financial statements.
 - Control and internal control systems in the Bank Group.
- C. In accordance with the provisions outlined in Clause (2/f) of Chapter Six of this Guide, the committee is responsible for providing the Board with recommendations regarding the selection and appointment of the external auditor. This includes recommendations on terminating their services, determining their fees, and establishing contractual conditions. Furthermore, the committee is entrusted with evaluating the independence of the external auditor and may propose additional tasks or responsibilities to be assigned to them.
- D. The committee shall meet (separate meetings) with the external auditor, the Manager of Internal Audit and the Manager of Compliance at least once a year without the presence of any other members of the Senior Executive Management.
- E. The committee shall review and monitor the procedures that enable employees to confidentially report any error in the financial reports or any other matters. The committee ensures that the necessary arrangements are in place for independent investigation and that the results of the investigation are followed up and addressed objectively.
- F. The committee shall verify the Internal Audit Department's compliance with the International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing issued by the Association of Internal Auditors, including conducting an independent external evaluation of the internal audit activity at least once every five years and providing the Central Bank with a copy of such evaluation.
- G. The committee shall be responsible for ensuring that the Internal Audit Department has adequate resources and a qualified workforce. This includes verifying the availability of sufficient resources and an appropriate number of skilled personnel within the department. Additionally, the committee should oversee specialized training programs for the internal audit team, including training in the area of corporate governance.
- H. The committee shall monitor the rotation of internal audit staff to conduct audits of the Bank's activities, with a maximum duration of three years. In cases where it is not possible to achieve this rotation within certain areas, the committee's approval shall be sought for the justifications for non-compliance, especially in specialized areas such as information technology and cybersecurity audits.
- I. The committee shall ensure that the internal audit staff is not assigned any executive tasks.
- J. The committee shall verify that all activities of the Bank are subject to audit – according to the risk-based approach – including those assigned to external parties.
- K. As stated in Clause (2/c) of Chapter Five of this Guide, the committee shall evaluate the performance of the Manager of the Internal Audit Department and determine his remuneration in line with the performance evaluation policy approved by the Board.

- L. In accordance with the provisions of Clause 6 of Chapter Seven, the Audit Committee shall inform the Central Bank immediately upon verifying any violation of any of the legislation in force and internal policies regarding transactions with related parties in accordance with the internal audit reports.
- M. The committee shall approve the adoption of the Internal Audit Charter of the Board of Directors, which includes the tasks of the Internal Audit Department, its powers and its work methodology.
- N. The committee shall adopt an audit plan that encompasses the Bank's activities, including those conducted by other supervisory departments and outsourced to external parties. This audit plan is developed by the Audit Department, taking into account the risk level associated with each activity.
- O. As stated in Clause (2/d) and (2/e) of Chapter Six of this Guide, the Audit Committee shall verify the independence of the external auditor during the contracting period initially and continuously and in a manner that ensures that there is no conflict of interest between the Bank and the external auditor. The Board shall ensure this, and verify that the conditions of contracting with the external auditor are included. The Audit Committee shall also verify the qualifications and effectiveness of the external auditor and ensure that the engagement letter clearly includes the scope of the audit, the fees, and the contracting period. Any other conditions shall be commensurate with the nature of the bank, the size of its business, the complexity of its operations and its risks.
- P. The committee shall approve the work procedures of the Internal Audit Department in line with the legislation in force and the strategies/ policies approved by the Board, and ensure the application of those procedures.
- Q. The committee shall recommend to the Board of Directors the implementation of well-defined sub-organizational structures within the Internal Audit Department. These structures shall accurately represent the administrative hierarchy and establish clear lines of responsibility and authority. The objective is to enable the department to fulfill its tasks with complete independence, emphasizing that its role shall not involve executive functions.
- R. The committee shall approve a detailed description of the tasks of the Internal Audit Department. The committee shall submit periodic reports to the Board.
- S. The committee shall fulfill any additional tasks outlined in the approved charter that align with the committee's responsibilities as mandated by the current legislation.

3. Nomination and Remuneration Committee.

The committee shall consist of a minimum of three members, with the majority, including the committee chairman, being independent members. The committee will be responsible for carrying out the following tasks:

- A. The committee shall operate in accordance with the charter approved by the Board of Directors, adhering to the specified frequency of meetings and tasks outlined in the charter.
- B. As stated in Clause (First/2) of Chapter Four of this Guide, the committee shall undertake the tasks of studying the suitability of the persons nominated to join the Board, taking into account the capabilities and qualifications of the nominated persons and making the appropriate recommendation to the Board. In the event of re-nomination of the member, the number of times he attends and the effectiveness of his participation in the meetings of the Board and its committees shall also be taken into account.
- C. In accordance with Clause (First/2) of Chapter Four of this Guide, the committee is required to notify individuals, including representatives of legal entities, who have applied for membership on the Board in writing about the Board's decision when the provisions outlined in this Guide and the governance instructions are not applied to them.
- D. In accordance with Clause (II/2) of Chapter Four of this Guide, the committee shall be responsible for recommending qualified individuals to the Board for consideration as candidates to join the Senior Executive Management.
- E. The committee shall ensure that Board members attend workshops or seminars on banking topics, including corporate governance, risk management and the latest developments in banking.
- F. As per the provisions mentioned in Clause (I/4) of Chapter Four, the Committee shall be responsible for assessing whether a member qualifies as an independent member, considering the minimum requirements outlined in Paragraph (5/e) of the Corporate Governance Instructions. The committee shall conduct this assessment annually and inform the Central Bank of any updates regarding the independence status of any of the independent members.

- G. As per the provisions outlined in Clause (1/b) of Chapter Five, the committee is responsible for conducting an annual evaluation of the overall performance of the Board, its committees, and individual members. The committee follows established and approved criteria during the evaluation process to ensure objectivity. The results of this evaluation are communicated to the Central Bank. Additionally, excluding the members of the Nomination and Remuneration Committee, the Board members themselves are also responsible for evaluating the performance of the Nomination and Remuneration Committee and its individual members on an annual basis.
- H. The committee shall provide information and summaries about the background of some important topics about the Bank to the Board members upon request, and ensure that they are kept informed about the latest topics related to banking.
- I. In accordance with what is stated in Clause (3) of Chapter Five of this Guide, the Nomination and Remuneration Committee shall develop a policy to evaluate the performance and grant financial remuneration to the Bank's administrators and review it periodically, so that it includes a mechanism for determining the salaries, remuneration and privileges of the General Manager and the rest of the members of the Executive Management. The committee may not delegate this task to the Executive Management, and this policy shall be approved by the Board.
- J. The committee shall make recommendations to the Board of Directors regarding the appointment of the Manager of Internal Audit. Additionally, the committee is authorized to accept the resignation of the Manager of Internal Audit.
- K. The committee shall submit periodic reports to the Board.
- L. The committee shall fulfill any additional tasks outlined in the approved charter that align with the committee's responsibilities as mandated by the current legislation.

4. Risk Management Committee.

The committee shall operate within the overall framework established for the banking Group at the Jordan Ahli Bank. It shall carry out its tasks in accordance with the approved relationship matrix between the Bank and its Group members, including foreign branches and subsidiaries. The primary objective is to ensure the implementation of necessary measures to harmonize the governance, risk, and compliance (GRC) framework across the Group and comply with regulatory authorities' requirements.

This committee consists of at least three members. The majority of the members of the committee, including the chairman of the committee, shall be independent members, and it shall meet at least once every three months and whenever the need arises. It is responsible for the following tasks:

- A. The committee shall operate in accordance with the charter approved by the Board of Directors, adhering to the specified frequency of meetings and tasks outlined in the charter.
- B. The committee is tasked with ensuring the implementation of a comprehensive risk management strategy for the Bank. This strategy encompasses defining the type and level of acceptable risk for all activities undertaken by the Bank. The committee is responsible for recommending to the Board the adoption of the Risk Appetite Framework, which outlines the acceptable risk levels, and the Risk Appetite Statement across the Bank's activities at the group level.
- C. The committee is responsible for verifying the presence of policies and tools that enable the identification, measurement, analysis, evaluation, and monitoring of risks. These policies and tools are reviewed by the committee and recommended to the Board for approval. The committee shall review these policies and tool at least an annual review to ensure their effectiveness and shall modify them when necessary.
- D. The committee shall ensure the presence of a robust risk management system that guarantees the accuracy and sufficiency of the data used for identifying, measuring, analyzing, evaluating, and monitoring risks. This system should also encompass the ability to assess potential losses resulting from these risks and maintain the required capital to effectively manage and mitigate them.
- E. The committee shall verify the effectiveness of the work procedures of the Risk Management Department and assess the extent to which the Executive Management adheres to the approved policies and procedures.
- F. The committee shall provide the Board with periodic reports on the risks to which the Bank is exposed, including overrides of acceptable risk levels and procedures for addressing them. The committee shall keep abreast of developments affecting the risk management of the Bank and the Group and submit periodic reports thereon to the Board.
- G. The committee shall keep abreast of developments affecting the risk management of the Bank and the Group and submit periodic reports thereon to the Board.

- H. The committee shall verify the existence of means that help in risk management, including but not limited to: Risk self-assessment and development of risk indicators.
 - Risk self-assessment and development of risk indicators.
 - Preparing a historical database of losses and identifying the sources of those losses and classifying them according to the type of risk.
 - Providing the necessary equipment, appropriate automated systems and quantitative means.
- I. The committee shall ensure that the Risk Management Department has adequate resources and a suitable number of qualified staff members. Furthermore, it should arrange specialized training programs for these personnel.
- J. As per Clause (2/d) of Chapter Five in this Guide, the Risk Management Committee is responsible for assessing the performance of the Manager of the Risk Management Department. Additionally, the committee is tasked with determining the director's remuneration in accordance with the performance evaluation policy approved by the Board after obtaining the input of the General Manager.
- K. The committee shall adopt the work procedures of the Internal Audit Department in line with the legislation in force and the strategies/ policies approved by the Board and ensure the application of those procedures.
- L. The committee is responsible for recommending to the Board of Directors the implementation of subsidiary organizational structures for the Risk Management Department. These structures shall clearly outline the administrative hierarchy, lines of responsibility, and authority in a comprehensive manner. They shall facilitate the department's ability to carry out its tasks with complete independence, while ensuring that executive work is not performed within the department.
- M. The committee shall approve a detailed description of the tasks of the Risk Management Department
- N. The committee shall ensure the independence of the Risk Management Department, and grant the department the necessary powers to enable it to obtain information from other bank departments and cooperate with other committees to carry out its tasks.
- O. The committee shall recommend to the Board the adoption of the stress testing policy and ensuring that the Risk Department conducts stress testing periodically to measure the bank's ability to withstand shocks and face high risks.
- P. The committee shall recommend to the Board the implementation of methodologies for the identification, measurement, and monitoring of various types of risks.
- Q. The committee shall ensure the existence of a business continuity plan at the Group level and approve the results of the business continuity plan examination and ensure the readiness of the alternative site and the disaster recovery site.
- R. The committee shall recommend to the Board the adoption of the hypotheses and scenarios used, discuss the results of the tests, and adopt the procedures to be taken based on these results.
- S. The committee shall recommend to the Board the adoption of an internal evaluation document regarding the Bank's capital adequacy. It shall also periodically review this methodology and ensure its proper application. The document shall be comprehensive, effective and capable of identifying all potential risks that the Bank may encounter, while considering the bank's strategic plan and capital plan.
- T. The committee shall propose to the Board of Directors the appointment of the Manager of Risk Management and also approve his resignation.
- U. The committee shall oversee the development of the database necessary for risk management.
- V. The committee shall ensure the adoption of local and global best practices in the risk management process.
- W. The committee shall submit periodic reports to the Board on the risks to which the Bank is exposed, including violations of acceptable risk levels and procedures for addressing them
- X. The committee shall fulfill any additional tasks outlined in the approved charter that align with the committee's responsibilities as mandated by the current legislation.

5. Compliance Committee.

The committee shall operate within the overall framework established for the banking Group at the Jordan Ahli Bank. It shall carry out its tasks in accordance with the approved relationship matrix between the Bank and its Group members, including foreign branches and subsidiaries. The primary objective is to ensure the implementation of necessary measures to harmonize the governance, risk, and compliance (GRC) framework across the Group and comply with regulatory authorities' requirements.

This committee shall be composed of at least three members, including an independent member. The committee shall meet at least once every three months and whenever the need arises. It shall undertake the following tasks:

- A. The committee shall operate in accordance with the charter approved by the Board of Directors, adhering to the specified frequency of meetings and tasks outlined in the charter.

- B. The committee shall endorse the annual compliance plan throughout the Group and review the regular reports prepared by the Compliance Department. These reports encompass assessing the risks associated with non-compliance, identifying irregularities and deficiencies, and evaluating the corrective actions implemented.
- C. The committee shall recommend to the Board the adoption of compliance monitoring and anti-money laundering and counter-terrorism financing (AML/CFT) policies.
- D. The committee shall supervise the implementation of the Bank's compliance policy and ensure that the Bank's Executive Management resolves all compliance issues promptly and effectively.
- E. The committee shall supervise the work of the Compliance Department, and ensure that appropriate mechanisms are in place to monitor the compliance of all administrative levels in the Bank with all regulatory requirements, legislation in force and international standards, including the recommendations of the Financial Action Task Force.
- F. The committee shall ensure that the Compliance Department has adequate resources and a suitable number of qualified staff members. Furthermore, it should arrange specialized training programs for these personnel.
- G. As per Clause (2/d) of Chapter Five in this Guide, the Compliance Committee is responsible for assessing the performance of the Manager of the Compliance Department. Additionally, the committee is tasked with determining the director's remuneration in accordance with the performance evaluation policy approved by the Board after obtaining the input of the General Manager.
- H. The committee shall approve the work procedures of the Compliance Department so that they are in line with the legislation in force and the strategies/ policies approved by the Board. It shall also ensure that those procedures are applied.
- I. The committee is responsible for recommending to the Board of Directors the implementation of subsidiary organizational structures for the Compliance Department. These structures shall clearly outline the administrative hierarchy, lines of responsibility, and authority in a comprehensive manner. They shall facilitate the department's ability to carry out its tasks with complete independence, while ensuring that executive work is not performed within the department.
- J. The committee shall create channels of communication between the Compliance Department and Anti-Money Laundering Department and the Board of Directors to ensure the achievement of its objectives. The committee shall provide the Compliance Department and Anti-Money Laundering Department with the requisite authority to obtain information from other departments within the bank. It shall also foster collaboration with other committees to fulfill their responsibilities and implement necessary measures to uphold the values of integrity and ethical professional conduct within the Bank.
- K. The committee shall review the reports of the Compliance Department and AML / CFT and adopt recommendations and corrective actions to be taken to reduce the Bank's exposure to legal and regulatory risks or financial or reputational losses.
- L. The committee shall adopt a detailed description of the tasks of the Compliance Department.
- M. The committee shall recommend to the Board of Directors the appointment of the Compliance Manager and accept his resignation.
- 5. The committee shall submit periodic reports to the Board.
- F. The committee shall fulfill any additional tasks outlined in the approved charter that align with the committee's responsibilities as mandated by the current legislation.

6. Board Credit Committee

This committee consists of at least five members, and one of its members may be independent, provided that none of its members is on the Audit Committee. The quorum for the meetings of the committee shall be at least four members and its decisions shall be taken by a majority of its members regardless of the number of those present. It shall undertake the following tasks:

- A. The committee shall operate in accordance with the charter approved by the Board of Directors, adhering to the specified frequency of meetings and tasks outlined in the charter.
- B. The committee shall consider exclusively the facilities that exceed the authority of the highest committee in the Executive Management. It is important to note that the Board, among its tasks, determines the banking operations that require its approval in any matter that is outside the authority of the Board Credit Committee
- C. The powers of the committee shall be limited to taking the appropriate decision regarding the facilities that have been recommended for approval by the Executive Management Committee referred to above.
- D. The committee shall determine maximum limits for the powers entrusted to it related to granting, modifying, renewing, structuring, scheduling or settling credit facilities, so that there are clear powers for the Board in this regard
- E. The committee shall submit to the Board the details of the facilities approved by it.

7. Strategy and IT Governance Committee.

This committee shall be composed of at least three members. The committee meets at least quarterly and undertakes the following tasks:

- A. The committee shall operate in accordance with the charter approved by the Board of Directors, adhering to the specified frequency of meetings and tasks outlined in the charter.
- B. The committee shall propose to the Board of Directors the overall strategic goals of the Bank, which encompass the objectives related to information technology. It shall instruct the Executive Management to develop a strategy to accomplish these objectives. The committee shall also submit this strategy to the Board for approval and adopt action plans aligned with this strategy. This includes establishing a comprehensive and efficient framework to implement the strategy effectively.
- C. The committee shall review the strategic, financial, quantitative and qualitative performance indicators proposed by the CEO/ General Manager and make recommendations to raise the efficiency of the Bank's strategic plans and alignment to implement those plans within an effective methodological framework in preparation for approval by the Board of Directors.
- D. The committee shall follow up and support the establishment and development of the corporate identity and reflect the strategy on the corporate identity.
- E. The committee shall adopt the strategic objectives for information technology and establish appropriate organizational structures, including steering committees at the Senior Executive Management level, especially the Information Technology Steering Committee. The aim is to ensure that these structures support the accomplishment of the Bank's strategic objectives and maximize the value derived from information technology projects and investments. The committee shall also implement necessary tools and standards to monitor and ensure the achievement of these objectives. Examples of such tools include utilizing the balanced scorecard system for information technology (IT Balanced Scorecards), calculating the return on investment (ROI), and measuring the impact on enhancing financial and operational efficiency.
- F. The committee shall implement a comprehensive framework for managing, controlling, and overseeing information technology resources and projects. This framework shall align with internationally recognized best practices, particularly the Control Objectives for Information and Related Technology (COBIT). It shall also adhere to the objectives and requirements outlined in the Central Bank of Jordan Instructions No. (65/2016). This is done by achieving sustainable institutional objectives while fulfilling the information and technology objectives matrix associated with it. The framework shall encompass the information technology governance processes outlined in the aforementioned instructions.
- G. The committee shall endorse the matrix of institutional objectives and the corresponding information and technology objectives outlined in the Central Bank Instructions No. (65/2016). It shall consider this data as the minimum requirement and further define the sub-goals that are necessary to achieve them.
- H. The committee shall adopt Enterprise Goals and Alignment Goals contained in the instructions of the Central Bank No. (65/2016) and the amendments contained in Circular No. (10-6-984), consider their data as the minimum requirement and further describe the sub-goals necessary to achieve them.
- I. The committee shall implement a matrix of responsibilities, known as a RACI Chart, for the key operations of information technology governance outlined in the Central Bank Instructions No. (65/2016), as well as the amendments specified in Circular No. (10-6-984). The matrix shall define the entities or parties primarily responsible (Responsible), those ultimately responsible (Accountable), and those to be consulted (Informed) for each operation mentioned in the instructions. The committee shall be guided by the COBIT 2019 standard while developing and implementing this matrix.
- J. The committee shall determine the significance and priority of Enterprise Goals, considering their alignment with Alignment Goals, Governance and Management Objectives, and other relevant Enablers/Components. This assessment shall be based on a qualitative and/or quantitative study conducted at least once a year. The study shall take into account factors that influence the formation of the IT Governance Framework (COBIT 2019 - Design Factors). The committee shall ensure that the framework aligns with the specific needs and strategies of the Bank.
- K. The committee shall oversee the establishment of a comprehensive framework for IT risk management that aligns with and integrates into the overall risk management framework of the Bank, as prepared by the Risk Department. This framework shall take into consideration and address the Bank's strategy for risk control, aiming to minimize risks and safeguard the security and interests of customers. It shall encompass all IT governance processes outlined in the Central Bank Instructions No. (65/2016) and its subsequent amendments, specifically Circular No. (10-6-984).
- L. The committee shall approve the budget of IT resources and projects in line with the strategic objectives of the Bank.
- M. The committee shall oversee and assess the advancement of IT operations, resources, and projects. It shall also review their sufficiency and evaluate their effective contribution towards fulfilling the needs and objectives of the Bank.
- N. The committee shall review IT audit reports, take the necessary measures to address deviations and recommend them to the Board.

- O. The committee shall site the minutes of the meetings of the Information Technology Steering Committee and take appropriate decisions according to the recommendations made by the Information Technology Steering Committee regarding:
 - Any unacceptable risks related to information technology, security and protection.
 - Performance reports and compliance with the requirements of the general framework for the management, control and control of IT resources and projects.
 - Allocating the necessary resources and mechanisms to achieve the tasks of the IT Governance Committee.
 - Any deviations that may adversely affect the achievement of strategic objectives
- P. The committee shall fulfill any additional tasks outlined in the approved charter that align with the committee's responsibilities as mandated by the current legislation.

Chapter 3: Tasks of the Executive Management

I. Tasks of the Executive Management

- A. The Executive Management is responsible for executing and overseeing the Bank's operations in alignment with the strategies and policies approved by the Board. It shall also establish and manage systems, risk management practices, processes, and controls necessary to effectively handle various types of risks faced by the Bank, to ensure that the approved risk levels set by the Board are not surpassed and to adhere to all relevant laws and internal policies of the Bank.
- B. The Executive Management is responsible for ensuring the presence of comprehensive operational procedures for all activities conducted by the Bank. These procedures shall be in compliance with current legislation and the strategies/policies approved by the Board. The General Manager or the Regional Manager of the Foreign Bank branch (excluding control departments) must approve these procedures, while the competent committee is responsible for approving procedures specific to control departments. Additionally, the Executive Management is tasked with guaranteeing the implementation and adherence to these approved procedures.
- C. The Executive Management shall prepare financial statements.
- D. The Executive Management shall develop the overall organizational structure of the Bank and submit it to the Board for approval. It is also tasked with creating the sub-organizational structures for all units within the Bank and obtaining approval from the General Manager. However, for the sub-organizational structures of control departments of local banks, the Board approves them based on the recommendation of the competent committee as outlined in this Guide. These structures shall clearly outline the administrative hierarchy and provide a detailed representation of lines of responsibility and authority. The general organizational structure, at a minimum, shall include the elements specified in Clause (III/6/L) of Chapter Two, as follows:
 - The Board and its committees.
 - Executive Management and its committees.
 - Separate departments for risk management, compliance, and internal audit, ensuring that they operate with full independence and without engaging in executive functions. These departments shall have a reporting line directly connected to the relevant committee, while maintaining a dotted line reporting relationship with the General Manager.
 - Units that are not involved in executive business such as Credit Review and Middle Office staff.
 - Subsidiaries and foreign branches.
- E. The Executive Management shall prepare an annual budget, submit it to the Board for approval, and submit periodic performance reports to the Board showing the deviation between actual performance and the budgeted amounts, along with an explanation of the reasons behind such deviations.
- F. The Executive Management is prohibited from engaging in any actions that could compromise the independence and impartiality of the control departments. The cooperation between these departments, the various units of the Bank, and the Executive Management is vital for carrying out their respective duties effectively. The Senior Executive Management shall be promptly informed of any significant matters that require immediate attention as soon as they are identified by any of the control departments. Furthermore, the control departments are allowed to report these issues to the competent committee as necessary.
- G. The Executive Management shall provide the supervisory authority, external audit, internal audit and any competent authorities, at the time specified by those authorities, with the required information and disclosures necessary to carry out their tasks in an optimal manner.
- H. The Executive Management shall prepare the Bank's Code of Conduct, submit it to the Board for approval and circulate it to all the Bank's administrators.
- I. The Executive Management shall Develop the skills and professional conduct of the Bank's employees to comply with the latest standards of ethics and professional work conduct.
- J. The Executive Management shall ensure that appropriate controls are in place for each activity or process and separate procedures administratively and practically into approval and implementation tasks.

II. Tasks of the CEO/ General Manager

In addition to what is stated in the legislation in force, the General Manager shall perform the following:

- A. The General Manager shall Develop the strategic direction of the Bank.
- B. The General Manager shall implement the Bank's strategies and policies.
- C. The General Manager shall implement the decisions of the Board.
- D. The General Manager shall provide guidance for the implementation of short- and long-term action plans.
- E. The General Manager shall develop mechanisms to communicate the Bank's vision, mission and strategy to employees.
- F. The General Manager shall inform the Board of all important aspects of the Bank's operations.
- G. The General Manager shall manage the day-to-day operations of the Bank.
- H. The General Manager shall endorse a comprehensive delineation of responsibilities for each organizational unit within the Bank (excluding control departments whose description is to be made by competent committees) and make the description accessible to all employees of the Bank, each according to their specialization.
- I. The General Manager may, with the approval of the chairman of the Audit Committee, assign the Internal Audit Department with confirmatory or advisory tasks, provided that this assignment does not affect the independence of the Internal Audit Department.

Chapter 4: Suitability

I. Suitability of the members of the Board of Directors

1. The Board shall adopt a policy to ensure the suitability of its members, provided that this policy includes the minimum standards, requirements and conditions that must be met by the nominated member, and that this policy is reviewed whenever necessary, and adequate procedures and systems are established to ensure that all members meet the criteria of suitability and continue to enjoy them.
2. The Nomination and Remuneration Committee shall undertake the task of studying the suitability of the persons nominated to join the membership of the Board, taking into account the capabilities and qualifications of the nominated persons, and making the appropriate recommendation to the Board. In the event of re-nomination of the member, the number of times he attends and the effectiveness of his participation in the meetings of the Board and its committees shall be taken into account. The Committee shall inform any person (including the representative of the legal person) applying for membership of the Board in writing of the Board's decision that the provisions of the Corporate Governance Instructions of Banks do not apply to him.
3. Membership conditions and suitability criteria.

Whoever holds the chairmanship (or membership) of the Board shall meet the following conditions:

- A. They shall be at least twenty-five years old.
- B. They shall not hold a position as a board member, general manager, regional manager, or employee of any other bank in Jordan, unless the other bank is affiliated with the Bank.
- C. They shall not be a lawyer, legal advisor, bank auditor, or advisor to any other bank in Jordan.
- D. They shall have a first university degree as a minimum in economics, finance, accounting, business administration or any of the similar disciplines. The Nomination and Remuneration Committee may consider other disciplines (including law and information technology) if combined with sufficient experience related to the business of banks or related activities in line with Clause (1/e) of Chapter Two of the provisions of this Guide.
- E. They shall not be an employee of the government or any public official institution unless they are representatives of such institutions.
- F. They shall have experience in banking, finance, economics or other fields related to banking-related activities for at least five years.
- G. They shall not have any familial relationship, including relatives up to the third degree, with the CEO/ General Manager of the Bank. Additionally, they shall not have any immediate family members (first-degree relatives) who are part of the Senior Executive Management team.
- H. They shall not be a member of the boards of directors of more than five public joint stock companies in Jordan, whether in their personal capacity and their representation of a legal entity on these boards.
- I. The member is required to possess a minimum of two thousand qualifying shares of the Bank. These shares shall not be seized, pledged, or subject to any other restrictions that hinder their complete disposal. It is necessary for these shares to be held throughout the membership term and for an additional six months after the termination of membership. During this period, trading or selling these shares is prohibited.

4. Independent Board Member Terms and Conditions

The Nomination and Remuneration Committee shall establish the essential criteria to guarantee the independence of members. It shall assess whether a member meets the qualifications to be considered an independent member and review this status annually. Additionally, any changes to the independence status of independent members shall be reported to the Central Bank. The Nomination and Remuneration Committee shall consider the following minimum conditions when evaluating independence requirements. An independent member shall be a natural person.

- A. An independent member shall be a natural person.
- B. An independent member must not have worked as an employee of the Bank or any of its subsidiaries or as an advisor to the Bank or any of its subsidiaries during the three years preceding his nomination
- C. An independent member shall not have any connections or affiliations with other members of the Board or with individuals serving on the boards of directors of the Bank's subsidiaries. Furthermore, such a member shall not have any relationships with significant shareholders of the Bank up to the second degree of kinship.
- D. An independent member shall not have any connections with any of the members of the Senior Executive Management of the Bank or any of the members of the Senior Executive Management of any of the Bank's subsidiaries up to the second degree and with the CEO/General Manager of the Bank up to the third degree.
- E. An independent member shall not be a partner or employee of the external auditor of the bank and have been a partner or employee during the three years preceding his nomination.
- F. An independent member shall not hold a significant ownership stake in the Bank, nor be associated with a major shareholder of the Bank or their allies in a manner where their combined ownership matches that of a major shareholder. Additionally, they shall not be a major shareholder in any of the Bank's subsidiaries or in the larger Group that owns the Bank.
- G. An independent member shall not have served on the Board of Directors of the Bank or any of its subsidiaries for a total period exceeding eight years. If a member no longer meets the criteria for independence as specified in this clause, the Bank has the option to seek approval from the Central Bank for the member to continue as an independent member after a minimum cooling-off period of four consecutive years. This request will be made if there are valid justifications for the member to retain their independence.
- H. An independent member, their spouse, immediate family members, or any company where they hold a position as a board member, owner, or significant shareholder, or hold a senior executive management role, shall not have a credit from the Bank that exceeds 5% of the Bank's regulatory capital. Additionally, they shall not act as a guarantor for a credit from the Bank that exceeds the same percentage.
5. The non-objection of the Central Bank shall be obtained on the nomination of any person (as well as on the nomination of the representative of the legal person, including the temporary representative of any government agency or public or official legal institution) for membership of the Board, provided that the request for non-objection is accompanied by the decision of the Board, the recommendation of the Nomination and Remuneration Committee, which includes its perception of the added value to be provided by the nominated member of the Board, the declaration and its attachment, the declaration of the independent member, the curriculum vitae, scientific certificates, certificates of experience, a certificate of non-conviction, and a copy of the civil status card (passport for non-Jordanians). The Board Secretary shall provide the Central Bank with declarations of suitability of the members of the Board, and the Central Bank may, in the cases it deems necessary, summon any member/candidate of the Board of Directors of any bank for an interview.
6. The Bank shall obtain the non-objection of the Central Bank to the nomination of any member of the Board before the date of the meeting of the General Assembly of the Bank by a sufficient period of not less than one month. Those who wish to be nominated shall be informed of the need for the non-objection of the Central Bank.
7. It is known that in the cases it deems necessary, the Central Bank may summon any member/candidate of the Board of Directors of any bank to conduct an interview with them. The Central Bank may also consider any member non-independent according to certain data, despite the fact that all the conditions mentioned in Clause (2) of this Article apply to him.
8. The Chairman of the Board shall ensure that the Central Bank is informed of any material information that could adversely affect the suitability of any of the members of the Board as well as the suitability of the representative to legal persons.
9. The Bank shall take into account the representation of women in the membership of the Board.
10. It shall be taken into account that the Board has members who are eligible for membership of the Audit Committee, whose majority of members are required to have academic qualifications in accounting or finance or holders of professional certificates in these two fields and appropriate practical experience in the fields of accounting, finance, external audit, internal audit or banking.
11. If the Board finds it necessary and has clear and specific reasons, it has the authority to appoint an advisor. However, this appointment shall align with the nature of the advisor's work and shall not involve any supervisory or executive responsibilities. The appointment shall also be for a specific period of time and shall not interfere with the Board's task of overseeing its work in accordance with the regulations, including the Banking Law. It is important to note that the appointment is subject to the Central Bank's approval.

II. Suitability of the members of the Senior Executive Management

1. The Board shall adopt a policy to ensure the suitability of the members of the Senior Executive Management of the Bank, provided that this policy includes the minimum standards, requirements and conditions that must be met by the member of the senior executive management. The Board shall review this policy from time to time and establish sufficient procedures and systems to ensure that all members of the Senior Executive Management meet and continue to meet the criteria of suitability.
2. The Nomination and Remuneration Committee nominates qualified persons to the Board to join the Senior Executive Management.
3. The Board shall verify that the General Manager has integrity, technical competence and banking experience.
4. The Bank shall obtain the approval of the Board upon the appointment/ transfer/ promotion/ assignment, acceptance of resignation or termination of the services of any of the members of the Bank's Senior Executive Management.
5. Subject to the provisions of Clause (II/11) of this Chapter, the Board shall, upon the recommendation of the competent committee, approve the appointment of the General Manager, the Manager of Internal Audit, the Manager of Risk Management and the Manager of Compliance and accept their resignations or terminate their services.
6. The Board shall approve a replacement plan for the members of the Senior Executive Management of the Bank, and the Board shall review this plan at least once a year.
7. The Bank shall verify that any major shareholder of the Bank has no relationship, including kinship up to the third degree with the General Manager and the first degree with any other member of the Senior Executive Management.
8. The Bank shall verify that any major shareholder of the Bank has no relationship, including kinship up to the third degree with the General Manager and the first degree with any other member of the Senior Executive Management.
9. Membership conditions and suitability criteria

Whoever is appointed to the Senior Executive Management of the Bank shall meet the following conditions:

- A. They shall not be a member of the board of directors of any other bank, unless the other bank is affiliated with the Bank.
 - B. They shall be full-time individuals dedicated to overseeing the Bank's operations.
 - C. They shall hold a first university degree as a minimum in economics, finance, accounting, business administration or any of the disciplines related to the work of the Bank.
 - D. They shall have experience in the field of banking business (mostly in the field of the job for which they are nominated) or related work of not less than five years, with the exception of the General Manager or the Regional Manager whose experience in the field of banking business shall not be less than ten years.
 - E. They shall not hold significant shares in the bank and shall have no affiliation with the Chairman of the Board, any other board member, or any major shareholder of the Bank. This includes familial relationships up to the third degree in the case of the General Manager and up to the first degree for any other member of the Senior Executive Management.
10. The Bank shall take into account the representation of women in the membership of the Senior Executive Management.
 11. The Bank shall obtain the non-objection of the Central Bank before appointing/ transferring/ promoting/ assigning any member of the Senior Executive Management, provided that the non-objection request is accompanied by the decision of the Board, the recommendation of the competent committee, the approved general organizational structure, the member's declaration (and its attachment), CV, academic certificates, experience certificates, non-conviction certificate, and a copy of the civil status card (non-Jordanian passport). The Central Bank may summon any person nominated for a position in the senior executive management of any bank for a personal interview before appointment.
 12. The Bank shall obtain the non-objection of the Central Bank to the resignation or termination of the services of any of the General Manager / Regional Manager, the Manager of Internal Audit, the Manager of Risk Department and the Manager of Compliance Department, and the Central Bank may call any administrator of the Bank to verify the reasons for resignation or termination of services.

Chapter 5: Evaluating the performance of administrators and financial rewards

1. The Board and committees

- A. The Board shall ensure that there is a system for evaluating its work and the work of its committees and members, provided that this system includes, as a minimum, the following:
 - Key Performance Indicators (KPIs) that can be extracted from strategic plans and objectives to be used to measure the performance of the Board and its committees

- Communication between the Board and the shareholders and the periodicity of this communication.
 - Periodicity of the Board's meetings with the Senior Executive Management.
 - Member attendance of and participation in meetings of the Board and its committees, as well as comparing their performance with the performance of other members. Feedback shall be obtained from the concerned member in order to improve the evaluation process.
 - The extent to which the member develops their knowledge in the business of banks through participation in training programs.
- B. Since the process of evaluating the performance of the members of the Board of Directors is an important tool to ensure the effective performance of the Board and the subordinate committees, it is necessary to follow specific and approved principles in evaluating performance in order for the performance evaluation criterion to be objective. The following aspects shall be taken into account:
 - The members of the Board should acquire the skills, knowledge and experience that effectively regulate the functioning of the Bank.
 - The Board should communicate with internal and external stakeholders at specific times.
 - The structure of the committees established by the Board should be clear, ensuring that committee members have access to the necessary information and tools required to carry out their responsibilities effectively.
 - The members should focus on important aspects at the right time.
 - Board members should foster a sense of teamwork, aiming to establish a suitable balance between trust and constructive challenges.
 - The Chairman of the Board should play a crucial role as a capable leader of the Board of Directors.
 - The level of progress and ongoing enhancement of the Board of Directors and its members, both collectively and individually, in terms of their performance, should be considered.
 - C. The Nomination and Remuneration Committee shall evaluate the work of the Board as a whole and its committees and members separately annually. This committee shall follow specific and approved bases in the evaluation process so that the performance evaluation criterion is objective, and that it informs the Central Bank of the result of this evaluation. The members of the Board (other than the members of the Nomination and Remuneration Committee) shall also evaluate the performance of the Nomination and Remuneration Committee and its members separately annually.
2. Senior Executive Management and the rest of the Bank's administrators, other than the Board's members
 - A. The Board is responsible for conducting an annual performance evaluation of the General Manager using a framework developed by the Nomination and Remuneration Committee and approved by the Board. This evaluation system includes the establishment of key performance indicators. The criteria used to assess the General Manager's performance shall, at a minimum, consider the financial and administrative performance of the Bank relative to the associated risks, as well as the extent to which the General Manager has achieved the Bank's medium- and long-term plans and strategies. Each evaluation component will be assigned a specific weight. The Nomination and Remuneration Committee shall communicate the evaluation results to the Central Bank.
 - B. The Board shall establish a performance evaluation system for the Bank's administrators who are not members of the Board, as well as the General Manager. This system shall consider performance indicators that are tailored to the specific nature of each department's work and their ability to meet their objectives. The minimum requirements for this system include the following:
 - The performance evaluation system shall assign appropriate weighting to assess compliance performance based on the Risk Management Department and Compliance Department frameworks, as well as the implementation of internal controls and regulatory obligations.
 - The evaluation of administrators' performance shall not solely rely on gross income or profit. Other factors should also be considered, such as the risks associated with core operations, the accomplishment of departmental objectives and annual plans, and, when applicable, measuring customer satisfaction.
 - C. The Audit Committee shall evaluate the performance of the Manager of the Internal Audit Department and determine his remuneration in line with the performance evaluation policy approved by the Board
 - D. The Risk Management Committee shall evaluate the performance of the Manager of the Risk Management Department and determine his remuneration in line with the performance evaluation policy approved by the Board, after consulting the opinion of the General Manager.
 - E. The Compliance Committee shall evaluate the performance of the Manager of the Compliance Department and determine his remuneration in accordance with the performance evaluation policy approved by the Board, after consulting the opinion of the General Manager.
 - F. The performance of the employees of the Internal Audit Department shall be evaluated by the Manager of Internal Audit in line with the performance evaluation policy approved by the Board.
 3. The Nomination and Remuneration Committee shall, in accordance with its tasks, develop a policy for evaluating the performance and granting financial remuneration to the Bank's administrators and review it periodically. Such a policy shall include a mechanism for determining the salaries, remuneration, and privileges of the General Manager and the rest of the members of the Executive Management. The committee may not delegate this task to the Executive Management, and this policy shall be approved by the Board.

4. The policy for granting financial remuneration shall have the following elements as a minimum:
 - It shall be prepared to attract and maintain administrators with competencies, skills and experience, motivate them and improve their performance.
 - It shall include provisions regarding the remuneration of the Chairman, Board members, and committee members, in accordance with the responsibilities outlined in the Corporate Governance Instructions. The remuneration may vary based on the performance evaluation of the Board, its committees and its members, as well as based on the solvency and performance of the Bank.
 - The remunerations shall not be based only on the performance of the current year, but also on the performance in the medium and long term (3-5) years.
 - It shall incorporate a mechanism for deferring payment of a reasonable portion of the remuneration (excluding salaries). The specific percentage and duration of the deferral will be determined based on factors such as the nature of the work, associated risks, and the activities of the respective administrator.
 - It shall determine the form of remunerations, such as fees, salaries, allowances, bonuses, stock options, or any other benefits. However, it is essential to consider instructions regarding the ownership of influential interests in this context.
 - The policy will include a mechanism to revoke the deferred remuneration granted to an administrator if it is discovered later that there were performance issues or if the Bank faces significant risks resulting from decisions made by that administrator within their authority that could have been avoided.
 - Financial rewards shall not be granted to the administrators of the control departments depending on the results of the work of the departments under their control.

Chapter 6: Control Environment

The Board of Directors assumes its responsibilities by relying on a general internal and external control framework based on the foundations, tasks and responsibilities assigned to each of the following:

1. Internal audit

- A. The Board shall implement necessary measures to strengthen the effectiveness of internal audit by prioritizing the internal audit function and establishing its importance within the Bank. This includes safeguarding and enhancing the independence of internal auditors and providing them with a suitable position within the Bank's job hierarchy. These auditors shall possess the necessary knowledge, skills, and competency to fulfill their responsibilities. The Board will ensure their unrestricted access to all records and information, allowing them to communicate with any administrator in the Bank without interference, enabling them to carry out their assigned tasks and prepare reports effectively.
- B. The Board shall verify that the Internal Audit Department is under the direct supervision of the Audit Committee, and that it submits its reports directly to the Audit Committee and a copy thereof to the Director General. The General Manager may, with the approval of the Chairman of the Audit Committee, assign the Internal Audit Department with confirmatory or advisory tasks, provided that this assignment does not affect the independence of the Internal Audit Department.
- C. The Internal Audit Department shall undertake the following tasks at the Group level as a minimum:
 - It shall verify the sufficiency of internal control and control systems pertaining to the Bank's operations, as well as at the Group level, which includes its subsidiaries. Additionally, it shall review and document any modifications made to the structure of these systems.
 - It shall develop the Internal Audit Charter to be approved by the Board upon the recommendation of the Audit Committee. Such charter shall include the tasks, powers and work methodology of the Internal Audit Department.
 - It shall prepare an audit plan that includes the activities of the Bank, including the activities of other supervisory departments and activities assigned to external parties, according to the degree of risk of those activities, provided that it is approved by the Audit Committee.
 - It shall review the compliance with the Corporate Governance Guide and the policies and charters related thereto annually, prepare a detailed report thereon and submit it to the Audit Committee and a copy thereof to the Corporate Governance Committee.
 - It shall review the validity and comprehensiveness of Stress Testing, in accordance with the methodology approved by the Board.
 - It shall guarantee the precision of the procedures employed in the internal audit process to determine the sufficiency of the Bank's capital, also known as the Internal Capital Adequacy Assessment Process (ICAAP).
 - It shall audit financial and administrative matters.
 - It shall monitor and address any violations and observations outlined in the reports of the supervisory authority and the external auditor. It shall ensure that these issues are appropriately resolved and that the executive management implements suitable controls to prevent their recurrence.
 - It shall ensure the availability of necessary procedures for receiving, processing, and managing customer complaints, as well as observations regarding the accounting system, control and internal control, audits, and the submission of regular reports on these matters.
 - It shall securely and systematically maintain audit reports and working papers for a period specified in the relevant legislation. These documents shall be readily available for review by both the supervisory authority and the external auditor.

- C. The performance of the employees of the Internal Audit Department shall be evaluated by the Manager of Internal Audit in line with the performance evaluation policy approved by the Board.
- D. The Internal Audit Department shall perform an annual test to verify compliance with the applicable legislation, internal bank policies, and approved procedures in all transactions involving related parties. The department shall submit reports and recommendations regarding these transactions to the Audit Committee. In the event of any violation of legislation or internal policies in this area, the Audit Committee shall promptly inform the Central Bank.

2. External auditing

1. The Bank shall prepare an external audit policy to be approved by the Board and amended whenever necessary. This policy shall include, as a minimum, the following:
 2. A mechanism for nominating and assigning an audit office.
 3. A mechanism for determining the fees of an audit office.
 4. Periodic change of audit office and teams.
 5. The requirements for the independence of the external auditor stipulated in paragraph (d) of this Article as a minimum.
 6. Tasks of the audit office and team.
 7. Relationship of the Audit Committee to the audit office and team.
 8. Additional services outside the scope of audit services that can be assigned to the audit office.
 9. The criteria for selecting the audit office and the responsible partner, taking into account the following requirements as a minimum:

Audit office:

- The number of partners responsible for auditing in the office shall not be less than two.
- The international office or company of which the office is a member shall have the appropriate experience, not less than (10) years in auditing bank accounts.

Managing partner:

- Shall be of good conduct and have a good professional reputation.
 - Must not have been convicted of a felony or misdemeanor involving moral turpitude or dishonesty.
 - Shall have a valid practicing license to practice the profession of auditing and be registered in the register of the Jordanian Association of Certified Public Accountants (JACPA) in accordance with the provisions of the Law Regulating the chartered accountancy profession.
 - Must not have been deprived of practicing the profession during the last five years or a final penal judgment has been issued against this managing partner as a result of committing a professional error or a legal violation related to the practice of the profession.
 - Shall have at least a first university degree in accounting or any of the disciplines related to the business of banks.
 - Shall hold one of the professional certificates in the field of accounting or auditing from one of the internationally recognized professional associations of chartered accountants or auditors recognized by JACPA.
 - Shall be of good conduct and have a good professional reputation.
 - Shall have practical experience in the field of auditing accounts for a period of not less than (10) years, including (7) years at least in the field of auditing bank accounts, and shall be familiar with banking business and risks and related legislation, including those issued by the Central Bank.
- B. The Bank shall guarantee the regular rotation of the external auditor, with a maximum duration of seven years. However, changing the external auditor during the contract period will only be permitted upon obtaining approval from the Central Bank and with substantial reasons.
 - C. An office that has been previously contracted with may not be re-nominated until at least three years have passed since its last nomination by the Bank.
 - D. The Audit Committee is responsible for ensuring the ongoing independence of the external auditor throughout the contract period. The committee shall conduct initial and continuous assessments to prevent any conflicts of interest between the bank and the external auditor. The Board will oversee and guarantee this process. Additionally, the Board will verify that the minimum conditions for contracting with the external auditor include the following:
 - The external auditor shall not be a member of the Board or the board /board of directors of any of the Bank's subsidiaries.
 - The external auditor is prohibited from engaging in any long-term technical, administrative, or advisory tasks for the Bank or any of its subsidiaries while carrying out the audit assignment.
 - The external auditor shall not be a partner with any of the members of the Board /Senior Executive Management of the Bank or any of the members of the board of directors or any of the members of the senior executive management of any of the Bank's subsidiaries.

- There shall be no relationship up to the second degree between the managing partner or any member of the audit team with any member of the Board or any member of the Senior Executive Management of the Bank or any of its subsidiaries.
- The external auditor shall not directly or indirectly own, deal in, or speculate in the shares of the Bank or the shares of any of the Bank's subsidiaries.
- The external auditor shall not combine the audit work on the accounts of the Bank with any additional services outside the scope of the audit services assigned to the audit office.
- E. The Audit Committee shall verify the qualifications and effectiveness of the external auditor and ensure that the engagement letter clearly includes the scope of the audit, fees, contract period and any other conditions commensurate with the nature of the Bank, the size of its business, the complexity of its operations and its risks.
- F. The Audit Committee shall provide the Board with recommendations about appointing an external auditor, ending their services, determining their fees, and setting any terms related to hiring them. The committee shall also review their independence and may assign them additional tasks.
- G. The Bank shall inform the Central Bank of its nomination for the external auditor at least 30 days before the General Assembly meeting for election or re-election.
- H. The Central Bank may meet with the auditor of any bank and, if necessary, coordinate with them regarding reviewing the working papers relating to the task of auditing that bank.

3. The Risk Management Department

- A. The board shall ensure the independence of the Risk Management Department and grant the department the necessary powers to enable it to obtain information from other bank departments and cooperate with other committees to carry out its tasks.
- B. The Board shall verify that breaches of acceptable risk levels are addressed, including the accountability of the Senior Executive Management concerned with such breaches.
- C. The Board shall ensure that the Risk Management Department conducts stress tests periodically to measure the Bank's ability to withstand shocks and face high risks, and that the Board has a key role in adopting the hypotheses and scenarios used, discussing the results of the tests, and adopting the procedures to be taken based on these results.
- D. The Risk Management Department shall undertake the following tasks at the group level as a minimum:
 - It shall implement the risk management strategy in addition to developing policies and work procedures to manage all types of risks.
 - It shall develop one or more risk management policies that encompass all of its operations. These policies shall establish explicit measures and limits for each type of risk. It is essential that all employees, based on their respective positions, receive comprehensive information and awareness about these policies. The Bank will conduct periodic reviews of the risk management policy/policies and submit them to the Board for approval.
 - It shall prepare a comprehensive document for all risks acceptable to the Bank and submit it to the Board for approval.
 - It shall review the Bank's Risk Management Framework and submit it to the Board for approval.
 - It shall create an internal assessment document for evaluating the Bank's capital adequacy. It shall review this document regularly to ensure its comprehensiveness, effectiveness, and alignment with the Bank's strategic plan and capital plan, taking into account all potential risks that the Bank may encounter. This document shall be approved by the Board.
 - It shall develop methodologies for identifying, measuring, analyzing, evaluating and monitoring each type of risk.
 - It shall verify the integration of risk measurement mechanisms with the management information systems used.
 - It shall prepare a business continuity plan and submit it to the Board for approval, provided that it is reviewed periodically.
 - Prior to introducing any new product, service, process, or system, the Risk Management Department shall verify its alignment with the Bank's strategy. It shall identify all associated risks, including operational, information security, and cyber risks, and establish new controls, procedures, or necessary amendments in a manner that aligns with the Bank's acceptable risk limits.
 - It shall provide the necessary information about the Bank's risks, to be used for disclosure purposes.
 - It shall make recommendations to the Risk Management Committee on the Bank's risk exposures and record cases of exceptions to the risk management policy.
 - It shall monitor the compliance of the Bank's executive departments with the specified levels of acceptable risk.
 - It shall submit reports to the Board through the Risk Management Committee and a copy to the General Manager containing information on the actual risk system for all the Bank's activities in comparison with the acceptable risk document. It shall also follow up on the treatment of negative deviations. The Executive Management may request special reports as needed from the Bank's Risk Management Department.

4. The Compliance Department

- A. The Board shall ensure the independence of the Compliance Department.
- B. The Board shall approve the tasks of the Compliance Department. These tasks shall include the following as a minimum at the Group level:
 - The Compliance Department shall prepare a compliance policy to ensure that the Bank complies with all relevant legislation, and ensure that all employees, each according to their administrative level, are fully informed and aware of it. This policy shall be approved by the Board.
 - It shall prepare an annual compliance plan, to be approved by the Compliance Committee.
 - It shall monitor the compliance of all administrative levels in the Bank with all regulatory requirements, legislation in force and international standards, including the recommendations of the Financial Action Task Force.
 - It shall prepare periodic reports that include assessing the risks of non-compliance, irregularities, deficiencies and corrective actions taken, and submit such reports to the Compliance Committee and copies of them to the General Manager.
 - It shall manage compliance risks faced by the Bank Group and ensure compliance with applicable laws, regulations and standards and any amendments thereto.
 - It shall continuously monitor, test and report group-wide compliance by appropriate and adequate methods.
 - It shall adopt plans for training at the Group level, develop and enhance awareness of topics related to the compliance function and professional conduct and answer employees' queries related to compliance.
 - It shall act as a liaison between the Bank and the relevant regulatory authorities.
 - It shall monitor its operations to effectively combat money laundering and the financing of terrorism. This monitoring shall be conducted in accordance with recognized best practices and within the framework of international sanctions regimes.
 - It shall ensure compliance with international laws and sanctions regimes.
 - It shall receive customer complaints and strive to resolve them within the designated timeframe. Additionally, it shall provide recommendations to the relevant authorities to implement measures aimed at preventing the recurrence of such complaints.
- C. The Compliance Committee assigns the Compliance Officer to carry out the following tasks:
 - Assist the executive management and staff of the Bank in managing the compliance risks faced by the Bank.
 - Advise the Executive Management on the applicable laws and legislation and any amendments thereto.
 - Ensure compliance with the compliance monitoring policy and the application of the Group's regulatory compliance program, provide the Committee with the results of compliance checks, indicate any violations of the laws / instructions in force, make the necessary recommendations to address them and reduce their recurrence, and provide the Executive Management with a copy of them and a copy for the company regarding the subsidiaries and according to the approved relationship matrix.
 - Educate staff on compliance topics and conduct training sessions and induction workshops on the role of the Compliance Department.

Chapter 7: Conflicts of Interest

The Board shall adopt a policy governing the avoidance of conflicts of interest in all its forms, including those arising from the Bank's association with companies within the Group, and shall adopt the necessary procedures to ensure the adequacy of internal controls and control to monitor compliance with this policy and prevent abuses. This policy shall include the general principles governing the policy and definitions of conflicts of interest and as described therein. It shall also include, at a minimum, the topics governing the following main rules, which shall be read with the policy as one unit and as follows:

- A. The policy shall prevent activities that result in a conflict between the interest of the Bank and any interest of any administrator in the Bank in any way.
- B. Disclosure shall be immediately upon verification of any matter that has arisen or will give rise to a conflict between the interest of the Bank and any interest of any administrator of the Bank in any way.
- C. The Board member shall not disclose the confidential information of the Bank or use it for their own benefit or for the benefit of others, and the representative of the legal person shall not disclose any confidential information circulated during the meetings of the Board and its committees to any person, including any administrator of this legal person.
- D. Members of the Board are obligated to prioritize the interests of the Bank over their personal interests in any transactions involving companies they have personal stakes in. They are prohibited from leveraging commercial opportunities of the Bank for their personal gain. It is essential to avoid conflicts of interest, and in case of any such conflict, the member shall provide detailed disclosure to the Board, and they are obligated not to attend or participate in the decision-making process related to the matter in question. This disclosure shall be recorded in the minutes of any Board or committee meeting.

- Instances that lead to conflicts of interest can include situations where there is a clash between the personal interests of a board member and the interests of the Bank. Similarly, conflicts of interest can arise between the interests of an Executive Management member and the interests of the Bank. Furthermore, conflicts may arise between the interests of any company within the banking group, subsidiary, or ally of the Bank and the interests of the Bank itself.
 - The policy regarding conflicts of interest shall establish the definition of related parties in accordance with the applicable legislation. It shall also outline the conditions for conducting transactions with these parties, ensuring that they do not receive preferential treatment compared to unrelated customers. This policy encompasses all dealings between the Bank and any companies within its banking group.
 - The policy shall define the scope of transactions involving related parties, encompassing various types of transactions and not solely limited to credit facilities.
 - The policy shall include procedures followed in the Bank when identifying cases of non-compliance with this policy.
2. Furthermore, in order to prevent any conflicts of interest between the Bank and the external auditor, the Audit Committee is responsible for confirming the independence of the external auditor throughout the contracting period. This verification is conducted both initially and on an ongoing basis to ensure the absence of any conflicts of interest. The Board of Directors is also responsible for ensuring this independence and confirming that the contract terms with the external auditor align with the provisions stated in Article Two of Chapter Six.
 3. The Board shall adopt controls for the transfer of information between the various departments, preventing their exploitation for personal benefit.
 4. The Board shall adopt a charter of professional conduct prepared by the Executive Management to ensure that the Bank conducts its business with high integrity. This charter shall include, at a minimum, the cases that may result in a conflict of interest. The Executive Management shall circulate it and the Board verifies that it has been circulated at all administrative levels in the Bank.
 5. The Board shall ensure that the Executive Management has high integrity in conducting its business, avoids conflicts of interest, and implements the approved policies and procedures objectively.
 6. The Internal Audit Department shall conduct an examination at least once a year to ensure that all transactions with related parties with the bank have been carried out in accordance with the legislation in force, the internal policies of the Bank and the approved procedures, and shall submit its reports and recommendations thereon to the Audit Committee. The Audit Committee shall inform the Central Bank immediately upon verifying any violation of any of the legislation in force and internal policies in this field.

Chapter 8: Disclosure and Transparency – (Treatment of Shareholders and Stakeholders)

1. To guarantee the rights of shareholders and all stakeholders and to meet the requirements of disclosure and transparency, the Board shall, as a minimum, provide a mechanism to ensure communication with stakeholders by disclosing and providing meaningful information about the activities of the Bank and providing sufficient information to shareholders through the following:
 - The General Assembly Meetings.
 - Annual report and quarterly and semi-annual reports
 - The Bank's website and the Bank's news published in the newspapers, which include the Bank's achievements.
 - The Shareholders' Affairs Department of the Secretariat of the Board, in which shareholders' inquiries are answered.
 - Newspapers, social sites, communications, email and text messages (by type of information)
 - A section of the Bank's website shall be allocated to providing information about the rights of shareholders. This section shall serve to encourage shareholders to actively participate in and vote during General Assembly meetings. Additionally, the Bank shall publish relevant documents related to these meetings on the website, including the complete text of the meeting invitations and the minutes of the meetings.
2. The Board is responsible for promptly sharing relevant financial and non-financial information that is of importance to stakeholders.
3. The Board shall guarantee that the Bank's annual report incorporates a provision explicitly stating its responsibility for the accuracy and sufficiency of the Bank's financial statements and the information presented within the report. Additionally, the Board will ensure the adequacy of internal control and control systems.

4. The Board shall ensure that the Bank complies with the disclosures set by the International Financial Reporting Standards (IFRS), the International Accounting Standards (IAS), Central Bank instructions and other relevant legislation and that the Executive Management is aware of changes to IFRS.
5. The Board shall oversee the publication of the Corporate Governance Guide on the Bank's website and through other suitable means to inform the public. Furthermore, the Bank is obligated to disclose in its annual report the presence of a corporate governance guide and the level of its dedication to implementing the guidelines outlined within it.
6. The Board shall ensure that the Bank's annual report and quarterly reports include disclosures that allow current or potential shareholders to view the results of operations and the financial position of the Bank.
7. The Board shall ensure that the annual report includes the following as a minimum:
 - A summary of the organizational structure of the Bank.
 - A summary of the functions of the committees of the Board, and any powers that the Board has delegated to those committees.
 - Information of interest to stakeholders outlined in this Guide.
 - Information about each member of the Board in terms of their qualifications and experience, the amount of their contribution to the capital of the Bank, whether they are independent or not, their membership in the committees of the Board, the date of their appointment, and any memberships they hold in the boards of directors of other companies.
 - Information about the Risk Management Department, including its structure, the nature of its operations and any updates made to it.
 - The number of times the Board and its committees meet and the number of times each member attends these meetings.
 - Names of the members of the Board and the Senior Executive Management who resigned during the year.
 - A summary of the Bank's remuneration policy, with the disclosure of all forms of remuneration of the members of the Board separately, and the remuneration in all its forms granted to the Senior Executive Management separately, for the past year.
 - Acknowledge by all members of the Board that they have not received any undisclosed benefits, whether in the form of material or non-material gains, personally or for the benefit of any stakeholders, during the previous year, as a result of their involvement with the Bank.
8. Disclosure by the Bank in its annual report and/or within the sustainability report of the initiatives pursued by the Bank in this regard. This shall include the following as a minimum:
 - Social initiatives in environmental protection, health and education.
 - Social initiatives to fight poverty and unemployment.
 - Promoting medium finance and microfinance.
 - Participating in initiatives with economic added value to the community.
9. Semi-annual reports that are shared through e-mail and are available to those who visit or communicate with the Bank at any time.
10. The Board shall also communicate continuously with the shareholders and in accordance with the mechanism specified above.

Chapter 9: General Provisions

- 1. The Chairman of the Board will extend an invitation to the Central Bank, allowing them ample time to nominate their representative, to attend the General Assembly meetings.
- 2. The Chairman of the Board shall provide the Central Bank with the minutes of the General Assembly meetings within a timeframe of no more than five working days from the date of the Companies Controller or their representative’s approval of the minutes.
- 3. The Bank shall inform the Central Bank of its nomination for the external auditor at least 30 days before the General Assembly meeting for election or re-election.
- 4. The Central Bank may appoint a third party to evaluate the governance of any bank, at the expense of the concerned bank.
- 5. The Central Bank may invite members of the Audit Committee, the Manager of the Internal Audit Department, members of the Compliance Committee, or the Manager of the Compliance Department to discuss any matters relating to their work.
- 6. The Central Bank may meet with the auditor of any bank and, if necessary, coordinate with such an auditor regarding reviewing the working papers relating to the task of auditing that bank.

Disclosure Regarding Corporate Governance

Jordan Ahli Bank confirms that it has a corporate governance guide at the group level, which is consistent with corporate governance instructions No. 2/2023, and commits to striving to execute what is mentioned in the guide and published on its website.

Jordan Ahli Bank has authorized and published the Governance, Management of Information and Related Technologies Guide on its website in accordance with the Central Bank of Jordan’s instructions, and it underlines its commitment to implementing the guide and its provisions.

Corporate Governance Report

In line with Jordan Ahli Bank Group’s belief in the importance of promoting the principles of good governance and with the aim of attaining an effective balance between all stakeholders within the framework of shared prosperity, Jordan Ahli Bank assessed the level of governance maturity for the third time in a row with the assistance of Messrs. Deloitte & Touché, one of the most important companies with experience in this field, aims to enhance the principles and concepts of corporate governance as an essential pillar of success and stability and to ensure the continued optimal application of the principles of corporate governance throughout the bank in a way that ensures the harmony of the work of the bank’s executive and supervisory wings and in a way that achieves efficiency, effectiveness, and optimal outcomes in achieving the corporate Shared prosperity goals.

The bank measured its corporate governance maturity index in 2015, 2018, and 2023, respectively. Governance maturity indicators are based on a classification of the bank’s degrees of commitment to corporate governance practices, resulting in the extent of the bank’s commitment to best practices on a scale of five grades with many sub-indices. As a result of the combined efforts of the Bank’s Board of Directors and Executive Management, and based on the evaluation results, the Bank was able to move the index score from (1.9) in the year 2015, which indicated that practices required improvements to be consistent with international best practices, to (3.9) in the year 2018, as it became consistent with international best practices at the time, reaching (4.5) out of (5) in the current year 2023 under the “exceeding intel practices’ category.

This evaluation represents the bank’s strategic ability to achieve environmental and social sustainability as well as good governance, which reflects its vision and its ongoing eagerness to implement these practices that contribute to achieving impact. The Bank’s achievement of this result from the multinational company Deloitte is a distinguished addition to its proven record. favourable for all stakeholders, the financial industry, and society at large.

In terms of evaluating the quality assurance of the control departments (audit, risk and compliance), the bank was able to raise the level of maturity of the departments, which had previously been evaluated by Deloitte & Touché in 2019, and the departments were evaluated in 2023 with a noticeable increase in the maturity rate, reaching 4/5 on the majority of the axes. The findings obtained are the consequence of implementing the GRC framework and attempting to work inside an institutional context.

The bank is also concerned at all times with the balanced application of the provisions of the Companies Law and its amendments for the year 2023, the applicable governance provisions for listed companies issued by the Securities Commission for the year 2017, and the corporate governance instructions for banks No. (2/2023)

The bank is also eager to consistently implement the Companies Law and its amendments for 2023 in a balanced manner, as well as the applicable 2017 Securities Commission governance guidelines for listed companies and the corporate governance instructions for banks No. (2/2023), in addition to the instructions and circulars issued by the relevant regulatory authorities pertaining to banking operations and that are in line with the Bank’s nature of business, taking into consideration what is stated therein, in order to evolve its ‘governance maturity’, which in turn will translate to great value to all the Bank’s stakeholders. In general, the bank adheres to the highest standards of disclosure and transparency within the context of good governance, and it is committed to providing comprehensive and accurate substantive information to its shareholders in accordance with regulatory and legislative requirements, whether financial or non-financial disclosures. In addition to the matrix, a group-level governance handbook has been established. The bank’s connection with group members is designed to ensure compliance with all applicable legislation at both the bank and group levels. The Governance, Management of Information, and Related Technologies Guide was also implemented in accordance with the Central Bank of Jordan’s instructions.

In accordance with the Jordan Securities Commission's Corporate Governance Instructions for Listed Companies for the year 2017, this report was prepared as follows:

Board of Directors of Jordan Ahli Bank

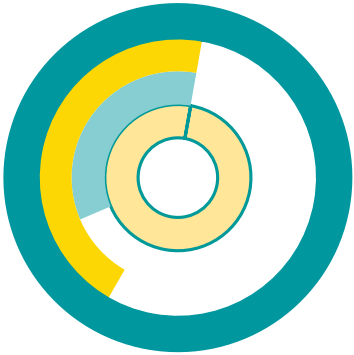
The Board of Directors is formed in accordance with the current Jordanian Companies Law, the Jordanian Banking Law, the Corporate Governance Instructions for Banks, and the Corporate Governance Instructions for Listed Companies where applicable, as well as any related circulars.

The current Board of Directors was elected on April 29, 2021 by the shareholders for a period of four years. The Board of Directors has elected:

- **Mr. Saad Nabil Yousef Al-Mouasher** as Chairman of the Board of Directors (as of 29/04/2021); and
- **Mr. Moh'd Mousa Dawood (Moh'd Issa)** as Vice Chairman (as of 01/02/2023) *

Noting that H.E. Dr. Umayya Toukan has resigned as of 31/1/2023 and the appointment of Mr. Moh'd Mousa Dawood was ratified by the General Assembly in its meeting held on 30/03/2023

Jordan Ahli Bank's elected Board of Directors is comprised of (13) thirteen non-executive members, (5) five of which are independent members with a diverse knowledge base and a balanced skill set that gives the bank a distinctive edge, and for this reason, the Board's responsibilities are focused on strengthening the Fundamental pillars of governance, at the utmost, the required strategic alignment through setting the Bank's values, strategy, and key policies, along with pursuing and maintaining its long-term success. Such a function is fulfilled by offering entrepreneurial leadership, effective strategy, and risk management oversight to guarantee that risks are identified and managed properly. The Board of Directors meets at least six times a year to discuss matters that are relevant to all stakeholders.



	Elected/ ratified by the General Assembly
	Non- Executives and Separation between CEO and Chairman roles
	Independent Members**
	Diversity by Gender / women participation

**As part of our good governance practice, we assess each non-executive board member's independence throughout the year. In 2023, Mr. Karim Kavar was deemed independent due to the cooling off period, as per the corporate governance guidelines for banks and the Central Bank of Jordan's non-objection.

A-1 The names of Jordan Ahli Bank's Board Members and Representatives for the Current Term* as of 31/12/2023

Name	Non-Executive/ Executive	Independent/ Non-Independent	Position
Mr. Saad Nabil Yousef Mouasher 	Non-Executive	Non-Independent	Chairman of the Board
Mr. Moh'd Mousa Dawood (Moh'd Issa) As of 01/02/2023 	Non-Executive	Non-Independent	Vice Chairman
Mr. Nadim Yousef Issa Muasher 	Non-Executive	Non-Independent	Board Member
Mr. Rafik Saleh Issa Muasher Rajai Muasher & Brothers Co. Representative 	Non-Executive	Non-Independent	Board Member
Mr. Imad Yousef Issa Mouasher Mouasher Investment & Trading Co. Representative 	Non-Executive	Non-Independent	Board Member
H.E Mrs. Majd Mohammad Abdul Kareem Shwaikeh Jordan Investor Center Representative 	Non-Executive	Non-Independent	Board Member
Mr. Alan Fouad Tanios Wanna Byblos Bank Representative 	Non-Executive	Non-Independent	Board Member
Mr. Mo'nes Omar Saleem Abdel All Social Security Corporation Representative As of 01/08/2023 	Non-Executive	Non-Independent	Board Member
H.E. Dr. Tareq Mohammad Khaleel Hammouri 	Non-Executive	Independent	Board Member
Mr. Karim Tawfiq Amin Kavar 	Non-Executive	Independent	Board Member
Mr. Khalil Safwan Khalil Saket 	Non-Executive	Independent	Board Member
Mr. Yazan Munther Jeries Haddadin 	Non-Executive	Independent	Board Member
Mr. Basim Mahmoud Zuhdi Malhas 	Non-Executive	Independent	Board Member

*Jordan Ahli Bank Board of Directors was elected by the General Assembly during its meeting held on April 29, 2021.

A-2 Board members who resigned or Board representatives who were replaced in 2023.

Name	Non-Executive/ Executive	Independent/ Non-Independent	Position
H.E Dr. Umayya Salah Ala Uddin Toukan Resigned as of 31/1/2023	Non-Executive	Independent	Vice Chairman
Mrs. Ranya Moosa Fahed Al-Araj Until 1/8/2023 The representative was replaced	Non-Executive	Non-Independent	Board Member Rep- resentative /Social Security Corpora- tion

B- Board of Directors Secretary

The importance of the decisions made by the Board of Directors and the committees emanating from the board, as well as to following up on matters related to corporate governance, the board and shareholders affairs, necessitates the presence of a procedure to ensure that draft decisions discussed during the sessions comply with current legislation. Therefore, and given the significance of the Board Secretary's role in the Board, its Committees, and corporate governance, in addition to the general tasks assigned at the group level, the elected Board of Directors has appointed **Lawyer/Advocate Maisa' Ziad Moh'd Turk** as the Board Secretary and Legal Advisor, in charge of managing governance, board, and shareholder affairs. She was also named as the rapporteur and secretary of all committees formed by the Board. The tasks and responsibilities have been set in accordance with the applicable regulations under the Corporate Governance Guide and the procedures relating thereto.

C1- Names and positions held by executives of Jordan Ahli Bank in 2023

Executive Position	Name
Chief Executive Officer - General Manager As of 01/02/2023	Dr. Ahmad Awad Abd Al Halim Al- Hussein
Head of Treasury, Investments & Financial Institutions	Mr. Majed Abdel Karim M. Hijab
Head of Corporate Banking & Projects Finance	Mr. Sofyan Ayed Mohammad Duais
Head of SME	Mr. Ammar (M.S.) R. Al Sa'id
Head of Consumer Banking	Mr. Mohammad Nizam Jamil Abu Injeileh
Chief Financial Officer	Mr. Dirar Shebli Khalaf Haddadin
Chief Credit Officer	Mr. Mouin Aziz Nasif Al- Bahou
Chief Risk Officer	Mr. Taha Mousa Taha Zeid
Chief Compliance Officer	Mr. Khalid Zuhair Jamil Abuesh- Shaer
Chief Internal Auditor	Mr. Safwan Suhail Ali Asfour
Chief of Support and Operations Officer As of 01/01/2023	Mr. Rami (Moh'd Murshed) Khalaf Da'na
Chief Information Officer	Mr. Jwallant Arvindkumar Vasani
Chief Human Resources Officer	Mrs. Maha Khaled Fathallah Dado
Chief Innovation Officer	Mr. Nidal Jalil Mahmoud Khalifeh

C2- List of Executive Members' names who Retired or Resigned in 2023

Executive Position	Name
Chief Executive Officer - General Manager Until 31/01/2023	Mr. Moh'd Mousa Dawood (Moh'd Issa)

D- The Natural Individuals who Serve as Members of the Boards of Directors of Public Shareholding Companies in Jordan

Name	Memberships at the Public Shareholding Companies in Jordan
Mr. Moh'd Mousa Dawood (Moh'd Issa)	• Al Dawliya for Hotels & Malls Plc. (MALL) (Jordan Ahli Bank Representative) • Arab International Hotels Plc. (AIHO) (Jordan Ahli Bank Representative)
Mr. Nadim Yousef Issa Muasher	• Arab International Hotels Plc. (AIHO) • EL- Zay Ready Wear Manufacturing Company (ELZAY) • Al Dawliya for Hotels & Malls Plc.(MALL) (Jordan Investor Center Representative) • Jordan Worsteds Mills Co. (JOWM) (Ranco Holding Company Representative)
Mr. Karim Tawfiq Amin Kavar	• Al Fares National Investment group (Optimiza)
H.E. Dr. Tareq Mohammad Khaleel Hammouri	• EL- Zay Ready Wear Manufacturing Company (ELZAY)
Mr. Basim Mahmoud Zuhdi Malhas	• Jordan Investment and Tourism Transport (ALFA) • Mediterranean Tourism Investments Company (Four Seasons)

*The remaining natural members of the Board of Directors do not hold any memberships under any Public Shareholding Companies in Jordan.

E- Corporate Governance Liaison Officer

The Corporate Governance Liaison Officer is **Advocate Maisa’ Ziad Moh’d Turk – Board Secretary and legal advisor.**

F- Committees emanating from the Board

The Board of Directors has formed seven committees emanating from the Board of Directors and carrying out the tasks and responsibilities outlined in the Corporate Governance Guide and its charters.

-  Board Corporate Governance Committee
-  Board Nomination and Remuneration Committee
-  Board Risk Committee
-  Board Compliance Committee
-  Board Audit Committee
-  Board Credit Committee
-  Board Strategy and Information Technology Governance Committee

G- The Names of the Audit Committee Members during the Year 2023, along with an Outline of their Financial, Accounting Qualifications and Expertise.

Name	Position	An outline of the financial, accounting qualifications and expertise
Mr. Karim Tawfiq Amin Kavar	Chairperson	•BSc in Management, Finance and Computer Science, 1987, Boston College Massachusetts-US • The President of Kavar Group and a serial entrepreneur mainly the following: - The Chairman of (Amin Kavar & Sons Group, Iris Guard ,Nathealth) - Vice Chairman of (Optimiza, Cosco Shipping) • A member at Global Leader for Tomorrow of the World Economic Forum and Global Agenda Council • A former member of the Economic Consultative Council (appointed by a royal decree) • Served as a board audit committee member at Jordan Ahli Bank
Mr. Khalil Safwan Khalil Saket	Committee Member	• BSc. Civil Engineering, 1998, University of Toledo. • Seasoned professional with 25 years of experience in multiple sectors. • Founder of Privy Advisory LLC. • Strategic Advisor to the President & Chairman of the Board of Directors of Abdali Investment & Development PSC. • Former Board member at KADDB and an audit committee member. • Former business Advisor at Saraya Holding and former CEO of Saraya Abdali. • Applied Corporate Finance certificate, 2023, University of Cambridge - Institute of Continuing Education • A Certified Non-Executive Board Director (certificate),2023, NEDA / United Kingdom.
Mr. Mo’nes Omar Saleem Abdel All	Committee Member	• BA in Accounting, 2004, Yarmouk University • Corporate Affairs Section –Section Head (7/2020 -to date) at SSIF. • Former Head of settlement division and CFO deputy at SSIF (5/2006 until 12/2018). • Former Board member and board audit committee member at Jordan Commercial Bank (10/2019 – 7/2023). • Certified Management Accountant (CMA), 2014, Institute of Management Accountant • Certified Public Accountant (CPA), 2018 American institute of certified public accountant – AICPA. • A professional diploma in International Financial Reporting Standards (DiplFR), 2019, Association of Chartered Certified Accountants – ACCA.

In addition to the following who were Committee Members During the Year 2023 Prior the Most recent Committee Formation:

Name	Position	An outline of the financial, accounting qualifications and expertise
H.E Dr. Umayya Salah Ala Uddin Toukan	Chairperson Until 31/01/2023	• PhD in Monetary economics , 1987, Columbia University. • M.A. in Economic Development/ International Economics, 1982, University of Oxford. • Masters of Business Administration, 1970, the American University of Beirut. • Former Chairman of the Economic and Financial Committee - Senate House. • Former Governor of the Central Bank of Jordan during the period 2001-2010 for two consecutive terms. • Former Finance Minister.
Mrs. Ranya Moosa Fahed Alaraj	Committee Member From 2/3/2023 Until 1/8/2023	• Chartered Financial Analyst ©, 2018 • CFA Institute awarded 2022 • Masters in Banking and Finance, 2003, Arab Academy for Banking & Finance • BA in Banking and Finance, 1999, Yarmouk University • Dealer, Foreign Investments & Operations Dept., The Central Bank of Jordan, 2002 till 2004. • Member at ALCO , Social Security Corporation from 2018 – 2023 . • Treasury Section Head, Social Security Investment Fund 2007 till 2018.

H- Names of Chairperson and Members of the Committees as of 31/12/2023:

 BCG Board Corporate Governance Committee	- H.E. Dr. Tareq Mohammad Khaleel Hammouri Chairperson Independent - Mr. Saad Nabil Yousef Mouasher Member Non-Independent - Mr. Nadim Yousef Issa Muasher Member Non-Independent - Mr. Khalil Safwan Khalil Saket Member Independent - Mr. Basim Mahmoud Zuhdi Malhas Member Independent BCG Rapporteur/ Committee Secretary - Advocate – Maisa’ Ziad Moh’d Turk
 BNRC Board Nomination and Remuneration Committee	- Mr. Khalil Safwan Khalil Saket Chairperson Independent - Mr. Rafik Saleh Issa Muasher Member Non-Independent - Mr. Moh’d Mousa Dawood (Moh’d Issa) Member Non-Independent - H.E. Dr. Tareq Mohammad Khaleel Hammouri Member Independent - Mr. Basim Mahmoud Zuhdi Malhas Member Independent BNRC Rapporteur/ Committee Secretary - Advocate – Maisa’ Ziad Moh’d Turk
 BRC Board Risk Committee	- Mr. Yazan Munther Jeries Haddadin Chairperson Independent - Mr. Moh’d Mousa Dawood (Moh’d Issa) Member Non-Independent - Mr. Alan Fouad Tanios Wanna Member Non-Independent - H.E. Dr. Tareq Mohammad Khaleel Hammouri Member Independent - Mr. Karim Tawfiq Amin Kawar Member Independent BRC Rapporteur/ Committee Secretary - Advocate – Maisa’ Ziad Moh’d Turk

 BCMC Board Compliance Committee	- Mr. Moh’d Mousa Dawood (Moh’d Issa) Chairperson Non-Independent - H.E. Dr. Tareq Mohammad Khaleel Hammouri Member Independent - H.E Mrs. Majd Mohammad Abdul Kareem Shwaikeh Member Non-Independent - Mr. Mo’nes Omar Saleem Abdel All Member Non-Independent BCmC Rapporteur/ Committee Secretary - Advocate – Maisa’ Ziad Moh’d Turk
 BAC Board Audit Committee	- Mr. Karim Tawfiq Amin Kawar Chairperson Independent - Mr. Khalil Safwan Khalil Saket Member Independent - Mr. Mo’nes Omar Saleem Abdel All Member Non-Independent BAC Rapporteur/ Committee Secretary - Advocate – Maisa’ Ziad Moh’d Turk
 BCC Board Credit Committee	- Mr. Moh’d Mousa Dawood (Moh’d Issa) Chairperson Non-Independent - Mr. Saad Nabil Yousef Mouasher Member Non-Independent - Mr. Nadim Yousef Issa Muasher Member Non-Independent - Mr. Rafik Saleh Issa Muasher Member Non-Independent - Mr. Imad Yousef Issa Mouasher Member Non-Independent - H.E. Dr. Tareq Mohammad Khaleel Hammouri Member Independent BCC Rapporteur/ Committee Secretary - Advocate – Maisa’ Ziad Moh’d Turk
 BSITGC Board Strategy and Information Technology Governance Committee	- Mr. Saad Nabil Yousef Mouasher Chairperson Non-Independent - Mr. Karim Tawfiq Amin Kawar Member Independent - Mr. Moh’d Mousa Dawood (Moh’d Issa) Member Non-Independent - H.E Mrs. Majd Mohammad Abdul Kareem Shwaikeh Member Non Independent - Mr. Basim Mahmoud Zuhdi Malhas Member Independent - Mr. Yazan Munther Jeries Haddadin Member Independent - Mr. Khalil Safwan Khalil Saket Member Independent BSITGC Rapporteur/ Committee Secretary - Advocate – Maisa’ Ziad Moh’d Turk

*Names of Chairpersons and Committee Members in Respect of The Resigned Members or Board Representatives Who Were Replaced:	
H.E Dr. Umayya Salah Ala Uddin Toukan Resigned as of 31/1/2023	- Board Audit Committee (BAC) – Chairperson - Board Corporate Governance Committee (BCG) - Member - Board Nomination and Remuneration Committee (BNRC) – Member - Board Compliance Committee (BCMC) – Member (all until 31/1/2023)
Mrs. Ranya Moosa Fahed Al-Araj Until 1/8/2023 The representative was replaced	- Board Risk Committee (BRC) – Member until 2/3/2023 - Board Audit Committee (BAC) – Member until 1/8/2023 - Board Compliance Committee (BCMC) – Member until 1/8/2023

I- Conflict of Interest.

In order to achieve its interests within the framework of the corporate shared prosperity framework with the stakeholders it describes (customers, shareholders, suppliers and partners, the community, employees, and regulatory authorities), the bank emphasizes a consistent approach that fosters the establishment of an effective work environment characterized by transparency and cooperation, and in this respect, accredited policies and charters were adhered to.

The Board of Directors, elected by all shareholders, protects shareholder rights by carrying out its responsibilities and duties in a way that upholds the values of integrity, loyalty, diligence, and consideration for the bank's interests over personal ones. Additionally, the Board of Directors members' relationship with the bank is objective and professional, with the bank disclosing any material information in compliance with regulations. In particular, since the Board is responsible for considering the rights of shareholders and all stakeholders, and since the bank is run under a supervisory framework with controls that are always in place for the activities of the bank, including those that are delegated to third parties through the governance framework that defines the relationship between the Board of Directors and the Executive Management, the Executive Management and employees with the other stakeholders, as follows:

- Duty of Care
- Duty of Loyalty
- Duty of Candor and Disclosure

J- Number of committee meetings of the board of directors held during the year 2023



Board Audit Committee

The Board Audit Committee held 6 meetings in 2023, both in person and electronically, with the following members assigned to each meeting:

	1	2	3	4	5	6	Total
Mr. Karim Tawfiq Amin Kawar	✓	✓	✓	✓	✓	✓	(6/6)
Mr. Khalil Safwan Khalil Saket	✓	✓	✓	✓	✓	✓	(6/6)
Mr. Mo'nes Omar Saleem Abdel All	-	-	-	-	✓	✓	(2/2)

In addition to the following board members who were members of the committee during the year 2023 before the most recent formation:

	1	2	3	4	5	6	Total
H.E Dr. Umayya Salah Ala Uddin Toukan	✓	✓	-	-	-	-	(2/2)
Mrs. Ranya Moosa Fahed Alaraj	-	-	✓	✓	-	-	(2/2)



Board Nomination and Remuneration Committee

The Board Nomination and Remuneration Committee held 4 meetings in 2023, both in person and electronically, with the following members assigned to each meeting:

	1	2	3	4	Total
Mr. Khalil Safwan Khalil Saket	✓	✓	✓	✓	(4/4)
Mr. Rafik Saleh Issa Muasher	✓	X	✓	X	(2/4)
H.E. Dr. Tareq Mohammad Khaleel Hammouri	✓	✓	✓	✓	(4/4)
Mr. Basim Mahmoud Zuhdi Malhas	✓	X	✓	✓	(3/4)
Mr. Moh'd Mousa Dawood (Moh'd Issa)	-	✓	✓	✓	(3/3)

In addition to the following board members who were members of the committee during the year 2023 before the most recent formation

	1	2	3	4	Total
H.E Dr. Umayya Salah Ala Uddin Toukan	✓	-			(1/1)



Board Corporate Governance Committee

The Board Corporate Governance Committee held 3 meetings in 2023, both in person and electronically, with the following members assigned to each meeting:

	1	2	3	Total
H.E. Dr. Tareq Mohammad Khaleel Hammouri	✓	✓	✓	(3/3)
Mr. Saad Nabil Yousef Mouasher	✓	✓	✓	(3/3)
Mr. Nadim Yousef Issa Muasher	X	✓	✓	(2/3)
Mr. Khalil Safwan Khalil Saket	✓	✓	✓	(3/3)
Mr. Basim Mahmoud Zuhdi Malhas	X	✓	✓	(2/3)

In addition to the following board members who were members of the committee during the year 2023 before the most recent formation:

	1	2	3	Total
H.E Dr. Umayya Salah Ala Uddin Toukan	-	-	-	(0/0)



Board Risk Committee

The Board Risk Committee held 5 meetings in 2023, both in person and electronically, with the following members assigned to each meeting:

	1	2	3	4	5	Total
Mr. Yazan Munther Jeries Haddadin	✓	✓	✓	✓	✓	(5/5)
Mr. Alan Fouad Tanios Wanna	✓	✓	✓	✓	✓	(5/5)
H.E. Dr. Tareq Mohammad Khaleel Hammouri	-	✓	✓	✓	✓	(4/4)
Mr. Moh'd Mousa Dawood (Moh'd Issa)	-	✓	✓	✓	✓	(4/4)
Mr. Karim Tawfiq Amin Kawar	-	✓	✓	✓	✓	(4/4)

In addition to the following board members who were members of the committee during the year 2023 before the most recent formation

	1	2	3	4	5	Total
Mr. Saad Nabil Yousef Mouasher	✓	-	-	-	-	(1/1)
H.E Mrs. Majd Mohammad Abdul Kareem Shwaikeh	✓	-	-	-	-	(1/1)
Mrs. Ranya Moosa Fahed Alaraj	✓	-	-	-	-	(1/1)



Board Credit Committee

The Board Credit Committee held 20 meetings in 2023, both in person and electronically, with the following members assigned to each meeting:

Mr. Moh'd Mousa Dawood (Moh'd Issa)																				
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	Total
-	-	-	-	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	(16/16)
Mr. Saad Nabil Yousef Mouasher																				
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	Total
✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	(19/20)
Mr. Nadim Yousef Issa Muasher																				
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	Total
✓	✓	X	X	X	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	(16/20)
Mr. Rafik Saleh Issa Muasher																				
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	Total
✓	✓	✓	✓	X	X	X	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	(15/20)
Mr. Imad Yousef Issa Mouasher																				
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	Total
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	(18/20)
H.E. Dr. Tareq Mohammad Khaleel Hammouri																				
1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	Total
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	X	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	(16/20)



Board Strategy and Information Technology Governance Committee

The Board Strategy and Information Technology Governance Committee held 4 meetings in 2023, both in person and electronically, with the following members assigned to each meeting:

	1	2	3	4	Total
Mr. Saad Nabil Yousef Mouasher	✓	✓	✓	✓	(4/4)
Mr. Karim Tawfiq Amin Kawar	✓	✓	✓	✓	(4/4)
Mr. Moh'd Mousa Dawood (Moh'd Issa)	-	✓	✓	✓	(3/3)
H.E Mrs. Majd Mohammad Abdul Kareem Shwaikeh	✓	✓	✓	✓	(4/4)
Mr. Basim Mahmoud Zuhdi Malhas	✓	✓	✓	✓	(4/4)
Mr. Yazan Munther Jeries Haddadin	✓	✓	✓	✓	(4/4)
Mr. Khalil Safwan Khalil Saket	✓	✓	✓	✓	(4/4)

In addition to the following board members who were members of the committee during the year 2023 before the most recent formation

	1	2	3	4	Total
H.E. Dr. Tareq Mohammad Khaleel Hammouri	✓	-	-	-	(1/1)



Board Compliance Committee

The Board Compliance Committee held 5 meetings in 2023, both in person and electronically, with the following members assigned to each meeting:

	1	2	3	4	5	Total
Mr. Moh'd Mousa Dawood (Moh'd Issa)	-	✓	✓	✓	✓	(4/4)
H.E. Dr. Tareq Mohammad Khaleel Hammouri	✓	✓	✓	✓	✓	(5/5)
H.E Mrs. Majd Mohammad Abdul Kareem Shwaikeh	-	✓	✓	✓	✓	(4/4)
Mr. Mo'nes Omar Saleem Abdel All	-	-	-	✓	✓	(2/2)

In addition to the following board members who were members of the committee during the year 2023 before the most recent formation

	1	2	3	4	5	Total
Mr. Karim Tawfiq Amin Kawar	✓	-	-	-	-	(1/1)
H.E Dr. Umayya Salah Ala Uddin Toukan	✓	-	-	-	-	(1/1)
Mrs. Ranya Moosa Fahed Alaraj	✓	✓	-	-	-	(2/2)

K- The numbers of meetings of the Audit Committee with External Auditors throughout the fiscal year 2023

The Audit Committee has held five meetings with the External Auditors throughout the fiscal year 2023 one of which was held without the presence of any management persons.

L- The number of meetings of the Board of the Directors throughout the year 2023

The Board of Directors held 10 meetings in 2023, both in person and electronically, with the following members assigned to each meeting:

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	Total
Mr. Saad Nabil Yousef Mouasher Chairman of the Board	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	X	✓	(8/10)
Mr. Moh'd Mousa Dawood (Moh'd Issa) Vice Chairman As of 1/2/2023	-	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	(9/9)
Mr. Nadim Yousef Issa Muasher Board Member	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	(9/10)
Rajai Muasher & Brothers Co Mr. Rafik Saleh Issa Muasher	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓	✓	(9/10)
Mouasher Investment & Trading Co. Mr. Imad Yousef Issa Mouasher	✓	✓	✓	X	X	✓	✓	✓	✓	✓	(8/10)
Jordan Investor Center H.E. Mrs. Majd Mohammad Abdul Kareem Shwaikah Board Member	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	(10/10)
Byblos Bank Mr. Alan Fouad Tanios Wanna Board Member	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	(10/10)
Social Security Corporation Mr. Mo'nes Omar Saleem Abdel All Board Member	-	-	-	-	-	✓	✓	✓	✓	✓	(5/5)
H.E. Dr. Tareq Mohammad Khaleel Hammouri Board Member	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓	(9/10)
Mr. Karim Tawfiq Amin Kawar Board Member	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	(10/10)
Mr. Yazan Munther Jeries Haddadin Board Member	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓	(9/10)
Mr. Khalil Safwan Khalil Saket Board Member	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	(10/10)
Mr. Basim Mahmoud Zuhdi Malhas Board Member	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	(9/10)

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	Total
H.E Dr. Umayya Salah Ala Uddin Toukan Vice Chairman Until 31/01/2023	✓	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(1/1)
Mrs. Ranya Moosa Fahed Alaraj Board Member Representative (Social Security Corporation) Until 01/08/2023	✓	✓	✓	✓	✓	-	-	-	-	-	(5/5)



Saad Nabil Mouasher
Chairman of the Board

Agenda of the 68th Ordinary General Assembly:

1. To recite the preceding ordinary general assembly meeting resolutions, which were held on 30/03/2023.
2. To vote on and ratify the Board of Directors report for the fiscal year 2023 and the bank's future business plan.
3. To vote on the bank's auditors report for the fiscal year 2023, the bank's statement and budget for the fiscal year ending 31/12/2023, ratify it, and approve the Board of Directors recommendation to distribute cash dividends to shareholders equal to 8% of the bank's subscribed and paid-up capital from the retained earnings.
4. To read the Board subcommittee summary report by virtue of the provisions of the Corporate Governance Instructions for Banks and Article 6/E of the Corporate Governance Instructions for PLC of the year 2017.
5. To absolve the members of the Board of Directors of liability for the fiscal year 2023.
6. To elect the bank's auditors for the fiscal year 2024 and determine their fees.

The Addresses of the Bank’s Branches:

Within the Hashemite Kingdom of Jordan
Amman

Central Amman	East Amman	West Amman
Main Tel. +962 (6) 5807677 Fax +962 (6) 5689634	Sahab Tel. +962 (6) 5807677 Fax +962 (6) 5354782	Souq Um Uthaina Tel. +962 (6) 5807668 Fax +962 (6) 5523029
Wadi Saqra Tel. +962 (6) 5807678 Fax +962 (6) 5678612	Madaba Tel. +962 (5) 3903466 Fax +962 (5) 3240260	Al-Bayader Tel. +962 (6) 5857791 Fax +962 (6) 5819834
Abdoun Tel. +962 (6) 5929397 Fax +962 (6) 5929652	Al Hurriah Street Tel. +962 (6) 5807673 Fax +962 (6) 4206214	Sweifieh Tel. +962 (6) 5865401 Fax +962 (6) 5865402
Taj Mall Tel. +962 (6) 5930961 Fax +962 (6) 5931024	Dahiyat Al-Yasmeen Tel. +962 (6) 5807671 Fax +962 (6) 4206759	Abdullah Ghosheh street Tel. +962 (6) 5861408/9 Fax +962 (6) 5817921
Jabal Amman Tel. +962 (6) 5807676 Fax +962 (6) 4611541	Marka Tel. +962 (6) 5807658 Fax +962 (6) 4890360	Mecca Street Tel. +962 (6) 5807669 Fax +962 (6) 5562134
Ibn Khaldoun Street Tel. +962 (6) 5807675 Fax +962 (6) 4622685	Tabarbour Tel. +962 (6) 4603112/3 Fax +962 (6) 5261694	Mecca Mall Tel. +962 (6) 4603103 Fax +962 (6) 5825174
Abdali Boulevard Tel. +962 (6) 5807666 Fax +962 (6) 5102844	Al Hashmi Al Shamali Tel. +962 (6) 5807657 Fax +962 065061694	Wasfi Al-Tal Street Tel. +962 (6) 5807664 Fax +962 (6) 5682188
	Downtown Tel. +962 (6) 5807656 Fax +962 (6) 4645717	Khilda Tel. +962 (6) 5807663 Fax +962 (6) 5341263
	Middle East Circle Tel. +962 (6) 5807655 Fax +962 (6) 4777289	City Mall Tel. +962 (6) 5823154 Fax +962 (6) 5825174
	Jabal Al Hussein Tel. +962 (6) 5807662 Fax +962 (6) 5698069	
	Marj Al-Hamam Tel. +962 (6) 5807670 Fax +962 065716906	

Balqa	Zarqa and the North	South
Deir Alla Tel. +962 (5) 3903467 Fax +962 (5) 3573186	Zarqa -Main Tel. +962 (5) 3961603 Fax +962 (5) 3996555	Tafila Tel. +962 (3) 2090998 Fax +962 (3) 32241710
Al Salt Tel. +962 (5) 3903465 Fax +962 (5) 3555774	New Zarqa Tel. +962 (5) 3903473 Fax +962 (5) 3859110	Ma’an Tel. +962 (3) 2090995 Fax +962 (3) 2132799
Al-Balqa Applied University Tel. +962 (5) 3903470 Fax +962 (5) 3532690	Bab AL Madina Mall Tel. +962 (5) 3903450 Fax +962 (5) 3853580	Karak Tel. +962 (3) 2090997 Fax +962 (3) 2351676
Al Salt Gate Tel. +962 (5) 3903469 Fax +962 (5) 3551440	Free Zone Tel. +962 (5) 3826214 Fax +962 (5) 3826200	Mu’ta Tel. +962 (3) 2090996 Fax +962 (3) 2360377
Fuheis Tel. +962 (6) 4603128 Fax +962 (6) 4721702	Rusaifa Tel. +962 (5) 3903464 Fax +962 (5) 3746192	Aqaba Tel. +962 (3) 2022351 Fax +962 (3) 2013520
Jubaiha Tel. +962 (6) 5807665 Fax +962 (6) 5354782	Irbid Tel. +962 (2) 7242201 Fax +962 (2) 7276146	
	Arabella Mall - Irbid Tel. +962 (2) 7249252 Fax +962 (2) 7249236	Corporate Tel. +962 (6) 4603124 Fax +962 (6) 5699867
	Ramtha Tel. +962 (2) 7201651 Fax +962 (2) 7382610	
	Mafraq Tel. +962 (2) 7201650 Fax +962 (2) 6230303	Exclusive Tel. +962 (6) 5638800 Fax +962 (6) 5624806
	Jerash Tel. +962 (2) 7201649 Fax +962 (2) 6351893	

Outside the Hashemite Kingdom of Jordan

Palestine and Cyprus

Palestine		
Nablus	AlSalam	Betonia
Commercial Center Street, Aloul Building Tel. +972 (2) 2948861	Hebron-Al Salam Street opposite to Al Salam gas station Tel. +972 (2) 2948865	Athens Street - Totah Building Tel. +972 (2) 2948870
Al Shalala	Jenin	Cyprus
Hebron - Al Shalala Street Tel. +972 (2) 2948862	Haifa Street / AlBareeq Street Al-Samoudi Building Tel. +972 (2) 2948866	Limassol
Ramallah	Tulkarm	
City Center - Al Zahraa Street, Audi Al Shami Building Tel. +972 (2) 2948863	University Street, AlBareeq Building Tel. +972 (2) 2948868	
Bethlehem	Beit Sahour	
AlMahd Street- Katlu Building Tel. +972 (2) 2948864	President Mahmoud Abbas Street / Micheal Kamsieh Street Tel. +972 (2) 2948867	
	AlMasayoun	
	Naji Al Ali Street, Ahli bank Building Tel. +972 (2) 2948869	

Automated Teller Machines Locations (ATM)

Amman		Zarqa and The North
Safeway Airport	Wadi Saqra Street Branch	Free Zone Branch / Zarqa
Amman Mall	Jubeiha Branch	Zarqa Safeway
Al-Kiswani Station	Downtown Branch	Khaled markets - Zarqa - Army Road
Al-Ahlia Building - Ahli Bank	Al Hurriah Street Branch	Zarqa Branch
Al-Ahlia Building - Abu Nsier	Middle East Circle	New Zarqa Branch
Safeway Shmeisani	Sahab Branch	Bab Al Madina Mall
Manaseer station Marka	Khuraybet Al-Souq - ATM	Rusaifa Branch
Sheraton Hotel	Hashmi Shamali Branch	Ramtha Branch
Al Jameaa Street	Marka Branch	Ramtha Souq
Cosmo 7th Circle	Tabarbour Branch	Mafraq Branch
Safeway - University of Jordan	Mecca Mall Branch	Jerash Branch
Marriott Amman Hotel	Ibn Khaldoun Branch	AMC Jerash
Corner Supermarket	Mecca Street Branch	AMC Ajloun
Maxim Mall	Khalda Branch	ATM of Kafr Asad Irbid
Safeway Wholesale Market	Queen Rania Al-Abdullah St. Branch	Manaseer Al-Hosn
Isra University	Wasfi Al-Tal Street Branch	Irbid City Center
King Hussein Cancer Center	Souq Umm Atinah Branch	Al-Hashemi Street - Irbid
Al-Mukhtar Mall	Al-Yasmeen Branch	Petra Street - Irbid
ATM Shop	Abdali Branch - Boulevard	Jijeen Village - Irbid
Landmark Hotel	Al Salam Street - JoPetrol	Arabella Mall Branch
Ministry of Industry and Trade	Al Distour Street - JoPetrol	Irbid Branch
Shafa Badran	Istiglal Street - JoPetrol	Irbid Rabyeh Station
Children Museum	Al Yasameen - JoPetrol	Al Rjoub station - Irbid
Manaseer Station - Airport Road	Jopetrol station - Medina Str.	Baghdad Street - JoPetrol / Irbid
Safeway Marj Al Hamam	Corridor Abdoun - Manaseer	MCC Mafraq
Safeway Shafa Badran	KHBP	
Medical City	Dabouq District Mall	South
Umniah Building	IKEA ATM	Carrefour Madaba
Italian Hospital	Total Gas Station - Muqabalin	City Mall Madaba
Orthodox Club	Khuraibet Al Souq 2	Madaba Branch
Avenue Mall	Zakarneh Building	Marriott dead sea
Istiklal Mall	Ashrafieh	Dead Sea Spa Hotel
Jabal Al Waibdeh	JoPetrol - Medical City Str.	Tafila Branch
Abu Alanda Mall	JoPetrol - Tabarbour	Tafila Commercial Complex
Manaseer Station - Cultural Centre		Ma'an Commercial Complex
Izmir Mall - Al Hashemi		Ma'an Branch
Ahwar Mall - Tabarbour		Manaseer Station - Karak
Sweifieh Village		Karak Branch
The Main Branch		Mu'ta Branch
Al Thaqafa Street		Marriott Petra
Al Bayader Branch		Shuweikh Mall
Sweifieh Branch		Ayla - Aqaba
Abdullah Ghosheh St. Branch		Safeway - Aqaba
Jabal Amman Branch		Aqaba Downtown
City Mall Branch		Aqaba Branch
Abdoun Branch		JoPetrol - Al Karak - Wasseh
Taj Mall Branch		Mazar - Al Karak
Marj Al-Hamam Branch		Karak City
Jabal Al-Hussein Branch		

